

١٠٠٤٧٥٤

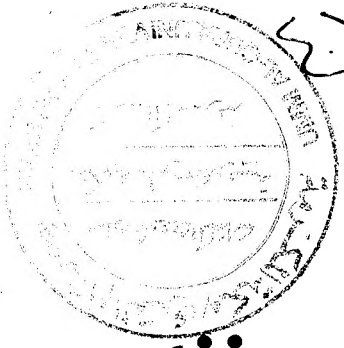
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات الإسلامية



فقه الإمام الترمذي في سننه

من أول كتاب : اللباس ، إلى آخر كتاب : الأشربة

دراسة فقهية مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة " الماجستير " في الدراسات الإسلامية

إعداد الطالب

عبدالله بن عبد الرحمن بن سعد الظاهري



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤١٤٢

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن بن عبد القادر العدوي

وفضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد بن عبد العزيز عرابي

١٤٢٢ هـ

المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملف الرسالة

- عنوان الرسالة :** « فقه الإمام الترمذي في سننه من أول كتاب اللباس إلى آخر كتاب الأشربة » . دراسة فقهية مقارنة .
- موضوع الرسالة :** تتبع فقه الإمام الترمذي وإبرازه من خلال كتابه الجامع ، وذلك عن طريق :
- ١ . تصريحه بالقول ، ٢ . دلالات تراجمه ، ٣ . القرائن الأخرى ، مثل :
- (أ) الترجيح بظاهر الحديث . (ب) الترجيح بفقه الحديث . (ج) الترجيح بعمل الجمهور .
- وقد قمت بجمع المسائل الفقهية الواردة في أبواب اللباس والأطعمة والأشربة ، ووضعت لكل مسألة عنواناً بعبارة فقهية مختصرة ، مع ترقيم هذه المسائل حسب الباب أو الفصل المدرجة تحته ، وترقيم آخر حسب تسلسل عدد الرسالة عموماً .
- هذا ، وقد جاءت الرسالة مكونة من مقدمة ، وفصل تمهيدي ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .
- أما المقدمة :** فقد اشتملت على بيان بأهمية الموضوع ، وسبب الاختيار ، ومنهج البحث ، وخطته ، والصعوبات التي واجهت الباحث .
- وأما الفصل التمهيدي :** فقد اشتمل على التعريف بالإمام الترمذي وكتابه الجامع ، وهو في بحثين :
- المبحث الأول :** حياة الإمام الترمذي ، وفيه ثمانية مطالب .
- المبحث الثاني :** جامع الإمام الترمذي ؛ مكانته ، ومنهجه ، وفيه عشرة مطالب .
- وفي الباب الأول :** فقه الإمام الترمذي في اللباس ، وهو في ستة فصول :
- الفصل الأول :** ما يجوز لبسه ، وما لا يجوز ، وفيه اثنا عشرة مسألة .
- الفصل الثاني :** أحكام الخاتم والصّور ، وفيه ثمانية مسائل .
- الفصل الثالث :** أحكام الشعر والاكتحال والركوب ، وفيه ثمانية مسائل .
- الفصل الرابع :** آداب اللباس ، وفيه ست مسائل .
- الفصل الخامس :** أحكام الانتقال وآدابه ، وفيه أربع مسائل .
- الفصل السادس :** جامع أحكام اللباس ، وفيه ثمانية مسائل .
- وفي الباب الثاني :** فقه الإمام الترمذي في الأطعمة . وهو في ثلاثة فصول :
- الفصل الأول :** أحكام بعض اللحوم والأطعمة ، وفيه ثمانية مسائل .
- الفصل الثاني :** أحكام وآداب الأكل والشرب ، وفيه ثلاث عشرة مسألة .
- الفصل الثالث :** جامع أحكام الأطعمة ، وفيه ست وعشرون مسألة .
- وفي الباب الثالث :** فقه الإمام الترمذي في الأشربة . وهو في ثلاثة فصول :
- الفصل الأول :** أحكام الخمر والمسكر ، وفيه ثلاث مسائل .
- الفصل الثاني :** أحكام النبيذ ، وفيه أربع مسائل .
- الفصل الثالث :** أحكام وآداب الشرب ، وفيه ثمانية مسائل .
- ثم الخاتمة :** وفيها أهم نتائج البحث ، ومنها :
- ١ - إن الإمام الترمذي كما هو إمام حافظ مبرز في الحديث ، فهو كذلك إمام فقيه مبرز في الفقه .
 - ٢ - إن لكتاب الإمام الترمذي « الجامع » مزية وفضلاً على غيره من المصنّفات ، وذلك لحفظه فقه الصحابة والتابعين والمذاهب المهجورة والأقوال المندثرة كقول : الأوزاعي ، ووكيع ، وسفيان الثوري ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور ، وابن المبارك ، مع إسناد النقل عنهم ، وهي ميزة لا تكاد توجد في غيره .
 - ٣ - إن مسائل اللباس والأطعمة والأشربة من أبواب الفقه المهمة التي ينبغي دراستها وتحقيق أدلتها ، والوقوف على أقوال أهل العلم فيها لكونها تمس واقعاً يعيشه الناس ويحتاجونه في حياتهم اليومية ، ولا غنى لهم عنها .
- وقد ذيلت الخاتمة ببعض التوصيات والمقترحات ، ومنها :
- ١ - الحاجة إلى إخراج فقه الإمام الترمذي في سننه كاملاً في كتاب واحد ليسهل الوصول إلى فقه هذا الإمام العلم بأيسر الطرق وأسهلها على طلبة العلم .
 - ٢ - ضرورة تحقيق كتاب الإمام الترمذي - أي سننه - كاملاً لتلافي بعض الاختلافات بين النسخ خاصة في بعض ألفاظ الحديث ، وكذلك أحكام الترمذي على الأحاديث ، لما لذلك من الأهمية في بيان رأي الإمام الترمذي واختياراته الفقهية .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د . محمد بن علي العقلا

المشرف

أ.د . أحمد بن عبد العزيز حمادي

الطالب

عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد الظاهري

تم

أصل هفت البحث

رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية
نوقشت في كلية الشريعة بجامعة أمّ القرى
وأجيزت بتقدير ممتاز

مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ^(١) .

والقائل : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ^(٢) .

وصلّى الله وسلم على نبيه محمّد القائل : « إن الله جميل يحب الجمال » ^(٣) ، والقائل : « اعبدوا الرحمن ، وأطعموا الطّعام ، وأفشوا السلام تدخلوا الجنة بسلام » ^(٤) .

أمّا بعد :

فإنّ أفضل العلوم ما كان مستمدّاً من القرآن العظيم ، ومن مشكاة النبوة، وهي الوحي الثاني .

وعلم الحديث يزداد نوراً وبهاءً ، إذا ازدان بعلم الفقه المبني على استخراج معاني الألفاظ الشرعية ، وأخذ الأحكام من المنطوق به للمسكوت عنه .

وهذا ما نراه واضحاً جليّاً في فقه أئمة الحديث الأجلاء .

ومن هؤلاء برز الإمام الترمذيّ كيّام حافظ ، محدّث ، فقيه ، كيف لا وهو التلميذ

(١) سورة الأعراف ، آية رقم ٢٦ .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم ٣١ .

(٣) قطعة من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب تحرّيم الكبر وبيانه ٩٣/١ رقم (٩١) .

(٤) أخرجه الترمذيّ في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في فضل إطعام الطّعام ٢٨٧/٤ رقم ١٨٥٥ . وأحمد في المسند ١٧٠/٢ ، ١٩٦ ، والحديث صحيح . انظر صحيح سنن الترمذيّ للألباني ١٦٧/٢ رقم ١٥١١ .

التَّجِيبَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ ^(١) ، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ^(٢) ، صاحب أصحِّ الكتب بعد كتاب الله تعالى ، والفقيه المجتهد الذي أَعْيَا مَنْ بَعْدَهُ فِي تَرَاجُمِهِ وَفَقْهِهِ ، فَكَانَ التُّرْمُذِيُّ خَيْرَ تَلْمِيزٍ لَخَيْرِ مُعَلِّمٍ ، فَبَزَّ الْأَقْرَانُ فِي كِتَابِهِ ، وَجَاءَ فِيهِ بِفَنُونٍ مِنَ الرِّوَايَةِ ، وَالدِّرَايَةِ ، وَالفقه ، وَنَقَلَ أَقْوَالَ الْأُئِمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، وَمِنَ التَّابِعِينَ ، وَمِنَ بَعْدِهِمْ مِنَ السَّلَفِ وَحَفَظَهَا مِنَ الضِّيَاعِ ، مَعَ تَبْيِينَ وَجْهِهِ الْإِسْتِدْلَالِ . فَكَانَ بِحَقِّ مُصَنِّفٍ فَرِيدًا فِي بَابِهِ لِلطَّالِبِينَ ، وَنِيرَاسًا لِلْمُهْتَدِينَ .

أسباب اختيار الموضوع :

ولذا وقع اختياري على إبراز فقه هذا العَلَمِ الشَّامِخِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ « الْجَامِع » لِمَا لِدَلِّكَ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ بِمَكَانٍ ، مِنْ حَيْثُ دَفَعَ التُّهَمَ الْمُوجَّهَةَ لِأُئِمَّةِ الْحَدِيثِ ، وَوَصَمَهُمْ بِأَنَّهُمْ

(١) قَالَ السَّيُّوطِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِحَدِيثِ « اللَّهُمَّ ارْحَمْ خَلْفَائِي ، قِيلَ : وَمَنْ خَلْفَاؤُكَ ؟ قَالَ : الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي ؛ يَرَوْنَ أَحَادِيثِي وَسُنَّتِي » رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَكَأَنَّ تَلْقِيبَ الْمُحَدِّثِ « بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ » مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ لَقِبَ بِهِ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ : سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ ، وَالبخاري وغيرهم . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ : وَهَذَا لَقَبٌ لَمْ يَظْفَرْ بِهِ إِلَّا الْأَفْئَادُ النَّوَادِرُ الَّذِينَ هُمْ أُئِمَّةُ هَذَا الشَّانِ وَالْمَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فِيهِ ، ثُمَّ يَلِيهِ « الْحَافِظُ » وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَافِظُ الْمَزْيَ الْحَدَّ الَّذِي إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ الرَّجُلُ جَازَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ لَقَبُ « الْحَافِظُ » فَقَالَ : « أَقَلُّ مَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ الرَّجَالُ الَّذِينَ يَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُ تَرَاجُمَهُمْ وَأَحْوَالَهُمْ وَبُلْدَانَهُمْ أَكْثَرَ مِنْ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُهُمْ لِيَكُونَ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ » اهـ .

ثُمَّ يَلِيهِ رَتْبَةُ « الْمُحَدِّثِ » قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ : « أَمَّا الْمُحَدِّثُ فِي عَصْرِنَا فَهُوَ مَنْ اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ رِوَايَةً وَدِرَايَةً ، وَجَمَعَ رِوَايَاتِهِ ، وَاطَّلَعَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَاةِ وَالرِّوَايَاتِ فِي عَصْرِهِ ، وَتَمَيَّزَ فِي ذَلِكَ حَتَّى عُرِفَ فِيهِ خَطُّهُ ، وَاشْتَهَرَ ضَبْطُهُ ، فَإِنَّ تَوْسُّعَ فِي ذَلِكَ حَتَّى عَرَفَ شُيُوخَهُ وَشُيُوخَ طَبَقِهِ بَعْدَ طَبَقِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مَا يَعْرِفُهُ مِنْ كُلِّ طَبَقَةٍ أَكْثَرَ تَمَّا يَجْهَلُهُ ، فَهَذَا هُوَ الْحَافِظُ » اهـ .

ثُمَّ يَلِيهِ رَتْبَةُ « الْمُسْنِدِ » وَهُوَ الَّذِي يَقْتَصِرُ عَلَى سَمَاعِ الْأَحَادِيثِ وَإِسْمَاعِهَا مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِعِلْمِهَا ، أَوْ إِتْقَانِهَا وَهُوَ الرِّوَايَةُ فَقَطْ .

انظر تدريب الراوي : ١٢٦/٢ ، الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) هُوَ : مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَه الْجُعْفِيِّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) ، الْحَافِظُ ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ ، وَصَاحِبُ أَصَحِّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَتَبَ عَنْ أَكْثَرِ مَنْ أَلْفَ شَيْخٍ ، وَسَمِعَ صَحِيحَهُ أَكْثَرَ مِنْ تِسْعِينَ أَلْفًا ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : مَا أَخْرَجَتْ خِرَاسَانُ مِثْلَ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فَقِيهِ هَذِهِ الْأُمَّةِ .

انظر ترجمته في تهذيب الكمال (للمزي ت ٧٤٢ هـ) ٤٣٠/٢٤ ، رقم ٥٠٥٩ . الكاشف (الذَّهَبِيُّ ت ٧٤٨ هـ) ١٥٦/٢ رقم ٤٧١٩ . تقريب التهذيب (لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ) ٥٥/٢ رقم ٥٧٤٥ .

مجرد رواية للأحاديث والآثار ولا فقه عندهم ، بينما الحقيقة خلاف ذلك ، بل هم محدثون فقهاء ألباء ، وما كتاب البخاري ، وجامع الترمذي ، وغيرهما إلا خير دليل على خطأ تلك المقولة ، ومجانبتها للصواب .

ومن جامع الترمذي اخترت دراسة مسائل أبواب : اللباس - والأطعمة - والأشربة .

لحاجة المسلمين عامة للفقه في أحكام هذه الأمور الثلاثة ، سواء كانوا عامة أم طلبة علم ، أم علماء ، صغاراً أم كباراً ، شباباً أم شيوخاً ، ذكوراً أم إناثاً . لكون أي منهم لا يكاد ينفك عن هذه الثلاثة ، ولا يستغني عنها طوال حياته ، ليلاً أو نهاراً . فلا بُدَّ للإنسان من لباس يستر عورته ، ومن طعام يُشبع جوعته ، ومن شراب يسدّ به رَمَقَه .

ولمواجهة موجة التقليد الأعمى للأمم الكافرة في لباسها وعاداتها ، المتفشية في هذا العصر من قبل بعض المسلمين ، وما ذلك إلا لجهلهم وبعدهم عن معرفة أحكام وآداب الشريعة السمحة الخالدة .

خطة البحث ومنهجه

من خلال عملي في الرسالة ، وما تقتضيه ضرورة البحث ، رأيت أن تكون خطتي في العمل كما يلي :

قمتُ بتقسيم البحث إلى : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .

المقدمة :

وتشتمل على سبب اختياري للموضوع ومنهج البحث فيه .

التمهيد :

وفيه : التعريف بالإمام الترمذي ، وكتابه الجامع .. وهو في مبحثين :

المبحث الأول : حياة الإمام الترمذي ، وفيه ثمانية مطالب :

المبحث الثاني : جامع الإمام الترمذي : مكانته ومنهجه وفيه عشرة مطالب .

فقه الإمام الترمذي :

وقمتُ فيه بدراسة المسائل الفقهية الواقعة في أبواب :

« اللباس » ، و « الأطعمة » ، و « الأشربة » .

دراسة مقارنة ، وذلك كما يلي :

أولاً : قسّمتُ المسائل إلى ثلاثة أبواب واثنى عشر فصلاً ، وذلك بحسب المسائل

المتجانسة مع المحافظة على ترتيب الإمام الترمذي لها ، وقمتُ بترقيمها وعنونتها

حسب ورودها في البحث . وكانت كالاتي :

- الباب الأول : (فقه الإمام الترمذي في اللباس) وهو في ستة فصول :

الفصل الأول : ما يجوز لبسه وما لا يجوز ، وفيه اثنتا عشرة مسألة .

الفصل الثاني : أحكام الخاتم والصُّور ، وفيه ثمانية مسائل .

الفصل الثالث : أحكام الشَّعْر والاكْتِحَال والركوب ، وفيه ثماني مسائل .

الفصل الرابع : آداب اللباس ، وفيه ست مسائل .

الفصل الخامس : أحكام الانتعال وآدابه . وفيه أربع مسائل .

الفصل السادس : جامع أحكام اللباس وفيه ثماني مسائل .

- **الباب الثاني :** (فقه الإمام الترمذي في الأطعمة) وهو في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أحكام بعض اللحوم والأطعمة . وفيه ثماني مسائل .

الفصل الثاني : أحكام وآداب الأكل والشرب . وفيه ثلاث عشرة مسألة .

الفصل الثالث : جامع أحكام الأطعمة . وفيه ست وعشرون مسألة .

- **الباب الثالث :** (فقه الإمام الترمذي في الأشربة) وهو في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أحكام الخمر والمُسْكِر . وفيه ثلاث مسائل .

الفصل الثاني : أحكام التبيذ وفيه أربع مسائل .

الفصل الثالث : أحكام وآداب الشُّرْب . وفيه ثماني مسائل .

المنهج :

ثانيًا : قمتُ بتتبع فقه الإمام الترمذي وإبرازه من خلال كتابه « الجامع » وذلك

عن طريق :

١ - التصريح بالقول .

٢ - دلالات التراجم .

٣ - القرائن الأخرى مثل :

(أ) الترجيح بظاهر الحديث .

(ب) الترجيح بفقه الحديث .

(ج) الترجيح بعمل الجمهور .

ثالثًا : قمتُ بضمّ المسائل المتشابهة تحت فصل واحد ، بعد أن صُغْتُ لكل مسألة عنوانًا

بعبارة فقهية مختصرة ، مع ترقيم هذه المسائل حسب الباب أو الفصل المندرجة

تحتّه ، وترقيم آخر حسب تسلسل عدد الرسالة عمومًا .

رابعاً : أذكر رأي الترمذي في المسألة أولاً بعبارة واضحة كما ظهر لي - والله أعلم - بمراده - ثم أتبعه بأدلته ووجه الاستدلال منها .

خامساً : أذكر بعد ذلك أشهر الصحابة - رضوان الله عليهم - والتابعين الذين وافقهم الترمذي ، ثم أتبع ذلك بالذين وافقهم الترمذي من الأئمة الأربعة ، والظاهرية أحياناً . ثم أذكر بعد ذلك ما تيسر من الأدلة لذلك .

سادساً : ثم أذكر بعد ذلك رأي أشهر الذين خالفهم الترمذي من الأئمة الأربعة وغيرهم ، وأذكر سبب الخلاف - إذا وجد - ثم أذكر بعد ذلك ما تيسر من الأدلة مع مناقشتها .

سابعاً : قمتُ بتحرير المسألة التي أورد الترمذي الآراء فيها ودراستها ، مع توثيق أقوال العلماء الواردة من المصادر المعتمدة ، ثم أرجح ما أراه راجحاً في المسألة .

ثامناً : راعيتُ في عرض مذاهب الأئمة الأربعة إذا اتفقت أقوالهم في حكم واحد ؛ بأن أبدأ بالمذهب الحنفي ، ثم المالكي ، ثم الشافعي ، ثم الحنبلي .

وقد أحالف هذا الترتيب إذا كان المنقول رواية ، أو يكون للمذهب قيده فأؤخره ، وإذا لم أجد في المسألة قولاً للمذاهب أو أحدها ؛ فإنني أشير إلى ذلك .

تاسعاً : قمتُ بنقل الآيات القرآنية مضبوطة الشكل ، مع عزوها إلى سورها ، وبيان رقم الآية .

عاشراً : قمتُ بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث ، مع عزوها إلى كتب السنة ، فإن كان الحديث في الصحيحين ؛ فإنني أكتفي بذلك ، وإن كان في أحدهما فإنني أضمُّ إلى ذلك تخريجه من السنن الأربعة .

وإذا لم يكن في أحد الصحيحين ، فإنني أخرجُه من السنن الأربعة وغيرها من مصنفات الحديث ، وأنقل ما وقفتُ عليه من كلام العلماء في هذه الأحاديث من حيث الحكم عليها بالصحة ، أو الحسن ، أو الضعف .

حادي عشر : قمتُ بشرح غريب الحديث من كتب الغريب واللغة .

ثاني عشر : قمتُ باستخراج القواعد الفقهيّة والأصولية الواردة في البحث .

ثالث عشر : قمتُ بوضع فهرس تفصيلية لما تضمنه البحث من : الآيات ، والأحاديث ، والآثار ، والأعلام ، والقواعد الأصولية ، والمراجع ، والموضوعات .

الخاتمة :

وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال بحثي هذا ، ثم ذكرتُ فيها التوصيات والمقترحات التي رأيت أنها جديرة بالطرح .

المصاعب :

لقد واجهتني في هذا البحث بعض المصاعب ، ولكن عون الله وتوفيقه سهّل عليّ تجاوز الكثير منها ، فله الحمد والمنة .

ومن هذه المصاعب ، ما يلي :

أولاً : طول البحث ، وذلك لكثرة المسائل الفقهيّة الواردة فيه ، حيث بلغت مئة وثمانين مسائل ، وكثرة الأحاديث التي هي بحاجة إلى تخريجها والحكم عليها ، خاصّة التي يقول فيها الإمام الترمذيّ : وفي الباب عن فلان وفلان .

ثانياً : صعوبة تحرير فقه الإمام الترمذيّ في المسائل التي لم يصرّح برأيه فيها سواء : بقول أو ترجمة ، وكذلك استعماله للعبارات الفقهيّة المحملة الواسعة ممّا يشكل على الباحث في إبراز فقهه المراد في المسألة .

وختاماً : لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من أعانني في هذا البحث بإرشاد أو توجيه أو مشورة أو دعاء ، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله ، وأسأل المولى سبحانه أن يجزيهم عني خير الجزاء ، وأخصّ بالجميل والعرفان جامعة أم القرى ، ومركز الدراسات الإسلاميّة ، ووزارة الدفاع والطيران ممثلة بسموّ وزيرها صاحب السّموّ الملكيّ الأمير / « سلطان بن عبد العزيز » ، ومعالي رئيس هيئة الأركان العامّة ، وقائد قوّات الدفاع الجويّ ، وقائد مركز ومدرسة قوّات الدفاع الجويّ ، وإدارة الشؤون الدينيّة للقوّات المسلّحة ممثلة بفضيلة مديرها العام « اللواء الدكتور / فيصل بن جعفر بالي » على ما قدموه لي من رعاية وتسهيل ، وفضيلة الدكتور / عبد الرحمن بن عبد القادر العدوي ، الذي أشرف على معظم هذه الرسالة ، والذي بذل لي من وقته وجهده الشيء الكثير ، وكان بتوجيهاته الحكيمة ، وإرشاداته الصائبة نعم الموجه والمربي ، ولكن ظروف فضيلته حالت دون إكماله الإشراف على الرسالة .

ولكن الله بفضله ومنّه أكرمني بفضيلة الشيخ الدكتور / أحمد بن عبد العزيز عرابي . فكان خير خلفٍ لخير سلف ، ولم يدّخر وسعاً في توجيهي وإرشادي لإكمال هذا البحث ليخرج في أبهى حلّة ، وأجمل صورة .

فأجزل الله لهما المثوبة والأجر ، وجزاهما عني أفضل ما يجزي عباده الصالحين .

كما لا يفوتني أن أوجه شكري وامتناني لكل من فضيلة الشيخ الدكتور / الشافعي عبد الرحمن السيد ، وفضيلة الشيخ الدكتور / محمد بن نبيل غنايم ؛ لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وبذلهما الكثير من وقتهما وراحتهما ، فشكر الله سعيهما .

كما أسأل المولى سبحانه أن ينفعني بما يتفضل بإيراده من ملاحظات أو توجيهات .

وبعد :

فهذا البحث جهدٌ مُقلٌ من عبدٍ ضعيف ، حاولتُ فيه قدر جهدي وطاقتي أن يخرج سليماً من النقائص والعيوب ، ولكن الكمال لله وحده .

فما كان فيه من صواب فمن الله ، وما كان فيه من خطأ ونقص فمن نفسي ومن الشيطان ، والله ورسوله ﷺ منه بريثان .

وآخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

عبدالله بن عبد الرحمن بن سعد الظاهري

التعريف بالإمام الترمذي وكتابه « الجامع »

ويختتم على مبحثين :

- المبحث الأول : حياة الإمام الترمذي ، وفيله ثمانية مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، وكنيته .

المطلب الثاني : ولادته ونشأته .

المطلب الثالث : طلبه للعلم ورحلته .

المطلب الرابع : شيوخه .

المطلب الخامس : تلاميذه .

المطلب السادس : مكانته العلمية .

المطلب السابع : مصنفاته .

المطلب الثامن : وفاته رحمه الله .

- المبحث الثاني : جامع الإمام الترمذي ، مصنفاته ومنهجه وفيله عشرة مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب .

المطلب الثاني : ثناء العلماء على « جامع الترمذي » .

المطلب الثالث : رتبة « الجامع » بين الكتب الستة .

المطلب الرابع : شرط الترمذي في كتابه « الجامع » .

المطلب الخامس : منهم الترمذي في إيراد أحاديث « الجامع » .

المطلب السادس : منهم الترمذي في الحكم على الأحاديث والرجال .

المطلب السابع : منهم الترمذي في تراجم كتابه « الجامع » .

المطلب الثامن : منهم الترمذي في بحث الأحكام الفقهية .

المطلب التاسع : مذهب الإمام الترمذي .

المطلب العاشر : المواخذات على الترمذي من الناحية الحديثية والفقهية .

المبحث الأول

حياة الإمام الترمذي

وفيه ثمانية مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، وكنيته .

المطلب الثاني : ولادته ونشأته .

المطلب الثالث : طلبه للعلم ورحلته .

المطلب الرابع : شيوخه .

المطلب الخامس : تلاميذه .

المطلب السادس : مكانته العلمية .

المطلب السابع : مصنفاته .

المطلب الثامن : وفاته رحمه الله .

المطلب الأول

اسمه ، ونسبه ، وكنيته

هو : محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي ، البُوغِي ، التُّرْمِذِي ، الضرير .

وقيل : محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن شدَّاد ^(١) .

وقيل : محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن ^(٢) .

والأول هو الَّذي ذُكر في أكثر الروايات ، وهو الَّذي اعتمده الأئمة العلماء ^(٣) .

والسُّلَمي : بضم السين نسبة إلى بني سُلَيم مصغراً ، قبيلة من قيس عَيْلان ^(٤) .

والبُوغِي : بضم الباء وسكون الواو وكسر العين ، نسبة إلى بوغ وهي قرية على ستة فراسخ من مدينة ترمذ ^(٥) .

وهو إما أنه كان من هذه القرية أو سكن هذه القرية إلى حين وفاته .

والتُّرْمِذِي : نسبة إلى ترمذ ، بلدة قديمة على طرف نهر بَلُخ الَّذي يقال له جَيْحُون ، من جانبه الشرقي ^(٦) .

(١) انظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث (للخليل القزويني ت ٤٤٦ هـ) ٩٠٤/٣ رقم ٨٢٩ . الأنساب (للعبد الكريم بن محمد السمعاني ت ٧٤٨ هـ) ٤١٥/١ .

(٢) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (ت ٧٤٢ هـ) ٢٥٠/٢٦ رقم ٥٥٣١ . سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ٢٧٠/١٣ .

(٣) انظر مقدمة الشيخ أحمد شاكر على سنن التُّرْمِذِي ٧٧/١ .

(٤) انظر النفخ الشذي في شرح جامع التُّرْمِذِي (لابن سيد الناس اليُعْمُري ت ٧٣٤ هـ) ١٧١/١ . مقدمة تحفة الأحوذِي (للمباركفوري ت ١٣٥٣ هـ) ص ٢٤٢ .

(٥) انظر الأنساب الصفحة نفسها .

(٦) انظر الأنساب ٤٥٩/١ . معجم البلدان (لياقوت الحموي ت ٦٢٦ هـ) ٢٦/٢ .

وهي تقع الآن في جنوب جمهورية أوزبكستان قرب حدودها مع دولة أفغانستان .

والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة ؛ بعضهم يقول بفتح التاء ، وبعضهم يقول بضمّها ، وبعضهم بكسرّها . قال السّمْعاني : (والمتداول على لسان أهل تلك البلدة - وكنتُ أقمتُ بها اثني عشر يومًا - بفتح التاء وكسر الميم ، والذي كُنّا نعرفه قديمًا فيه كسر التاء والميم جميعًا ، والذي يقوله المتنوقون ^(١) وأهل المعرفة بضم التاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدّعيه) ^(٢) ١ هـ . والذي عليه أكثر أهل العلم هو : كسر التاء والميم . وقال الإمام الذهبي : (قال شيخنا ابن دقيق العيد : تَرْمِذ بالكسر هو المستفيض حتى يكون كالمتواتر) ١ هـ ^(٣) .

كُنْيَتُهُ :

كُنْيَةُ الإمام التّرمذيّ هي : أبو عيسى ، وقد كان يحب هذه الكنية حتى إنه اختارها على اسمه فلا يُعَبَّرُ عن نفسه إلاّ بأبي عيسى ^(٤) .

وقد كره بعض العلماء التكني بأبي عيسى لما رواه موسى بن علي عن أبيه :

"أن رجلاً اكنى بأبي عيسى ، فقال رسول الله ﷺ : « إِنْ عَيْسَى لَا أَبَ لَهُ » ^(٥) .

وعن زيد بن أسلم عن أبيه : « أن عُمر بن الخطّاب ضربَ ابنًا له تكنّى أبا عيسى » ^(٦) .

(١) وهو من التَّنَوُّقِ في الشّيء إذا عُمِلَ على استحسان وإعجاب به ، يقال : تَنَوَّقَ وتَنَأَّقَ . انظر : النهاية : ٢٠٠/١ ، مادة : توق .

(٢) انظر الأنساب : ٤٥٩/١ .

(٣) انظر تذكرة الحفاظ (للذهبي ت ٧٤٨ هـ) ٦٣٣/٢ . سير أعلام النبلاء (للذهبي أيضًا) ٢٧٤/١٣ . النهاية في غريب الحديث (لابن الأثير الجزري ت ٦٠٦ هـ) مادة ترمذ ١٨٨/١ . لسان العرب (لابن منظور ت ٧١١ هـ) ٢٧٨/٣ .

(٤) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ٢٤٣ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في كتاب الجامع ، باب الأسماء والكنى ٤٢/١١ رقم ١٩٨٥٧ . وابن أبي حاتم في علل الحديث ، علل أخبار رويت في الأدب والطب ٢٥١/٢ رقم ٢٢٤٥ .

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب فيمن يتكنى بأبي عيسى ٢٩١/٤ رقم ٤٩٦٣ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الضحايا باب من تكنى بأبي عيسى ٣١٠/٩ والحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة ٥٠٦/٣ رقم ٥٨٨٨ .

والحديث قال فيه الألباني : حسن صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود للألباني ٩٣٧/٣ رقم ٤١٥٢ .

وقد أجيب عنه :

بأن الحديث الأول مُرْسَل^(١) ، والثاني موقوف^(٢) على عُمر رضي الله عنه .
وعلى فرض صحة الحديث المرفوع فليس فيه النهي عن الاكتناء بأبي عيسى ، بل فيه بيان الأمر الواقع ؛ بأن عيسى لا أب له ، وإنما قال رسول الله ﷺ ذلك له مزاحاً^(٣) .

(١) المرسل ؛ لغة : اسم مفعول من « أرسل » بمعنى « أطلق » فكأنَّ المرسل أطلق الإسناد ولم يقيد به براؤ معروف .

واصطلاحاً : هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التَّابِعِي .

ومحمل أقوال العلماء في الاحتجاج بالمرسل ثلاثة أقوال :

١ - أنه ضعيف مردود : عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء . وحجتهم ؛ الجهل بحال الراوي المذوف ، لاحتمال أن يكون غير صحابي .

٢ - أنه صحيح يحتج به : وذلك عند الأئمة الثلاثة - أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء ؛ بشرط أن يكون المرسل ثقة ، ولا يُرسل إلا عن ثقة .

٣ - أنه مقبول بشروط : أي يصح الاحتجاج به بشروط ، وهذا عند الشافعي ، وبعض أهل العلم .

والشروط أربعة : ثلاثة في الراوي المرسل ، وواحد في الحديث المرسل :

١ - أن يكون المرسل من كبار التابعين .

٢ - إذا سُمِّي من أرسل عنه سُمِّي ثقة .

٣ - إذا شاركه الحفاظ المأمونون ولم يخالفوه .

٤ - أن ينضم إل هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي :

أ - أن يُروى الحديث من وجه آخر مستنداً .

ب - أن يُروى من وجه آخر مرسلأ أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول .

ج - أو يوافق قول صحابي .

د - أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم .

انظر : إرشاد طلاب الحقائق : ١/١٦٧ ، تدريب الراوي : ١/١٩٥ ، الباعث الحثيث ص ٣٩ ، التكت على نزهة النظر ص ١٠٩ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٧١ .

(٢) الموقوف ؛ لغة : اسم مفعول من الوقف . كأنَّ الراوي وقف بالحديث عند الصحابي ، ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد .

واصطلاحاً : ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير .

انظر : معرفة علوم الحديث (للحاكم ت ٤٠٥ هـ) ص ١٩ ، إرشاد طلاب الحقائق للنووي : ١/١٥٨ ، تدريب الراوي : ١/١٨٤ ، تيسير مصطلح الحديث للدكتور / محمود الطحان ، ص ١٣٠ .

(٣) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٤٣ .

ويؤيد الجواز أن المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - قد كناه رسول الله ﷺ بهذه الكنية .
فعن زيد بن أسلم : « أن المغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى ، فقال له عُمر : أما يكفيك أن تُكنى بأبي عبد الله ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ كنانني ، فقال : إن رسول الله ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وإنا في جَلَجَتِنَا ^(١) ، فلم يزل يكنى بأبي عبد الله حتى هلك » ^(٢) .

بل قد شهد بعض الصحابة ؛ بأن رسول الله ﷺ كناه بها ، فقد أخرج الحافظ في الإصابة : « أن المغيرة ﷺ استأذن على عُمر ﷺ فقال : أبو عيسى ، قال : من أبو عيسى ؟ قال : المغيرة بن شعبة ، قال : هل لعيسى من أب ؟! فشهد له بعض الصحابة ؛ أن رسول الله ﷺ كان يكنيه بها ، فقال : إن النبي ﷺ غفر له ، وإنا لا ندري ما يفعل بنا ، وكناه : أبا عبد الله » ^(٣) .

فأخبر المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قد كناه بأبي عيسى وشهد له بعض الصحابة ، فأبي دليل يكون أعظم من هذا للجواز ؟ كما أنه ليس في النهي عن التكني بأبي عيسى حديث مرفوع متصل صحيح صريح ^(٤) .

واعْتُذِرَ لعمر - رضي الله عنه - في نهيه عن التكني بأبي عيسى بأنه فهم الكراهة من قوله ﷺ : « إن عيسى لا أب له » .

وتأول تكنية الرسول ﷺ للمغيرة بأبي عيسى : بأنه ما كناه به ، بل إنما دعاه به بعض الأحيان ، وهذا لا يُستدلُّ به على الجواز ؛ لأن النبي ﷺ ربما فعل شيئاً وإن كان خلافه أولى ، ويكون هذا في حقّه مسلوب الكراهة .
وهذا معنى قوله : غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ^(٥) .

(١) الجَلَجُ : بمعنى الحرج ، وهو القلق والاضطراب ، أي بقينا في غير استقرار من أمرنا ، وقيل : الجَلَجُ : رؤوس الناس ، واحداً : جَلَجَةٌ بالتحريك ، وهي الجمجمة والرأس .

انظر النهاية مادة جليج ٢٨٣/١ ، الفائق : ٢٢٥/١ ، لسان العرب : ٢٢٤/٢ .

(٢) انظر الهامش : رقم (٦) في ص ١٤ .

(٣) أخرجه ابن حجر في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة في ترجمة المغيرة بن شعبة ١٩٩/٦ رقم ٨١٨٥ .

(٤) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٤٤ .

(٥) انظر المصدر السابق .

المطلب الثاني

ولادته ونشأته

وُلِدَ الإمام التُّرمذِيُّ - رحمه الله - في مطلع القرن الثالث للهجرة ، وهو عصر السُّنة الذهبي سنة تسع ومائتين للهجرة ، وقيل سنة عشر ومائتين^(١) .

وقيل بضع ومائتين^(٢) . ونشأ في أسرة رقيقة الحال .

وأصل الإمام التُّرمذِيُّ من مَرُو ، وانتقل جده منها أيام الليث بن سَيَّار ، واستوطن مدينة ترمذ وولد بها ونشأ^(٣) .

واختلفت الأقوال في التُّرمذِيِّ هل وُلِدَ أكمة أم وُلِدَ مبصرًا ؟

والرَّاجح : أنه وُلِدَ مبصرًا ، وهو ما اختاره الإمام الذهبي ، وابن كثير ، والحافظ ابن حجر .

وهو المعتمد ، وذلك لأمرين :

الأوّل : ما ساقه الإدريسي^(٤) بسنده عن التُّرمذِيِّ - أنه قال - :

كنتُ في طريق مكة ، وكنتُ قد كتبتُ جزأين من أحاديث شيخ ، فمرَّ بنا ذلك

(١) انظر جامع الأصول (لابن الأثير ت ٦٠٦هـ) ١/١٦٣ . سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠ . ميزان الاعتدال في نقد الرجال (للذهبي ت ٧٣٨هـ) ٦/٢٨٩ رقم ٨٠٤١ . مقدمة أحمد شاكر ١/٧٧ . الإمام التُّرمذِيُّ والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر ص ٢٢ .

(٢) انظر نكت المهيان في نكت العميان (للصلاح الصفدي ت ٧٦٤هـ) ص ٢٦٤ .

(٣) انظر جامع الأصول ١/١٩٤ . سير أعلام النبلاء الصفحة السَّابِقة نفسها . مقدمة تحفة الأحوذ ص ٢٣٩ .

(٤) هو : عبد الرَّحْمَنِ بن مُحَمَّدٍ الإدريسي ، أبو سعد الإستراباذي ، الحافظ ، العالم ، محدِّث سمرقند ، ومصنّف تاريخها وتاريخ استراباذ ، سمع أبا نُعيم الإستراباذي وأبا سهل ، هارون بن أحمد وطبقتهما ، وروى عنه أبو عليّ الشَّاشي ، وأبو عبد الله الحُبَازي وغيرهم ، وكان حافظ وقته بسمرقند ، توفي سنة ٤٠٥ هـ .

انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (للذهبي ت ٧٤٨ هـ) ٣/١٠٦٢ ، رقم ٩٧٣ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي : ١٧/٢٢٦ ، طبقات الحفاظ (للسيوطي ت ٩١١ هـ) : ١/٤١٥ رقم ٩٣٨ .

الشيخ فسألت عنه فقالوا : فلان ، فرحتُ إليه وأنا أظنُّ الجزأين معي وإنما حملتُ معي في حملي جزأين غيرهما شبههما فلما ظفرتُ به سألتُه السماع ، فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض في يدي ، فقال : أما تستحي مني ؟ ، فقصصتُ عليه القصة وقلتُ له : إني أحفظه كله ، فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولا ، فقال : هل استظهرت قبل أن تجيء إلي ؟ ، قلتُ : لا ، ثم قلتُ له : حدثني بغيره ، فقرأ عليَّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ؟ فقرأته عليه من أوله إلى آخره ، فقال : ما رأيتُ مثلك^(١) .

الثاني : قال الحاكم : سمعتُ عُمر بن عَلك^(٢) يقول : مات البخاري فلم يُخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، بكى حتى عمي وبقي ضريعاً سنين^(٣) .

وقال الذهبي : والصحيح أنه أضرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته العلم^(٤) .

وقال - أيضاً - : كان ورعاً زاهداً ، بكى حتى عمي وبقي ضريعاً^(٥) .

وقال ابن كثير : إنما طرأ عليه العمى في آخر عمره بعد أن رحل وسمع وكتب و ناظر وصنَّف^(٦) .

وهذا كله يدلُّ على أنه ولد مبصراً ثم عمي في آخر عمره بعد أن حفظ واكمل شأنه وصنَّف تصانيفه .

(١) انظر التقييد لمعرفة رواة الأسانيد (لابن نقطة الحنبلي ت ٦٢٩هـ) ص ٩٩ . تذكرة الحفاظ (للذهبي ٧٤٨هـ)

٦٣٣/٢ رقم ٦٥٨ . تهذيب التهذيب ٩/٣٤٤ رقم ٦٣٨ .

(٢) هو : الحافظ عمر بن أحمد بن علي بن عَلك المروزي الجوهري ، أبو حفص ، وهو ممن أدرك الإمام الترمذي ، توفي سنة ٣٢٥هـ .

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥/٢٤٣ رقم ٩٧ .

(٣) انظر تذكرة الحفاظ الصفحة نفسها .

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٣/٢٧٣ .

(٦) انظر البداية والنهاية (للحافظ ابن كثير ت ٧٧٤هـ) ١١/٦٧، ٦٦ .

من اشتهر من أئمة الحديث بالترمذي :

المشهور من أئمة الحديث باسم الترمذي ثلاثة ^(١) :

الأول : أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع .

الثاني : أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جندب المشهور بالترمذي الكبير ، الحافظ العلم ، حدث عنه البخاري ، وأبو عيسى الترمذي وابن ماجه وغيرهم ، وكان من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل ، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين ^(٢) .

الثالث : الحكيم الترمذي ، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الزاهد ، الحافظ المؤذن ، صاحب التصانيف . وهو مشهور بالحكيم الترمذي ، نفوه من ترمذ بسبب تأليف كتاب "ختم الولاية" وكتاب "علل الشريعة" قالوا : زعم أن للأولياء خاتمة ، وأنه يفضل الولاية واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام : "يغبطهم النبيون والشهداء" وقال : لو لم يكونوا أفضل لما غبطوهم ، فجاء إلى بلخ فأكرموا لموافقة إياهم في المذهب ، عاش نحواً من ثمانين سنة ^(٣) .

وكثيراً ما يخلط بعض الناس بين الإمام أبي عيسى الترمذي والحكيم الترمذي ، فالأول هو صاحب الجامع أحد الصحاح الستة ، أما الثاني الحكيم الترمذي فهو صاحب "نوادير الأصول" . وهو كتاب أكثر أحاديثه ضعاف غير معتبرة ، وأكثر الجهال يظنون أن الحكيم الترمذي هو أبو عيسى الترمذي ، فينسبون الأحاديث الواهية إلى أبي عيسى الترمذي ، ويزعمون أنها في جامع الترمذي ^(٤) .

(١) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٤٥ .

(٢) انظر ترجمته في الثقات لابن حبان ٢٧/٨ رقم ١٢١٠٠ . تهذيب الكمال ٢٩٠/١ رقم ٢٥ . تذكرة الحفاظ ٥٣٦/٢ رقم ٥٥٣ . تهذيب التهذيب ٢١/١ رقم ٣١ .

(٣) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٦٤٥/٢ رقم ٦٦٨ . لسان الميزان (لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ) ٣٠٤/٥ رقم ٧٨٨٢ .

(٤) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٤٤ .

المطلب الثالث

طلبه للعلم ، ورحلاته

بدأ الإمام الترمذي - رحمه الله - طلب العلم في صباه . وبتتبع التاريخ ؛ يُعلم بأن ذلك كان قبل سنة ٢٢٠هـ^(١) ؛ لأنَّ أقدم شيوخه أبو جعفر محمد بن جعفر السَّمْنَانِي القومسي^(٢) كان قد مات سنة ٢٢٠هـ وبذلك يكون الإمام الترمذي بدأ بطلب العلم قبل أن يبلغ الحادية عشرة من عمره ، وقد أكرمه الله بذاكرة قوية أعانته على طلب العلم وحفظه.

وكعادة الأئمة والعلماء في طلب العلم ، فإن الإمام الترمذي لما شبَّ عن الطوق طلب العلم على شيوخ خراسان كإسحاق بن راهويه نزيل نيسابور ، ومحمد بن عمرو السواق . وما لبث أن رحل إلى العراق ، فسمع شيوخ الحديث وحفاظه في ذلك البلد ، فدخل البصرة وواسط والكوفة وبغداد ، ثم اتجه بعد ذلك إلى الحجاز ولم يُقدَّر له أن يدخل مصر والشام . ولم يُعثر على سبب لذلك ، ولعلَّ مرَّةً ذلك اضطراب الأحوال والفتن . وقد استغرقت هذه الرحلات وقتاً طويلاً ، كان الترمذي فيها يتلقى عن العلماء ويكتب الحديث ، ويرجِّح المؤرِّخون ؛ أنَّه عاد إلى بلاده قبل الخمسين ومائتين ، حيث داوم على الإفادة وأخذ يناظر الأئمة الكبار ويباحثهم ولاسيما الإمام البخاري ، ثم وضع كتابه "الجامع" وسائر مؤلفاته العظيمة^(٣) .

وصار كما قال السمعاني : إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف^(٤).

(١) انظر تراث الترمذي العلمي للدكتور / أكرم ضياء العمرى ص ٧ .

(٢) هو : محمد بن جعفر السَّمْنَانِي القومسي ، ثقة ، روى عن إبراهيم بن المنذر الحزامي وآدم بن أبي إياس وعده ، وروى عنه البخاري والترمذي وابن ماجة وغيرهم ، توفي قبل سنة ٢٢٠هـ . انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٣/٢٥ رقم ٥١٢٢ . الكاشف ١٦٢/٢ رقم ٤٧٧٣ . تهذيب التهذيب ٨٦/٩ رقم ١٣١ . تقريب التهذيب ٦٣/٢ رقم ٥٨٠٧ .

(٣) انظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين ص ٢٢، ٢٣ .

(٤) انظر الأنساب ٤١٥/١ .

وقد ذكر بعض أهل العلم ؛ أن الإمام الترمذي لم يدخل بغداد مستندياً في ذلك إلى أنه لم يرو عن الإمام أحمد بن حنبل وكان حينذاك ببغداد ، وكذلك لأن الخطيب البغدادي لم يذكره في تاريخ بغداد ، ولو كان دخل بغداد لذكره^(١).

ويمكن الإجابة عن ذلك من عدة وجوه :

الأول : أما عدم روايته عن الإمام أحمد ؛ فلأن الإمام الترمذي دخل بغداد بعد وفاة الإمام أحمد ، وبالتحديد في الفترة من سنة ٢٤١هـ إلى سنة ٢٤٣هـ ، حيث إنه - رحمه الله - روى عن أربعة من البغداديين توفوا سنة ٢٤٣هـ ، وكذلك ثبت عنه - رحمه الله - ؛ أنه لم يرو عن أحد من البغداديين ممن توفي عام ٢٤١هـ أو قبله ، بل سائر رواياته عن الشيوخ الذين توفوا بعد ذلك التاريخ^(٢).

الثاني : عدم ذكر الخطيب البغدادي له في تاريخه لا يدلُّ على عدم دخوله بغداد ، والاحتمال الأقوى ؛ أن ترجمة الترمذي سقطت في الطبعة الحالية كما سقطت تراجم كثيرة أخرى . بل قد استدرك على الخطيب البغدادي عدد كبير من التراجم ممن هم على شرطه ، فلا يصلح خلوه تاريخ بغداد من ترجمة الترمذي أن يكون دليلاً على عدم دخوله بغداد^(٣).

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن نقطة البغدادي الحنبلي من أن الترمذي سمع ببغداد من : الحسن بن الصباح ، وأحمد بن حسان بن ميمون ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن إسحاق الصاغانى^(٤).

الثالث : تصريح الإمام الترمذي - رحمه الله - بدخوله العراق ، وذلك بقوله : ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل^(٥).

الرابع : أن الإمام الترمذي روى عن ثمانية وثلاثين شيخاً من بغداد أو نزلائها^(٦).

(١) انظر مقدمة أحمد شاكر ٨٣/١ . الإمام الترمذي ص ٢٣ ، تراث الترمذي العلمي ص ٩ .

(٢) انظر تراث الترمذي ص ١٣ .

(٣) انظر التقييد ص ٩٦ .

(٤) انظر علل الترمذي الصغير الملحق بالجامع ٧٣٨/٥ . تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ) ٢٧/٢ .

(٥) انظر تراث الترمذي ص ١٣ .

المطلب الرابع

شيوخ الإمام الترمذي

لقد طاف الإمام الترمذي في البلاد وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم . وقد بلغ عدد شيوخ الترمذي الذين تلقى عنهم (٢٢١) شيخاً منهم تسعة شيوخ اشترك أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم وهم^(١) :

- ١ - محمد بن بشار بُندَار^(٢) . ت سنة ٢٥٢ هـ .
- ٢ - محمد بن المثني أبو موسى^(٣) . ت سنة ٢٥٢ هـ .
- ٣ - زياد بن يحيى الحَسَّاني^(٤) . ت سنة ٢٥٤ هـ .
- ٤ - عَبَّاس بن عبد العظيم العنبري^(٥) . ت سنة ٢٤٦ هـ .

(١) انظر مقدمة أحمد شاكر ٨١/١ .

(٢) هو : مُحَمَّد بن بشار بن عثمان ، أبو بكر العبدى ، مولا هم ، بُندار الحافظ ، روى عن معتمر و غُنْدَر ، وروى عنه الجماعة ، وابن خزيمة . قال الحافظ ابن حجر : ثقة ، من العاشرة . مات وله بضع وثمانون سنة . انظر ترجمته في الكاشف : ١٥٩/٢ ، رقم ٤٧٤٠ ، تقريب التهذيب : ٥٨/٢ ، رقم ٥٧٧٢ .

(٣) هو : مُحَمَّد بن المثني العَنَزِي ، أبو موسى البصري ، ثقة ورع ، روى عن ابن عيينة ، وعبد العزيز العَمِّي ، وروى عنه الجماعة ، وأبو عروبة ، والمحاملي . قال الحافظ : ثقة ثبت ، من العاشرة ، وكان هو و بُندار فرسي رهان ، وماتا في سنة واحدة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢١٤/٢ ، رقم ٥١٣٤ ، التَّحْقِيب : ١٢٩/٢ ، رقم ٦٢٨٣ .

(٤) هو : زياد بن يحيى الحَسَّاني الحافظ ، أبو الخطَّاب النُّكْرِي ، روى عن ابن عيينة ، ومعتمر ، وروى عنه الجماعة ، وأبو روق الهَزَّاني . قال الحافظ : ثقة ، من العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف ٤١٣/١ ، رقم ١٧١٢ ، التَّحْقِيب : ٣٢٤/١ ، رقم ٢١١٠ .

(٥) هو : عَبَّاس بن عبد العظيم العنبري ، أبو الفضل ، من حفاظ البصرة ، سمع القطَّان ، وعبد الرزَّاق ، وعنه مسلم والأربعة ، والبخاري تعليقا ، وابن خزيمة . قال الحافظ : ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٥٣٥/١ ، رقم ٢٦٠١ ، التَّحْقِيب : ٤٧٣/١ ، رقم ٣١٨٧ .

٥ - أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي ^(١) . ت سنة ٢٥٧ هـ .

٦ - أبو حفص عمرو بن علي الفلاس ^(٢) . ت سنة ٢٤٩ هـ .

٧ - يعقوب بن إبراهيم الدورقي ^(٣) . ت سنة ٢٥٢ هـ .

٨ - محمد بن معمر القيسي البحراني ^(٤) . ت سنة ٢٥٦ هـ .

٩ - نصر بن علي الجهضمي ^(٥) . ت سنة ٢٥٠ هـ .

وثمة تسعة عشر شيخاً شارك الترمذي البخاري ومسلماً في الرواية عنهم ، وسبعة وعشرون شيخاً شارك الترمذي البخاري فيهم ، وواحد وأربعون شارك مسلماً فيهم ، واثنان وأربعون تفرد بالرواية عنهم عن أصحاب الكتب الخمسة ^(٦) .
ويمكن تقسيم شيوخ الترمذي إلى ثلاث طبقات أسوة بتقسيم الحافظ ابن حجر وهي كالتالي :

(١) هو : عبد الله بن سعيد الكندي ، أبو سعيد الأشج الكوفي ، روى عن هشيم ، والمطلب بن زياد ، وروى عنه السنّة ، وابن أبي حاتم ، قال أبو حاتم : ثقة ، إمام أهل زمانه ، وقال الشّطوي : ما رأيت أحفظ منه ، وقال الحافظ : ثقة ، من صغار العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٥٥٨/١ ، رقم ٢٧٥١ ، التقريب : ٤٩٧/١ ، رقم ٣٣٦٥ .

(٢) هو : عمرو بن عليّ الفلاس ، أبو حفص الصيرفيّ ، أحد الأعلام ، روى عن معتمر ، ويزيد بن زريع ، وروى عنه الجماعة ، وابن جرير ، وأبو روق الهزاني ، قال أبو زرعة : لم نر بالبصرة أحفظ منه ومن عليّ والشاذكوني ، وقال الحافظ : ثقة ، حافظ ، من العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٨٤/٢ ، رقم ٤٢ ، التقريب : ٧٤١/١ ، رقم ٥٠٩٧ .

(٣) هو : يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي ، البغداديّ الحافظ ، روى عن هشيم والدرورديّ ، وعنه الجماعة والحاملي ، وله مُسند . قال الحافظ : ثقة ، من العاشرة ، وكان من الحفاظ . مات وله ستّ وثمانون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٣٩٣/٢ ، رقم ٦٣٨٥ ، التقريب : ٣٣٧/٢ ، رقم ٧٨٤١ .

(٤) هو : محمد بن معمر القيسيّ البحرانيّ البصريّ ، روى عن أبي أسامة ، وروح ، وعنه الجماعة ، والبيزار ، وابن صاعد . قال الحافظ : صدوق ، من كبار الحادية عشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢٢٣/٢ ، رقم ٥١٦٣ ، والتقريب : ١٣٥/٢ ، رقم ٦٣٣٢ .

(٥) هو : نصر بن عليّ بن نصر بن عليّ الجهضميّ ، أبو عمرو الحافظ ، روى عن معتمر والدروردي ، وعنه الجماعة ، والنسائيّ بواسطة أيضاً ، وابن خزيمة ، قال أبو حاتم : هو أوثق من الفلاس وأحفظ ، طلبه المستعين للقضاء فامتنع ، قال الحافظ : ثقة ، ثبت ، من العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٣١٩/٢ ، رقم ٥٨١٩ ، التقريب : ٢٤٣/٢ ، رقم ٧١٤٦ .

(٦) انظر تراث الترمذيّ العلمي ص ١٢ .

الطبقة الأولى : من لهم تقدّم في السماع من الشيوخ كقتيبة بن سعيد ، وعلي بن حجر وغيرهما ، من كبار الطبقة العاشرة^(١) وهي الطبقة الوسطى من شيوخ البخاريّ التي يروي عنها كثيراً .

الطبقة الثانية : طبقة تلي هؤلاء في السن والإسناد ، وهم عامة شيوخه الذين روى عنهم ، كأحمد بن منيع البغوي ، وعمرو بن علي الفلاس ، ومحمد بن أبان المستملي وغيرهم .

الطبقة الثالثة : وهي من شيوخ الطبقة الحادية عشرة ، مثل الحسن بن أحمد بن أبي شعيب ، والبخاري ومسلم ، وقد نزل في إسناده ، فروى كثيراً عن شيوخ هذه الطبقة ، كأصحاب هشام بن عمار الدمشقي المتوفى سنة (٢٤٥هـ) ، ونحوه من شيوخ البلاد التي لم يدخلها^(٢) .

وهذا جدول بأسماء بعض الرواة الذين سمع منهم الإمام الترمذي^(٣) .

اسم الراوي	بلده	وفاته	طبقة
١ - محمد بن عمرو السواق ^(٣)	بلخ	٢٣٦هـ	الأولى من
٢ - إسحاق بن راهويه ^(٤)	مرو	٢٣٨هـ	شيوخ الإمام
٣ - محمود بن غيلان . (نزىل بغداد) ^(٥)	مرو	٢٣٩هـ	الترمذي

(١) انظر تقسيم طبقات الرواة للحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٦،٢٥/١ .

(٢) انظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين ص ٢٦،٢٤ .

(٣) هو : محمد بن عمرو البلخي السواق ، روى عن الدراوردي وهشيم ، وعنه البخاري والترمذي وجماعة . قال الحافظ : صدوق ، من العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢٠٧/٢ ، رقم ٥٠٨٩ ، التقريب : ١٢٠/٢ ، رقم ٦٢١٣ .

(٤) هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه ، الإمام أبو يعقوب المروزي ، عالم خراسان ، روى عن جرير والدراوردي ومعتز ، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، أملى المسند من حفظه ، قال الحافظ : ثقة حافظ مجتهد ، قرين أحمد بن حنبل ، وذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير . مات وله اثنان وسبعون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢٣٣/١ ، رقم ٢٧٦ ، التقريب : ٧٨/١ ، رقم ٣٣٢ .

(٥) هو : محمود بن غيلان ، أبو أحمد المروزي ، الحافظ ، روى عن الفضل بن موسى ، وابن عيينة ، وعنه الجماعة سوى أبي داود ، وابن خزيمة ، والبغوي . قال الحافظ : ثقة ، من العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢٤٦/٢ ، رقم ٥٣٢٣ ، التقريب : ١٦٤/٢ ، رقم ٦٥٣٧ .

اسم الراوي	بلده	وفاته	طبقة
٤ - قتيبة بن سعيد ^(١) .	المدينة	٢٤٠هـ	الأولى من
٥ - علي بن حُجْر السعدي ^(٢) .	مرو	٢٤٤هـ	شيوخ الإمام
٦ - عبد الله بن معاوية الجُمحي ^(٣) .	البصرة	٢٤٣هـ	الترمذي
١ - هناد بن السري ^(٤) .	الكوفة	٢٤٣هـ	الثانية من شيوخ الإمام الترمذي
٢ - أحمد بن منيع البغوي ^(٥) .	بغ ثم بغداد	٢٤٤هـ	
٣ - محمد بن أبان المستملي ^(٦) .	بلخ	٢٤٤هـ	
٤ - عمرو بن علي الفلاس ^(٧) .	البصرة	٢٤٩هـ	
٥ - نصر بن علي الجهضمي ^(٨) .	البصرة	٢٥٠هـ	

(١) هو : قتيبة بن سعيد الثَّقَفِيّ ، أبو رجاء البلخي ، روى عن مالك ، والليث ، وعنه الجماعة سوى ابن ماجه ، والفريابي والسراج ، قال الحافظ : ثقة ، ثبت ، من العاشرة . مات عن تسعين سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ١٣٤/٢ ، رقم ٤٥٥٥ ، التقريب : ٢٧/٢ ، رقم ٥٥٣٩ .

(٢) هو : عليّ بن حُجْر السَّعْدِيّ ، حافظ مرو ، روى عن شريك ، وإسماعيل بن جعفر ، وعنه البخاريّ ، ومسلم ، والترمذيّ ، والنسائيّ ، وابن خزيمة ، قال النسائيّ : ثقة ، مأمون ، حافظ . عاش تسعين سنة . قال الحافظ : ثقة ، حافظ ، من صغار التاسعة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٣٦/٢ ، رقم ٣٨٩٠ ، التقريب : ٦٨٩/١ ، رقم ٤٧١٦ .

(٣) هو : عبد الله بن معاوية الجُمَحِيّ ، أبو جعفر البصريّ ، روى عن القاسم الحَدَّانيّ ، وحماد بن سلمة ، وعنه أبو داود ، والترمذيّ ، وابن ماجه ، والبزار ، وعليّ الغضائريّ . قال الحافظ : ثقة ، مُعَمَّر ، من العاشرة . مات سنة ٢٤٣ هـ ، وقد زاد على المائة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٥٩٩/١ ، رقم ٢٩٩٤ ، التقريب : ٥٣٦/١ ، رقم ٣٦٤١ .

(٤) هو : هناد بن السَّريّ بن مصعب التَّمِيمِيّ ، الدارمي الكوفيّ ، الحافظ الزَّاهد ، روى عن شريك ، وعبثر ، وعن مسلم ، والأربعة ، والسراج ، كان يقال له : راهب الكوفة ؛ لتعبه . قال الحافظ : ثقة ، من العاشرة . مات وله إحدى وتسعون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٣٣٩/٢ ، رقم ٥٩٨٧ ، التقريب : ٢٧٠/٢ ، رقم ٧٣٤٦ .

(٥) هو : أحمد بن منيع البغويّ الحافظ ، أبو جعفر الأصمّ ، صاحب المسند ، روى عن هُشَيْم ، وعباد بن عباد ، وخلق ، وعنه الجماعة ، لكن البخاريّ بواسطة ، والبغويّ سبطه ، وابن خزيمة . قال الحافظ : ثقة ، حافظ ، من العاشرة . مات وله أربع وثمانون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢٠٤/١ ، رقم ٩٢ ، التقريب : ٤٧/١ ، رقم ١١٤ .

(٦) هو : محمد بن أبان بن وزير البلخي ، أبو بكر ، مستملي وكيع ، روى عن الجماعة سوى مسلم ، وابن خزيمة ، وخلق . حُجَّة ، صَنَّفَ وجمع . قال الحافظ : ثقة ، حافظ ، من العاشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ١٥٣/٢ ، رقم ٤٦٩٤ ، التقريب : ٤٩/٢ ، رقم ٥٧٠٧ .

(٧) سبقت ترجمته ص ٢٣ .

(٨) سبقت ترجمته ص ٢٣ .

اسم الراوي	بلده	وفاته	طبقة
١ - محمد بن عبد الرحيم بن صاعقة ^(١) .	فارس ثم بغداد	٢٥٥هـ	الثالثة من شيوخ الإمام الترمذي
٢ - محمد بن إسماعيل البخاري ^(٢) .	بخارى ونيسابور	٢٥٦هـ	
٣ - مسلم بن الحجاج القشيري ^(٣) .	نيسابور	٢٦١هـ	
٤ - عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي ^(٤) .	الري	٢٦٢هـ	
٥ - محمد بن إسماعيل الترمذي ^(٥) .	ترمذ ثم بغداد	٢٨٠هـ	

(١) هو : محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي ، البزاز ، أبو يحيى المعروف بصاعقة . الحافظ ، روى عن يزيد بن هارون ، وروح ، وعنه البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن صاعد ، والحمالي . قال الحافظ : ثقة حافظ ، من الحادية عشرة . مات وله سبعون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ١٩٥/٢ ، رقم ٥٠٠٩ ، التقريب : ١٠٦/٢ ، رقم ٦١١١ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٤ .

(٣) هو : مسلم بن الحجاج القشيري ، أبو الحسين الحافظ ، صاحب الصحيح ، روى عن القعني ، ويحيى بن يحيى ، وعنه الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن الشرقي ، ومحمد بن مخلد ، قيل : وُلِدَ سنة ٢٠٤ هـ . قال الحافظ : ثقة ، حافظ ، إمام ، مصنف ، عالم بالفقه . مات وله سبع وخمسون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٢٥٨/٢ ، رقم ٥٤١٢ ، التقريب : ١٧٨/٢ ، رقم ٦٦٤٤ .

(٤) هو : عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، أبو زرعة الرازي ، الحافظ ، أحد الأعلام ، روى عن أبي نعيم ، والقعني ، وقبيصة ، وطبقتهم في الآفاق ، وعنه مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو عوانة ، ومحمد بن الحسين القطان ، وأمم . قال ابن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل . قال الحافظ : إمام ، حافظ ، ثقة ، مشهور ، من الحادية عشرة . مات وله أربع وستون سنة .

انظر ترجمته في الكاشف : ٦٨٣/١ ، رقم ٣٥٦٨ ، التقريب : ٦٣٦/١ ، رقم ٤٣٣٢ .

(٥) هو : محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي ، أبو يوسف الترمذي ، الحافظ ، روى عن الأنصاري ، وسعيد ابن أبي مريم ، وعنه الترمذي ، والنسائي ، وأبو بكر الشافعي ، وخلق ، وثقه النسائي .

قال الحافظ : ثقة ، حافظ ، لم يتضح كلام ابن أبي حاتم فيه ، من الحادية عشرة .

انظر ترجمته في الكاشف : ١٥٨/٢ ، رقم ٤٧٢٨ ، التقريب : ٥٦/٢ ، رقم ٥٧٥٦ .

المطلب الخامس

تلاميذ الإمام الترمذي

بلغ تلاميذ الإمام الترمذي الذين أخذوا عنه الحديث المئات ، اشتهر من بينهم ثلاثون مُحدثاً^(١) منهم :

١ - أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي^(٢) .

٢ - أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر^(٣) .

٣ - أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ النيسابوري^(٤) .

٤ - أحمد بن يوسف النسفي^(٥) .

٥ - أبو الحارث أسد بن حمدويه النسفي^(٦) .

٦ - الحسين بن يوسف الفريزي^(٧) .

(١) انظر تراث الترمذي العلمي ص ١٢ .

(٢) هؤلاء لم أجد لأيّ منهم ترجمة خاصة فيما تيسر لي من المصادر سوى أنهم ممن تتلمذ على الإمام الترمذي ، وروى عنه .

انظر ذلك في تهذيب الكمال ٢٥١/٢٦ .

(٣) هو : أحمد بن حسنويه النيسابوري ، أبو حامد . سمع من أبي عيسى الترمذي ، وأبي حاتم الرازي وطبقتهما . قال الحاكم : كان من المجتهدين في العبادة ، ولو اقتصر على سماعه الصحيح لكان أولى به ، لكنه حدث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم . توفي سنة ٣٥٠ هـ .

انظر ترجمته في شذرات الذهب : ٢/٢ ، الكشف الخفي لإبراهيم بن العجمي (ت ٨٤١ هـ) ص ٥٠ ، رقم ٦٨ ، العبر في خبر من غير : ٢/٢٩٠ ، لسان الميزان لابن حجر : ١/٣٢٩ ، رقم ٧٠٤ .

(٤) هو : أسد بن حمدويه النسفي ، أبو الحارث ، كان مكثراً من الحديث ، جماعاً له ، سمع أبا عيسى الترمذي ، وإسحاق بن إبراهيم الدبري ، وبشر بن موسى الأسدي وغيرهم ، وهو مصنف كتاب البستان وغيره في مناقب نسف .

انظر ترجمته في معجم البلدان : ٥/٣٧١ .

- ٧ - حماد بن شاكر الورّاق ^(١) .
- ٨ - داود بن نصر بن سهيل البزودي ^(٢) .
- ٩ - عبد بن محمد بن محمود النسفي ^(٣) .
- ١٠ - أبو الحسن علي بن عمر بن كلثوم السمرقندي ^(٤) .
- ١١ - الفضل بن عمار الصرام ^(٤) .
- ١٢ - أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي راوية الجامع ^(٥) .
- ١٣ - أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي المعروف بالأمين ^(٤) .
- ١٤ - أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النسفي ^(٤) .

(١) هو : حماد بن شاكر الورّاق النسفي ، قال المستغفري في تاريخ نسب : روى عن محمد بن إسماعيل الجامع ، ثقة مأمون ، رحل إلى بلاد الشام ، وروى عن جماعة من الشاميين والغرباء ، وروى عن أبي عيسى الترمذي ، وعيسى بن أحمد العسقلاني ، قال الذهبي : إمام محدث ، صدوق ، وهو أحد رواة صحيح البخاري عنه . انظر ترجمته في التقييد : ٣٥٧/١ ، رقم ٣١٦ ، سير أعلام النبلاء : ٥/١٥ .

(٢) هو : داود بن نصر بن سهيل البزودي ، قال ابن ماكولا في الإكمال : حدث عن عيسى العسقلاني ، ومحمد ابن الفضل بن خدّاش ، وعبيد الله بن عمرو . مات سنة ٣٢٣ هـ . انظر ترجمته في الإكمال لابن ماكولا (ت ٤٧٥) : ٤٧٣/١ .

(٣) هو : عبد بن محمد بن محمود النسفي ، قال المستغفري في تاريخ نسب : روى عن أحمد بن سيار المروزي ، وعيسى بن أحمد العسقلاني ، والترمذي . مات سنة ٣٢٦ هـ .

انظر ترجمته في تكملة الإكمال : ٤٤٤/١ ، رقم ٧٤٥ (لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي ت ٦٢٩ هـ) .

(٤) وهؤلاء - أيضاً - لم أجد لأيّ منهم ترجمة خاصّة فيما تيسّر لي من المصادر سوى أنهم تلمذ على الإمام الترمذي ، وروى عنه .

انظر ذلك في تهذيب الكمال ٢٥١/٢٦ .

(٥) هو : محمد بن أحمد المحبوبي أبو العبّاس ، وثقه الحاكم وغيره ، قال أبو بكر محمد بن منصور السمعاني في أماليه : كان مزكّي مرو ومعدّها ومحدث أهلها في آلاف ، ومقدّم أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة . توفي سنة ٣٤٦ هـ ، وكانت الرحلة إليه في الحديث ، سمع بمرو أحمد بن سيار ، ومحمد بن جابر ، وسعيد بن مسعود ، والفضل بن عبد الجبار الباهلي صاحبي النضر بن إسماعيل ، ومحمد بن الليث الإسكاف ونصر بن أحمد بن أبي سورة وغيرهم . وقال : كان سماع المحبوبي بترمذ سنة خمس وستين ومائتين حين رحل إلى أبي عيسى ، وسماعاته صحيحة مضبوطة بخطّ خاله أبي بكر الأحول .

انظر ترجمته في التقييد : ٤٧/١ ، رقم ٢١ ، سير أعلام النبلاء : ٥٣٧/١٥ .

- ١٥ - أبو الفضل المسيب بن أبي موسى الكاجري ^(١) .
- ١٦ - مكّي بن نوح النسفي المقرئ ^(١) .
- ١٧ - ابنه محمد بن مكّي بن نوح النسفي ^(١) .
- ١٨ - الهيثم بن كليب الشاشي الحافظ راوية الشمائل ^(٢) .
- وغيرهم كثير ممن أخذ عنه ونشر علمه ^(٣) .

(١) وهؤلاء - أيضاً - لم أجد لأيّ منهم ترجمة خاصّة فيما تيسّر لي من المصادر سوى أنّهم ممّن تتلمذ على الإمام الترمذي ، وروى عنه .

انظر ذلك في تهذيب الكمال ٢٦/٢٥١ .

(٢) هو : الهيثم بن كليب الشاشي المعقلي ، الحافظ المحدث الثقة محدّث ما وراء النهر ، سمع ببغداد من عباس بن محمّد الدوري ، ويحيى بن جعفر بن الزبرقان ، وحديث عن زكريا بن يحيى بن أسد المروزي ، وعيسى بن أحمد العسقلاني بعسقلان بلخ ، وأبي عيسى الترمذي ، وغيرهم ، وصنّف المسند ، حدّث به عنه أبو القاسم عليّ ابن أحمد بن محمّد بن الحسن الخزازي ، وحديث عنه جماعة ، منهم الحافظ محمّد بن إسحاق بن منده الأصبهاني . مات بالشّاش سنة ٣٣٥ هـ .

انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي : ٣/٨٤٨ ، رقم ٨٢٧ .

(٣) انظر تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٠ . سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠ ، ٢٧١ . تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣ . تهذيب التهذيب ٩/٣٤٤ .

المطلب السادس

مكانته العلميّة

لم يزل الإمام أبو عيسى الترمذيّ - في كل الأزمان - علماً يقتدى به ، وإماماً ينتفع بعلمه وكتبه ، أجمع العلماء على إكباره ، والثناء عليه ، وشهدوا له بالتقدم في العلم والحفظ والإتقان^(١) .

لذا ليس غريباً أن نرى تواطؤ العلماء في الثناء على الترمذيّ ، وإنزاله المنزلة التي بوأه الله إياها بين أهل العلم .

قال الحافظ أبو سعد الإدريسي : « كان الترمذيّ أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع ، والتواريخ ، والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ »^(٢) .

وقال عمر بن علك : « مات البخاريّ فلم يُخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، بكى حتى عمي وبقي ضريعاً سنين »^(٣) .

وقال السمعاني^(٤) : « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف كتاب الجامع ، والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط »^(٥) .

(١) انظر الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين ص ٣٠ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب ٣٤٤/٩ .

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٢٧٣/١٣ .

(٤) هو : أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ، المروزيّ ، الفقيه ، الشافعيّ ، مؤرّخ رحالة ، من حفاظ الحديث ، من كتبه « الأنساب » و « تاريخ مرو » و « تذييل تاريخ بغداد » وغيرها . ولد سنة ٥٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٦٢ هـ .

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : ٤٥٦/٢٠ .

(٥) انظر الأنساب ٤٥٩/١ .

وقال - أيضاً - : « هو إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف » ^(١) .
 وقال ابن حبان : « كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر » ^(٢) .
 وقال ابن الأثير ^(٣) : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يدٌ صالحة ، أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث » ^(٤) .
 وقال الحافظ المزي ^(٥) : « أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » ^(٦) .
 وقال الذهبي ^(٧) : « محمد بن عيسى بن سورة ، الحافظ العلم ، أبو عيسى الترمذي ، صاحب الجامع ، ثقة بجمع عليه » ^(٨) .
 وغير ذلك كثير من ثنائهم عليه وتبجيلهم لعلمه ، ويكفيه من ذلك الثناء العطر المتمثل في تلك الشهادة الزاكية من شيخه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري حيث قال مرة : « ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتُ بي » ^(٩) .

(١) الأنساب ٤١٥/١ .

(٢) انظر الثقات (للحافظ ابن حبان ت ٤٥٣ هـ) ١٥٣/٩ .

(٣) هو : المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ، أبو السعادات المحدث اللغوي الأصولي ، صاحب كتاب « جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ » ، و « النهاية في غريب الحديث » وغيرها . عاش ثلاثاً وستين سنة ، وتوفي بالموصل سنة ٦٠٦ هـ .

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : ٤٨٩/٢١ ، الأعلام للزركلي : ٢٧٢/٥ .

(٤) انظر جامع الأصول ١٩٣/١ .

(٥) هو : يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكبير ، جمال الدين أبو الحجاج المزي ، الإمام العالم ، الحبر الحافظ ، محدث الشام ، مؤلف « تهذيب الكمال » و « أطراف الكتب الستة » ولا نظير لهما في الدنيا .

انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ : ١٤٩٨/٤ ، رقم ١١٧٦ ، ذيل التقييد (لأبي الطيب الفاسي ت ٨٣٢ هـ) : ٣٢٢/٢ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٢١ ، رقم ١١٤٣ .

(٦) انظر تهذيب الكمال ٢٥٠/٢٦ .

(٧) هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايمآز التركماني الذهبي ، ثم الدمشقي ، الإمام الحافظ ، محدث العصر ، وخاتمة الحفاظ ، ومؤرخ الإسلام ، وشيخ الجرح والتعديل . ولد سنة ٦٧٣ هـ ، وتوفي سنة ٧٤٨ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (للسبكي ت ٧٧١ هـ) : ١٠٠/٩ ، رقم ١٣٠٦ ، النجوم الزاهرة (لابن تغري بردي ت ٨٧٤ هـ) : ١٨٢/١٠ ، طبقات الحفاظ ص ٥٢١ ، رقم ١١٤٤ ، شذرات الذهب :

١٥٣/٣ ، البدر الطالع (للشوكاني ت ١٢٥٠ هـ) : ١١٠/٢ .

(٨) انظر ميزان الاعتدال ٢٨٩/٦ .

(٩) تهذيب التهذيب ٣٤٤/٩ .

وهذه شهادة عظيمة له من أمير المؤمنين في الحديث في عصره تدلُّ على قوة ذاكرته وشدة نباهته^(١) .

كما أنه سمع منه بعض الأحاديث كعادة كبار الشيوخ في سماعهم ممن هو أصغر منهم^(٢) .

وفي هذا دليل على مكانة الترمذي العلمية والعظيمة ، وأية مكانة كانت له - رحمه الله -^(٣) !
أمّا ما نُقِلَ عن ابن حزم^(٤) المتوفى سنة (٤٥٦ هـ) من قوله في الفرائض من كتاب الإيصال : أبو عيسى مجهول^(٥) . فقول مردود عليه ، وقد تكفل العلماء بالإجابة عن مقالته تلك .

قال الإمام الدارقطني^(٦) : وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره، حيث قال في محله : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟

فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ^(٧) .

(١) انظر مقدمة أحمد شاكر ٨٧/١ .

(٢) مقدمة أحمد شاكر ٨٣/١ .

(٣) الإمام الترمذي ص ٢٨ .

(٤) هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، الفارسي الأصل ، الأموي مولاهم ، القرطبي ، الظاهري ، الإمام الحافظ الفقيه ، كان أولاً شافعيًا ، ثم تحول ظاهريًا ، وكان صاحب فنون وورع وزهد ، من كتبه « المُحَلَّى » وشرحه « المُحَلَّى » و « الإحكام في أصول الأحكام » وغيرها . ولد سنة ٣٨٤ هـ ، وتوفي سنة ٤٥٦ هـ .

انظر ترجمته في وفيات الأعيان (لابن خلكان ت ٦٨١ هـ) : ٣/٣٢٥ ، رقم ٤٤٨ ، البداية والنهاية (لابن كثير ت ٧٧٤ هـ) : ١٢/٩١ ، النجوم الزاهرة : ٥/٧٥ ، طبقات الحفاظ : ١/٤٣٥ ، رقم ٩٨١ ، العبر في خبر من غير : ٣/٢٤١ ، نفح الطيب (للتلسماني ت ١٠٤١ هـ) : ٢/٥٥٢ .

(٥) انظر ميزان الاعتدال ٢٨٩/٦ . تهذيب التهذيب ٣٤٤/٩ . وكتاب الإيصال هذا قال فيه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/١١٤٧ : صنف كتابًا كبيرًا في فقه الحديث ، سمّاه : الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لمجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع ، و أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول . ١ هـ .

(٦) هو : علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن الدارقطني ، البغدادي ، الحافظ الكبير ، شيخ الإسلام ، وإليه النهاية في معرفة الحديث وعلومه ، والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال ، من كتبه « السنن » و « العلل » ، ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٣/٢٩٧ ، رقم ٤٣٤ ، البداية والنهاية : ١١/٣١٧ ، النجوم الزاهرة : ٤/١٧٢ ، شذرات الذهب : ٢/١١٦ .

(٧) انظر البداية والنهاية ١١/٧١ .

وقال الذهبي : ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال : إنه مجهول ، فإنه ما عَرَفَهُ ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له^(١) .

وقال الحافظ ابن حجر : وأما محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال : محمد بن عيسى بن سورة مجهول ، ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه ، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خَلْقٍ من المشهورين الثقة الحفاظ ، كأبي القاسم البغوي^(٢) ، وإسماعيل ابن محمد الصفار^(٣) ، وأبي العباس الأصم^(٤) ، وغيرهم .

والعجبُ أن الحافظ ابن الفرضي^(٥) ذكره في كتابه : "المؤتلف والمختلف" ونَبّه على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه^(٦) !

(١) ميزان الاعتدال ٢٨٩/٦ .

(٢) هو : عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، أبو القاسم البغوي ، البغدادي ، ابن بنت أحمد بن منيع ، الحافظ ، الثقة الكبير ، مسند العالم ، سمع من علي بن الجعد ، وابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . ولد سنة ٢١٤ هـ ، وتوفي سنة ٣١٧ هـ .

انظر ترجمته في تاريخ بغداد : ١١١/١٠ ، رقم ٥٢٣٨ ، التقييد : ٣١٢/١ ، رقم ٣٧٧ ، تذكرة الحفاظ : ٧٣٧/٢ ، رقم ٧٣٨ ، سير أعلام النبلاء : ٤٤٠/١٤ .

(٣) هو : إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار ، أبو علي ، الإمام النحوي الأديب ، مسند العراق ، ومحدث بغداد ، ثقة ، ولد سنة ٢٤٧ هـ ، وتوفي سنة ٣٤١ هـ ، وله أربع وتسعون سنة .

انظر ترجمته في الإرشاد : ٦١٢/٢ ، سير أعلام النبلاء : ٤٤٠/١٥ ، رقم ٢٥٠ ، شذرات الذهب : ٣٥٨/١ .

(٤) هو : محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم الأموي مولاهم ، النيسابوري ، محدث خراسان ، ومسند العصر ، ثقة ، ولد سنة ٢٤٧ هـ ، وتوفي سنة ٣٤٦ هـ .

انظر ترجمته في البداية والنهاية : ٢٣٢/١١ ، سير أعلام النبلاء : ٤٥٢/١٥ ، شذرات الذهب : ٣٧٣/١ .

(٥) هو : عبد الله بن محمد بن يوسف ، أبو الوليد القرطبي ، الحافظ ، الإمام ، الحجة ، صاحب « تاريخ الأندلس » و « المؤتلف والمختلف » ، وغير ذلك ، ولد سنة ٣٥١ هـ ، وولي القضاء ببلنسية ، وقتله البربر سنة ٤٠٣ هـ .

انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ١٠٥/٣ ، رقم ٣٥١ ، سير أعلام النبلاء : ١٧٩/١٧ ، طبقات الحفاظ ص ٤١٩ ، رقم ٩٤٦ ، شذرات الذهب : ١٦٨/٢ ، نفح الطيب : ٥٩٨/٢ ، رقم ٧٢ .

(٦) تهذيب التهذيب ٣٤٤/٩ .

وهذا الذي قيل في ابن حزم تحامل شديد عليه ، وقد اعتذر لابن حزم باعتذارات منها^(١) :

١. لعل ابن حزم لم يعرف الترمذي ولا كتابه ، ولم يطلع عليه .
 ٢. لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل عن كتاب الإيصال .
 ٣. أن الحافظ ابن حجر لم ير كتاب الإيصال ولم ينقل منه ، وإنما نقل من الذهبي .
- والاعتذار الأول أرجحها وهو الأجدد بالقبول ، فإن ابن حزم - رحمه الله - قال في الرجل بعلمه ؛ أنه لا يعرفه ، وذلك لأن جامع الترمذي لم يصل إلى المغرب - والأندلس تحديدًا - إلا بعد موته .

فقد قال الذهبي معلقاً على كلام ابن حزم عند ذكره لأهم المصنفات في الحديث ما يلي :

« ما ذكر عن سنن ابن ماجه ، ولا جامع أبي عيسى ؛ فإنه ما رآهما ، ولا أدخلهما إلى الأندلس إلا بعد موته »^(٢) هـ .

ويؤيد هذا ؛ أن شيخه أحمد بن عمر بن أنس العذري الأندلسي^(٣) تحمل عليه صحيح البخاري ومسلم ولم يتحمل جامع الترمذي^(٤) .

واعترض على هذا بأن ابن عبد البر كان صاحباً لابن حزم ، وقيل أنه أخذ الحديث عنه ، وروى عن الترمذي فكيف يكون الجامع عنده ولا يطلع عليه ابن حزم^(٥) .

وأجيب عن هذا : بأن عبد البر تحمّل جامع الترمذي متأخراً ، حيث لم يستفد منه في التمهيد^(٦) .

(١) انظر مقدمة أحمد شاكر ٨٦/١ .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٢٠٢/١٨ .

(٣) هو : أحمد بن عمر بن أنس العذري ، أبو العباس المرّي الأندلسي ، رحل إلى مكة ، وسمع من أحمد بن الحسين الرّازي وطبقته ومصر جماعة أخرى ، وهو مكثّر ، وله تأليف حسان ، منها « كتاب في أعلام النبوة » و « نظام المرجان في المسالك والممالك » ، وكان حافظاً محدثاً متقناً . ولد سنة ٣٩٣ هـ ، وتوفي سنة ٤٧٦ هـ ببلنسية .

انظر ترجمته في معجم البلدان : ١١٩/٥ ، شذرات الذهب : ٣٥٧/٢ ، الأعلام : ١٨٥/١ .

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٥٦٧/١٨ . تراث الترمذي العلمي ص ٢٨ .

(٥) تراث الترمذي الصفحة نفسها .

(٦) تراث الترمذي ص ٤٠ .

والذي يقوي هذا القول - وهو أن ابن حزم لم يطلع على جامع الترمذي - أنه نقل حديثاً ^(١) في المحلى عن الترمذي بإسنادٍ وصفه بأنه مُظلم ^(٢) - يعني ما بينه وبين الترمذي - ولم يتعرض للترمذي بتجهيل ولا غيره ، فلو كان سنن الترمذي عنده ، لما اضطر لهذا الإسناد المظلم ^(٣) . وعدم معرفة ابن حزم للترمذي غير مستغرب ، فهذا الحافظ البيهقي ^(٤) المتوفى سنة ٤٥٨ هـ كان معاصراً له ومع ذلك لم يكن عنده جامع الترمذي ولا سنن النسائي ولا سنن ابن ماجة مع شهرة هذه الكتب في المشرق والبيهقي مشرقى ، فكيف يُستغرب ذلك من ابن حزم وهو مغربي وهذه الكتب مشرقية ^(٥) .

(١) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب ، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - ٦٦٤/٥ رقم ٣٧٩٠ .

(٢) انظر المحلى لابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) كتاب الموارث ٣٢٥/٨ ، المسألة رقم ١٧٣٦ .

(٣) انظر تراث الترمذي العلمي ص ٢٨ ، الكوكب الدرّي ص ١٦ ، ١٧ .

(٤) هو : أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي ، أبو بكر النيسابوري ، الشافعي ، الفقيه في الأصول ، أخذ علم الحديث عن الحاكم ، والفقه عن ناصر العمري ، كان كثير التحقيق والإنصاف ، حسن التصنيف ، قال إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا البيهقي فإن له المنّة على الشافعي نفسه وعلى كلّ شافعي ؛ لما صنّف في نصرة المذهب ومناقب الشافعي ، له التصانيف المفيدة ، منها السنن الكبرى والصغرى ، والمعارف ، ودلائل النبوة ، ومناقب الشافعي وغيرها . ولد سنة ٣٨٤ هـ ، وتوفي سنة ٤٥٨ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى : ٨/٤ ، رقم ٢٥١ ، وفيات الأعيان : ٧٥/١ ، البداية والنهاية : ٩٤/١٢ ، شذرات الذهب : ٣٠٤/٢ .

المطلب السابع

مصنفاته

اشتهر الإمام الترمذي بتصانيفه ، فكان المؤرخون يعرفونه بها ويشيدون بجودتها ، ويستدلون على إمامته بها ، فقد كانت غزيرة العلم والفائدة ، ضَمَّنَهَا من علم شيوخه وأقوالهم غزير الفوائد وعزيزها ، وأتى فيها بالعلوم الكثيرة متبعاً طريق السهولة والوضوح ، حتى إنَّ كتبه لتوضِّح لقارئها العلم وتجعله في متناول يده ، وهذه المؤلفات منها الموجود ومنها المفقود ، ولكن الموجود منها كافٍ في الشهادة له بالإمامة وأنه عالم متقن^(١) .

وقد وجد له بعد التتبع المؤلفات الآتية :

- ١ - كتابه العظيم "الجامع الصحيح" المشتهر باسم "سنن الترمذي"^(٢).
- ٢ - الشمائل النبوية والخصائص المصطفوية ، المعروف بشمائل الترمذي^(٣).
- ٣ - كتاب "العلل المفرد" أو "العلل الكبير"^(٤).
- ٤ - كتاب "الزهد"^(٥).

(١) انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ٣٦، ٣٧ .

(٢) وهو مطبوع عدة طبعات منها طبعة الشيخ عزت عبيد الدعاس ، وطبعة الشيخ أحمد شاكر، وطبعة الشيخ محمد عابد السندي . ومنها النسخ المطبوعة مع الشروح مثل : عارضة الأحوذى لابن العربي ، وتحفة الأحوذى للمباركفوري ، وغيرها .

(٣) وهو أقدم ما وصل إلينا ؛ مما صنف في هذا الفن . حيث فقدت الشمائل التي صنفها من قبله . انظر تراث الترمذي العلمي ص ٥٤ .

(٤) وهو غير كتاب العلل الملحق بالجامع الصحيح ، و يبدو أن العلل الكبير أُلِف قبل الجامع الصحيح ، ولم يكن العلل الكبير مرتباً فرتبته القاضي أبو طالب محمود بن علي المتوفى سنة ٥٨٥هـ على أبواب الفقه . وقد سماه بالـكـبـير حتى يميزه عن كتاب العلل الملحق بالجامع الصحيح . وفي العلل الكبير كان الترمذي يسألُ العلماء منهم البخاري وأبو زرعة والدارمي وغيرهم ثم يدون إفاداتهم في هذا الكتاب كثيراً من الإمام البخاري . انظر تراث الترمذي ص ٥٢ .

(٥) قال ابن حجر : ولم يقع لنا . انظر التهذيب ٣٤٤/٩ .

- ٥ - كتاب "التاريخ" ^(١) .
- ٦ - كتاب "أسماء الصحابة" ^(٢) .
- ٧ - كتاب "الأسماء والكنى" ^(٣) .
- ٨ - كتاب الآثار الموقوفة . أشار إليه الترمذي في آخر الجامع ^(٤) .

(١) انظر الفهرست (لابن النديم ت ٣٨٥هـ) ص ٣٢٥ . مقدمة أحمد شاكر ٩٠/١ .

(٢) انظر البداية والنهاية ٦٧/١١ .

(٣) التهذيب ٣٤٤/٩ .

(٤) حيث قال بعد أن ذكر أسانيده في نقل مذاهب الفقهاء : (وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف) ١هـ . انظر كتاب العلل الملحق في آخر الجامع ٧٣٧/٥ .

المطلب الثامن

وفاته

انتقل الترمذي - رحمه الله - إلى جوار ربه بعد حياة حافلة بالعلم ونشر السنة النبوية بين الناس ، وقد خلف وراءه علماً نافعاً ومصنفات خالدة باقية نفع الله بها المسلمين على مرّ العصور .

وذلك مصداقاً لقوله ﷺ : « إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ : إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » (١) .

وكانت وفاته ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بقرية بوغ (٢) .

وقيل أنه مات سنة خمس وسبعين ومائتين (٣) ، وقيل سنة سبع وسبعين ومائتين (٤) .

والأول هو الصواب ، وهو الذي ذكره أكثر أهل العلم .

رحمه الله رحمة واسعة ، وثقل الله موازين حسناته ، جزاء ما قدّم من أعمال جليلة في حفظ السنة النبوية المطهرة .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ١٢٥٥/٣ رقم ١٦٣١ . وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الصدقة عن الميت ١١٧/٣ رقم ٢٨٨٠ . والترمذي في كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ ، باب في الوقف ٦٦٠/٣ رقم ١٤٧٦ . والنسائي في كتاب الوصايا ، باب فضل الصدقة عن الميت ٢٥١/٦ رقم ٣٦٥١ .

(٢) انظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليل القزويني ٩٠٤/٣ . الإكمال (لابن ماكولا ت ٤٧٥هـ) ٣٩٦/٤ . وفيات الأعيان (لابن خلكان ت ٦٨١هـ) ٢٧٨/٤ . جامع الأصول ١٩٤/١ . تهذيب الكمال ٢٥٠/٢٦ . نكت الهميان ص ٢٦٤ . النجوم الزاهرة (لابن تغري بردي ت ٨١٣هـ) ٨٢/٣ . شذرات الذهب (لابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ) ١٧٥/٢ .

(٣) انظر الأنساب للسمعاني ٤١٥/١ .

(٤) انظر مقدمة أحمد شاكر ٩١/١ .

المبحث الثاني

جامع الإمام الترمذي : مكانته ومنهجه

وفيه عشرة مطالب :

- 1. **المطلب الأول :** اسم الكتاب .
- 2. **المطلب الثاني :** ثناء العلماء على «جامع الترمذي» .
- 3. **المطلب الثالث :** رتبة «الجامع» بين الكتب الستة .
- 4. **المطلب الرابع :** شرط الترمذي في كتابه «الجامع» .
- 5. **المطلب الخامس :** منهم الترمذي في إيراد أحاديث «الجامع» .
- 6. **المطلب السادس :** منهم الترمذي في الحكم على الأحاديث والرجال .
- 7. **المطلب السابع :** منهم الترمذي في تراجم كتابه «الجامع» .
- 8. **المطلب الثامن :** منهم الترمذي في بحث الأحكام الفقهية .
- 9. **المطلب التاسع :** مذهب الإمام الترمذي .
- 10. **المطلب العاشر :** المواخذات على الترمذي من الناحية الحديثية والفقهية .

المطلب الأول

اسم الكتاب

أطلق العلماء أسماءً عدّة على كتاب الإمام الترمذيّ وهي :

- ١ - المسند الصحيح : وهو ما أطلقه الإمام الترمذيّ على كتابه ، حيث قال : « صنّف هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به » (١) هـ.
- ٢ - صحيح الترمذيّ : وهو إطلاق الخطيب (٢) البغدادي (٣) .
- ٣ - الجامع الصحيح : وهو إطلاق الحاكم (٤) (٥) .

(١) البداية والنهاية ٦٧/١١ .

(٢) هو : أحمد بن عليّ بن ثابت ، أبو بكر الخطيب البغداديّ ، تفقّه بأبي الحسن المحاملي ، وبالقاضي أبي الطيّب الطّبري ، وكان من كبار الشّافعيّة ، آخر الأعيان معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً للحديث ، ولم يكن ببغداد بعد الدارقطني مثله ، مصنّفاته كثيرة ، منها : « تاريخ بغداد » ، و « شرف أصحاب الحديث » وغيرها . ولد سنة ٣٩٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٦٣ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الفقهاء ص ٢٣٥ ، وفيات الأعيان : ٩٢/١ ، رقم ٣٤ ، سير أعلام النبلاء : ٢٧٠/١٨ ، رقم ١٣٧ ، طبقات الشّافعيّة الكبرى : ٢٩/٤ ، رقم ٢٥٩ ، النّجوم الزّاهرة : ٨٧/٥ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣٣ ، رقم ٩٨٠ .

(٣) انظر تدريب الراوي (للسيوطي ت ٩١١ هـ) : ١٦٥/١ .

(٤) هو : محمّد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني ، الحاكم النيسابوري ، الشّافعيّ ، المعروف بابن اليّسع ، صاحب المستدرک ، والتاريخ ، وعلوم الحديث ، ومناقب الشّافعيّ ، وغيرها . وثقّه أبو سهل الصعلوكي ، وابن أبي هريرة ، وكان إمام عصره في الحديث ، صالحاً ، ثقة ، يميل إلى التشيع . ولد سنة ٣٢١ هـ ، وتوفي سنة ٤٠٥ هـ .

انظر ترجمته في الإرشاد : ٨٥١/٣ ، رقم ٧٥٨ ، وفيات الأعيان : ٢٨٠/٤ ، رقم ٦١٥ ، طبقات الشّافعيّة الكبرى : ١٥٥/٤ ، رقم ٣٢٩ ، البداية والنهاية : ٣٥٥/١١ ، سير أعلام النبلاء : ١٦٢/١٧ ، رقم ١٠٠ ، شذرات الذهب : ١٧٦/٢ .

(٥) تدريب الراوي ، الصّفحة نفسها .

٤ - الجامع الكبير : ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة^(١) ، وهو قليل الاستعمال .

٥ - سنن الترمذي^(٢) .

٦ - جامع الترمذي^(٣) .

والأشهر الأكثر في كتاب الترمذي إطلاق السنن أو الجامع^(٤) .

فإن قيل : كيف سَمَّى المصنّف كتابه بالمسند الصحيح ؟

وهو ليس بمسند ، وكذلك ليس صحيحاً مجرداً ففيه الصحيح والحسن والضعيف ، كما خرّج بعض المناكير لا سيّما في كتاب الفضائل^(٥) !!

أما بالنسبة لتسميته بالمسند الصحيح :

فالمتعارف عليه ؛ أنّ المسند هو الكتاب الذي ذكرت فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة كمسند أحمد وغيره من المسانيد ، وقد يُطلق المسند على كتاب مرتب على الأبواب لا على الصحابة لكون أحاديثه مسندة ومرفوعة ، أو أُسندت ورُفعت إلى النبي ﷺ كصحيح البخاري ؛ فإنه يسمى بالمسند الصحيح وكذا صحيح مسلم^(٦) .

وهذا متحقق في جامع الترمذي ، فأكثر أحاديثه صحيحة قابلة للاحتجاج ، وأحاديثه الضعيفة قليلة بالنسبة إليها ، فقليل له الجامع الصحيح على التغليب ، كما قيل للكتب الستة المشهورة الصحاح الست ، مع أن في السنن الأربعة أقساماً من الأحاديث الصحاح والحسان والضعاف^(٧) .

(١) الرسالة المستطرفة (للكتاني ت ١٣٤٥هـ) ص ١١ .

(٢) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٦٠ . مقدمة أحمد شاكر ١/٨٧ . لكن الكتاب فيه الأحكام وغيرها ، ففي هذه التسمية تجوز بتسمية الكل ببعض أجزائه . انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ٥٠ .

(٣) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ١٦٠ . الكوكب الدرّي (لرشيد الكنكوهي ت ١٣٢٣هـ) ص ١٩ . مقدمة أحمد شاكر ١/٨٧ .

(٤) انظر الكوكب الدرّي الصفحة نفسها . الإمام الترمذي الصفحة نفسها .

(٥) انظر تراث الترمذي العلمي ص ١٥ .

(٦) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ، الكوكب الدرّي الصفحات نفسها .

كما أن الترمذي - رحمه الله - التزم ألا يخرج في كتابه إلا حديثاً معمولاً به^(١) ، وما كان من حديث ضعيف أو معلول ؛ فإنه غالباً ما يبين علته ولا يسكت عنه^(٢) .

وأما إطلاق السنن عليه :

فلاشتماله على أحاديث الأحكام مرتبةً على ترتيب أبواب الفقه ، وما كان كذلك يسمى سنناً^(٣) .

ووجه تسميته بالجامع :

فلأن الجامع عند المحدثين هو ما كان مستوعباً لفنون الحديث الثمانية وهي : السير ، والآداب ، والتفسير ، والعقائد ، والفتن ، والأحكام ، والأشراط ، والمناقب^(٤) . فسمي الكتاب جامعاً لوجود هذه الأبواب فيه ، وهذا الاسم يدلُّ على الكتاب بالمطابقة وذلك لأمرين^(٥) :

١ - لاشتماله على هذه الفنون الثمانية .

٢ - لأنه مطلق من قيد الصحة ، فيطابق حال الكتاب وواقعه ، فهو إذاً أولى الأسماء بالإطلاق على كتاب الإمام الترمذي .

(١) انظر علل الترمذي الملحق بالجامع ٦٩٢/٥ .

(٢) تراث الترمذي العلمي ص ١٥ .

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٣٢ .

(٤) الكوكب الدرّي ص ١٩ . الإمام الترمذي ص ٥٠ .

(٥) الإمام الترمذي ص ٥١ .

المطلب الثاني

ثناء العلماء على جامع الترمذي

لإتقان الترمذي كتابه ، وما ضمَّه من الفوائد العظيمة، فقد لقي كتابه "الجامع" الحظوة والقبول لدى العلماء كافة منذ عصر مصنفه ، ثم لم يزل في سائر العصور موضع ثناء العلماء ، وإشادة الأئمة بمحاسنه وفوائده وما فيه من أنواع العلوم المتعددة ، التي جمعها في كتاب واحد ، فيسر بذلك على طلبة العلم مبتغاهم . وفيما يلي نبذة من هذا الثناء العطر :

فقد قال الحافظ أبو الفضل المقدسي ^(١) (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) :

« سمعتُ شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري ^(٢) - رحمه الله - يقول : كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيدُ من كتابي البخاري ومسلم ، قلتُ : لمَ؟ ، قال : لأن كتابي البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة ، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما » ^(٣) هـ.

(١) هو : محمد بن طاهر بن علي القيسراني ، أبو الفضل المقدسي ، الأثري الظاهري ، الحافظ العالم المكثر الجوال ، قال الحافظ ابن ناصر الدين فيه : ثقة في نفسه ، حس الاعتقاد ، ولولا ما ذهب إليه من إباحة السماع لانعقد على ثقته الإجماع . ولد سنة ٤٤٨ هـ ، وتوفي سنة ٥٠٧ هـ .

انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٢٨٧/٤ ، رقم ٦١٩ ، سير أعلام النبلاء : ٣٦١/١٩ ، رقم ٢١٣ ، طبقات الحفاظ ص ٤٥٢ ، رقم ١٠١٨ ، شذرات الذهب : ١٨/٢ .

(٢) هو : عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ، أبو إسماعيل ، الحنبلي ، من ذرية أبي أيوب الأنصاري ، شيخ الإسلام ، الحافظ ، الإمام الزاهد ، كان إماماً متقناً ، قائماً بنصر السنة ورد المبتدعة ، بارعاً في اللغة ، آية في التصوف والوعظ . ولد سنة ٣٩٦ هـ ، وتوفي سنة ٤٨١ هـ .

انظر ترجمته في البداية والنهاية : ١٣٥/١٢ ، سير أعلام النبلاء : ٥٠٣/١٨ ، رقم ٢٦٠ ، النجوم الزاهرة : ١٢٧/٥ ، طبقات الحفاظ ص ٤٤٠ ، رقم ٩٩٣ ، شذرات الذهب : ٣٦٥/٢ .

(٣) انظر التقييد لابن نقطة ص ٩٨ . كتاب فضائل الجامع للحافظ عبيد بن محمد الإسعدي ت ٦٩٢ هـ ص ٣٣ . سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣ . البداية والنهاية ٦٧/١١ .

وقال الإمام ابن العربي : (اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الجعفي^(١) هو الأصل الثاني في هذا الباب ، والموطأ هو الأول واللّباب ، وعليهما بناء الجميع كالقشيري^(٢) والترمذي ، وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى ، حلاوة مقطع ، ونفاسة منزع ، وعدوبة مشرع .

وفيه أربعة عشر علماً فرائد : صنّف وذلك أقرب إلى العمل وأسلم ، وأسند وصحّح ، وضعّف ، وعدّد الطرق ، وجرح ، وعدّل ، وأسّمى ، وأكّنّى ، ووصل ، وقطّع ، وأوضح المعمول به ، والمتروك ، وبيّن اختلاف العلماء في الردّ والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله . وكل علم من هذه العلوم أصل في بابيه ، وفرد في نصابه . فالقارئ له لا يزال في رياضٍ موقنة ، وعلوم متفقة متسقة ، وهذا شيء لا يعمّه إلاّ العلم الغزير ، والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير^(٣) اهـ .

وقال ابن الأثير : (كتابه "الصحيح" أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب "العلل" قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها)^(٤) اهـ .

وقال الإمام محمد بن عمر بن رُشيد^(٥) : (الذي عندي أن الأقرب للتحقيق ، والأجري على واضح الطريق أن يقال : إن كتاب الترمذيّ يضمن الحديث مُصنفاً على الأبواب ، وهو علم برأسه ، والفقه علم ثان ، وعلل الأحاديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم ، وما بينهما من المراتب علم ثالث ، والأسماء والكنى رابع ، والتعديل والتجريح خامس ، ومن أدرك النبي ﷺ ممن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه سادس ، وتعديد ممن

(١) أي صحيح الإمام البخاري .

(٢) أي الإمام مسلم صاحب الصحيح .

(٣) انظر عارضة الأحوذّي (لابن العربي ت ٥٥٤٣ هـ) ٣٠/١ .

(٤) انظر جامع الأصول ١٩٤/١ .

(٥) هو : الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رُشيد الفهري السبتي . كان عالي الإسناد ،

صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث ، مضطرباً بالعربية توفي بفاس سنة ٧٢١ هـ . انظر ترجمته في ذيل

تذكرة الحفاظ (لمحمد الحسيني الدمشقي ت ٧٦٥ هـ) ص ٣٥٥ . ذيل التقييد (لأبي الطيب الفاسي

ت ٨٣٢ هـ) ٢٠١/١ . طبقات الحفاظ (للسيوطي ت ٩١١ هـ) ٥٢٨/١ رقم ١١٥٢ .

روى ذلك الحديث سابع ، هذه علومه الجُمْلِيَّة ، وأما التفصيلية فمتعددة ، وبالجملة فمنفعته كبيرة وفوائده كثيرة^(١) اهـ .

وقال الحافظ ابن سيد الناس^(٢) معقباً على كلام ابن العربي وابن رُشيد :

(ومما لم يذكره - أيضاً - ولا أحدهما : ما تضمنه من الشذوذ وهو نوع ثامن، ومن الموقوف وهو تاسع ، ومن المُدرَج ، وهو عاشر ، وهذه الأنواع مما يكثر في فوائده التي تُستجَادُ منه ، وتُستفاد عنه .

أما ما يقلُّ فيه وجوده من الوفيات ، أو التنبيه على معرفة الطبقات وما يجري مجرى ذلك ، فداخلٌ فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية)^(٣) اهـ .

وقال إبراهيم البيجوري (ت سنة ١٢٧٧هـ) في "المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية" : (وناهيك بجامعه الصحيح الجامع للفوائد الحديثية والفقهية ، والمذاهب السلفية والخلفية ، فهو كافٍ للمجتهدين ، مُغنٍ للمقلدين)^(٤) اهـ .

وقال العلامة الشاه عبد العزيز في "بستان المحدثين" :

(تصانيف الترمذي في هذا الفن كثيرة وأحسنها الجامع ، بل هو أحسن من جميع كتب الحديث من وجوه :

الأول : من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .

الثاني : من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ، ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب .

(١) انظر النفع الشذي ١/١٩٢، ١٩٣ . مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٥١، ٢٥٢ .

(٢) هو : محمد بن محمد بن محمد ابن سيّد النَّاسِ اليَعْمُري ، الأندلسي الأصل ، المصري الشافعيّ ، تلميذ الإمام ابن دقيق العيد ، كان أحد الأعلام الحفاظ ، إماماً في الحديث ، ناقدًا في الفنّ ، خبيراً بالرجال والعلل والأسانيد ، أديباً شاعراً ، صنّف السيرة الكبرى والصغرى ، وشرح الترمذي ولم يكمله ، ولد سنة ٦٧١ هـ ، وتوفي سنة ٧٣٤ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى : ٢٦٨/٩ ، رقم ١٣٣١ ، والبداية والنهاية : ١٦٩/١٤ ، العبر في خبر من غير : ١٨٢/٦ ، ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٥٠ ، رقم ٧٦٥ ، النجوم الزاهرة : ٣٠٣/٩ ، الدرر الكامنة لابن حجر : ٤٧٦/٥ ، رقم ١٩٢٠ ، البدر الطالع : ٢٤٩/٢ .

(٣) النفع الشذي ١/١٩٣، ١٩٤ .

(٤) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٥٢ .

الثالث : من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح ، والحسن ، والضعيف والغريب ، والمعلّل .

الرابع : من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ، والفوائد المتعلقة بعلم الرجال^(١) اهـ .

وغير ذلك كثير من الثناء الذي يليق بمثل هذا المصنف الجليل .

(١) مقدّمة تحفة الأحوذى ص ٢٥٣ .

المطلب الثالث

رتبة جامع الترمذي بين الكتب الستة

جامع الترمذي هو أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق^(١) ، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم ، إنما وقع الخلاف في رتبته بين الكتب الستة .

فمن قائل : أنه ثالث الكتب الستة فجعل مرتبته بعد الصحيحين ، ومنهم من قال : أنه رابع الكتب الستة فجعل سنن أبي داود^(٢) في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين ثم بعده جامع الترمذي .

ومنهم من جعله خامس الكتب فجعله بعد سنن أبي داود والنسائي^(٣) .
فقد نقل السيوطي^(٤) عن الذهبي قوله : (انخطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣ . البداية والنهاية ٦٧/١١ .

(٢) هو : سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي ، أبو داود السجستاني ، ثقة ، حافظ ، مصنف السنن وغيرها ، من كبار العلماء ، ولد سنة ٢٠٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٥ هـ بالبصرة .

انظر ترجمته في الجرح والتعديل : ١٠١/٤ ، رقم ٤٥٦ ، الثقات لابن حبان : ٢٨٢/٨ ، رقم ١٣٤٥٨ ، تاريخ بغداد : ٥٥/٩ ، رقم ٤٦٣٨ ، تهذيب الكمال : ٣٥٥/١١ ، رقم ٢٤٩٢ ، تذكرة الحفاظ : ٥٩١/٢ ، رقم ٦١٥ ، الكاشف : ٤٥٦/١ ، رقم ٢٠٦٩ ، تهذيب التهذيب : ٣٩٠/١٢ ، رقم ٢٥٣٦ .

(٣) هو : أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ، أبو عبد الرحمن النسائي ، الحافظ ، صاحب السنن ، وغيرها ، سمع قتيبة وطبقته من أصحاب مالك وحماد بن زيد ، انتهى إليه علم الحديث ، وروى عنه حمزة الكناني ، والحسن ابن رشيق ، وأبو بكر بن السني وخلق . ولد سنة ٢١٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٠٣ هـ .

انظر ترجمته في تهذيب الكمال : ٣٢٨/١ ، رقم ٤٨ ، تذكرة الحفاظ : ٦٩٨/٢ ، رقم ٧١٩ ، الكاشف : ١٩٥/١ ، رقم ٣٩ ، تهذيب التهذيب : ٣٢/١ ، رقم ٦٦ .

(٤) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضير ، جلال الدين السيوطي ، الشافعي ، المسند ، المحقق المدقق ، صاحب المؤلفات الفائقة . ولد سنة ٨٤٩ هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ .

انظر ترجمته في شذرات الذهب : ٥١/٤ ، النور السافر عن أخبار القرن العاشر (للعيدروسي ت ١٠٣٧ هـ) : ٥١/١ ، الأعلام : ٣٠١/٣ .

داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب^(١) والكلبي^(٢) وأمثالهما^(٣) اهـ.

وقال المباركفوري^(٤) : (ويفهم من رموز التقريب ، وتهذيب التهذيب ، والخلاصة ، وتذكرة الحفاظ ، أن رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود ، وقبل سنن النسائي ، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون "د" "ت" "س" مشيرين إلى سنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي)^(٥) اهـ .

وقال المناوي^(٦) في شرحه "فيض القدير على الجامع الصغير" للسيوطي : (صنيع المؤلف قاضٍ بأن جامع الترمذي بين أبي داود والنسائي في الرتبة)^(٧) اهـ .
ولكن الراجح أن رتبة جامع الترمذي بعد الصحيحين ؛ أي أنه ثالث الكتب الستة ، وهذا ما رجّحه صاحب كشف الظنون ، والمباركفوري صاحب التحفة ، ومن المعاصرين الدكتور / نور الدين عتر ، وغيرهم .

وذلك لأمر :

١ - أن ما قاله الذهبي من انحطاط رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي

(١) هو : محمد بن سعيد بن حبان الأسدي ، الشامي ، المصلوب ، متهم بالكذب ، وضع أربعة آلاف حديث ، قتله المنصور على الزندقة وصلبه ، انظر ترجمته في : الضعفاء (للعقيلي ت ٣٢٢ هـ) ٧٠/٤ رقم ١٦٢٥ .
الكاشف ١٧٤/٢ رقم ٨٧١ . تقريب التهذيب ٧٩/٢ رقم ٥٩٢٦ .

(٢) هو : محمد بن السائب الكلبي ، أبو النضر الكوفي ، النسابة المفسر ، متهم بالكذب "ورمي بالرفض ، مات سنة ١٤٦ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٥٨/٦ . الضعفاء الصغير للبخاري ص ١٠١ .
تقريب التهذيب ٧٨/٢ رقم ٩٩٢٠ .

(٣) انظر تدريب الراوي ص ١٣٧ .

(٤) هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن بهادر المباركفوري ، ولد سنة ١٢٨٣ هـ بقرية مباركفور من توابع مديرية أعظم كده بالهند ، درس على العديد من العلماء ، ومن أشهرهم الإمام نذير حسين البهاري الدهلوي ، له كتاب تحفة الأحوذ في شرح الترمذي وغيرها . توفي سنة ١٣٥٣ هـ .

انظر ترجمته في مقدمة تحفة الأحوذ ص ٤٦٨ - ٤٨٦ .

(٥) انظر مقدمة تحفة الأحوذ ص ٢٥٨ .

(٦) هو : عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي المناوي ، القاهري ، زين الدين ، من كبار العلماء بالدين والفنون ، له نحو ثمانين مصنفاً ، ولد سنة ٩٥٢ هـ ، وتوفي سنة ١٠٣١ هـ .

انظر ترجمته في الأعلام : ٢٠٤/٦ .

(٧) انظر : فيض القدير للمناوي : ٢٥/١ .

فيه نظر ؛ لأن الترمذي وإن أخرج حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما . ولكنه يبين ضعفهم ، فيكون حديثهم عنده من باب الشواهد والمتابعات^(١) .

وهذه الحقيقة يبينها الحافظ الحازمي حيث قال : (وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود ؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو من حديث الطبقة الرابعة ، فإنه يبين ضعفه وينبّه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صحّ عند الجماعة)^(٢) ١ هـ .

٢ - أن أبا داود خرّج أحاديث رجال الطبقة الرابعة ، وأخرج عن جماعة من أمثال المصلوب والكلبي أيضاً . بل إنه فوق ذلك قد سكت عن حديثهم ، ولم ينبّه عليه . قال الحافظ ابن رجب^(٣) في شرح علل الترمذي : (وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة ، مع السكوت على حديثهم ، كإسحاق ابن أبي فروة^(٤) وغيره)^(٥) ١ هـ ، فقد تساوى الكتابان من حيث التخريج عن الرجال ، وبقي امتياز الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغية شرطه ، وتقدمه على أبي داود ؛ لأنه ينبّه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم^(٦) . ولأن جامع الترمذي أكثر نفعا وأجمع فائدة من سنن أبي داود والنسائي^(٧) ،

(١) مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٥٨ .

(٢) انظر شروط الأئمة الخمسة (لأبي بكر الحازمي ت ٥٥٨٤ هـ) ص ٥٧ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي ، الدمشقي ، الحنبلي ، أبو الفرج ، الإمام العالم العامل ، الحجة ، الحافظ ، شيخ الإسلام ، له مصنفات ، منها شرح جامع أبي عيسى الترمذي ، وشرح أربعين النووي ، والقواعد الفقهية على مذهب الحنابلة وغيرها . ولد سنة ٧٣٦ هـ ، وتوفي سنة ٧٩٥ هـ .

انظر ترجمته في الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (للعلمي ت ٩٢٨ هـ) : ٥٧٩/٢ ، رقم ١٤٣٣ ، شذرات الذهب : ٣٣٩/٦ ، الأعلام : ٢٩٥/٦ .

(٤) قال البخاري : تركوه . وقال يحيى بن معين : كذاب . وقال أحمد بن حنبل : لا تحل الراوية عندي عن إسحاق بن أبي فروة . وقال أبو حاتم : متروك الحديث . مات سنة ١٤٤ هـ . انظر ترجمته في الضعفاء الصغير ص ١٧ رقم ٢٠ . الجرح والتعديل (لابن أبي حاتم ت ٣٢٨ هـ) ٢٢٧/٢ رقم ٧٩٢ . تهذيب الكمال ٤٤٦/٢ رقم ٣٦٧ .

(٥) انظر شرح علل الترمذي (لابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥ هـ) ص ٢٢٩ .

(٦) انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ٦٥ .

(٧) مقدمة تحفة الأحوذى الصفحة نفسها .

ولذا قال صاحب كشف الظنون :

(الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، وهو ثالث الكتب الستة في الحديث) (١) اهـ .

(١) انظر كشف الظنون (لحاجي خليفة ت ١٠٦٧ هـ) ١/ ٥٩٩ .

ولعلّ من جعل مرتبة الجامع بعد سنن أبي داود ، لكون أبي داود متقدّم في الوفاة على الإمام الترمذي وكون الترمذي أحد تلامذة أبي داود إذ أخذ عنه عدة أحاديث . والله أعلم .

المطلب الرابع

شرط الترمذي في كتابه ((الجامع))

قال الإمام أبو الفضل بن طاهر في كتابه « شروط الأئمة الستة » :

(فشرط البخاريّ ومسلم : أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور) .

أما أبو داود والنسائي : فإن كتابيهما ينقسمان على ثلاثة أقسام :
الأول : الصحيح المخرج في الصحيحين .

القسم الثاني : صحيح على شرطهما ، وقد حكى أبو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يُجمع على تركهم إذا صحَّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ، فيكون هذا القسم من الصحيح ، إلا أنه طريق لا يكون طريق ما أخرج البخاريّ ومسلم في صحيحهما ، بل طريقه طريق ما ترك البخاريّ ومسلم من الصحيح : لما بينا أنهما تركا كثيراً من الصحيح الذي حفظاه .

والقسم الثالث : أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها ، وقد أبانا علّتها بما بينه أهل المعرفة وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لرواية قوم لها واحتجاجهم بها ، فأورداها وبيننا سقمها لتزول الشبهة ، وذلك إذا لم يجد لها طريقاً غيره ، لأنه أقوى عندهما من رأي الرجال .

أما أبو عيسى الترمذي : فكتابه على أربعة أقسام :

الأول : ما هو صحيح مقطوع به ، وهو ما وافق البخاريّ ومسلماً .

والثاني : ما هو على شرط أبي داود والنسائي كما بينا في القسم الثاني لهما .

وقسم ثالث : كالقسم الثالث لهما أخرجه وأبان علته .

وقسم رابع : أبان هو عنه فقال : ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء .

وهذا شرط واسع ، فعلى هذا الأصل كل حديث احتجَّ به محتجٌّ أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواءً صحَّ طريقه أو لم يصحَّ ، وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه^(١) اهـ .

قال نور الدين عتر :

(فكلَّ حديث استدللَّ به مستدلٌّ أو احتجَّ به عالم فهو من شرطه ، وهو شرط فسيح جداً ، ولكن الترمذي لا ينزل إلى الواهي أو الموضوع ؛ لأن الأئمة لا يحتجون بالواهي ولا الموضوع)^(٢) اهـ .

وقال الحافظ ابن رجب :

(واعلم أن الترمذي - رحمه الله - خرَّج في كتابه الحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف .

والحديث الغريب ... ، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ، ولكنه يبيِّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلمه خرَّج حديثاً مختلفاً في إسناده وفي طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرج عن سيئ الحفظ ، وعمن غلب على حديثه الوهم ، ويبيِّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه)^(٣) اهـ .

(١) انظر شروط الأئمة الستة (لمحمد بن طاهر المقدسي ت ٥٠٧ هـ) بتصرف ص ١٣-١٧ .

(٢) انظر الإمام الترمذي ص ٥٩ .

(٣) انظر علل الترمذي ص ٢٢٩ .

المطلب الخامس

منهج الترمذي في إيراد أحاديث الجامع

اشتمل جامع الترمذي على أحاديث الأحكام وغيرها ، وأحاديث الأحكام تقارب نصف الكتاب ، والباقي لسائر الأبواب ، وقد عني الترمذي عناية خاصة بالمواعظ ، والآداب ، والتفسير ، والمناقب .

وهذه الأبواب لم يتوسع فيها مصنّفو كتب السنة الستة مثلما توسع أبو عيسى ، وقد أشاد الكاتبون بذلك ، وأثنوا على عناية الترمذي بها^(١).

والترمذي قد سلك في إirاده الأحاديث مسلكين في كل باب من أبواب الكتاب^(٢) :

المسلك الأوّل : رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدھا ، وهذه يذكرھا في أول الباب .

المسلك الثاني : الإشارة إلى أحاديث في معنى ما خرجہ في الباب ، بأن يذكر روايتها من الصحابة فيقول :

وفي الباب : عن فلان وفلان - وهذا في آخر الباب عادة - .

وقد سلك الترمذي في ترتيب الأحاديث المخرجة أربعة مسالك :

الأوّل : أن يخرج الحديث الصحيح السالم عن صحابي ، ثم يردفه بأحاديث عن غيره من الصحابة ، وهي صحيحة سالمة أيضًا .

مثال ذلك : الصلّاة الوسطى ، اختلف العلماء في تفسيرها اختلافًا كثيرًا ، حتّى قيل : إنّها من المتشابهة ، أخفّيت في الصلّوات الخمس .

وقد صحّ لدى الترمذي أنّها صلاة العصر ، فأخرج الحديث في ذلك ، واعتنى بما ورد في هذا المعنى ، فأخرج عدّة أحاديث صحيحة .

(١) انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ٤٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٤ .

فأخرج أولاً : حديث أبي يونس مولى عائشة ، قال : « أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا ، فَقَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(١) ، فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذْنْتُهَا ، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) وَقَالَتْ : سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ^(٢) .

قال الترمذي في هذا الحديث : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ثُمَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا : « صَلَاةُ الْوُسْطَى ؛ صَلَاةُ الْعَصْرِ » ^(٣) .

وقال فيه : حسن صحيح .

ثُمَّ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ : « اللَّهُمَّ اْمْلَأْ قُبُورَهُمْ وَيُيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ » ^(٤) .

وَقَالَ فِيهِ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَلِيٍّ .

ثُمَّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةُ الْوُسْطَى ؛ صَلَاةُ الْعَصْرِ » ^(٥) .

وَقَالَ فِيهِ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ثُمَّ قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عُتْبَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

فأشار إلى أحاديث رُوِيَتْ فِي ذَلِكَ عَنْ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ ^(٦) .

(١) سورة البقرة ، آية رقم (٢٣٨) .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر : ٤٣٧/١ ، رقم ٦٢٩ ، والترمذي في كتاب التفسير ، باب ومن سورة البقرة : ٢١٧/٥ ، رقم ٢٩٨٢ .

(٣) أخرجه الترمذي في الباب السابق نفسه : ٢١٧/٥ ، رقم ٢٩٨٣ . والطبراني في الكبير : ٢٠٠/٧ ، رقم ٢٨٢٣ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر : صحيح سنن الترمذي : ٢٨/٣ ، رقم ٢٣٨٤ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة : ١٠٧١/٣ ، رقم ٢٧٧٣ ، ومسلم في كتاب المساجد ، في الباب السابق نفسه : ٤٣٦/١ ، رقم ٦٢٧ .

(٥) أخرجه الترمذي أيضًا في كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها صلاة العصر ، وقد قيل إنها الظهر : ٣٣٩/١ ، رقم ١٨١ ، وابن جبان في كتاب الصلاة ، باب فضل الصلوات الخمس : ٤١/٥ ، رقم ١٧٤٦ .

والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي : ٥٨/١ ، رقم ١٥٢ .

(٦) انظر : سنن الترمذي : ٢١٧/٥ .

الثاني : أن يُصدّر الباب بحديث صحيح أصل في الباب ، ثم يروي بعد ذلك حديثاً دونه في الصحة وقد يكون ضعيفاً ، وفائدة تخريجه تقوية الصحيح لتعدد مخرجه ، كما أنه يرقى بالضعيف عن الضعف وينحبر .

مثال ذلك : قوله في باب « ما جاء في العمل في أيام العشر » .

أخرج فيه حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ » (١) .

فذكر الحديث ، وقال : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

ثم أخرج حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، يَغْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ » (٢) .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ وَاصِلٍ (٣) عَنْ النَّهَّاسِ (٤) قَالَ : وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِثْلَ هَذَا ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب العيدين ، باب فضل العمل في أيام التشريق : ٣٢٩/١ ، رقم ٩٢٦ .

وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في صوم العشر : ٣٢٥/٢ ، رقم ٢٤٣٨ .

والترمذي في كتاب الصوم ، عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في العمل في الأيام العشر : ١٣٠/٣ ، رقم ٧٥٧ .

(٢) أخرجه الترمذي في الباب السابق نفسه : ١٣١/٣ ، رقم ٧٥٨ . وابن ماجه في كتاب الصيام ، باب صيام العشر : ٥٥١/١ ، رقم ١٧٢٨ .

والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر : ضعيف سنن الترمذي ص ٨٨ ، رقم ١٢٣ .

(٣) هو : مسعود بن واصل العقدي الأزدي البصري ، صاحب السابري ، روى عن النهاس بن قهم ، وعنه مالك بن عبد الواحد . قال أبو داود : ليس بذلك ، وضعفه أبو داود الطيالسي ، وابن الجوزي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يكنى أبا مسلم ، وربما أغرب . وقال الحافظ ابن حجر : لئن الحديث ، من التاسعة .

انظر ترجمته في الجرح والتعديل : ٢٨٤/٨ ، رقم ١٣٠٢ ، الثقات لابن حبان : ١٩٠/٩ ، رقم ١٥٩٣٥ ، تهذيب الكمال : ٤٨١/٢٧ ، رقم ٥٩١٤ ، الكاشف : ٢٥٧/٢ ، رقم ٥٤٠٣ ، تقريب التهذيب : ١٧٧/٢ ، رقم ٦٦٣٥ .

(٤) هو : النهاس بن قهم القيسي ، البصري ، روى عن أنس ، وعطاء ، وعنه أبو عاصم والأنصاري . وضعفه يحيى ابن سعيد ، وقال ابن عدي : لا يسوى شيئاً ، وقال الذهبي : ضعفه ، وقال ابن حجر : ضعيف ، من السادسة .

انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٠٣ ، رقم ٥٩٨ ، الضعفاء للعقيلي : ٣١٢/٤ ، رقم ١٩١٣ ، الكامل لابن عدي : ٥٨/٧ ، رقم ١٩٨٧ ، الكاشف : ٣٢٦/٢ ، رقم ٥٨٨٣ ، تقريب التهذيب : ٢٥٣/٢ ، رقم ٧٢٦٣ .

وَقَالَ : قَدْ رُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا شَيْءٌ مِنْ هَذَا ، وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ اهـ .

الثالث : أن يصدر الباب بالحديث المتكلم فيه ، ثم يُردفه بحديث أو أكثر من رتبة الصحيح ، ومقصده من ذلك بيان علة الحديث ، ثم يروي الأحاديث الصحيحة لتكون شاهداً للمعنى الأول وإن كان ضعيفاً في نفسه .

مثال ذلك : قوله في « باب فضل تطوُّع ثنتي عشرة ركعة » .

أخرج فيه حديث عائشة من طريق المغيرة بن زياد عن عطاء عنها ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ... » (١) الحديث .

وتكلم عليه ، فقال : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَمُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ (٢) قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ اهـ .

فبين بذلك ضعفه ، ثُمَّ أخرج حديث عنبسة بن أبي سفيان ، عن أمِّ حبيبة ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ ... » (٣) الحديث .

(١) أخرجه الترمذي في كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشر ركعة من السنة ، وما له فيه من الفضل : ٢٧٣/٢ ، رقم ٤١٤ . والنسائي في كتاب قيام الليل وتطوُّع النهار ، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشر ركعة سوى المكتوبة : ٢٦٠/٣ ، رقم ١٧٩٤ . وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في ثنتي عشر ركعة من السنة : ٣٦١/١ ، رقم ١١٤٠ . وإسحاق بن راهويه في مسنده : ٩٤٠/٣ ، رقم ١٦٤٢ ، وأبو يعلى في مسنده : ٢١/٨ ، رقم ٤٥٢٥ ، وقال المحقق حسين أسد : إسناده حسن .

وقال الألباني : صحيح . انظر : صحيح سنن الترمذي : ١٣١/١ ، رقم ٨٣٣ .

(٢) هو : المغيرة بن زياد البجلي ، أبو هاشم الموصلي . روى عن عكرمة ومكحول ، وعنه وكيع ، وأبو عاصم . قال ابن حبان : كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات . وقال الذهبي : وثقه ابن معين وجماعة وقال أحمد : منكر الحديث . وقال ابن حجر : صدوق له أوهام من السادسة . مات سنة ١٥٢ هـ .

انظر ترجمته في المجروحين لابن حبان : ٦/٣ ، رقم ١٠٣٠ ، تهذيب الكمال : ٣٥٩/٢٨ ، رقم ٦١٢٦ ، الكاشف : ٢٨٥/٢ ، رقم ٥٥٨٦ ، تهذيب التهذيب : ٢٣١/١٠ ، رقم ٤٦٧ ، تقريب التهذيب : ٢٠٦/٢ ، رقم ٦٨٥٨ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض ، وبعدهن ، وبيان

ثُمَّ قَالَ : وَحَدِيثُ عُنْبَسَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُنْبَسَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ اهـ.

فقد بين علّة الحديث الأوّل وأنه ضعيف بسبب سوء حفظ راويه ، ثُمَّ أخرج معناه من حديث أمّ حبيبة وصحّحه ، فأفاد صحّة المعنى الذي تضمّنه حديث عائشة ، وإن كان حديث عائشة ضعيفاً من قبل إسناده .

الرابع : أن يُصدّر الباب بحديث ضعيف ، ثم يتبعه بحديث ضعيف مثله أيضاً ، ومقصده عن ذلك أن يتأيد هذا الضعيف بما قبله فيرتقي إلى رتبة الحسن لغيره .
مثال ذلك :

ما أخرجه من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - باب زكاة البقر وضعّفه بأن أبا عبيدة بن عبد الله لم يسمع من أبيه شيئاً ، ثم أردفه بحديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - ثم قال فيه : هذا حديث حسن .

ومع أن الحديث منقطع لأن مسروقاً لم يسمع من معاذ - رضي الله عنه - فهو ضعيف كسابقه ، لكنه تأيد بما قبله فارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره بمجموع روايته ، فلذلك حكم له الترمذي بالحسن^(١) .

⇨

عددهم : ٥٠٣/١ ، رقم ٧٢٨ . والترمذي في الباب السابق نفسه : ٢٧٤/٢ ، رقم ٤١٥ . والنسائي في الباب السابق نفسه : ٢٦٠/٣ ، رقم ١٧٩٤ . وابن ماجه في الباب السابق نفسه أيضاً : ٣٦١/١ ، رقم ١١٤١ . وأبو يعلى في مسنده : ٦٠/١٣ ، رقم ٧١٣٨ .

(١) انظر : الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ١٠٥ ، تحفة الأحوذى ٢٢٢/٣ .

المطلب السادس

منهج الترمذي في الحكم على الأحاديث والرجال

تميّز الترمذي في كتابه عن كثير من كتب السنة بدراسة أسانيد كثيرة من الأحاديث التي يوردها في جامعته والحكم عليها وله في ذلك مصطلحات استعملها ومنها^(١) :

- قوله : فيه مقال ، أو في إسناده مقال . معناه : فيه موضع قول للمحدثين ، أي تكلموا فيه وطعنوا في صحته .
- قوله : ذاهب الحديث : أي ذاهب حديثه ، غير حافظ للحديث .
- قوله : مقارب الحديث : أي حديثه مقارب لحديث غيره ، وهو من ألفاظ التعديل .
- قوله : شيخ ليس بذاك : أي شيخ كبير غلب عليه النسيان ليس بذاك المقام الذي يُوثقُ به .
- قوله : إسناده ليس بذاك : أي ليس بذاك القوي .
- قوله : هذا حديث غريبٌ إسنادًا : أي لا متنا ، والمراد به حديث يُعرف متنه عن جماعة من الصحابة وانفرد واحدٌ بروايته عن صحابي آخر ، وفيه يقول الترمذي - أيضًا - : غريبٌ من هذا الوجه .
- قوله : هذا حديث مرسل : ومراده الحديث الذي رواه التابعي عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصحابي ، واستعمل الترمذي لفظ المرسل - أيضًا - بمعنى المنقطع في كثير من المواضع .
- قوله : هذا حديثٌ جيد : أي صحيح . وقال البلقيني : إلا أن الجهد من العلماء لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ، ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبةً من الوصف بصحيح .

(١) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٧٩ - ٢٨٣ .

● قوله : بعد ذكر الحديثين أو القولين : هذا أصحُّ من ذاك : ظاهرُ معناه أن الحديثين أو القولين كليهما صحيحان لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك ، أي بمعنى التفضيل . وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى الصحيح فيكون معنى قوله : هذا أصحُّ من ذاك أي هذا صحيح بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح . وقد يستعمله في معنى أرجح وذلك إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفين فيكون معناه : هذا أرجح وأقلُّ ضعفاً من ذاك .

● قوله : هذا الحديث أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسن : ليس معناه أن كل ما ورد في هذا الباب فهو صحيح ؛ وهذا الحديث أصحُّ من الكل . بل معناه أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب ، سواء كان كل ما ورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً .

● قوله : هذا حديث فيه اضطراب : وهذا حديث مضطربٌ : وهو ما رُوي على أوجهٍ مختلفة متساوية في القوة ^(١) ؛ من راوٍ واحدٍ مرتين أو أكثر ، ومن راوٍ ثانٍ أو رواة متقاربة ، ويقع الاضطراب في الإسناد تارة ، وفي المتن تارةً أخرى . وقد يطلق الترمذي صفة المضطرب على الحديث الذي اختلف رواته مع وجود المرجح بين الروايات ، أو إمكان الجمع فيحكم على الحديث بالاضطراب ثم يُبين رُجحان بعض وجوهه ^(٢) .

● قوله : هذا حديث غير محفوظ : ومراده كل حديث فرد سواء كان راويه ثقة أو غير ثقة إذا خالف من هو أرجح منه من الثقات ^(٣) . فيعم بذلك الشاذ ^(٤) ، والمنكر ^(٥) عند المحدثين .

(١) انظر إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (للنووي ت ٦٧٦هـ) ٢٤٩/١-٢٥٣ . الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٦٠ . تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ١١٢-١١٤ . النكت على نزهة النظر لعلي بن حسن الحلبي ص ١٢٧ .

(٢) انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق ص ١٨٨ .

(٤) وهو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه . انظر الإرشاد ٢١٣/١ . الباعث الحثيث ص ١١٧ . النكت ص ٩٧ .

(٥) وهو : ما رواه : الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة . انظر الإرشاد ٢١٨/١ ، ٢١٩ . الباعث الحثيث ص ٤٩ .

- قوله هذا حديث حسن : أي الحسن لغيره لا لذاته ، إذا كان بغير قرينة .
- قوله : هذا حديث حسن صحيح : معناه تعدّد إسناد الحديث إلى إسناد حسن وإسناد صحيح .
- قوله : هذا حديث حسن غريب : أي الحسن لذاته .
- قوله : هذا حديث حسن صحيح غريب : معناه إذا كان في بعض طرق الحديث غرابة ، وتعدّد إسناده إلى إسناد حسن ، وإسناد صحيح ، وأحياناً يشير إلى الرواية الغريبة بقوله : "حسن صحيح غريب من هذا الوجه" (١) .
- وقد يقول : هذا حديث غريب حسن : قال الحافظ العراقي : والظاهر أنه يقدّم الوصف الغالب على الحديث ، فإن غلب عليه الحسن قدّمه ، وإن غلبت عليه الغرابة قدّمها (٢) .

⇒

التيسير ص ٩٥ . النكت ص ٩٨ .

(١) هذه أرجح الأقوال في اصطلاحات الترمذي المركبة ، وهناك أقوال أخرى . ولمعرفة تفاصيل هذه الأقوال والاعتراضات عليها . انظر النفح الشذي لابن سيد الناس مع تحقيقه للدكتور أحمد معبد ٢٨٠/١-٣٠٣ . شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٢٢٥-٢٢٩ . الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته والصحيحين ص ١٧١-١٨١ . مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٨٥-٢٨٨ .

(٢) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٧٨ .

المطلب السابع

منهج الإمام الترمذي في تراجم كتابه الجامع

الترجمة في جامع الترمذي عبارة عن عنوانٍ للمسألة أو الحكم الذي روى الترمذي الحديث أو الأحاديث من أجله .

والتراجم عند الإمام الترمذي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : تراجم عامة : تشمل أحاديث مسائل متعددة وأبواباً كثيرة تشترك في نوع موضوعها : كمسائل الطهارة ، أو الصلاة ، ويعنون لها الترمذي بلفظ : "أبواب" مستعملاً هذه الصيغة : "أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ" وهكذا .

القسم الثاني : تراجم جزئية ، توضع لمسألة معينة ، يخرج الترمذي حديثاً أو أحاديث تدلُّ عليها ، ويستعمل لها كلمة : "باب" فيقول : باب كذا ، مثل : "باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور" ، و "باب الحكم في الدماء" وغير ذلك .

وكلمة أبواب عند الترمذي ترادف كلمة "كتاب" في مصنفات الحديث والفقهاء ، ولكن زاد الترمذي قوله : "عن رسول الله ﷺ" وذلك للإشارة إلى أن هذه الأحاديث مرفوعات وليست موقوفات .

وتراجم الترمذي في جامعته تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : التراجم الظاهرة : وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها مطابقة واضحة ، دون الحاجة للتفكير والنظر ، وهذا هو الأعم الغالب في كتاب الترمذي ، وبذا كان كتابه أسهل الكتب في ناحية التراجم .

الثاني : التراجم الاستنباطية : وهي التي تُدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير القريب أو البعيد . وهي قليلة في جامع الترمذي^(١) .

الثالث : التراجم المرسلة : وهي التي يكتفي فيها الترمذي بلفظ : "باب" ولم يُعْنَوْ

(١) انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص ٢٧٣، ٢٧٤ .

بشيء يدل على المضمون ، بل ترك ذلك العنوان ، وهي كثيرة في جامع الترمذي لكنها أقل من القسم الأول . هذا إجمالاً ، وسنخرج على بيانها تفصيلاً فيما يلي :

أولاً : التراجم الظاهرة وهي على خمسة أنواع :

النوع الأول : الترجمة بصيغة خبرية عامة : تحتل عدّة أوجه ، ثم يتعين المراد بما يُذكر من أحاديث الباب . وهذه الطريقة يسلكها الترمذي كثيراً . مثال ذلك قوله : "باب ما جاء في السواك" (١) .

وأخرج فيه حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (٢) .
فدلّ الحديث على المراد بالترجمة وحدّد أحد الاحتمالات .

النوع الثاني : الترجمة بصيغة خبرية خاصة : بمسألة الباب ، تحددها دون أن يتطرق إليها الاحتمال .

مثال ذلك قوله في الصلاة : "باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى" .

وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد - رضي الله عنه - قال : « كان أذان رسول الله ﷺ شفعا شفعا في الأذان والإقامة » (٣) .

وفائدة هذا النوع : أن هذا الحديث فيه دليل لهذا الحكم ، أو الفائدة التي أوضحتها الترجمة . وأن المؤلف قائلٌ بها مختارٌ لها ، إذا كانت المسألة خلافية بين العلماء .

النوع الثالث : الترجمة بصيغة الاستفهام : والمقصود من الاستفهام ما يتوجه بعد في الباب من النفي أو الإثبات ، وعبر بهذه الصيغة إثارةً لانتباه الذهن وإعمالاً للفكر وذلك لأمرين :

١ - إما لكون مسألة الباب موضع اختلاف فتحتاج للبحث والترجيح .

(١) انظر جامع الترمذي . كتاب الطهارة ٣٤/١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب السواك يوم الجمعة ٣٠٣/١ رقم ٨٤٧ . ومسلم في كتاب الطهارة . باب السواك ٢٢٠/١ رقم ٢٥٢ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى ٣٧٠/١ رقم ١٩٤ . وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤٧٦/٣ رقم ١٩٣٨ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب الإقامة كيف هي ١٣٤/١ . والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب ذكر إقامة الصلاة واختلاف الروايات فيها ٢٤٢/١ رقم ٣١ . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف الإسناد . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢١ رقم ٢٩ .

مثال ذلك قوله : "باب ما جاء كيف النهوض من السجود" ^(١) ؟ وهذه مسألة خلافية بين العلماء . ثم ذكر حديث مالك بن الحويرث الليثي ^(٢) - رضي الله عنه - : « أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي ، فكان إذا كان في وترٍ من صلاته لم ينهض حتى يستوي جالساً » ^(٣) . ثم قال : "والعمل عليه عند بعض أهل العلم ، وبه يقول إسحاق وبعض أصحابنا" .

٢ - وإما أن المسألة موضع اتفاق بين العلماء ويكون المقصود إثارة الانتباه لمعرفة دليل هذه المسألة ، أو أن ثمة تفصيلاً فيها بين العلماء ، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها .

مثال ذلك قوله : "باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات" ^(٤) ؟ وأخرج فيه حديث أنس - رضي الله عنه - قال : « فُرضت على النبي ﷺ ليلة أُسري به الصلوات خمسين ، ثم نُقصت حتى جعلت خمساً .. » ^(٥) ... الحديث .

فما أفاده الحديث وهو وجوب الصلوات خمساً في اليوم واللييلة هو محل إجماع الأمة ، إلا أن ثمة تفصيلاً بين المذاهب في صلاة العشاء ، فالحنفية على أن الوتر فرض عملي وأنه متمم لفريضة العشاء ^(٦) ، والشافعية على أنه سنة بعد فريضة العشاء ^(٧) .

(١) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ٧٩/٢ .

(٢) هو : مالك بن الحويرث الليثي ، أبو سليمان ، صحابي نزل البصرة ، روى عنه أبو قلابة وأبو عطية وسوار الجرمي وابنه عبد الله ، مات سنة ٧٤ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٤/٧ . التاريخ الكبير للبخاري ٣٠١/٧ رقم ١٢٨٤ . الجرح والتعديل ٢٠٧/٨ رقم ٩٠٨ . الإصابة ٧١٩/٥ رقم ٧٦٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب صفة الصلاة ، باب من استوى قاعدًا في وتر ٢٨٣/١ رقم ٧٨٩ . وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب النهوض في الفرد ٢٢٣/١ رقم ٨٤٤ . والنسائي في كتاب التطبيق ، باب الاعتماد على الأرض عند النهوض ٢٣٤/٢ رقم ١١٥٢ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ٤١٧/١ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١٦١/٣ . وعبد بن حميد في المنتخب ص ٣٥٠ رقم ١١٥٨ . وقال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٦٨/١ رقم ١٧٦ .

(٦) وعند أبي يوسف ومحمد بن الحسن ؛ الوتر سنة .

انظر : التتف في الفتاوي (للسفدي ت ٤٦١ هـ) : ٤٧/١ ، المسوط (للسرخسي ت ٤٩٠ هـ) : ١٥٥/١ ، تحفة الفقهاء (للسمرقندي ت ٥٣٩ هـ) : ١٠٣/١ .

(٧) انظر : الأم (للإمام الشافعي ت ٢٠٤ هـ) : ١٤١/١ ، المهذب (لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦ هـ) : ٨٣/١ ، الوسيط (للغزالي ت ٥٠٥ هـ) : ٢٠٩/٢ ، المجموع (للنووي ت ٦٧٦ هـ) : ١٤/٤ .

النوع الرابع : اقتباس الترجمة من حديث الباب : وذلك بأن يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له ، كُله أو بعضاً منه . مثال ذلك قوله في الصلاة : "باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة"^(١) . فجعل الحديث بكامله ترجمة للباب الذي تضمنه .

النوع الخامس : الإخبار عن بدء الحكم وظهور الشيء : مثال ذلك قوله في الصلاة : "باب ما جاء في بدء الأذان"^(٢) .

وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد - رضي الله عنه - قال : « لما أصبحنا أتينا رسول الله ﷺ فأخبرته بالرؤيا ، فقال : إن هذه لرؤيا حق ، فقم مع بلال فإنه أندى . أو أمد . صوتاً منك ، فألقى عليه ما قيل لك وليناد بذلك... »^(٣) . ثم أخرج حديث ابن عمر - رضي الله عنه - قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحننون الصلوات وليس ينادي بها أحد ، فتكلموا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود ، فقال عمر : أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ! ، قال : فقال رسول الله ﷺ يا بلال قم فناد بالصلاة »^(٤) . فقد أفاد الحديثان كيف كان بدء الأذان . والمحاولات التي بذلها المسلمون للإعلام بوقت الصلاة حتى وفقهم الله للأذان .

ثانياً : التراجم الاستنباطية :

وهي مما يحتاج لفهمها إعمال الفكر ليعرف مطابقتها لما وضعت له ، وسبب ذلك :

- ١ - إرادة مؤلف الكتاب الوصول بالقارئ إلى نتيجة لا تدلُّ عليها أحاديث الباب بصورة مباشرة ، فيضع له ما يرشده إليها في العنوان ليصل إليها بإعمال فكره ، ويعلم أنها المقصودة .
- ٢ - قصد المؤلف شحذ ذهن الطالب وتمرينه على التفهم والاستنباط ، فيسلك طريق الإشارة ، ليتفكر القارئ فيها ، فيستيقظ عقله ويكتسب تفقهاً وعمقاً في العلم .

(١) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ٢/٢٨٢ .

(٢) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ١/٣٥٨ .

(٣) أخرجه ابن خزيمة في كتاب الصلاة ١/١٨٩ رقم ٣٦٣ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب الرجل يؤذن أحدهما ويقيم الآخر ١/١٤٢ . والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الحيض ، باب الرجل يؤذن ويقيم غيره ١/٣٩٩ . والحديث قال فيه الألباني : حسن . انظر صحيح سنن الترمذي ١/٦١ رقم ١٥٩ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب بدء الأذان ١/٢١٩ رقم ٥٧٩ . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب بدء الأذان ١/٢٨٥ رقم ٣٧٧ .

وهي عند الترمذي على أربعة أنواع :

النوع الأول : أن تتضمن الترجمة حكماً زائداً على مدلول الحديث : لوجود ما يدل على هذا الحكم من طريق آخر .

مثال ذلك قوله في الطهارة : "باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق" ^(١) .

وأخرج فيه حديث سلمة بن قيس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا توضأت فانتثر ، وإذا استجمرت فأوتر » ^(٢) . قال أبو عيسى : حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح . وفي الباب عن عثمان ولقيط بن صبرة وابن عباس والمقدام بن معدي كرب ووائل بن حجر وأبي هريرة . ثم ساق الترمذي بعد الخلاف في المسألة وأقوال العلماء فيها .

فالباب معقود للمضمضة والاستنشاق وليس في الحديث ذكر المضمضة ، ولكنه ذكرها في الأحاديث التي قال فيها : وفي الباب .. فإن فيها الدليل على الاستنشاق فيحتاج إلى معرفتها للوصول إلى وجه الدلالة منها .

النوع الثاني : أن يكون تطابق الترجمة مع الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم مثلاً : وهو كثير في تراجمه .

مثال ذلك قوله في الصلاة : "باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة" ^(٣) .

وأخرج فيه حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - قال : « جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ ، فقال : أيكم يتجر على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه » ^(٤) .

فمعلوم محافظة النبي ﷺ على أداء الصلوات بجماعة ، فحيث حض على التجميع مع

(١) انظر جامع الترمذي ، كتاب الطهارة ٤٠/١ .

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الطهارة ، باب الأمر بالاستنثار ٦٧/١ رقم ٨٩ . وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ١٤٢/١ رقم ٤٠٦ . وأحمد في المسند ٣٣٩،٣١٣/٤ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٠/١ رقم ٢٥ .

(٣) جامع الترمذي . كتاب الصلاة ٤٢٧/١ .

(٤) أخرجه ابن خزيمة في كتاب الصلاة ٦٣/٣ رقم ١٦٣٢ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٧٠/١ رقم ١٨٢ .

هذا الداخل للمسجد ، دلّ على مشروعية صلاة الجماعة مرة ثانية في مسجد قد صلّي فيه مرة سابقة بجماعة لنفس وقت الصلاة .

الفروع الثالث : أن تطابق الترجمة للحديث بالعموم والخصوص : بأن يكون الحديث خاصاً والترجمة أعم منه فيطابقها بتعميم معناه ، أو يكون الحديث عاماً والترجمة خاصة فتدرج فيه . مثال ذلك قوله في الصيام : "باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان"^(١) . وأخرج فيه حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « أتاه رجل فقال : يا رسول الله ! هلكتُ ، قال : وما أهلكك ؟ ، قال : وقعتُ على امرأتي في رمضان ، قال : هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ قال : لا... »^(٢) الحديث .

فالحديث خاص بكفارة الفطر بالجماع ، والترجمة أعم من ذلك فتشمل الفطر بالطعام أو الشراب . والمسألة خلافية بين العلماء .

فمنهم من أوجب الكفارة في الفطر بالطعام والشراب ومنهم من لم يوجب ذلك^(٣) . وقال في الصلاة : "باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة"^(٤) . وأخرج حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة »^(٥) . فالترجمة خاصة بصلاة الجمعة ، والحديث شامل كل صلاة ، فيكون أعم من الترجمة ، واستنبط الترمذي حكم الترجمة من الحديث لأنها أحد أفرادها .

(١) جامع الترمذي ، كتاب الصيام ١٠٢/٣ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ٦٨٤/٢ رقم ١٨٣٤ . ومسلم في كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ووجوب الكفارة عليه ٧٨١/٢ رقم ١١١ .

(٣) ذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب الكفارة في الفطر بالأكل والشراب عمداً كالجماع .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوبها بالجماع فقط ، أما الأكل والشراب عمداً فيجب فيه القضاء فقط .

انظر : النتف للسغدي : ١٤٣/١ ، المبسوط : ٧٣/٣ ، الهداية : ١٢٤/١ ، المدونة (للإمام مالك ت ١٧٩ هـ) : ٢٨٦/١ ، التلّفين (للقاضي عبد الوهاب ت ٤٢٢ هـ) : ١٩٠/١ ، مواهب الجليل (للحطّاب ت ٩٥٤ هـ) : ٣٦١/٣ ، الأمّ : ١٠٠/٢ ، المهذب : ١٨٣/١ ، المجموع : ٢٣٩/٦ ، كشاف القناع (للبهوتي ت ١٠٥١ هـ) : ٩٩٦/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٨٦/١ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ، أبواب الجمعة ٤٠٢/٢ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب من أدرك من الصلاة ركعة ٢١١/١ رقم ٥٥٥ . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ٤٢٣/١ رقم ٦٠٧ .

النوع الرابع : الترجمة بشيء بدهي قد يظنه الناظر قليل الجدوى ؛ ثم بالبحث والاستقصاء تظهر له فائدة مُجدية . مثال ذلك قوله في الصلاة : « باب ما جاء في الصلاة على الخُمرة »^(١) . وأخرج فيه حديث ابن عباس - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي على الخُمرة »^(٢) .

فربما يتوهم أن مثل هذه التراجم غير مُجدية لأن ما تضمنته أمرٌ شائع معلوم، لكنها في الحقيقة ذات فائدة ، حيث إنها إشارة إلى الردّ على من كره ذلك كابن الزبير وغيره^(٣) .

ثالثاً : التراجم المرسلة :

وهي على نوعين : "باب" و "بابٌ منه" وبيان ذلك كما يلي :

(أ) يستعمل الإمام الترمذي عنوان "باب" في الترجمة على وجهين من التناسب :

١ - أن يكون مضمون الباب متصلاً بالباب السابق ، مكماً له ، فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه ، فيكون هذا الباب بمنزلة الفصل من الباب السابق .

مثال ذلك قول الترمذي : « باب ما جاء في حج الصبي »^(٤) . أخرج فيه حديث جابر ابن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : « رفعت امرأة صبيّاً لها إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ ، قال : نعم ، ولك أجر »^(٥) . وحديث السائب بن يزيد - رضي الله

(١) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ١٥١/٢ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٥٨، ٢٦٩/١ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٤٨ رقم ٢٦٧٢ . وأبو يعلى في مسنده ٢٤٤/٤ رقم ٢٣٥٧ . وابن حبان في كتاب الصلاة ، باب ما يكره وما لا يكره ٨٥/٦ رقم ٢٣١١ . والطبراني في الكبير ٢٨٥/١١ رقم ١١٧٥٢ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب الصلاة على الخُمرة ٤٢١/٢ . والحديث قال فيه الألباني : حسن صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٠٥/١ رقم ٢٧٢٢ .

والخُمرة : شيء منسوج يُعمل من سعف النخل ، ويرمل بالخيوط ، وهو صغير على قدر ما يسجد عليه المصلّي أو فوق ذلك ، فإن عظمَ حتى يكفي الرجل لجسده كله في صلاة أو مضجع أو أكثر من ذلك فحينئذٍ حصير وليس بخُمرة ، وسميت خُمرة لأنَّ خيوطها مستورة بسعفها ، أو لأنّها تستر الوجه من الأرض .

انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ، مادة خمر : ٢٧٧/١ ، النهاية : ٧٧/٢ ، لسان العرب : ٢٥٨/٤ .

(٣) انظر : فتح الباري ٣٣٣/١ . الموازنة بين جامع الترمذي والصّحاحين ص ٢٨٥ - ٢٨٩ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب الحج ٢٦٤/٣ .

(٥) وأخرجه ابن ماجه في كتاب المناسك ، باب حج الصبي ٩٧١/٢ رقم ٢٩١٠ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب حج الصبي ١٥٦/٥ . والطبراني في الأوسط ٤٥١/١ رقم ٧٦٣ . والحديث قال فيه الترمذي : حديث غريب . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٢٧٤/١ رقم ٧٣٥ .

عنه - قال : « حُجَّ بي مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين » (١) .

ثم قال : "باب" وأخرج فيه حديث جابر - رضي الله عنه - قال : « كنّا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان » (٢) .

فالحديث مندرج تحت الترجمة السابقة لما فيه من حكم الصبي ، لكنه اشتمل زيادة التلبية عن النساء ، ففصله الترمذي بباب خاص .

٢ - والكثير الغالب أن يكون في مضمون الباب فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنون له "بأبواب"، ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملازمة مثال ذلك قوله في الطلاق : « باب ما جاء في طلاق المعتوه » (٣) . وأخرج حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » (٤) . ثم قال : "باب" وأخرج فيه حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر ... » (٥) الحديث .

فالحديث في الباب الثاني في تحديد عدد الطلاق الذي تحل بعده الرجعة بثلاث ، وهو متصل بأصل موضوع الطلاق وأما صلته بالباب السابق ؛ فإنما هي بهذا القدر ، لذلك فصل بينهما بلفظة : "باب" .

(ب) أما العنوان "باب منه" ؛ فيستعمل الترمذي هذه الصيغة إذا كان مضمون الباب

(١) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وجزاء الصيد ، باب حج الصبيان ٦٥٨/٢ رقم ١٧٥٩ .

(٢) تفرد به الترمذي بهذا اللفظ وقال عقبه : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد أجمع أهل العلم ؛ على أن المرأة لا يلي عنها غيرها بل هي تلي عن نفسها . انظر جامع الترمذي ٢٦٦/٣ . والحديث ضعيف لأن في سنده أشعث بن سوار وهو ضعيف وأبو الزبير المكي وهو مدلس . وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن ماجه بلفظ : "فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم" . قال ابن القطان : ولفظ ابن أبي شيبة أشبه بالصواب . انظر التلخيص الحبير ٩٠٧/٣ رقم ١٠٧٨ . ميزان الاعتدال ٩٦/٦ . تحفة الأحوذى ٥٧٧/٣ . ضعيف سنن الترمذي ص ١٠٨ رقم ١٦٠ .

(٣) جامع الترمذي ، كتاب الطلاق ٤٩٦/٣ .

(٤) قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف ذاهب الحديث . وقد روي عن علي بن بسند صحيح موقوفاً عليه . انظر العلل المتناهية ١٩٨/٢ رقم ١٠٦٩ . نصب الراية ٢٢١/٣ . ضعيف سنن الترمذي ص ١٤٢ رقم ٢٠٧ .

(٥) قال الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ١٤٣ رقم ٢٠٨ .

مكماً لما ترجم به في الباب السابق ، أو متعلقاً به ، فيكون الباب الثاني بمنزلة الفصل من الباب الأول ، و لذلك يقول الترمذي أحياناً : "باب منه أيضاً" أو "باب منه آخر" .

مثال ذلك قوله : "باب ما جاء في مواقيت الصلاة"^(١) وأخرج فيه حديث ابن عباس ، وحديث جابر رضي الله عنهما في إمامة جبريل بالنبي لتعليمه المواقيت ، ثم قال : "باب منه" وأخرج فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : "قال رسول الله ﷺ : « إن للصلاة أولاً وآخرًا ... »" ^(٢) الحديث .

وحديث بريدة رضي الله عنه قال : « أتى النبي ﷺ رجلٌ فسأله عن مواقيت الصلاة ... » ^(٣) الحديث .

فجعل الترمذي ما روى النبي ﷺ عن جبريل في الباب الأول تحت الترجمة الصريحة ؛ لأنه الأصل في بيان التشريع من الوحي ، ثم ذكر ما ورد في بيانه ﷺ في العنوان التالي "باب منه" ، فكان هذا الباب كالفصل من الباب المتقدم ^(٤) .

وقد يترجم الترمذي لمسألة خلافية ، ويذكر دليلاً لمذهب ، ثم يذكر دليل المخالف فيقول : "باب منه" عنواناً له .

مثال ذلك قوله في الحج : "باب ما جاء في الاشتراط في الحج" وذكر فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في إذنه ﷺ لضباعة بنت الزبير بالاشتراط وقال : هو حجة من قال بصحة الاشتراط كالشافعي وأحمد ^(٥) .

ثم قال : "باب منه" وأخرج فيه حديث سالم عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

(١) جامع الترمذي ٢٧٨/١ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٣٢/٢ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ١٤٩/١ . والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب إمامة جبرائيل ٢٦٢/١ رقم ٢٢ . والبيهقي في الكبرى في جماع أبواب المواقيت ، باب آخر وقت العشاء ٣٧٥/١ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٥١/١ رقم ١٢٩ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب أوقات الصلوات الخمس ٤٢٨/١ رقم ٦١٣ . والنسائي في كتاب المواقيت ، باب أول وقت المغرب ٢٥٨/١ رقم ٥١٩ . وابن ماجه في كتاب الصلاة ، أبواب مواقيت الصلاة ٢١٩/١ رقم ٦٦٧ .

(٤) انظر تحفة الأحوذني ٤١٤/١ . الموازنة ص ٢٩٤ .

(٥) انظر : الأمّ : ١٥٨/٢ ، المجموع : ٢٣٤/٨ ، الفروع : ٢٢١/٣ ، كشاف القناع : ١٠٩٤/٢ .

"أنه كان ينكر الاشتراط في الحج ويقول : « أليس حسبكم سنة نبيكم ﷺ » » (١) .

وقال : هذا الحديث احتج به من لم يقل بالاشتراط ؛ كأبي حنيفة ومالك (٢) .

إضافة إلى كل ما سبق ؛ فإن الإمام الترمذي قد امتاز في تراجمه بتعدد الأبواب في المسألة الواحدة ، وذلك أنه يعقد باباً للدليل الناسخ وباباً آخر للمنسوخ في الحديث ، وكذلك يترجم للمذاهب الخلافية لكل طائفة ترجمة مستقلة ويذكر في الباب أدلتها من السنة (٣) .

مثال ذلك : مسألة الوضوء من الطعم الذي مسّه النار . عقد لها باين ، فقال في كتاب الطهارة :

"باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار" (٤) . وأخرج فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « الوضوء مما مست النار » (٥) .

ثم قال : "باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار" . وأخرج فيه حديث جابر رضي الله عنه وفيه قوله : « فأتته - يعني النبي ﷺ - بعُلالَة (٦) من عُلالَة الشاة ، فأكل ثم صلى العصر ولم يتوضأ » (٧) .

(١) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وجزاء الصيد ، باب الإحصار في الحج ٦٤٢/٢ رقم ١٧١٥ . والنسائي

في كتاب مناسك الحج ، باب ما يفعل من حبس عن الحج ولم يكن اشترط ١٦٩/٥ رقم ٢٧٦٩ .

(٢) انظر : المبسوط : ١٠٦/٤ ، الهداية : ١٨٠/١ ، التمهيد : ١٩١/١٥ ، شرح الزرقاني : ٣٩٥/٢ .

(٣) الموازنة ص ٢٨٠ .

(٤) جامع الترمذي ، كتاب الطهارة ١١٤/١ .

(٥) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها ، باب الوضوء مما غيرت النار ١٦٣/١ رقم ٤٨٥ . والطحاوي

في معاني الآثار في كتاب الطهارة ، باب أكل ما غيرت النار هل يوجب الوضوء أم لا ٦٣/١ . والحديث قال فيه الألباني : حسن . انظر صحيح سنن الترمذي ٢٤/١ رقم ٦٨ .

(٦) العُلالَة : ما يُتعلَّل به ، ويقال لبقية كل شيء عُلالَة ، كبقية اللبن في الضرع ، وبقية جري الفرس ، وبقية قوة الشيخ عُلالَة ، وعُلالَة الشاة : بقية لحمها ، وقيل : ما يُتعلَّل به شيئاً بعد شيء ، من العَلَل : الشرب بعد الشرب .

انظر : معجم مقاييس اللغة مادة عل : ١٣/٤ ، الفائق (للزحشري ت ٥٣٨ هـ) : ٣١٨/٢ ، أساس البلاغة ص ٤٣٤ ، مختار الصحاح ص ٤٥١ ، لسان العرب : ٤٦٩/١١ .

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٣٨٧/٣ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب نواقض الوضوء ٤١٨/٣ رقم ١١٣٧ .

والبيهقي في كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار ١٥٦/١ . والحديث قال فيه الألباني : حسن صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٢٥/١ رقم ٦٩ .

ثم يبين الترمذي ؛ أن هذا ناسخ للأول وأنه مذهب أكثر العلماء ^(١) .

(١) روي الأمر بالوضوء مما مسّته النار عن : ابن عمر ، وأبي طلحة ، وأنس بن مالك ، وأبي موسى الأشعري ، وعائشة ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، وبه قال : عمر بن عبد العزيز ، وأبو مجلز ، وأبو قلابة ، ويحيى بن يعمر ، والحسن البصري ، وأبو ميسرة والزهرري .

أما من كان لا يرى الوضوء فهم : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود ، وأبو الدرداء ، وابن عباس ، وعامر بن ربيعة ، وأبو أمامة الباهلي ، وأبي بن كعب ، وبه قال : مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والحنفية .

قال ابن المنذر : ولا أعلم اليوم بين أهل العلم اختلافاً في ترك الوضوء مما مسّت النار . انظر : الأوسط في السنن والإجماع (لابن المنذر ت ٣١٨ هـ) : ٢١٣/١ - ٢٢٤ .

المطلب الثامن

منهج الترمذي في بحث الأحكام الفقهية

الإمام الترمذي توسع في رواية الأحاديث وأكثر منها فكثرت أبوابه في الفقه ، وجعل بحث الفقه من جملة مضمون الباب .

وقصد الترمذي من الفقه بيان العمل بالحديث ، لذلك كانت طريقته في بحث الأحكام شاملة لبيان مذاهب العلماء ، ولرأي الترمذي وفقهه ، فتنوعت طرائقه وألوان بحثه في الفقه إلى ما يلي^(١) :

أولاً : الاعتماد على الترجمة : والسكوت عن التصريح بما قاله العلماء في صلب الباب . وهو قليل في كتابه ، وكان الترمذي يصنع ذلك - أحياناً - لثلاثة أمور :

١ - إذا كان الحكم أمراً ظاهراً متفقاً عليه لدى العلماء . كقوله في الطهارة : "باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور"^(٢) وساق حديث علي رضي الله عنه ولم يتعرض لذكر رأي العلماء وعملهم في اشتراط الطهارة للدخول في الصلاة لأنه محل إجماع فاكتفى بالترجمة للدلالة عليه .

٢ - كذلك يغفل الترمذي أقوال العلماء في بعض المسائل الخلافية ، اكتفاءً بعنوان الباب في الدلالة على الحكم الذي ذهب إليه وذلك نادر في كتابه . مثال ذلك قوله في الصلاة : "باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم"^(٣) . أخرج فيه حديث علي رضي الله عنه في أن الوتر ليس بحتم كالصلاة المكتوبة ، ولم يذكر شيئاً عن عمل العلماء ومذاهبهم في الوتر ، رغم اختلافهم فيها ، فساق الحديث للرد على القائلين بوجوبه واكتفى بالترجمة دلالةً على ذهابه إليه .

(١) انظر الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣٠٤-٣٣٧ .

(٢) جامع الترمذي ٨/١ .

(٣) جامع الترمذي ، كتاب الوتر ٣١٦/٢ .

٣ - ويكتفي الترمذي بالترجمة - أيضاً - ، ولا يذكر عمل العلماء فيما يكون من فضائل الأعمال ، حتى ولو كان الحديث ضعيفاً إلا أنه يأخذ به جرئاً على رأي من يأخذ به في فضائل الأعمال . وذلك عندما لا يكون الحديث شديد الضعف . مثال ذلك قوله في الطهارة : "باب فيما يقال بعد الوضوء"^(١) . وأخرج فيه حديث عُمَر رضي الله عنه فيمن قال بعد وضوئه : "أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين . فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء" . ثم تكلم عن سند الحديث واضطرابه فقال : وهذا حديث في إسناده اضطراب ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء"^(٢) . اهـ .

ثانياً : بيان عمل الأئمة ومذاهبهم :

لقد عني الترمذي بمذاهب الأئمة وتعامل الأمة عناية عظيمة ؛ لأنه بنى على هذا الأصل شرط كتابه ، فبين فيه حال كل مسألة لدى العلماء هل هي موضع اتفاق أو اختلاف ، فحكى الإجماع في المسائل الإجماعية ، وبيّن المذاهب والأقوال في مواضع الاختلاف ، فكان كتابه وافياً بحاجة الفقيه ، وطالب الفقه ، وذلك يتناول أمرين :

(أ) حكاية الترمذي للإجماع :

وهذه مزية في غاية الأهمية ؛ لأنه يعرفنا في كتابه على مصدر من مصادر التشريع ، وما يسنده ويعضده من السنة ، وذلك من أهم ما يحتاج إليه الفقيه ، فربما كانت المسألة مما يظن ، أنها موضع اختلاف وبحث لعدم شهرتها فيخطئ الباحث بإعمال رأيه واجتهاده فيها . فيحكي الترمذي الإجماع في ذلك ويوضحه للقارئ .

مثال ذلك قوله : "باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود"^(٣) . أخرج فيه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ أمر بوضع اليدين ونصب القدمين »^(٤) . ثم قال : وهو الذي أجمع عليه أهل العلم واختاروه ،

(١) انظر : جامع الترمذي : ٧٧/١ .

(٢) المصدر السابق ، ولكن الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب الذكر المستحب عقب الوضوء ٢٠٩/١ رقم ٢٣٤ عن عقبة بن عامر وجاء فيه : "فإذا عمر قال : فإنني قد رأيتك جئت آنفاً قال : ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء" .

(٣) جامع الترمذي ، كتاب الصلاة ٦٧/٢ .

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الصلاة ٤٠٤/١ رقم ٩٩٩ وقال : هذا حديث صحيح على شرط

وقد يحكي الترمذي الإجماع بما يؤدي معناه من العبارات التي تفيد اتفاق كل العلماء وارتفاع الخلاف بينهم في حكم مسألة ما ، وذلك بقوله : "عامة أهل العلم" أو "والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً" ، فهذه العبارات نص في الإجماع لا يراد منها غيره ، أما قوله : "والعمل على هذا عند أهل العلم" فيفيد ما اتفق عليه جمهور أهل العلم وأكثرهم ووجد فيه خلاف من قبل البعض الآخر .

وثمة فائدة أعظم قدرًا ، وهي تنبيه الترمذي على انعقاد الإجماع على ترك العمل ببعض الأحاديث التي أخرجها في كتابه ، ومنها :

حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ ، قَالَ : فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ : مَا أَرَادَ بِذَلِكَ ؟ ، قَالَ : أَرَادَ أَنْ لَا يَجْرَجَ أُمَّتُهُ » ^(١) . ثم ذكر حديثًا آخر عن ابن عباس بسند ضعيف وفيه : "من جمع بين الصلاتين من غير عذر . فقد أتى بأبًا من أبواب الكبائر" ثم قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ^(٢) . ومنها حديث معاوية رضي الله عنه قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ^(٣) .

⇒

مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب السجود على الكفين .. ١٠٧/٢ . والحديث قال فيه الألباني : حسن . انظر صحيح سنن الترمذي ٨٨/١ رقم ٢٢٩ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ٤٩٠/١ رقم ٧٠٥ . وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين ٦/٢ رقم ١٢١١ . والنسائي في كتاب المواقيت ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ٢٩٠/١ رقم ٦٠٢ . وأحمد في المسند ٣٥٤،٢٢٣/١ .

(٢) ولكن ذهب بعض العلماء إلى القول بجواز الجمع في الحضر بغير عذر ، بشرط أن لا يتخذ ذلك خلقًا وعادة . وممن قال به :

ابن سيرين ، وربيعه ، وابن المنذر ، والقفال الكبير ، وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، ولكن الجمهور قالوا : بأن المراد في حديث ابن عباس هو الجمع الصوري لا مطلق الجمع ، وهو ما فسره به ابن عباس راوي الحديث ، وكذلك قال به : أبو الشعثاء راوي الحديث عن ابن عباس .

انظر تفاصيل الأقوال الواردة في هذه المسألة في : الأوسط لابن المنذر : ٤٣٠/٢ - ٤٣٤ ، معالم السنن للخطابي : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ ، التمهيد لابن عبد البر : ٢١٥/١٢ ، شرح صحيح مسلم للنووي : ٢١٩/٥ ، فتح الباري : ٢٤/٢ ، نيل الأوطار : ٢١٦/٣ - ٢١٨ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود ، باب إذا تتابع في شرب الخمر ١٦٤/٤ رقم ٤٤٨٢ . والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه ٤٨/٤ رقم ١٤٤٤ . وابن

ثم قال : وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نُسخ بعد ، هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ قال : « إن من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه ، قال : ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل ، قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله » (١) .

وكذلك روى الزُّهري عن قبيصة من ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا، قال: فرفع القتل وكانت رخصة .

ثم قال الترمذي : والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك ، في القديم والحديث (٢) . اهـ .

ومنها حديث جابر رضي الله عنه قال : « كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان » (٣) .

قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقد أجمع أهل

⇨

ماحة في كتاب الحدود ، باب من شرب الخمر مراراً ٨٥٩/٢ رقم ٢٥٧٣ . وأحمد في المسند ٩٥،٩٣/٤ . والنسائي في الكبرى في كتاب الحد في الخمر ، الحكم فيما يتتابع في شرب الخمر ٢٥٥/٣ رقم ٥٢٩٧ . وغيرهم . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٧٢/٢ رقم ١١٦٩ .

(١) أخرجه الطحاوي في معاني الآثار في كتاب الحدود ، باب من سكر أربع مرات ما حده ١٦١/٣ . وابن حزم في المحلى ٣٧٠/١٢ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الأشربة والحد فيها ، باب مَنْ أقيم عليه الحد أربع مرات ثم عادله ٣١٤/٨ . وقال فيه ابن حزم : لا يصح لأنه لم يروه عن ابن المنكدر أحد متصلاً إلا شريك القاضي وزيد بن عبد الله البكائي وهما ضعيفان . انظر المحلى ٣٧٢/١٢ .

(٢) جامع الترمذي ٩٤/٤ .

ومَنْ نقل الإجماع على نسخ قتل شارب الخمر في المرة الرابعة : ابن المنذر ، والنووي ، وغيره . ذهب الظاهرية إلى عدم النسخ ، ووجوب قتله . انظر : المحلى : ٣٧٤/١٢ ، شرح مسلم للنووي : ٢١٧/١١ ، فتح الباري : ٨٠/١٢ ، نيل الأوطار : ١٤٨/٧ .

(٣) تفرد به الترمذي . وأخرجه في كتاب الحج ، باب ما جاء في حج الصبي ، باب ٢٦٦/٣ رقم ٩٢٧ . وأخرجه ابن ماجه في كتاب الحج ، باب الرمي عن الصبيان ١٠١٠/٢ رقم ٣٠٣٨ بلفظ : "فلينا عن الصبيان ورمينا عنهم" ولفظ ابن ماجه أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحج ، في الصبي يُرمى عنه ٢٣٣/٣ رقم ١٣٨٣٩ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب حج الصبي ١٥٦/٥ .

والحديث قال فيه ابن القطان : ولفظ ابن أبي شيبة أشبه بالصواب ، فإن المرأة لا يلي عنها غيرها ، أجمع أهل العلم على ذلك ، والحديث في إسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف انظر التلخيص الحبير ٩٠٧/٣ رقم ١٠٧٨ .

العلم ؛ على أن المرأة لا يلبي عنها غيرها ، هي تلبي عن نفسها ، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية ^(١) . اهـ .

فإخراج الترمذي لمثل هذه الأحاديث ، وتعقيبه بهذا التنبيه مفيد، عظيم النفع للفقهاء، كي لا يجد الحديث منها ، فيقول بما يدلُّ عليه وهو منسوخ بدلالة انعقاد الإجماع على خلافه ، أو معلَّل بعلة جعلته مخالفاً للإجماع ^(٢) .

(ب) بيان اختلاف العلماء :

يطلعنا الترمذي في كثير من المسائل على مذاهب الصحابة والتابعين مبيناً عملهم بالحديث وموافقتهم له ، أو اختلافهم فيما دل عليه الحديث من الحكم ، وذلك علم عظيم قيم ؛ لأن الاطلاع على فقههم عزيز نادر ، فينبه أحياناً على مذاهبهم واختلافهم بعبارة مجملة مثل قوله في الوضوء من القِيء والرعاف : "ورأى غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين الوضوء من القِيء والرعاف" ^(٣) .

ونقل في كثير من المواضع مذاهبهم بعبارة مفصلة يسرد فيها أسماء من ورد عنهم الرأي فتكون الفائدة أعظم وأرفع .

مثال ذلك قوله في مسألة رفع اليدين عند الركوع : "وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم : ابن عُمر ، وجابر بن عبد الله ، وأبو هريرة ، وأنس ، وابن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وغيرهم . ومن التابعين: الحسن البصري ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، ونافع، وسالم بن عبد الله ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم" ^(٤) .

كما سجَّل الترمذي المذاهب الاجتهادية المعمول بها والمعروفة في عصره، وتوسَّع في نقلها فكان لكتابه فضل ومزية لا يضارعان ببيانهِ وجُهِات المجتهدين في المسائل التي أخرج من أجلها الأحاديث ، وما اشتمل عليه من المذاهب غير المشهورة التي أصبحت على مر السنين مهجورة لا يعرف عن أصحابها إلا القليل . وقد أكثر الترمذي من النقل وعني كل العناية بأقوال واجتهاد ستة من الأئمة وهم :

(١) جامع الترمذي ٢٦٦/٣ .

(٢) الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣١١ .

(٣) جامع الترمذي ١٤٢/١ .

(٤) المصدر السابق ٣٦/٢ .

مالك بن أنس ، محمد بن إدريس الشافعي ، أحمد بن حنبل ، سفيان الثوري ، عبد الله ابن المبارك ، إسحاق بن راهويه (١) .

كما تعرض في مواضع كثيرة لمذاهب أخرى فنقل عن : عبد الرحمن بن أبي ليلى ، والأوزاعي ، ووكيع ، وغيرهم .

مما يدهش قارئه ويحكم له بالتبحر في الفقه والاطلاع على المذاهب بقدر ما هو إمام في الحديث والسنة (٢) .

ثالثاً : الترجيح بين المذاهب :

لا يصرح الترمذي بالترجيح في كل الأحيان ، لكن يمكن معرفة الراجح عنده بتأمل صنيعة في الباب ، من حيث تقوية الأحاديث ، والحكم على بعضها برتبة أعلى من البعض الآخر ، أو العناية بسرد القائلين برأي في مقابل رأي آخر ، والاهتمام بعمل الأمة بذلك الحديث في المسألة ، وقد سلك في الترجيح ثلاثة طرق (٣) :

الأولى : الترجيح بظاهر الحديث : فيحكم الترمذي لمذهب بالرجحان لقوة مستنده

(١) لم يتعرض الترمذي لذكر أقوال وفقه الإمام أبي حنيفة بالتفصيل ، لكون الترمذي وكغيره من أئمة المحدثين في عصره يميلون إلى مدرسة الحديث التي نشأت في الحجاز ، فأطلق على علماء الحجاز ، ومن سار على منهجهم من التمسك بالحديث ، وغلبة الطريقة النصية في استنباط الأحكام « أهل الحديث » ، ويعبر عنهم الإمام الترمذي بقوله : « أصحابنا » .

أما مدرسة الرأي فقد نشأت في العراق وخاصة الكوفة ، فأطلق على علماء الكوفة ومن سار على طريقتهم في التوسع في الأخذ بالقياس ، وما عرفوا به من دقة الرأي والاستنباط والتفريع « أهل الرأي » ، وكان الترمذي يذكر رأي هؤلاء في مقابل أقوال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد ومن معهم من المحدثين ، معبراً عنهم بقوله : « أهل الكوفة » أو « قال بعض أهل الكوفة » .

وبالطبع فإن الترمذي كشيخه الإمام البخاري وغيرهم من المحدثين كانوا لا يرتاحون إلى مسلك الكوفيين ومنهم الحنفية لإيغالهم في القياس والرأي ، ولشدة تعمقهم في الاستنباط ، وتفريع الفروع ، مما لم يألفه المحدثون ، وهذا ما جعل عناية الترمذي بفقه هؤلاء أدنى وأقل من عنايته بفقه المجتهدين المنسوين لأهل الحديث .

انظر - بتصرف - مقدمة تحفة الأحوذى للمباركفوري ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣٤١ - ٣٤٥ .

(٢) الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣١١ .

(٣) انظر الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣٢٠ - ٣٣١ .

من السنة على مستند مذهب المخالف ، وتكون الدلالة ظاهرة ، فيرجح بظاهر الحديث . وهذا هو الغالب في ترجيح الترمذي . مثال ذلك قوله : "باب ما جاء لا وتران في ليلة" وأخرج فيه حديث : « لا وتران في ليلة »^(١) .

ثم قال : اختلف أهل العلم في الذي يوتر من أول الليل ، ثم يقوم في آخره . فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم ، نقض الوتر ، وقالوا : يضيف إليها ركعة ويصلي ما بدا له ، ثم يوتر في آخر صلاته ؛ لأنه لا وتران في ليلة ، وهو الذي ذهب إليه إسحاق .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إذا أوتر من أول الليل ثم نام ، ثم قام من آخر الليل ، فإنه يصلي ما بدا له ، ولا ينقض وتره ، ويدع وتره على ما كان . وهو قول : سفيان الثوري ، ومالك ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأهل الكوفة ، وأحمد ، وهذا أصح لأنه قد روي من غير وجه أن النبي ﷺ قد صلى بعد الوتر .

ثم ساق حديث أم سلمة رضي الله عنها : « أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الوتر ركعتين »^(٢) .

الثانية : الترجيح بالتفقه في الحديث : وذلك بأن يحكم الترمذي بالرجحان للمذهب المختار عنده بالاستدلال الاستنباطي من النصوص ، والمحاكمة بالرأي ، تقوية له ، أو توهيناً للمخالف . ومسلكه في هذا الترجيح أقل من ترجيحه بظاهر الحديث . مثال ذلك قوله في الصلاة : "باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر" . وأخرج فيه حديث أبي هريرة :

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب في نقض الوتر ٦٧/٢ رقم ١٤٣٩ وأحمد في المسند ٢٣/٤ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٤٧ رقم ١٠٩٥ . والنسائي في الكبرى في كتاب الوتر ، ذكر قول النبي ﷺ لا وتران في ليلة ٤٣٦/١ رقم ١٣٨٨ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب التطوع بعد الوتر ٣٤٢/١ . والطبراني في الكبير ٣٣٣/٨ رقم ٨٢٤٧ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٦/١ رقم ٣٩١ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الركعتين بعد الوتر جالساً ٣٧٧/١ رقم ١١٩٥ . والطبراني في الكبير ٣٦٤/٢٣ رقم ٨٥٩ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب في الركعتين بعد الوتر ٣٢/٣ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٦/١ رقم ٣٩٢ . وانظر : شرح فتح القدير : ٤٥٥/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٥٠٣/١ ، المجموع : ٢٢/٤ - ٢٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٤٦/١ .

« إذا اشتد الحرّ ، فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحرّ من فيح جهنم » ^(١).

ثم قال : وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر ، في شدة الحرّ . وهو قول : ابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق .

قال الشافعي : إنما الإبراد بصلاة الظهر ، إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البُعد ، فأما المصلّي وحده ، والذي يُصلّي في مسجد قومه ، فالذي أحبّ له أن لا يؤخر الصلاة في شدة الحرّ .

قال أبو عيسى : ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحرّ هو أولى وأشبهه بالاتباع ، وأما ما ذهب إليه الشافعي : أن الرخصة ^(٢) لمن ينتاب من البعد والمشقة على

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ١٩٨/١ رقم ٥١٠ . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر .. ٤٣٠/١ رقم ٦١٥ .

(٢) الرخصة ؛ لغة : التسهيل في الأمر والتيسير ، خلاف التشديد فيه ، وفلان يترخص في الأمر : أي لم يستقص . واصطلاحاً : إباحة المحذور مع قيام سبب الحظر .

واختلفوا في أقسام الرخصة ، فذهب الجمهور إلى أنها ثلاثة أقسام :

١ - واجبة : كأكل الميتة للمضطر .

٢ - مندوبة : كالإفطار في السفر إذا لحقه مشقة .

٣ - مباحة : كالإفطار في السفر من غير مشقة .

وزاد الإسنوي في التمهيد قسمًا رابعًا : وهي أن تكون مكروهة ، كالقصر في أقلّ من ثلاث مراحل .

وقسمها جمهور الحنفية إلى أربعة أقسام : قسمان من الحقيقة ، وقسمان من المجاز .

فالأوّل نوعان : كاملة : وهي ما استباح مع قيام المحرم ، كالملكه على الكفر .

وقاصرة : وهي ما استباح مع المحرم وتراخي حكمه ، كفطر المسافر في رمضان .

والثاني نوعان أيضًا :

أحدهما : ما وُضِعَ عَنَّا من الإصر والأغلال التي كانت على من قبلنا ، فإنّ ذلك يسمّى رخصة مجازًا ، لأنّ الأصل ساقط لم يبق مشروعًا ، فلم يكن رخصة إلا مجازًا من حيث هو نسخ تمحض تخفيفًا .

ثانيهما : ما سقط عن العباد مع كونه مشروعًا في الجملة . فمن حيث سقط أصلًا كان مجازًا ، ومن حيث بقي مشروعًا في الجملة كان شبيهًا بحقيقة الرخصة .

انظر : أصول السرخسي : ١١٧/١ - ١٢٠ ، المحصول : ٢٩/١ ، الإحكام للآمدي : ١٧٦/١ - ١٧٨ ، نهاية الوصول : ١٩٧/١ - ٢٠١ ، شرح مختصر الروضة للطوفي : ٤٥٧/١ - ٤٦٧ ، قواعد الأصول ص ٣٣ - ٣٤ ، الإبهاج : ٨١/١ - ٨٢ ، نهاية السؤل : ١٢٠/١ - ١٢٢ ، التمهيد للإسنوي ص ٧٠ - ٧٣ ، القواعد والفوائد لابن اللحام ص ١٠١ - ١٠٢ ، التقرير والتحجير : ١٩٥/٢ - ٢٠٤ ، مختار الصحاح ، مادة رخص ، ص ٢٣٨ ، المصباح المنير ص ٢٢٣ .

الناس ، فإن في حديث أبي ذر ما يدلُّ على خلاف ما قال الشافعي . قال أبو ذر : « كُنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ في سفر ، فأذن بلال بصلاة الظهر فقال النَّبِيُّ ﷺ يا بلال أبرد ثم أبرد » (١) . فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي ، لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى ؛ لاجتماعهم في السفر ، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد . اهـ .

فرجح الإبراد مطلقاً لإطلاقه في الحديث دون تقييد بالبعد عن المسجد، ومن حيث التعليل الفقهي فالحديث نصٌّ على العلة ؛ بأن شدة الحرِّ من فيح جهنم . ثم ردَّ الترمذيَّ تعليل الشافعي فاستدلَّ على ضعفه بحديث أبي ذرٍّ وأوضح وجه الاستدلال به بما يدلُّ على دقة فهمه وفقهه .

الثالثة : الترجيح بالتعامل بعمل الجمهور : وذلك بأن يدعم الترمذيَّ المذهب المختار له في مسألة خلافية ببيان عمل الأمة بهذا المختار ، وعنايته بذكر الموافقين له . وهو كثير في كتابه :

مثال ذلك : مسألة عقد الزواج للمُحْرَم ، عقد لها باين : الباب الأوَّل "باب ما جاء في كراهية تزويج المُحْرَم" (٢) وأخرج فيه حديث عثمان رضي الله عنه وفيه : « إنَّ المُحْرَم لا يَنْكَحُ ولا يَنْكَحُ » (٣) ثم قال : حديث عثمان حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أصحاب النَّبِيِّ ﷺ منهم : عُمر بن الخطَّاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عُمر . وهو قول بعض فقهاء التابعين ، وبه يقول : مالك والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : لا يرون أن يتزوج المحرم ، قالوا : فإن نكح ؛ فنكاحه باطل . ثم عقد الترمذيُّ بعد ذلك باباً فعنون له بقوله : "باب ما جاء في الرُّخْصَة في ذلك" وروى فيه من وجهين حديث ابن عباس : « أن النَّبِيَّ ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم » (٤) ثم قال :

(١) أخرجه البخاري في الباب السابق نفسه ١٩٩/١ رقم ٥١١ . ومسلم في الباب السابق نفسه ٤٣١/١ رقم ٦١٦ .

(٢) جامع الترمذي ١٩٩/٣ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ١٠٣٠/٢ رقم ١٤٠٩ . والنسائي في كتاب مناسك الحج ، باب النهي عن ذلك ١٩٢/٥ رقم ٢٨٤٢ . وابن ماجه في كتاب النكاح ، باب المحرم يتزوج ٦٣٢/١ رقم ١٩٦٦ .

(٤) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وجزاء الصيد ، باب تزويج المحرم ٦٥٢/٢ رقم ١٧٤٠ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٠٣٢/٢ رقم ١٤١٠ .

حديث ابن عباس حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وبه يقول : سفيان الثوري وأهل الكوفة فالترمذي أطنب في تعداد من قال بجرمة نكاح المحرم وبطلانه ، ثم اقتضب في ذكر القائلين بالترخيص بهذا العقد وجوازه ، مما يشعر ، بأنه قد رجح الأول أخذاً منه واتباعاً لعمل من ذكر من كبار الصحابة ، ومن بعدهم ^(١) .

(١) انظر تفاصيل الأقوال في هذه المسألة في : المبسوط : ١٩١/٤ ، كفاية الطالب : ٩٧/٢ ، الأم : ٧٨/٥ ، كشاف القناع : ١١٣٠/٢ .

المطلب التاسع

مذهب الإمام الترمذي

قيل : إنه شافعي المذهب ، وقيل : إنه كان حنبلي المذهب^(١) .
والصحيح أنه لم يكن كذلك ، بل كان من أصحاب الحديث مجتهداً غير مقلدٍ لأحدٍ من الرجال، وهذا ظاهرٌ لمن قرأ جامعَه وأمعن النظر وتدبر فيه^(٢) .
ودليل ذلك ؛ أنه لو كان شافعيًا لنصر قول إمامه وحماه وأيده كما هو شأن المقلدين ، ولكنه لم يفعل ذلك ، بل ردَّ في بعض المواضع من كتابه قول الشافعي . كما فعل في مسألة تأخير الظهر في شدة الحر^(٣) .
والترمذي - أيضاً - كثيراً ما يكرر عند الترجيح قوله : والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق^(٤) .
وقوله : وهو قول الشافعي وأصحابنا ، والمراد بقوله : أصحابنا^(٥) : أهل الحديث المجتهدين في الفقه .
ولكن إذا لم يكن الترمذي شافعيًا أو حنبليًا ؛ فلماذا نُسب إليهما ؟
الجواب عن ذلك : أن أصحاب الحديث قد يُنسب أحدهم إلى مذهب من المذاهب لكثرة موافقته له ، وكونه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الأدلة ، وترتيب بعضها على بعض ، فوافق اجتهاده اجتهاد أحد هؤلاء الأئمة ، ولو خالف في بعض المسائل أحياناً ، فإن ذلك لا يقدر في دخوله في مذهب أحد هؤلاء الأئمة الذين نُسب إليهم .
ومن هذا القبيل الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، فإنه معدود في طبقات الشافعية ، وهو ليس كذلك كما هو معلوم^(٦) .

(١) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٤٨ . الكوكب الدري ١٣/١ .

(٢) مقدمة تحفة الأحوذى الصفحة نفسها . الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣٤٦، ٣٤٧ .

(٣) مقدمة تحفة الأحوذى الصفحة نفسها .

(٤) انظر جامع الترمذي ، أبواب العيدين ، باب ما جاء في الذي يصلي الفريضة ثم يوم الناس بعدما صلى ٤٧٧/٢ .

(٥) جامع الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة ٥٢٧/٣ .

(٦) مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٥٠ .

المطلب العاشر

المواخذات على الإمام الترمذي

من الناحية الحديثية والفقهية

أولاً : الناحية الحديثية :

الإمام الترمذي كما مرّ معنا سابقاً من ثناء الأئمة عليه ، وأنه أحد الأئمة الذين يُقْتَدَى بهم في علم الحديث وعلمه ، وأنه صنف كتابه تصنيف عالم متقن ، حتى قال فيه الإمام البخاريّ قولته المشهورة : " ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتُ بي " ، فهو إمام حجة فيما يحكم به على الأحاديث في جامعهِ من الصحة أو الحسن أو الضعف ، وهو قدوة في ذلك يُسْتَشْهَدُ به ويُحْتَكَمُ إليه .

وذلك ما نصّ عليه العلماء الحفاظ في كتب علوم الحديث ، حيث عدّوه من الأئمة المعتمدين الذين يعول عليهم في تصحيح الحديث ويؤخذ من كتبهم الصحيح الزائد على الصحيحين^(١) .

قال ابن الصلاح : ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين [أي الصحيحين] ؛ يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث : كأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الرحمن النسائي ، وأبي بكر بن خزيمة ، وأبي الحسن الدارقطني ، وغيرهم ، منصوصاً على صحته فيها^(٢) اهـ .

ومثل ما قاله ابن الصلاح نجده لأئمة الحديث الذين جاءوا من بعده كالعراقي وشرح ألفيته ، وألفية السيوطي ، وفي كلام غيرهم من الأئمة ، مما يدلُّ على الاعتماد على تصحيح الترمذي وتحسينه ، وأنه يجمع على الأخذ به عند العلماء . ولكن كغيره من العلماء فقد تعرض الإمام الترمذي إلى النقد واتهم بتساهله في التصحيح والتضعيف . فقد

(١) انظر الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٢٣٨ .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢١ . تدريب الراوي ١٠٥/١ .

أورد ابن الجوزي في كتاب "الموضوعات" ثلاثة وعشرين حديثاً مما أخرجه الترمذي وحكم عليها بالوضع.

والتحقيق : أنها ليست بموضوعة ، كما حققه الحافظ السيوطي في كتابه : "القول الحسن في الذب عن السنن" . وابن الجوزي معروف بتساهله في الحكم بالوضع حتى تعقبه العلماء ، وقد حكم على حديث بالوضع وهو في صحيح مسلم.^(١)

قال المباركفوري : الأحاديث الضعاف موجودة في جامع الترمذي ، وقد بين الترمذي نفسه ضعفها ، وأبان علتها ، وأما وجود الموضوع فيه فكلاً ، ثم كلاً^(٢) .
وكذلك الإمام الذهبي وصف الإمام الترمذي بالتساهل وأنه لا يعتمد على تصحيحه ، فقال فيه :

(جامع قاضي له بإمامته وحفظه ولكن يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يُشَدِّد ، ونَفَسُهُ في التضعيف رَخْوٌ)^(٣) . اهـ .

وقال - أيضاً - في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني :

(قال ابن معين ليس بشيء . وقال الشافعي وأبو داود : ركن من أركان الكذب . وضرب أحمد على حديثه .

وقال الدارقطني وغيره : متروك . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال مطرف بن عبد الله المدني : رأيته وكان كثير الخصومة لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه . قال له ابن عمران القاضي : يا كثير ! أنت رجل بطال تخاصم فيما لا تعرف وتدعي ما ليس لك ومالك بينة ، فلا تقربني إلا أن تراني تفرغت لأهل البطالة . وقال ابن حبان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة . وأما الترمذي فروى من حديثه : "الصلح جائر بين المسلمين" وصحَّحه ، فهذا لا يعتمد العلماء على صحيح الترمذي)^(٤) . اهـ .

وقال - أيضاً - في ترجمة يحيى بن يمان العجلي الكوفي :

(قال أحمد ليس بحجة . وقال ابن المديني : صدوق فُلج فتغير حفظه . وعن وكيع

(١) مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٥٨ . الكوكب الدرّي ٢٨/١ ، ٢٩ .

(٢) مقدمة تحفة الأحوذى ص ٢٥٩ .

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٦ .

(٤) انظر ميزان الاعتدال ٥/٤٩٢ ، ٤٩٣ . رقم ٦٩٤٩ .

قال : ما كان أحد من أصحابنا أحفظ للحديث من يحيى بن يمان كان يحفظ في المجلس الواحد خمسمائة حديث ثم نسي . وقال محمد بن عبد الله بن نمير : كان سريع الحفظ سريع النسيان وكان يحيى من العباد ، ذكره أبو بكر بن عياش فقال : ذاك ذاهب الحديث . وقال ابن معين والنسائي : ليس بالقوي . قال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ وهو في نفسه لا يعتمد الكذب إلا أنه يخطئ ويُسبّه عليه .

يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة ، والمنهال قال البخاري : فيه نظر . عن حجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس : " أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراج " . حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه ، فلا يُغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحققين غالبها ضعاف (١) اهـ . ويمكن الإجابة عنه إجمالاً : أن الترمذي تلميذ للإمام البخاري ، وما أتى به في جامعه من علل الأحاديث والحكم عليها كان أكثره نتيجة مناظرته مع البخاري ، ثم بعضه مع صنويه الدارمي وأبي زرعة ، فكيف يصح القول بأنه لا يعتمد عليه ! كما أن أئمة الحديث من تقدم منهم ومن تأخر متفقون على الاقتداء بالترمذي والاعتماد على رأيه في الأحاديث . وقد نقل ذلك عنهم الحافظ العراقي في شرحه على الجامع فقال في معرض رده على الذهبي :

(وما نقله عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد ، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه) (٢) اهـ .

أما تفصيلاً ؛ فيمكن إرجاع هذه الانتقادات إلى ثلاثة أمور :

الأول : اختلاف نسخ الجامع : في نقلها حكم الترمذي على الحديث كثيراً ، فيكون الحكم في بعضها سليم ، وفي بعضها غير سليم لما فيه من زيادة وصف يرفع الحديث عن رتبته ، فيوجه النقد إلى الترمذي بسببه .

مثال ذلك : حديث كثير المزني السابق (٣) . فقد قال الإمام ابن القيم في شرحه

(١) انظر : ميزان الاعتدال ٢٣١/٧ .

(٢) انظر الموازنة ص ٢٤١ .

(٣) أخرجه الترمذي في الأحكام ، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس ٦٣٤/٣ رقم ١٣٥٢ . وابن ماجه في كتاب الأحكام ، باب الصلح ٧٨٨/٢ رقم ٢٣٥٣ . والدارقطني في كتاب البيوع ٢٧/٣ رقم ٩٨ . والحاكم في المستدرک في كتاب الأحكام ١١٣/٤ رقم ٧٠٥٩ . والبيهقي في الكبرى في كتاب

لتهذيب سنن أبي داود : (وفي كثير من النسخ : حسن فقط) ^(١) اهـ. فلم لا يكون الخطأ وقع في النسخ التي صحّحت الحديث ، ولاسيما وأن عادة الترمذيّ تحسن حديث كثير بن عبد الله المزني في كتابه ، ولم يصحّح له غير هذا الحديث ، حديث الصلح ، على اختلاف فيه بين النسخ ، هذا يقوي ما ذكرناه ^(٢) .

ولذا قال ابن الصلاح : (وتختلف النسخ من كتاب الترمذيّ في قوله : هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح ، ونحو ذلك ، فينبغي أن تصحّح أصلك بجماعة أصول ، وتعتمد ما اتفقت عليه) ^(٣) اهـ .

الثاني : الغفلة عن اصطلاح الترمذيّ في الجامع : فالترمذيّ يحسن الحديث الضعيف لوروده من غير وجه ، كما أنه قد يخرج الحديث بإسناد دون الصحيح ويقول فيه : حسن صحيح ، لمجيئه من طريق آخر صحيح ، ومن عادته أن يحكم على الحديث بالصحة إذا روي بأسانيد يتقوى بها . فمن انتقد الترمذيّ فمرّد ذلك إلى الذهول عن اصطلاحه في كتابه ، وذلك ما وقع فيه الحافظ الذهبي وغيره . مثال ذلك : حديث كثير السابق على فرض صحة النسخة التي ورد فيها أنه "حسن صحيح" وأنه لا يخالف لها ، فإن الحديث روي من طرق أخرى عن أبي هريرة . فقد أخرجه أبو داود ^(٤) وقال المنذري : وفي إسناده كثير بن زيد، أبو محمد الأسلمي ^(٥) ، مولا هم المدني ، قال ابن معين : ثقة ، وقال

⇒ الصلح ، باب صلح المعاوضة ٦٥/٦ . والحديث قال فيه البيهقي : إذا انضمت رواية عامر العقدي عن كثير إلى رواية محمد بن الحسن بن زباله عن كثير قويتا . وقال الشوكاني بعد تعدده لروايات الحديث وطرقه الأخرى : ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض ، فأقلّ أحوالها أن يكون المتن الذي أجمعت عليه حسناً . انظر نيل الأوطار ٢٥٥/٥ .

وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذيّ ٤١/٢ رقم ١٠٨٩ .

(١) انظر تهذيب سنن أبي داود بهامش عون المعبود ٥١٥/٩ .

(٢) انظر الموازنة ص ٢٤٣ .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ . تدريب الراوي ١٥٠/١ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب في الصلح ٣٠٤/٣ رقم ٣٥٩٤ . وقال الألباني : حسن صحيح .

انظر صحيح سنن أبي داود ٦٨٥/٢ رقم ٣٠٦٣ .

(٥) قال أبو حاتم : صالح ليس بالقوي يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : صدوق فيه لين . وقال الإمام أحمد : ما أرى

فيه بأساً . وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن عدي : لم أر بحديثه بأساً وأرجو أنه لا بأس به . وذكره ابن حبان في

الثقات . وقال ابن حجر : صدوق يخطئ من السابعة . انظر ترجمته في الجرح والتعديل ١٥٠/٧ رقم ٨٤١ .

مرة : ليس بشيء ، وقال مرة ليس بذاك القوي ، وتكلم فيه غير واحد^(١) .

ورواه الدارقطني - أيضاً - من طريق عفان : حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وقال : هذا صحيح الإسناد^(٢) .

وأخرجه الحاكم في المستدرك من هذا الوجه ، وقال صحيح على شرطهما^(٣) .

قال الحافظ العراقي : فحديث كثير بن عبد الله في الصلح قد اعتضد بحديث أبي هريرة ، فلذلك صحّحه الترمذي^(٤) .

ومثال ذلك : حديث يحيى بن يمان عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : « أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً ... »^(٥) الحديث . فقد اعتضد بحديث جابر عند أبي داود ولفظه : " رأى ناساً ناراً في المقبرة ، فأتوها ، فإذا رسول الله ﷺ يقول : « ناولوني صاحبكم ، وإذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر »^(٦) سكت عنه أبو داود والترمذي وبذلك يكون الحديث عند الترمذي قد تقوى وانجبر ضعفه ، فارتقى إلى مرتبة الحسن .

⇒

الثقات ٣٥٤/٧ رقم ١٠٤١١ . الكامل ٦٧/٦ رقم ١٦٠٣ . تهذيب الكمال ١١٣/٢٤ رقم ٤٩٤١ .

التقريب ٣٨/٢ رقم ٥٦٢٨ .

(١) انظر عون المعبود ٥١٦/٩ .

(٢) سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ٢٧/٣ رقم ٩٦ .

(٣) مستدرك الحاكم . كتاب البيوع ٥٨/٢ رقم ٣٣١٣ وقال : صحيح على شرط الشيخين وهو معروف بعبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة .

(٤) انظر الموازنة ص ٢٤٥ .

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء بالدفن بالليل ٣٧٢/٣ رقم ١٠٥٧ . وابن ماجه في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن ٤٨٧/١ رقم ١٥٢٠ . وأخرجه الطبراني في الكبير ١٤١/١١ رقم ١١٢٩٥ . والبيهقي في الكبرى في جماع أبواب غسل الميت ، باب من قال يسلم الميت من قبل رجل القبر ٥٥/٤ . وقال : هذا إسناد ضعيف .

وقال ابن الهمام بعد أن ذكر أن فيه الحجاج بن أرطاة ومنهال بن خليفة : وقد اختلفوا فيهما وذلك يحط الحديث عن درجة الصحيح لا الحسن . انظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري ١٨٧/٤ . وقال الألباني : ضعيف لكن موضع الشاهد منه حسن . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ١١٨ رقم ١٧٨ .

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب في الدفن بالليل ٢٠١/٣ رقم ٣١٦٤ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الجنائز ، باب الدفن بالليل ٥١٣/١ . والطبراني في الكبير ١٨٢/٢ رقم ١٧٤٣ . والبيهقي في الكبرى في الكتاب السابق ، باب الصلاة على الجنائز ودفن الموتى أي ساعة شاء من ليل أو نهار ٣١/٤ . والحاكم في المستدرك في كتاب الجنائز ٥٢٣/١ رقم ١٣٦٢ وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد معضل . ووافقه الذهبي . وقال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٣٢٠ رقم ٦٩٤ .

الثالث : اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ، ورتبة الحديث :

فالترمذي جاء في وقت قد تمهد الأمر فيه ، وتكلم العلماء في رواية الأحاديث جرحاً وتعديلاً ، فكان يأخذ ما اتفقوا عليه ، أما من وقع الاختلاف فيه من الرواة ، فإن الترمذي كان يتحرى الحق في خلافهم ، ويجتهد في ترجيح أقوال بعضهم على بعض في الجرح والتعديل مؤيداً أقواله بالدليل المدعم بموافقة آراء أئمة من علماء الجرح والتعديل^(١) .

وكان عمله مؤيداً بالحجة التي تدفع عنه المطاعن في قبول حديث من تكلم فيه من الرواة ، وموافقاً لعاداته ، واصطلاحاته في كتابه ، ولقواعد أصول الحديث ، مما يدفع عنه التساهل والنقد^(٢) .

أما اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث ؛ فمعناه أن يختلف اجتهاد العلماء في الحديث ، هل استوفى شروط القبول التي تطلب بعد النظر في الرجال ، أو لم يستوف تلك الشروط ؟ فالإمام الترمذي قد يرى باجتهاده صحة هذا الحديث أو حسنه ، ويحكم له بذلك ، ويخالفه غيره ، فينتج عن هذا الاختلاف أن يؤجّه المخالف النقد للترمذي بسبب علّة ظهرت للمنتقد ، هي في نظر الترمذي مندفة .

ومثل هذا لا ينبغي أن يعاب به الترمذي ، فإن له نظره واجتهاده ، كأني مجتهد في مسألة خلافية^(٣) .

ثانياً : الناحية الفقهية :

فقد انتقد الترمذي في كتابه من جهتين^(٤) :

الجهة الأولى :

نقله للمذاهب : وقد اعترض عليه - في نقله للمذاهب - بما يلي :

- ١ - أنه نقل فقه الإمام الشافعي على قوله القديم في أكثر كتابه وجعله قول الشافعي في المسألة . مع أن القول القديم ليس هو الذي اعتمده الشافعي وانتهى إليه ، فكيف يُنسب إليه وفيه أشياء قد رجع عنها!

(١) انظر : الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٢٥٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٠ .

(٣) ولمعرفة الأمثلة الكثيرة على ذلك في كتاب الجامع انظر المصدر السابق ص ٢٦٥-٢٤٧ .

(٤) انظر الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين ص ٣٥٧-٣٧٢ .

والجواب عنه :

إنّ نقل الإمام الترمذيّ فقه الشافعيّ القديم ، هو في الحقيقة ميزة لكتابه ، حيث دَوّن لنا فقه الشافعيّ المعروف بالفقه الزعفرانيّ - نسبة إلى الحافظ الحسن بن محمد الزعفرانيّ ^(١) تلميذ الشافعيّ بالعراق ت ٢٦٠ هـ . فكان للترمذيّ الفضل على المذهب خاصة ؛ وعلى العلم عامة ، وإنما يعترض عليه بنقله المذهب القديم لا الجديد ، لو أنه قصد تدوين المذهب للفتوى ، ولكن ذلك ليس من قصده . وإنما يريد بيان العمل بالحديث ، وقد بيّن إسناده في آخر الكتاب ، فأسقط التبعّة عن نفسه ، وهو إسنادٌ صحيحٌ يثبتُ به ما نسبهُ للشافعيّ ، وفي ذلك كفاية .

قلتُ : ولكن يمكن الاعتراض على هذا بأنّ الإمام الشافعيّ قد رجع عن قوله القديم فقال : لا أجعل في حلٍّ من رواه عني .

وقال الإمام النوويّ : لا يحلُّ عدُّ القديم من المذهب .

ولكن الشافعيّة - أيضًا - اتفقوا على أنّ قولهم : القديم مرجوع عنه ، وليس بمذهب للشافعيّ محلّه في قديم نصٍّ في الجديد على خلافه ، أمّا قديم لم يتعرّض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فإنّه مذهبه ^(٢) .

٢ - أنه نقل عن بعض أصحاب الأئمة وليسوا عمدة في تدوين مذاهبهم ، وهذا يُضعفُ نسبة ما رواه إلى الإمام صاحب المذهب .

والجواب عنه :

أنّ الترمذيّ لا يضره نقله عن بعض أصحاب الإمام ما لم يعوّل عليه في تدوين

(١) هو : الحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانيّ ، أبو عليّ البغداديّ ، الفقيه الحافظ . روى عن ابن عُليّة ، وحجاج الأعور ، وسنيد ، وشبابه بن سوار ، والشافعيّ ، وروى عنه كتابه القديم . وعنه الجماعة سوى مسلم ، وأبو سعيد بن الأعرابيّ ، وزكريّا السّاجي ، وأبو عوانة الإسفراييني . مات ببغداد سنة ٢٦٠ هـ .

ورواة القديم أربعة : الزعفرانيّ ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، والكرائسي .

ورواة الجديد ستة : المُرّنيّ ، وحرملة ، والبويطيّ ، ويونس بن عبد الأعلى ، والرّبيع الجيزي ، والرّبيع المُرّادي . انظر ترجمته في تاريخ بغداد : ٤٠٧/٧ ، وفيات الأعيان : ٧٣/٢ ، رقم ١٥٧ ، طبقات الشافعيّة الكبرى : ١١٥/٢ ، رقم ٢٤ ، سير أعلام النبلاء : ٢٦٢/١٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٣٤ ، رقم ٥٢٢ ، شذرات الذّهب : ١٤٠/١ .

(٢) انظر : مغني المحتاج : ٤١/١ - ٤٣ ، نهاية المحتاج : ٥٠/١ - ٥١ ، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج : ٩٠/١ - ٩١ .

المذهب، وذلك لأنه لم يقصد تدوين كل المذهب، بل بيان ما في المسألة من الأقوال ، وهذا القدر يكفي فيه سلامة الإسناد ، وقد أتى به الترمذي كما تقدّم .

٣ - أنه عَزَى في كتابه أقوالاً مخالفة لمذاهب الذين نقل عنهم ، مما يُضعف روايته للفقهاء في كتابه .

والجواب عنه :

أنّ هذه الانتقادات لا تَرِد على الإمام الترمذي ؛ لأنه قد عَوَّل على أسانيد نقل بها المذاهب و بيّنها في كتابه ، وقد عُلِم أنه نقل عن بعض الأصحاب ممن لم تعتمد مروياتهم للفتوى في المذهب ، وذلك كما يفعله العلماء الذين قد يعولون في الفتوى على أقوال بعض أصحاب الإمام صاحب المذهب ، ومثل هذه الأقوال التي هي على خلاف المعروف في المذهب لا يُنتقد الترمذي بنقلها بعد أن بيّن إسناده بها إجمالاً في آخر الجامع .

الجهة الثانية : استعمال الترمذي في كتابه للعبارات الفقهية المحملة الواسعة الدلالة في بيانه للأحكام ، فيتطرق إليها احتمال معنًى غير المعنى المراد ، مما أضعف الاستفادة من الفقه في كتابه ، حيث لا يعرف القارئ في كثير من المسائل هل الذين ذكر أنهم عملوا بالحديث أخذوا به في الأمر - مثلاً - على الوجوب ، أو الندب ، أو أن بعضهم قال بالوجوب وبعضهم قال بالسُّنَّة ، وهل لأحدٍ منهم شروطٌ أو محترزاتٌ في عمله بالحديث ، و قوله بالكراهية مثلاً ، هل المراد كراهية التنزيه ، أو كراهية التحريم ، أو الفساد والبطلان ؟

والجواب عنه :

أنّ هذا المأخذ لا يغضّ من قيمة ثروة جامع الترمذي الفقهية ؛ لأنه من المعروف لدى علماء الفقه ؛ أن المذاهب لا تؤخذ للإفتاء أو الاحتجاج بها إلا من كتبها الخاصة بها التي حررها علماء المذهب المعتمدون .

والترمذي حسبه أنه حقق غرضه من بيانه الفقه في كتابه ، ولا يضره بعد ذلك أن يفوته تحرير العبارة بما يوافق الكتب المذهبية لأن قصده بيان عمل الأئمة بحديثه .

وذلك هو طابع كتب الحديث في العبارات الفقهية ، يستعملون الألفاظ الواسعة الدلالة ، ويكتفون ببيان الحكم بأدنى وسيلة لفظية ، وهذه الطريقة لها قيمة علمية ، ولها مكانتها بما تضمنته من المقاصد الصحيحة وهي كالتالي :

١ - أن الأئمة المحدثين إنما يقصدون من الفقه في كتبهم بيان عمل الأمة واجتهاد الأئمة في

المسألة ، وليس قصدهم تصنيف كتاب في الفقه وفروعه وتدوين المذاهب ، فمهما حصل به المقصود من اللفظ كان كافياً ، فلا يتقيدون بالاصطلاحات الفقهية .

٢ - اتّباعُ السلف من الصحابة والتابعين ؛ حيث لم تكن في زمنهم تلك الألقاب التي وضعها الفقهاء للدلالة على الصفة الشرعية للأشياء ونوعوها وقسموها حسب الدلائل التي تثبت بها الأحكام . فقد قال الإمام مالك : (لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ، ولا أدركتُ أحداً أقندي به يقول في شيء : هذا حلالٌ وهذا حرامٌ ، ما كانوا يجترئون على ذلك ، وإنما كانوا يقولون : نكره كذا ، ونرى هذا حسناً ، فينبغي هذا ولا نرى هذا)^(١) اهـ .

فلما تعقدت الحياة وكثرت الفروع الفقهية ، ومست الحاجة لبيان الصفة الشرعية وتحديدتها بقدر الإمكان ، نشأت الاصطلاحات المعروفة ، ودوّنت كتب الفقهاء عليها ، لبيان الحكم وتوضيح الشريعة للناس ، ولاسيما وقد ضعف إدراكهم لمقاصد الشرع ؛ خلافاً لما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم .

٣ - مراعاة تفاوت الفقهاء في العمل بالحديث الواحد ، حيث يجعل بعضهم الأمر في النصّ الواحد للفرض ، ومنهم من يجعله لرتبة دون ذلك كالوجوب عند الحنفية والسنة المؤكدة ، بحسب ما يظهر لهم من الفهم وما ساروا عليه في قواعد الأصول ، والمُحدّث يرى كل ذلك واسعاً .

٤ - تربية روح الامتثال لأوامر الشرع ، وامتنال منهياته ، أيّا كانت رتبة الأمر والنهي ، وعلى ذلك كان الصحابة رضي الله عنهم والسلف ، يعدّون المأمورات ويسردونها معاً ، والمنهيات كذلك ، مع اختلاف مرتبتها ، لأنهم لم يكونوا يفرقون بين ما جاء به الرسول ﷺ ، وتلك هي مرتبة التحقق بالاتباع الكامل للرسول ﷺ .

على أنه يستطيع في الجَمِّ الغفير من مسائل جامع الترمذي ، الوصول إلى التحرير المطلوب إما بنفس العبارة ، أو من السياق ، أو بالرجوع إلى القواعد الأصولية ، وبهذا يمكن معرفة المقصود مما يذكره الترمذي من مذاهب الفقهاء^(٢) . والله أعلم .

(١) انظر إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٣٢/١ .

(٢) انظر : الموازنة بين جامع الترمذي الصحيحين ص ٣٥٧ - ٣٧٢ .

الباب الأول

فقه الإمام الترمذي في ((اللباس))

وفيه ستة فصول :

- الفصل الأول : ما يجوز لبسه وما لا يجوز ، وفيه اثنتا عشرة مسألة .
- الفصل الثاني : أحكام الخاتم والصُّور ، وفيه ثماني مسائل .
- الفصل الثالث : أحكام الشَّعْر والاكْتِحَال والركوب ، وفيه ثماني مسائل .
- الفصل الرابع : آداب اللباس ، وفيه ست مسائل .
- الفصل الخامس : أحكام الانتعال وآدابه . وفيه أربع مسائل .
- الفصل السادس : جامع أحكام اللباس وفيه ثماني مسائل .

الفصل الأول

ما يجوز لبسه وما لا يجوز

وفيه اثنتا عشرة مسألة :

- المسألة الأولى : حُكْمُ لبس الحرير والذهب للرجال والنساء .
- المسألة الثانية : حُكْمُ يسير الحرير كالعلم ونحوه .
- المسألة الثالثة : حُكْمُ لبس الحرير في الحرب .
- المسألة الرابعة : حُكْمُ لبس الثوب الأحمر للرجال .
- المسألة الخامسة : حُكْمُ لبس المعصفر للرجال .
- المسألة السادسة : حُكْمُ لبس الفراء .
- المسألة السابعة : حُكْمُ جلود الميتة إذا دُبِغَتْ .
- المسألة الثامنة : حُكْمُ الإسبال للرجال .
- المسألة التاسعة : حكم الإسبال للنساء .
- المسألة العاشرة : حُكْمُ لبس الصوف .
- المسألة الحادية عشرة : حُكْمُ لبس العِمَامَةِ السوداء .
- المسألة الثانية عشرة : حُكْمُ سَدْلِ العِمَامَةِ بين الكتفين .

١ - المسألة الأولى : حكم لبس الحرير والذهب للرجال والنساء^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى تحريم لباس^(٢) الحرير والذهب على الرجال وجلّه للإناث .

ومما يؤكد أنّ هذا هو مذهبه ؛ ثلاثة أمور :

أولها : ترجمته للباب وذلك بقوله : « باب ما جاء في الحرير والذهب » ، وهو وإن لم يصرّح بمذهبه هنا ؛ إلا أنّ ذلك من قبيل الترجمة بصيغة خبريّة عامّة يتعيّن المراد منها بما ضمّته الباب من أحاديث تدلّ على الحكم الذي هو قائل به .

ثانيها : حديث الباب الذي أورده ، وهو ظاهر في الدلالة على تحريم لبس الذهب والحرير على الرجال ، وجوازه للنساء

ثالثها : كثرة الأحاديث والطرق الواردة عن عدد كبير من الصحابة - رضوان الله عليهم - مع عدم وجود ما يخالفها ، ممّا يجعل هذا الحكم بيناً ، لا يتطرق إليه أدنى احتمال .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - ؛ أنّ

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢١٧/٤ .

(٢) لبس : الثوب من باب تعب ، لبساً بضم اللام ، واللباس واللبؤس واللبس والملبس هو ما يُلبس . وجمع اللباس : لبس مثل كتاب وكتب . وجمع الملبس : ملابس .

ولبس عليه الأمر خلط وبابه ضرب ، وفي الأمر لبس ولبسة بالضم أي شبهة يعني ليس بواضح ، ولا بس الأمر خالطه ولا بس فلاناً عرف باطنه ، والتبس عليه الأمر اختلط واشتبه ، والتليس : التدليس والتخليط ، والتليس : الثوب قد أكثر لبسه فأخلق .

انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة لبس ٢٣٠/٥ . أساس البلاغة للزمخشري ص ٥٥٧ . النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٢٥/٤ . مختار الصحاح لابن أبي بكر الرازي ص ٥٩٠ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ص ٥٤٨ . القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٧٣٨ .

رسول الله ﷺ قال : « حُرِّمَ لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأجلّ لإنائهم » ^(١) .

قال أبو عيسى : حديث أبي موسى حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : استدلل الإمام الترمذي - أيضاً - بما ثبت في الأحاديث الصحيحة الأخرى . معبراً عن ذلك بقوله :

وفي الباب عن عُمر ^(٢) ، وعلي ^(٣) ، وعقبة بن عامر ^(٤) ،

(١) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ١٦١/٨ رقم ٥٤٨ . وأحمد في المسند ٤/٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٧ . وعبد الرزاق في المصنف ، كتاب الجامع ، باب الحرير والدياج ٦٨/١١ رقم ١٩٩٣ . وابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب اللباس ، لبس الحرير وكراهة لبسه ١٥١/٥ رقم ٢٤٦٣٥ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٦٩ رقم ٥٠٦ . وعبد بن حميد في المنتخب ص ١٩٣ رقم ٥٤٦ . والطحاوي في شرح معاني الآثار . كتاب الكراهية ، باب لبس الحرير ٢٥١/٤ . والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب صلاة الخوف ، باب الرخصة للنساء في لبس الحرير ٢٧٥/٣ . وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ص ٢٦٥ رقم ٥٦٤ . والبغوي في مصابيح السنة ، كتاب اللباس ١٩٦/٣ رقم ٣٣٥٢ .

والحديث أعلّ بالانقطاع ؛ لأنّ سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى شيئاً . قاله : أبو حاتم والدارقطني وابن حبان وغيرهم . وصححه ابن حزم والبغوي والألباني . وقال الشوكاني بعد ذكره لشواهد الحديث : وهذه الطرق متعاضدة بكثرتها ينحبر الضعف الذي لم تخل منه واحدة منها اهـ .

انظر العلل للدارقطني ٧/٢٤١-٢٤٢ . صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٢/٢٥٠ . التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ١/٧٧ رقم ٥١ . نيل الأوطار للشوكاني ٢/٨٤ . صحيح سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني ٢/١٤٤ رقم ١٤٠٤ ، وصحيح الجامع الصغير وزيادته أيضاً ١/١٠٢ رقم ٢٠٩ .

(٢) حديث عمر ولفظه : قال النبي ﷺ : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه ٥/٢١٤٩ رقم ٥٤٩٦ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء .. ٣/١٦٤١ رقم ٢٠٦٩ .

(٣) حديث علي ولفظه : « أن النبي ﷺ أخذ حريراً ، فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : إن هذين حرام على ذكور أمتي » .

أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحرير للنساء ٤/٥٠ رقم ٤٠٥٧ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ٨/١٦٠ رقم ٥١٤٤ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير والذهب للنساء ٢/١١٨٩ رقم ٣٥٩٥ . وأحمد في المسند ١/٩٦، ١١٥ . وابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب اللباس ، لبس الحرير وكراهة لبسه ٥/١٥٢ رقم ٢٤٤٩ . وأبو يعلى في مسنده ١٥/٢٣٥ رقم ٢٧٢ . وعبد ابن حميد في المنتخب ص ٥٥ رقم ٨٠ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب لبس الحرير ٤/٢٥٠ . وابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ١٢/٢٤٩ رقم ٥٤٣٤ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٢/٧٦٥ رقم ٣٤٢٢ .

(٤) حديث عقبة بن عامر ولفظه : "أهدي لرسول الله ﷺ فروج حرير ، فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه

وأنس^(١) ، وحذيفة^(٢) ، وأم هانئ^(٣) ، وعبد الله بن عمرو^(٤) ، وعمرو بن حصين^(٥) ،

⇒

نزعاً شديداً ، كالكاره له ثم قال : لا ينبغي هذا للمتقين" أخرجه البخاري في أبواب الصلاة في الثياب ، باب من صلى في فروج حرير ثم نزع ١٤٧/١ رقم ٣٦٨ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ١٦٤٦/٣ رقم ٢٠٦٩ .

(١) حديث أنس وهو بنفس لفظ حديث عمر السابق .

أخرجه البخاري في الباب نفسه ٢١٩٤/٥ رقم ٥٤٩٤ ومسلم في الباب نفسه أيضاً ١٦٤٥/٣ رقم ٢٠٧٣ .

(٢) حديث حذيفة وجاء فيه : "سمعتُ النبي ﷺ يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ؛ فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة »" أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة ، باب الأكل في إناء مفضض ٢٠٦٩/٥ رقم ٥١١٠ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٣٧/٣ رقم ٢٠٦٧ .

(٣) حديث أم هانئ ولفظه : "أن النبي ﷺ أهدى له حلة سراء ، فأرسل بها إلى علي ، فراح علي وهي عليه ، فقال رسول الله ﷺ لعلي : لا أرضى لك ما لا أرضى لنفسي ، إني لم أكسكها لتلبسها ، إنما كسوتكها لتجعلها خُمراً بين الفواطم" أخرجه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة برد بن أبي زياد مولى بن هاشم الكوفي ١٣٥/٢ رقم ١٩٥٤ . والطبراني في المعجم الكبير ٤٣٧/٢٤ رقم ١٠٦٩ . والهيتمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ٢٥٢/٥ رقم ٨٦٥٣ وقال : رواه الطبراني وفيه يزيد بن أبي زياد وقد وثق على ضعفه وبقيته رجاله ثقات . ورواه الدارقطني روايته عن أم هانئ وصحح رواية الحديث عن علي بن أبي طالب . انظر العلل للدارقطني ١٣٤/٣ ورقم ٣٢١ .

والخُمُر : جمع خِمَار ، والخمار للمرأة هو النّصيف ، وقيل : ما تُغطّي به المرأة رأسها ، وجمعه أخْمِرَة وخُمُر وخُمُرٌ ، والخِمِرُ لغة في الخمار ، وتَخَمَّرت بالخمار واختَمَرَت : لبسته ، وخَمَرَت به رأسها : غطّته .

انظر معجم مقاييس اللغة ، مادة خمر : ٢١٦/٢ ، أساس البلاغة ص ١٧٤ ، النهاية : ٧٧/٢ ، مختار الصحاح ص ١٨٩ ، لسان العرب : ٢٥٧/٤ .

(٤) حديث عبد الله بن عمرو ولفظه : خرج علينا رسول الله ﷺ وفي إحدى يديه ثوب من حرير وفي الأخرى ذهب فقال : إن هذين محرم على ذكور أمتي حلٌ لئنأثم" أخرجه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير والذهب للنساء ١١٩٠/٢ رقم ٣٥٩٧ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٩٨ . وابن أبي شيبة في المصنف . في كتاب اللباس ، وفي لبس الحرير . وكراهية لبسه ١٥٢/٥ رقم ٢٤٦٥٢ . والحاترث بن أبي أسامة في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ٦١٥/٢ رقم ٥٨٥ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح لغيره . انظر صحيح سنن ابن ماجه ٢٨٢/٢ رقم ٢٨٩٨ .

(٥) حديث عمران بن الحصين ولفظه : أن النبي ﷺ قال : « لا أركب الأرجوان ولا ألبس المعصفر ولا ألبس القميص المكف بالحرير .. الحديث " . أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من كرهه ٤٨/٤ رقم ٤٠٤٨ . وأحمد في المسند ٤٤٢/٤ . والطبراني في الكبير ١٤٦/١٨ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢١١/٤ رقم ٧٤٠٠ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . والبيهقي في الكبرى في كتاب صلاة الخوف ، باب الرُّخْصَة في العلم ... ٢٧١/٣ . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٦٤/٢ رقم ٣٤١٥ .

و الأَرْجُوَان : صبغٌ أحمر شديد الحمرة ، ولا يقال لغير الحمرة أرجوان ، قال أبو عبيد الهروي : هو الذي

وعبد الله بن الزبير ^(١)، وجابر ^(٢)، وأبي ریحان ^(٣)، وابن عُمر ^(٤)، وواثلة بن الأسقع ^(٥) .

وجه الاستدلال :

تدل هذه الأحاديث المتقدمة بمجموعها دلالة صريحة على تحريم لبس الذهب والحرير للرجال وجوازه للنساء .

ولأن النهي يقتضي بحقيقته التحريم كما هو مقرر في الأصول ^(٦) ؛ ولأنه لا نزاع

⇒

يقال له : النَّشَاسْتُجُ وَالْبَهْرَمَانُ دُونَهُ ، وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ ، يُقَالُ : ثُوبٌ أَرْجَوَانٌ وَقُطِيفَةٌ أَرْجَوَانٌ ، وَالْأَرْجَوَانُ مُعَرَّبٌ ، أَصْلُهُ : أَرْغَوَانٌ بِالْفَارْسِيَّةِ ، وَهُوَ شَجَرٌ أَحْمَرٌ ، أَحْسَنُ مَا يَكُونُ ، وَقِيلَ : إِنَّ الْكَلِمَةَ عَرَبِيَّةٌ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ .

انظر : الغريب لأبي عبيد : ٤٢١/٣ ، النهاية : ٢٠٦/٢ ، مختار الصحاح ص ٢٣٧ ، لسان العرب : ٣١٢ - ٣١٨/١٤ .

(١) حديث عبد الله بن الزبير بنفس لفظ عمر . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه ٢١٩٤/٥ رقم ٥٤٩٥ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ... ١٦٤١/٣ رقم ٢٠٦٩ .

(٢) حديث جابر بن عبد الله ولفظه : "لبس النبي ﷺ يوماً قباءً من ديباج أهدى له ثم أوشك أن نزع ، فأرسل به إلى عمر بن الخطاب .. الحديث" أخرجه مسلم في الباب السابق نفسه ١٦٤٤/٣ رقم ٢٠٧٠ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب ذكر نسخ ذلك ٢٠٠/٨ رقم ٥٣٠٣ . وأحمد في المسند ٣٨٣/٣ .

(٣) وفي بعض النسخ أبي ریحانة وهو الصحيح واسمه شعون بن زيد . انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٣٥٨/٣ رقم ٣٩٢٥ . ولفظ حديثه : « نهى رسول الله ﷺ عن عشر ... ذكر منها - أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريراً مثل الأعاجم ، أو أن يجعل على منكبيه حريراً مثل الأعاجم ... الحديث" أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من كرهه ٤٨/٤ رقم ٤٠٤٩ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب التنف ١٤٣/٨ رقم ٥٠٩١ . وأحمد في المسند ١٣٤/٤ . والبيهقي في الكبرى في كتاب صلاة الخوف ، باب ما ينهى عنه من المراكب ٢٧٧/٣ . والبغوي في مصابيح السنة في كتاب اللباس ٢٠٠/٣ رقم ٣٣٦٥ . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٤٠١ رقم ٨٧٥ .

(٤) حديث ابن عمر ولفظه : "قال رسول الله ﷺ : إنما يلبس الحرير من لا خلاق له في الآخرة" أخرجه البخاري في الباب السابق نفسه ٢١٤٩/٥ رقم ٥٤٩٧ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٣٨/٣ رقم ٢٠٦٨ .

(٥) حديث واثلة بن الأسقع ولفظه : قال : "سمعت رسول الله ﷺ يقول : الذهب والحرير حلالٌ لإنات أمتي ، حرام على ذكور أمتي" أخرجه الطبراني في الكبير ٩٧/٢٢ رقم ٢٣٤ وقال الحافظ ابن حجر : إسناده مقارب . انظر التلخيص الحبير ٧٩/١ حديث رقم ٥١ .

(٦) انظر : الرسالة للإمام الشافعي ص ٢١٧ ، ٣٤٣ ، التبصرة ص ٩٩ ، المحصول في علم الأصول (لفخر الدين الرازي ت ٦٠٦ هـ) : ٣٣٨/١ . الإبهاج (للسبكي ت ٧٥٦ هـ) : ٦٦/٢ - ٦٧ ، نهاية السؤل (للإسنوي ت ٧٧٢ هـ) : ٢٩٣/٢ ، التمهيد للإسنوي ص ٢٩٠ ، القواعد والفوائد الإصولية (لابن اللحام ت ٨٠٣ هـ) ص ١٥٨ - ١٥٩ ، شرح الكوكب المنير (لابن النجار الحنبلي ت ٩٧٢ هـ) : ٨٣/٣ . إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (لمحمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ) : ٤٠٦/١ .

أنه ﷺ كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الأمرين ^(١) .

وبه قال : عبد الله بن مسعود ، ومعاوية ، وأبو هريرة ، وأبو أمامة ، وأبو سعيد الخدري ، وابن عباس ، ومسلمة بن مخلد - رضي الله عنهم - والحسن البصري ^(٢) ، وطاوس ^(٣) ، وعمر ابن عبد العزيز ، وإبراهيم النخعي ^(٤) وغيرهم ^(٥) .

وقال الحسن البصري : فما بال أقوام يبلغهم هذا عن نبيهم فيجعلون حريراً في ثيابهم وبيوتهم ! ^(٦) اهـ .

وإليه ذهب : الأئمة الأربعة : الإمام أبو حنيفة ^(٧) ،

- (١) انظر الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ص ٢٦٦ . الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر الحازمي ص ٥٢٣ .
- (٢) هو : الحسن بن يسار البصري أبو سعيد : الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، مات سنة ١١٠ هـ وقد قارب التسعين . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٥٦/٧ . طبقات خليفة ص ٢١٠ . التاريخ الكبير ٧١/١ رقم ٦٦ . وفيات الأعيان ٦٩/٢ رقم ١٥٦ . تذكرة الحفاظ ٧١/١ رقم ٦٦ . جامع التحصيل ص ١٦٢ رقم ١٣٥ . تقريب التهذيب ٢٠٢/٢ رقم ١٢٣١ . التحفة اللطيفة ٢٧٥/١ رقم ٩١٧ .
- (٣) هو : طاوس بن كيسان ، الإمام أبو عبد الرحمن الحميري اليماني ، مولاهم ، من أبناء الفرس ، يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب ، قال ابن معين لأنه كان طاووس القراء ، ثقة فقيه فاضل ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة ، وروى عنه الزهري وسليمان التيمي ، وابنه عبد الله . قال عمرو بن دينار ك ما رأيت أحداً مثله قط . مات بمكة سنة ١٠٦ هـ . انظر ترجمته في التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري ٣٦٥/٤ رقم ٣١٦٦ . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٠٠/٤ رقم ٢٢٠٣ . تهذيب الكمال للحافظ جمال الدين المزي ٣٥٧/١٣ رقم ٢٩٥٨ . تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٤٤٨/١ رقم ٣٠٢٠ .
- (٤) هو : إبراهيم بن يزيد النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه ، روى عن خاله الأسود وعلقمة ورأى عائشة ، وروى عنه الحكم ومنصور والأعمش ، وكان ثقة ، إلا أنه يرسل كثيراً ، وكان عجبا في تورع الخير متوقفاً للشهرة ، رأساً في العلم مات سنة ٩٦ هـ كهلاً وهو ابن خمسين أو نحوها . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري ٢٧٠/٦ . طبقات خليفة لخليفة بن خياط الليثي ص ١٥٧ . التاريخ الكبير للبخاري ٣٣٣/١ رقم ١٠٥٢ . معرفة الثقات لأحمد بن عبد الله العجلي ٢٠٩/١ رقم ٤٥ . الجرح والتعديل ١٤٤/٢ رقم ٤٧٣ . جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصالح الدين العلائي ص ١٤١ رقم ١٣ . طبقات المدلسين لابن حجر ص ٢٨ رقم ٣٥ .
- (٥) انظر مصنف عبد الرزاق ٧١-٦٧/١١ . مصنف ابن أبي شيبة ١٥١/٥ - ١٥٣ . التمهيد لابن عبد البر ٢٤٩/١٤ موسوعة فقه إبراهيم النخعي للدكتور محمد رواش قلعجي ٢٠٢١/٢ ، ٥٩٠ .
- (٦) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ٢٤٧/٥ رقم ٨٦٤٨ .
- (٧) هو : النعمان بن ثابت بن زوطي ، أبو حنيفة مولى بني تيم الله بن ثعلبة الكوفي ، فقيه أهل العراق وإمام أهل الرأي ، وصاحب ورع وعبادة ، جلده ابن هبيرة على تقلد القضاء فلم يقبل . رأى أنساً وسمع عطاء ونافعاً

والإمام مــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالك^(١) ، والإمام الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــافعي^(٢) ،

⇒

وعكرمة وغيرهم ، وروى عنه أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو نعيم والمقرئ وغيرهم ، قال ابن المبارك : أبو حنيفة أفقه الناس . وقال الشَّافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة . وكان خزانةً يبيع الخبز ولا يقبل هدايا السلطان ، ومناقبه كثيرة جدًا ؛ إلا أنه كان يضعف في الحديث . مات ببغداد سنة ١٥٠ هـ وله سبعون سنة .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٨/٦ . طبقات خليفة ص ١٦٧ . معرفة الثقات للعجلي ٣١٤/٢ رقم ١٨٥٣ . الضعفاء للعجلي ٢٦٨/٤ رقم ١٨٧٦ ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٤٩/٨ رقم ٢٠٦٢ . المجروحين من المحدثين لابن حبان ٦١/٣ رقم ١١٢٧ . الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٥/٧ رقم ١٩٥٤ . الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني ص ١٥٤ رقم ٢٥٥ . تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٢٣/١٣ رقم ٧٢٩٧ . طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ٨٧/١ . تهذيب الكمال ٤١٧/٢٩ رقم ٦٤٣٩ . تذكرة الحفاظ لمحمد بن أحمد الذهبي ١٦٨/١ رقم ١٦٣ . سير أعلام النبلاء للذهبي ٣٩٠/٦ رقم ١٦٣ . البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ١٠٧/١٠ . الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي ٢٦/١ . طبقات الحفاظ للسيوطي ٨٠/١ رقم ١٥٦ .

(١) هو : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبد الله المدني ، الفقيه ، إمام دار الهجرة ، روى عن نافع والزهري ، وروى عنه الثوري ، وشعبة وابن مهدي وابن القاسم ومعن وأبو مصعب وغيرهم . وكان من سادات أتباع التابعين وجملة الفقهاء والصالحين ، قال أبو حاتم . ثقة إمام أهل الحجاز وهو أثبت أصحاب الزهري وابن عيينة وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك ، ومالك نقي الرجال نقي الحديث وهو أنقى حديثا من الثوري والأوزاعي وأقوى في الزهري من ابن عيينة وأقل خطأ منه وأقوى من معمر وابن أبي ذئب . ولد مالك سنة ٩٣ هـ ومات سنة ١٧٩ هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٧٥ . التاريخ الكبير للبخاري ٣١٠/٧ رقم ١٣٢٣ . معرفة الثقات ٢٥٩/٢ رقم ١٦٦٨ . والجرح والتعديل ٢٠٤/٨ رقم ٩٠١ . الثقات لابن حبان ٤٥٩/٧ رقم ١٩٠٢٢ . مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ١٤٠/١ رقم ١١١٠ . التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد الباجي ٦٩٦/٢ رقم ٦٠٠ . صفة الصفوة لابن الجوزي ١٧٧/٢ رقم ١٨٩ . وفيات الأعيان لابن خلكان ١٣٥/٤ رقم ٥٥٠ . تهذيب الكمال ٩١/٢٧ رقم ٥٧٢٨ . تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ رقم ١٩٩ . سير أعلام النبلاء ٣٩٨/٢١ العبر في خير من غير للذهبي ٣٠٩/٤ . البداية والنهاية ١٧٤/١٠ . الديباج المذهب لابن فرحون المالكي ١٧/١ . التحفة اللطيفة في أخبار المدينة الشريفة للسخاوي ٣٩٩/٢ رقم ٣٥٥٣ . طبقات الحفاظ للسيوطي ٩٦/١ رقم ١٨٩ .

(٢) هو : محمد بن إدريس بن العباس الشَّافعي الملقب بالقرشي ، زين الفقهاء وتاج العلماء ، ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ ، ونشأ بمكة وكتب العلم بها وعمدته الرسول ﷺ وقدم بغداد مرتين وحدث بها وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته ، سمع من مالك بن أنس وإبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة وداود بن عبد الرحمن وغيرهم ، وحدث عنه سليمان بن داود الهاشمي وأحمد بن حنبل وأبو ثور إبراهيم بن خالد وغيرهم . وهو أحد الأئمة المتبوعين وأول من تكلم في أصول الفقه ، قال أحمد بن حنبل : ما عرفت ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالست الشَّافعي ، وكان أحمد يدعو له بالسَّحَر ، وكان الشَّافعي - أيضًا - عالمًا بالعربية والشعر والأنساب وفضائله كثيرة . توفي سنة ٢٠٤ هـ انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٢٠١/٧ رقم ١١٣٠ . الثقات لابن حبان ٣٠/٩ رقم ١٥١٠٦ . تاريخ بغداد ٥٦/٢ رقم ٤٥٤ . طبقات الفقهاء ٦٠/١ . حلية الأولياء لأبي

والإمام أحمد ابن حنبل^(١) .

وهو قول الجمهور^(٢) .

⇒

نعيم ٦٣/٩ وفيات الأعيان ١٦٣/٤ رقم ٥٥٨ . تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٤ . تذكرة الحفاظ ١٦١/١ رقم ٣٥٤ . سير أعلام النبلاء ٥/١٠ . البداية والنهاية ٢٥١/١ . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي ١٧٦/٢ . التحفة اللطيفة ٤٤٤/٢ رقم ٣٦٥٤ . طبقات الحفاظ ١٥٧/١ رقم ٣٣٦ . شذرات الذهب لعبد الحي العكيري ٩/١ .

(١) هو : أحمد بن حنبل الذهلي الشيباني ، المروزي البغدادي ، الإمام الشهير صاحب المسند والزهد وغيرها ، روى عن إبراهيم بن سعد وإسماعيل بن علية وبهز بن أسد وبشر بن المفضل وخلائق ، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وإبراهيم الحربي وآخرون . قال الشافعي : خرجت من بغداد ، فما خلفت بها أفقه ولا أزهد وأورع ولا أعلم منه . امتحن بفتنة القول بخلق القرآن وسجن وجلد ولكنه صبر وثبت ، قال علي بن المديني : أعز الله الدين بالصدق يوم الردة وبأحمد يوم المحنة . وقال أبو حاتم : إذا رأيت من يحب أحمد ، فاعلم أنه صاحب سنة . وتوفي رحمه الله ببغداد سنة ٢٤١ هـ وله ٧٧ سنة . انظر ترجمته في حلية الأولياء ١٨٧/٩ . طبقات الفقهاء ١٠١/١ . طبقات الحنابلة لابن الفراء ١/٤ رقم ١ . وفيات الأعيان ٦٣/١ رقم ٢٠ . سير أعلام النبلاء ١٧٧/١١ . البداية والنهاية ٣٢٥/١٠ . المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح ٦٤/١ رقم ١ . طبقات الحفاظ ١٨٩/١ رقم ٤١٧ . الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لعبد الرحمن العليمي الحنبلي ٤٤/١ . شذرات الذهب ٩٦/١ .

(٢) انظر الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ص ٤٧٦ . المبسوط لمحمد بن أبي سهل السرخسي ٢٨٣/٣٠ . تحفة الفقهاء لمحمد بن أحمد السمرقندي ٣٤١/٣ ، بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني ١٣٠/٥ ، الهداية لشرح البداية لعلي المرغيناني ٨١/٤ ، تحفة الملوك لمحمد بن أبي بكر الرازي ص ٢٢٨ ، البحر الرائق لابن نجيم ٢١٥/٨ . المدونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد التنوخي ١٣٩/١ ، الرسالة لابن أبي زيد القيرواني ص ١٥٦ ، المعونة على مذهب أهل المدينة للقاضي عبد الوهاب البغدادي ١٧١٨/٣ ، المنتقى لأبي الوليد الباجي ٢٢٢/٧ ، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي ص ٢٨٨ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لمحمد بن محمد الخطاب ١٨٩/٢ ، الفواكه الدواني لأحمد النفراوي ٣٠٨/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن أحمد الدسوقي ٣٥٣/١ . الأم لمحمد بن إدريس الشافعي ٩١/١ ، الحاوي الكبير لعلي بن محمد الماوردي ٤٧٨/٢ ، التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي ص ٤٣ ، الوسيط لأبي حامد الغزالي ٣٢٠/٢ ، روضة الطالبين ليحيى ابن شرف النووي ٧٦/٢ ، المجموع للنووي ٣٧٧/٤ ، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي مع حاشيتي الشرواني وابن قاسم العبادي ، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٥٨١/١ ، نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي مع حاشيتي الشيرازي والمغربي ، مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٢١٦/١ ، المغني مع الشرح الكبير لموفق الدين ابن قدامة ٦٢٦/١ ، الفروع لابن مفلح المقدسي ٣٠٧/١ ، الإنصاف لعلي بن سليمان المرداوي ٤٧٥/١ ، كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي ٣٣١/١ ، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٥٨/١ ، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب لمحمد بن أحمد السفاريني ١٤٣/٢ .

وقد جَزَم بعض العلماء ؛ أن هذه المسألة من مسائل الإجماع ^(١) .

(١) انظر مختصر اختلاف العلماء للطحاوي اختصار أبي بكر الجصاص الرازي ٣٧٥/٤ . التمهيد لابن عبد البر النمري ٢٤١/١٤ . المجموع ٣٧٧/٤ . شرح مسلم للنووي ٣٣/١٤ . المغني لأبن قدامة ٦٢٦/١ . نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني ٨٣/٢ وقال : قد أجمع المسلمون على التحريم وذكر ذلك المهدي في البحر وقد نسب فيه الخلاف في التحريم إلى ابن عُليّة وقال : إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم اهـ . وابن عُليّة هو : إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي ، مولا هم ، أبو بشر البصري ، المعروف بابن عُليّة ، أحد الأعلام ، ثقة حافظ ، سمع أيوب السخيتاني وعلي بن جدعان ومحمد بن المنكدر وعطاء بن السائب وخلقاً كثيراً ، وروى عنه ابن جريج وشعبة وعبد الرحمن بن مهدي وابن المديني وأحمد بن حنبل وغيرهم توفي سنة ١٩٣هـ . انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣/٣ رقم ٤١٧ . تذكرة الحفاظ ١/٣٢٢ رقم ٣٠٣ . الكاشف ٢٤٣/١ رقم ٣٥٠ . تقريب التهذيب لابن حجر ٩٠/١ رقم ٤١٥ .

٢ - المسألة الثانية : حُكْمُ يَسِيرِ الْحَرِيرِ كَالْعَلَمِ^(١) ونحوه^(٢)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

ويظهر لي أنّ الإمام الترمذيّ - رحمه الله - يرى جواز اليسير من الحرير في ثياب الرّجال ما لم يزد ذلك على أربع أصابع^(٣) ، فما زاد عن ذلك فهو حرام .

وبدلّ على أنّ ذلك هو فقهه ما يلي :

أولاً : الحديث الذي أورده في الباب ، وعدم إيراده لما يخالفه في الحكم دالٌّ على أنّه قائل به ، وذاهب إليه .

ثانياً : ومّا يؤيّد ما ذهب إليه الترمذيّ : الأحاديث الواردة في الباب ، والتي منها الإذن بالحرير للرّجال ما لم يزد ذلك عن أربع أصابع ، وكثرة القائلين به من الصّحابة ومن بعدهم من علماء السلف .

وقد استدللّ الترمذيّ لما ذهب إليه بما ساقه بسنده : عن عُمر - رضي الله عنه - أنه خطب بالجالية^(٤) فقال :

(١) العَلَمُ : يدلُّ على أثر بالشيء يتميِّز به عن غيره ، وجمعه أعلام ، وأَعْلَمَ القَصَّار الثوب فهو مُعْلِم اسم فاعل ، والثوب مُعْلَم اسم مفعول ، أي جعل له عَلَمًا من طرازٍ وغيره وهو القطعة في الثوب من غير جنسه أو من غير لونه ، وهو رَسْمُ الثوب ورَقْمُهُ ، والعلم أيضًا معناه : الخط يطرّز به الثوب ، وتطريز الثوب قد يكون من أسفل وقد يكون في الجيب وقد يكون في الأكمام ، وقد يكون الثوب مفتوحًا فيكون التطريز من جوانبه . انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة علم ١٠٩/٤ . مختار الصحاح ص ٤٥١ . المصباح المنير ص ٤٢٧ . القاموس المحيط ص ١٤٧٢ . الشرح الممتع على زاد المستنقع لمحمد بن صالح العثيمين ٢/٢١٥ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذيّ ، كتاب اللباس ٤/٢١٧ .

(٣) والمراد بذلك عرضًا ولا يتقيد بقدر في الطول على الصحيح .

(٤) الجالية : بكسر الباء وياء مخففة وأصله في اللغة الخوض الذي يُجْبى فيه الماء للإبل ، وهي قرية من أعمال دمشق ثم من عمل الجيدور من ناحية الجولان قرب مرج الصفر في شمالي حوران ، وباب الجالية بدمشق منسوب إلى هذا الموضع . انظر معجم ما استعجم لعبد الله البكري ١/٣٥٥ . معجم البلدان لياقوت الحموي ٩١/٢ . مختار الصحاح مادة جبا ص ٩٢ . القاموس المحيط ص ٦٣٨ .

« نهى رسول الله ﷺ عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع »^(١).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح .

وجه الاستدلال :

قوله : « نهى » فيه دلالة صريحة على تحريم ما زاد على أربع أصابع من الحرير في ملابس الرجال . وجواز ما دون ذلك . لاستثنائه منه بقوله : « إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » .

وبه قال : عُمر ، وعثمان بن عفان ، وعتبة بن فرقد ، وعائشة ، وأسماء بنت أبي بكر ، وأم سلمة ، وسعد بن أبي وقاص ، وزيد بن ثابت . وابن عباس ، وعبد الله بن مغفل رضي الله عنهم^(٢) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب إباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع ١٤٦٣/٣ رقم ٢٠٦٩ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الحرير ٤٧/٤ رقم ٤٠٤٢ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب الرخصة لبس الحرير ٢٠٢/٨ رقم ٥٣١٣ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب الرخصة في العلم في الثوب ١١٨٨/٢ رقم ٣٥٩٥ . وأحمد في المسند ١٦/١ ، ٥١ . وقال النووي في شرح مسلم ٤٨/١٤ . هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال : لم يرفعه عن الشعبي إلا قتادة وهو مدلس ، ثم قال النووي : وهذه الزيادة في هذه الرواية انفرد بها مسلم لم يذكرها البخاري وقد قدمنا أن الثقة إذا انفرد برفع ما وقفه الأكثرون كان الحكم لروايته وحكم بأنه مرفوع على الصحيح الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو الحديثين وهذا من ذاك والله أعلم اهـ .

وقال المباركفوري في تحفة الأحوذى ٣١٧/٥ : لم يجب النووي عن تدليس قتادة إلا أنه قال في مقدمة شرحه : اعلم أن ما في الصحيحين عن المدلسين يعن ونحوهما فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وقد جاء كثير منه في الصحيحين بالطريقين جميعاً ، فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته اهـ . وقال مقبل الوداعي محقق كتاب "الإلزامات والتتبع" للدارقطني ص ٢٦٣ بعد ذكره للطرق التي ساقها الدارقطني للحديث : فنجد الدارقطني قد ذكر لقتادة متابعا سعيد بن مسروق . أما داود بن أبي هند وزكريا بن أبي زائدة . فقد جاء عنهما الرفع كما في صحيح أبي عوانة ٤٦١، ٤٦٠/٥ . ووجدت في الحلية ١٧٦/٤ من طريق إسرائيل ، بن أبي حصين عن الشعبي عن سويد بن غفلة .. الحديث . ثم قال أبو نعيم رحمه الله : رواه مصعب بن المقدم وأبو أحمد الزبيري عن إسرائيل ورواه قتادة عن الشعبي ثم ذكره من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به . وذكر الدارقطني في العلل للشعبي متابعا على الرفع وهو إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة . فتحصل أن الرفع والوقف صحيحان والرفع زيادة وقد زادها جماعة من الثقات فوجب قبولها لإمكان الجمع وهو أن سويد بن غفلة كان تارة يرفعه وتارة يوقفه ورواه الشعبي على الوجهين والله أعلم . وأما قول الدارقطني رحمه الله أن قتادة مدلس فبرده أن من الرواة عنه شعبة كما ذكره الدارقطني في التتبع وهو لا يقبل منه تدليسا . فقد قال شعبة : كفيتمكم تدليس الأعمش وأبي إسحاق وقاتادة ، كما في فتح المغيث ١٨٦/١ ، ١٩٧ اهـ . وانظر العلل للدارقطني ١٥٣/٢ - ١٥٤ .

(٢) انظر صحيح البخاري كتاب اللباس ، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه ٢١٩٣/٥ .

والقاسم بن محمد^(١) ، وإبراهيم النخعي ، وعروة بن الزبير^(٢) ، والأسود بن هلال^(٣) ،

⇒

صحيح مسلم كتاب اللباس والزينة ، باب إباحة العلم ونحوه ما لم يزد على أربع أصابع ١٦٤٣، ١٦٤٢/٣ . سنن أبي داود كتاب اللباس ، باب الرخصة في العلم وخيط الحرير ٩٤/٤ . شرح معاني الآثار للطحاوي كتاب الكراهية ، باب الثوب يكون فيه علم الحرير ٥٥٢٥٦، ٢/٤ . مجمع الزوائد كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ٢٥٤/٥ رقم ٨٦٦١ .

(١) هو : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن ، المدني الضرير أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . روى عن أبيه وعمته عائشة وعن العبادلة وعن عبد الله بن جعفر وأبي هريرة وغيرهم . وروى عنه ابنه عبد الرحمن والشعي وسالم بن عبد الله بن عمر ويحيى وسعد ابنا سعيد الأنصاري ونافع مولى ابن عمر وغيرهم قال ابن سعد : كان ثقة رفيعة عالماً فقيهاً إماماً ورعاً كثير الحديث . وقال البخاري : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم وكان أفضل أهل زمانه أنه سمع أباه وكان أفضل أهل زمانه . وكان يحدث بالحديث على حروفه . مات على الصحيح سنة ١٠٦ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٨٧/٥ . طبقات خليفة ص ٢٤٤ . التاريخ الكبير ١٥٧/٧ رقم ٧٠٥ . معرفة الثقات ٢١١/٢ رقم ١٥٠٠ . الجرح والتعديل ١١٨/٧ رقم ٦٧٥ . مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ٦٣/١ رقم ٤٢٧ . التعديل والتجريح ١٠٦٠/٣ رقم ١٢٤٤ . تهذيب الكمال ٤٢٧/٢٣ رقم ٤٨١٩ . تذكرة الحفاظ ٩٦/١ رقم ٨٨ . الكاشف ١٣٠/٢ رقم ٤٥٢٨ . تهذيب التهذيب ٢٩٩/٨ رقم ٦٠٣ .

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام ، القرشي الأسدي ، أبو عبد الله أحد فقهاء المدينة السبعة ، أمه أسماء بنت أبي بكر ، روى عن أبيه وخالته عائشة وعلي وخلق ، وروى عنه بنوه عثمان وعبد الله وهشام ويحيى ومحمد والزهري وغيرهم ، قال ابن هشام : صام أبي الدهر ومات وهو صائم ، وقال ابن سعد : كان فقيهاً عالماً كثير الحديث ثباً مأموناً ، وقال العجلي : كان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن ووقع في ركبته الأكلة فقطعها ولم يترك جزءه تلك الليلة . وكان يقرأ ربع القرآن كل يوم ثم يقوم به من الليل . مات على الصحيح سنة ٩٤ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٧٨/٥ . طبقات خليفة ص ٢٤١ . التاريخ الكبير ٣١/٧ رقم ١٣٨ . معرفة الثقات ١٣٣/٢ رقم ١٢٢٩ . الجرح والتعديل ٣٩٥/٦ رقم ٢٢٠٧ . الثقات ١٩٤/٥ رقم ٤٥١٥ . التعديل والتجريح ١٠٢٠/٣ رقم ١١٧٩ . تهذيب الكمال ١١/٢٠ رقم ٣٩٥٠ . تذكرة الحفاظ ٦٢/١ رقم ٥١ . الكاشف ١٨/٢ رقم ٢٧٧٥ . تهذيب التهذيب ١٦٣/٧ رقم ٣٥٢ . إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي ص ٢١١ رقم ١٧٩ .

(٣) هو : الأسود بن هلال المحاربي ، أبو سلام الكوفي ، مخضرم ثقة جليل ، روى عن عمر ومعاذ وابن مسعود وكان من أصحابه ، وروى عنه إبراهيم النخعي وأبو حصين وعدة . وثقه النسائي والعجلي ويحيى بن معين ، وقال أحمد : ما علمت إلا خيراً وذكره ابن حبان في الثقات . توفي سنة ٨٤ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١١٩/٦ . طبقات خليفة ص ١٤٢ . التاريخ الكبير ٤٤٩/١ رقم ١٤٣٦ . معرفة الثقات ٢٢٩/١ رقم ١٠٣ . الجرح والتعديل ٢٩٢/٢ رقم ١٠٦٨ . الثقات ٣٢/٤ رقم ٤٥١٥ . التعديل والتجريح ١٠٢٠/٣ رقم ١١٧٩ . تهذيب الكمال ٢٣١/٣ رقم ٥٠٨ . الكاشف ٢٥١/١ رقم ٤٢٦ . تقريب التهذيب ١٠٢/١ رقم ٥٠٩ .

وعبيد الله بن يزيد^(١) ، وسعيد بن المسيب^(٢) ، وأبو عثمان^(٣) النهدي^(٤) .

وإليه ذهب : الأحناف ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، ورواية عن الإمام مالك^(٥) .

(١) هو عبيد الله بن يزيد الطائفي ، روى عن ابن عباس ، وروى عنه سعيد بن السائب الطائفي ومحمد ابن عبد الله بن أفلح الثقفي الطائفي . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : يروي المقاطيع . وقال الذهبي : وثق ، وقال الحافظ ابن حجر : مقبول . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤٠٣/٥ رقم ١٣٠٣ . الجرح والتعديل ٣٣٧/٥ رقم ١٥٩٣ . الثقات ٤٠٥/٨ رقم ١٤١١١ . تهذيب الكمال ١٧٧/١٩ رقم ٣٦٩٦ . الكاشف ٦٨٨/١ رقم ٣٦٨ . تهذيب التهذيب ٥١/٧ رقم ١٠٨ . تقريب التهذيب ٦٤١/١ رقم ٣٦٨ .

(٢) هو : سعيد بن المسيب بن حزن القرشي ، المخزومي ، أبو محمد ، من سادات التابعين وفقهائهم ، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة . سمع من عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وكان زوج ابنته وغيرهم ، وروى عنه الزهري وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم . قال ابن عمر : سعيد بن المسيب هو والله أحد المفتين ، وقال أحمد : مراسلات سعيد صحاح . وقال قتادة : ما رأيت أحدا أعلم من سعيد بن المسيب ، وقال ابن المديني : لا أعلم من التابعين أوسع علما من سعيد وهو عندي أجلّ التابعين وكذا قال الزهري ومكحول وغير واحد . وقال العجلي : كان لا يقبل جوائز السلطان . توفي سنة ٩٤ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١١٩/٥ . طبقات خليفة رقم ٢٤٤ . التاريخ الكبير ٥١٠/٣ رقم ١٦٩٨ . معرفة الثقات ٤٠٥/١ رقم ٦١٦ . الجرح والتعديل ٧٩/٤ رقم ٢٦٢ . الثقات ٢٧٣/٤ رقم ٢٨٨٢ . التعديل والتجريح ١٠٨١/٣ رقم ١٢٧٢ . تهذيب الكمال ٦٦/١١ رقم ٢٣٥٨ . تذكرة الحفاظ ٥٤/١ رقم ٣٨ . تهذيب التهذيب ٧٤/٤ رقم ١٤٥ . إسعاف المبطأ ص ١٢ رقم ٧٠٦ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن مملّ النهدي ، البصري ويجوز في ميم ملّ الحركات الثلاث مع تشديد اللام . مشهور بكنيته « مخضرم » ، ثقة ثبت عابد دفع زكاته في حياة النبي ﷺ ، سمع من عمر وابن مسعود وحذيفة وأسامة بن زيد وسلمان وغيرهم ، روى عنه قتادة وخالد الحذاء وحميد وغيرهم وقال سليمان التيمي : إني لأحسبه لا يصيب ذنبا . وثقه ابن سعد والنسائي وابن خراش وابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة مات سنة ٩٥ هـ وقيل بعدها وعاش ١٣٠ سنة . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٩٧/١٠ . الجرح والتعديل ٢٨٣/٥ رقم ١٣٥٠ . الثقات ٧٥/٥ رقم ٣٩٢٧ . تاريخ بغداد ٢٠٢/١٠ رقم ٥٣٤٩ . التعديل والتجريح ٨٦٦/٢ رقم ٨٩٥ . تهذيب الكمال ٤٢٤/١٧ رقم ٣٩٦٨ . تذكرة الحفاظ ٦٥/١ رقم ٥٦ . تهذيب التهذيب ٢٤٩/٦ رقم ٥٤٩ .

(٤) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الحرير والدياج وآنية الذهب والفضة ٧٢/١١ رقم ١٩٩٤٦ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من رخص في العلم من الحرير في الثوب ١٥٥/٥ رقم ٢٤٦٧٦-٢٤٦٨٦ .

(٥) انظر الجامع الصغير ص ٤٧٨ ، تحفة الفقهاء ٣٤٢/٣ ، بدائع الصنائع ١٣١/٥ ، الهداية شرح البداية ٨١/٤ ، تحفة الملوك ص ٢٢٨ ، تبين الحقائق ١٤/٦ ، البحر الرائق ١٢٥/٨ ، رد المحتار على الدر المختار المعروف بمحاشية ابن عابدين ٢٢٤/٥ . اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي ١٥٨/٤ . المهذب ١٠٨/١ ، الوسيط ٣٢١/١ ، روضة الطالبين ٦٧/٢ ، المجموع ٣٨٠/٤ ، تحفة المحتاج ٤٤/٣ ، مغني المحتاج ٥٨٤/١ ، نهاية المحتاج ٣٧٨/٢ ، إعانة الطالبين للسيد البكري ٧٨/٢ . المغني مع الشرح الكبير ٦٢٦/١ ، المبدع لابن مفلح ٣٨٢/١ ، الإنصاف للمرداوي ٤٨٠/١ ، كشف القناع ٣٣٤/١ ، شرح المنتهى ١٦٠/١ . غناء

وهذا هو القول الأول في المسألة .

واستدل هؤلاء . أيضاً . لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عن أبي عثمان النهدي قال : أتانا كتاب عُمر ونحن بأذربيجان مع عُبَّة بن فرقد : « أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام » قال أبو عثمان : فما عَتَمْنَا ^(١) أنه يعني الأعلام ^(٢) .

الدليل الثاني : عن ابن عباس — رضي الله عنهما — قال : « إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت ^(٣) من الحرير وسدى ^(٤) الثوب فلا بأس به » ^(٥) .

⇒

الألباب ١٤٩/٢ . الحلى بالآثار لعلي بن أحمد ابن حزم الأندلسي ٣٥٥/٢ أما الإمام مالك ؛ فقد روى ابن حبيب عنه الجواز ، وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك : كره مالك لباس الملاحف فيها أصبع أو أصبعان أو ثلاثة من حرير ، وقال ابن القاسم في المجموعة : لم يجوز مالك من علم الحرير في الثوب إلا الخيط الرقيق . ونقل ابن رشد عن مالك كراهة العلم في الثوب . انظر الرسالة لابن أبي زيد ص ١٥٧ ، المعونة ١٧١٩/٣ . المنتقى ٢٢٢/٧ ، القوانين الفقهية ص ٢٨٩ . التاج والإكليل بهامش المواهب ١٨٦/١ . كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني لعلي بن محمد المنوفي ٥٨٩/٢ . مواهب الجليل ١٨٣/١ ، ١٨٩/٢ ، الفواكه الدواني ٣١٠/٢ . حاشية العدوي على كفاية الطالب لعلي بن أحمد العدوي ٥٨٤/٢ . حاشية الدسوقي ٣٥٤/١ .

(١) عَتَمْنَا : بفتح العين وتاء مشدودة مفتوحة ثم ميم ساكنة ، معناه : ما أبطننا في معرفة أنه أراد الأعلام ، يقال عتم الشيء إذا أبطأ وتأخر وعتمته إذا أخرته . انظر أساس البلاغة مادة عتم ص ٤٠٨ . النهاية ١٨١/٣ . شرح مسلم للنووي ٧٤/١٤ . القاموس المحيط ص ١٤٦٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ٢١٩٣/٥ رقم ٥٤٩٠ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب .. إباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع ١٦٤٣/٣ رقم ٢٠٦٩ .

(٣) المصمت : هو الذي جميعه إبريسم لا يُخالطه فيه قطن ولا غيره ، وكذلك الذي لا يخالط لونه لون . انظر النهاية مادة صمت ٥٢/٣ . القاموس ص ١٩٩ .

(٤) سدى : السدى وزن الحصى من الثوب خلاف اللحمة وهو ما يمد طولاً في النسج ، والسداة أخص منه ، والثنية سدّيان ، والجمع أسداء ، ويقال أسدى الحائك الثوب وسدّاه وتسدّاه . انظر أساس البلاغة مادة سدى ص ٢٩١ . المصباح المنير ص ٢٧١ . القاموس ص ١٦٦٩ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب الرخصة في العلم وخيط الحرير ٤٩/٤ رقم ٤٠٥٥ . وأحمد في المسند ٣٢١ ، ٢١٨/١ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب الثوب يكون فيه علم الحرير أو يكون فيه شيء من الحرير ٢٥٥/٤ . والطبراني في الكبير ٤٣٤/١١ رقم ١٢٢٣٢ . وابن الجعد في مسنده ص ٣٤٢ رقم ٢٣٥٧ . والهيتمي في الجمع في كتاب اللباس باب استعمال الحرير لعله ٢٥٨/٥ رقم ٨٦٧٩ . وقال :

⇒

الدليل الثالث : حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - وجاء فيه :
 « فَقَالَتْ : هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جُبَّةً ^(١) طَيَّالِسَةً ^(٢) كِسْرَوَانِيَّةً لَهَا
 لِبْنَةٌ ^(٣) دِيَّاجٌ ^(٤) ، وَفَرَجِيهَا ^(٥) مَكْفُوفَيْنِ ^(٦) بِالْدِّيَّاجِ ، فَقَالَتْ : هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ

⇨

رواه الطبراني وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف . وقال الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٤٠٢
 رقم ٨٧٦ : صحيح دون قوله "فأما العلم ..." وقال أيضًا في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل
 ٣١٠/١ رقم ٢٧٩ : خصيف ضعيف لسوء حفظه ، لكنه لم يتفرد به فقال الإمام أحمد ٣١٣/١ : حدثنا محمد
 ابن بكر ثنا ابن جريج : أخبرني عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : "إنما نهى
 رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت حريراً" وهذا سند صحيح على شرط الشيخين اهـ .

(١) جُبَّةٌ : الجُبَّةُ ضرب من مقطعات الثياب تُلبَسُ ، وجمعها جُبَبٌ ، وَجِبَابٌ . انظر المصباح المنير مادة جببته ص
 ٨٩ . القاموس المحيط ص ٨٣ .

(٢) طَيَّالِسَةٌ : جمع طَيَّلَسَانَ وهو من لباس العجم ، والهاء في الجمع للتعجمة لأنه فارسي مُعَرَّبٌ ، والأُطْلَسُ :
 الثوب الخلق ، والذئب الأَمْعَطُ في لونه غُبْرَةٌ إلى السواد . انظر مختار الصحاح مادة طلس ص ٣٩٥ . المصباح
 المنير . القاموس ص ٧١٤ . فتح الباري ١٠/٢٨٧ .

(٣) لِبْنَةٌ : لِبْنُ الْقَمِيصِ ككِتْفٍ ، وَلِبْنَتُهُ ، وَلِبْنَتُهُ . وهي جِرْبَانُ الْقَمِيصِ وَبِنْيَتُهُ والمعنى واحد وهي : رقعة تُعمل
 موضع جيب القميص والجُبَّة . انظر أساس البلاغة مادة بنق ص ٥١ . النهاية مادة جرب ٢٥٣/١ . مختار
 الصحاح مادة لبن ص ٥٩١ . القاموس المحيط مادة البنية ص ١١٢٣ ، مادة اللبن ص ١٥٨٦ .

(٤) دِيَّاجٌ : هو ثوب سَدَاهُ وَلَحْمَتُهُ إِبْرِسَمٌ ، فارسي مُعَرَّبٌ ، وقد تفتح داله ، ثم كثر حتى اشتقت العرب منه
 فقالوا : دَبَّجَ الْغَيْثُ الْأَرْضَ دَبَّجًا من باب ضَرَبَ إذا سقاها فأنبئت أزهارًا مختلفة لأنه عندهم اسم للمُنْقَشِ .
 واختلف في الباء فقليل زائدة ووزنه فِعَالٌ ولهذا يجمع بالياء فيقال دَبَّايِجٌ . وقيل هي أصل والأصل دَبَّاجٌ
 بالتضعيف فأبدل من أحد المضعفين حرف العلة ولهذا يُرَدُّ في الجمع إلى أصله فيقال : دَبَّايِجٌ ، والدِيَّاجَتَانِ
 الْحَدَّانِ ، والمُدَبَّجُ الْمُرْتَّبُ بالدِيَّاجِ . انظر معجم مقاييس اللغة مادة دبج ٣٢٣/٢ . أساس البلاغة ص ١٨٢ .
 النهاية ٩٧/٢ . مختار الصحاح ص ١٩٧ . المصباح المنير ص ١٨٨ . القاموس المحيط ص ٢٣٩ .

(٥) فَرَجِيهَا : مثنى فَرْجٍ ، وهو الخَلَلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، والجمع فُرُوجٌ ، والفُرْجَةُ والفَرْجَةُ كالفَرْجِ ، وباب فَرْجٍ ومَفْرُوجٍ :
 أي مفتوح . والمراد هنا شَقِيهَا : شَقٌّ من خلف وشَقٌّ من قدام . انظر : معجم المقاييس ، مادة فرج : ٤٩٨/٤ ،
 أساس البلاغة ص ٤٦٧ ، مختار الصحاح ص ٤٩٥ ، لسان العرب : ٣٤١/٢ ، المصباح المنير ص ٤٦٥ .

(٦) مَكْفُوفَيْنِ : كُفَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ بِالضَّمِّ طَرْتُهُ وَحَاشِيَتُهُ ، قال الأصمعي : كُلُّ مَا اسْتَطَالَ فَهُوَ كُفَّةٌ بِالضَّمِّ ، نحو
 كُفَّةُ الثَّوْبِ وهي حَاشِيَتُهُ ، وجمعه كِفَافٌ ، وَكَفَّ الْخِيَاطُ الثَّوْبَ كَفًّا : خَاطَهُ الْخِيَاطَةُ الثَّانِيَةَ ، وَكُلُّ مَا اسْتَدارَ
 فَهُوَ كِفَّةٌ بِالْكَسْرِ ، نحو : كِفَّةُ الْمِيزَانِ ، وَكِفَّةُ الصَّائِدِ ، وهي حُبَالَتُهُ .

والقميص المكفّف بالحرير : أي الَّذِي عُمِلَ عَلَى ذِيْلِهِ وَأَكْمَامِهِ وَجَبِيْهِ كِفَافٍ مِنْ حَرِيرٍ . وَسَمِيَتْ كُفَّةٌ لِأَنَّهَا
 تَمْنَعُهُ أَنْ يَنْتَشِرَ ، وَأَصْلُ الْكَفِّ الْمَنْعُ .

انظر : النهاية ، مادة كفف : ١٩١/٤ ، أساس البلاغة ص ٥٤٧ ، مختار الصحاح ص ٥٧٤ ، لسان العرب :
 ٣٠٥/٩ ، المصباح المنير ص ٥٣٦ .

حَتَّى قُبِضَتْ ، فَلَمَّا قُبِضَتْ قَبِضْتُهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا ، فَتَحْنُ نَغْسِلُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا « (١) .

وجه الاستدلال : يدل ظاهر هذه الأحاديث على جواز العلم من الحرير في الثوب ما لم يزد على أربع أصابع .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء في حكم أعلام الحرير بالنسبة للرجال على ثلاثة أقوال :

وسبب اختلافهم : تعارض الآثار الواردة في هذا الباب .

فالقول الأول هو الجواز كما بينا ، أما بقية الأقوال ، فهي كما يلي :

القول الثاني : المنع من علم الحرير في الثوب للرجال مطلقاً .

ونقل هذا : عن علي بن أبي طالب ، وحذيفة بن اليمان ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

والحسن البصري (٢) ، ومحمد بن سيرين (٣) ، وقيس (٤) بن عباد (٥) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب .. إباحة العلم ونحوه للرجال ما لم يزد على أربع أصابع ١٦٤١/١٣ رقم ٢٠٦٩ . وأحمد في المسند ٣٤٧/٧ ، ٣٤٨ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب العلم في الحرير ٤٢٣/٢ . والبخاري في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب قدر ما يرخص فيه من الحرير ٣٣/١٢ رقم ٣١٠٣ .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩٨ .

(٣) هو : محمد بن سيرين ، الأنصاري البصري ، أبو بكر ، مولى أنس بن مالك ، كان ثقة ثباتاً عابداً كبير القدر ، علامة في التعبير ، رأساً في الورع ، وكان لا يرى الرواية بالمعنى ، رأى ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ مات سنة ١١٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٩٣/٧ . طبقات خليفة ص ٢١٠ . التاريخ الكبير ٩٠/١ رقم ٢٥١ . الجرح والتعديل ٢٨٠/٧ رقم ١٥١٨ . الثقات ٣٤٨/٥ رقم ١٥٦١ . تاريخ بغداد ٣٣١/٥ رقم ٢٨٥٧ . تذكرة الحفاظ ٧٧/١ رقم ٧٤ . تهذيب التهذيب ١٩٠/٩ رقم ٣٣٨ .

(٤) هو : قيس بن عباد الضبيعي ، أبو عبد الله البصري ، ثقة مخضرم من كبار التابعين ، سمع من عمر وأبي بن كعب وعلي ، وروى عنه الحسن وإياس وابن قتادة وأبو مجلز وغيرهم . قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وثقه العجلي والنسائي وابن خراش وغيرهم . مات بعد سنة ٨٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٣١/٧ . معرفة الثقات ٢٢٢/٢ رقم ١٥٣٤ . الجرح والتعديل ١٠١/٧ رقم ٥٧٧ . الثقات ٣٠٨/٥ رقم ٤٩٨٠ . التعديل والتجريح ١٠٥٩/٣ رقم ١٢٤٣ . تهذيب الكمال ٦٤/٢٤ رقم ٤٩١٢ . الكاشف ١٤١/٢ رقم ٤٦٠٨ . تهذيب التهذيب ٣٥٧/٨ رقم ٧١٣ .

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب علم الثوب ٧٥/١١ رقم ١٩٩٥٣ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من كره العلم ولم يرخص فيه ١٥٦/٥ . التمهيد ٢٥٤/١٤ .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بعموم الأحاديث الواردة في النهي عن لباس الحرير للرجال .

وقالوا إنما تدلُّ على تحريم الحرير على الرجال مطلقاً ^(١) .

المناقشة : نوقش استدلالهم هذا ؛ بأنه ضعيف ؛ لأن الأحاديث التي استدلو بها عامّة ، وأحاديث الرخصة في لبس أعلام الحرير ما لم تزد على أربع أصابع خاصة ، والخاصُّ مُقَدَّمٌ على العام ^(٢) ،

(١) وهذه الأحاديث سبق تخريجها في المسألة السابقة .

(٢) العام ؛ لغة : هو شمول أمرٍ لمتعدّد ، سواء أكان الأمر لفظاً أو غيره ، ومنه قولهم : عمّهم الخير إذا شملهم ، وأحاط بهم .

أمّا حدّه في الاصطلاح : فقد اختلف الأصوليون في تعريفه ، ولكن أمثل هذه التعاريف هو ما ذكره الرازي في المحصول بقوله : هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد .

وأتفق العلماء على أنّ العموم من عوارض الألفاظ حقيقة ، أمّا عروضه للمعاني فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

الأوّل : أنّه لا يكون من عوارض المعاني لا حقيقة ولا مجازاً .

الثاني : أنّه من عوارض المعاني مجازاً لا حقيقة ، وهو ما عليه جمهور الأصوليين .

الثالث : أنّه من عوارض المعاني حقيقة ، وهو ما رجّحه أبو بكر الرازي ، وابن الحاجب والجصاص وأبو يعلى والطوفي .

قال الآمدي : نفاه الجمهور ، وأثبتته الأقلون .

وألفاظه خمسة : الاسم المعروف باللام غير العهدية ، المضاف إلى معرفة كعبد زيد ، أدوات الشرط : كمن فيمن يعقل ، وما فيما لا يعقل ، أي فيهما ، وأين في المكان ، ومتى وآيان في الزمان ، وكلّ وجميع ، والنكرة في سياق النفي أو الأمر .

انظر : أصول (الشاشي ت ٣٤٤ هـ) ص ١٧ ، المعتمد : ١٨٩/١ ، اللمع ص ٢٦ ، أصول السرخسي : ١٢٥/١ ، قواطع الأدلة ص ٢٥٤ ، المستصفى ص ٢٢٤ ، المحصول : ٣٥٣/١ - ٣٨١ ، الإحكام للآمدي : ٢١٧/٢ - ٢١٨ .

المسودة لآل تيمية ص ٨٨ ، بيان المختصر (للأصفهاني ت ٧٤٩ هـ) : ١٠٤/٢ - ١١٤ ، الإبهاج : ٨٢/٢ ، شرح مختصر الروضة للطوفي : ٤٤٨/٢ - ٤٨٨ ، نهاية السؤل : ٣١٢/٢ - ٣٣٧ .

أمّا الخاص فهو : يقابل العام ، وهو اللفظ الدالّ على مسمّى واحد .

والتخصيص لغة : الأفراد ، واصطلاحاً : إخراج بعض ما تناوله اللفظ .

والمخصّصات تنقسم إلى قسمين : منفصلة ، ومتصلة :

١ - المنفصلة ، وهي تسعة : الحسّ ، والعقل ، والإجماع ، والنصّ الخاصّ ، والمفهوم ، وفعله ﷺ ،

يقضي عليه كما هو مقرر في علم الأصول (١) .

القول الثالث : جواز العلم من الحرير من الثوب ولو زاد على أربع أصابع .

وبه قال : بعض المالكية (٢) .

المناقشة :

نوقش هذا القول ؛ بأنه قولٌ ضعيف ؛ لأنّ الأحاديث المرخصة في جواز علم الحرير لم ترد الرخصة فيها بأكثر من أربع أصابع ، فيجب الوقوف عند ما جاءت به النصوص ، ولا يجوز الزيادة على ذلك ؛ لأنه تعدّد والرخصة تقدر بقدرها (٣) .

الرأي الرابع :

من خلال استعراض الأقوال بأدلتها يظهر أن القول بجواز أعلام الحرير في ثياب الرجال ما لم تزد عن أربع أصابع هو الرابع ، وذلك لأسباب هي :

الأول : قوة أدلة القائلين بالجواز ، وسلامتها من المعارض القوي .

وتقريره ، وقول الصحابي إن كان حجة ، وقياس النص الخاص .

٢ - المتصلة ، وهي أربعة : الاستثناء ، والشرط ، والغاية ، والصفة ، وغيرها مختلف فيه .

انظر : بيان المختصر : ٢٣٥/٢ - ٢٤٨ ، شرح مختصر الروضة للطوفي : ٥٥٠/٢ - ٥٨٠ ، قواعد الأصول ص ٥٩ - ٦٣ ، إرشاد الفحول : ٥٠٧/١ - ٥٥٤ .

فالجمهور : المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والقاضي عبد الجبار ، وبعض الحنفية . ذهبوا إلى أنّ الخاصّ مقدّم على العام ، ويقضي عليه .

بينما ذهب الحنفية إلى أنّ العام في مدلوله كالخاص ، وأنّ الخاص لا يقضي على العام ، بل يجوز أن ينسخ الخاص به إذا تأخر عنه . انظر : الفصول للجصاص : ٣٨٥/١ - ٤٢٠ ، أصول السرخسي : ١٣٢/١ - ١٤٣ ، نهاية الوصول (للساعاتي ت ٦٩٤ هـ) : ٤٤٦/١ - ٤٤٨ .

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه (لأبي الحسين محمد بن علي البصري ت ٤٣٦ هـ) ١٧٦/٢ . اللمع في أصول الفقه (لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦ هـ) ص ٣٥ . والتبصرة له أيضاً ص ١٥١ . قواطع الأدلة في الأصول (لأبي المظفر السمعاني ت ٤٨٩ هـ) ص ١٩٨-٢٠٣ . البرهان في أصول الفقه (لعبد الملك الجويني ت ٤١٩ هـ) ٧٧٣/٢ . المستصفى من علم أصول الفقه (لأبي حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ) ص ٢٤٦ . الإحكام في أصول الأحكام (لأبي الحسن الآمدي ت ٦٣١ هـ) ٢٦٤/٤ . إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (لمحمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ) ٥٨١/١ .

(٢) قال ابن حبيب : لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب وإن عظم . انظر المنتقى ٢٢٢/٧ . حاشية الدسوقي ٣٥٤/١ .

(٣) انظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام (لعز الدين بن عبد السلام ت ٦٦٠ هـ) ص ٩١ .

الثاني : جمعهم بين عموم النصوص الواردة في هذه المسألة ، وعدم إهمالهم لشيء منها .

الثالث : ضعف أدلة مخالفينهم ، وعدم قدرتها على مناهضة أدلة المجوزين الصحيحة .

فأدلتهم عامة ، وأدلة القائلين بالجواز خاصة ، والخاص أقوى من العام ، ويقضي عليه كما هو معلوم في الأصول . والله أعلم .

فائدة : قال النووي - رحمه الله - :

(وفي هذه الرواية ^(١) إباحة العلم من الحرير في الثوب إذا لم يزد على أربع أصابع وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، وعن مالك رواية بمنعه ، وعن بعض أصحابه رواية بإباحة العلم بلا تقدير بأربع أصابع ، بل قال : يجوز وإن عظم ، وهذان القولان مردودان بهذا الحديث الصريح) ^(٢) اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - :

(وفيه حجة على من أجاز العلم في الثوب مطلقاً ولو زاد على أربع أصابع وهو منقول عن بعض المالكية ، وفيه حجة على من منع العلم في الثوب مطلقاً ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، لكن يحتمل أن يكونوا منعه ورعاً وإلاً فالحديث حجة عليهم فلعلهم لم يبلغهم) ^(٣) اهـ .

وقال الشوكاني ^(٤) :

(الحديث فيه دلالة ؛ على أنه يحلّ من الحرير مقدار أربع أصابع كالطراز والسجاف من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالإبرة ، والترقيع كالتطريز ، ويحرم الزائد على أربع من الحرير ومن الذهب بالأولى وهذا مذهب الجمهور) ^(٥) اهـ .

(١) المراد حديث سويد بن غفلة عن عمر السابق ، ص ١٠٣ .

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ٤٨/١٤-٤٩ .

(٣) انظر : فتح الباري ٢٩٠/١٠ .

(٤) هو القاضي : محمد بن علي الشوكاني ، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن ولد بهجرة شوكان ونشأ بصنعاء وولي قضاءها ، وكان يرى تحريم التقليد . مات سنة ١٢٥٠ هـ . انظر ترجمته في البدر الطالع ٢/٢٢٥-٢٩٨ . الأعلام للزركلي ٦/٢٩٨ .

(٥) انظر نيل الأوطار ٨٧/٢ . وانظر - أيضاً - عارضة الأحوذى لابن العربي ٤/١٨٠-١٨٣ .

٣ - المسألة الثالثة : حُكْمُ لُبْسِ الحرير في الحرب ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يظهر لي ؛ أنَّ الإمام الترمذي - رحمه الله - يذهب إلى جواز لبس الحرير عند الحاجة والضرورة وذلك في حال المرض أو الحكة أو القمل ونحو ذلك من الأعذار .
كما أنه يرى جواز لبسه في حال الحرب للحاجة .
وذلك لأمرين :

أولهما : أنَّ الترمذي ترجم لهذه المسألة بترجمة خاصّة ، وذلك بقوله : « باب ما جاء في الرخصة في لبس الحرير في الحرب » ^(٢) ؛ ممّا يفيد ؛ أنّه قائلٌ بالحكم الذي أوضحته الترجمة مختارٌ له ، لتصريحه بذلك .

ثانيهما : أنّه استدلّ بحديثي الباب ومقتضاهما الجواز في الحالين ؛ حال المرض والعذر ، وحال الحرب .

وقد استدلّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول :

ما ساقه بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه :

« أنَّ عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكيا القمل ^(٣) إلى النبي ﷺ في غزاة لهما

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢١٨/٤ .

(٢) هذا الباب من التراجم الاستنباطية التي سلكها الإمام الترمذي في سننه من باب مطابقة الترجمة للحديث بالعموم والخصوص وذلك بأن يكون الحديث عاماً والترجمة خاصة فتندرج فيه . انظر كتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامع والصحيحين للدكتور نور الدين عتر ص ٢٨٨ .

(٣) القمل : معروف واحدته قملة ، وقد قمل رأسه قملًا فهو قملٌ من باب تعب ، أي كثر عليه القمل . والقمل دويبة من جنس القردان إلا أنها أصغر منها تركب البعير عند الهزال . والقمل المعروف يتولد من العرق والوسخ إذا أصاب ثوبًا أو بدنًا أو ريشًا أو شعرًا ، حتى يصير المكان عفناً . وهو من الحيوان الذي إناته أكبر من ذكره . والصُّواب بيضه ، واحدته صؤابة . انظر النهاية مادة قمل ١١٠/٤ . مختار الصحاح ص ٥٥١ . المصباح المنير ص ٥١٦ . حياة الحيوان لمحمد بن موسى الدُميري ٣٥٣/٢ . القاموس المحيط ص ١٣٥٧ .

فَرَحَّصَ لهما في قُمُصٍ ^(١) الحرير ؟ قال ورأيتُهُ عليهما « ^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ثبت من حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - وذلك بقول الترمذي : وفي الباب عن أسماء بنت أبي بكر ^(٣) .

وجه الاستدلال : يدلُّ هذان الحديثان على جواز لبس الحرير بسبب القمُل أو الحكَّة فمن باب أولى جوازه لمن قصد بلبسه ما هو أعظم من أذى الحكَّة كدفع سلاح العدو ونحو ذلك كما دلَّ عليه حديث أسماء ^(٤) .

وجواز لبس الحرير في الحرب قال به : أنس بن مالك ، وأبو موسى الأشعري والزبير بن العوام ، وعائشة - رضي الله عنهم - ومحمد بن الحنفية ^(٥) ، وعروة بن الزبير ،

(١) قُمُصٌ : جمع قميص وهو الذي يلبس ، وهو ثوب مخيط بكممين غير مفرج يلبس تحت الثياب ، والجمع قُمُصٌ وأَقْمِصَةٌ وقُمُصَان ، وقَمَصَه قميصًا فَتَقَمَّصَه أي لَبَسَه . انظر النهاية مادة قميص ١٠٨/٤ . مختار الصحاح ص ٥٥١ . المصباح المنير ص ٥١٦ . القاموس المحيط ص ٨١١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب الحرير في الحرب ١٠٦٩/٣ رقم ٢٧٦٣ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب إباحة الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها ١٦٤٧/٣ رقم ٢٠٧٦ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد ، باب لبس الحرير والديباج في الحرب ٩٤٢/٢ رقم ٢٨١٩ ولفظه : "أنها أخرجت جبة مزررة بالديباج . فقالت : كان النبي ﷺ يلبس هذه إذا لقي العدو" وأخرجه مسلم وأبو داود ولكن ليس فيه : "إذا لقي العدو" وسبق تخريجه في المسألة السابقة ص ١٠٧ . وحديث أسماء بلفظ ابن ماجه أخرجه البيهقي في الكبرى في كتاب صلاة الخوف ، باب الرخصة فيما يكون جبة من ذلك في الحرب ٢٦٨/٣ . وابن عبد البر في التمهيد ٢٥٦/١٤ . والحديث بهذا اللفظ قال فيه الألباني : ضعيف انظر ضعيف سنن ابن ماجه ص ٢٢٨ رقم ٦١٩ . ولكن الحديث له شاهد صحيح أخرجه أحمد في المسند ٣٥٢/٦ ، والهيتمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير ٢٥٥/٥ رقم ٨٦٦٤ عن أسماء قالت : "كان عندي للزبير ساعدان من ديباج ، كان ﷺ أعطاهما إياه يقاتل فيهما" قال الهيتمي : رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح . وابن لهيعة هو : عبد الله بن لهيعة ابن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري ، قاضي مصر ومحدثها ، صدوق خلط بعد احتراق كتبه مات سنة ١٧٤هـ . انظر ترجمته في الضعفاء الصغير للبخاري ص ٦٦ رقم ١٩٠ . الجرح والتعديل ١٤٥/٥ رقم ٦٨٢ . المحروحين ١١/٢ رقم ٥٣٨ .

(٤) قاله الطبري . انظر فتح الباري ١٠١/٦ .

(٥) هو : محمد بن علي بن أبي طالب ، أبو القاسم ، وهو ابن الحنفية ، واسم أمه خولة من سبي بني حنيفة ، روى عن أبيه وعثمان وعمر بن ياسر وعبد الله بن عباس وغيرهم ، وروى عنه بنوه إبراهيم وعون وعبد الله والحسن وغيرهم . كان من أفاضل أهل البيت ، وثقه العجلي وغيره . مات برضوى سنة ٧٣هـ وقيل بعدها ودفن بالبقيع . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٣٠ . الجرح والتعديل ٢٦/٨ رقم ١١٦ . مشاهير علماء الأمصار ٦٢/١ رقم ٤١٩ . الثقات ٣٤٧/٥ رقم ٥١٥٩ . التعديل والتجريح ٦٦٧/٢ رقم ٥٤٧ . تهذيب الكمال ١٤٧/٢٦ رقم ٥٤٨٥ . الكاشف ٢٠٣/٢ رقم ٥٠٦٣ . تهذيب التهذيب ٣١٥/٩ رقم ٥٨٨ . إيساف المبطأ ص ٢٦ رقم ٢٣٦ .

وعطاء بن أبي رباح ^(١) ، وسويد ^(٢) بن غفلة ^(٣) .

وإليه ذهب: الشافعي ، وأحمد ، ومن الحنفية : أبو يوسف ^(٤) ، ومحمد بن الحسن ^(٥) ، والطحاوي ^(٦) .

(١) هو : عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم ، أبو محمد المكي ، تابعي ثقة ، وكان مفتي أهل مكة في زمانه وكان أسود . روى عن أبي هريرة وابن عباس وجابر وعائشة ومعاوية وغيرهم ، وروى عنه سليمان بن موسى الأشدق وقيس بن سعد وأبو الزبير وغيرهم . مات سنة ١١٧ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٨٦/٢ . طبقات خليفة ص ٢٨٠ . التاريخ الكبير ٤٦٣/٦ رقم ٢٩٩٩ . معرفة الثقات ١٣٥/٢ رقم ١٢٣٦ . الجرح والتعديل ٣٣٠/٦ رقم ١٨٣٩ . مشاهير علماء الأمصار ٨١/١ رقم ٥٨٩ . الثقات ١٩٨/٥ رقم ٤٥٢٤ . التعديل والتجريح ١٠٠/٣ رقم ١١٤٥ . تهذيب الكمال ٦٩/٢٠ رقم ٣٩٣٣ . تذكرة الحفاظ ٩٨/١ رقم ٩٠ . جامع التحصيل ص ٢٣٧ رقم ٥٢٠ . تهذيب التهذيب ١٧٩/٧ رقم ٣٨٥ .

(٢) هو سويد بن غفلة الجعفي ، أبو أمية ، ولد عام الفيل ، مخضرم من كبار التابعين ، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ ، وكان مسلماً في حياته ، ثم نزل الكوفة ، سمع أبا بكر وعمر وعدة ، وروى عنه سلمة بن كهيل وعبد بن أبي لُبابة وغيرهم ، ثقة إمام زاهد قوام ، مات سنة ٨٠ هـ وله ١٣٠ سنة ، انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٦٨/٦ . طبقات خليفة ص ١٤٧ . التاريخ الكبير ١٤٢/٤ رقم ٢٢٥٥ . معرفة الثقات ٤٤٣/١ رقم ٧٠٢ . الجرح والتعديل ٢٣٤/٤ رقم ١٠٠١ . تهذيب الكمال ٢٦٥/١٢ رقم ٢٦٤٧ .

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الحرير والدياج ، وآنية الذهب والفضة ٧١/١١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من رخص في لبس الحرير في الحرب إذا كان له عذر ١٥٣/٥ . التمهيد ٢٥٦/١٤ . المنتقى للباقي ٢٢٣/٧ . المغني لابن قدامة ٦٢٧/١ . عمدة القاري ١٩٦/١٤ .

(٤) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، أبو يوسف القاضي الفقيه صاحب أبي حنيفة ، سمع هشام بن عروة وأبا إسحاق الشيباني وعطاء بن السائب وطبقتهم ، وروى عنه محمد بن الحسن وأحمد بن حنبل و بشر بن الوليد ويحيى بن معين وغيرهم ، قال أحمد بن حنبل : كان أبو يوسف منصفاً في الحديث ، وقال الفلاس : صدوق كثير الغلط . مات سنة ١٨٢ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٣٠/٧ . تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ رقم ٧٥٥٨ . وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ . العبر في خير من غير ٢٨٤/١ . تذكرة الحفاظ ٢٩٢/١ رقم ٢٧٣ . البداية والنهاية ١٨٠/١٠ . الجواهر المضيئة ٢٢٠/١ رقم ٦٩٣ . تهذيب التهذيب ٣٣٣/١١ رقم ٦٤٢ . طبقات الحفاظ ١٢٧/١ رقم ٢٦٠ .

(٥) هو : محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم ، أبو عبد الله الكوفي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ثم تفقه على أبي يوسف القاضي ، وصنف الكتب الكثيرة ونشر علم أبي حنيفة . ضعّفه يحيى بن معين وغيره مات سنة ١٨٧ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٣٦/٧ . طبقات خليفة ص ٣٢٨ . الضعفاء للعقيلي ٥٢/٤ رقم ١٦٠٦ . الجرح والتعديل ٢٢٧/٧ رقم ١٢٥٣ . المحروحين ٢٧٥/٢ رقم ٩٦٧ . الكامل ١٧٤/٦ رقم ١٦٥٨ . تاريخ بغداد ٢٨١/٢ . طبقات الفقهاء ١٤٢/١ . العبر ٣٠٢/١ . شذرات الذهب ٣٢٢/١ .

(٦) هو : محمد بن أحمد بن سلامة ، أبو جعفر الأزدي الحجري المصري . تتلمذ على خاله الإمام المُرَني صاحب الشافعيّ ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة ، وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة ، صاحب المصنفات

ومن المالكية : ابن الماجشون^(١) وابن حبيب^(٢) وابن عبد^(٣) . الحكم^(٤) .

واستدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : إن لبس الحرير في الحرب جائز لما فيه من الإرهاب للعدو والمباهاة

المفيدة والفوائد الغزيرة . مات سنة ٣٢١ هـ . انظر ترجمته في الفهرست ٢٩٢/١ . وفيات الأعيان ٧١/١ رقم ٢٥ . سير أعلام النبلاء ١٧/١٥ رقم ١٥ . العبر ١٩٢/٢ . البداية والنهاية ١٧٤/١١ . الجواهر المضئية ١٠٢/١ رقم ٢٠٥ . طبقات الحفاظ ٣٣٩/١ رقم ٧٦٧ . طبقات المفسرين للسيوطي ٥٩/١ رقم ٨٠ .

(١) هو : عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ، أبو مروان التيمي ، مولاهم المدني ، تلميذ الإمام مالك ، تفقه بأبيه ومالك وغيرهما . مفتي أهل المدينة وكان فقيهاً ناصحاً . صدوق له أغلاط في الحديث ، وكان كيف البصر . مات سنة ٢١٢ هـ انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٤٢/٥ . الجرح والتعديل ٣٥٨/٥ رقم ١٦٨٨ . الثقات ٣٨٩/٨ رقم ١٤٠٢٨ . وفيات الأعيان ١٦٦/٣ رقم ٣٧٧ . تهذيب الكمال ٣٥٨/١٨ رقم ٣٥٤١ . سير أعلام النبلاء ٣٩٥/١٠ رقم ٩٢ . الكاشف ٦٦٧/١ رقم ٣٤٦٣ . الديباج المذهب ص ٢٥١ رقم ٣٢٦ . تقريب التهذيب ٦١٧/١ رقم ٤٢٠٩ .

(٢) هو : عبد الملك بن حبيب السلمي ، أبو مروان ، المالكي ، عالم الأندلس مؤلف الواضحة في السنن والفقهاء على مذهب الإمام مالك ، وكان فقيهاً مفتياً ، نحوياً لغوياً نساباً إخبارياً شاعراً محسناً . سمع من ابن الماجشون ومطرف وإبراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهم ، وسمع منه ابنه محمد وعبد الله وبقي بن مخلد وابن وضاح ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٥٣٧/٢ رقم ٥٥٤ . الديباج المذهب ص ٢٥٢ رقم ٣٢٧ . تهذيب التهذيب ٣٤٧/٦ رقم ٧٣٩ . طبقات الحفاظ ٢٣٧/١ رقم ٥٢٧ . نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد التلمساني ١/٢ رقم ١٨٤ .

(٣) هو : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، أبو عبد الله المالكي ، المصري ، سمع من أبيه وابن وهب وأشهب وابن القاسم ، وصحب الشافعي وأخذ عنه ، كان ثقة من العلماء الفقهاء مبرزاً من أهل النظر والمناظرة . مات سنة ٢٦٨ هـ . انظر ترجمته في الثقات ١٣٢/٩ رقم ١٥٥٩٤ . الجرح والتعديل ٣٠٠/٧ رقم ١٦٣٠ . وفيات الأعيان ١٩٣/٤ رقم ٥٧١ . تهذيب الكمال ٤٩٧/٢٥ رقم ٥٣٥٤ . تذكرة الحفاظ ٥٤٦/٢ رقم ٥٦٦ . سير أعلام النبلاء ٤٩٧/١٢ . الكاشف ١٨٧/٢ رقم ٤٩٥٩ . طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب السبكي ٦٧/٢ رقم ١٣ . الديباج المذهب ص ٣٣٠ رقم ٤٤١ . تقريب التهذيب ٩٦/٢ رقم ٦٠٤٧ .

(٤) انظر الجامع الصغير ص ٤٧٧ ، المبسوط ٢٨٢/٣٠ ، بدائع الصنائع ١٣١/٥ ، الهداية ٨١/٤ ، البحر الرائق ٢١٦/٨ ، تبين الحقائق ١٥/٦ . التمهيد ٢٥٦/١٤ ، المنتقى ٢٢٣/٧ ، القوانين الفقهية ص ٢٨٩ ، مواهب الجليل ١٩٠/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٥٤/١ ، بلغة السالك على الشرح الصغير للشيخ أحمد الصاوي ٤٢/١ . الأم ٢٢١/١ ، الحاوي الكبير ٤٧٨/٢ ، المهذب ١٠٨/١ ، الوسيط ٣٢٢/٢ ، روضة الطالبين ٦٨/٢ ، مغني المحتاج ٥٨٣/١ ، وصحح النووي في المجموع ٣٨١/٤ والهيتمي في تحفة المحتاج ٣٧٨/٢ : أنه يجوز لبس الحرير في حال مفاجأة الحرب والقتال إذا لم يجد غيره ، وكذلك يجوز لبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولا يجوز فيما عدا هاتين الحالتين . المغني مع الشرح ٦٢٧/١ ، شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٠٥/٤ ، المبدع ٣٨١/١ ، الفروع ٣٠٨/١ ، الإنصاف ٤٧٩/١ ، كشف القناع ٣٣٣/١ . شرح المنتهى ١٥٩/١ .

وإغاطة الكفار ، فيكون رعباً في قلوب الأعداء لكونه أهيب في أعينهم بريقه ولمعانه ^(١) .

الدليل الثاني : لأن الحرير يردّ الحديد بقوته ^(١) .

المناقشة : نوقش هذا بأنّ الضرورة في حال الحرب تندفع بلبس ما لحمته حرير وسداه غير حرير ؛ لأن دفع ضرر السلاح وتهيب العدو يحصل به فلا ضرورة إلى لبس الحرير الخالص فلا تسقط الحرمة من غير ضرورة ^(٢) .

الدليل الثالث : إنّ المنع من لبسه للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ، والخيلاء في وقت الحرب غير مذموم ^(٣) .

الدليل الرابع : إنّ الرخصة إذا ثبتت في حق بعض الأمة لمعنى تعدّت إلى كل من وجد فيه ذلك المعنى ، إذ الحكم يعمّ بعموم سببه وتخصيص الرخصة بعبد الرحمن بن عوف والزبير - رضي الله عنهما - على خلاف الأصل ، إذ الأصل عدم التخصيص ما لم يقدّم دليل على التخصيص ^(٤) .

الدليل الخامس : إنّ غير القمل الذي ينفع فيه لبس الحرير في معناه فيقاس عليه ^(٥) .

الدليل السادس : إنّ ما حُرّم لسد الذرائع ، فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة ، وتحريم الحرير إنّما كان سداً للذريعة ^(٦) ، ولهذا أباح للنساء

(١) انظر تبين الحقائق ١٥/٦ ، الباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي الحنفي ١٥٧/٤ . مواهب الجليل ١٩٠/٢ . الشرح المتع لابن عثيمين ٢١٣/٢ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٣١/٥ . تبين الحقائق الصفحة السابقة نفسها .

(٣) انظر المغني مع الشرح ٦٢٧/١ . كشف القناع ٣٣٣/١ . شرح المنتهى ١٥٩/١ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٣٥٢/١ . المغني لابن قدامة ٦٢٧/١ . قواعد الأصول ومعاهد الفصول (لعبد المؤمن بن كمال الحنبلي ت ٧٣٩ هـ) ص ٥٨ . زاد المعاد ٧٧/٤ . القواعد والفوائد الأصولية (لابن اللحام ت ٨٠٣ هـ) ص ١٩٨ . فتح الباري ١٠١/٦ . شرح الكوكب المنير (لابن النجار الحنبلي ت ٩٧٢ هـ) ١٧٤/٣ . إرشاد الفحول للشوكاني ٤٧١/١ .

(٥) انظر المغني الصفحة السابقة نفسها . فتح الباري الصفحة السابقة نفسها . كشف القناع ، شرح المنتهى الصفحة نفسها .

(٦) الذريعة ؛ لغة : الوسيلة ، وقد تدرّع فلان بذريعة أي توسّل بوسيلة ، والجمع : ذرائع ، ولها في اللغة استعمال أخرى .

واصطلاحاً : هي المسألة التي ظاهرها الإباحة ، ويتوصّل بها إلى فعل محظور .

وللحاجة ، والمصلحة ^(١) الراجحة ^(٢) . وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء في حكم لبس الحرير في حال الحرب على قولين :

وسبب اختلافهم : تعارض الآثار الواردة في هذا الباب .

فالقول الأول هو جواز لبس الحرير في الحرب ، وقد تقدّم .

والقول الثاني : عدم جواز لبس الحرير في الحرب .

وبه قال : عُمَرُ بن الخطاب ، وأنس رضي الله عنهما .

ومعنى سدّها المنع من فعلها لتحريمه .

وبه قال الإمام مالك ، والإمام أحمد ، وأتباعهما .

وذهب الإمام أبو حنيفة ، والإمام الشافعي ، وأتباعهما . إلى جوازها وعدم منعها . وإليه ذهب الظاهرية أيضاً .

انظر معنى الذرائع والحيل ، وتقسيماتها ، وتفصيل أقوال العلماء فيها ، وأدلتهم في الإحكام لابن حزم : ١٨٠/٢ - ١٩٤ ، إعلام الموقعين عن ربّ العالمين (لابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ) : ٢٠٥/٣ وما بعدها ، الموافقات (للشاطبي ت ٧٩٠) : ٢٨٨/٢ - ٣٠٣ ، شرح الكوكب المنير : ٤٣٤/٤ - ٤٣٧ ، إرشاد الفحول : ٢٧٩/٢ - ٢٨٤ ، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي للدكتور / مصطفى ديب البغا ، ص ٥٦٦ - ٥٩٤ ، أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور / عبد الله بن عبد المحسن التركي ص ٤٩٧ - ٥١٥ ، معجم مقاييس اللغة ، مادة ذرع : ٣٥٠/٢ ، مختار الصحاح ص ٢٢١ ، لسان العرب : ٩٦/٨ ، المصباح المنير ص ٢٠٨ .

(١) المصلحة ؛ لغة : صَلَحَ الشيء صَلُوحًا وصلَاحًا أيضًا ، وصلَحَ بالضم لغة . وهو خلاف الفساد ، والصلَاح هو : الخير والصواب ، وفي الأمر مصلحة أي : خير ، والجمع مَصَالِح .

فإذا تعارضت مصلحتان وتعذر جمعهما ، فإنّ المصلحة الراجحة تقدّم على المصلحة المرجوحة ، ولا يصار إلى المصلحة المرجوحة في الشرع إلا إذا تعذر الوصول إلى المصلحة الراجحة ، أو كان ثمة مشقة في الوصول إلى المصلحة الراجحة . والمصلحة الخالصة هي التي تقابلها المفسدة الخالصة . فمراتب المصلحة ثلاث : مصلحة خالصة ، ثمّ مصلحة راجحة ، ثمّ مصلحة مرجوحة .

انظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢) انظر : قواعد الأصول ص ٣٣ . زاد المعاد ٧٨/٤ . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول (لعبد الرحيم الإسنوي ت ٧٧٢ هـ) ١٢٠/١ . شرح مختصر الروضة لسليمان الطوفي ٤٦١/١ .

ومحمد بن سيرين ، والحسن البصري ، وعكرمة^(١) ، وابن^(٢) محيريز^(٣) .

وإليه ذهب : أبو حنيفة ، ومالك ، ورواية عن الإمام أحمد^(٤) .

واستحل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عموم النصوص الدالة على تحريم لبس الحرير . منها : حديث أنس ابن مالك - رضي الله عنه - قال : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »^(٥) .

وجه الاستدلال : فيه دلالة على تحريم لبس الحرير على العموم ، فيعم الحرب وغيرها .

المناقشة : نقش هذا الاستدلال بأنه ضعيف . لأنه عام وأدلة إباحة الحرير حال الحرب خاصة ، والخاص مقدم على العام وأقوى منه دلالة كما هو مقرر في الأصول^(٦) .

(١) هو : عكرمة بن عبد الله البربري ، مولى عبد الله بن عباس ، أبو عبد الله المدني ، تابعي ثقة ، سمع أبا هريرة وعلي بن أبي طالب وابن عمر ومعاوية وغيرهم ، وروى عنه أيوب والحذاء وجابر بن زيد وعمرو بن دينار وغيرهم . مات سنة ١٠٥ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٨٧/٥ . طبقات خليفة ص ٢٨٠ . التاريخ الكبير ٤٩/٧ رقم ٢١٨ . معرفة الثقات ١٤٥/٢ رقم ١٢٧٢ . الضعفاء للعقيلي ٣٧٣/٣ رقم ١٤١٣ . الجرح والتعديل ٧/٧ رقم ٣٢ . مشاهير علماء الأمصار ٨٢/١ رقم ٥٩٣ . الكامل ٢٦٦/٥ رقم ١٤١١ . تهذيب الكمال ٢٠/٢٦٤ رقم ٤٠٠٩ . تذكرة الحفاظ ٩٥/١ رقم ٨٧ . الكاشف ٣٣/٢ رقم ٣٨٦٧ . تقريب التهذيب ٦٨٥/١ رقم ٤٦٨٩ .

(٢) هو : عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجُمحي ، المكي ، كان يتيماً في حجر أبي مخذرة ، ثم نزل بيت المقدس . ثقة عابد ، ثبت ، روى عن أبي مخذرة وعبادة بن الصامت ، وروى عنه مكحول والزهرى وغيرهم . مات سنة ٩٩ هـ وقيل بعدها . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٤٧/٧ . طبقات خليفة ص ٢٩٤ . التاريخ الكبير ١٩٣/٥ رقم ٦١٣ . معرفة الثقات ٥٨/٢ رقم ٩٦٦ . الجرح والتعديل ١٦٨/٥ رقم ٧٧٦ . التعديل والتجريح ٨٣٢/٢ رقم ٨٢٤ . تهذيب الكمال ١٠٦/١٦ رقم ٣٥٥٥ . تذكرة الحفاظ ٦٨/١ رقم ٦٣ . الكاشف ٥٩٦/١ رقم ٢٩٧٢ . تقريب التهذيب ٥٣٢/١ رقم ٣٦١٥ .

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة ٧١/١١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من رخص في لبس الحرير في الحرب إذا كان له عذر ١٥٤/٥ . السنن الكبرى للبيهقي كتاب صلاة الخوف ، باب الرخصة فيما يكون جبة من ذلك في الحرب ٢٦٧/٣ . التمهيد ٢٥٧/١٤ ، ٢٥٨ . فتح الباري ١٠١/٦ .

(٤) انظر المبسوط ٢٨٣/٣٠ ، بدائع الصنائع ١٣١/٥ ، تبين الحقائق ١٥/٦ . مواهب الجليل ١٩٠/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٥٤/١ . بلغة السالك ٤٢/١ . المغني ٦٢٧/١ ، المبدع ٣٨١/١ ، الإنصاف ٤٩٧/١ ، غذاء الألباب ٤٦/٢ .

(٥) متفق عليه . وقد سبق تخريجه في المسألة الأولى ص ١١٨ .

(٦) انظر الصفحة رقم (١٠٩) هامش رقم (٢) .

الدليل الثاني : البقاء على أصل التحريم ، لاحتمال أن تكون الرخصة خاصة بالصحابيين : عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله عنهما (١) .

اعتراض : وقد اعترضَ عليه من قبل المجوزين ؛ بأنه قول ضعيف ؛ لأن تخصيص الرخصة بالصحابيين رضي الله عنهما على خلاف الأصل ، إذ الأصل عدم التخصيص ، ما لم يَقم دليل عليه . ولا دليل لهم عليه (٢) .

الرأي الرابع :

بعد النظر في أدلة الفريقين يظهر رجحان القول بجواز لبس الحرير في حال الحرب ، وعند الحاجة والضرورة (٣) ، وذلك لأسباب

الأول : قوة أدلة القائلين بالجواز ، وسلامتها من المعارض القوي .

الثاني : جمعهم بين النصوص الواردة في هذه المسألة وعدم إهمالهم لشيء منها .

الثالث : ضعف أدلة مخالفينهم القائلين بالمنع ، مع عدم سلامتها من المعارضة ، وتخصيصهم ما لم يثبت الدليل على تخصيصه . والله أعلم .

(١) انظر التمهيد ٢٥٧/١٤ . المنتقى للباحث ٢٢٣/٧ . المغني ٦٢٧/١ . فتح الباري ١٠١/٦ .

(٢) انظر الصفحة رقم (١١٦) هامش رقم (٤) .

(٣) تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق ، وحفظها يكون بأمرين : أحدهما : ما يقيم أركانها ويثبت وجودها . وثانيهما : ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها .

وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام وهي على الترتيب :

أحدها : ضرورة لا بُدَّ منها لقيام مصالح الدين والدنيا ، وهي الضرورات الخمس : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال . والضرورة عند الحاجة لارتكاب المحذور ليست على إطلاقها ، وإنما يجب أن تقدر بقدرها . مثل الأكل من الميتة عند الحاجة يكون بقدر ما يدفع الهلاك والموت .

ثانيها : حاجية : وهي ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة ، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة .

وهي جارية في العبادات والعادات والمعاملات والجنايات كالأولى .

ثالثها : تحسينية : ويجمعها مكارم الأخلاق وتزكية النفوس . ومعناها : الأخذ بما يليق من محاسن العادات ، وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات . وهي جارية أيضاً فيما جرت فيه الأوليان .

انظر : أصول السرخسي : ٢٤٨/١ ، قواعد الأحكام ص ٩١ ، الإبهاج : ٥٥/٣ - ٥٧ ، الموافقات : ٧/٢ - ١٩ ، التقرير والتحبير : ١٨٣/١ ، إرشاد الفحول : ٤٧٣/١ .

٤ - المسألة الرابعة : حُكْمُ لِبْسِ الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي : - رحمه الله - جواز لبس الثوب الأحمر للرجال .

ويبدو ذلك جلياً لأمرين :

أولهما : ترجمته لهذه المسألة بصيغة خبرية خاصة ، وذلك بقوله : « باب ما جاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال » ، وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقهه ، وأنه قائل بهذا الحكم مختار له عند وقوع الخلاف .

ثانيهما : استدلاله بأحاديث الباب ، ومقتضاها : جواز لبس الأحمر للرجال .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن البراء - رضي الله عنه - قال :

« ما رأيت من ذي لَمَّة (٢) في حُلَّة (٣) حمراء أحسن من رسول الله ﷺ ، له شعرٌ يضربُ منكبيه (٤) ، بعيد ما بين المنكبين ، لم يكن بالقصير ولا بالطويل » (٥) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢١٩/٤ .

(٢) لَمَّة : بكسر اللام وتشديد الميم : الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُلَمُّ بالمنكبين ، فإذا زادت فهي الجُمَّة وجمعها : لَمَمٌ وَلَمَامٌ . والوفرة من شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن . انظر معجم مقاييس مادة لم ١٩٨/٥ . النهاية ٢٧٣/٤ . مختار الصحاح ص ٦٠٥ . المصباح المنير ص ٥٥٩ . القاموس ص ١٤٩٦ . وانظر النهاية مادة وفر ٢١٠/٥ .

(٣) حُلَّة : بالضم إزار ورداء ، ولا تُسمى حُلَّة حتى تكون ثوبين من جنس واحد ، أو ثوب له بطانة . انظر النهاية مادة حلل ٤٣٢/١ . مختار الصحاح ص ١٥١ ، المصباح المنير ص ١٤٨ . القاموس المحيط ص ١٢٧٤ .

(٤) مَنَكِبِيه : المنكب هو مجتمع رأس العَضُد والكُتِف لأنه يعتمد عليه ، وجمعه مَنَاكِب . انظر معجم المقاييس مادة نكب ٤٧٤/٥ . النهاية ١١٣/٥ . مختار الصحاح ص ٦٧٨ . المصباح المنير ص ٦٢٤ . القاموس ص ١٧٩ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثوب الأحمر ٢١٩٨/٥ رقم ٥٥١٠ . ومسلم في كتاب المناقب ، باب في صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجهاً ١٨١٨/٤ رقم ٢٣٢٧ .

الدليل الثاني : ما ثبت في الأحاديث الأخرى ، وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله :
وفي الباب عن جابر بن سمرة^(١) ، وأبي رمثة^(٢) ، وأبي جحيفة^(٣) .

وجه الاستدلال :

يدلُّ مقتضى هذه الأحاديث على جواز لبس الثوب الأحمر للرجال وذلك للبسهِ ﷺ
إياه وتعدّد ذلك منه .

وبه قال : عليّ ، وطلحة ، والبراء ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن جعفر وغير
واحد من الصحابة رضي الله عنهم^(٤) .

وسعيد بن المسيّب ، وإبراهيم النخعي ، والشّـعبي^(٥) ،

(١) حديث جابر ولفظه : " رأيت رسول الله ﷺ في ليلة أضحيان ، فجعلتُ أنظر إلى رسول الله ﷺ وإلى القمر
وعليه حُلّة حمراء فإذا هو عندي أحسن من القمر " أخرجه الترمذي في كتاب الأدب ، باب الرُّخْصَة في لبس
الحمرة للرجال ١١٨/٥ رقم ٢٨١١ وقال : حديث حسن غريب . وأخرجه في الشمائل أيضًا في باب ما جاء
في خلقه ﷺ مختصر الشمائل ص ٢٧ رقم ٨ . والدارمي في باب في حسن النبي ﷺ ٤٤/١ رقم ٥٧ . والنسائي
في الكبرى في كتاب الزينة ، لبس الحلل ٤٧٦/٥ رقم ٩٦٤٠ . وأبو يعلى في المسند ٤٦٤/١٣ رقم ٧٤٧٧ .
والطبراني في الأوسط ٣٩١/١ رقم ٦٨٤ ، وفي الكبير ٢٠٦/٢ رقم ١٨٤٢ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر
حبته ﷺ ١٢٤/٢ رقم ٢٦٦ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢٠٧/٤ رقم ٧٣٨٣ وقال : حديث
صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن الترمذي
ص ٣٣٤ رقم ٥٣٢ . وفي سنده الأشعث بن سوار وهو ضعيف . انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي ٣١/١
رقم ١٣ . الجرح والتعديل ٢٧١/٢ رقم ٩٧٨ . تقريب التهذيب رقم ١٠٥/١ رقم ٥٢٥ .

(٢) حديث أبي رمثة : لم أحده فليُنظر من أخرجه .

(٣) حديث أبي جحيفة وجاء فيه : " وخرج رسول الله ﷺ في حُلّة حمراء مُشَمَّرًا .. الحديث " أخرجه البخاري في
أبواب الصلاة في الثياب ، باب الصلاة في الثوب الأحمر ١٤٧/١ رقم ٣٦٩ . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب
سترة المصلي ٣٦٠/١ رقم ٥٠٣ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في لبس المعصفر للرجال ومن رخص فيه ١٥٨، ١٥٧/٥ . المغني
٦٢٤/١ . فتح الباري ٣٠٥/١٠ . نيل الأوطار ٩٨/٢ .

(٥) هو : عامر بن شراحيل الشعبي ، الهمداني ، أبو عمرو الكوفي ، أحد الأعلام ، ثقة مشهور ، فقيه فاضل ،
ولد زمن عمر وسمع عليًا وأبا هريرة والمغيرة ، وعنه منصور وحُصين وبيان ، وابن عون . قال : أدركتُ
خمسمائة من الصحابة ، وقال : ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حُدْتُ بِحَدِيثٍ إِلَّا حَفَظْتَهُ ، وقال مكحول :
ما رأيت أفقه من الشعبي ، مات سنة ١٠٤ هـ وقيل بعد ذلك . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٤٦/٦ .
طبقات خليفة ص ١٥٧ . التاريخ الكبير ٤٥٠/٦ رقم ٢٩٦١ . معرفة الثقات ١٢/٢ رقم ٨٢٣ . الثقات
١٨٥/٥ رقم ٤٤٨٧ . تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ رقم ٦٦٨٠ . تهذيب الكمال ٢٨/١٤ رقم ٣٠٤٢ . تذكرة
الحفاظ ٧٩/١ رقم ٧٦ . الكاشف ٥٢٢/١ رقم ٢٥٣١ . تهذيب التهذيب ٥٧/٥ رقم ١١٠ . تقريب
التهذيب ٤٦١/١ رقم ٣٨٣ .

وأبو قلابة ^(١) ، وإبراهيم التيمي ^(٢) ، وعلي بن الحسين ^(٣) ، وأبو وائل ^(٤) ، وطائفة من التابعين .
وإليه ذهب : المالكية ، والشافعية ، وبعض الحنفية ، ورجحه ابن قدامة ^(٥) من الحنابلة ^(٦) .
 وهذا هو القول الأول في المسألة .

(١) هو : عبد الله بن زيد الجرّمي ، البصري ، من أئمة التابعين ، ثقة فقيه فاضل ، كثير الإرسال ، قال العجلي : فيه نصبٌ يسير ، روى عن أنس ومالك بن الحويرث وثابت بن الضحاك وغيرهم ، روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير وأيوب وخلق ، هرب من القضاء فسكن دارياً . توفي سنة ١٠٤هـ وقيل ١٠٧هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٨٣/٧ . طبقات خليفة ص ٢١١ . التاريخ الكبير ٩٢/٥ رقم ٢٥٥ . معرفة الثقات ٣٠/٢ رقم ٨٨٨ . الجرح والتعديل ٥٧/٥ رقم ٢٦٨ . الثقات ٢/٥ رقم ٣٥٦١ . تهذيب الكمال ٥٤٢/١٤ رقم ٣٢٨٣ . تذكرة الحفاظ ٩٤/١ رقم ٨٥ . جامع التحصيل ص ٢١١ رقم ٣٦٢ . الكاشف ٥٥٤/١ رقم ٧٣٤ . تقريب التهذيب ٤٩٤/١ رقم ٣٣٤٤ .

(٢) هو : إبراهيم بن محمد بن عبد الله التيمي ، أبو إسحاق ، قاضي البصرة ، ثقة ، روى عن ابن عيينة والقطان وابن مهدي وخلق ، وعنه أبو داود والنسائي والبخاري وأبو روق الهزاني وغيرهم ، توفي سنة ٢٥٠هـ . انظر ترجمته في الجرح والتعديل ١٣١/٢ رقم ٤١٣ . الثقات ٨١/٨ رقم ١٢٣٥٣ . تاريخ بغداد ١٥٠/٦ رقم ٣١٨٧ . تهذيب الكمال ١٧٦/٢ رقم ٢٣٢ . الكاشف ٢٢١/١ رقم ١٩٣ . تهذيب التهذيب ١٣٥/١ رقم ٢٧٨ . تقريب التهذيب ٦٤/١ رقم ٢٣٧ .

(٣) هو : علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسن ، زين العابدين ، تابعي ثقة ، وكان رجلاً صالحاً عابداً ، قال الزهري : ما رأيت قرشياً أفضل منه . روى عن أبيه وعائشة وأبي هريرة وجمع ، وروى عنه بنوه محمد وزيد وعمر والزهري وأبو الزناد وغيرهم . مات سنة ٩٤هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢١١/٥ . معرفة الثقات ١٥٣/٢ رقم ١٢٩٣ . الجرح والتعديل ١٧٨/٦ رقم ٩٧٧ . التعديل والتجريح ٩٥٦/٣ رقم ١٠٦٤ . تهذيب الكمال ٣٨٢/٢٠ رقم ٤٠٥٠ . تذكرة الحفاظ ٧٤/١ رقم ٧١ . الكاشف ٣٧/٢ رقم ٣٩٠٠ . تقريب التهذيب ٦٩٢/١ رقم ٤٧٣١ .

(٤) هو : عبد الله بن بَحر بن ريسان المرادي ، الصنعاني ، أبو وائل القاص ، روى عن هانئ مولى عثمان وعبد الرحمن بن يزيد الصنعاني وعدة ، وروى عنه هشام بن يوسف وعبد الرزاق . وثقه يحيى بن معين . واضطرب فيه ابن حبان فذكر أبو وائل القاص فضعه ، وذكر عبد الله بن بحر بن ريسان وقال : ذاك ثقة ، وقال الذهبي في التهذيب : لم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان وهما واحد . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤٩/٥ رقم ١٠٦ . الجرح والتعديل ١٥/٥ رقم ٦٩ . الثقات ٢٢/٧ رقم ٨٨٢٨ . تهذيب الكمال ٣٢٣/١٤ رقم ٣١٧٤ . الكاشف ٥٣٩/١ رقم ٢٦٤٠ . لسان الميزان ٥٢٨/٧ رقم ٥٧٢٢ . تهذيب التهذيب ١٣٤/٥ رقم ٢٦٤ . تقريب التهذيب ٤٧٩/١ رقم ٣٢٣٣ .

(٥) هو : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي شيخ الحنابلة وصاحب التصانيف المفيدة ، ولد بجماعيل سنة ٥٤١هـ ثم قدم الشام مع أهله وصار من أعيان أئمة الحنابلة . توفي بدمشق سنة ٦٢٠هـ . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢ . رقم ١١٢ . العبر ٧٩/٥ . البداية والنهاية ٩٩/١٣ المقصد الأرشد ١٥/٢ رقم ٤٩٤ . النجوم الزاهرة ٢٥٦/٦ . الدر المنضد ٣٤٦/١ رقم ٩٨٨ . شذرات الذهب ٨٨/٣ .

(٦) انظر حاشية ابن عابدين ٢٢٨/٥ . المتقى ٢٢٠/٧ ، مواهب الجليل ١٩١/٢ . روضة الطالبين ٦٩/٢ ، المجموع ٣٩٠/٤ ، تحفة المحتاج ٤٧٠/٣ . نهاية المحتاج ٣٨١/٢ . المغني ٦٢٥/١ ، شرح العملة ٣٧١/٤ ، الفروع ٣١٣/١ .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، وسبب اختلافهم :
تعارض الآثار الواردة في هذا الباب ، فمنهم من قال بالجواز ، وهو القول الأول .
وأما القول الثاني : فهو كراهية لبس الأحمر للرجال .
وإليه ذهب : جمهور الحنفية ، والحنابلة^(١) .

واستدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال :
« مرَّ رجل وعليه ثوبان أحمران ، فسلم على النبي ﷺ فلم يردَّ النبي ﷺ عليه »^(٢) .

وجه الاستدلال :

أنه لو لم يكن لبس الأحمر منهياً عنه لما ترك النبي ﷺ ردَّ السلام على الرجل الذي كان يلبس الأحمر .

المناقشة : اعترض المجيزون للباس الثوب الأحمر على هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : إن هذا الحديث ضعيف ؛ فلا ينتهض للاستدلال به في مقابلة الأحاديث القاضية بالجواز لما فيه من المقال^(٣) .

(١) انظر : تحفة الملوك ص ٢٧٧ ، البحر الرائق ١٧١/٢ ، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٤٥ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٨/٥ . شرح العمدة ٣٧٠/٤ ، المبدع ٣٨٤/١ ، الفروع ٣١٣/١ . الإنصاف ٤٨٢/١ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب الحمرة ٥٣/٤ رقم ٤٠٦٩ . والترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في كراهية لبس المعصر للرجال والقسي ١١٦/٥ رقم ٢٨٠٧ . والحاكم في المستدرک في کتاب اللباس ٢١١/٤ رقم ٧٣٩٩ . وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وقال المنذري : في إسناده أبو يحيى القتات ، وقد اختلف في اسمه ف قيل عبد الرحمن بن دينار ، ويقال زاذان ، ويقال عمران ويقال مسلم ، ويقال زياد ويقال يزيد ، وهو كوفي ولا يحتج بحديثه ، وهو منسوب إلى بيع القت ، وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق ، ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلا إسحاق بن منصور . انظر عون المعبود ١٢٠/١١ . وقال الحافظ ابن حجر : هو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في نسخ الترمذي أنه حسن . انظر فتح الباري ٣٠٦/١٠ . والحديث ضعفه الألباني أيضاً في ضعيف سنن أبي داود ص ٤٠٣ رقم ٨٧٨ وفي مشكاة المصابيح في كتاب اللباس ١٢٤٧/٢ رقم ٥٣٥٣ وقال : لا يصح في النهي عن الأحمر حديث .

(٣) انظر عون المعبود ١١٩/١١ .

الوجه الثاني : أنه واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الردّ عليه لسبب آخر ، قال الترمذي : معنى هذا الحديث عند أهل العلم : أنهم كرهوا لبس المعصفر ورأوا أن ما صبغ بالحمرة بالمدّر أو غير ذلك ، فلا بأس به إذا لم يكن معصفرًا ^(١) . اهـ . وحمله البيهقي : على ما صبغ بعد النسيج لا ما صبغ غزلًا ثم نُسج . فلا كراهية فيه ^(٢) . اهـ .

الدليل الثاني : عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال :

« نهانا النبي ﷺ عن الميائير ^(٣) الحمر وعن القسي ^(٤) » ^(٥) .

المناقشة : نقش هذا القول ؛ بأن الاستدلال به ضعيف . وذلك ، لأن هذا الدليل أحصّ من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحمراء . فما الدليل على تحريم ما عداها ، مع ثبوت لبس النبي ﷺ له مرات ^(٦) .

الدليل الثالث : عن رافع بن خديج - رضي الله عنه - قال : « خرجنا

(١) انظر جامع الترمذي الحديث السابق نفسه ١١٦/٥ .

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي جماع أبواب الهيئة للجمعة ، باب ما يستحب من ثياب الحبرة وما يصبغ غزله لا ما يصبغ بعد ما ينسج ٢٤٥/٣ . وانظر معالم السنن للخطابي ١٧٩/٤ . شرح السنة للبغوي ٢٠/١٢ .

(٣) الميائير : جمع ميثرة ، وتجمع على موائير ، مأخوذة من وثّر وثارة فهو وثير أي : وطئ لين ، وأصلها مؤثرة فقلبت الواو ياءً لكسرة الميم ، وهي من مراكب العجم تعمل من حرير أو ديباج يجعلها الراكب تحته على سرج الفرس أو رخل البعير ، وقيل : أغشية للسروج تتخذ من الحرير ، وقيل هي سروج من الديباج ، وقيل هي شيء كالفرأش الصغير تتخذ من حرير تحشى بقطن أو صوف . وقيل : الميثرة جلود السباع ، قال النووي : هو تفسير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث . وقال الحافظ ابن حجر : ليس هو بباطل ويمكن توجيهه وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء صنعت من جلد ثم حُشيت .

انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة وثر ٢٢٨/١ . معجم مقاييس اللغة ٨٥/٦ . النهاية ١٥٠، ١٤٩/٥ . مختار الصحاح ص ٧٠٨ . لسان العرب ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ . القاموس ص ٦٣٢ . شرح مسلم للنووي ٣٣/١٤ . فتح الباري ٢٩٣/١٠ ، ٢٩٤، ٣٠٧ .

(٤) القسي : هي ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر ، نسبت إلى قرية على شاطئ البحر قريبًا من تيس ، يقال لها القس بفتح القاف ، وبعض أهل الحديث يكسرهما ، وقيل أصل القسي : القزي بالزاي ، منسوب إلى القز وهو ضرب من الإبريسم . فأبدل من الزاي سينًا ، وقيل : منسوب إلى القس وهو الصقيع لبياضه . انظر غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ٢٢٦/١ . أساس البلاغة مادة قس ص ٥٠٦ . النهاية ٥٩/٤ . مختار الصحاح ص ٥٣٤ ، القاموس المحيط ص ٧٢٩ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الميثرة الحمراء ٢١٩٩/٥ رقم ٥٥١١ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ١٦٣٥/٣ رقم ٢٠٦٦ .

(٦) انظر : نيل الأوطار ٩٧/٢ .

مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى على رواحلتنا وعلى إبلنا ، أكسية فيها خيوط عِهْن^(١) حُمْرٌ ، فقال رسول الله ﷺ : ألا أرى هذه الحُمْرة قد عَلَتْكُمْ ، فقمنا سِرَاعًا لقول رسول الله ﷺ حتى نَفَرَ بعض إبلنا فأخذنا الأكسية فنزعناها عنها »^(٢) .

المناقشة :

اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه ضعيف ، وذلك لأن هذا الحديث لا تقوم به الحجة ، فلا يصلح للاحتجاج به .

قال المنذري : في إسناده رجل مجهول^(٣) .

الدليل الرابع : أن امرأة من بني أسد قالت : « كنتُ يومًا عند زينب امرأة رسول الله ﷺ ونحن نصبغُ ثيابًا لها بمَغْرَةٍ^(٤) ، فبينما نحن كذلك ؛ إذ طلع علينا رسول الله ﷺ فلما رأى المَغْرَةَ رجع ، فلما رأت ذلك زينب علمت أن رسول الله ﷺ قد كَرِهَ ما فَعَلْتُ ، فأخذتُ فغسلتُ ثيابها ودَّارْتُ كل حُمْرة ثم إن رسول الله ﷺ رجع فاطلع ، فلما لم ير شيئاً دخل »^(٥) .

المناقشة : اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه ضعيف . وذلك لأن الحديث فيه مقال ، فلا يصح الاحتجاج به .

(١) عِهْنٌ : العِهْنُ : الصوف المُلَوَّن ، الواحدة : عِهْنَةٌ . والجمع : عُهُون . انظر معجم المقاييس مادة عهن ١٧٧/٤ . النهاية ٣٢٦/٣ . مختار الصحاح ص ٤٦٠ . القاموس المحيط ص ١٥٧٢ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب الحمرة ٥٣/٤ رقم ٤٠٧٠ . وابن أبي شيبه في كتاب اللباس ، في الركوب في الميائير الحمرة والرحائل الحمرة ٢٠٣/٥ رقم ٢٥٢٣٠ . وأحمد في المسند ٤٦٣/٣ . والطبراني في الكبير ٢٨٨/٤ رقم ٤٤٤٩ .

(٣) انظر عون المعبود ١٢١/١١ . نيل الأوطار ٩٦/٢ . وقال الحافظ في الفتح ٣٠٦/١٠ : وفي سنده راوٍ لم يسم . وقال الألباني : ضعيف الإسناد . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٨٧٩/٤٠٣ .

(٤) المَغْرَةُ : بسكون الغين وقد يحرّك ، هو المَدْرُ الأحمر الذي تُصبغ به الثياب ، والمَغْرُ كَمُعْظَم المصبوغ بها . انظر معجم المقاييس مادة مغر ٣٣٩/٥ . النهاية ٣٤٥/٤ . مختار الصحاح ص ٦٢٩ . المصباح المنير ص ٥٧٦ . القاموس ص ٦١٤ .

(٥) أخرجه أبو داود في الباب السابق نفسه ٥٣/٤ رقم ٤٠٧١ . وقال الحافظ : إسناده ضعيف انظر فتح الباري ٣٠٦/١٠ ، التلخيص الحبير ٥٩٠/٢ رقم ٦٦١ . وقال الألباني : ضعيف الإسناد . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٤٠٤ رقم ٨٨٠ .

قال المنذري : فيه إسماعيل بن عياش ^(١) ، وابنه محمد ^(٢) ، وفيهما مقال مشهور ^(٣).

الدليل الخامس : استدلوأ - أيضاً - بما رواه رافع بن يزيد الثقفي مرفوعاً : « إن الشيطان يحب الحمرة ، وإياكم والحمرة وكل ثوب ذي شهرة » ^(٤).

المناقشة : نوقش هذا القول ؛ بأنه لا يصح الاستدلال به لأنه حديث ضعيف ^(٥).

قال الحافظ : الحديث من رواية أبي بكر الهذلي ^(٦) وهو ضعيف ،

(١) هو : إسماعيل بن عياش العنسي ، أبو عياش الحمصي ، روى عن محمد بن زياد الألهاني وشرحيل بن مسلم ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، وروى عنه سليمان الأعمش و فرج بن فضالة وعبد الله بن المبارك وغيرهم . قال يحيى بن معين والبخاري والعقيلي وابن عدي وغيرهم : صدوق في روايته عن أهل الشام وفي حديثه عن غيرهم اضطراب وخطأ . وقال أبو حاتم : لين ، وقال أبو زرعة : صدوق إلا أنه غلط في أحاديث الحجازيين والعراقيين . مات سنة ١٨٢ هـ .

انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٣١٦ . التاريخ الكبير ٣٦٩/١ رقم ١١٦٩ . الضعفاء للعقيلي ٨٨/١ رقم ١٠٢ . الجرح والتعديل ١٩١/٢ رقم ٦٥ . الكامل ٢٩١/١ رقم ١٢٧ . تاريخ بغداد ٢٢١/٦ رقم ٣٤٧٦ . تهذيب الكمال ١٦٣/٣ رقم ٤٧٢ . الكاشف ٢٤٨/١ رقم ٤٠٠ . تهذيب التهذيب ٢٨٠/١ رقم ٥٨٤ .

(٢) هو : محمد بن إسماعيل بن عياش بن سليم ، روى عن أبيه ، وروى عنه سليمان البهراني وأبو زرعة ومحمد ابن عوف الطائي وغيرهم . قال أبو داود : قد رأيته ولم يكن بذاك . وسألت عمرو بن عثمان عنه فذمه . وقال أبو حاتم : لم يسمع من أبيه شيئاً حملوه على أن يحدث فحدث .

انظر ترجمته في الجرح والتعديل ١٨٩/٧ رقم ١٠٧٨ ، تهذيب الكمال ٤٨٣/٢٤ رقم ٥٠٦٧ ، الكاشف ١٥٨/٢ رقم ٤٧٢٦ . تهذيب التهذيب ٥١/٩ رقم ٦١ . تقريب التهذيب ٥٦/٢ رقم ٥٧٥٣ .

(٣) انظر عون المعبود ١٢٢/١١ . نيل الأوطار ٩٦/٢ .

(٤) أخرجه الهيثمي في المجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الصباغ ٢٢٨/٥ رقم ٧٥٦٩ وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف . وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢٤٦/٥ رقم ٢٧٨٩ . وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد الثقفي ٢٩٨/٥ رقم ١٤١٥ . وابن عدي في الكامل في ترجمة أبي بكر الهذلي ٣٢١/٣ رقم ٧٧٨ . والذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة الحافظ أبو سعد ابن البغدادي ١٢٨٤/٤ رقم ١٠٧٧ . وابن حجر في الإصابة في ترجمة رافع بن يزيد ٤٤٦/٢ رقم ٢٥٥١ . وقال الشوكاني : أخرجه الحاكم في الكنى وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي . انظر نيل الأوطار ٩٧/٢ .

(٥) قال الألباني : ضعيف جداً . انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٠٨/٤ رقم ١٧١٨ .

(٦) هو : سلمى بن عبد الله ، البصري روى عن الحسن ومحمد بن سيرين وعكرمة وأبي المليح وغيرهم ، وروى عنه وكيع وأبو نعيم ومحمد بن منذر . قال يحيى بن معين : ليس بشيء وقال مرة : لم يكن بثقة . وقال غندر : كان أبو بكر الهذلي كذاباً ، وقال النسائي : بصري متروك . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال أبو زرعة : بصري ضعيف ، وقال ابن حبان : يروي عن الأثبات الأشياء

وبالغ الجوزقاني فقال : إنه باطل^(١) .

وقال الشوكاني : (ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن الحصين مرفوعاً بلفظ : « إياكم والحُمْرَة فإنها أحبُّ الزينةِ إلى الشيطان »)^(٢) .

وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث الحسن مرسلاً ؛ وهذا إن صحَّ^(٣) كان أنصَّ أدلتهم على المنع ولكنك قد عرفت لبسه ﷺ للحُلَّة الحمراء في غير مرة ، ويعد منه ﷺ أن يلبس ما حذرنا من لبسه ، معللاً ذلك ؛ بأن الشيطان يحب الحُمْرَة .

ثم قال : فالواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بأفعاله الثابتة في الصحيح ، لا سيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ، ولم يلبث بعدها إلا أياماً يسيرة^(٤) اهـ .

الرأي الرابع :

من خلال استعراض القولين بأدلتهم ؛ يظهر أنَّ القول بجواز لبس الثوب الأحمر للرجال هو الراجح ، وذلك للأسباب الآتية :

الأول : قوَّة أدلة القائلين بالجواز ، وسلامتها من المعارض القوي ، حيث إن بعضها في الصحيحين ، كحديث البراء بن عازب ، وحديث أبي جحيفة .

الموضوعات . مات سنة ١٦٧ هـ . انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين ص ٤٧ رقم ٢٣٣ . الضعفاء للعقيلي ١٧٧/٢ رقم ٦٩٨ . الجرح والتعديل ٣١٣/٤ رقم ١٣٦٥ . المجروحين ٣٥٩/١ رقم ٤٧٣ . الكامل ٣٢١/٣ رقم ٧٧٨ . تاريخ بغداد ٢٢٣/٩ رقم ٤٨٠٠ . تهذيب الكمال ١٥٩/٣٣ رقم ٧٢٦٨ . الكاشف ٤١٤/٢ رقم ٦٥٤٩ . لسان الميزان ٨٤/٣ رقم ٨٨٧ . تقريب التهذيب ٣٦٩/٢ رقم ٨٠٣١ .

(١) انظر فتح الباري ٣٠٦/١٠ .

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ١٤٨/١٨ رقم ٣١٧ . والهيتمي في الجمع في الباب السابق نفسه ٢٢٨/٥ رقم ٨٥٦٨ وقال : رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين في أحدهما : يعقوب بن خالد بن نجيح البكري العبدي ولم أعرفه ، وفي الآخر بكر بن محمد يروي عن سعيد عن شعبة وبقيّة رجالهما ثقات .

وقال الألباني : ضعيف انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٠٧/٤ رقم ١٧١٧ . ضعيف الجامع الصغير ص ٣٢٤ رقم ٢١٩٨ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الجامع ، باب الخبز والعصفر ٧٩/١١ رقم ١٩٩٧٥ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب الثياب المصبوغة ٢٠/١٢ رقم ٣٠٨٩ . وهو مرسل ، وفيه مجهول فلم يصح .

(٤) انظر نيل الأوطار ٩٧/٢ .

الثاني: أن القول بالجواز موافق لقاعدة : الأصل في الأشياء الإباحة ، حتى يثبت الحاضر ، وهو هنا لم يثبت ، وذلك هو المتعارف عليه عند علماء الأصول (١) .

الثالث: أن القول بالجواز موافق لما ثبت من آخر أفعال النبي ﷺ في آخر أيامه ، ويعد أن يفعل النبي ﷺ شيئاً قد نهى عنه وحذر منه .

الرابع: ضعف أدلة القائلين بكراهة لبس الثوب الأحمر وكونها لا تخلو من مقال أو توجيه . والله أعلم .

وثر فائدة في هذه المسألة :

ذكر الحافظ ابن حجر سبعة أقوال في هذه المسألة :

القول الأول : الجواز مطلقاً . وهو مروى عن علي ، وطلحة ، وعبد الله بن جعفر ، والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين .

القول الثاني : المنع مطلقاً ولم ينسبه الحافظ إلى قائل معين وإنما ذكر أخباراً وآثاراً يعرف بها من قال بذلك ، حيث ذكره عن عبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وعمر ، والحسن البصري ، وعن رافع بن خديج ، وقد سبق مناقشة هذه الأدلة في بداية المسألة .

القول الثالث : يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفاً ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد (٢) .

وذكر ابن حجر بأن الحجة فيه حديث ابن عمر قال : (« نهى رسول الله ﷺ عن المُفَدَّم (٣) » ، قال يزيد : قلتُ للحسن ما المُفَدَّم ؟ قال : المُشَبَّع بِالْعُصْفُرِ (٤) .

(١) وقال المعتزلة البغدادية : الأصل فيها التحريم حتى يدلّ الدليل على الإباحة ، وقال آخرون بالوقف . انظر التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي ص ٥٣٢-٥٣٧ . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ٢٨١/١ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ٣٩١/١-٤٠١ ، قواعد الأصول ص ٢٩ . شرح الكوكب المنير ٣٢٥/١ . نزهة الخاطر ٩٧/١-١٠٠ .

(٢) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب اللباس ، من كره المعصفر للرجال : ١٥٩/٥ ، رقم ٢٤٧٢٧٧ .

(٣) المُفَدَّم ، والمُفَدَّم : هو الثوب المشبع حمرة كأنه الذي لا يقدر على الزيادة عليه لتناهي حمرة ، فهو كالممتنع من قبول الصبغ . والمُضَرَّج دون المُفَدَّم ، وبعده المُرَدَّد .

انظر : النهاية ، مادة فدغد : ٤٢١/٣ ، لسان العرب : ٤٥٠/١٢ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب كراهية المعصفر للرجال : ١١٩١/٢ ، رقم ٣٦٠١ ، وصححه الألباني .

قلتُ : وهذا خارج عن محلّ النزاع . لأنّ النهي هنا يتوجّه إلى نوع خاصّ من الحمرة وهي الحاصلة عن صباغ العُصْفُر ، لا عن مطلق الحمرة ، إذ لا دليل صحيح عليه ، فيبقى الصبغ بالحمرة بغير العُصْفُر على الجواز ، كما سيتبيّن هذا في المسألة القادمة بعون الله .

القول الرابع : يكره لبس الأحمر مطلقاً لقصد الزينة والشهرة ، ويجوز في البيوت والمِهْنَة ، جاء ذلك عن ابن عبّاس ، وبه قال الإمام مالك .

قلتُ : وهذا ضعيف ، إذ لا دليل على هذا التفصيل هنا ، بل هو معارض بما ثبت من لبسه ﷺ للحلّة الحمراء في المحافل والأعياد ونحو ذلك ، كما أنّ ثوب الشهرة منهيّ عنه من حيث كونه ثوب شهرة لا لكونه أحمر ، بل هو على المنع من أيّ لونٍ كان ، فيستوي في ذلك الأحمر وغيره من الألوان .

القول الخامس : يجوز لبس ما كان صُيغَ غزله ثم نُسج ، ويُمنع ما صُيغ بعد النّسج . جنح إلى ذلك الخطّابي ^(١) ، واحتجّ بأنّ الحلّة المذكورة في الأخبار الواردة في لبسه ﷺ الحلّة الحمراء ، إحدى حلل اليمن ، وكذلك البرد الأحمر ، وبرود اليمن يُصبغ غزلها ثم يُنْسَج .

قلتُ : وهذا ضعيف أيضاً ، إذ لا دليل على التّفَرُّق بين ما صُيغ قبل النّسج أو بعده ، لا من النّقل ولا من غيره ، وهذا القول يحتاج إلى دليل خارجي لإثباته ، وهذا لا وجود له هنا .

القول السادس : اختصاص النهي بما يصبغ بالمعصفر لورود النهي عنه ، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الأصباغ .

قلتُ : وهذا هو الصّحيح الذي تدلّ عليه مجموع الأدلّة الواردة في هذا الباب ، وهو ما أيده الإمام الترمذيّ في مسألة لبس المعصفر ، والتي تلي هذه المسألة .

القول السابع : تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله ؛ وأمّا ما فيه لونٌ آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ...

وعلى ذلك تُحمَل الأحاديث الواردة في الحلّة الحمراء ، فإنّ الحُللَ اليمانية غالباً ما تكون ذات خطوطٍ حمراء وغيرها .

وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : (الذي أراه جواز لبس الثياب المصبغة

(١) انظر معالم السنن ١٧٩/٤ .

بكل لون ، إلا أنني لا أحب لبس ما كان مُشبعًا بالحمرة ولا لبس الأحمر مطلقًا ظاهرًا فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا ، فإن مراعاة زي الزمان من المروءة ، ما لم يكن إثماً ، وفي مخالفة الزي ضرب من الشهرة) ، وهذا يمكن أن يُلخص منه قول ثامن ^(١) .

وقال الشوكاني :

(وقد زعم ابن القيم ؛ أنّ الحلة الحمراء بُردان يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود وغلط من قال إنها كانت حمراء بحثاً ^(٢) قال : وهي معروفة بهذا الاسم ، ولا يخفك أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت والمصير إلى المجاز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا لموجب ، فإن أراد ؛ أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة ، فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك ، وإن أراد ؛ أن ذلك حقيقة شرعية فيها ، فالحقائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب ، لأنّها لسانه ولسان قومه ، فإن قال : إنما فسرّها بذلك التفسير للجمع بين الأدلة . فمع كون كلامه آيياً عن ذلك لتصريحه بتغليط من قال إنها الحمراء البحت لا ملجئ إليه ، لإمكان الجمع بدونه ، كما ذكرنا) ^(٣) اهـ .

وقال الحافظ :

(والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه لبس الكفار فالقول فيه كالقول في الميثرة الحمراء .

وإن كان من أجل أنه زي النساء فهو راجع إلى الزجر عن التشبه بالنساء ، فيكون النهي عنه لا لذاته ، وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك . وإلا فلا يقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين المحافل والبيوت) ^(٤) اهـ .

(١) انظر فتح الباري ٣٠٦/١٠ .

(٢) انظر حاشية ابن القيم على سنن أبي داود بهامش عون المعبود ١١٧/١١ .

(٣) انظر نيل الأوطار ٩٧/٢ .

(٤) انظر فتح الباري : ٣٠٦/١٠ .

٥ - المسألة الخامسة : حكم لبس المعصفر^(١) للرجال^(٢)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى : كراهية^(٣) لبس المعصفر للرجال ، وجوازه للنساء .

ويظهر لي أنّ هذا هو مذهبه ؛ لأمرين :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال » ، وهذا تصريح منه بفقهه ، وأنه قائل به ، ومختار له .

ثانيهما : ما أورده في الباب من أحاديث تدلّ بظاهرها على النهي عن ذلك ، والنهي يقتضي التحريم .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن علي - رضي الله عنه - قال : « نهاني النبي ﷺ عن لبس القسي والمعصفر »^(٤) .

قال أبو عيسى : حديث عليّ حديث حسن صحيح .

(١) المعصفر : هو المصبوغ بالمعصفر وهو نبت يُهرئ اللحم الغليظ ، وبزرة القرطم ، وعصفر ثوبه : صبغه به فتعصفر ، وصبغه أحمر . انظر مختار الصحاح مادة عصفر ص ٤٣٧ . المصباح المنير ص ٤١٤ . القاموس المحيط ص ٥٦٧ . لسان العرب : ٦٠/١٢ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢١٩/٤ .

(٣) والمراد هنا كراهية التحريم ، حيث إن تلك هي طريقة السلف في استعمال لفظ الكراهية ، يطلقونه على التنزيه والحرام والفساد والبطلان جرياً على طريقتهم في التخرج في الفتوى ، ولكن المراد منها يفهم بالنظر في الأدلة ، وبالقرائن . لمزيد من التفصيل في هذه المسألة . انظر إعلام الموقعين لابن القيم ٣٢/١-٣٥ . عمدة القاري ٣٨٧/٣ . نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر لابن بدران ١٠٢/١ . الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر ص ٣٦٤-٣٦٨ . أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبد الله التركي ص ٨٠٢-٨٠٤ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ١٦٤٨/٣ رقم ٢٠٧٨ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب من كرهه ٤٧/٤ رقم ٤٠٤٤ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب خاتم الذهب ١٦٩/٨ رقم ٥١٧٩ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب كراهية المعصفر للرجال ١١٩١/٢ رقم ٣٦٠٢ .

الدليل الثاني : ما ثبت في الأحاديث الصحيحة الأخرى . وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن أنس^(١) ، وعبد الله بن عمرو^(٢) .

وهذه الاستدلالات : تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على حرمة لبس المعصفر للرجال ؛ لأنّ مطلق النهي يقتضي التحريم كما هو مقرر في الأصول^(٣) .
وكراهة لبس المعصفر للرجال كراهة تحريم .

قال به : عُمر بن الخطّاب ، وعثمان ، وابن عُمر ، وأبو هريرة ، وابن عبّاس رضي الله عنهم .

وعطاء وطاوس ، ومجاهد - رحمهم الله -^(٤) .

وإليه ذهب : أبو حنيفة ، والإمام أحمد ، والظاهرية^(٥) .

وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، **وسبب اختلافهم :** تعارض الآثار الواردة في هذا الباب ، وبعضهم حمل النهي على أنّه خاصّ بعليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - فلا يتعدّى إلى غيره .

(١) حديث أنس ولفظه : "نهى النبي ﷺ أن يتزعفر الرجل" أخرجه البخاريّ في كتاب اللباس ، باب التزعفر للرجال ٢١٩٨/٥ رقم ٥٥٠٨ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب نهى الرجل عن التزعفر ١٦٦٣/٣ رقم ٢١٠١ . وأخرج ابن حزم في المحلى ٣٨٩/٢ عن أم الفضل بنت غيلان : أرسلت إلى أنس بن مالك تسأله عن العصفر؟ فقال أنس : لا بأس به للنساء .

(٢) حديث عبد الله بن عمرو ولفظه : "رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين معصفرين ، فقال : إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها" أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ١٦٤٧/٣ رقم ٢٠٧٧ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب ذكر النهي عن لبس المعصفر ٢٠٣/٨ رقم ٥٣١٦ . وأحمد في المسند ١٦٢/٢ ، ١٦٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ .

(٣) انظر : المسألة الأولى ص ٩٧ ، هامش رقم (٦) .

(٤) انظر مصنف : عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الخبز والعصفر ٧٧/١١ - ٨٠ . مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب اللباس ، باب من كره المعصفر للرجال ١٥٨/٥ - ١٥٩ .

(٥) وعليه استقر مذهب الأحناف . انظر تحفة الملوك ص ٢٧٧ . البحر الرائق ٢١٦/٨ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٨/٥ . المحلى ٣٨٩/٢ . المغني ٦٢٤/١ ، المبدع ٣٨٤/١ ، الفروع ٣١٣/١ ، كشف القناع ٣٣٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٥٧/١ .

ومنهم من قال بتعدية الحكم إلى غيره وهو القول الأول الذي سبق بيان القائلين به .
القول الثاني : جواز لبس المعصفر للرجال .

وبه قال : أنس بن مالك ، وأبو طلحة ، وكعب بن عُجْرَة - رضي الله عنهم - ونافع ابن جبير^(١) ، وإبراهيم التيمي ، وإبراهيم النخعي ، ومحمد بن سيرين ، وأبو وائل ، وعروة ابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم^(٢) .
وإليه ذهب : مالك ، والشافعي^(٣) .

واستدلوا لما ذهبوا إليه بأحاديث وآثار لا تخلو من مقال منها :
الدليل الأول :

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : أيصبغ ربك ؟

(١) هو : نافع بن جبير بن مطعم ، أبو محمد القرشي العدوي ، مدني تابعي ثقة ، روى عن أبيه وبشر بن سحيم وعلي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم ، وروى عنه الزهري والمقري وأبو بشر وصالح بن كيسان وغيرهم . مات سنة ٩٩ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٠٥/٥ . طبقات خليفة ص ٢٤١ . التاريخ الكبير ٨٢/٨ رقم ٢٢٥٧ . معرفة الثقات ٣٠٨/٢ رقم ١٨٣٢ . الجرح والتعديل ٤٥١/٨ رقم ٢٠٦٩ . الثقات ٤٦٦/٥ رقم ٥٧٥٦ . تهذيب الكمال ٢٧٢/٢٩ رقم ٦٣٥٩ . الكاشف ٣١٤/٢ رقم ٥٧٧٨ .

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق الباب السابق نفسه ٧٩،٧٦،٧٥/١١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في لبس المعصفر للرجال من رخص فيه ١٥٨،١٥٧/٥ .

(٣) روي عن مالك : الجواز في لبس المعصفر في البيوت والأفنية وكرهته في المحافل والأسواق وغير المحافل أحب إليه ، وروي عنه الجواز مطلقاً ، وروي عنه كراهته الثوب المعصفر المُقَدَّم : أي القوي الصبغ الذي رد في المعصفر مرة بعد أخرى ، أما المعصفر غير المُقَدَّم : أي المُورَد فيجوز لبسه . انظر المدونة ٣٩٥/١ . التمهيد ١٢٣/١٦ . مواهب الجليل ٢٢١/٤ . شرح الزرقاني ٣٣٩/٤ . حاشية الدسوقي ٢٨٩/٢ .

وقال الإمام الشافعي : إنما رخصت في المعصفر لأنني لم أجد أحداً يحكي عن النبي ﷺ النهي عنه إلا ما قال علي - رضي الله عنه - : نهاني ولا أقول نهاكم . ونقل النووي عن البيهقي قوله بعد ذكره لأحاديث النهي : ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي لقال بها إن شاء الله ، ثم ذكر بإسناده ما صح عن الشافعي أنه قال : إذا كان حديث النبي ﷺ خلاف قولي فاعملوا بالحديث ودعوا قولي ، وفي رواية فهو مذهبي اهـ .

ورجح النووي كراهته وقال نقلاً عن البيهقي أيضاً : وقد كره المعصفر بعض السلف وبه قال أبو عبد الله الحلي من أصحابنا ورخص فيه جماعة والسنة ألزم اهـ . ورجح ابن حجر في التحفة حرمة ورجح الشريبي في المغني والرملي في النهاية جوازه . انظر الحاوي ١١١/٤ . المجموع ٣٨٩/٤ . روضة الطالبين ٦٨/٢ . شرح مسلم للنووي ٥٤/١٤ . تحفة المحتاج ٤٧٠/٣ . مغني المحتاج ٢٩٦/٢ . نهاية المحتاج ٣٨١/٢ . حواشي الشرواني بهامش التحفة ٤٧٠/٣ . إغاثة الطالبين ٧٩/٢ .

فقال : نعم صِبَاغًا لَا يَنْفَضُّ : أحمر ، وأصفر ، وأبيض ^(١) .

الدليل الثاني : عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : « ربما صبغ رسول الله ﷺ رداءه وإزاره بزَعْفَرَان ^(٢) أو وَرْس ^(٣) ثم يخرج فيهما ^(٤) » .

الدليل الثالث : عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كان لرسول الله ﷺ ملحفة مصبوغة بورْس فكان يلبسها في بيته ، و يدورُ فيها على نسائه ، ويُصَلِّي فيها ^(٥) » .

الدليل الرابع : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : « أن رسول الله ﷺ رَخَّصَ في الثوب المصبوغ ما لم يكن له نَفَضٌ ^(٦) ولا رَدْعٌ ^(٧) » ^(٨) .

(١) أخرجه البزار رقم ٢٩٤٤ وفيه زياد بن عبد الله النميري ضعيف ، وقال البزار : لا نعلم أحدًا أسنده عن ابن عباس إلا زيادًا ، وقال غيره : عن عطاء عن سعيد بن جبير مرسلاً . وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة زياد ١٩١/٣ رقم ٦٩١ . والهيتمي في المجموع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الصباغ ٢٢٥/٥ رقم ٨٥٥٦ وقال : رواه البزار وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط .

(٢) زَعْفَرَان : الزَّعْفَرَان نبات معروف ، وجمعه زَعَاوِير ، وزعفر الثوب صَبَّغُهُ بالزعفران فهو مُزَعْفَر ، والترعفر هو : التطلي بالزعفران والتطيب به وليس المصبوغ به ، ومنه قيل للأسد : المُزَعْفَر لضرب ورَدَّتْهُ إلى الصُّفْرَةِ . انظر أساس البلاغة مادة زعفر ص ٢٧٠ . مختار الصحاح ص ٢٧٢ . المصباح المنير ص ٢٥٣ . القاموس المحيط ص ٥١٢ .

(٣) وَرْسٌ : الورسُ نبت كالسمسم أصفر يُزرع باليمن ويُصبغ به ، وهو نافع للكَلْفِ طِلَاءٌ وللبَهَقِ شُرْبًا . وورس الثوب تَوْرِسًا صبغه به ، وملحفة وَرْسِيَّةٌ وقد يقال مُورَّسَةٌ . انظر أساس البلاغة مادة ورس ص ٦٧١ . النهاية ١٧٢/٥ . مختار الصحاح ص ٧١٦ . المصباح المنير ص ٦٥٥ . القاموس ص ٧٤٧ .

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير ٣٩٩/٢٣ رقم ٩٥٣ . وابن حبان في الثقات في ترجمة ركيح ٣١٢/٦ رقم ٧٨٧٤ . والهيتمي في المجموع في الباب السابق نفسه ٢٢٥/٥ رقم ٨٥٥٧ وقال : رواه الطبراني من رواية ركيح بن أبي عبيدة عن أبيه وقد ذكر ابن حبان ركيحًا في الثقات وذكر هذا الحديث في ترجمته ؛ فلا أدري حكم بصحته أم لا ؟ ولم يتعرض لبقية رجاله وفيه من لم أعرفه .

(٥) أخرجه الهيتمي في المجموع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الصباغ ٢٢٧/٥ رقم ٨٥٦٦ وقال : رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه مقدم بن داود وهو ضعيف .

(٦) نَفَضٌ : أي نَصَلَ لون صبغه ولم يبق إلا الأثر ، والأصل في النفض : الحركة . انظر النهاية مادة نفض ٩٧/٥ .

(٧) رَدْعٌ : أي لَطَخَ لم يُعَمِّه كُلُّهُ . انظر النهاية مادة ردع ٢١٥/٢ .

(٨) أخرجه أحمد في المسند ٣٦٢/١ . وأبو يعلى في مسنده ٤٥٢/٤ رقم ٢٥٧٩ وقال محققه الشيخ حسين أسد : إسناده ضعيف . وأخرجه الهيتمي في مجمع الزوائد في الباب السابق نفسه ٢٢٦/٥ رقم ٨٥٥٨ وقال : رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وهو مدلس . وانظر نصب الراية ٢٩/٣ .

الدليل الخامس: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « راح عثمان إلى مكة حاجاً ، ودَخَلَتْ على محمد بن جعفر بن أبي طالب امرأته فباتَ معها حتى أصبح ، ثم غدا عليه رَدْعُ الطيب وملحفة مُعْصِفرة مُقَدَّمة ، فأدرك الناس بَمَلَلٍ^(١) قبل أن يروحوا ، فلما رآه عثمان انتهره وأَفَفَ ، وقال أتلُبس المعصفر ، وقد نَهَى عنه رسول الله ﷺ ؟ فقال له علي بن أبي طالب : إنّ رسول الله ﷺ لم ينهه ولا إِيَّاكَ إنما نهاني »^(٢) .

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث :

قالوا : إنها صريحة في جواز لبس المُعْصِفِرِ للرجال . وأنّ النهي عنه خاصّ بعلي بن أبي طالب .

المناقشة : اعترضَ على هذا الاستدلال ، بأنه ضعيف . حيث لم يصحّ في جواز لبس المعصفر حديثٌ يُعْتَمَدُ عليه . وتخصيص النهي بعلي بن أبي طالب يحتاج إلى دليل على التخصيص ، ولا دليل لهم عليه ؛ فيبقى الحكم على عمومهِ^(٣) ولأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، كما هو مقرّر في الأصول^(٤) .

(١) مَلَلٌ : موضع بين مكة والمدينة على ثمانية وعشرين ميلاً وقيل على اثنين وعشرين ميلاً من المدينة وعلى ثمانية أميال من الجفير . انظر معجم ما استعجم ٤٦٥/١ . معجم البلدان ١٩٤/٥ .

وهو وادٍ فحل ينقض من جبال قدس ، فيمرّ على نحو من أربعين كيلاً جنوب المدينة ، فينضمّ إليه واديان هما : الفُرَيْش ، وتربان ، فإذا اجتمعت سَمِيَ المكان : فَرْش ملل ، ثُمَّ يسير ملل حتّى يصبّ في إضَم « وادي الحمض اليوم » غرب المدينة . انظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق بن غيث البلادي ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٧١/١ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب كراهية لبس المعصفر للرجال وإن كانوا غير محرمين ٦١/٥ وقال : هذا إسناد غير قوي . والهيثم في الجمع في الباب السابق نفسه ٢٢٦/٥ رقم ٨٥٥٩ وقال : رواه أحمد وأبو يعلى في الكبير والبخاري باختصار وفيه عيب الله بن عبد الله بن موهب وثقه ابن معين في رواية وقد ضَعَفَ .

(٣) قال البيهقي : حكم علي رضي الله تعالى عنه بالتخصيص في الرواية الصحيحة غير منصوصة وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في نهى الرجال عن ذلك عام . انظر السنن الكبرى ٢٢٦/٥ . وانظر التمهيد ١٢١/١٦ .

(٤) وإليه ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة .

وقيل : العبرة بخصوص السبب . وهو رواية عن الإمام أحمد ، واختاره المزني والقفال والدقاق من الشافعية ، وقاله أبو الفرج ، وابن نصر من المالكية ، وحكاها أبو الطيب وابن برهان عن مالك .

انظر : المستصفى ص ٢٣٦ ، المحصول : ٤٤٨/١ ، المسودة لآل تميمية ص ١١٩ ، الإبهاج : ١٨٥/٢ ، التمهيد للإسنوي ص ٤١٠ - ٤١٢ ، القواعد والفوائد لابن اللحام ص ١٩٨ - ١٩٩ ، إرشاد الفحول : ٤٨٦/١ .

الرأي الراجح :

من خلال استعراض القولين بأدلتيهما ؛ يظهر أنّ القول بکراهة لبس المعصفر للرجال هو الراجح . وذلك لأسباب :

الأول : صحّة وقوّة أدلة القائلين بالکراهة ، وسلامتها من المعارض القويّ .

الثاني : ضعف أدلة القائلين بالجواز ، وعدم خلوّها من مقال فيها ، كما أنّها لا تقوى على معارضة ما ثبت في الصحيحين من النهي عن لبس الرجال للمعصفر . والله أعلم .

وهذا ما رجّحه الشوکاني - رحمه الله - بقوله :

(والمعصفر وإن كان يصبغ صباغاً أحمر ، كما قال ابن القيم ؛ فلا معارضة بينه وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه ﷺ كان يلبس حلة حمراء ؛ لأن النهي في هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص من الحُمْرة ، وهي الحُمْرة الحاصلة عن صباغ المعصفر) (١) اهـ .

وهذا ما أيده الإمام الترمذيّ أيضاً (٢) . حيث قال بعد إيراد حديث عبد الله بن عمرو : « ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم ؛ أنهم كرهوا لبس المعصفر ، ورأوا أنّ ما صبغ بالحُمْرة بالمدر أو غير ذلك ؛ فلا بأس به إذا لم يكن معصفاً » اهـ .

فائدة :

قال الإمام النووي - رحمه الله - :

(اختلف العلماء في الثياب المعصفرة وهي المصبوغة بمعصفر فأباحها جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وبه قال : الشافعي وأبو حنيفة ومالك لكنه قال : غيرها أفضل منها ، وفي رواية عنه ، أنه أجاز لبسها في البيوت وأفنية الدور وكرهه في المحافل والأسواق ونحوها . وقال جماعة من العلماء : هو مكروه كراهة تنزيه ، وحملوا النهي على هذا ، لأنه ثبت أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء ، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه - قال : « رأيت النبي ﷺ يصبغ بالصفرة » ، وقال الخطابي : النهي منصرف إلى ما صبغ من الثياب بعد النسيج ، فأما ما صبغ غزله ثم نسج ، فليس بداخل في النهي ، وحمل بعض العلماء النهي هنا على المحرم بالحج أو العمرة ، ليكون موافقاً لحديث ابن عمر رضي الله عنه : " نهى المحرم أن يلبس ثوباً مسّه ورُسٌ أو زعفران " (٣) اهـ .

(١) انظر : نيل الأوطار ٩٤/٢ .

(٢) انظر جامع الترمذيّ كتاب الأدب ، باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسي ١١٦/٥ .

(٣) انظر شرح : مسلم للنووي ٥٤/١٤ .

٦ - المسألة السادسة : حُكْمُ لُبْسِ الْفِرَاءِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي إلى جواز لبس الفراء^(٢) ، ويدلّ على أنّ ذلك هو رأيه : ترجمته للمسألة ، حيث قال : « باب ما جاء في لبس الفراء » ، وهذا من الترجمة بصيغة خبريّة عامّة ، وهو وإن لم يصرّح برأيه هنا ، إلّا أنّ مراده يتعيّن بما ذكره من حديثي الباب ، وهما يدلّان بظاهرها على الجواز .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن سلمان - رضي الله عنه - قال :

« سئل رسول الله ﷺ عن السَّمْنِ^(٣) والجُبْنِ^(٤) والفِرَاءِ . فقال : الحلال ما أحلّ الله في كتابه ، والحرام ما حرّم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه »^(٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢٢٠/٤ .

(٢) الفِرَاء : بكسر الفاء جمع فَرَوَة وهي التي تُلبَس ، قيل بإثبات الهاء وقيل بحذفها : فَرَو ، وهو لبس كالجبّة يطنّ من جلود بعض الحيوانات كالأرانب والسمور ونحوها ، وإذا لم يكن عليها وبر أو صوف لم تسمّ فروة ، وافترى الفرو لبسه ، وجبة مفراة : عليها فروة . والفَرَوَة أيضًا : جلدة الرأس ، والأرض البيضاء ، والغنى ، والثروة . انظر أساس البلاغة مادة فرو ص ٤٧٢ . مختار الصحاح ص ٥٠٢ . المصباح المنير ص ٤٧١ . القاموس ص ١٧٠٢ ، لسان العرب : ١٥١/١٥ .

(٣) السَّمْن : ما يُعمل من لبن البقر والغنم . والجمع : سُمْنان ، وسَمْن يَسْمَنُ من باب تَعَبَ إذا كثر لحمه وشحمه ، ويتعدّى بالهمزة والتضعيف . والسَّمْن وزان عَنَب ، اسم منه فهو سَمِين ، وامرأة سمينة ، والجمع : سِمَان . انظر : مختار الصحاح ، مادة سمن ، ص ٣١٥ ، المصباح المنير ص ٢٩٠ .

(٤) الجُبْن : معروف وهو الذي يُؤكل ، وقد تَجَبَّن اللبن : صار كالجبْن ، والجُبْن فيه ثلاث لغات : أجودها سكون الباء ، والثانية ضمُّها للاتباع ، والثالثة وهي أقلُّها التثقيب . انظر أساس البلاغة مادة جبن ص ٨٢ . مختار الصحاح ص ٩٢ . المصباح المنير ص ٩٠ . القاموس ص ١٥٣٠ .

(٥) أخرجه ابن ماجة في كتاب الأطعمة ، باب أكل الجبن والسمن ١١٧/٢ رقم ٣٣٦٧ ومقتضى صنيعه ؛ أن المقصود بالحديث هنا جمعُ الفَرَأ بوزن الكَلَأ وهو الحمار الوحشي . وفي المثل : كُئِلُ الصيد في حوف الفَرَأ . وجمعه فِرَاء كجبل و جبّال ، وأفراء . انظر أساس البلاغة مادة فرأ ص ٤٦٧ . النهاية ٤٢٢/٣ . مختار الصحاح ص ٤٩٤ . القاموس المحيط ص ٦٠ . وأخرجه أيضًا الحاكم في المستدرک في كتاب الأطعمة ١٢٩/٤

قال أبو عيسى : وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه .

وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله ، وكأن هذا الموقف أصح .

وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال : ما أراه محفوظاً ، روى سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفاً ، قال البخاري : وسيف بن هارون ^(١) مقارب الحديث ، وسيف بن محمد ^(٢) عن عاصم ذاهب الحديث .

الدليل الثاني : ما ثبت من حديث المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - وعبر عنه الترمذي بقوله : وفي الباب عن المغيرة ^(٣) .

رقم ٧١١٥ وقال : هذا حديث صحيح وسيف بن هارون لم يخرجاه ووافقه الذهبي . وقال ابن العربي أيضاً : صوابه عن سلمان موقوفاً . انظر عارضة الأحوذى ٦٨٥/٤ . وقال الألباني : حسن . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٥/٢ رقم ١٤١٠ .

(١) هو : سيف بن هارون الثرجي ، أبو الوراق الكوفي ، روى عن سليمان التيمي وفضيل بن كثير ، وروى عنه أبو نعيم وأبو غسان وسعيد بن سليمان وغيرهم . قال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي : ضعيف متروك ، وقال ابن حبان : يروي عن الأثبات الموضوعات . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٨٧/٦ . التاريخ الكبير ١٧٢/٤ رقم ٢٣٧٧ . الضعفاء والمتروكين ص ٥٠ رقم ٢٥٤ . الضعفاء للعقيلي ١٧٤/٢ رقم ٦٩٣ . الجرح والتعديل ٢٧٦/٤ رقم ١٦٩١ . المجروحين ٣٤٦/١ رقم ٤٤٤ . الكامل ٤٢٩/٣ رقم ٨٤٩ . تهذيب الكمال ٣٣٢/١٢ رقم ٢٦٧٩ . الكاشف ٤٧٦/١ رقم ٢٢٢٦ . تهذيب التهذيب ٢٦١/٤ رقم ٥٢٠ . تقريب التهذيب ٤٠٨/١ رقم ٢٧٣٥ .

(٢) هو : سيف بن محمد الثوري ، الكوفي ، أخو عمار وابن أخت سفيان الثوري ، روى عن عاصم بن سليمان الأحول والأعمش والحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق ، وروى عنه محمود بن خدّاش وابن أبي سريج ومعاذ بن حسان السعدي . وقد كذبه يحيى بن معين وأحمد وغيرهم . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١٧٢/٤ رقم ٢٣٨٠ . الضعفاء والمتروكين ص ٥٠ رقم ٢٥٥ . الضعفاء للعقيلي ١٧٢/٢ رقم ٦٩٠ . الجرح والتعديل ٢٧٧/٤ رقم ١١٩٣ . المجروحين ٣٤٦/١ رقم ٤٤٥ . الكامل ٤٣١/٣ رقم ٨٥٠ . تاريخ بغداد ٢٢٦/٩ رقم ٤٨٠١ . تهذيب الكمال ٣٢٨/١٢ رقم ٢٦٧٨ . الكاشف ٤٧٦/١ رقم ٢٢٢٥ . تهذيب التهذيب ٢٦٠/٤ رقم ٥١٩ . تقريب التهذيب ٤٠٨/١ رقم ٢٧٣٤ .

(٣) حديث المغيرة ولفظه : "كان رسول الله ﷺ يصلي على الحصر والفروة المدبوغة" ، أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب الصلاة على الحصر ١٧٧/١ رقم ٦٥٩ . وأحمد في المسند ٢٥٤/٤ . وابن خزيمة في كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الفراء المدبوغة ١٠٣/٢ رقم ١٠٠٦ . والطبراني في الكبير ٤١٦/٢٠ رقم ٩٩٩ . والحاكم في المستدرک كتاب الصلاة ٣٨٩/١ رقم ٩٥٠ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بذكر الفروة ، وقال الذهبي : على شرط مسلم . وأخرجه البيهقي في كتاب الحيض ، باب الصلاة في الجلد المدبوغ ٤٢٠/٢ . وقال الألباني : ضعيف انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٦١ رقم ١٢٨ .

و ٢٢ الاستدلال :

أما حديث سلمان فيدلّ دلالة صريحة على جواز لبس الفراء ، لأنّ ما سُكِّتَ عنه شرعاً فهو حلال ، وفقاً لقاعدة : **أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ** كما هو مُتَقَرَّرٌ في علم الأصول ^(١) .

أما حديث المغيرة فوجه الدلالة منه ظاهر على جواز لبس الفراء واستعماله .

وبه قال : أنس بن مالك ، وابن عُمر ، وعائشة رضي الله عنهم .

والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيّب ، وأبو وائل ^(٢) .

وإليه ذهب : الأئمة الأربعة على تفصيل بين المذاهب سنذكره في المسألة القادمة بعون الله ^(٣) .

وقد استدلل هؤلاء . أيضا . بما يلي :

١ - أن هذين الحديثين موافقان لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ ^(٥) .

٢ - عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مِنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرِّمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » ^(٦) .

٣ - عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - مرفوعاً قال : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَإِنَّهُ عَافِيَةٌ ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ الْعَافِيَةَ ،

(١) تقدّم الكلام على ذلك ص ١٢٨ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في لبس الفراء ١٦١/٥ ، ١٦٢ .

(٣) انظر الميسوط ٢٠٢/١ ، فتح القدير للكمال بن الهمام ١٠٠/١ ، تبين الحقائق ٢٦/١ . الباب في شرح الكتاب ٢٤/١ . مواهب الجليل ١٤٣/١ . حاشية الدسوقي ٩٢/١ ، بلغة السالك ٣٤/١ . تحفة المحتاج ٥٠٣/١ . مغني المحتاج ٢٣٨/١ . كشف القناع ٦٧/١ . شرح منتهى الإرادات ٣١/١ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٢٩ .

(٥) سورة الأعراف ، آية رقم ٣٢ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه .. ٢٦٥٨/٢ رقم ٦٨٥٩ . ومسلم في كتاب الفضائل . باب توقيه ﷺ ١٨٣١/٤ رقم ٢٣٥٨ .

فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ نَسِيًّا ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (١) « (٢) .

فائدة : قال ابن العربي :

(إذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمْرٍ ، فَلَا خِلَافَ فِي امْتِثَالِهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْاِمْتِثَالِ ، كَمَا لَا خِلَافَ فِي اجْتِنَابِ مَا نَهَى عَنْهُ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْاجْتِنَابِ ، وَمَا سَكَتَ ، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ أَصُولُهَا قَوْلَانِ :

أحدهما : أنه مباح .

والثاني : أنه محمول بالشبه ، والتعليل على قسم المباح أو المحظور ، حسبما بيناه في الأصول ، وبهذا أقول .. فأما الروم ؛ فذُبْحُهُمْ ذِكَاةٌ وَجُلُودُ الْمَذْبُوحَاتِ طَاهِرَةٌ . وَأَمَّا مَا يَذْبَحُهُ الْجَوْسُ ؛ فَهُوَ مَيْتَةٌ ، لَكِنَّهُ إِذَا دُبِغَ فَصَارَ فَرُوءً طَهَّرَهُ الدِّبَاغُ بِإِذْنِ الشَّرْعِ وَحُكْمِهِ ، فَجَازَ لِبَسِهِ مِنْ أَيِّ يَدٍ خَرَجَ مِنْهُمْ) (٣) ١ هـ .

(١) سورة مريم ، آية رقم ٦٤ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک في کتاب التفسیر ، تفسیر سورة مريم ٤٠٦/٢ رقم ٣٤١٩ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . والبيهقي في جماع أبواب كسب الحجام ، باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما ذكر تحريمه مما يؤكل أو يشرب ١٢/١٠ . والدارقطني في كتاب الزكاة ، باب الحث على إخراج الصدقة وبيان قسمتها ١٣٧/٢ رقم ١٢ .

(٣) انظر عارضة الأحوذى ١٨٦/٤ .

٧ - المسألة السابعة : حُكْمُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي جواز الانتفاع بجلود الميتة بعد الدبغة ، ما عدا جلد الكلب والخنزير لنجاستهما عنده .

ويرى كراهة الانتفاع بجلود السباع والصلاة فيها بعد الدبغ وإن كانت طاهرة لورود النهي عنها .

ويدلّ على أنّ ذلك هو فقهه أمور :

أولها : أنّه ترجم للمسألة بترجمة عامّة يفهم مراده منها بما ضمّنه إياها من أحاديث الباب ، وذلك بقوله : « باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ »^(٢) .

ثانيها : ظاهر أحاديث الباب حيث تدلّ على جواز الانتفاع بجلود الميتة بعد دبغها .

ثالثها : قوله : « والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم » إشارة إلى أنّه يرى هذا القول ويختاره عن غيره من الأقوال .

رابعها : قوله بعد ذكره لحديثي النهي عن الانتفاع بالميتة : « وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم » . وفيه إشارة إلى تضعيفه لهذا القول وعدم أخذه به .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « ماتت شاة ، فقال رسول الله ﷺ لأهلها : ألا نزعتم جلدها ثم دبغتموه ، فاستمتعتم به »^(٣) .

(١) دُبِغَتْ : الجلد دُبْغًا من بابي قَتَلَ وَنَفَعَ ، ومن باب ضَرَبَ لغة حكاها الكسائي ، والدبغة بالكسر اسم للصنعة وقد يُجعل مصدرًا ، والدبغ بالكسر والدبغ والدبغة ما يُدبغ به ، واندبغ الجلد في المطاوعة والفاعل : دبّاغ ، والمذبغة بالفتح : موضع الدبغ وضمّ الباء لغة انظر أساس البلاغة مادة دبغ ص ١٨٢ . مختار الصحاح ص ١٩٨ . المصباح ص ١٨٩ . القاموس المحيط ص ١٠٠٨ .

ويُعرّف الفقهاء الدبغ بأنه : نزع فضول الجلد بحريّ ، وقيل هو : استعمال ما فيه قبض وقوة على نزع الفضلات . انظر فتح القدير ٩٩/١ حاشية الدسوقي ٩٣/١ . تحفة المحتاج ٥٠٥/١ . كشاف القناع ٦٩/١ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٠/٤ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد والتسمية على الصيد ، باب جلود الميتة ٢١٠٣/٥ رقم ٥٢١١ . ومسلم في كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدبغ ٢٧٦/١ رقم ١٣ .

قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال :
« قال رسول الله ﷺ : أَيُّمَا إِهَابٌ ^(١) دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ » ^(٢) .

وجه الاستدلال : قوله ﷺ في الحديث الأول في جلد الميتة : « دبغتموه فاستمتعتم به » صريح في جواز الانتفاع بجلد الميتة بعد دبغه . وقوله ﷺ في الحديث الثاني : « إذا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ » ^(٣) أو قوله ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٌ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ » ^(٤) يدلُّ دلالة صريحة على العموم ؛ فيطهر كل إهاب إذا دبغ . فهو إما نكرة في سياق الشرط ، أو لفظة (أي) وكلاهما يفيدان العموم ، كما هو مقرر عند علماء الأصول ^(٥) . فلا يخرج من هذا العموم إلا ما خصَّ بالدليل لنجاسة عينه .

قال ابن عبد البر : (قوله ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٌ دُبِغَ ، فَقَدْ طَهَّرَ » . فَعَمَّ الْأَهَابُ كُلَّهَا ، فَكُلُّ إِهَابٍ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذَا الْخَطَابِ ، إِلَّا أَنْ يَصَحَّ إِجْمَاعٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَيُخْرَجُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ) ^(٦) اهـ .

الدليل الثالث : ما ثبت في الأحاديث الأخرى من جواز الانتفاع بجلود الميتة بعد الدِّبَاغِ .

(١) الإِهَابُ : وجمعه أَهْبٌ بضمين على القياس مثل كتاب وكتبٌ ، وبفتحتين على غير القياس ، قال بعضهم : وليس في كلام العرب فِعَالٌ يجمع على فَعَلٍ بفتحتين إلاَّ: إِهَابٌ وَأَهْبٌ وَعِمَادٌ وَعَمَدٌ ، والإِهَابُ هو الجلد قبل أن يُدْبَغَ . وربما استعير الإِهَابُ لجلد الإنسان . انظر النهاية مادة أهب ٨٣/١ . مختار الصحاح ص ٣١ . المصباح المنير ص ٢٨ . القاموس المحيط ص ٧٧ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغِ ٢٧٧/١ رقم ٣٦٦ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في أهب الميتة ٦٦/٤ رقم ٤١٢٣ . والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، باب جلود الميتة ١٧٣/٧ رقم ٤٢٤١ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ١١٩٣/٢ رقم ٣٦٠٩ . وأحمد في المسند ٢١٩/٢ ، ٢٧٠ ، ٣٤٣ .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلم وأبو داود وكذلك عند مالك في الموطأ في كتاب الصيد ، باب ما جاء في جلود الميتة ٤٩٨/٢ رقم ١٠٦٣ .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد في المسند وغيرهم .

(٥) انظر التمهيد لابن عبد البر ١٧٦/٤ . تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم (لخليل العلاني ت ٧٦١ هـ) ص ٤٠٧ . التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لعبد الرحيم الإسنوي ت ٧٧٢ هـ) ص ٣٢٤ . شرح الكوكب المنير ١٢٢/٣ - ١٤٢ . إرشاد الفحول ١/٤٣٣ .

(٦) انظر التمهيد ١٨٣/٤ .

وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن سلمة بن المحبق^(١) ، وميمونة^(٢) ، وعائشة^(٣) .

الحليل الرابع : عمل أكثر أهل العلم .

(١) حديث سلمة بن المحبق بفتح الباء وقيل بكسرهما والفتح أشهر ولفظه : "أن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك أتى على بيت فإذا قرية معلقة فسأل الماء فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة ، فقال : "دباغها طهورها" أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في أهب الميتة ٦٦/٤ رقم ٤١٢٥ . وأحمد في المسند ٦/٣ ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس في الفراء من جلود الميتة إذا دبغت ١٦٣/٥ رقم ٢٤٧٧٢ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب دباغ الميتة هل يطهرها أم لا ٤٧١/١ . وابن حبان في كتاب السير ، باب الخلافة والإمارة ٣٨١/١٠ رقم ٤٥٢٢ . وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٣٠٢/٢ رقم ١٠٦٤ . والطبراني في الكبير ٤٦/١٠ رقم ٤٠٠٠ والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب الدباغ ٤٦/١ رقم ١٤ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذُكِّي ٢١/١ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٧٧/٢ رقم ٣٤٧٣ . وقال الزيلعي في نصب الراية ١١٨/١ : وأعله الأثرم بجون وحكى عن أحمد أنه قال : لا أدري من هو الجون بن قتادة ؟ ورواه الترمذي في علله الكبرى وقال : لا أعرف من هو جون بن قتادة غير هذا الحديث ولا أدري من هو ؟ اهـ .

وسلمة بن المحبق الهذلي وهو أبو سنان ، سكن البصرة ، روى عنه ابنه سنان وجون بن قتادة وقيصة بن حريث والحسن البصري وغيرهم . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٣٦ التاريخ الكبير ٧١/٤ رقم ١٩٩٢ . الجرح والتعديل ١٧١/٤ رقم ٧٤٥ . الثقات ١٦٤/٣ رقم ٥٣٨ . تهذيب الكمال ٣١٨/١١ رقم ٢٤٦٨ . الكاشف ٤٥٤/١ رقم ٢٠٤٧ . تهذيب التهذيب ١٣٨/٤ رقم ٢٧٠ . الإصابة ١٥٣/٣ رقم ٣٣٩٧ .

(٢) حديث ميمونة ولفظه : "أنه مرَّ على رسول الله ﷺ رجالٌ من قريش يجرون شاة لهم مثل الحصان ، فقال لهم رسول الله ﷺ : « لو أخذتم إهابها قالوا : إنها ميتة ، فقال رسول الله ﷺ يطهرها الماء والقرظ » ، أخرجه أبو داود في الباب السابق نفسه ٦٦/٤ رقم ٤١٢٦ وصححه ، والنسائي في كتاب الفرع والعنبر ، باب ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٤/٧ رقم ٤٢٤٨ . وأحمد في المسند ٦/٣٣٣ . وأبو يعلى في مسنده ٥١٩/١٢ رقم ٧٠٨٦ . والطحاوي في معاني الآثار في الباب السابق نفسه ٤٧١/١ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة ١٠٦/٤ رقم ١٢٩١ . والدارقطني في الباب السابق نفسه ٤٥/١ رقم ١١ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٧٧/٢ رقم ٣٤٧٤ .

(٣) حديث عائشة ولفظه : (أن رسول الله ﷺ أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت) أخرجه أبو داود في الباب نفسه ٦٦/٤ رقم ٤١٢٤ . والنسائي في كتاب الفرع والعنبر ، باب الرخصة في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبغت ١٦٧/٧ رقم ٤٢٥٢ وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ١١٩٤/٢ رقم ١٦١٢ . والحازمي في الاعتبار ص ١٧٤-١٧٥ . وأحمد في المسند ٦/٧٣، ١٤٨، ١٠٤، ١٥٣ . ومالك في الموطأ في كتاب الصيد ، باب ما جاء في جلود الميتة ٤٩٨/٢ رقم ١٠٦٤ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢١٩ رقم ١٥٦٨ . وإسحاق بن راهويه في مسنده ٤٥٨/٢ رقم ١٠٣١ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب في جلود الميتة ١٠٢/٤ رقم ١٢٨٦ والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٤٩ رقم ٨٩٠ .

وعبر عنه الترمذي بقوله: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ ؛ فقد طُهِرَتْ قال الشافعي : أيما إهاب ميتة دُبِغَ ؛ فقد طُهِرَ إلا الكلب والخنزير ، واحتج بهذا الحديث .

وبه قال : علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهم .

وعطاء ، والحسن البصري ، والشعبي ، والنخعي ، وقتادة ^(١) ، ويحيى الأنصاري ^(٢) ، وسعيد بن جبير ^(٣) ، وغيرهم ^(٤) .

وإليه ذهب : الشافعي وهو ظاهر مذهب الشافعية ، وأحمد في رواية ، وقال به بعض الحنابلة ^(٥) . وهذا هو القول الأول في المسألة .

(١) هو : قتادة بن دعامة ، أبو الخطاب السدوسي ، البصري الأعمى ، الحافظ المفسر ، ثقة ثبت ، يقال ولد أكبه ، روى عن عبد الله بن سرجس وأنس وأبي الطفيل ، وروى عنه أيوب وشعبة وأبو عوانة وغيرهم ، وهو موصوف بكثرة التدليس والإرسال وعدّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين ، توفي بواسط في الطاعون سنة ١١٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٢٩/٧ ، التاريخ الكبير ١٨٥/٧ رقم ٨٢٧ . الجرح والتعديل ١٣٣/٧ رقم ٧٥٦ . جامع التحصيل ص ٢٥٤ رقم ٦٣٣ . الكاشف ١٣٤/٢ رقم ٤٥٥١ . تقريب التهذيب ٢٦/٢ رقم ٥٥٣٥ . تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ١٠٢ رقم ٩٢ .

(٢) هو : يحيى بن سعيد الأنصاري ، النجاري ، أبو سعيد المدني ، ثقة ، ثبت ، فقيه ، روى عن أنس والسائب ابن يزيد وسعيد بن المسيب وسالم بن يزيد وسعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس والليث بن سعد وغيرهم ، وكان قاضياً لأبي جعفر المنصور . مات بالهاشمية سنة ١٤٣ هـ . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٧٥/٨ رقم ٢٩٨٠ . معرفة الثقات ٣٥٢/٢ رقم ١٩٧٧ . الجرح والتعديل ١٤٧/٩ رقم ٦٢٠ . الثقات ٥٢١/٥ رقم ٦٠٣٣ . تاريخ بغداد ١٠١/١٤ رقم ٧٤٤٦ . تهذيب الكمال ٣٤٦/٣١ رقم ٦٨٣٦ . تذكرة الحفاظ ١٣٧/١ رقم ١٣٠ . الكاشف ٣٦٦/٢ رقم ٦١٧٦ . تهذيب التهذيب ١٩٤/١١ رقم ٣٦١ .

(٣) هو : سعيد بن جبير بن هشام الأسدي ، مولا هم الكوفي ، أبو عبد الله ، أحد الأعلام تابعي ثقة ثبت فقيه ، روى عن ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وأنس وابن عباس ، وزوى عنه عمرو بن دينار وأبو بشر وأيوب السخيتاني وغيرهم . قال ميمون بن مهران : مات سعيد بن جبير وما على الأرض رجل إلا وهو يحتاج إلى علمه . وقد قتله الحجاج ظملاً سنة ٩٥ هـ وله خمسون سنة إلا بضعة أشهر . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٥٦/٦ . طبقات خليفة ص ٢٨٠ . التاريخ الكبير ٤٦١/٣ رقم ١٥٣٣ . معرفة الثقات ٣٩٥/١ رقم ٥٧٨ . الجرح والتعديل ٩/٤ رقم ٢٩ . الثقات ٢٧٥/٤ رقم ٢٨٨٣ . التعديل والتجريح ١٠٧٥/٣ رقم ١٢٦٤ . تهذيب الكمال ٣٥٨/١٠ رقم ٢٢٤٥ . الكاشف ٤٣٣/١ رقم ١٨٦٠ . تذكرة الحفاظ ٧٦/١ رقم ٧٣ . تهذيب التهذيب ١١/٤ رقم ١٤ . تقريب التهذيب ٣٤٩/١ رقم ٨٥ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في الفراء من جلود الميتة إذا دُبِغَتْ ١٦٣، ١٦٢/٥ المحلى ١٣١/١ . المغني لابن قدامة ٥٥/١ . شرح مسلم للنووي ٥٤/٤ . المجموع ٢٧١/١ .

(٥) انظر الأم ٩/١ . الحاوي الكبير ٥٦/١ . المهذب ١٠/١ . المجموع ٢٦٨/١ . تحفة المحتاج ٥٤/١ . مغني

وقد استدلل هؤلاء . أيضا . بما يلي :

- ١ - حديث ابن عباس عن سودة - رضي الله عنها - قالت : (ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ^(١) . ثم مازلنا ننبد فيه حتى صار شئنا ^(٢)) ^(٣) .
- ٢ - وعن ابن وعلّة السبئي قال : (سألتُ عبد الله بن عباس قلتُ: إنا نكون بالمغرب فيأتينا الجوس بالأسقية فيها الماء والودك ^(٤) ؟ فقال : اشرب . فقلت : رأيي تراه ؟ فقال ابن عباس : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : دباغه طهوره ^(٥) .
- ٣ - وعن ابن عباس - أيضا - قال : « أراد النبي ﷺ أن يتوضأ من سقاء فقيل له إنه ميتة ، فقال : دباغه يذهب بخبثه أو نجسه أو رجسه » ^(٦) .

واستدلوا من المعقول بما يلي :

- ٤ - إن الدباغ يحفظ الصحة على الجلد ويصلحه للانتفاع به كالحياة .
- ٥ - إن الحياة تدفع النجاسة عن الجلد ، فكذلك الدباغ .

⇨

- المحتاج ١/١٣٨ . نهاية المحتاج ١/٢٥٠ ، ١ وقال ابن حمدان من الخبائلة في الرواية عن أحمد بطهارة جلد ما كان طاهراً في الحياة : هي أولى ، واختارها أيضاً ابن رزين في شرحه وابن عبد القوي في جمع البحرين والفائق وإليها ميل المجد في المنتقى . انظر المغني ١/٥٥ . شرح العمدة ١/١٢٢ . المبدع ١/٧٢ . الفروع ١/٧٣ . الإنصاف ١/٨٦ . كشف القناع ١/٦٨ . شرح منتهى الإرادات ١/٣١ .
- (١) مسكها : أي جلدها . وسمي الجلد مسكاً لإمساكه ما ورائه . انظر أساس البلاغة مادة مسك ص ٥٩٥ . النهاية ٤/٣٣١ . القاموس ص ٢٣٠ .
 - (٢) شئنا : الشنُّ والشنَّة القرية الخلق ، وجمعه شينان وهي أشد تبريداً للماء من الجُدُر . انظر أساس البلاغة ، مادة شنن ص ٣٤٠ . النهاية ٢/٥٠٦ . مختار الصحاح ص ٣٤٨ . المصباح المنير ص ٣٢٤ . القاموس ص ١٥٦١ .
 - (٣) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور ، باب من حلف أن لا يشرب نبيذاً .. ٦/٢٤٦٠ رقم ٦٣٠٨ . والنسائي في كتاب الفروع والعنبرة ، باب جلود الميتة ٧/١٧٣ رقم ٤٢٤٠ وأحمد في المسند ٦/٤٢٩ .
 - (٤) الودك : هو دسم اللحم ودُهْنُه الذي يستخرج منه .
- انظر : النهاية ، مادة ودك : ٥/١٦٨ ، مختار الصحاح ص ٧١٥ ، لسان العرب : ١٠/٥٠٩ ، المصباح المنير ص ٦٥٣ .
- (٥) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١/٢٧٨ رقم ٣٦٦ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب طهارة باطنه بالدبغ كطهارة ظاهره ٧/١٥ .
 - (٦) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الطهارة ١/٢٦٥ رقم ٥٧٤ وقال : هذا حديث صحيح ولا أعرف له علّة ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . وأخرجه البيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب طهارة جلد الميتة بالدبغ ١/١٧ . وأحمد في المسند ١/٣١٤ . وابن خزيمة في كتاب الوضوء ، باب الرخصة في الوضوء بالماء يكون في جلود الميتة إذا دبغت ١/٦٠ رقم ١١٤ . وانظر نصب الراية ١/١١٧ .

٦ - وأما الكلب والخنزير وما توالد منهما أو من أحدهما ؛ فلا يطهر جلدهما بالدِّبَاغ ؛ لأن الدِّبَاغ كالحياة ثم الحياة لا تدفع النجاسة عن الكلب والخنزير ، فكذلك الدِّبَاغ .

المناقشة : لقد نوقشت هذه الأدلة وقد اعترض عليها بما يلي :

الاعتراض الأول : إن هذه الأحاديث منسوخة بحديث عبد الله بن عُكَيْم قال : « كتب إلينا رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر : أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب »^(١) .

فالحديث في آخر عُمر النَّبِيِّ ﷺ وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ^(٢) .

وقد أجاب على استدلالهم بهذا الحديث الحازمي^(٣) في الاعتبار فقال :

(وطريق الإنصاف فيه أن يقال : إن حديث ابن عُكَيْم ظاهر الدلالة في النسخ - لو صحَّ - ولكنه كثير الاضطراب، ثم لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة .

وقال أبو عبد الرحمن النسائي : أصح ما في هذا الباب في جلود الميتة إذا دبغت حديث الزُّهْرِيِّ عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة^(٤) : وروينا عن الدوري أنه قيل ليحيى بن معين : أيما أعجب إليك من هذين الحديثين : "لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب" أو "دباغها طهورها" . قال : "دباغها طهورها" أعجب إلي .

وإذ تعذر ذلك ، فالمصير إلى حديث ابن عباس أولى لوجوه من الترجيحات، ويُحْمَلُ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ٦٧/٤ رقم ١٢٧ وقال أبو داود : فإذا دبغ لا يقال له إهاب إنما يسمى شئاً وقرية ، قال النضر ابن شميل : يسمى إهاباً ما لم يدبغ . وأخرجه النسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، باب ، ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٥/٧ رقم ٤٢٤٩ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ١١٩٤/٢ رقم ٣٦١٣ . وأحمد في المسند ٣١١، ٣١٠/٤ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٨٣ رقم ١٢٩٣ . وعبد بن حميد في المنتخب ، ص ١٧٧ رقم ٤٨٨ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الطهارة ، باب دباغ الميتة هل يطهرها أم لا ٤٦٨/١ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة ٩٣/٤ رقم ١٢٧٧ . والطبراني في الصغير ٣٦٩/١ رقم ٦١٨ . وفي الأوسط ١٠٥/١ رقم ١٠٤ والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب في جلد الميتة ١٥/١ .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ٥٦/١ .

(٣) هو : محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ، الهمداني ، زين الدين أبو بكر ، ولد سنة ٥٤٨ هـ بطريق همدان وتوفي سنة ٥٨٤ هـ ببغداد . اشتهر بالحفظ والإتقان ، وبرع في الحديث ورحل في طلبه وصنف فيه مصنفات كثيرة منها "الناسخ والمنسوخ" و"عجالة المبتدئ في النسب" وغيرها . انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ٢٥٧/١ . تذكرة الحفاظ ١٣٦٣/٤ رقم ١١٠٦ وسير أعلام النبلاء ١٦٧/٢١ . طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣/٧ رقم ٧١٠ . البداية والنهاية ٣٣٢/١٢ . طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٦/٢ رقم ٣٤٧ . طبقات الحفاظ ٨٤/١ رقم ١٠٧١ . شذرات الذهب ٢٨٢/٢ .

(٤) انظر سنن النسائي ، كتاب الفرع العتيرة ، باب ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٥/٧ رقم ٤٢١٥ .

حديث ابن عُكَيْمٍ على منع الانتفاع به قبل الدِّبَاغ ، وحيثُ يُسمى إهاباً ، وبعد الدِّبَاغ يُسمى جلداً ، ولا يُسمى إهاباً وهذا معروفٌ عند أهل اللغة ليكون جمعاً بين الحُكْمَيْنِ^(١) ، وهذا هو الطريق في نفي التضاد عن الأخبار^(٢) اهـ .

وهذا ما رجَّحه : ابن المنذر والطحاوي وابن حبان وابن شاهين وابن حزم والبيهقي وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم وغيرهم^(٣) .
قال ابن عبد البر :

(ومعلوم أن المقصود بهذا الحديث ؛ (أي قوله ﷺ « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ ») ، ما لم يكن طاهراً من الأُھْبِ كجلود الميتات ، وما لا تعمل فيه الذكاة من السَّبَاعِ عند من حرَّمها ؛ لأن الطاهر لا يحتاج إلى الدِّبَاغ للتطهير ، ومستحيل أن يُقال في الجلد الطاهر : أنه إذا دبغ فقد طهر ، وهذا يكاد أن يكون علمه ضرورة .

وفي قوله ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ » نصٌّ ودليلٌ ، فالنص طهارة الإهاب بالدِّبَاغ ، والدليل منه أن كل إهاب لم يُدبغ فليس بطاهر ، وإذا لم يكن طاهراً فهو نجس ، والنجس رجس محرم ، فبهذا علمنا أن المقصود بذلك القول جلود الميتة^(٤) اهـ .

الاعتراض الثاني : إن الطهارة الواردة في أحاديث الدِّبَاغ محمولة على الطهارة اللغوية أي ؛ النظافة من الأوساخ والأقذار^(٥) .

وقد أجيب عن ذلك :

بأن الأصل في ألفاظ الشارع حملها على الحقائق الشرعية لا اللغوية ، كما هو مقرّر في الأصول^(٦) .

(١) انظر سنن أبي داود كتاب اللباس ، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ٦٧/٤ رقم ٤١٢٧ .

(٢) انظر الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ص ١٧٨ .

(٣) انظر الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر ٢٧١/٢ . شرح مشكل الآثار للطحاوي ٢٨٩/٨ .

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٩٦/٤ . النسخ والنسخ من الحديث لابن شاهين ص ١١٨ . المحلى لابن حزم

١٣٠/١ . السنن الكبرى للبيهقي كتاب الطهارة ، باب في جلد الميتة ١٥/١ . التمهيد لابن عبد البر ١٦٥/٤ .

مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩٥،٩٤/٢١ . عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد أبادي وبهامشه

تهذيب السنن لابن القيم ١٨٦،١٨٥/١١ . سبل السلام للصنعاني ٤٢/١ . نيل الأوطار للشوكاني ٦٥/١ .

(٤) انظر التمهيد ١٥٣،١٥٢/٤ .

(٥) انظر مواهب الجليل ١٤٣/١ . حاشية الدسوقي ٩٢/١ . بلغة السالك ٣٦/١ .

(٦) انظر شرح مختصر الروضة لسليمان بن عبد القوي الطوفي ٤٩٠/١ . نزهة الخاطر شرح روضة الناظر (لابن

بدران ت ١٣٤٦ هـ) ١٥/٢ . إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني ١١٥/١ .

الاعتراض الثالث : الطعن في أحاديث الدِّبَاغ ، فمن ذلك القول : بأن البخاري لم يرو لفظه الدِّبَاغ في حديث ميمونة ، وطعن هؤلاء فيما رواه مسلم وغيره . إذ كانوا أئمة لهم في الحديث اجتهاد ، وقالوا : روى ابن عينة الدِّبَاغ عن الزُّهري ، والزُّهري كان يُجوز استعمال جلود الميتة بلا دبَاغ ، وذلك يبين ؛ أنه ليس في روايته ذكر الدِّبَاغ ، وتكلموا في ابن وعلة ^(١) .

وقد أجيب عن ذلك :

بأنه ليس في تقصير من قصّر عن ذكر الدِّبَاغ في حديث ابن عباس حجة على من ذكره ؛ لأن من أثبت شيئاً هو حجة على من لم يثبت ^(٢) . وقد روى الدِّبَاغ عن الزُّهري : ابن عينة ، وعقيل ، والزبيدي .

أما الطعن في رواية مسلم ؛ فلا يصحّ لالتزام الإمام مسلم بإيراد الأحاديث الصحيحة في صحيحه ، كما أن عبد الرحمن بن وعلة ^(٣) ثقة ، وثقه أئمة الجرح والتعديل ، ولم يُنقل لأحد طعن فيه إلا ما نُقل عن الإمام أحمد أنه ذكر له حديث ابن وعلة : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » فقال : ومن ابن وعلة ؟ ، وهذا لا يضره ، فقد وثقه غيره .

والدِّبَاغ عند الشافعية : يُطهر ظاهر الجلد وباطنه ، وهناك قول ضعيف عندهم ؛ أن الدِّبَاغ يطهر ظاهر الجلد فقط ولا يطهر باطنه ؛ لأن آلة الدِّبَاغ لا تصل إلى باطن الجلد ، وردّ بوصولها إليه بواسطة الماء أو رطوبة الجلد .

والدِّبَاغة عندهم ، لا تفتقر إلى فعل فاعل لأن ما طريقه إزالة النجاسة لا يفتقر إلى فعل كالسيل إذا مرّ بنجاسة فأزالها طهر محلها ولذلك لم تفتقر إزالتها إلى نية بخلاف الحدث . ومثل هذا لو أطارت الريح جلد ميتة وألقته في المدبغة فاندبغ صار طاهراً .

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩١/٢١ .

(٢) انظر الأوسط لابن المنذر ٢٧٠/٢ . التمهيد ١٥٧/١ . شرح مسلم للنووي ٥٤/٤ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن وعلة السبائي المصري ، روى عن ابن عباس وابن عمر ، وروى عنه زيد بن أسلم وأبو الخير ويحيى بن سعيد ومرثد الزيني وجماعة . وثقه ابن معين والعجلي والنسائي ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق من الرابعة . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣٥٩/٥ رقم ١١٤١ . معرفة الثقات ٩٠/٢ رقم ١٠٨٧ . الجرح والتعديل ٢٩٦/٥ رقم ١٤٠٢ . الثقات ١٠٥/٥ رقم ٤٠٦٨ . تهذيب الكمال ٤٧٨/١٧ رقم ٣٩٨٩ . الكاشف ٦٤٨/١ رقم ٣٣٣٩ . ميزان الاعتدال للذهبي ٣٢٥/٤ رقم ٥٠٠٣ . تقريب التهذيب ٥٩٥/١ رقم ٤٠٥٣ .

والمعتبر في الدِّبَاغِ عند الشَّافِعِيَّةِ شَيْنَانُ :

أحدهما : تنشيف فضوله الظاهرة ، ورطوبته الباطنة .

الثَّاني : تطيب ريحه وإزالة ما ظهر عليه من سهوكة و نتن .

بحيث لو نقع في الماء لم يعد إليه النتن والفساد ، وذلك إنما يحصل بجريِّف^(١) كالقَرَطِ^(٢) والعَفْصِ^(٣) وقشور الرِّمَّانِ والشَّثِّ^(٤) والشَّبِّ^(٥) .

ولا تصلح عندهم الدِّبَاغَةُ بالشمس ولا بالتراب أو التجميد أو التمليح ، وإن جفَّ وطاب ريحه ؛ لأن الفضلات لم تنزل ؛ بدليل لو نقع في الماء عادت إليه العفونة . وفي وجه تصحُّ ، والأصحُّ الأوَّل .

وفي وجوب استعمال الماء أثناء الدِّبَاغَةِ وجهان :

الأوَّل : لا يجبُ وهو الأصحُّ . لظاهر حديث مُسْلِمٍ « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ » وتغليبا لمعنى الإحالة .

الثَّاني : يجبُ لقوله ﷺ : « يطهرها الماء والقَرَطُ » ، وتغليبا لمعنى الإزالة .

وفي جواز الدِّبَاغَةِ بالنَّجَسِ كذَرَقِ الْحَمَامِ ، أو الزَّبِلِ وجهان :

الأوَّل : لا يجوز لأن النجاسة لا ترتفع بالنجاسة ، إذ ما لا يرفع نجاسة نفسه أولى أن لا يرفع نجاسة غيره .

الثَّاني : وهو الأصحُّ : الجواز لحصول الغرض به ، ولكن لا يطهر الجلد بعد دبغه

(١) جَرِيْفٌ : بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء هو ما يحرف الفم أي يلذع اللسان بحرافته . انظر مختار الصحاح مادة حرف ص ١٣١ . المصباح المنير ص ١٣٠ .

(٢) القَرَطُ : ورق السَّلَمِ يُدْبَغُ به ، وقيل قشر البلوط . انظر أساس البلاغة مادة قرط ص ٥٠٣ . النهاية ٤٣/٤ . مختار الصحاح ص ٥٣٠ . المصباح المنير ص ٤٩٩ . القاموس ص ٩٠١ .

(٣) العَفْصُ : معروف وهو الذي يتخذ منه الحبر ، وهو مولد ليس من كلام أهل البادية ، وهو دواء قابض مُجَفِّفٌ . انظر مختار الصحاح مادة عفص ص ٤٤٢ . المصباح المنير ص ٤١٨ . القاموس ص ٨٠٤ .

(٤) الشَّثُّ : بالفتح نبت طيب الريح مُرُّ الطعم ينبت في جبال الغور وَنَجْدٌ يُدْبَغُ به . انظر النهاية مادة شث ٤٤٤/٢ . مختار الصحاح ص ٢٣٩ . المصباح المنير ص ٣٠٥ . القاموس ص ٢١٨ .

(٥) الشَّبُّ : حجر معروف يشبه الزَّاجَ ، وقد يدبغ به الجلود . انظر النهاية مادة شب ٤٣٩/٢ . المصباح المنير ص ٣٠٢ . القاموس ص ١٢٧ .

بنجس إلا بعد غسله بالماء لأنه يصير كالثوب النجس^(١) .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على أقوال شتى ، وسبب اختلافهم :
تعارض الآثار الواردة في الباب ، فاختلف العلماء في تأويلها .

فذهب فريق منهم مذهب الجمع على حديث ابن عباس ، ففرّقوا في الانتفاع بها بين
المدبوغ وغير المدبوغ .

وذهب فريق مذهب النسخ ، فأخذوا بحديث ابن عُكَيْم ، لقوله فيه : « قبل
موته بعام » .

وذهب فريق مذهب الترجيح لحديث ميمونة ، ورأوا أنه يتضمّن زيادة على ما في
حديث ابن عباس ، وأنّ تحريم الانتفاع ليس يخرج من حديث ابن عباس قبل الدِّبَاغ ،
لأنّ الانتفاع غير الطهارة ، حيث كلّ طاهر ينتفع به ، ولا يلزم أن كلّ ما ينتفع به
يكون طاهراً^(٢) .

والآن نسوق بقيّة الأقوال الواردة في المسألة ، مع نسبتها إلى قائلها ، وذكر
استدلالاتهم .

القول الثاني : طهارة الجلود كلها ظاهرها وباطنها بالدِّبَاغ ما عدا جلد
الخنزير والآدمي .

وإليه ذهب : الحنفية^(٣) .

وقد استدلل الحنفية لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عموم أحاديث الدِّبَاغ الصحيحة والواردة في الصحيحين وفي
السُّنَنِ وغيرها .

(١) انظر الحاروي الكبير ٥٦/١ . روضة الطالبين ٤١/١ . المجموع ٢٨٤-٢٨٥/١ . تحفة المحتاج ٥٤/١ . مغني
المحتاج ١٣٨/١ . نهاية المحتاج ٥٤/١ ،

(٢) انظر : بداية المجتهد لابن رشد ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٣) انظر الهداية ٢٠/١ . بدائع الصنائع ٨٦/١ . شرح فتح القدير ٩٧، ٩٦/١ . تبين الحقائق ٢٦/١ . البحر
الرائق ١٠٥/١ . حاشية ابن عابدين ٢٠٣/١ .

وجه الاستدلال :

قد بين أبو بكر الجصاص^(١) وجه الدلالة من هذه الأحاديث بعد أن ساق طرفاً منها بقوله :

(وهذه الأخبار كلها متواترة^(٢) موجبة للعلم والعمل ، قاضية على الآية من وجهين :

أحدهما : ورودها من الجهات المختلفة التي يمنع من مثلها التواطؤ والاتفاق على الوهم أو الغلط .

والثاني : جهة تلقي الفقهاء إياها بالقبول واستعمالهم لها ، فثبت بذلك ؛ أنها مستعملة مع آية تحريم الميتة ، وأن المراد بالآية تحريمها قبل الدِّبَاغ وما قدَّمنا من دلالة قوله : ﴿ عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُهُ ﴾^(٣) . أن المراد بالآية فيما يتأتى فيه الأكل . والجلد بعد الدِّبَاغ خارج عن حد الأكل ، فلم يتناوله التحريم . ومع ذلك ؛ فإن هذه الأخبار لا محالة بعد

(١) هو : أحمد بن علي الرازي الجصاص ، أبو بكر تلمذ على أبي سهل الزجاج وأبي الحسن الكرخي . وإليه انتهت رئاسة العلم لأصحاب أبي حنيفة ببغداد ، وكان مشهوراً بالزهد وله تصانيف منها : أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي ، وشرح جامع محمد وغيرها . ولد سنة ٣٠٥ هـ ومات سنة ٣٧٠ هـ . انظر ترجمته في الفهرست لابن النديم ٢٩٣/١ . طبقات الفقهاء ١٥٠/١ . الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣٩٥/٧ . العبر ٣٦٠/٢ . البداية والنهاية ٢٩٧/١١ . الجواهر المضية ٨٤/١ رقم ١٥٦ . شذرات الذهب ٧١/٢ .

(٢) المتواتر ؛ لغة : هو اسم فاعل ، مشتق من التواتر ، أي التتابع ، يقال : تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً . والمتواترة لا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة ، وإلا فهي مُدَارَكَةٌ ومُواصَلَةٌ .

اصطلاحاً : ما رواه كثيرٌ تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، ويكون مستند خبرهم الحسن ، وهو يفيد العلم الضروري . وينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين :

١ - المتواتر اللفظي : وهو ما تواتر لفظه ومعناه .

٢ - المتواتر المعنوي : وهو ما تواتر معناه دون لفظه .

وأحاديث الدِّبَاغ هنا من قبيل المتواتر المعنوي لاختلاف ألفاظها .

انظر : الإحكام للآمدي : ٢٣/٢ - ٤٤ ، إرشاد الفحول : ٢٠٠/١ - ٢٠٦ ، تيسير مصطلح الحديث ، للدكتور / محمود الطحان ص ١٩ - ٢١ ، معجم مقاييس اللغة ، مادة وتر : ٨٤/٦ ، مختار الصحاح ص ٧٠٨ ، لسان العرب : ٢٧٥/٥ ، المصباح المنير ص ٦٤٧ .

(٣) والآية بكاملها هي قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَوْ لُغْمٌ لِلَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . سورة الأنعام ، آية رقم ١٤٥ .

تحريم الميتة ، لولا ذلك لما رموا بالشاة الميتة ولما قالوا : إنها ميتة ، ولم يكن النبي عليه السلام ليقول : "إنما حرّم أكلها" فدلّ ذلك ؛ على أن تحريم الميتة مُقَدَّم على هذه الأخبار ، وأن هذه الأخبار مبيّنة ، أن الجلد بعد الدِّبَاغ غير مُرَادٍ بالآية .

ولما وافقنا مالك على جواز الانتفاع به بعد الدِّبَاغ فقد استعمل الأخبار الواردة في طهارتها ، ولا فرق في شيء منها بين افتراشها والصلاة عليها وبين أن تُبَاع أو يُصَلَّى عليها ، بل في سائر الأخبار أن دباغها ذكاتها ودباغها طهورها . وإذا كانت مذكاة لم يختلف حكم الصلاة عليها وبيعها وحكم افتراشها والجلوس عليها كسائر جلود الحيوان المذكاة ، ألا ترى أنها قبل الدِّبَاغ باقية على حُكْمِ التحريم في امتناع جواز الانتفاع بها من سائر الوجوه كالانتفاع بلحومها ؟ فلما اتفقنا على خروجها عن حكم الميتة بعد الدِّبَاغ فيما وصفنا ثبت أنها مذكاة طاهرة بمنزلة ذكاة الأصل . ويدلّ على ذلك ؛ - أيضاً - أن التحريم متعلق بكونها مأكولة ، وإذا خرج عن حد الأكل صار بمنزلة الثوب والخشب ونحو ذلك . ويدلّ على ذلك - أيضاً - موافقة مالك إيانا على جواز الانتفاع بشعر الميتة وصوفها لامتناع أكله ، وذلك موجود في الجلد بعد الدِّبَاغ فوجب أن يكون حكمه حكمها .

فإن قيل : إنما جاز ذلك في الشعر والصوف لأنه يؤخذ منه في حال الحياة ! قيل له : ليس يمتنع أن يكون ما ذكرنا علّة الإباحة ، وكذلك ما ذكرت ، فيكون للإباحة علّتان ، إحداهما : أنه لا يتأتى فيه الأكل ، والأخرى : أنه يؤخذ منه في حال الحياة ، فيجوز الانتفاع به لأن موجبهما حكم واحد . ومتى ما عللناه بما وصفناه وجب قياس الجلد عليه ، وإذا عللته بما وصفت كان مقصور الحكم على المعلول^(١) اهـ .

الدليل الثاني : احتج الحنفية على طهارة جلد الكلب بعد الدِّبَاغ بظواهر أحاديث الدِّبَاغ ، وهي لم تفرّق بين جلد الكلب وغيره ، ولأن الكلب ليس نجس العين حيث ينتفع به حراسة واصطياداً ، ولأنه حيوان مُخْتَلَفٌ في جواز أكله ؛ فوجب أن يطهر جلده بالدِّبَاغ قياساً على الضَّبْع^(٢) .

(١) انظر أحكام القرآن ١/١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) انظر أحكام القرآن للحصص ١/١٦٣ . المبسوط ١/٢٠٢ . بدائع الصنائع ١/٨٦ . شرح فتح القدير ١/٩٦ ، ٩٧ . تبين الحقائق ١/٢٦ .

المناقشة :

وقد اعترض الشَّافِعِيَّةُ على استدلال الحنْفِيَّةِ على طهارة الكلب بما يلي :

١ - إنَّ الكلب حيوان نجس في حياته فلم يطهر .

٢ - ولأن كل ما لم يطهر من الخنزير لم يطهر من الكلب كاللحم .

٣ - ولأن النجاسة إنما تزول بالمعالجة إذ كانت طارئةً على محل طاهر كالثوب النجس . فأما إذا كانت لازمةً لوجود العين في ابتداء ظهورها ؛ فلا يطهر بالمعالجة ، كالعذرة والدم ، ونجاسة الكلب لازمة لا طارئة .

٤ - ولأن الحياة أقوى في التطهير من الدُّبَاغَة لتطهيرها جميع الحيوان حيًّا ، واختصاص الدُّبَاغَة بتطهير جلدها منفردًا ، فلما لم تؤثر الحياة في تطهير الكلب ، فإنَّ الدُّبَاغَة أولى أن لا تؤثر في تطهير جلده .

٥ - ولأن عموم قوله ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ » ، مخصوص بأدلة نجاسة عين الكلب (١) .

واختلف الحنْفِيَّةُ في العِلَّة التي من أجلها لا يطهر جلد الخنزير بالدُّبَاغ . فقيل : لأن له جلودًا مترادفة بعضها فوق بعض ، وقيل : لأنه نجس العين وجلده من عينه ، فلا يطهر بالدُّبَاغ كالخمر وغيرها من النجاسات العينية ، إذ الهاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ (٢) . عائدٌ إلى الخنزير لقربه . أمَّا جلد الآدمي فيطهر بالدُّبَاغ عندهم ولكن لا يَحِلُّ سَلْخُهُ ودُبْغُهُ وابتذاله والانتفاع به لحُرْمَتِهِ وكرامته .

والدُّبَاغُ عند الحنْفِيَّةِ على قسمين :

١ . دباغة حقيقية : وتكون بكل ما يمنع النتن والفساد ويزيل الرطوبة والدماء كالقرظ والشث والعفص ونحوه .

٢ . دباغة حُكْمِيَّة : كالترتيب والتشميس والإلقاء في الريح ، وكل ما يحيل الجلد .

والدُّبَاغَة الحُكْمِيَّة عندهم مطهرة كالحقيقية . وإن أصاب الجلد ماء أو شيء مائع بعد الدُّبَاغَة الحقيقية لا يعود نجسًا ، وبعد الحُكْمِيَّة روايتان .

(١) انظر الأم ٩/١ . الحاوي ٥٧/١ . المجموع ٢٧٩/١ .

(٢) سورة الأنعام ، آية رقم ١٤٥ .

والحنفية يجيزون الدِّبَاغَ بالعين النجسة أو المتنجسة ولكن يشترطون غسل الجلد بعد الفراغ من دبغه .

القول الثالث : نجاسة جلد الميتة سواء دُبِغَ أو لم يُدْبَغ ؛ فهو غير طاهر .

وبه قال : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وعبد الله بن عُمَرَ ، وعائشة رضي الله عنهم ^(١) .

وإليه ذهب : المالكية في المشهور من مذهبهم ، وكذلك الحنابلة في المشهور من مذهبهم .

فالمالكية : الدِّبَاغُ عندهم على المشهور من المذهب لا يطهر جلود الميتة ، وهنالك رواية ضعيفة ؛ بأنه يطهرها . والمالكية وإن كانوا يقولون في المشهور أن جلد الميتة لا يطهر بالدِّبَاغِ ، إلا أنهم أجازوا استعماله في اليابسات ، لأنها لا تتأثر بملاقاة النجاسة ، ويجيزون الغريلة عليها ، ولا يجيزون الطحن عليها لأنه يؤدي إلى تحلل بعض أجزائها فتختلط بالدقيق ، ويجيزون لبسها في غير الصلاة والجلوس عليها خارج المسجد ، ولا يجيزون الصلاة فيها . ويجيزون استعمالها في الماء ، لأنه يدفع عن نفسه ولأن الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ، ولكنهم لا يجيزون استعمالها في المائعات غير الماء كالسَّمْنِ والعسل والزيت . أما جلد الخنزير ؛ فلا يجيزون الانتفاع به مطلقاً ولو دُبِغَ ، ذُكِّيَ أم لم يذك ، لأن الذكاة لا تعمل فيه إجماعاً ، فكذا الدِّبَاغُ ، وكذلك يقولون بعدم جواز الانتفاع بجلد الآدمي لشرفه وكرامته ، كما يُعَلَمُ من وجوب دفنه ، أما الكَيْمَخَتُ - جلد الحمار أو الفرس أو البغل الميت - فقد روي عن الإمام مالك التوقف فيها ، ولكن رجَّحَ المتأخرون طهارته .

والمعتبر في الدِّبَاغِ عند المالكية : ما يزيلُ الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة ولا يشترط إزالة الشعر في المشهور لأنه طاهرٌ لذاته لا تحله الحياة ، ولا يفتقر الدبغ عندهم إلى فِعْلٍ فَاعِلٍ ، فإن وقع الجلد في مدبغة طَهُرَ ، ولا يشترط كون الدابغ مسلماً ، وقال ابن نافع : لا يكفي التشميس ^(٢) .

(١) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة إذا دبغت ٦٥/١ . الأوسط لابن المنذر ، كتاب الدباغ ، ذكر اختلاف أهل العلم في الاستنفاع بجلود الميتة ٢٦٥، ٢٦٤/٢ . التمهيد ١٦٥/٤ ، ١٦٦ . شرح مسلم ٥٤/٤ . ولكن روي عنهم - أيضاً - القول : يجوز الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت فيمكن حمل قولهم بالمنع على التنزه والاختيار والاستحباب . انظر مصنف عبد الرزاق ٦٤/١ . الأوسط ٢٦٦/٢ ، ٢٦٧ ، التمهيد ١٦٨/٤ ، ١٦٩ .

(٢) انظر التلخين ٦٥/١ . الكافي لابن عبد البر ص ١٨٩ . التمهيد ١٥٦/٤ ، ١٥٧ . المنتقى ١٣٤/٣ ، ١٣٥ .

أَمَّا الْحَنَابِلَةُ : فيذهبون في المشهور من مذهبهم إلى أن جلد الميتة دُبِغَ أو لم يُدْبَغ فهو نجس ولا يطهر بالدبغة .

وهناك رواية عن الإمام أحمد ؛ أَنَّ الدَّبَاغَ يطهر جلد الميتة وهي التي ساقها الترمذي ورجَّحَ أن الإمام أحمد رجَّع إليها وأخذَ بها .

قال الإمام الترمذي : (وسمعتُ أحمد بن الحسن ^(١) يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث أي ؛ حديث « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب » ، لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين ، وكان يقول : كان هذا آخر أمر النبي ﷺ ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده ، حيث روى بعضهم فقال : عن عبد الله بن عُكَيْمٍ عن أشياخ لهم من جهينة ^(٢) اهـ .

واختلف أصحابُ رواية أن الدَّبَاغَ يطهر جلد الميتة من الحنابلة في جلود الحيوانات التي يطهرها الدَّبَاغُ على قولين :

الأوَّل : الدَّبَاغُ يطهر كل الجلود التي كانت طاهرة حال الحياة ، وعلى هذا فالدَّبَاغُ عندهم كالحياة في التطهير . فيطهر به كل الجلود إلا جلد الكلب والخنزير .

الثَّانِي : الدَّبَاغُ يعمل عمل الذكاة فيطهر به ما تطهره الذكاة فقط ، وهو مأْكول اللَّحْم .

وقد رجَّحَ ابن قدامة القول الأوَّل : أن الدَّبَاغَ يعمل عمل الحياة . فقال : (إذا قلنا

⇨

الجامع لأحكام القرآن لابن العربي ٢/٢١٩ ، القيس في شرح الموطأ لابن العربي ٢/٦٢٤ . مواهب الجليل ١٤٣/١-١٤٦ . الفواكه الدواني ١/٣٨٧ . حاشية الدسوقي ١/٩٢، ٩٣ . بلغة السالك ١/٣٦ .

(١) هو : أحمد بن الحسن بن جُنَيْدٍ الترمذي ، أبو الحسن ، كان من أصحاب الإمام أحمد روى عن يعلى بن عبيد وأبي عاصم وطبقتهما ، وروى عنه البخاري والترمذي وابنه أَجْدَرُ والسراج وغيرهم ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابن خزيمة : أحد أوعية العلم وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن جريج ثقة حافظ ، مات سنة بضع وأربعين ومئتين .

انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٢/٤٧ رقم ٣٣ . الثقات ٨/٢٧ رقم ١٢١٠٠ . تهذيب الكمال ١/٢٩٠ رقم ٢٥ . تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٦ رقم ٥٥٣ . الكاشف ١/١٩٢ رقم ٢٠ . تقريب التهذيب ١/٣٢ رقم ٢٥ . الدر المنضد ١/٥٥ رقم ٥ .

(٢) انظر جامع الترمذي كتاب اللباس ٤/٢٢٢ . وانظر كتاب المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (للقاضي أبي يعلى ت ٤٥٨ هـ) ١/٦٦ . مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢١/٩١ . الإنصاف للمرداوي ١/٨٦ .

بطهارة الجلود بالدِّبَاغ لم يطهر منها جلد ، ما لم يكن طاهراً في الحياة ، نصّ أحمد أنه يطهر (١) اهـ .

بينما رجّح ابن تيمية القول الثاني : أن الدِّبَاغ يعمل عمل الذكاة . وقال : (وفي هذا القول جمعٌ بين الأحاديث كلها) (٢) اهـ .

والمعتبر في الدِّبَاغ عند من يقول به من الحنابلة : أن يكون منشفاً للرطوبة ، منقياً للخبث كالشَّبِّ والقرظ .

ولا يفتقر الدبغ إلى فعل فاعل ؛ لأنها إزالة نجاسة فأشبهت غسل الأرض ، فلو وقع جلد ميتة في مدبغة بغير فعلٍ فاندبغ طَهُرَ ، كما لو نزل ماء السماء على أرض نجسة طهرها .

وفي الدِّبَاغ بالشمس والترتيب روايتان ؛ أرجحهما أنه لا يحصل ، والدِّبَاغ بالنجس روايتان ، أصحهما ؛ أنه لا يحصل كالاستجمار ، وقيل يجوز ذكره في الرعاية ، وفي وجوب غسل الجلد بعد دبغه بنجس قولان :

أحدهما : لا بُدَّ من غسله لحديث : « يطهرها الماء والقرظ » ؛ ولأن ما يُدبغُ به ينجس بملاقاة الجلد ، فإذا اندبغ الجلد بقيت الآلة نجسة ، فتبقى نجاسة الجلد لملاقاتها له ، فلا يزول إلا بالغسل .

الثاني : لا يجب الغسل لقوله ﷺ : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » ؛ ولأنه طهر بانقلابه ، فلم يفتقر إلى استعمال الماء ، كالخمرة إذا انقلبت خلاً (٣) .

وقد استدل كلٌّ من المالكية والحنابلة لما ذهبوا إليه من نجاسة جلود الميتة ولو بعد دبغها بما يلي :

الدليل الأول : قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ ﴾ (٤) .

(١) انظر المغني ٥٨/١ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٩٦،٩٥/٢١ .

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٣٦/١ - ٤٢ . الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٦٦/١ ، ٦٧ .

المغني ٥٥/١ - ٥٩ . شرح العمدة ١٢٢/١ . المبدع ٧٠/١ - ٧٣ . الفروع ٧٢/١ - ٧٤ . الإنصاف ٨٦/١ - ٩٢ .

كشف القناع ٦٦/١ - ٦٩ . شرح منتهى الإرادات ٣١/١ .

(٤) سورة المائدة ، آية رقم ٣ .

وله الاستدلال : إن الجلد جزء من الميتة فكان محرماً .

وقد أجيب عنه : بأن الآية عامة خصصتها أحاديث الدُّبَاغ ^(١) .

الدليل الثاني : حديث جابر رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قال : لا تنتفعوا من الميتة بشيء » ^(٢) .

وأجيب عنه : بأن في سنده زمعة بن صالح ^(٣) وهو ضعيف لا يُحتجُّ به .

وعلى فرض صحة هذا الحديث ؛ فإنه يحمل على أنه كان جواباً على سؤالهم عن الانتفاع بشحوم الميتة ، كما ورد في قصة الحديث ، وأما ما كان يدبغ منها حتى يخرج من حال الميتة ويعود إلى غير معنى الأُهْب ، فإنه يطهر بذلك ^(٤) .

الدليل الثالث : عن عبد الله بن عُكَيْم قال : « أتانا كتاب النبي ﷺ قبل وفاته بشهرين أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب » ^(٥) . وفي رواية :

(١) انظر المجموع ٢٧٦/١ .

(٢) أخرجه الطحاوي في معاني الآثار في كتاب الصلاة ، باب دباغ الميتة هل يطهر أم لا ؟ ٤٦٩/١ ، وابن عدي في الكامل في ترجمة زمعة بن صالح ٢٢٩/٣ . وأبو الشيخ الأنصاري في طبقات المحدثين بأصبهان في ترجمة إبراهيم بن المنخل ١٠٢/٣ . وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ص ١١٥ رقم ١٥٣ . وابن وهب في مسنده عن زمعة ، ورواه ابن بكر الشافعي في فوائده من طريق أخرى قال الشيخ الموفق : إسناده حسن . انظر التلخيص الحبير ٧٠/١ . والمغني لابن قدامة ٥٦/١ . والزيلعي في نصب الراية ١٢٢/١ وقال : زمعة فيه مقال .

(٣) هو : زمعة بن صالح الجَنْدِي ، اليماني ، المكي ، يروي عن عمرو بن دينار وسلمة بن وهرام والزهرى وغيرهم ، وروى عنه ابن مهدي وأبو نعيم وغيرهم ، روى له مسلم حديثاً واحداً مقروناً ، قال البخاري : يخالف في حديثه وقال : تركه ابن مهدي أخيراً ، وضعفه يحيى بن معين وأحمد وأبو حاتم ، وقال أبو زرعة : مكّي لين واهي الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي كثير الغلط عن الزهرى ، وقال ابن حبان : كان رجلاً صالحاً يهتم ولا يعلم ويخطئ ولا يفهم حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤٥١/٣ رقم ١٥٠٥ . الضعفاء والمتروكين ص ٤٤ رقم ٢٢٠ . الضعفاء للعقيلي ٩٤/٢ رقم ٥٥٣ .

(٤) ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٦٩/١ .

(٥) رواه الأكثر مطلقاً من غير تقييد بمدةٍ وهُمْ : أبو داود في كتاب اللباس ، باب من روى ؛ أن لا ينتفع بإهاب الميتة ٦٧/٤ رقم ٤١٢٧ . والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ٢٢٢/٤ رقم ١٧٢٩ . والنسائي في كتاب الفرع والعنبرة ، باب ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٥/٧ رقم ٤٢٤٩ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ١١٩٤/٢ رقم ٣٦١٣ . وأحمد في المسند ٣١١، ٣١٠/٤ . وعبدالرزاق في المصنف في كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة إذا دبغت ٦٥/١ رقم ٢٠٢ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٨٣ رقم ١٢٩٣ . وعبد بن حميد في المنتخب ص ١٧٧

« إني كنت رخصتُ لكم في جلود الميتة ، فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب » (١) .

وجه الاستدلال :

أ) العموم من قوله ﷺ : « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب » وهذا شامل للمدبوغ وغيره .

ب) إن قوله : "أتانا كتاب النبي ﷺ قبل وفاته بشهر أو شهرين" دالٌّ على أنه ناسخ لما قبله ، لأنه في آخر عمر النبي ﷺ ، ولفظه دالٌّ على سبق الترخيص وأنه متأخر عنه لقوله : "كنت رخصتُ لكم" ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ (٢) .

وقد اعترض علم الاستدلال بهذا الحديث من عدة أوجه :

الوجه الأول : أنه مُرْسَل ؛ لأن ابن عُكَيْم (٣) ليس بصحابي ، بل هو مُحَضَّرٌ ولم يلقَ النبي ﷺ وإنما سَمِعَ من كتاب (٤) .

وردَّ هذا الاعتراض ابن قدامة بقوله : (فإن قيل هذا مُرْسَلٌ لأنه من كتاب لا يُعْرَفُ حَامِلُهُ ، قلنا . كتاب النبي ﷺ كلفظه . ولولا ذلك لم يكتب النبي ﷺ إلى أحد ،

⇒

رقم ٤٨٨ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الطهارة ، باب دباغ الميتة هذا يطهرها أم لا ٤٦٨/١ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة ٩٤/٤ رقم ١٢٧٨ . والطبراني في الصغير ٣٦٩/١ رقم ٦١٨ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب في جلد الميتة ١٤/١ . وروي الحديث مقيداً "قبل موته بشهر" أخرجه أبو داود في الباب نفسه ٦٧/٤ رقم ٤١٢٨ . وأحمد في المسند ٣١٠/٤ . وفي رواية ثانية (بشهر أو شهرين) . أخرجه ابن حبان في الباب السابق نفسه ٩٣/٤ رقم ١٢٧٧ . والطبراني في الأوسط ٤٥٦/١ رقم ٨٢٦ .

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ١٠٥/١ رقم ١٠٤ . وقال : لم يروه عن أبي سعيد البصري إلا يحيى بن أيوب ، تفرد به فضالة بن المفضل عن أبيه . وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة شبيب بن سعيد الحبطي ٣٠/٤ رقم ٨٩١ .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ٥٦/١ .

(٣) هو عبد الله بن عُكَيْم الجهني ، أبو معبد الكوفي ، ثقة مخضرم أدرك زمان النبي ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح ، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى وهلال بن أبي حميد الوزان وغيرهم . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١١٣/٦ . طبقات خليفة ص ١٢١ . التاريخ الكبير ٣٩/٥ رقم ١٧ معرفة الثقات ٤٧/٢ رقم ٩٣٤ . الجرح والتعديل ١٢١/٥ رقم ٥٥٦ . الثقات ٢٤٧/٣ رقم ٨٠٩ . تاريخ بغداد ٣/١٠ رقم ٥١١٥ . تهذيب الكمال ٣١٧/١٥ رقم ٣٤٣٢ . الكاشف ٥٧٦/١ رقم ٢٨٦٤ . تهذيب التهذيب ٢٨٣/٥ رقم ٥٥٤ .

(٤) انظر العلل لابن أبي حاتم ٥٢/١ . جامع التحصيل ص ٢١٤ رقم ٣٨٤ .

وقد كتب إلى ملوك الأطراف وإلى غيرهم فلزمهم الحجة به ، وحصل له البلاغ ، ولو لم يكن حجة لم تلزمهم الإجابة ولا حصل به بلاغ ، ولكان لهم عذر في ترك الإجابة لجهلهم بحامل الكتاب وعدالته (١) اهـ .

الوجه الثاني : إن الحديث منقطع ؛ لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٢) لم يسمع من ابن عُكَيْم وإنما قال : "انطلقت أنا وناسٌ إلى ابن عُكَيْم فدخلوا وقعدتُ على الباب فخرجوا وقالوا : إن ابن عُكَيْم أخبرهم أن رسول الله ﷺ كتب إلى ناس من جهينة .. الحديث" وهؤلاء الناس مجهولون (٣) .

وقد رُدَّ هذا الاعتراض :

بأنه قد صحَّ تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عُكَيْم ، فلا أثر لهذه العلة ، كما أن الحديث جاء من طريقين موصولين من رواية ثقتين اثنتين عن عبد الله بن عُكَيْم :
الأوّل : عند النسائي وأحمد وغيرهما من طريق شريك (٤) ،

(١) انظر المغني : ٥٦/١ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، أبو عيسى الكوفي الفقيه ، تابعي ثقة ، روى عن عثمان ، وعلي وابن مسعود وأبي ذر وطائفة ، وروى عنه ابنه عيسى وحفيده عبد الله وبجاهد والشَّعبي وغيرهم ، وكان أصحابه يعظمونه كأنه أمير . مات غرقاً في وقعة دير الجماجم سنة ٨٣ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٠٩/٦ . طبقات خليفة ص ١٥٠ . معرفة الثقات ٨٦/٢ رقم ١٠٧٢ . الضعفاء للعقيلي ٣٣٧/٢ رقم ٩٣٤ . الجرح والتعديل ٣٠١/٥ رقم ٢٤ . الثقات ١٠٠/٥ رقم ٤٠٤٥ . تاريخ بغداد ١٩٩/١٠ رقم ٥٣٤٨ . التعديل والتجريح ٨٨١/٢ رقم ٩٢١ . تهذيب الكمال ٣٧٢/١٧ رقم ٣٩٤٣ . تذكرة الحفاظ ٥٨/١ رقم ٤٢ . الكاشف ٦٤١/١ رقم ٣٣٠٠ . تقريب التهذيب ٥٨٨/١ رقم ٤٠٠٧ .

(٣) انظر الاعتبار للحازمي ص ١٧٧ . نصب الراية ١٢١/١ . نيل الأوطار ٦٥/١ .

(٤) هو : شريك بن عبد الله النخعي ، قاضي واسط ثم الكوفة ، روى عن سلمة بن كهيل وأبي إسحاق الهمداني والأعمش وغيرهم ، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك ووكيع وأبو نعيم وخلق . وثقه يحيى بن معين والعجلي ، وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صدوق وهو أحب إلي من أبي الأحوص وقد كان له أغاليط ، وقال أبو زرعة : كان كثير الحديث صاحب وهم يغلط أحياناً . وكان عادلاً عابداً شديداً على أهل البدع تغير حفظه منذ القضاء . مات سنة ١٧٧ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٧٨/٦ . طبقات خليفة ص ١٦٩ . التاريخ الكبير ٢٣٧/٤ رقم ٢٦٤٧ . معرفة الثقات ٤٥٣/١ رقم ٧٢٧ . الضعفاء للعقيلي ١٩٣/٢ رقم ٧١٨ . الجرح والتعديل ٣٦٥/٤ رقم ١٦٠٢ . الثقات ٤٤٤/٦ رقم ٨٥٧٠٧ . الكامل ٦/٤ رقم ٨٨٨ . تاريخ بغداد ٢٧٩/٩ رقم ٤٨٣٨ . تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢ رقم ٢٧٣٦ . تذكرة الحفاظ ٢٣٢/١ رقم ٢١٨ . الكاشف ٤٨٥/١ رقم ٢٢٧٦ . تعريف أهل التقديس وذكره في المرتبة الثانية من المدلسين ص ٦٧ رقم ٥٦ .

عن هلال الوزان ^(١) عن ابن عُكَيْم ، ورجاله ثقات ، وفي شريك ضعف من قبل حفظه .
الثاني : أخرجه الطحاوي عن صدقة بن خالد ^(٢) ، عن يزيد
 ابن أبي مريم ^(٣) عن القاسم بن مخيمرة ^(٤) عن ابن عُكَيْم ^(٥) .

الوجه الثالث : إن حديث ابن عُكَيْم معلول لأنه مضطرب سنداً ومتناً :

فأما السند ؛ فلأن عبد الرحمن بن أبي ليلى تارة يروي عن ابن عُكَيْم عن

(١) هو : هلال بن أبي حميد الوزان ، أبو جهم ويقال أبو أمية الصيرفي ، مولى جهينة ، روى عن عبد الله بن
 عكيم وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير ، وروى عنه شعبة وابن عيينة ، وثقه يحيى بن معين والنسائي
 وغيرهم . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ١٦٣ . التاريخ الكبير ٢٠٧/٨ رقم ٢٧٢٩ . الجرح والتعديل
 ٧٥/٩ رقم ٢٩٣ . الثقات ٥٠٦/٥ رقم ٥٩٦٠ . التعديل والتجريح ١١٨٠/٣ رقم ١٤١٤ . تهذيب الكمال
 ٣٢٨/٣٠ رقم ٦٦١٥ . الكاشف ٣٤٠/٢ رقم ٥٩٩٤ . تهذيب التهذيب ٦٨/١١ رقم ١٢٢ .

(٢) هو : صدقة بن خالد الأموي ، مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، روى عن زيد بن واقد وابن جابر وعثمان
 ابن أبي العاتكة ، وروى عنه الوليد بن مسلم وأبو مسهر وهشام بن عمار وغيرهم ، وثقه العجلي وابن معين
 وأحمد والنسائي وأبو حاتم وأبو زرعة مات سنة ١٨٠ هـ . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٩٥/٤ رقم ٢٨٨٤ .
 معرفة الثقات ٦٦/١ رقم ٧٥٩ . الجرح والتعديل ٤٣٠/٤ رقم ١٨٩١ . الثقات ٤٦٦/٦ رقم ٨٦١٤ . التعديل
 والتجريح ٧٩٠/٢ رقم ٧٥٩ . تهذيب الكمال ١٢٨/١٣ رقم ٢٨٦١ . الكاشف ٥٠١/١ رقم ٢٣٨٢ . تهذيب
 التهذيب ٣٦٤/٤ رقم ٧٢٥ . تقريب التهذيب ٤٣٥/١ رقم ٢٩٢٢ .

(٣) هو : يزيد بن أبي مريم الأنصاري ، مولاهم ، أبو عبد الله الدمشقي ، روى عن أبيه وعباية بن رافع بن
 خديج وعطية بن قيس وقزعة بن يحيى وغيرهم ، وروى عنه صدقة بن خالد والوليد بن مسلم ومحمد بن
 شعيب بن شابور وسويد بن عبد العزيز وغيرهم . مات سنة ١٤٤ هـ انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣٦١/٨
 رقم ١٣٣٣٩ . معرفة الثقات ٣٦٧/٢ رقم ٢٠٣٤ . الجرح والتعديل ٢٩١/٩ رقم ١٢٤٣ . الثقات ٥٣٦/٥
 رقم ٦١٠١٦ . التعديل والتجريح ١٢٣٦/٣ رقم ١٥٠٧ . تهذيب الكمال ٢٤٣/٣٢ رقم ٧٠٤٩ . الكاشف
 ٣٨٩/٢ رقم ٦٣٥٦ . تهذيب التهذيب ٣١٥/١١ رقم ٥٩٦ . تقريب التهذيب ٣٣١/٢ رقم ٧٨٠٣ .

(٤) هو القاسم بن مخيمرة الهمداني ، أبو عروة الكوفي نزيل دمشق ، روى عن عبد الله بن عكيم وشريح بن
 هانئ وأبي مريم وغيرهم ، وروى عنه الحكم بن عتيبة والحسن بن الحر ، وإسماعيل بن أبي خالد والأوزاعي
 ويزيد بن جابر ، وثقه ابن سعد والعجلي وابن معين ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة مات سنة ١٠٠ هـ انظر
 ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٠٣/٦ وطبقات خليفة ص ١٥٧ . التاريخ الكبير ١٦٧/٧ رقم ٧٤٣ . معرفة
 الثقات ٢١٢/٢ رقم ١٥٠١ . الجرح والتعديل ١٢٠/٧ رقم ٦٨٤ . الثقات ٣٣٢/٧ رقم ١٠٣١٥ . تهذيب
 الكمال ٤٤٢/٢٣ رقم ٤٨٢٥ . تذكرة الحفاظ ١٢٢/١ رقم ١٠٦ . الكاشف ١٣١/٢ رقم ٤٥٣٢ . تقريب
 التهذيب ٢٣/٢ رقم ٥٥١٢ .

(٥) انظر معاني الآثار ٤٦٨/١ . فتح الباري ٦٥٩/٩ . إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر
 الدين الألباني ٨٧-٧٦/١ .

كتاب رسول الله ﷺ ، وتارةً يروي عن ابن عُكَيْمٍ عن مشايخ من جهة ، وأما المتن ؛ فقد جاء الحديث تارةً قبل وفاته بشهرٍ أو شهرين وأخرى : قبل وفاته بأربعين يومًا ، وثالثة قبل وفاته ﷺ بثلاثة أيام ، ورواه الأكثر من غير تقييد ، فما كان هذا شأنه ؛ فلا يصحُّ أن ينهض معارضًا للأحاديث الصحيحة (١) .

ورُدَّ هذا الاعتراض :

بأن الحديث ليس مضطرب الإسناد وأنه لا يمنع أن يكون عبد الله بن عُكَيْمٍ شهد كتاب المصطفى ﷺ حيث قُرئ عليهم في جهينة وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك فأدَّى مرةً ما شهد ، وأخرى ما سمع (٢) .

أما اضطراب المتن ، فقد رُدَّ عليه من وجهين :

الأوّل : إنه اضطرابٌ مرجوح ، لا يخفى على الباحث ؛ لأن شرط الاضطراب هو تقابل الروايات المضطربة قوةً وكثرةً . وهذا ما لم يثبت القائلون باضطراب الحديث ؛ بل أثبتنا فيما سلف (٣) عدم التقابل بين روايتي "شهر" و"شهر أو شهرين" ؛ بأن الأولى منقطعة فكيف تُعلَّلُ بها الأخرى ؟

الثاني : لو سلّمنا بالاضطراب المزعوم ، فذلك في طريق ابن أبي ليلي فقط ، وأما طريق القاسم بن مخيمرة ؛ فلا اضطراب فيها مع صحّة إسناده . فثبت الحديث ثبوتًا لا شك فيه ، وقد حسّنه الترمذي والحازمي وصحّحه ابن حبان (٤) .

الرابع : على التسليم بصحة الحديث وخلوّه من الاضطراب ، فإنه ليس فيه دلالة على المدّعى ، لأن الحديث عام وأحاديث التطهير خاصة ، فهي مخصصة للنهي بما قبل الدِّبَاغ مُصَرَّحةً بجواز الانتفاع بعد الدِّبَاغ . فيبنى العام على الخاصّ ، كما هو قول المحققين من علماء الأصول (٥) ، والخاصُّ مُقَدَّمٌ على العامّ ، حتى ولو كان العامّ متأخرًا (٦) .

(١) انظر نصب الراية ١٢١/١ . فتح الباري ٦٥٩/٩ . التلخيص الحبير ٧٠/١ .

(٢) انظر صحيح ابن حبان كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة ٩٦/٤ . فتح الباري الصفحة السابقة نفسها .

(٣) انظر إرواء الغليل ٧٨-٧٦/١ .

(٤) انظر إرواء الغليل ٧٩/١ . وانظر فتح الباري الصفحة نفسها .

(٥) انظر المجموع ٢٧٦/١ . التمهيد للإسنوي ص ٤٠٩ . شرح الكوكب المنير ٣٨٢/٣ . نزهة الخاطر ١٤٠/٢ .

إرشاد الفحول ٥٨٠/١ . نيل الأوطار ٦١/١ .

(٦) وهو قول الجمهور ، خلافاً للحنفية .

الوجه الخامس : أنه لا تعارض بين حديث ابن عُكَيْمٍ والأحاديث التي تُبيح الانتفاع بجلود الميتة ؛ لأنَّ النهي عن الانتفاع قبل الدبغ ، فالإهاب اسمٌ للجلد قبل الدبغ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه تَأَهَّبَ للدبغ - أي تهيأ - ونُقِلَ ذلك عن بعض أئمة اللغة ، كالنضر بن شميل والجوهرى وابن الأثير وغيرهم^(١) .

وقد أجيب عن ذلك بجوابين من النقل والعقل :

النقل : إن قيل الإهاب اسمٌ للجلد قبل الدبغ ، وقد قاله النضر بن شميل ؟ أجيب : بمنع ذلك ، كما قاله طائفة من أهل اللغة .

العقل : إنه لم يعلم أن النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ في الانتفاع بجلود الميتة قبل الدبغ ، ولا هو من عادة النَّاسِ^(٢) .

الوجه السادس : اعترض على استدلالهم بقوله ﷺ : "إني كنتُ قد رخصتُ لكم في جلود الميتة .. الحديث" وقولهم : أن ذلك يدلُّ على سبق الترخيص ، وأن حديث ابن عُكَيْمٍ قد رفعَ الرُّخْصَةَ . فيكون ناسخاً لأحاديث الانتفاع بها بعد الدبغ .

وقد أجاب ابن القيم علم استدلالهم هذا بقوله :

(وقد يُجاب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذه الزيادة لم يذكرها أحدٌ من أهل السُّنَنِ في هذا الحديث ، وإنما ذكروا قوله ﷺ : "لا تنتفعوا من الميتة .. الحديث" ، وإنما ذكرها الدارقطني^(٣) . وقد

⇨

انظر : المحصول : ٣٣٢/٢ - ٤٤٦ ، الإحكام للآمدي : ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ .

(١) انظر معجم المقاييس لابن فارس ٤٩/١ . مختار الصحاح ص ٣١ . المصباح المنير ص ٢٨ . القاموس المحيط ص ٧٧ . وهذا ما رجحه أبو داود والبيهقي وابن عبد البر وابن شاهين ، والحازمي وغيرهم . انظر سنن أبي داود كتاب اللباس ، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ٦٧/٤ رقم ٤١٢٧ . فتح الباري ٦٥٩/٩ .

(٢) قاله البهوتي في كشف القناع ٦٧/١ .

(٣) لم يروه الدارقطني ولكن أخرجه الطبراني في الأوسط ١٠٥/١ رقم ١٠٤ وقال : لم يروه عن أبي سعيد البصري إلا يحيى بن أيوب ، تفرد به فضالة بن المفضل عن أبيه ، وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة شبيب بن سعيد الحبطي ٣٠/٤ رقم ٨٩١ . وانظر نصب الراية ١٢٠/١ . التلخيص الحبير ٦٩/١ رقم ٤١ وقال الحافظ : إسناده ثقات وتابعه فضالة بن مفضل عند الطبراني في الأوسط . ومفضل هو : ابن فضالة بن مفضل . أبو ثوبة القتباني ، المصري ، روى عن أبيه ، وروى عن علان بن المغيرة وأحمد بن محمد بن الحجاج وغيرهم . قال العقيلي : في حديثه نظر . وقال أبو حاتم : « لم يكن بأهلٍ أن يُكتب عنه العلم سألت عنه عيسى بن تليد

رواه خالد الحذاء وشعبة عن الحكم ، فلم يذكر : (كنت قد رخصت لكم) . فهذه اللفظة في ثبوتها شيء .

والوجه الثاني : أن الرخصة كانت مطلقة غير مقيدة بالدِّبَاغ ، وليس في حديث الزُّهْرِيِّ ذكر الدِّبَاغ ، ولهذا ينكره ، ويقول : " فتستمتع بالجلد على كل حال " . فهذا هو الذي نُهي عنه أخيراً ، وأحاديث الدِّبَاغ قسم آخر ، لم يتناولها النُّهي ، وليست بناسخة ولا منسوخة ، وهذه أحسن الطرق (١) .

الوجه السابع : على التسليم بصحة الحديث وعدم اضطرابه ، فإن أحاديث جواز الانتفاع بجلود الميتة بعد دباغتها أرجحُ منه وأصحُّ ، وسالمة من العِلَل ، فكان الأخذُ بها أولى ، فقد روي خمسة عشر حديثاً : عن ابن عباس حديثان ، وعن أم سلمة ثلاثة ، وعن أنس حديثان ، وعن سلمة بن المحبق ، وعائشة ، والمغيرة ، وأبي أمامة ، وابن مسعود ، وابن عُمر ، وزيد بن ثابت ، وجابر ، وروى أثران عن سودة وابن مسعود .

وأحاديث الدِّبَاغ سماع ، وحديث ابن عُكَيْم كتاب ، والكتاب والمناولة مرجوحات (٢) .

الوجه الثامن : إن حديث ابن عُكَيْم مقيّد من جهة الزمان وأحاديث الدِّبَاغ مطلقة فيحتمل أن تكون أحاديث الدِّبَاغ أو بعضها متأخر عن حديث ابن عُكَيْم (٣) .

الدليل الرابع : من أدلة المالكية والحنابلة : إن الجلد جزء من الميتة فلا يطهر بالدبغ كلحمها (٤) .

وقد أجاب النووي علم استدلالهم هذا بجوابين :

أحدهما : أنه قياس في مقابلة نصوص ؛ فلا يُلتفت إليه .

⇨

فنبطني عنه « وقال : الحديث الذي يحدث به موضوع أو نحو هذا . وقال ابن حجر : وقيل كان يشرب المُسْكِر ويلعب الشطرنج في المسجد وكان على الشُّرطة بمصر وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي ٤٥٦/٣ رقم ١٥١١ . الجرح والتعديل ٧٩/٧ رقم ٤٤٧ . الثقات ١٠/٩ رقم ١٤٨٩٦ . ميزان الاعتدال للذهبي ٢٣/٥ رقم ٦٧١٦ . لسان الميزان لابن حجر ٥١٦/٤ رقم ٦٥٩٣ .

- (١) انظر : حاشية ابن القيم على سنن أبي داود بهامش عون المعبود ١٨٦/١١ .
- (٢) انظر الاعتبار ص ١٧٨ . المجموع ٢٧٣/١-٢٧٦ . سبل السلام ٤٢/١ . نيل الأوطار ٦١/١ .
- (٣) انظر : الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ص ١١٨ . سبل السلام الصفحة نفسها .
- (٤) انظر المغني لابن قدامة ٥٦/١ .

الثاني: أن الدِّبَاغَ في اللَّحْمِ لَا يَتَأْتِي ، وليس فيه مصلحة له ، بل يحرقه ، بخلاف الجلد ؛ فإنه يُنظفه ويُطيبه ويُصلبه .

وبهذين الجوابين يجاب عن قولهم العِلَّةُ في التنجيس الموت وهو قائم ^(١) .

يتضح أنه لم يسلم للمالكية والحنابلة دليل يصح الاعتماد عليه .

القول الرابع في هذه المسألة: أنه يطهر بالدبغ جلد مأكول اللحم فقط ولا يطهر غيره .

وإليه ذهب: الأوزاعي^(٢)، وابن المبارك^(٣)، وأبو ثور^(٤)، وإسحاق

(١) انظر المجموع ٢٧٧/١ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي ، وكان نازلاً فيهم ، أبو عمرو الشامي ، أحد الأعلام ثقة فقيه متبوع ، روى عن عطاء والزهرى ، ومكحول ، ويحيى بن أبي كثير وقتادة ، وروى عنه مالك بن أنس والثوري والوليد بن مسلم وخلق . مات ببغداد سنة ١٥٧ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٨٨/٧ . طبقات خليفة ص ٣١٥ . التاريخ الكبير ٣٢٦/٥ رقم ١٠٣٤ . معرفة الثقات ٨٣/٢ رقم ١٠٦٣ . الجرح والتعديل ٢٦٦/٥ رقم ١٢٥٧ . الثقات ٦٢/٧ رقم ٩٠٩١ . طبقات الفقهاء ٧١/١ . تهذيب الكمال ٣٠٧/١٧ رقم ٣٩١٨ . الكاشف ٣٦٨/١ رقم ٣٢٧٨ . تذكرة الحفاظ ١٧٨/١ رقم ١٧٧ . تهذيب التهذيب ٢١٦/٦ رقم ٤٨٧ .

(٣) هو : عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي ، مولاهم ، أبو عبد الرحمن المروزي ، شيخ خراسان ، أبوه تركي مولى تاجر وأمه خوارزمية ، ثقة ثبت فقيه ، عالم جواد مجاهد شاعر جمعت فيه خصال الخير ، روى عن سليمان التيمي وعاصم الأحول والربيع بن أنس وغيرهم ، وروى عنه ابن مهدي وابن معين وابن عرفة وابن عينة وغيرهم ، مات بهيت سنة ١٨١ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٧٢/٧ . طبقات خليفة ص ٣٢٣ . التاريخ الكبير ٢١٢/٥ رقم ٦٧٩ . معرفة الثقات ٤/٢ رقم ٩٥٩ . الجرح والتعديل ١٧٩٥ رقم ٨٣٨ . الثقات ٧/٧ رقم ٨٧٦٧ . تاريخ بغداد ١٥٢/١٠ رقم ٥٣٠٦ . تهذيب الكمال ٥/١٦ رقم ٣٥٢٠ . الكاشف ٥٩١/١ رقم ٢٩٤١ . تذكرة الحفاظ ٢٧٤/١ رقم ٢٦٠ . تهذيب التهذيب ٣٣٤/٥ رقم ٦٥٧ . تقريب التهذيب ٥٢٧/١ رقم ٣٥٨١ .

(٤) هو : إبراهيم بن خالد الكلبي ، البغدادي ، إمام مجتهد حافظ فقيه ، ثقة مأمون ، روى عن ابن عينة وأبي معاوية ووکیع وابن علية والشافعي ، وغيرهم وروى عنه مسلم بن الحجاج وأبو داود السجستاني وابن ماجه والبخاري وخلق . مات سنة ٢٤٠ هـ .

انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٩٧/٢ رقم ٢٦٦ . الثقات ٧٤/٨ رقم ١٢٣٠٦ . تاريخ بغداد ٦٥/٦ رقم ٣١٠٠ . تهذيب الكمال ٨٠/٢ رقم ١٦٩ . الكاشف ٨٠/٢ رقم ١٦٩ . تهذيب التهذيب ١٠٢/١ رقم ٢١١ . تقريب التهذيب ٥٦/١ رقم ١٧٢ .

ابن راهويه^(١) ، ورواية عن الإمام أحمد^(٢) .

قال الإمام الترمذي :

(وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : إنهم كرهوا جلود السباع وإن دبغ ، وهو : قول عبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق ، وشددوا في لبسها والصلاة فيها)^(٣) اهـ .

وقد استدلووا لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : قال الترمذي : (قال إسحاق بن إبراهيم : إنما معنى قول رسول الله ﷺ أيما إهاب دبغ فقد طهر" جلد ما يؤكل لحمه هكذا فسره النضر بن شميل ، وقال إسحاق : قال النضر بن شميل : إنما يقال الإهاب لجلد ما يؤكل لحمه)^(٤) اهـ .

المناقشة :

اعترض على كون المقصود بالإهاب جلد ما يؤكل لحمه فقط . بأن هذا خلاف لغة العرب ، وخلاف ما نقله أبو داود عن النضر بن شميل قال أبو داود : فإذا دبغ لا يقال له إهاب إنما يسمى شئاً وقربة ، قال النضر بن شميل : يسمى إهاباً ما لم يدبغ^(٥) . وهذا النقل عن النضر بن شميل ، أصح مما نقله عنه إسحاق والترمذي وهو الموافق للغة العرب ، ولا يوجد في كتب اللغة ما يدل على تخصيص الإهاب بإهاب مأكول اللحم^(٦) .

(١) هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، أبو محمد بن راهويه المروزي ، ثقة حافظ مجتهد ، قرين أحمد ابن حنبل ، روى عن جرير والدروردي ، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم . مات سنة ٢٣٧هـ انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٢/٢٠٩ رقم ٧١٤ تاريخ بغداد ٦/٣٤٥ رقم ٣٣٨١ . صفة الصفوة لابن الجوزي ٤/١١٦ رقم ٦٨٢ . سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨ . العبر ١/٤٢١ . الكاشف ١/٢٣٣ رقم ٢٧٦ . طبقات الشافعية الكبرى ٢/٨٣ رقم ١٩ . البداية والنهاية ١٠/١١٧ . تقريب التهذيب ١/٧٨ رقم ٢٣٢ .

(٢) انظر الأوسط لابن المنذر ٢/٣٠٤ . التمهيد ٤/١٨٢ . المغني ١/٥٨ . شرح مسلم للنووي ٤/٥٤ . الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/٦٦ .

(٣) جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٤/٢٢١ .

(٤) انظر المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٥) انظر سنن أبي داود كتاب اللباس ، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ٤/٦٧ ، رقم ٤١٢٧ .

(٦) انظر التمهيد ٤/١٧٠ . التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ص ٤٠ . المجموع ١/٢٧٦ ، ٢٧٨ . فتح الباري ٩/٦٥٩ . التلخيص الحبير ١/٧٠ . سبل السلام ١/٤٢ . نيل الأوطار ١/٦٣ .

الدليل الثاني : نهيه ﷺ عن جلود السَّبَّاع ، وفي رواية : « نهى رسول الله ﷺ عن جلود السَّبَّاع » ^(١) وفي رواية « أن تُفْتَرَش » ^(٢) .

وجه الاستدلال : لو لم تكن جلود السَّبَّاع نجسة لما نُهيَ عنها .

المناقشة : لقد اعترضَ على استدلالهم هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن النهي في الحديث محمول على شعر هذه السَّبَّاع ؛ لأن جلود النمر وغيرها من السَّبَّاع تُقَصَّدُ لفرائها وهو محتوٍ على شعرها وهو نجس ؛ لأن الدَّبَّاع لا يؤثر فيه ^(٣) .

الوجه الثاني : أنه نهى عنها لما فيها من الخيلاء وأنها مراكب أهل السرف .

الوجه الثالث : أو أن النهي عما لم يُدْبَغ منها ؛ لأنه نجس إجماعاً .

وقال النووي بعد أن حكى هذا الاعتراض : (وهو ضعيفٌ إذ لا معنى لتخصيص السَّبَّاع - حينئذٍ - بل كل الجلود في ذلك سواء ، وقد يُجَاب عن هذا الاعتراض : بأنها خُصَّت بالذكر ؛ لأنها كانت تُسْتَعْمَل قبل الدبغ غالباً أو كثيراً) ^(٤) اهـ .

ومن أحسن الأجوبة على هذا الدليل ما ذكره الشوكاني حيث قال :

(وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدَّبَّاع لا يطهر جلود السَّبَّاع بناءً على أنها مُخَصَّصَةٌ للأحاديث القاضية بأن الدَّبَّاع مطهَّرٌ على العموم ، فغيرُ ظاهر ؛ لأن غاية ما فيها مجرد النهي عن الركوب عليها وافتراشها ، ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة ،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في جلود النمر والسباع ٦٩/٤ رقم ٤١٣٢ . والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع ٢٤١/٤ رقم ١٧٧١ . والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع ١٧٦/٧ رقم ٤٢٥٣ . وأحمد في المسند ٧٤/٥ ، ٧٥ . والحاكم في المستدرک في كتاب الطهارة ٤٢٤/١ رقم ٥٠٨ وقال : هذا الإسناد صحيح ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب ، والخنزير وأنهما نجسان وهما حيان ١٨/١ .

(٢) أخرجه الترمذي في الباب السابق نفسه ٢١٤/٤ رقم ١٧٧٠ . والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب النهي عن لبس جلود السباع ١١٧/٢ رقم ١٩٨٣ . وابن الجارود في المنتقى ص ٢٢١ رقم ٨٧٥ . والطبراني في الكبير ١٩٢/١ رقم ٥١٠ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب اشتراط الدبغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٣/٢ رقم ١٤٥٠ .

(٣) وهذا على قول من يقول أن شعر الميتة نجس وهو مذهب الشافعية . انظر معالم السنن للخطابي ١٨٧/٤ . مغني المحتاج ٢٣١/١ . نهاية المحتاج ٢٣٨/١ . حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ٤٧٧/١ .

(٤) انظر المجموع ٢٧٨/١ .

كما لا ملازمة بين النهي عن الذَّهَب والحرير ونجاستهما ، فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالدِّبَاغ مع مَنع الركوب عليها ونحوه (١) اهـ .

الدليل الثالث : قوله ﷺ : « دِبَاغُ الْأَدِيمِ زَكَاةٌ » (٢) .

وهذا الاستدلال : شبه الدبغ بالذكاة ، والذكاة إنما تعمل في مأكول اللحم ، ولأنه أحد المطهرين للجلد فلم يؤثر في غير مأكول اللحم (٣) .

المناقشة : لقد اعترض على هذا الاستدلال : بأنه يحتمل أنه أراد بالذكاة التطيب من قوهم : رائحة ذَكِيَّة - أي طَيِّبَة - ، وهذا يُطَيَّب الجميع ، ويدل على هذا أنه أضاف الذكاة إلى الجلد خاصة ، والذي يختص به الجلد هو تطيبه وطهارته ، أما الذكاة التي هي الذبح ، فلا تُضاف إلا إلى الحيوان كله .

ويحتمل أنه أراد بالذكاة الطهارة ، فسمي الطهارة ذكاة ، فيكون اللفظ عامًّا في كل جلد فيتناول ما اُختلِفَ فيه (٤) .

الدليل الرابع : إنه لحم حيوانٍ مُحَرَّمُ الْأَكْلِ فلم يطهر جلده بالدِّبَاغ كالكلب (٥) .

المناقشة : اعترض على هذا الاستدلال : بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن الكلب نجس العين ، وإذا كانت الحياة لم تؤثر في طهارته وهي أقوى من الدِّبَاغ ، فلا يؤثر فيه الدِّبَاغ من باب أولى (٦) .

الدليل الخامس : إن إباحة الانتفاع بالجلد المدبوغ إنما ورد على جلد ما يؤكل لحمه ، فالخطاب الوارد في ذلك ؛ إنما خرج على شاة ماتت لبعض أزواج النبي ﷺ ، فدخل في ذلك كل ما يؤكل لحمه ، وما لم يؤكل لحمه فدخل في عموم تحريم الميتة (٧) .

(١) انظر نيل الأوطار ١/٥٩، ٦٠ .

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٧٥ رقم ١٢٤٣ . والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب الدبغ ٤٥/١ رقم ٣ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب اشتراط الدبغ في طهارة جلد ما يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ . وروي الحديث بألفاظ أخرى وإسناده صحيح انظر التلخيص الحبير ١/٧١ ، ٧٢ رقم ٤٤ .

(٣) انظر شرح العمدة ١/١٢٦ . المبدع ١/٧٢ . نيل الأوطار ١/٦٢ .

(٤) المغني ١/٥٨ . سبل السلام ١/٤٤ .

(٥) انظر المجموع ١/٢٧٧ .

(٦) انظر الأم ١/٩ . المجموع ١/٢٧٨ . مغني المحتاج ١/٢٣٨ .

(٧) انظر التمهيد : ١٨٢/٤ .

المناقشة :

وقد اعترض على قولهم بخصوصية السبب في الانتفاع بجلد ما يؤكل لحمه، بأنه مردود بأنَّ العِبْرَةَ بعموم اللفظ لا بخصوص السَّبب كما هو مقرر في الأصول ^(١) ، لأنَّ قوله ﷺ : « إنما حرم من الميتة أكلها » بعد قولهم : إنها ميتة ، فيعمُّ كل ميتة ، وردَّ - أيضاً - بعموم الإذن بالمنفعة .

ولأنَّ الحيوان طاهر يُنتَفَعُ به قبل الموت فكان الدِّبَاغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة ^(٢) .

القول الخامس في المسألة : طهارة جميع جلود الميتات بعد الدِّبَاغ حتى جلد الكلب والخنزير .

وإليه ذهب : داود ^(٣) ، وأهل الظاهر ، ورواية عن أبي يوسف ^(٤) .

ومن المتأخرين الصنعاني ، والشوكانى ^(٥) .

واستحل هؤلاء لما ذهبوا إليه :

بعموم حديث : « أيُّما إهاب دُبِغَ فقد طُهر » .

المناقشة : اعترض على استدلالهم هذا ؛ بأنه ضعيف وذلك من ثلاثة أوجه :

الأوّل : أنَّ أحاديث طهارة الجلد بالدِّبَاغ عامة ، وأدلة نجاسة عين الكلب والخنزير

(١) انظر : ص ١٣٥ هامش رقم (٤) . وانظر المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لمحمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ١٥٠/٢ .

(٢) انظر فتح الباري ٦٥٩/٩ . شرح الزرقاني ١٢٤/٣ . نيل الأوطار ٦١/١ ، ٦٢ .

(٣) هو : داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، أبو سليمان البغدادي ، إمام وفقه أهل الظاهر، أخذ العلم عن إسحاق ، وأبي ثور ، وسمع القعني ، وحدث عنه ابنه محمد وزكريا والساجي وغيرهم ، صنَّف التصانيف وكان بصيراً بالحديث ورعاً ناسكاً زاهداً . مات سنة ٢٧٠هـ .

انظر ترجمته في الفهرست ٣٠٣/١ . تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ رقم ٤٤٧٣ . طبقات الفقهاء ١٠٢/١ . وفيات الأعيان ٢٥٥/٢ رقم ٢٢٣ . تذكرة الحفاظ ٥٧٢/٢ رقم ٥٩٧ . سير أعلام النبلاء ٩٧/١٣ . طبقات الشافعية ٧٧/٢ رقم ٢٢ . لسان الميزان ٤٩٠/٢ رقم ٣٢٩٧ . طبقات الحفاظ ٢٥٧/١ رقم ٥٧١ . شذرات الذهب ١٥٨/١ .

(٤) انظر المحلى ١٢٨/١ . المبسوط ٢٠٢/١ . تحفة الفقهاء ٧٢/١ . بدائع الصنائع ٨٦/١ . البحر الرائق ١٠٦/١ . حاشية ابن عابدين ١٣٦/١ .

(٥) انظر سبل السلام ٤١/١ . نيل الأوطار ٦٢/١ .

خاصة ، والخاصُّ مُقدَّم على العامِّ كما هو مقرر في الأصول ^(١) .

الثاني : أنَّ الحياة أقوى من الدِّبَاغ في التطهير ، بدليل أنها سبب لطهارة الجُمْلَة .

والدِّبَاغ إنما يطهر الجلد ، فإذا كانت الحياة لا تطهر الكلب والخنزير لنجاسة عينهما ، فالدِّبَاغ أولى .

الثالث : أنَّ النجاسة إنما تزول بالمعالجة إذا كانت طارئة كثوب تنجس ، أما إذا كانت لازمة للعين فلا ، كالعذرة والروث ، فكذا الكلب والخنزير لملازمة النجاسة لعينهما ^(٢) .

القول السادس : جواز الانتفاع بجلود الميتة وإن لم تدبغ . وجواز استعمالها في المائعات واليابسات .

وإليه ذهب: الزُّهْرِي ^(٣) ، وروى عن الليث بن سعد ^(٤) ، ووجه شاذ عند الشَّافِعِيَّة ^(٥) .

(١) انظر ص ١٦١ ، هامش رقم (٦) .

(٢) انظر الحاوي ٥٧/١ . المجموع ٢٧٩/١ .

(٣) هو : محمد بن مُسْلِم بن شهاب الزُّهْرِي ، القرشي ، أبو بكر المدني ، تابعي فقيه حافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، روى عن أنس وسهل وسعد وأبي الطفيل والسائب بن يزيد وعبد الله بن ثعلبة ومحمد بن الربيع وغيرهم ، وروى عنه مالك وعطاء بن أبي رباح وابن عيينة والأوزاعي والليث وابن جريح وخلق ، مات سنة ١٢٤ هـ .

انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٦١ . التاريخ الكبير ٢٢٠/١ رقم ٦٩٣ . معرفة الثقات ٢٥٣/٢ رقم ٣٩٥ .

الجرح والتعديل ٧١/٨ رقم ٣١٨ . الثقات ٣٤٩/٥ رقم ٥١٦٢ . تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦ رقم ٥٦٠٦ . تذكرة الحفاظ ١٠٨/١ رقم ٩٧ . الكاشف ٢١٩/٢ رقم ٥١٥٢ . تهذيب التهذيب ٣٩٥/٩ رقم ٧٣٤ .

(٤) هو : الليث بن سعد الفَهْمِي ، مولاهم ، المصري ، أبو الحارث ، عالم مصر وفقيهها ورئيسها ، وكان ثقة ثبثاً نبلاً سخياً . روى عن سعيد المقرئ وعطاء وابن أبي مليكة ونافع والزهرري وغيرهم ، وروى عنه ابن عجلان وابن لهيعة وهشيم وابن المبارك وغيرهم . مات سنة ١٧٥ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥١٧/٧ . الجرح والتعديل ١٧٩/٧ رقم ١٠١٥ . الثقات ٣٦٠/٧ رقم ١٠٤٤٥ . تاريخ بغداد ٣/١٣ رقم ١٦٦ . التعديل والتجريح ٦١٥/١ رقم ٤٤٨ . تهذيب الكمال ٢٥٥/٢٤ رقم ٥٠١٦ . وتذكرة الحفاظ ٢٢٤/١ رقم ٢١٠ . الكاشف ١٥١/٢ رقم ٤٦٩١ . تهذيب التهذيب ٤١٢/٨ رقم ٣٤٦ .

(٥) انظر الأوسط ٢٧٠/٢ . التمهيد ١٥٤/٤ . حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لأبي بكر الشاشي ٦٣/١ . شرح مسلم للنووي ٥٤/٤ . المجموع ٢٧٩/١ . روضة الطالبين ٤١/١ .

واستحل هؤلاء لما ذهبوا إليه :

برواية : « هلا استمتعتم بإهابها ؟ قالوا : إنها ميتة ، قال : إنما حُرِّمَ أَكْلُهَا » ^(١) .

وجه الاستحلال : أنه ﷺ أباح الانتفاع بجلود الميتة ولم يذكر دباغها .

المناقشة :

اعترض على استدلالهم : بأن هذه الرواية المطلقة محمولة على الروايات الأخرى الصحيحة المقيدة ببيان الدِّبَاغ . وأن دباغه طهوره .

فلعلَّ الزُّهْرِيَّ لم تبلغه هذه الروايات ، وقد رُدَّ قوله لمخالفته الإجماع .

وقال أبو عبد الله المروزي : ما علمتُ أحدًا قال ذلك قبل الزُّهْرِيَّ ^(٢) .

الرأي الرَّاجح :

من خلال ما سبق - من استعراض للأقوال بأدلتها - يتبيّن ؛ أنّ القول بطهارة جلود الميتة بعد دباغها - ما عدا جلد الكلب والخنزير - هو القول الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأول : قوّة أدلّتهم ، وسلامتها من المعارض القويّ ، حيث ورد بذلك أحاديث كثيرة تبلغ الخمسة عشر حديثًا ، بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها دون ذلك ، وهي تفيد بمجموعها القطع ؛ بأن الدِّبَاغ يطهر الجلود التي نجست بالموت أو بالذكاة غير الشرعية ، أو على الإطلاق .

الثاني : أنّ دليل القائلين بنجاسة جلود الميتة قبل الدِّبْغ وبعده وهو حديث ابن عُكَيْمٍ قد تبين - كما سبق - أنّه تحفُّه الاحتمالات من حيث صحّته ، ومن حيث دلّالته ؛ بما يمنع قدرته على مناهضة الأدلّة الصّحيحة الكثيرة ، فضلاً عن معارضتها .

الثالث : ولأنه يبعدُ أن يكون أعلام الصحابة : كعلي ، وابن مسعود ، وابن عبّاس - رضي الله عنهم - وغيرهم من الصحابة وأعلام التابعين قد غاب عنهم النسخ ، أو أنهم لم يعلموا به ، ويعلمه ابن عُكَيْمٍ الَّذِي اِخْتُلِفَ في صحبته ، على أن أحاديث الانتفاع بجلود الميتة غير مُقَيَّدَةٍ بالزمان ، فيحتمل أن يكون بعضها قد ورد بعد حديث ابن عُكَيْمٍ .

(١) أخرجه البخاريّ في كتاب الذبائح والصيد ، باب جلود الميتة ٢١٠٣/٥ رقم ٥٢١١ . ومسلم في كتاب

الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢٧٧/١ رقم ٦٣ .

(٢) انظر التمهيد ١٥٤/٤ - ١٦٢ . شرح مسلم الصفحة نفسها . سبل السّلام ٤٣/١ . نيل الأوطار ٦٢/١ ، ٦٣ .

الرابع : ولأنَّ الأخذ به فيه عمل بجميع النصوص الواردة في الباب ، مع عدم إهمالهم لشيء منها ، والجمع بين النصوص أولى وأحرى من الأخذ ببعضها وإهمال البعض الآخر .

وإذا كان الحنابلة قد اتَّبَعُوا قول الإمام أحمد - رحمه الله - في القول بأن الدِّبَاغَ غير مطهر ، فقد ثبت رجوع الإمام أحمد عن هذا القول ، وأنه آخر الروايتين عنه كما ذكره الترمذي وغيره .
وأما المالكية ؛ فإن مُسْتَنَدَهُم هو نفسُ مُسْتَنَدِ الحنابلة ، وقد ثبت ؛ أن هذا المستند لا يمكن أن يثبتَ بمثله حكم شرعي ، كما أن حملهم الطهارة الواردة في أحاديث الدِّبَاغِ على الطهارة اللغوية ، وقولهم : يظهرُ ظاهرُ الجلد دون باطنه ؛ فلا ينتفع به في المائعات .

هذا تحكُّمٌ وتفصيلٌ لا دليل عليه كما بيَّنه الإمام الشوكاني .

أما الخلاف بين القائلين بطهارة جلود الميتة بعد الدِّبَاغ ؛

فالحقُّ والراجحُ ؛ أنَّ أحاديث الدِّبَاغِ عامَّةٌ ، فلا يخرج عنها إلا ما خُصَّ بدليل شرعي وقد وردت النصوص الشرعية بنجاسة الكلب والخنزير نجاسة عينية كما هو الراجح في أقوال الفقهاء ، وهذا ما ذهب إليه الترمذي ومن وافقه .

ولأنَّ غاية ما في الدِّبَاغ ؛ هو أن يرجع بالجلد إلى حاله قبل الموت ، فإذا كان الجلد قبل الموت نجسًا ، فلا يمكن أن يكون طاهرًا بعده حتى ولو دُبِغَ .

أما جلود السِّبَاعِ ؛ فهي طاهرة بعد الدِّبَاغِ كما ثبت ، ولكن لا يجوز الانتفاعُ بها ولبسها وركوبها وافتراشها والصلاة عليها ، لورود النَّهْيِ عنها ^(١) . والله أعلم .

(١) انظر كتاب أحكام النجاسات لعبد المجيد صلاحين ص ٤٩١ ، ٤٩٢ .

٨ - المسألة الثامنة : حُكْمُ الإِسْبَالِ^(١) للرجال^(٢)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي إلى كراهة^(٣) إسبال الثياب للرجال مطلقاً .

وهذا يبدو جلياً لأمر :

أولها : أنه ترجم لهذه المسألة بقوله : « باب ما جاء في كراهية جرّ الإزار » ، وهذا تصريح منه بفقهه في هذا الباب ، وأنه قائل بالكراهة ، والكراهة عنده للتحريم ، بدلالة ما ساقه من الأحاديث الدالة على ذلك .

ثانيها : استدلاله بحديث ابن عُمرَ وبما ثبت عن غيره من الصحابة ، وهي تدلّ بمقتضاها على النهي الشديد ، والنهي يقتضي التحريم .

ثالثها : إطلاق النهي في معظم أحاديث الباب من غير تقييد بخيلاء أو غيره ، ممّا يرجّح اختيار الترمذي للكراهة المطلقة .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن عبد الله بن عُمرَ - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ ثوبه خيلاء^(٤) »^(٥) .

(١) الإِسْبَال : أسبَلَ إزاره أرخاه ، وامرأة مُسْبِلٌ : أسبَلَتْ ذيلها ، وأسبَلَتِ الفرس ذنبه : أرسلته . والمُسْبِلُ إزاره : هو الذي يُطوّل ثوبه أو يرسله إذا مشى وإنما يفعل ذلك كثيراً واختيلاً . انظر معجم مقاييس اللغة مادة سبل ١٢٩/٣ . أساس البلاغة ص ٢٨٤ . النهاية ٢٣٩/٢ . مختار الصحاح ص ٢٨٤ . لسان العرب لابن منظور الأفريقي المصري ٣٢١/١١ . المصباح المنير ص ٢٦٥ . القاموس ص ١٣٠٩ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢٢٣/٤ .

(٣) والمقصود هنا : كراهة التحريم لوجود الأدلة والقرائن الدالة على التحريم .

(٤) خيلاء : بالضم وبالكسر خيلاً ، والمخيلة وزن عظيمة وهو البطر والكبر والعجب والزهر والتبختر كلها بمعنى واحد . انظر معجم المقاييس مادة خيل ٢٣٥/٢ . أساس البلاغة ص ١٨٠ . النهاية ٩٣/٢ . مختار الصحاح ص ١٩٤ . شرح مسلم للنووي ٦٠/١٤ . المصباح المنير ص ١٨٦ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من جرّ إزاره من غير خيلاء ١٢٨١/٥ رقم ٥٤٤٧ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم جرّ الثوب خيلاء .. ١٦٥١/٣ رقم ٢٠٨٥ .

قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح .

الدليل الثامن : ما ثبت في الأحاديث الأخرى من النهي عن الإسبال ، وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن حذيفة^(١) ، وأبي سعيد^(٢) ، وأبي هريرة^(٣) ، وسُمرة^(٤) ،

(١) حديث حذيفة ولفظه : "أخذ رسول الله ﷺ بأسفل عضلة ساقي أو ساقه ، فقال : هذا موضع الإزار ، فإن أبيت فأسفل ، فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين" أخرجه الترمذي في كتاب اللباس ، باب في مبلغ الإزار ٢٤٧/٤ رقم ١٧٨٣ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب التغليظ في جر الإزار ٢٠٦/٨ رقم ٥٣٢٩ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب موضع الإزار أين هو ١١٨٢/٢ رقم ٣٥٧٢ . وأحمد في المسند ٣٩٨،٣٨٢/٥ ، ٤٠٠ . وابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ٢٦٢/١٢ رقم ٥٤٤٥ . وابن أبي شيبه في كتاب اللباس ، موضع الإزار أين هو ١٦٦/٥ رقم ٢٤٨٠٨ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٥٧ رقم ٤٢٥ . وابن الجعد في مسنده ص ٣٧٢ رقم ٢٥٥٨ . والطبراني في الصغير ١٧١/١ رقم ٢٧٠ . وفي الأوسط ٤٦٤/٢ رقم ١٨٠٠ . والبخاري في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب موضع الإزار ١٠/١٢ رقم ٣٠٧٨ .
والحديث قال فيه الترمذي : حسن صحيح . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٥/٢ رقم ١٤٥٧ .

(٢) حديث أبي سعيد الخدري ولفظه : "قال رسول الله ﷺ : إزره المسلم إلى نصف الساق ولا حرج أولا جناح فيما بينه وبين الكعبين ، ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ، من جر إزاره بطراً لم ينظر الله إليه" أخرجه أبو داود في اللباس ، باب في قدر موضع الإزار ٥٩/٤ رقم ٤٠٩٣ . وابن ماجه في الباب السابق نفسه ١١٨٣/٢ رقم ٣٥٧٣ . وأحمد في المسند ٤٤٤،٣٠،٦،٥/٣ . ومالك في الموطأ في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الرجل ثوبه ٩١٤/٢ رقم ٦٣١ وابن أبي شيبه في المصنف في الباب السابق نفسه ١٦٦/٥ رقم ٢٤٨١١ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٩٥ رقم ٢٢٢٨ . وأبو يعلى في مسنده ٢٦٨/٢ رقم ٩٨٠ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر عبد الرحمن بن يعقوب فيه ٤٩٠/٥ رقم ٩٧١٤ . وابن حبان في كتاب اللباس ٢٦٣/١٢ رقم ٥٤٤٧ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب موضع الإزار من الرجل ٢٤٤/٢ . والبخاري في شرح السنة في الباب السابق نفسه ١٢/١٢ رقم ٣٠٨٠ .
والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٧١/٢ رقم ٣٤٤٩ .

(٣) حديث أبي هريرة ولفظه : "قال ﷺ : ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار" .
أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار ٢١٨٢/٥ رقم ٥٤٥٠ .
والنسائي في كتاب الزينة ، باب ما تحت الكعبين من الإزار ٢٠٧/٨ رقم ٥٣٣١ . وأحمد في المسند ٤١٠/٢ .

(٤) حديث سُمرة بن جندب ولفظه : قال ﷺ : ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار" أخرجه أحمد في المسند ١٥،٩/٥ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الرحمن ابن يعقوب ٤٩١/٥ رقم ٩٧٢٢ . والطبراني في الكبير ٢٣٣/٧ رقم ٦٩٧١ .

وأبي ذر ^(١) ، وعائشة ^(٢) ، وهيب بن مغل ^(٣) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث بمقتضاها على تحريم إسبال الثياب ونحوها على الرجال وأنه من الكبائر ؛ لما ورد فيه من الوعيد الشديد . سواءً أكان ذلك للخيل أم لغيره .

وإليه ذهب : الظاهرية ، وجمع من علماء السلف والخلف منهم :

ابن العربي ^(٤) ، والقُرطبي ^(٥) ، والقرافي ^(٦) من المالكية ، والحافظ

(١) حديث أبي ذر ولفظه : "قال رسول الله ﷺ : ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم .. فقال : المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب أو الفاجر" أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار .. ١٠٢/١ رقم ١٠٦ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ٥٧/٤ رقم ٤٠٨٧ . والنسائي في كتاب الزكاة ، باب المنان بما أعطى ٨١/٥ رقم ٢٥٦٣ . وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع ٧٤٤/٢ رقم ٢٢٠٨ .

(٢) حديث عائشة ولفظه : "قال رسول الله ﷺ : ما تحت الكعبين من الإزار ففي النار" أخرجه أحمد في المسند ٢٥٧، ٢٥٤، ٥٩/٦ . وإسحاق بن راهويه في مسنده ١٠١٥/٣ رقم ١٩٥٩ . والهيتمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب في الإزار وموضعه ٢١٥/٥ رقم ٨٥٢٢ وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات وقد صرح ابن إسحاق بالسماع .

(٣) حديث هيب بن مغل الغفاري ولفظه : "أنه رأى محمداً القرشي قام يجرّ إزاره فنظر إليه هيب فقال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : من وَطِئَهُ خيلاء وطئه في النار" أخرجه أحمد في المسند ٤٣٧/٣ ، ٢٣٧/٤ . وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٢٦٦/٢ رقم ١٠٢١ . وأبو يعلى في مسنده ١١١/٣ رقم ١٥٤٢ . والطبراني في الكبير ٢٠٦/٢٢ رقم ٥٤٣ . والهيتمي في مجمع الزوائد في الباب السابق نفسه ٢١٨/٥ رقم ٨٥٣٠ وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح خلا أسلم أبا عمران وهو ثقة .

(٤) هو : محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي المعافري ، أبو بكر المالكي ، حافظ علامة متبحر ، ولد في أشبيلية سنة ٤٦٨ هـ . وخرج منها عام ٤٨٥ بعد سقوط دولة آل عباد ، ثم طاف المشرق وعاد بعلم غزير إلى أشبيلية سنة ٤٩٥ هـ ، وله مؤلفات كثيرة منها : أحكام القرآن ، القبس على موطأ مالك بن أنس ، والعواصم من القواصم ، وعارضة الأحوذى وغيرها . مات سنة ٥٤٣ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٩٦/٤ رقم ١٢٨ . سير أعلام النبلاء ١٩٧/٢٠ رقم ١٠٤٦ . الديباج المذهب ص ٣٧٦ رقم ٥٠٩ . الدرر الكامنة ١٦٨/١ رقم ٤٠٩ . طبقات الحفاظ ص ٤٦٨ رقم ١٠٤٦ . نفح الطيب ٢١/٢ رقم ١٩٩ . الأعلام للزركلي ٢٣٠/٦ .

(٥) هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري ، القرطبي الأندلسي ، أبو عبد الله ، المالكي ، كان من العباد العلماء الزاهدين أوقاته معمورة ما بين توجيه وعبادته وتصنيف له مؤلفات كثيرة مفيدة منها : الجامع لأحكام القرآن . الكتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى ، التذكرة بأمور الآخرة والتذكار في أفضل الأذكار وغيرها . توفي سنة ٦٧١ هـ . انظر ترجمته في الديباج المذهب ص ٤٠٦ رقم ٥٤٩ . طبقات المفسرين للسيوطي ص ٢٤٦ . نفح الطيب ٦٨٥/٢ رقم ١٢٢ . شذرات الذهب ٣٣٥/٣ . الأعلام ٣٢٢/٥ .

(٦) هو : محمد بن إدريس الصنهاجي القرافي ، المصري ، أحد الأعلام المشهورين ، انتهت إليه رئاسة الفقه على

ابن حجر ^(١) من الشافعية ، ومن المتأخرين : الصنعاني ^(٢) ، وعبد العزيز بن باز ^(٣) ،
ومحمد بن صالح ^(٤) بن عثيمين . وهذا هو القول الأول في المسألة ^(٥) .

مذهب مالك ، كان بارعاً في الفقه والأصول ، والعلوم العقلية وغيرها ، له مؤلفات كثيرة من أهمها :
الذخيرة في الفقه المالكي ، والفروق في القواعد الفقهية والأصولية ، والتنقيح في أصول الفقه وغيرها . مات
سنة ٦٨٤ هـ . انظر ترجمته في الديباج المذهب ص ١٢٨ رقم ١٢٤ . الأعلام ٩٤/١ .

(١) هو : أحمد بن علي بن حجر الكنانى العسقلاني ، أبو الفضل شهاب الدين ، من أئمة العلم والتاريخ ، رخل
إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ ، وعلت شهرته وقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام
في عصره ، له مؤلفات عظيمة مفيدة منها : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، وبلوغ المرام من أدلة
الأحكام ، وتغليق التعليق ، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، ولسان الميزان ، وتهذيب التهذيب والتقريب
وغيرها . مات بالقاهرة سنة ٨٥٢ هـ . انظر ترجمته في طبقات صلحاء اليمن لعبد الوهاب بن عبد الرحمن
السكسكي اليمني ٣٣٩/١ . طبقات المفسرين ص ٣٢٩ رقم ٤٢٥ . طبقات الحفاظ ص ٥٥٢ رقم ١١٩٠ .
شذرات الذهب ٢٧٠/٤ . أجد العلوم لصديق حسن القنوجي ٩٥/٣ .

(٢) هو : محمد بن إسماعيل الحسني ، الكحلاني ثم الصنعاني ، أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأخير ،
مجتهد من بيت الإمامة في اليمن ، تظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ، ونفر عن التقليد وزيف ما لا دليل عليه من
الآراء الفقهية وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن . مات سنة ١١٨٤ هـ في صنعاء . انظر ترجمته في البدر
الطالع ١٣٣/٢ - ١٣٩ . الأعلام للزركلي ٣٨/٦ .

(٣) هو : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن آل باز . الحافظ العلامة ، وبقية السلف ، ولد في الرياض
سنة ١٣٣٠ هـ . وذهب بصره سنة ١٣٥٠ هـ ، بدأ الدراسة منذ الصغر وحفظ القرآن قبل البلوغ ، ثم بدأ في
تلقي العلوم الشرعية والعربية على يد كثير من علماء الرياض منهم : محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن
حسن بن محمد بن عبد الوهاب ، وصالح بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ،
وسعد بن حمد بن عتيق ، ومحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ومفتي البلاد السعودية ولازمه لمدة
عشر سنوات من سنة ١٣٤٧ هـ إلى ١٣٥٧ هـ ثم رشحه لقضاء بمدينة الخرج ، ثم تولى عدة مناصب منها
رئاسة الجامعة الإسلامية سنة ١٣٩٠ هـ ثم رئيساً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد سنة
١٣٩٥ هـ وفي سنة ١٤١٤ هـ تم تعيينه مفتياً عاماً للمملكة العربية السعودية ، وكان عضواً في عدد من المجالس
الإسلامية ، وله عديد من المؤلفات منها : الفوائد الجلية في المباحث الفرضية ، التحقيق والإيضاح لكثير من
مسائل الحج والعمرة والزيارة ، والتحذير من البدع ، وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ وكفر من أنكرها ،
وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه ، وغيرها وتوفي رحمه الله في مدينة الطائف سنة ١٤٢٠ هـ . انظر
ترجمته في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لفضيلته جمع وإشراف الدكتور / محمد بن سعد الشويعر ١٢-٩/١ .

(٤) هو : محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، التميمي ، النجدي ، العلامة ، أحد تلامذة الشيخ عبد الرحمن بن
سعدي وأبرزهم ، وعضو هيئة كبار العلماء وإمام وخطيب الجامع الكبير بعنيزة ، وله المؤلفات والدروس
النافعة والمفيدة . توفي - رحمه الله - سنة ١٤٢١ هـ . انظر ترجمته في مجموع فتاوى ورسائل لفضيلته جمع
وترتيب فهد بن ناصر السليمان ٩/١ - ١٣ .

(٥) انظر : المحلى ٣٩٢/٢ . عارضة الأحوذى ١٩٢، ١٩١/٤ . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . حاشية علي
العدوي ٥٩١ / ٢ . فتح الباري ٢٦٣/١٠ . سبل السلام ٢٩٣، ٢٩٢/٤ . مجموع فتاوى ومقالات متنوعة

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، **وسبب اختلافهم :**
تعارض الآثار الواردة في الباب ؛ ما بين نصوص مطلقة ، ونصوص أخرى مقيدة ،
فاختلف الفقهاء في تأويلها والأخذ بها ؛

فمنهم من أخذ بالنصوص المطلقة ، فقال بإطلاق الكراهة ، وهم أصحاب القول الأول .
ومنهم من أخذ بالنصوص المقيدة بالخِيَلَاء ، وذلك كما يلي :
القول الثاني : إنَّ الإسبال إنَّ كان للخِيَلَاء ، فهو حرام ، وإن كان لغير الخِيَلَاء
فهو مكروه .

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

ومن المتأخرين : الشوكاني^(١) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : قول النبي ﷺ لأبي بكر : « إنك لست ممن يصنع خِيَلَاء »^(٢) .

وجه الاستدلال : الحديث فيه تصريح بأن مناط التحريم الخِيَلَاء . وأن الإسبال
قد يكون للخِيَلَاء وقد يكون لغير الخِيَلَاء^(٣) .

والتقييد بالخِيَلَاء يخصّص عموم المسبل إزاره ، ويدل على أن المراد بالوعيد من جرّه

⇨

للشيخ عبد العزيز بن باز ١/٣٨٢، ٣٨٣ . الشرح الممتع على زاد المستنقع للشيخ محمد بن عثيمين
١٩٤/٢، ١٩٥ .

(١) انظر عمدة القاري ٢١/٢٩٥ . المنتقى للباجي ٧/٢٢٦ . الرسالة للقيرواني ص ١٥٧ ، كفاية الطالب
٢/٥٩١ ، حاشية علي العدوي ٢/٥٩٤ ، الثمر الداني ١/٦٨٥ . روضة الطالبين ٢/٦٩ ، المجموع ٤/٣٩١ ،
مغني المحتاج ١/٥٨٦ ، نهاية المحتاج ٢/٣٨٢ . شرح العمدة ٤/٣٦١ ، الفروع ١/٢٩٩ ، المبدع ١/٣٧٧ ،
الإنصاف ١/٤٧٢ ، كشف القناع ١/٣٢٦ ، ٣٢٧ . شرح المنتهى ١/١٥٧، ١٥٨ . غذاء الألباب .
١٦٧/٢ . نيل الأوطار ٢/١١٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من جر إزاره من غير خيلاء ٥/٢١٨١ رقم ٥٤٤٧ . وأبو داود في
كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ٤/٥٦ رقم ٤٠٨٥ بلفظ "لست ممن يفعله خيلاء" . وأخرجه
النسائي بلفظ البخاري في كتاب الزينة ، باب إسبال الإزار ٨/٢٠٨ رقم ٥٣٣٥ . وأحمد في المسند
٢/١٣٦، ٦٧/٢ .

(٣) انظر نيل الأوطار ٢/١١٤ .

خِيَلَاءَ ، وقد رخصَ ﷺ في ذلك لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقال : « لست منهم » ^(١) إذ كان جرّه لغير الخِيَلَاءِ ^(٢) .

المناقشة : نوقش استدلالهم هذا بأنه غير مُسَلَّم وذلك لثلاثة أمور :

الأول : إن أبا بكر - رضي الله عنه - لم يقل : إن إزارني جعلته طويلاً ، أو قال : إنني أرتدي ثياباً طويلاً ولكن قال : « إنَّ أحدَ شِقِّي إزارني » ^(٣) .

وفي رواية « إزارني يسقط من أحد شِقِّيهِ » ^(٤) وفي رواية « إن أحد جانبي إزارني » ^(٥) .

فأخبر - رضي الله عنه - بأن شق إزاره أي ؛ نصفه أو أحد جانبيه يسترخي وجاء في رواية « أحياناً » ^(٦) ، فيفهم من قوله - رضي الله عنه - ؛ أن الإزار هو الذي يسترخي . وصرّح في بعض الروايات ؛ أنه يتعاهده ، حيث قال : « إلّا أن أتعاهد ذلك منه » ^(٧) . أي يسترخي إذا غفل عنه .

فوضح أن أبا بكر - رضي الله عنه - لم يتعمد إرخاء إزاره بل كان يحرص على إصلاحه ، إلّا أن الإزار كان يسترخي بنفسه ، وسبب استرخائه نخافة جسم أبي بكر ، فكأن مشدّه كان ينحلُّ إذا تحرك بمشي أو غيره بغير اختياره ، فإذا كان محافظاً عليه لا يسترخي ؛ لأنّه كلما كاد يسترخي شدّه .

وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة قالت : « كان أبو بكر أحنى لا يستمسك إزاره يسترخي عن حقويه » ، ومن طريق قيس ابن أبي حازم قال : « دخلت على أبي بكر وكان رجلاً نحيفاً » ^(٨) .

(١) أخرجه البخاريّ في كتاب الأدب ، باب من أثنى على أخيه بما يعلم ٢٢٥٢/٥ رقم ٥٧١٥ . والحميدي في مسنده ٢٨٨/٢ رقم ٦٤٩ . وأحمد في المسند ١٤٧/٢ والبيهقي في كتاب الخيض ، باب كراهية السدل في الصلاة ٢٤٣/٢ .

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ١١٦/٢ .

(٣) هو نفس لفظ البخاريّ السابق رقم ٥٤٤٧ ، والنسائي رقم ٥٣٣٥ . وأخرجه أحمد في المسند ١٠٤/٢ ، ١٣٦ .

(٤) هو نفس لفظ البخاريّ السابق ٥٧١٥ . والبيهقي في الباب السابق نفسه ٢٤٣/٢ .

(٥) هو لفظ أبي داود السابق رقم ٤٠٨٥ .

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٤٧/٢ .

(٧) هو نفس لفظ البخاريّ السابق رقم ٥٤٤٧ .

(٨) انظر فتح الباري ٢٥٥/١٠ .

قال الشيخ ابن باز - رحمه الله - : (فمراده ﷺ ؛ أن من تعاهد ملابسه ، إذا استرخت حتى يرفعها لا يعدّ ممن يجزّ ثيابه خيلاء لكونه لم يسبلها ، وإنما قد تسترخي عليه فيرفعها ويتعاهدها ولا شك أن هذا معذور . أمّا من يتعمد إرخاءها سواء كانت بشتاً أو سراويل وإزاراً أو قميصاً فهو داخل في الوعيد وليس معذوراً في إسباله ملابسه ؛ لأن الأحاديث الصحيحة المانعة من الإسبال تعمّه بمنطوقها ومعناها ومقاصدها) (١) اهـ .

الأمر الثاني : بعدما قال ﷺ : "من جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة" ، قال أبو بكر - رضي الله عنه - : "إن أحد شقي ثوبي يسترخي" فأجابه ﷺ بما سبق بيانه ، ومن هذا يفهم ؛ أن الرسول ﷺ لم يعب على أبي بكر فهمه هذا ولم يقل له : أنا لم أقصدكم معشر المتواضعين ، بل أقرّه على فهمه ؛ بأن الإسبال مخيلة وزكّاه بنفسه ؛ لأن استرخاء إزاره كان بغير إرادته (٢) .

وكذلك مثله قول أم سلمة رضي الله عنها في حديث ابن عمر : « فكيف يصنع النساء بذيولهن » (٣) ، وإقرار النبي ﷺ لها على فهمها .

قال ابن حجر : (ويستفاد من هذا الفهم التعقّب على من قال : إن الأحاديث المطلقة في الزجر عن الإسبال مقيّدة بالأحاديث الأخرى المصرحة بمن فعله خيلاء ، قال النووي : ظواهر الأحاديث في تقييدها بالجر خيلاء يقتضي ؛ أن التحريم مختص بالخيلاء .

ووجه التعقّب : أنه لو كان كذلك ، لما كان في استفسار أم سلمة عن حكم النساء في جرّ ذيولهن معنى ، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقاً سواء كان عن مخيلة أم لا ، فسألت عن حكم النساء في ذلك لاحتياجهن إلى الإسبال من أجل ستر العورة ، لأن جميع قدمها عورة ، فبيّن لها ؛ أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط . وقد نقل عياض ؛ الإجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء ، ومراده منع الإسبال لتقريره ﷺ أم سلمة على فهمها . إلا أنه بيّن لها أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال ، وتبيينه القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن كما بيّن ذلك في حق الرجال .

(١) انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحته ١/ ٣٨٣ .

(٢) انظر الإسبال دراسة أحاديثه وبيان حكمه لصالح بن محمد العليوي ص ٥٤ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جر ذيول النساء ٢٢٣/٤ رقم ١٧٣١ .

والحاصل أن للرجال حالين :

حال استحباب : وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق .

وحال جواز : وهو إلى الكعبين .

وكذلك للنساء حالان :

حال استحباب : وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر .

وحال جواز : بقدر ذراع (١) هـ .

الأمر الثالث : قوله ﷺ لأبي بكر : "لست منهم" أي أنت يا أبا بكر ، وجاء بتاء الخطاب ؛ أي إن فعلت هذا بالمعاهدة لثوبك أخرجت منهم . وهم الذين يفعلونه للخيلاء ؛ لأنهم لا يرفعونه ، وكيف يرفعون ثيابهم وهم صنعوها هكذا ؟ (٢) .

قال القرطبي : (فقد جعل النبي ﷺ الغاية في لباس الإزار الكعب ، وتوعد ما تحته بالنار ، فما بال رجال يرسلون أذيالهم ويطيلون ثيابهم ثم يتكلفون رفعها بأيديهم ، وهذه حالة الكبر ، وقائدة العجب ، وأشد ما في الأمر ؛ أنهم يعصون وينجسون ، ويلحقون أنفسهم بمن لم يجعل الله معه غيره ولا ألحق به سواه ، قال النبي ﷺ : "لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء" ولفظ الصحيح : "من جرّ إزاره خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة" ، قال أبو بكر : يا رسول الله ! إن أحد شقي إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه ، قال ﷺ : لست منهم " فعم رسول الله ﷺ بالنهي واستثنى الصديق ، فأراد الأذناء إلحاق أنفسهم بالرفعاء ، وليس ذلك لهم) (٣) هـ .

ورد ابن حجر على استدلال النووي بكلام الإمام الشافعي وكونه يدل على أن الإسبال لغير الخيلاء ممنوع منع تنزيه فقال :

(والنص الذي أشار إليه ذكره البويطي في مختصره عن الشافعي قال : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف ، لقول النبي ﷺ لأبي بكر هـ . وقوله "خفيف" ليس صريحاً في نفي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة للجر خيلاء ،

(١) انظر فتح الباري ٢٥٩/١٠ .

(٢) انظر كتاب الإسبال لصالح العليوي ص ٥٦ .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٦/١٩ .

فأما لغير الخِيَلَاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لابسِه لكنه يسدله ، فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما إن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر ، وإن كان الثوب زائداً على قدر لابسِه ، فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف فينتهي إلى التحريم (١) اهـ .

الدليل الثأفري : من أدلة القائلين ؛ بأن الإسبال بغير خِيَلَاء مكروه .

حديث أبي جرّج جابر بن سليم وجاء فيه : « وارفَع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت فإلى الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار ، فإنها من المخيلة ، وإن الله لا يحب المخيلة ... الحديث » (٢) .

وجه الاستدلال : قوله ﷺ "من المخيلة" خرج مخرج الغالب ، فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجهاً إلى من فعل ذلك اختيالاً .

والقول ؛ بأن كل إسبال من المخيلة أخذاً بظاهر حديث جابر تردّه الضرورة ؛ فإن كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل إزاره مع عدم خطور الخِيَلَاء بباله (٣) .

كما أن "من" هنا تبعية فبعض الإسبال للخِيَلَاء ، وبعضه لغير الخِيَلَاء ، فيحمل النهي على الخِيَلَاء (٤) .

المناقشة : وقد اعترض على استدلالهم هذا ؛ بأنه ضعيف وغير مُسَلَّم به ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أنه ﷺ حدّ للباس حدّاً شرعياً وهو من نصف الساق إلى الكعبين ،

(١) انظر فتح الباري ١٠/ ٢٦٣ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ٥٦/٤ رقم ٤٠٨٤ . وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجامع ، باب إسبال الإزار ٨٢/١١ رقم ١٩٩٨٢ . وابن أبي شيبة في كتاب اللباس ، موضع الإزار أين هو ١٦٦/٥ رقم ٢٤٨١٢ . وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٣٩٢/٢ رقم ١١٨٣ . والطبراني في الكبير ٦٥/٧ رقم ٦٣٨٦ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الشهادات ، باب شهادة أهل العصبية ٢٣٦/١٠ . وأخرجه أحمد في المسند بنحوه ٤٨٢/٣ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢٠٦/٤ رقم ٧٣٨٢ وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٦٩/٢ رقم ٣٤٤٢ .

(٣) انظر نيل الأوطار ١١٤/٢ .

(٤) انظر كتاب الإسبال ص ٥٨ .

فلا يفهم منه أنه أباح لكل أحد أن يطيل ثيابه ما شاء أو يقصرها . وإنما الذي يفهم منه أن من زاد أو نقص عن الحد المذكور ، فقد خالف أمر الشرع وارتكب أمراً محظوراً^(١) .

الأمر الثاني : إن "من" تأتي للتبعض وتأتي كذلك للبيان ، وهي هنا محتملة للوجهين ، لكنها للتبعض أولى ، كما ذكروا ، ولكن ليس على ما فهموه ؛ بأن الإسبال يتجزأ . فمنه إسبالٌ للمخيلة وإسبالٌ لغير المخيلة بالمفهوم الذي ذكروه ؛ بل مقصودها أن لفظ المخيلة عام يدخل فيه الإسبال وغيره ، كما تقرر في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وهي في الإسبال إما مخيلة متعمدة مقصودة أو طريق إلى المخيلة ، وما كان طريق إلى الحرام فهو حرام ولا بُدَّ^(٢) .

قال ابن العربي : (لا يجوز لرجل أن يجاوز ثوبه كعبه ، ويقول : لا أتكبر فيه ؛ لأنَّ النهي قد تناوله لفظاً وتناول علته ، ولا يجوز أن يتناول اللفظ حكماً فيقال : إني لست ممن يمثله ؛ لأن تلك العلة ليست فيَّ ، فإنه مخالفة للشرعية ، ودعوى لا تسلم له ؛ بل من تكبره يطيل ثوبه وإزاره ، فكذبه معلوم في ذلك قطعاً)^(٣) اهـ .

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - : (ولا يجوز أن يظن أن المنع من الإسبال مقيد بقصد الخيلاء ؛ لأن الرسول لم يقيد ذلك عليه الصلاة والسلام في الحديثين المذكورين آنفاً^(٤) ، كما أنه لم يقيد ذلك في الحديث الآخر وهو قوله لبعض أصحابه : " وإيّاك والإسبال ؛ فإنه من المخيلة " ، فجعل الإسبال كله من المخيلة ، لأنه في الغالب لا يكون إلا كذلك ، ومن لم يسبل للخيلاء فعمله وسيلة لذلك ، والوسائل لها حكم الغايات ، ولأن ذلك إسراف وتعريض لملابسه للنجاسة والوسخ ، ولهذا ثبت عن عمر - رضي الله عنه - أنه لما رأى شاباً يمس ثوبه الأرض قال له : « ارفع ثوبك فإنه أتقى لربك وأنقى لثوبك »^(٥) (٦) اهـ .

(١) كتاب الإسبال ص ٥٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ص ٦٠، ٥٩ .

(٣) انظر عارضة الأحوذى ١٩٢/٤ .

(٤) هما حديث : " ما أسفل من الكعبين من الإزار فهو من النار " وحديث : " ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : المسبل إزاره .. الحديث " .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس ، في حر الإزار وما جاء فيه ١٦٦/٥ رقم ٢٤٨٠٥ .

(٦) انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز ٣٨٢، ٣٨٣/٦ .

وقال ابن حجر : (وحاصله ؛ أن الإسبال يستلزم جرّ الثوب ، وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس الخيلاء) ^(١) اهـ .

الدليل الثالث : ما جاء في الأحاديث الصحيحة ؛ أن النبي ﷺ جرّ إزاره . ومن ذلك :

١ - حديث أبي بكرة - رضي الله عنه - قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ يجر رداءه حتى دخل المسجد... الحديث » ^(٢) .
وفي رواية : « فقام يجر ثوبه مستعجلاً ، حتى أتى المسجد » ^(٣) .

٢ - عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - : « أن رسول الله ﷺ صلى العصر ، فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله ، فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول ، فقال : يا رسول الله ! فذكر له صنيعه ، وخرج غضبان يجرّ رداءه حتى انتهى إلى الناس .. الحديث » ^(٤) .

٣ - عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : « خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان ، فصرخ به ، فخرج يجرّ إزاره ، فقال رسول الله ﷺ : أعجلنا الرجل .. الحديث » ^(٥) .

وجه الاستدلال : هذه الأحاديث تدلّ بظاهرها على جواز الإسبال إذا كان من غير خيلاء .

المناقشة : وقد اعترض على استدلالهم هذا بأنه ضعيف . ولا حجة فيه .

لأن كل الأحاديث التي جاء فيها ذكر جرّ الثوب ، كان فيها ذكر إمّا مستعجلاً وإمّا فرعاً وإمّا غضبان ، وهذا يدلّ على الاستعجال وعدم قصد الارتداء بهذه الصورة وإنما

(١) انظر فتح الباري ١٠/٢٦٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الكسوف ، باب الصلاة في كسوف الشمس ٣٥٣/١ رقم ٩٩٣ . والنسائي في كتاب الكسوف ، باب نوع آخر ١٤٦/٣ رقم ١٤٩١ بلفظ "فوثب يجر ثوبه" وأحمد في المسند ٥/٣٧٠/٧٠ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من جرّ إزاره من غير خيلاء ٢١٨١/٥ رقم ٥٤٤٨ . والنسائي في كتاب الكسوف باب الأمر بالدعاء في الكسوف ١٥٢/٣ رقم ١٥٠٢ . وأحمد في المسند ٥/٣٧٠ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٤/١ رقم ٥٧٤ . وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب السهو في السجدين ٢٦٧/١ رقم ١٠١٨ . والنسائي في كتاب السهو ، باب الاختلاف على أبي هريرة في السجدين ٢٦/٣ رقم ١٢٣٧ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب إنما الماء من الماء ٢٦٩/١ رقم ٣٤٣ . وأحمد في المسند ٣/٤٧ .

كان يجرّه ، أي من كثرة استعجاله ولم يتمهل لكي يرتدي ثيابه ، وهذا المعنى واضح في كل الأحاديث التي جاء فيها ذكر جرّ الثوب ^(١) .

قال النووي : ("يجرّ رداءه" يعني لكثرة اشتغاله بشأن الصلاة ، خرج يجرّ رداءه ولم يتمهل ليلبسه) ^(٢) ١ هـ .

وقال ابن حجر :

(فإن فيه ؛ أن الجرّ إذا كان بسبب الإسراع لا يدخل في النهي ، فيشعر بأن النهي يختص بما كان للخيلاء ، لكن لا حجة فيه لمن قصر النهي على ما كان للخيلاء ، حتى أجاز لبس القميص الذي ينجرّ على الأرض لطوله) ^(٣) ١ هـ .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام عن عتبان عندما خرج يجرّ إزاره : "أعجلنا الرجل" أي أعجلناه من أن يقضي حاجته مع امرأته ولم تمكنه من أن يرتدي ثيابه ، أي لو أمهلناه لما خرج يجرّ إزاره .

وإن لم يكن الأمر كذلك ، فلماذا قال الرسول ﷺ "أعجلنا الرجل" وهذا الفعل — أي جرّ الرداء مع العجلة — يكون خارجاً عن دائرة الإسبال لوجود الفرق الكبير بين من أسبل ثيابه من اختياره وهو جاعلها هكذا ، وبين من كانت ثيابه قصيرة ، إلا أنه انجرّ إزاره لسبب من الأسباب ^(٤) .

الرأي الرابع :

بعد النظر في أدلة الفريقين يظهر ؛ أنّ القول بتحريم الإسبال للرجال مطلقاً - وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه - هو الراجح ، وذلك للآتي :

الأول : قوّة أدلتهم ، وسلامتها من المعارض القويّ .

الثاني : جمعهم بين عموم النصوص الواردة في هذه المسألة وعدم إهمالهم لشيء منها ، والجمع أولى من الأخذ ببعضها .

(١) انظر كتاب الإسبال ص ٦٢، ٦٣ .

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ٧٠/٥ .

(٣) انظر فتح الباري ٢٥٥/١٠ .

(٤) انظر كتاب الإسبال ص ٦٣ .

الثالث : ضعف أدلة القائلين بالترقية بين ما كان للخيلاء وما كان لغير الخيلاء ، وعدم سلامتها من المعارضة .

الرابع : أنّ القائلين بقيد التحريم بالمخيلة أهملوا النصوص التي لم يرد فيها ذكر قيد الخيلاء ، وهي في الصحيحين .

الخامس : عمل السلف من الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن بعدهم ، حيث كانوا لا يسبلون أزهرهم ، وينهون عن الإسبال أشدّ النهي .

وهذا مما يستأنس به في الترجيح مع الأدلة الأخرى . والله أعلم .

فائدة : قال الحافظ بن حجر :

(ويستثنى من إسبال الإزار مطلقاً ما أسبله لضرورة كمن يكون بكعبيه جرح يؤذيه الذباب مثلاً إن لم يستره بإزاره حيث لا يجد غيره ، نبّه على ذلك شيخنا - أي الحافظ زين الدين العراقي - في "شرح الترمذي" واستدل على ذلك بإذنه ﷺ لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحرير من أجل الحكمة . والجامع بينهما جواز تعاطي ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداوي ، ويستثنى من الوعيد في ذلك النساء)^(١) اهـ .

(١) انظر فتح الباري ١٠/٢٥٧ . وانظر - أيضاً - حد الثوب والإزرة وتحريم الإسبال ولباس الشهرة للدكتور / بكر بن عبد الله أبو زيد ص ٢٣ ، ٢٤ .

٩ - المسألة التاسعة : حُكْمُ الإِسْبَالِ لِلنِّسَاءِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي إلى جواز الإِسْبَالِ للنساء بمقدار ذراع^(٢) . وهناك ثلاثة أمور تدلّ على أنّ هذا هو مذهبه :

أولها : قوله في ترجمته للباب : « باب ما جاء في جرّ ذيول النساء » ، وهي وإن كانت ترجمة عامّة ، إلا أنّ مراده يُفهم بما تضمنته من أحاديث في الباب ، كما سبق بيانه من منهج الترمذي في تراجمه .

ثانيها : استدلاله بحديثي ابن عُمر وأمّ سلمة ، وظاهرهما يدلّ على الجواز .

ثالثها : قوله : وفي هذا الحديث رخصة للنساء في جرّ الإزار ؛ لأنّه يكون أسترّ لهنّ . وهذا تفسير منه لمعنى الحديث ، وأنّه قائل بهذا الحكم مختاراً له .

واستدل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن ابن عُمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : فَكَيْفَ يَصْنَعْنَ النِّسَاءُ بِذُيُولِهِنَّ ؟ قَالَ : يُرْخِصْنَ شِبْرًا ، فَقَالَتْ : إِذَا تَنَكَّشِفُ أَقْدَامُهُنَّ ، قَالَ : فَيُرْخِصُهُنَّ زِرَاعًا لَا يَزِيدَنَّ عَلَيْهِ »^(٣) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٣/٤ .

(٢) ذراع : الذراع : اليد من كل حيوان ، ولكنها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع ، وهو يذكر ويؤنث ولكن التأنيث أكثر ، وجمعها أذرع وذُرْعَان، وسُمي العود المقيس بها ذراعًا ومقداره : ست قبضات معتدلات ، ويسمى ذراع العامة ، وذرع الثوب وغيره من باب مَنَعَ : قاسه بها . انظر معجم مقاييس اللغة مادة ذرع ٣٥٠/٢ . الفائق ٨/٢ . أساس البلاغة ص ٢٠٤ . النهاية ١٥٨/٢ . مختار الصحاح ٢٢١ . لسان العرب لابن منظور ٩٣/٨ . المصباح المنير ص ٢٠٧، ٢٠٨ . القاموس ص ٩٢٥ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في قدر الذيل ٦٥/٤ رقم ٤١١٧ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب ذيول النساء ٢٠٩/٨ رقم ٥٣٣٦ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب ذيل المرأة كم يكون ١١٨٥/٢ رقم ٣٥٨٠ . وأحمد في المسند ٥٥/٢ . ٣١٥، ٢٩٥، ٢٩٣/٦ . ومالك في الموطأ في كتاب اللباس ، باب ما

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن أمِّ الحَسَنِ ^(١) أَنَّ أُمَّ سلمة حدثتهم أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « شَبَّرَ لِفَاطِمَةَ شَبْرًا ^(٢) مِنْ نِطَاقِهَا ^(٣) » ^(٤) .

وجه الاستدلال : يدلُّ هذان الحديثان صراحة على جواز إِسْبَالِ النساءِ لثيابهن .

قال الترمذي : وفي الحديث رخصة للنساء في جر الإزار ؛ لأنه يكون أستر لهن ^(٥) .

وقد أجمع العلماء - رحمهم الله - على جواز الإِسْبَالِ للنساء .

⇨

جاء في إِسْبَالِ المرأة ثوبها ٩١٥/٢ رقم ١٦٣٢ . وأبو يعلى في مسنده ٣١٦/١٢ رقم ٦٨٩٠ . وابن حبان في

كتاب اللباس وآدابه ٢٦٥/١٢ رقم ٥٤٥١ . والطبراني في الكبير ٢٧١/٢٣ رقم ٥٧٩٠ .

والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٧٦/٢ رقم ٣٤٦٧ .

(١) هي : خيرة أم الحسن البصري ، مولاة أم سلمة ، روت عن مولاتها أم سلمة وعائشة ، وروى عنها ابنها

الحسن وسعيد ابن أبي الحسن البصري ومعاوية بن قرة وعلي بن زيد بن جدعان وحفصة بنت سيرين .

ذكرها ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : مقبولة من الثانية . انظر ترجمتها في الثقات ٢١٦/٤

رقم ٢٥٧٦ . تهذيب الكمال ١٦٦/٣٥ رقم ٧٨٣٢ . الكاشف ٥٠٧/٢ رقم ٦٩٨٨ . تهذيب التهذيب

٤٤٥/١٢ رقم ٢٧٨٣ . تقريب التهذيب ٦٣٨/٢ رقم ٨٦٢٤ . لسان الميزان ٥٦٠/٧ رقم ٥٩٠٩ .

(٢) شَبَّرًا : الشَّيْرُ ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر ، مذكر ، والجمع أَشْبَارٌ ، والشَّيْرُ بالفتح مصدر شَبَّرَ

الثوب من باب ضَرَبَ ، وهو من الشَّيْرِ كما يقال بُعِثَ من الباع . انظر معجم مقاييس اللغة مادة شير

٢٤٠/٣ . أساس البلاغة ص ٣١٩ . مختار الصحاح ص ٣٢٧ . لسان العرب ٣٩١/٤ . المصباح المنير

ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ . القاموس المحيط ص ٥٢٩ .

(٣) النِّطَاقُ : وجمعه مَنَاطِقُ ، وهو أن تلبس المرأة ثوبها ثم تشد وسطها بشيء وترفع وسط ثوبها وترسله إلى

الأسفل عند معاناة الأشغال لئلا تعثر في ذيلها . وقيل - أيضاً - هو شَقَّةُ تلبسها المرأة فتزل الأعلى على الأسفل

إلى الأرض والأسفل ينجرُّ على الأرض ليس لها حُجْزَةٌ ولا نَيْفٌ ولا ساقان ، وانتَطَّقَتْ : لبستها ، والرجل تشد

وسطه بِمَنْطَقَةٍ كَتَنَطَّقَ .

انظر غريب الحديث لأبي عبيد الهروي مادة نطق ٢٥٧/٣ . معجم مقاييس اللغة ٤٤١/٥ . أساس البلاغة

ص ٦٣٩ . النهاية ٧٤/٥ . مختار الصحاح ص ٦٦٦ . لسان العرب ٧٦٧/١ . المصباح المنير ص ٦١١ .

القاموس ص ١١٩٥ .

(٤) وقال الترمذي : وروى بعضهم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة . أي

أن علي بن زيد رواه عن أم الحسن مرة بواسطة الحسن ، ومرة بلا وساطة . والحديث أخرجه أحمد في المسند

٢٩٩/٦ . وأبو يعلى في مسنده ٣١٧/١٢ رقم ٦٨٩٢ . والطبراني في الكبير ٣٦٩/٢٣ رقم ٨٧١ . وقال فيه

الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٧/٢ رقم ١٤١٦ .

(٥) انظر جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٤/٤ .

قال ابن عبد البرّ : (وهذا هو المعروف عند السلف في زيّ الحرائر ولباسهن إطالة الذيول ، ألم تسمع إلى قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

كَبِ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا ❀ وَعَلَى الْمُحْصَنَاتِ جَرُُّ الذِّيُولِ ^(١) اهـ

وقال النووي (وأجمع العلماء على الإسبال للنساء ، وقد صحّ عن النبي ﷺ الإذن لهنّ في إرخاء ذيولهن ذراعاً والله أعلم) ^(٢) اهـ .

وقال الشوكاني : (قد أجمع المسلمون على جواز الإسبال للنساء كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن) ^(٣) اهـ .

فائدة : في مقدار ذيل المرأة .

قال الحافظ ابن حجر : (والحاصل أن للرجال حالين :

حال استحباب : وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق .

وحال جواز : وهو إلى الكعبين .

وكذلك للنساء حالان :

حال استحباب : وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر .

وحال جواز : بقدر ذراع) ^(٤) اهـ .

وقال الحافظ العراقي :

(هل ابتداء الذراع من الحدّ الممنوع منه الرجال وهو ما أسفل من الكعبين ؟ أو من

الحدّ المستحبّ للرجال وهو أنصاف الساقين ؟

أو حدّه من أول ما يمس الأرض ؟

الظاهر : أن المراد الثالث بدليل رواية أبي داود وابن ماجّة والنسائي واللفظ له عن أم

سلمة قالت : "سُئِلَ رسول الله ﷺ كم تجرّ المرأة من ذيلها ؟ قال : شبراً ، قالت : إذا

ينكشف عنها ، قال : ذراع لا تزيد عليه" ، فظاهره ؛ أنّ لها أن تجرّ على الأرض منه

(١) انظر التمهيد ١٤٩/٢٤ ، الاستذكار ١٩٢/٢٦ .

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ٦٢/١٤ .

(٣) انظر نيل الأوطار ١١٤/٢ .

(٤) انظر فتح الباري ٢٥٩/١٠ .

ذراعاً أي لأن الجرّ السحب ، وإنما يكون على الأرض ، والظاهر أنّ المراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران .

لما في ابن ماجة عن عُمَرَ قال : « رخص ﷺ لأمهات المؤمنين شبراً ثم استزدنه فزادهن شبراً » ، فدلّ على أن الذراع المأذون فيه شبران (١) اهـ .

وقال ابن رسلان (٢) : (الظاهر أن المراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائداً على قميص الرجل ، لا أنه زائد على الأرض) (٣) اهـ .

ويظهر - والله أعلم - أنّ أرجح الأقوال هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر ؛ من أن بداية ذيل المرأة يكون مما زاد على ما رخص به للرجال وهو من حد الكعبين، وهو الموافق لعموم الأحاديث ؛ ولأن ما زاد على الكعبين بمقدار شبر إلى ذراع يكون منجرّاً على الأرض - أيضاً - كما هو معلوم والله أعلم .

(١) نقله عنه الزرقاني في شرح الموطأ ٤/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) هو : أحمد بن حسين بن رسلان الرملي ، شهاب الدين ، أبو العباس ، فقيه شافعي ، ولد بالرملة وانتقل في كبره إلى القدس فتوفي بها ، وكان زاهداً متهجداً له مؤلفات منها: الزيد منظومة في الفقه ، وشرح سنن أبي داود ، ومنظومة في علم القراءات ، وشرح البخاري ثلاث مجلدات وصل فيه إلى باب الحج وتصحيح الحاوي في الفقه ، وإعراب الألفية وغيرها . توفي سنة ٨٤٤هـ . انظر ترجمته في البدر الطالع للشوكاني ١/٤٩ . شذرات الذهب ٧/٢٤٨ . الأعلام ١/١١٧ .

(٣) انظر عون المعبود ١١/١٧٧ .

١٠ - المسألة العاشرة : حُكْمُ لبسِ الصُّوفِ (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي : - رحمه الله - جواز لبس الصوف ، ويدلّ على ذلك أمران :
أولهما : قوله في ترجمته لهذه المسألة : « باب ما جاء في لبس الصوف » ، وهي ترجمة عامّة ، وعدم تصريحه هنا بسبب كون الحكم في هذه المسألة أمراً ظاهراً متفقاً عليه عند العلماء .

ثانيهما : ما أورده من أحاديث الباب ، والتي تدلّ بظاهرها على الجواز .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أبي بُردة^(٢) قال : « أخرجت إلينا عائشة كساءً^(٣) مُلبّداً^(٤) ، وإزاراً غليظاً ، فقالت : قبض رُوح رسول الله ﷺ في هذين »^(٥) .
قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢٢٤/٤ .

(٢) هو : أبو بردة بن أبي موسى الأشعري قيل اسمه عامر وقيل الحارث ، قاضي الكوفة ، روى عن أبيه وعلي والزبير ، وروى عنه بنوه عبد الله ويوسف وسعيد وبلال وحفيده بُريد بن عبد الله . تابعي ثقة وكان من نبلاء العلماء . توفي سنة ١٠٤ هـ وقد جاوز الثمانين . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٦٨/٦ . طبقات خليفة ص ١٥٨ . التاريخ الكبير ٤٤٧/٦ رقم ٢٩٤٩ . الجرح والتعديل ٣٢٥/٦ رقم ١٨٠٩ . التعديل والتجريح ٩٩٠/٣ رقم ١١٢٧ . تقريب التهذيب ٣٦٠/٢ رقم ٧٩٨١ .

(٣) الكِسَاء : واحد الأكسيّة (جمع قلة) وهو معروف ، وتكسّى بالكساء لبسه ، والكساء ما يستر أعلى البدن والإزار ما يستر أسفله . انظر معجم مقاييس اللغة مادة كسا ١٧٨/٥ . مختار الصحاح ص ٥٧١ . المصباح المنير ص ٥٣٤ .

(٤) مُلبّداً : أي مُرقعاً . يقال لبّدتُ القميصَ ألبّدهُ ولَبَّدْتُهُ وأَلْبَدْتُه ، ويقال للخرقة التي يُرْفَعُ بها صدر القميص : اللَّيْبْدَةُ . وقيل المُلبَّد : الذي تُنْحَنَ وَسَطُهُ وَصَفْقُ حَتَّى صار يشبه اللَّيْبْدَةَ . انظر معجم مقاييس اللغة مادة لبد ٢٢٨/٥ . النهاية ٢٢٤/٤ . مختار الصحاح ص ٥٨٩ . لسان العرب ٥٤٩/١١ . المصباح المنير ص ٥٤٨ . القاموس ص ٤٠٤ . وتَلَبَّدَ الشعر والصوف والوبر والتَّبَدُّ : تداخل ولزق . انظر لسان العرب مادة لبد ٣٨٦/٣ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الأكسية والخصائص ٢١٩٠/٥ رقم ٥٤٨٠ . مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب التواضع في اللباس والاقتصاد على الغليظ منه ... ١٦٤٩/٣ رقم ٢٠٨٠ .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « كان على موسى يوم كلمه ربه كساء صوف وجبة صوف وكُمة ^(١) صوف وسراويل صوف ، وكانت نعلاه من جلد حمار ميت » ^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج ^(٣) . وحميد هو ابن علي الكوفي ، قال : سمعتُ محمدًا يقول : حميد بن علي الأعرج مُنكر الحديث ، وحميد بن قيس الأعرج المكي ^(٤) صاحب مجاهد ثقة . والكُمة القلنسوة الصغيرة .

الدليل الثالث : استدلل الترمذي - أيضاً - بما ثبت في الأحاديث الأخرى ، وعبر عن

(١) كُمة : هي القلنسوة المدورة لأنها تغطي الرأس ، وجمعها كِمَام وأَكِمَّة (جمع قلة) . انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة كمم ٣/٣٤٤ . أساس البلاغة ص ٥٥١ . النهاية ٤/٢٠٠ . مختار الصحاح ص ٥٧٩ . لسان العرب ١٢/٥٢٦ . المصباح المنير ص ٥٤١ . القاموس ص ١٤٩٢ .

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده ٨/٣٩٩ رقم ٤٩٨٣ . قال في سنده عن حميد يعني الأعرج . والحاكم في المستدرک في کتاب الإيمان ١/٨١ رقم ٧٦ وفي کتاب التفسير ، تفسير سورة طه ٤/٤١١ رقم ٣٤٣١ وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه . وقال الذهبي : بل ليس على شرط البخاري ، وإنما غره أن في الإسناد حميد بن قيس كذا وهو خطأ ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي بن علي أو ابن عمّار أحد المتروكين ، فظنه المكي الصادق . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف جداً . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ١٨٨ رقم ٢٩١ .

(٣) هو : حميد بن علي وقيل بن عطاء الأعرج الكوفي ، القاص الملائي ، روى عن عبد الله بن الحارث ، وروى عنه خلف بن خليفة وابن نمير وغيرهم . قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث .

انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٣٥٤ رقم ٢٧٢٤ . الضعفاء للعقيلي ١/٢٦٨ رقم ٣٣١ . الضعفاء والمتروكين ص ٣٣ رقم ١٤١ . الجرح والتعديل ٣/٢٢٦ رقم ٩٩٦ . المحروحين ١/٣٦٢ رقم ٢٦٣ . الكامل ٢/٢٧٢ رقم ٤٣٦ . الكاشف ١/٣٥٦ رقم ١٢٦٤ . تهذيب التهذيب ٣/٤٦ رقم ٩٠ .

(٤) هو : حميد بن قيس الأعرج المكي ، أبو صفوان ، مولى عبد الله بن الزبير ، روى عن مجاهد وعكرمة ، وروى عنه مالك والسفيانان وغيرهم .

وثقه ابن سعد والعجلي وابن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم . وقال أبو حاتم : ليس به بأس . مات سنة ١٣٠ هـ ترجمته في الطبقات الكبرى ٥/٤٨٦ . طبقات خليفة ص ٢٨٢ . التاريخ الكبير ٢/٣٥٢ رقم ٢٧١٩ . معرفة الثقات ١/٣٢٤ رقم ٣٦٧ . الجرح والتعديل ٣/٢٢٧ رقم ١٠٠١ . الثقات ٦/١٨٩ رقم ٣٧٠٧ . تهذيب الكمال ٧/٣٨٤ رقم ١٥٣٥ . الكاشف ١/٣٥٥ رقم ١٢٥٥ . تهذيب التهذيب ٣/٤١ رقم ٨٠ .

ذلك بقوله : وفي الباب عن علي^(١) ، وابن مسعود^(٢) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على جواز لبس الصوف .

وقد أجمع العلماء على جواز لبس الصوف للرجال والنساء .

قال ابن حزم :

(واتفقوا أن لباس كل شيء ما لم يكن حريراً أو منسوجاً فيه حرير أو معصفاً أو مغصوباً أو مصبوغاً بالبول أو جلد ميتة أو من صوفها أو من شيء منها فحلال للرجال وللنساء) ^(٣) ١ هـ .

فائدة :

كره بعض العلماء الاقتصار على لبس الصوف فقط لمن يجد غيره .

قال ابن حجر : (قال ابن بطّال : كره مالك لبس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد ، لأن إخفاء العمل أولى ، قال : ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ممّا هو بدون ثمنه) ^(٤) ١ هـ .

وقال ابن العربي :

(أصل اللباس أن يكون مختصراً لا متفاوتاً دون الإسراف ، وعلى حالة القصد في الجنس والقيمة ، [فإذا كان الثوب الملبوس رفيعاً صانه لا يلبسه إن كان عنده] ^(٥) . ويتناوله الحديث الصحيح : "تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم ، تعس عبد الخميصة ،

(١) حديث علي أخرجه أبو يعلى في مسنده ٣٨٧/١ رقم ٥٠٢ ، والمنذري في الترغيب في ترك الترفع في اللباس تواضعاً واقتداءً بأشرف الخلق ﷺ ٨٠/٣ رقم ٣١٦٢ وجاء فيه : "فأخذت ثوباً من صوف قد كان عندنا ثم أدخلته في عنقي وحزمته على صدري استدفعني به .. الحديث" وأخرجه الهيثمي في الجمع في الزهد ، باب في عيش رسول الله ﷺ والسلف ٥٦٥/١٠ رقم ١٨٢٤٦ ، وقال : روى الترمذي بعضه ، رواه أبو يعلى وفيه راوٍ لم يسم ، وبقية رجاله ثقات .

(٢) حديث ابن مسعود هو الحديث السابق .

(٣) انظر مراتب الإجماع ص ١٥٠ . وانظر حاشية ابن عابدين ٢٣/٥ . المنتقى للباجي ٢٢٠/٧ . تحفة المحتاج ٤٨٤/٣ . كشف القناع ٣٣٨/١ .

(٤) انظر فتح الباري ٢٦٩/١٠ .

(٥) العبارة وردت في العارضة هكذا : فإذا كان الثوب الملبوس رفيعاً إن صانه لا يلبسه كان عنده . فلعل الأقرب للصواب هو ما ذكرته .

تعس عبد القطيفة) . وإن امتننه كان مسرفاً في ذلك ، وأحوجه إلى تكلف قيمة لآخر لعلّه لم يكن يحتاج إليه في غيره ، ولا في تلك المدة التي امتنن ها هنا فيها ، فعمد الصوفية إلى لزوم لباس الصوف ، وتفأخر فيه بعضهم ، فخرجوا بالتفاخر فيه عن الطريق التي هم بسبيلها ، وخرجوا في تعنيه عن السنّة التي كان رسول الله ﷺ في لباسه عليها (١) اهـ .

وقال ابن القيم :

(وكان غالب ما يلبس هو [أي الرسول ﷺ] وأصحابه ما نسج من القطن ، وربما لبسوا ما نسج من الصوف والكتّان ، وذكر الشيخ أبو إسحاق الأصبهاني بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال : دخل الصلّت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة صوف ، وإزار صوف ، وعمامة صوف ، فاشمأز منه محمد وقال : أظن أن أقواماً يلبسون الصوف ويقولون : قد لبسه عيسى بن مريم ، وقد حدثني من لا أتّهم : أن النّبي ﷺ قد لبس الكتّان والصوف والقطن ، وسنّة نبينا أحق أن تتّبع . ومقصود ابن سيرين بهذا ؛ أن أقواماً يرون أن لبس الصوف دائماً أفضل من غيره ، وكذلك يتحرّون زياً واحداً من الملابس ، ويتحرّون رسوماً وأوضاعاً وهيئات يرون الخروج عنها منكراً ، وليس المنكر إلاّ التقيد بها والمحافظة عليها وترك الخروج عنها .

والصّواب : أن أفضل الطرق طريق رسول الله ﷺ التي سنّها ، وأمر بها ، ورغب فيها ، وداوم عليها ، وهي أن هديه في اللباس : أن يلبس ما تيسر من اللباس ، من الصوف تارة ، والقطن تارة ، والكتّان تارة (٢) اهـ .

(١) انظر عارضة الأحوذى ١٩٣/٤ .

(٢) انظر : زاد المعاد ١٤٢/١ ، ١٤٣ .

١١ - المسألة الحادية عشرة : حُكْمُ لبسِ العِمَامَةِ ^(١) السوداء ^(٢)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي إلى استحباب لبس العمامة للرجال ، وجواز كونها سوداء .
ويدلّ على أنّ هذا فقهه في الباب أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في العمامة السوداء » ^(٣) ، وهذا من جنس تراجمه العامة التي لا يوجد فيها خلاف .

ثانيهما : استدلاله بأحاديث الباب الدالة بمقتضاها على مشروعية واستحباب لبس العمام من قبل الرجال .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن جابر - رضي الله عنه - قال : « دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وعليه عِمَامَةٌ سوداء » ^(٤) .

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ثبت في الأحاديث الأخرى . وقد عبّر عنه الترمذي بقوله :

(١) العِمَامَةُ : من لباس الرأس معروفة ، وقد تطلق على المغفر والبيضة ، والجمع : عَمَائِمٌ وَعِمَامٌ ، واعتُمَّ بها وتَعَمَّمَ . بمعنى ، وَعَمَّمْتُهُ : ألبستُهُ العِمَامَةَ ، وهو حسن العِمَّةِ أي التَّعَمُّمِ ، وعُمِّمَ الرجل سُوداً لأنَّ العمام تيجان العرب ، كما قيل في العجم تُوج . انظر مختار الصحاح مادة عمم ص ٤٥٦ .

لسان العرب ١٢/٤٢٥ . المصباح المنير ص ٤٣٠ . القاموس ص ١٤٧٣ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٤/٢٢٥ .

(٣) هذا من باب الترجمة الخاصة والمراد بها العموم .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب جواز دخول مكة بغير إحرام ٢/٩٩٠ رقم ١٣٥٨ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في العمام ٤/٥٤ رقم ٤٠٧٦ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب لبس العمام السوداء ٨/٢١١ رقم ٥٣٤٤ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب العمامة السوداء ٢/١١٨٦ رقم ٣٥٨٥ .

وفي الباب عن علي^(١) ، وعمرو بن حُرَيْث^(٢) ، وابن عَبَّاس^(٣) ، ورُكَّانَة^(٤) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث بمقتضاها على مشروعية واستحباب لبس

العمامة للرجال ، وجواز لبس العمامة السوداء .

وبه قال : أنس ، وأبو عبيدة ، وعمَّار بن ياسر ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو

الدرداء ، والبراء ، ووائله بن الأسقع ، والحسين بن علي رضي الله عنهم .

وابن الحنفية^(٥) .

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة^(٦) .

(١) حديث علي ولفظه : عن عبد الله بن بُسر قال : "بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى خير ، فعممه بعمامة سوداء ، ثم أرسلها من ورائه - أو قال على كتفه اليسرى... الحديث" أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الله بن بُسر الشامي ١٧٣/٤ رقم ٩٩١ .

(٢) حديث عمرو بن حريث المخزومي ولفظه : "رأيت النبي ﷺ على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه" أخرجه مسلم في الباب السابق نفسه ٩٩٠/٢ رقم ١٣٥٩ . وأبو داود في الباب نفسه ٥٤/٤ رقم ٤٠٧٧ . والنسائي في الباب نفسه ٢١١/٨ رقم ٥٣٤٦ . وابن ماجه في الباب نفسه ١١٨٦/٢ رقم ٣٥٨٧ .

(٣) حديث ابن عَبَّاس ولفظه : "اعتموا تزدادوا جِلْمًا" أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢١/١٢ رقم ١٢٩٤٦ . والحاكم في المستدرک في کتاب اللباس ٢١٤/٤ رقم ٧٤١١ وقال : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الذهبي : تركه أحمد : يعني عبيد الله بن أبي حميد . وأخرجه ابن حبان في ترجمة عبيد الله بن أبي حميد في كتاب المجروحين ٦٥/٢ رقم ٦١١ . والهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب ما جاء في العمام ٢٠٨/٥ رقم ٨٤٩٦ وقال : رواه البزار والطبراني وفيه عبيد الله بن أبي حميد وهو متروك . وفي إسناده الطبراني عمران بن تمام وضعفه أبو حاتم بحديث غير هذا وبقيته رجاله ثقات .

وورد عن ابن عَبَّاس - أيضًا - : "خرج رسول الله ﷺ وعليه ملحفة متعطفًا بها على منكبيه وعليه عصاة دَسَمَاء [وفي رواية سوداء] حتى جلس على المنبر .. الحديث" أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي ﷺ اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم ١٣٨٣/٣ رقم ٣٥٨٨ . وأخرجه أحمد في المسند ٢٣٣/١ . والطبراني في الكبير ٢٦٣/١١ رقم ١١٦٨٤ . قال الحافظ : وقيل المراد بالعصاة العمامة ، ومنه حديث : "مسح على العصائب" . انظر فتح الباري ١٢٢/٧ .

(٤) حديث رُكَّانَة ولفظه : "أن رُكَّانَة صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ ، قال رُكَّانَة : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : إن فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلائس" أخرجه الترمذي في كتاب اللباس ، باب العمام على القلائس ٢٤٧/٤ رقم ١٧٨٤ . والحديث ضعيف وسيأتي تحريجه مفصلاً .

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة . كتاب اللباس ، في العمام السود ١٧٨/٥ ، ١٧٩ .

(٦) انظر المبسوط ١٩٩/١٠ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٥ . مواهب الجليل ٢٤٧/١ . تحفة المحتاج ٤٨٥/٣ . حاشية البحر ممي ٤٠٠/١ . شرح العمدة لابن تيمية ٣٨٤/٤ . المبدع ٣٨٤/١ . كشاف القناع ٣٣٨/١ .

فائِدة :

ذكر ابن العربي في لبس العمامة خمس مسائل . نذكر منها :

(الأولى : العمامة سُنَّةُ الرأس ، وعادة الأنبياء والسادة ، وقد صَحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال : " لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة " ، وهذا يدلُّ على أنها كانت عادة ، أمر باجتنابها حالة الإحرام ، وشرع كشف الرأس فيها إجلالاً لذي الجلال والإكرام .

الثانية : سُنَّتُها أن تكون على قدر الحاجة ، ولا يعظمها زهو ، فإنما كانت عمائم من مضى لفقين أو ثلاثة ، ولذلك جَوَّز بعض العلماء السَّجود عليها دون بعض ، ولا يُفضي بجبينه إلى الأرض .

الثالثة : سُنَّتُها أن تكون بجنبك ، ولا يجعلها كما في غريب الحديث « اقتعاطاً كاقْتعاط الشَّيْطَان .

الرابعة : سُنَّتُها أن تكون لها ذؤابة يسدُّها بين كتفيه ، ويجعلها بعضهم على صدره ، وعادة أهل المشرق كلَّهم أن تكون مسدلة بين الكتفين ، وكذلك ذكره أبو عيسى عن ابن عمر راوي الحديث ، وعن سالم ، والقاسم .

الخامسة : روى أبو عيسى عن ابن رُكَّانَةَ عن أبيه قال : « فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على القلانيس » ، فالسُّنَّةُ أن تلبس القلنسوة والعمامة ، فأما لبس القلنسوة وحدها فهو زيّ المشركين ، وأما لبس العمامة على غير قلنسوة فهو لباس غير ثابت ، لأنَّها تنحلُّ ، ولا سيما عند الوضوء ، وبالقلنسوة تشتدُّ (١) اهـ .

(١) انظر عارضة الأحوذى ١٩٥/٤ .

١٢ - المسألة الثانية عشرة : حُكْمُ سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يظهر لي أنَّ الإمام الترمذي يرى استحباب إرخاء طرف العمامة وسدله بين الكتفين ، ويدلّ على ذلك : ثلاثة أمور :

أولها : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في سدل العمامة بين الكتفين » ، وهي من التراجم العامة ، لكونه لا يرى في المسألة خلافاً .

ثانيها : استدلاله بحديث ابن عمر ، والذي يدلّ بظاهره على الاستحباب .

ثالثها : استدلاله بفعل السلف من الصحابة ومن بعدهم ، وهو ممّا يستأنس به ، ويؤيد كونه للاستحباب .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « كان النبي ﷺ إذا اعتَمَّ سَدَلَ عمامته بين كتفيه » (٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب (٣) .

(١) سَدَلَ : السَدْلُ يدلّ على نزول الشيء من عُلوٍّ إلى سُفْلٍ سائرًا له ، ومنه سَدَلَ الشَّعْرَ والثوبَ والسَّيْرَ يَسْدِلُهُ وَيَسْدُلُهُ سَدْلًا وَسَدْلًا أي : أرخاه وأرسله . انظر معجم مقاييس اللغة مادة سدل ١٤٩/٣ . أساس البلاغة ص ٢٩٠ . مختار الصحاح ص ٢٩٢ . لسان العرب ٣٣٣/١١ . المصباح المنير ص ٢٧١ . القاموس المحيط ص ١٣١١ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٥/٤ .

(٣) الحديث تفرد به الترمذي . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٧/٢ رقم ١٤١٩ . وأخرج الهيثمي في المجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في العمام ٢١٠/٥ رقم ٨٥٠١ : « عن أبي عبد السلام قال : قلت لابن عمر : كيف كان رسول الله ﷺ يعتم ؟ قال : يدور كور عمامته على رأسه ويغرزها من ورائه ويرسلها بين كتفيه » وقال : رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح خلا أبا عبد السلام وهو ثقة .

(٤) وقال الترمذي - أيضًا - : وفي الباب عن علي ولا يصح حديث علي في هذا من قبل إسناده . وحديث علي هذا لفظه : قال : « عممي رسول الله ﷺ يوم غدیر خُمَ بعمامة سدلها خلفي .. الحديث » أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٣ رقم ١٥٤ . والبيهقي في الكبرى في كتاب السبق والرمي ، باب التحريض على

الدليل الثاني : فَعَلُ السَّلَفِ . وعبر عن ذلك الترمذي بقوله : قال نافع : وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه ، قال عبيد الله : ورأيت القاسم وسالماً يفعلان ذلك^(١) .

وجه الاستدلال :

أمّا حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - فيدلّ ظاهره على استحباب سدل العمامة بين الكتفين تأسيًا بفعل النبي ﷺ .

ويؤيد ذلك فعل الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من السلف ومحافظتهم عليه ، مما يدلّ على استحبابه ومشروعيته عندهم .

وبه قال : أنس ، وابن الزبير رضي الله عنهم .

وشريح^(٢) ، وأبو نضرة^(٣) ، والحسن البصري - رحمهم الله -^(٤) .

وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة وكرهوا العمامة المقعّطة^(٥) التي

⇒

الرمي ١٤/١٠ وقال : عبد الله بن بسر هذا ليس بالقوي قاله أبو داود السجستاني وغيره . وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الله بن بسر الشامي ١٧٣/٤ رقم ٩٩١ . وابن حجر في الإصابة في ترجمة عبد الله بن بشير الحمصي ٢٥/٤ رقم ٤٥٦٩ وقال : قال البغوي : أشعث هو أبو الربيع السمان ضعيف له رواية باطلة .

(١) انظر : جامع الترمذي : ٢٢٦/٤ .

(٢) هو : شريح بن الحارث بن قيس ، أبو أمية الكندي حليفهم ، قاضي الكوفة ، مخضرم ثقة ، ولي لعمر وبعده ، سمع عمرًا وعليًا وابن مسعود ، وروى عنه الشعبي وإبراهيم وأبو حصين ، وقيل أنه تعلم من معاذ باليمن . توفي سنة ٧٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٣١/٦ . طبقات خليفة ص ١٤٥ . التاريخ الكبير ٢٢٨/٤ رقم ٢٦١١ . معرفة الثقات ٤٥١/١ رقم ٧٢٣ . الجرح والتعديل ٣٣٢/٤ رقم ١٤٥٨ . الثقات ٣٥٢/٤ رقم ٣٣٠٤ . تهذيب الكمال ٤٣٥/١٢ رقم ٢٧٢٥ . تذكرة الحفاظ ٥٩/١ رقم ٤٤ . الكاشف ٤٨٣/١ رقم ٢٢٦٥ . تقريب التهذيب ٤١٦/١ رقم ٢٧٨٢ .

(٣) هو : المنذر بن مالك بن قُطَعة العبدي ، أبو نضرة البصري ، فصيح بليغ مفوه ، ثقة يخطئ ، روى عن علي مرسلًا وابن عباس وأبي سعيد الخدري ، وروى عنه قتادة وعوف وابن أبي عروبة . مات سنة ١٠٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٠٨/٧ . طبقات خليفة ص ٢٠٩ . معرفة الثقات ٢٩٨/٢ رقم ١٧٩٠ . الثقات ٤٢٠/٥ رقم ٥٤٩٩ . تهذيب الكمال ٥٠٨/٢٨ رقم ٦١٨٣ . الكاشف ٢٩٥/٢ رقم ٥٦٣٢ . تهذيب التهذيب ٢٦٨/١٠ رقم ٥٢٨ . تقريب التهذيب ٢١٣/٢ رقم ٦٩١٥ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في إرخاء العمامة بين الكتفين ١٨٠/٥ رقم ٢٤٩٧٣ .

(٥) المقعّطة : إذا لاثها المغمّم على الرأس ولم يجعلها تحت حنكه قيل : اقتعطها ، فهو المنهي عنه ، فإذا أدارها تحت الحنك قيل : تلحّاها تلحّيًا وهو المأمور به . والقعّط : الشدة والتضييق . انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة قعّط ١٢٠/٣ . معجم مقاييس اللغة ١١/٥ . أساس البلاغة ص ٥١٧ . مختار الصحاح ص ٥٤٥ . لسان العرب ٣٨٤/٧ . القاموس المحيط ص ٨٨٣ .

لا ذُؤَابَةَ ^(١) لها ولا حَنَكٌ ، كراهة تنزيهه على الأصح . لَأَنَّهَا عِمَامَةُ الشَّيْطَانِ ، أَوْ لِأَنَّهَا عِمَامَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْمَسْأَلَةِ .

وَيُسْنُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ إِرسَالُ ذَنْبِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ إِلَى وَسْطِ الظَّهْرِ ، وَقِيلَ إِلَى شَبْرِ ، وَقِيلَ إِلَى مَوْضِعِ الْجُلُوسِ ^(٢) .

وَأَمَّا الْمَالِكِيَّةُ : فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رِشْدٍ ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ :

(وَقَدْ سئِلَ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْمُعْتَمِّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ ذَقْنِهِ مِنْهَا ، فَكَرِهَ ذَلِكَ . قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ : إِنَّمَا كَرِهَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ ، لِمُخَالَفَةِ فِعْلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) ^(٤) ١ هـ .

وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ . فِي الْمَكْرُوهِ مِنَ اللَّبَاسِ :

(وَمِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ مَا خَالَفَ زِيَّ الْعَرَبِ وَأَشْبَهَ زِيَّ الْعَجَمِ وَعَادَاتِهِمْ ، كَالْتَعَمُّ بِغَيْرِ تَحْنِيكِ ، وَقَدْ رُوي : " تِلْكَ عِمَامَةُ الشَّيْطَانِ ") ^(٥) ١ هـ .

وَقَالَ الْحَطَّابُ :

(وَأَمَّا حُكْمُ إِرسَالِ الْعَذْبَةِ مِنَ الْعِمَامَةِ وَالتَّحْنِيكِ بِهَا فَمَحْصَلُ كَلَامِهِ فِي الْمَدْخَلِ ؛ أَنَّ الْعِمَامَةَ بِغَيْرِ عَذْبَةٍ وَلَا تَحْنِيكِ بَدْعَةٌ مَكْرُوهَةٌ ، فَإِنْ فُعِلَ فَهُوَ الْأَكْمَلُ ، وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا فَقَدْ خَرَجَ بِهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ) ^(٦) ١ هـ .

(١) ذُؤَابَةٌ : بَضْمُ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَهِيَ الشَّعْرُ الْمَضْفُورُ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَعِيرَتْ لِلْعِزِّ وَالشَّرَفِ وَلِغَيْرِهَا وَمِنْهَا الْعَذْبَةُ وَهِيَ طَرَفُ الْعِمَامَةِ الْمُرْخِي . انْظُرِ النِّهَايَةَ مَادَّةُ ذَابَ ١٥١/٢ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٣٧٩/١ . وَانْظُرِ النِّهَايَةَ مَادَّةُ عَذَبَ ١٩٥/٣ . لِسَانُ الْعَرَبِ ٥٨٥/١ .

(٢) انْظُرِ تَحْفَةَ الْمَلُوكِ ص ٢٧٨ . تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٢٢٩، ٢٢٨/٦ . الْبَحْرُ الرَّائِقُ ٥٥٥/٨ . حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ ٤٨١/٥ .

(٣) هُوَ : مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ رِشْدٍ ، الشَّهِيرُ بِالْحَفِيدِ . قَاضِيُ قَرْطَبَةٍ : رَوَى عَنْ أَبِيهِ أَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بِشْكُوَالٍ وَأَبِي مَرْوَانَ بْنِ مَسْرَةَ وَغَيْرِهِمْ ، وَكَانَتْ الدِّرَايَةُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَةِ ، وَدَرَسَ عِلْمَ الْكَلَامِ ؛ وَلَمْ يَنْشَأْ فِي الْأَنْدَلُسِ مِثْلَهُ كَمَالًا وَعِلْمًا وَفَضْلًا . مَاتَ سَنَةَ ٥٩٥ هـ . انْظُرِ تَرْجُمَتَهُ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٧٠/١٣ . الدِّيَاغِ الْمَذْهَبِ ص ٣٧٨ رَقْمُ ٥١١ . شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٣٢٠/٤ . الْأَعْلَامُ ٣١٨/٥ .

(٤) انْظُرِ الْمَدْخَلَ لِابْنِ الْحَاجِّ ١٠٣/١ .

(٥) انْظُرِ الْمَعُونَةَ ٣٢٧/٣ .

(٦) انْظُرِ مَوَاهِبَ الْجَلِيلِ ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ .

وأما عند الحنابلة :

فقد قال الإمام أحمد في رواية الأثرم : ينبغي أن يُرخي خلفه من عمامته كما جاء عن ابن عُمر^(١) .

وقال ابن مفلح^(٢) : (والمراد بالعمامة أن تكون بذؤابة متوسطة ، كما قاله بعض أصحابنا ، فتقي الرأس مما يؤذيه من حرّ وبرد ولا يتأذى بها ، والتحنيك يدفع عن العنق الحر والبرد وهو أثبت للعمامة ولاسيما للركوب)^(٣) ١ هـ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : (إرخاء الذؤابة بين الكتفين معروف في السنة ، وإطالة الذؤابة كثيراً من الإسبال المنهي عنه)^(٤) ١ هـ .

وقال السفاريني^(٥) : (والحاصل أن المعتمد في المذهب استحباب التحنك ، فإن لم يكن فالذؤابة ، فإن فقدت كانت العمامة مكروهة . هذا المذهب بلا ريب)^(٦) ١ هـ .

مذاهب العلماء في المسألة :

تقدّم ذكر القول الأوّل في المسألة وهو : استحباب إرخاء طرف العمامة وسدله بين الكتفين .

القول الثاني : جواز لبس العمامة مُحَنَكة وغير مُحَنَكة ، وجواز إرسال العذبة أو تركها . وإن كان الأفضل إرخاؤها .

(١) انظر شرح العمدة ٢٧٠/١ .

(٢) هو : محمد بن مفلح بن محمد المقدسي ، أبو عبد الله القاضي ، شيخ الحنابلة ، وله المؤلفات المشهورة ، منها : "الفروع" في الفقه ، و"الآداب الشرعية" الصغرى والوسطى والكبرى ، وكتاب في أصول الفقه وغيرها . توفي في الصالحية سنة ٧٦٣ هـ . انظر ترجمته في الدر المنضد ٥٣٦/٢ رقم ١٣٥٨ ، الأعلام ١٠٧/٧ .

(٣) انظر الآداب الشرعية ٥٢٨/٣ .

(٤) نقله عنه ابن مفلح في المبدع ٣٨٥/١ . وفي الآداب الشرعية ٥٢٩/٣ .

(٥) هو : محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي . أبو العون ، عالم بالحديث والأصول والأدب ولد بسفارين من قرى نابلس ورحل إلى دمشق فأخذ عن علمائها ، له مصنفات عديدة منها : "كشف اللثام شرح عمدة الأحكام" و"غذاء الألباب شرح منظومة الآداب" وغيرها . توفي سنة ١١٨٨ هـ . انظر ترجمته في الأعلام ١٤/٦ .

(٦) انظر غداء الألباب ١٩٤/٢ ، ١٩٥ .

وإليه ذهب : الشَّافِعِيَّةُ (١) .

قال النووي : (ويجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبغير إرساله ولا كراهة في واحد منهما ولم يصحَّ في النَّهْي عن ترك إرسالها شيء) (٢) ١ هـ .

وقال ابن حجر الهيتمي (٣) : (ولا يُسنَّ تخنيك العمامة عندنا .. ثم قال : ومن تعمَّم ؛ فله فعل العَذْبَة وتركها ولا كراهة في واحد منهما ، زاد المصنف ، لأنَّه لم يصحَّ في النَّهْي عن ترك العَذْبَة شيء) (٤) ١ هـ .

المناقشة :

اعترض على استدلال الشَّافِعِيَّة ، لقولهم باستواء إرخاء طرف العمامة وعدمه بحجة عدم ورود النَّهْي عن تركه . بأنه ضعيف .

وقد تعقَّبَه الكمال بن أبي شريف (٥) في كتابة : " صوب الغمامة في إرسال طرف العمامة " بقوله : (إرسال طرف العمامة مستحق مرجَّح فعله على تركه ، كما يؤخذ من الأحاديث السابقة ، خلافاً لما أوهمه النووي من إباحته بمعنى استواء الأمرين) (٦) ١ هـ .

أما في بيان مكان إرسال العَذْبَة ؛ فقد اختلف العلماء - رحمهم الله - على أقوال ذكرها صاحب غذاء الألباب فقال :

(الأول) : إرسالها من بين يديه ومن خلفه .

وفي الطبراني بسند ضعيف عن ثوبان - رضي الله عنه - : « أن رسول الله ﷺ

(١) انظر روضة الطالبين ٦٩/٢ . تحفة المحتاج ٤٨٦/٣ . مغني المحتاج ٥٨٦/١ . نهاية المحتاج ٣٨٢/٢ .

(٢) انظر : المجموع ٣٩٣، ٣٩٢/٤ .

(٣) هو : أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشَّافِعِي ، المكِّي ، مفتي الشَّافِعِيَّة صاحب التصانيف المشهورة . توفي سنة ٩٧٤ هـ . انظر ترجمته في النور السافر ٢٥٨/٤ . شذرات الذهب ٣٧٠/٤ . أبجد العلوم ١٦٤/٣ .

(٤) انظر : تحفة المحتاج ٤٨٦/٣ .

(٥) هو : محمد بن محمد بن أبي بكر المري المقدسي ، المعروف بالكمال ، ارتحل إلى القاهرة وأخذ عن ابن الهمام وابن حجر ، وبرع في العلوم وعرف بالذكاء وثقوب الذهن وحسن التصور وسرعة الفهم . توفي بالقدس سنة ٦٠٦ هـ . انظر ترجمته في البدر الطالع ٢٤٣/٢ .

(٦) نقله عنه الخطاب في مواهب الجليل ٢٤٧/٢ . وانظر المدخل لابن الحاج ١٠٥/١ .

كان إذا اعتمَّ أرخى عمامته من بين يديه ومن خلفه «^(١)» .

وكذا روى أبو موسى المديني : أن علياً - رضي الله عنه - فعَلَ كذلك ، وسنده ضعيف أيضاً .

وكذا روى أبو داود بسند ضعيف عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : « عمَّني رسول الله ﷺ فسدلها من بين يدي ومن خلفي »^(٢) والحديث الثابت من عدة طرق أنه لما عمَّه أرسل العذبة من خلفه .

وقد رُوي ؛ أن ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - أرخيا العذبة من بين يديهما ومن خلفهما^(٣) .

قال الإمام مالك - رحمه الله - : إنه لم ير أحداً ممن أدركه يرخيها من بين كتفيه إلا من بين يديه .

قال ابن الحاج : وهذا يدلُّ على أن عمل التابعين على إرسال العذبة من بين يديهم . قال : والعجب من قول بعض : المتأخرين أن إرسال الذؤابة بين اليدين بدعة مع وجود هذه النصوص^(٤) .

وتوقَّف بعض الحفاظ في جعلها من قُدَّام لكونه من سنَّة أهل الكتاب وهدينا مخالف لهديهم .

وقولهم من بين يديه ومن خلفه يحتمل أن يكون بالنظر لطرفيها ، حيث يجعل أحدهما خلفه والآخر بين يديه ، ويحتمل إرسال الطرف الواحد بين يديه ثم رده من خلفه ، بحيث يكون الطرف الواحد بعضه بين يديه وبعضه خلفه كما يفعله كثيرون ، ويحتمل أن يكون فعل كل واحد منهما مرة ، ذكر ذلك الشمس الشامي في السيرة .

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٢٧/١ رقم ٣٤٤ . والهيتمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في العمام ٢٠٩/٥ رقم ٨٤٩٩ وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحجاج ابن رشدين وهو ضعيف . وانظر نيل الأوطار ١١٠/٢ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في العمام ٥٥/٤ رقم ٤٠٧٩ والحديث ضعيف لأن في سنده مجهول . انظر نيل الأوطار ١٠٨/٢ . ضعيف سنن أبي داود للألباني ص ٤٠٥ رقم ٨٨٣ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة . كتاب اللباس ، في إرخاء العمامة بين الكتفين ١٨٠/٥ رقم ٢٤٩٧١ .

(٤) انظر المدخل ١٠٤/١ .

الثاني : إرسالها من الجانب الأيمن ، فقد روى الطبراني بسند ضعيف عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله ﷺ لا يولى والياً حتى يعمّمه بعمامة ويرخي لها عذبة من الجانب الأيمن نحو الأذن » (١) .

الثالث : إرسالها من الجانب الأيسر . وهذا عليه عمل كثير من الصوفية . وقد روى الطبراني بسند حسن والضياء المقدسي في المختارة عن عبد الله بن بسر - رضي الله عنه - قال : « بعث رسول الله ﷺ علياً إلى خيبر فعمّمه بعمامة سوداء ثم أرسلها وراءه ، أو قال على كتفه اليسرى ، هكذا بالشك » (٢) .

وقد سئل الحافظ ابن حجر عن مُسْتَنَد الصوفية في إرخاء العذبة على الشمال ؟ فأجاب : أما مُسْتَنَد الصوفية في إرخاء العذبة على الشمال ، فلا يلزمهم بيانه ، لأنّ هذا من جملة الأمور المباحة ، فمن اصطلاح على شيء منها لم يمنع منه ولا سيما إذا كان شعاراً لهم . اهـ .

[ولكن قال ابن حجر الهيثمي : وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتذكر تفرغها مما سوى ربّه ، فهو شيء استحسّنه والظن بهم أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين ، وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها اهـ] (٣) .

الرابع : إرسالها خلف ظهره بين كتفيه وهذا هو الأكثر الأشهر الصحيح (٤) اهـ .

الرأي الرابع :

بعد النظر في أدلة الفريقين يظهر ؛ أنّ القول بمشروعية واستحباب سدل العمامة بين الكتفين هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأول : قوّة أدلة القائلين بالاستحباب ، وسلامتها من المعارضة .

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ١٤٤/٨ رقم ٧٦٤١ . والهيتمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في العمام ٢١٠/٥ رقم ٨٥٠٤ . وقال : رواه الطبراني وفيه جميع بن ثوب وهو متروك . وانظر نيل الأوطار ١١٠/٢ .

(٢) سبق تخريجه في أول المسألة .

(٣) انظر تحفة المحتاج ٤٨٧، ٤٨٦/٣ .

(٤) انظر غذاء الألباب ١٩٧/٢ ، ١٩٨ .

الثاني : موافقة هذا القول لفعل النبي ﷺ وما واظب عليه .

الثالث : ولأنّ العمامة الصماء من زي أهل الكتاب وقد نهينا عن التشبه بهم^(١) ، ولذا كرهها العلماء .

قال الحافظ الأشبيلي^(٢) : (وسنة العمامة بعد فعلها : أن يرخي طرفها ويتحنك به ، فإن كان بغير طرف ولا تحنيك ، فذلك يكرهه عند العلماء ، والأولى أن يدخلها تحت حنكه فإنها تقي العنق الحر والبرد وهو أثبت لها عند ركوب الخيل والإبل والكرّ والفرّ)^(٣) . ١ هـ . والله أعلم .

فائدة : في ما جاء في الذؤابة ومكان إرسالها .

قال الإمام ابن القيم^(٤) :

(وكان شيخنا أبو العباس ابن تيمية - قدس الله روحه في الجنة - يذكر في سبب الذؤابة شيئاً بديعاً وهو أن النبي ﷺ إنما اتخذها صبيحة المنام الذي رآه في المدينة ، لما رأى ربّ العزة تبارك وتعالى ، فقال : « يا محمد فيم يختصم الملاء الأعلى ؟ قلت : لا أدري ، فوضع يده بين كتفيّ فعلمت ما بين السماء والأرض .. الحديث »^(٥) وهو في الترمذي ، وسئل عنه البخاري ، فقال : صحيح .

(١) انظر : المعونة ١٧٢٣/٣ . المدخل ١٠٤/١ .

(٢) هو : عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله ، أبو محمد الأزدي الأشبيلي ، ويعرف بابن الخراط ، كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلمه وعارفاً بالرجال موصوفاً بالخير والصلاح والزهد والورع . مات ببجاية سنة ٥٨١ هـ . انظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٢٠٠/٦ . طبقات الحفاظ ٤٨٢/١ برقم ١٠٦٥ . شذرات الذهب ٢٧١/٢ .

(٣) نقله عنه السفاريني في غذاء الألباب ١٩٦/٢ .

(٤) هو : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ، المعروف بابن قيم الجوزية ، لزم شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية وتلمذ على يديه ، كان عارفاً عالماً بالتفسير وبأصول الدين والفقه وله اعتناء بعلم الحديث والنحو وعلم الكلام والسلوك توفي سنة ٧٥١ هـ . انظر ترجمته في البداية والنهاية ٢٣٤/١٤ . المقصد الأرشد ٣٨٤/٢ رقم ٩١٠ . الدارس ٧٠/٢ . شذرات الذهب ١٦٨/٣ .

(٥) أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب ومن سورة ص ٣٦٨/٥ رقم ٣٢٣٥ . وقال : حديث حسن صحيح . وأخرجه أحمد في المسند ٢٤٣/٥ . والطبراني في الكبير ١٠٩/٢٠ رقم ٢١٦ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ٩٨/٣ رقم ٢٥٨٢ .

قال [أي شيخ الإسلام ابن تيمية] : فمن تلك الحال أرخى الذؤابة بين كتفيه ، وهذا من العلم الذي تُنكرُهُ ألسنة الجهّال وقلوبهم ، ولم أر هذه الفائدة في إثبات الذؤابة لغيره (١) اهـ.

مسألة فرعية : كيفية نقض العمامة :

قال ابن مفلح : (ومن أحب أن يجدد العمامة فعَلَّ كيف أحبّ في نقضها . وفي كلام الحنفية : فلا ينبغي أن يرفعها عن رأسه ويلقيها على الأرض دفعة واحدة لكن ينقضها كما لفّها ، لأنه هكذا فعل رسول الله ﷺ بعمامة عبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنه - ولما فيه من إهانتها كذا ذكروا^(٢) والله أعلم^(٣)) اهـ .

وذكر في غذاء الألباب : أن الحجاوي من الحنابلة استحسّنه وقال : هو ظاهر حديث ابن عوف لمن تأمله ، ولأنه إذا نقضها كوراً كوراً سَلِمَتْ من الالتواء والقتل^(٤) .

(١) انظر زاد المعاد ١/١٣٦، ١٣٧ .

(٢) انظر تبين الحقائق ٦/٢٢٨ ، ٢٢٩ . البحر الرائق ٨/٥٥٥ . حاشية ابن عابدين ٥/٤١٨ .

(٣) انظر الآداب الشرعية ٣/٥٣٠ .

(٤) انظر غذاء الألباب ٢/١٩٧ .

الفصل الثاني

أحكام الخاتم والصور

وفيه ثماني مسائل :

- المسألة الأولى : حُكْمُ لبس خاتم الذهب للرجال .
- المسألة الثانية : حُكْمُ لبس خاتم الفضة للرجال .
- المسألة الثالثة : حُكْمُ فصّ الخاتم .
- المسألة الرابعة : كيفية التّختم .
- المسألة الخامسة : حُكْمُ دخول الخلاء بخاتم عليه ذكرُ الله .
- المسألة السادسة : حُكْمُ النّقشِ على الخاتم .
- المسألة السابعة : حُكْمُ الصُّور .
- المسألة الثامنة : حُكْمُ التّصوير .

١٣ - المسألة الأولى : حُكْمُ لِبَسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرِّجَالِ (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى كراهة لبس خاتم الذهب للرجال كراهة تحريم ، ويدل على أن ذلك هو مذهبه أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في كراهية خاتم الذهب » ، وهذا تصريح منه بفقهه في المسألة ، والكراهة عنده للتحريم لمقتضى أحاديث الباب .

ثانيهما : استدلاله بحديثي علي بن أبي طالب وعمران بن حصين وأحاديث الباب ، وفيها النهي الصريح ، ومقتضى النهي هو التحريم .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : « نهاني النبي ﷺ عن التَّخْتُمِ بالذهب ، وعن لباس القَسِيِّ ، وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر » (٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال : « نهى رسول الله ﷺ عن التَّخْتُمِ بالذهب » (٣) .

(١) الخاتم : بفتح التاء وكسرها والفتح أفصح وأشهر ، حَلَقَة ذات فَصٍّ من غيرها ، فإن لم يكن لها فصٌّ ؛ فهي فَتْحَةٌ وزان قَصَبَةٍ . وفي الخاتم ثمان لغات منها : الخاتام ، والخَيْتَام ، والخَيْتَام ، والخَتَم ، والخَاتِيَام . وجمعه خواتم ، وخواتيم ، وخياتيم ، وخياتم . وقال الأزهري : الخَاتِمُ بالكسر الفاعل وبالفتح ما يوضع على الطينة . انظر معجم مقاييس اللغة مادة ختم ٢/٢٤٥ . أساس البلاغة ص ١٥٣ . مختار الصحاح ص ١٦٩ . لسان العرب ١٢/١٦٣ . المصباح المنير ص ١٦٣ . القاموس ص ١٤٢٠ . فتح الباري ١٠/٣١٥-٣١٦ .

(٢) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٤/٢٢٦ .

(٣) أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه . وسبق تخريجه في مسألة لبس المعصفر للرجال .

(٤) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب حديث أبي هريرة والاختلاف على قتادة ٨/١٧٠ رقم ٥١٨٧ . وأحمد في المسند ٤/٤٤٣، ٤٢٧، ٤٢٨ . وابن حبان في كتاب الأشربة ١٢/٢٢٧ رقم ٥٤٠٦ . والطحاوي في

قال أبو عيسى : حديث عمران حديثٌ حسن .

الدليل الثالث : ما ثبت في الأحاديث الأخرى . وقد عبّر الترمذي عنه بقوله : وفي الباب عن علي^(١) ، وابن عمر^(٢) ، وأبي هريرة^(٣) ، ومعاوية^(٤) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها دلالة صريحة على حرمة التّختم بالذهب للرجال . لأنّ مطلق النهي يقتضي التحريم كما هو مقرر في الأصول .
وبه قال : عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وأنس بن مالك ، وأم سلمة رضي الله عنهم . وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وابن سيرين - رحمهم الله -^(٥) .
وإليه ذهب : الأئمة الأربعة أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، والظاهرية^(٦) . وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

⇒

شرح معاني الآثار في كتاب الكراهة، باب التّختم بالذهب ٢٦١/٤ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح : انظر صحيح سنن النسائي ١٠٥٧/٣ رقم ٤٧٩٢ .

(١) حديث علي ولفظه : « أن النبي ﷺ أخذ حريراً ، فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : إن هذين حرام على ذكور أمتي » . وسبق تخريجه في مسألة حكم لبس الحرير والذهب ، ص ٩٥ ، هامش ٣ .

(٢) حديث ابن عمر ولفظه : " كان رسول الله ﷺ يلبس خاتماً من ذهب فنبذه ، فقال : لا ألبسه أبداً ، فنبذ الناس خواتيمهم " أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب خاتم الفضة ٢٢٠٣/٥ رقم ٥٥٢٩ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ... ١٦٥٥/٣ رقم ٢٠٩١ .

(٣) حديث أبي هريرة ولفظه : " عن النبي ﷺ ؛ أنه نهى عن خاتم الذهب " أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب خواتيم الذهب ٢٢٠٢/٥ رقم ٥٥٢٦ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٥٤/٣ رقم ٢٠٨٩ .

(٤) حديث معاوية ولفظه : " أن رسول الله ﷺ نهى عن ركوب النمار وعن لبس الذهب إلّا مقطّعا " أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الذهب للنساء ٩٣/٤ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ١٦١/٨ رقم ٥١٤٩ . وأحمد في المسند ٩٣/٤ . والطبراني في الكبير ٣٥٧/١٩ رقم ٨٣٧ . والبيهقي في الكبرى في كتاب صلاة الخوف ، باب ما ينهى عن المراكب ٢٧٧/٣ . والبغوي في شرح السنة ، في كتاب اللباس ، باب النهي عن خاتم الذهب ٥٧/١٢ رقم ٣١٢٩ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٩٧/٢ رقم ٣٥٦٦ .

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من كره خاتم الذهب ١٩٤/٥ ، ١٩٥ .

(٦) انظر تبين الحقائق ١٥/٦ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٩/٥ ، اللباب في شرح الكتاب للغنيمي ١٥٨/٤ . مواهب الجليل ١٨١/١ ، شرح الزرقاني ، ٣٣٩/٤ ، الفواكه النوانية ٣٣٥/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٦/١ ، المهذب ١٥٨/١ ، المجموع ٢٥/٦ ، تحفة المحتاج ٣٢٦/٤ ، نهاية المحتاج ٩٢/٣ . مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله ١٣٤٣/٣ ، الفروع ٣٥٧/٢ ، الإنصاف ١٥٠/٣ ، كشف القناع ٨٨٨/٢ ، شرح المنتهى ٤٣٢/١ . المحلى ٢٤٥/٩ .

وحزم بعض العلماء أن هذه المسألة من مسائل الإجماع ^(١) ، وأن الخلاف قد انقرض .
قال ابن عبد البر ^(٢) :

(ورؤي عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب من وجوه ، منها : حديث ابن مسعود ^(٣) ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ^(٤) ، وحديث علي بن أبي طالب ، وغيرهم ، وهو أمر مجتمع عليه للرجال) ^(٥) ١ هـ .
وقال النووي ^(٦) :

(وأما خاتم الذهب ؛ فهو حرام على الرجال بالإجماع ، وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة) ^(٧) ١ هـ .

مذاهب العلماء في المسألة :

أجمع العلماء على تحريم تختم الرجال بالذهب كما بينا ، إلا أنه روي عن جماعة من الصحابة لبس خاتم الذهب ، وهم :

سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وحذيفة ، وصُهيبي ، والبراء بن عازب ،

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٧/١٠ . فتح الباري ٣١٧/١٠ .

(٢) هو : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ، المالكي ، كان حافظاً أكثر عالماً بالقراءات والحديث والرجال والخلاف ، وله التصانيف النافعة منها التمهيد والاستذكار والاستيعاب وغيرها . توفي سنة ٤٦٣ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٦٦/٧ . العبر ٢٥٧/٣ . شذرات الذهب ٣١٤/٢ .

(٣) حديث ابن مسعود ولفظه : عن أبي الكنود قال : أصبتُ خاتماً من ذهب ، فأتيتُ به عبد الله بن مسعود ، فرآه علي ، فأخذه فجعله بين لحييه فمضغه وقال : " نهى رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب " أخرجه أحمد في المسند ٣٩٢/١ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٥١ رقم ٣٨٦ . والطبراني في الكبير ٢١٠/١٠ رقم ١٠٤٩٤ .

(٤) سبق تخريجه في مسألة حكم لبس الحرير والذهب للرجال والنساء ص ٩٦ ، هامش رقم (٤) .

(٥) انظر التمهيد ٩٧/١٧ .

(٦) هو : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي ، الإمام الفقيه الحافظ ، أتقن علومًا شتى وبارك الله في علمه وتصانيفه ، وكان شديد الورع والزهد ، أماراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، تهابه الملوك . توفي سنة ٦٧٦ هـ . انظر ترجمته في طبقات الفقهاء ٢٦٨/١ ، البداية والنهاية ٢٧٨/١٣ ، طبقات الشافعية ١٥٣/٢ رقم ٤٥٤ .

(٧) انظر شرح مسلم ٣٢/١٤ .

وجابر بن سَمُرَةَ ، وعبد الله بن يزيد الخَطْمِي (١) ، وأبي أسيد (٢) ، رضي الله عنهم (٣) .
ونقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (٤) تحتّمه بالذهب .

وقد احتجّ لهؤلاء بما يلي :

الدليل الأول : عن سعيد بن المسيّب قال : « قال عُمَرُ لَصُهَيْبٍ : مالي أرى عليك خاتم الذهب ؟ ، قال : قد رآه من هو خيرٌ منك فلم يَعْبُهُ ، قال : من هو ؟ ، قال : رسول الله ﷺ » (٥) .

وجه الاستدلال : أنه لو كان خاتم الذهب حراماً على الرجال ، لما أقرّ النبي ﷺ صُهَيْباً عليه ولأنكر عليه لبسه .

المناقشة : وقد اعترض على استدلالهم هذا بأنه ضعيف ؛ لأن مستنده وهو حديث صُهَيْب المذكور لا يصحّ الاحتجاج به .
فقد قال فيه النسائي : حديث منكر (٦) .

(١) هو : عبد الله بن يزيد بن حصين الأنصاري ، الخَطْمِي ، صحابي صغير ، صحابي صغير ، ولي الكوفة لابن الزبير ، روى عنه ابنه موسى ومغارب بن دثار وأبو إسحاق والشعبي وغيرهم . مات بعد سنة ٧٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٨/٦ . التاريخ الكبير ١٢/٥ رقم ٢١ . معرفة الثقات ٩٧/٢ رقم ٩٩٦ . الجرح والتعديل ٨١٠/٢ رقم ٧٨٦ . الثقات ٢٢٥/٣ رقم ٧٣٠ . تهذيب الكمال ٣٠٠/١٦ رقم ٣٦٥٦ . الكاشف ٦٠٧/١ رقم ٣٠٥٥ . الإصابة ٢٦٧/٤ رقم ٥٠٣٦ .

(٢) هو : مالك بن ربيعة بن البَدَن ، الأنصاري ، الساعدي ، مشهور بكنته أبو أسيد ، صحابي شهد بدرًا وغيرها ، روى عنه أبو سلمة وإبراهيم بن محمد بن طلحة وعباس بن سهل وابنه حمزة ، وكان قد فقد بصره قبل موته . مات سنة ٣٠ هـ وقيل سنة ٦٠ هـ وقيل غيرها . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥٥٧/٣ . طبقات خليفة ص ٩٧ . التاريخ الكبير ٢٩٩/٧ رقم ١٢٧٩ . معرفة الثقات ٢٦٠/٢ رقم ١٦٧٢ . الجرح والتعديل ٢٠٨/٨ رقم ٩١٧ . الثقات ٣٧٥/٣ رقم ١٢٣٢ . تهذيب الكمال ١٣٨/٢٧ رقم ٥٧٣٨ . الكاشف ٢٣٥/٢ رقم ٥٢٤٨ . تهذيب التهذيب ١٠/١٤ رقم ١٦ . الإصابة ٧٢٣/٥ رقم ٧٦٣٤ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة . كتاب اللباس ، من رخص فيه ١٩٥/٥ . شرح معاني الآثار كتاب الكراهة ، باب التَّخْتَمَ بالذهب ٢٥٩/٤ . فتح الباري ٣١٧/١٠ .

(٤) هو : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري ، اسمه هو كنيته ، قاضي المدينة ، وكان أعلم أهل المدينة بالقضاء وله خبرة بالسير . توفي سنة ١٢٠ هـ . انظر ترجمته في صفة الصفوة ١٣٢/٢ رقم ١٧٥ . تهذيب الكمال ١٣٧/٣٣ رقم ٧٢٥٤ . تقريب التهذيب ٣٦٧/٢ رقم ٨٠١٧ .

(٥) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب الرُّخَصَة في خاتم الذهب للرجال ١٦٨/٤ رقم ٥١٦٣ . وفي السنن الكبرى في الباب نفسه ٤٤٠/٥ رقم ٩٤٦٥ .

(٦) قاله في السنن الكبرى عقب الحديث في الصفحة السابقة نفسها .

وذلك لأن في سنده عطاء بن أبي مسلم الخراساني^(١) . وهو ضعيف ومُدَّلَّس^(٢) فلا يصحّ الاحتجاج بروايته ولا سيّما وقد عَنَّ هُنا ولم يصرَّح ، والمُدَّلَّس لا تصحّ روايته ما لم يصرَّح بالسَّماع^(٣) .

(١) هو : عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، البصري ، نزيل الشام ، مولى المهلب بن أبي صفرة ، أبو أيوب وقيل أبو عثمان ، روى عن سعيد بن المسيب وعكرمة والزهري . وروى عنه مالك ومعمّر وغيرهم . قال شعبة : كان نسيّاً ، وثقّه ابن سعد ويحيى بن معين ، وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : لا بأس به صدوق يحتجّ بحديثه . وقال ابن حبان : كان من خيار عباد الله غير أنه رديء الحفظ كثير الوهم يخطئ ولا يعلم فحمل عنه فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به . وقال ابن حجر : صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس . مات سنة ١٣٥ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٦٩/٧ . طبقات خليفة ص ٣١٣ . الجرح والتعديل ٣٣٤/٦ رقم ١٨٥٠ . المجروحين ١٣٠/٢ رقم ٧٢٥ . تهذيب الكمال ١٠٦/٢٠ رقم ٣٩٤١ . جامع التحصيل ص ٢٣٨ رقم ٥٢٢ . الكاشف ٢٣/٢ رقم ٣٨٠٥ . تهذيب التهذيب ١٩٠/٧ رقم ٣٩٥ . تقريب التهذيب ٦٧٦/١ رقم ٤٦١٦ .

(٢) المُدَّلَّس ؛ لغة هو : اسم مفعول من التَّدليس ، والتَّدليس في اللغة كتمان عَيْب السلعة عن المشتري ، وأصل التَّدليس مشتقّ من الدَّلَس وهو الظُّلْمَة أو اختلاط الظَّلام .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة دلس : ٢٩٦/٢ ، أساس البلاغة ص ١٩٢ ، المصباح المنير ص ١٩٨ . واصطلاحاً : إخفاء عيب في الإسناد ، وتحسين لظاهره . وهو قسمان :

١ - تدليس الإسناد ، وهو أن يروي الراوي عمّن سمع منه ؛ ما لم يسمع منه ، من غير أن يذكر أنه سمعه منه . وهو مكروه جدّاً ، ذمّه أكثر العلماء ، قال فيه شعبة : التَّدليس أخو الكذب . ومن تدليس الإسناد أيضاً : « تدليس التسوية » : وهو رواية الراوي عن شيخه ، ثم إسقاطه لراوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر . فيسوي الإسناد كلّ ثقات .

وحكمه : هو أشدّ كراهة من تدليس الإسناد ، حتّى قال الحافظ العراقي : إنه قاذح فيمن تعمّد فعله .

٢ - تدليس الشيوخ : وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه ، فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرَف به كي لا يُعرَف .

وحكمه : هو مكروه ، ولكن كراهته أخفّ من تدليس الإسناد ، لأنّ المدلّس لم يُسقط أحدّاً .

وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه .

انظر : إرشاد طلاب الحقائق : ٢٠٥/١ - ٢١٢ ، الباعث الحثيث ص ٤٥ - ٤٧ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٧٩ - ٨٤ .

(٣) انظر حكم رواية المدلس في إرشاد طلاب الحقائق للنووي ٢١٠/١ . الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٤٥ . تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ٨٤ .

الدليل الثاني : من أدلة القائلين بجواز التَّخْتَم بالذهب هو ما رواه محمد بن مالك قال : رأيتُ على البراء بن عازب خاتماً من ذهب ، فكان الناس يقولون له : لِمَ تَخْتَم بالذهب وقد نهى عنه النبي ﷺ ؟!

فقال البراء - رضي الله عنه - : « بينا نحن عند رسول الله ﷺ وبين يديه غنيمة يقسمها - سبيٍّ وخرثي^(١) »

قال : فقسمها حتى بقي هذا الخاتم ، فرفع طرفه فنظر إلى أصحابه ثم خفضه ، ثم رفع طرفه فنظر إليهم ثم قال : أي براء فجئتُه حتى قعدتُ بين يديه ، فأخذ الخاتم فقبض على كُرْسُوعي^(٢) ثم قال : خذ البس ما كساكَ الله ورسوله^(٣) .

قال : فكان البراء يقول : فكيف يأمروني أن أضع ما قال رسول الله ﷺ : « البس ما كساكَ الله ورسوله^(٤) » ؟ .

وجه الاستدلال : لو كان التَّخْتَم بالذهب حراماً لما قال ﷺ للبراء : « البس ما كساكَ الله ورسوله^(٥) » .

فدلَّ قوله ذلك على الجواز .

المناقشة : وقد اعترض على استدلالهم هذا ؛ بأنه ضعيف ؛ لأن الحديث الذي استدللوا به إسناده ضعيف فلا يصح الاحتجاج به ، لأن في إسناده عبد الله بن واقد^(٦)

(١) خرثي : بضم الخاء وسكون الراء : أثاث البيت ومتاعه ، وقيل هو سقط المتاع والغنائم وهو أردؤه . انظر معجم المقاييس مادة خرث ١٧٥/٢ . أساس البلاغة ص ١٥٧ . النهاية ١٩/٢ . لسان العرب ١٤٥/٢ . القاموس المحيط ص ٢١٥ .

(٢) كُرْسُوعي : الكرْسُوع هو طرف الزند الذي يلي الخِنْصَر ، وهو الناتيء عند الرُشْع . انظر النهاية مادة كرسع ١٦٣/٤ . مختار الصحاح ص ٥٦٧ . لسان العرب ٣٠٩/٨ . المصباح المنير ص ٥٣٠ . القاموس ص ٩٨٠ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٩٤/٤ . وابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الله بن واقد ٢٥٥/٤ . وقال الحازمي في الاعتبار ص ٥٢٦ : إسناده ليس بذلك . وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبد الله بن واقد ٢٢٢/٤ : هذا حديث منكر .

(٤) هو : عبد الله بن واقد الحنفي ، أبو رجاء الهروي ، روى عن يحيى بن بشر ومحمد بن مالك وعباد بن كثير ، وروى عنه يحيى بن عبد الملك بن أبي غنينة وعبد الرحمن المحاربي وإسماعيل بن أبان وغيرهم . مات بعد سنة ١٦٠ هـ .

انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢١٨/٥ رقم ٧١١ . الجرح والتعديل ١٩١/٥ رقم ٨٨٢ . الكامل ٢٥٥/٤ رقم ١٠٨٩ . تهذيب الكمال ٢٥٤/١٦ رقم ٣٦٣٥ . الكاشف ٦٠٥/١ رقم ٣٠٤٠ . ميزان الاعتدال ٢٢١/٤ رقم ٤٦٧٩ . تقريب التهذيب ٥٤٤/١ رقم ٣٦٩٥ .

راوي الحديث عن محمد بن مالك ^(١) وهو مختلف فيه : فقد وثقه أحمد ويحيى بن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي وأبو زرعة : لم يكن به بأس ، ولكن قال فيه ابن عدي بعد أن ساق روايته لحديث البراء : ولعبد الله بن واقد هذا غير ما ذكرت ، وليس بالكثير وهو مُظْلَمُ الحديث ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فاذكره ^(٢) اهـ .

كما أنه على فرض صحة هذين الحديثين - وهما لم يصحّا كما بينا - فإنهما منسوخان بأحاديث النهي الثابتة في ذلك .

ومنها حديث ابن عُمر المتقدم ^(٣) وفيه وقع النهي عن التَّخْتُمِ بالذهب بعد الإباحة ، فاتضح نَسْخُ الإباحة ^(٤) .

الدليل الثالث : لبس عدد من الصحابة لخاتم الذهب . ولو كان حراماً لما لبسوه . وكذلك ما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من تحمّته بالذهب .

المناقشة : نوقش هذا القول ؛ بأن من لبسه من الصحابة - إن صحَّ عنهم - فلعلهم لم يبلغهم النهي ، وهم في ذلك كمن رخص في لبس الحرير من السلف . وقد صحّت السُّنَّةُ بتحريمه على الرجال وإباحته للنساء ^(٥) .

وقال الحافظ ابن حجر معلقاً على لبس البراء لخاتم الذهب فقال : (لو ثبت النسخ عند البراء

(١) هو : محمد بن مالك ، أبو المغيرة الجوزجاني ، مولى البراء وقيل خادمه ، روى عن البراء بن عازب ، وروى عنه أبو رجاء الهروي وإبراهيم بن محمد أبو إسحاق . قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال ابن حبان : يخطئ كثيراً ولا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لسلوكه غير مسلك الثقات في الأخبار وذكره - أيضاً - في الثقات . وقال الذهبي : فيه لين . وقال ابن حجر : صدوق يخطئ كثيراً . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٢٨/١ رقم ٧١٧ . الجرح والتعديل ٨٨/٨ رقم ٣٧٨ . المجروحين ٢٥٩/٢ رقم ٩٣٧ . تهذيب الكمال ٣٥٠/٢٦ رقم ٥٥٧٦ . الكاشف ٢١٤/٢ رقم ٥١٣١ . ميزان الاعتدال ٣١٦/٦ رقم ٨١١٤ . تهذيب التهذيب ٣٧٥/٩ رقم ٦٩٥ . تقريب التهذيب ١٢٨/٢ رقم ٦٢٨٠ .

(٢) انظر الكامل لابن عدي ٢٥٥/٤ رقم ١٠٨٩ .

(٣) انظره في ص ٢٠٧ ، هامش رقم (٢) .

(٤) انظر الاعتبار للحازمي ص ٥٢٦ . الناسخ والمنسوخ لابن شاهين ص ٢٦٦ .

قال ابن شاهين : وكان أول الإسلام يلبس الرجال خواتيم الذهب ، وغير ذلك ، وكان الحظر قد وقع على الناس كلّهم ، ثمّ أباحه رسول الله ﷺ للنساء دون الرجال ، فصار كما كان على النساء من الحظر مباحاً لهم فنُسخت الإباحة بالحظر . اهـ .

(٥) انظر تهذيب سنن أبي داود لابن القيم بهامش عون المعبود ٢٧٨/١١ . التمهيد ١٠٩/١٧ . فتح الباري ٣١٧/١٠ .

ما لبسه بعد النبي ﷺ وقد روى حديث النّهي المتفق على صحته عنه ، فالجمع بين روايته وفعله إمّا : بأن يكون حَمَلُهُ على التنزيه ، أو فَهَمَ الخصوصية له من قوله للبراء : « البس ما كساكَ الله ورسوله » ، وهذا أولى من قول الحازمي : لعل البراء لم يبلغه النّهي^(١) اهـ .

وأما ما نُقِلَ عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من تختمه بالذهب ، فهذا شذوذ منه ، والأشبه أنه لم تبلغه السنّة فيه فالناس بعده مجمعون على خلافه^(٢) .

وقال النووي : (أجمع المسلمون على إباحة خاتم الذهب للنساء ، وأجمعوا على تحريمه على الرجال إلّا ما حُكي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أباحه ، وعن بعض مكروه لا حرام ، وهذان النقلان باطلان ، فقائلهما محجوجٌ بهذه الأحاديث التي ذكرها مُسلم ، مع إجماع من قبله على تحريمه له)^(٣) اهـ .

الرأي الرَّاجِحُ :

من خلال ما سبق من استعراض للقولين - بأدلتهم - يتبين أنّ القول بتحريم تختم الرجال بالذهب هو الرَّاجِحُ ، وذلك لأسباب :

الأوّل : قوّة أدلة القائلين بالتحريم ، وصحّتها ، وسلامتها من المعارض الصّحيح .

الثّاني : موافقة قولهم لأمر وفعل النبي ﷺ وإجماع الأمة .

الثّالث : ضعف أدلة القائلين بالجواز ، وعدم سلامتها من المعارضة ، ومخالفتهم لأمره وفعله ﷺ ومخالفتهم للإجماع الوارد في المسألة . والله أعلم .

(١) انظر فتح الباري ٣١٧/١٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر شرح مسلم ٦٥/١٤ .

١٤ - المسألة الثانية : حُكْمُ لبس خاتم الفضة للرجال^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى جواز تحتم الرجال بخاتم الفضة ، ويدل على ذلك أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في خاتم الفضة » .

ثانيهما : استدلاله بأحاديث أنس وابن عمر وبريدة ، والتي يدل مقتضاها على جواز تحتم الرجال بالفضة ومشروعيتها .
ومما يؤيد ذلك : إجماع الأمة .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أنس رضي الله عنه قال : « كان خاتم النبي ﷺ من ورق^(٢) وكان فصه^(٣) حبشياً^(٤) »^(٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٧/٤ .

(٢) ورق : الورق : الفضة المضروبة دراهم ، ومنهم من يقول : الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة ، وكذا الرقة بالتخفيف ، وفي الورق ثلاث لغات : ورق ، ورق ، ورق ، ورجل ورق كثير الدراهم ، وهو - أيضاً - الذي يُورق ويكتب . وجمع الورق : أوراق وورق . وجمع الرقة رقون . انظر معجم مقاييس اللغة مادة ورق ١٠١/٦ . أساس البلاغة ص ٧٦٢ . النهاية ٢٥٤/٢ . مختار الصحاح ص ٧١٧ . المصباح المنير ص ٦٥٥ القاموس ص ١١٩٨ .

(٣) فصه : فص الخاتم ما يُركب فيه من غيره ، وجمعه فصوص مثل فلس وفلوس ، ويأتي بالكسر فص . انظر معجم مقاييس اللغة مادة فص ٤٤٠/٤ . أساس البلاغة ص ٤٧٤ . مختار الصحاح ص ٥٠٤ . لسان العرب ٦٦/٧ . المصباح المنير ص ٤٧٤ . القاموس ص ٨٠٧ .

(٤) حبشياً : قال النووي : قال العلماء : يعني حجراً حبشياً أي فصاً من جزع أو عقيق فإن معدنهما بالحبشة واليمن ، وقيل لونه حبشي أي أسود . انظر شرح مسلم ٧١/١٤ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب في خاتم الورق فصه حبشي ١٦٥٨/٣ رقم ٢٠٩٤ . وأبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في اتخاذ الخاتم ٨٨/٤ رقم ٤٢١٦ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب صفة خاتم النبي ﷺ ونقشه ١٩٣/٨ رقم ٥٢٧٩ . وابن ماجة في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم ١٢٠١/٢ رقم ٣٦٤١ .

الدليل الثاني : ما ثبت في الأحاديث الصحيحة الأخرى .

وقد عبّر عن ذلك الإمام الترمذي بقوله : وفي الباب عن ابن عمر^(١) ، وبريدة^(٢) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث وغيرها بمقتضاها على جواز تختم الرجال

بالفضة لموافقته لأمره وفعله ﷺ ، ومداومته على لبسه تدلّ على مشروعيته وجوازه^(٣) .

وبه قال : أبو بكر الصديق ، وعُمَرُ بن الخطّاب ، وعثمان ، وجعفر بن أبي طالب ، والمغيرة بن شعبة ، وعبد الله بن عبّاس ، وابن أبي رافع ، والحسن بن علي رضي الله عنهم .

وسعيد بن المسيّب ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عُمر ، وإبراهيم النخعي ، وعكرمة رحمهم الله^(٤) .

(١) حديث ابن عمر ولفظه : « اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، وَكَانَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُمرَ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُثْمَانَ ، حَتَّى وَقَعَ بَعْدُ فِي بَيْتِ أَرِيَسَ ، فَقَشَّهَ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم ٢٢٠٤/٥ رقم ٥٥٣٥ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ولبس الخلفاء له بعده ١٦٥٦/٣ رقم ٢٠٩١ .

(٢) حديث بريدة ولفظه : " جاء رجل إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال : مالي أجد منك ربح الأصنام فطرحة ، ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : مالي أرى عليك حلية أهل النار فطرحة ، فقال يا رسول الله من أي شيء اتخذه ؟ قال : اتخذه من ورق ولا تُتَمَّ مثقالاً " أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في خاتم الحديد ٩٠/٤ رقم ٤٢٢٣ . والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم الحديد ٢٤٨/٤ رقم ١٧٨٥ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة ١٧٢/٨ رقم ٥١٩٥ . وأحمد في المسند ٣٥٩/٥ وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٩٩/٢ رقم ٥٤٨٨ . والبيهقي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب النهي عن خاتم الذهب ٥٩/١٢ رقم ٣٠٣١ . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٤١٧ رقم ٩٠٦ .

الشَّبَّةُ ، والشَّبَّةُ : ضرب من النحاس يُصْبَغُ فيصْفَرُ ، سُمِّيَ به لَأَنَّهُ إِذَا فُعِلَ ذَلِكَ بِهِ أَشْبَهَ الذَّهَبَ بِلَوْنِهِ ، والجمع : أَشْبَاهُ .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة شبه : ٢٤٣/٣ ، مختار الصحاح ص ٣٢٨ ، لسان العرب : ٥٠٥/١٣ ، المصباح المنير ص ٣٠٣ .

(٣) انظر كتاب أحكام الخواتيم وما يتعلق بها لابن رجب الحنبلي ص ٢٤ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، نقش الخاتم وما جاء فيه ١٩١، ١٩٠/٥ . المتقى للباي ٢٥٤/٧ . أحكام الخواتيم الصفحة نفسها .

وإليه ذهب: الأئمة الأربعة أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، والظاهرية^(١) .
 وحزم بعض العلماء ؛ أنّ هذه المسألة من مسائل الإجماع . وأنّ الخلاف قد انقضى^(٢) .
 وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

ومع أنّه قد روي الإجماع في هذه المسألة ، إلّا أنّه قد ورد خلاف لبعض العلماء في هذه المسألة . **وسبب اختلافهم :** تعارض الآثار الواردة في الباب ، واختلافهم في تأويلها ، وبقية الأقوال الواردة في المسألة هي كالتالي :

القول الثاني : استحباب تحمّ الرجال بالفضّة .

وبه قال : بعض المالكية ، وبعض الشافعية ، ووجه عند الحنابلة^(٣) .

وقد استدلّ هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : حديث بُرَيْدَةَ السابق وفيه : « اتّخذ من فضة ، ولا تزد على مثقال » .
وجه الاستدلال : أنّ هذا أمرٌ وأقلُّ أحواله النّدب .

المناقشة : اعترض على استدلالهم هذا بأنه ضعيف . وذلك لسببين :

الأوّل : أنّ الحديث ضعيفٌ ؛ فلا يصحّ الاحتجاج به ، قال الترمذي : هذا حديث غريب^(٤) . وقال الإمام أحمد : هو حديث منكر^(٥) .

(١) انظر الهداية ٨٢/٤ . تبين الحقائق ١٥/٦ ، البحر الرائق ٢١٧/٨ ، اللباب للغنيمي ١٥٨/٤ . التاج والإكليل بهامش المواهب ١٨١/١ ، كفاية الطالب ٥٨٦/٢ ، مواهب الجليل ١٨١/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٧/١ .
 الأم ٤١/٢ ، المهذب ١٥٨/١ ، المجموع ٣٨٥/٤ ، المنهج القويم ٣٩٧/١ ، مغني المحتاج ٥٨٦/١ . المبدع ٣٧١/٢ ، الفروع ٣٥٣/٢ ، الإنصاف ١٤٢/٣ ، كشف القناع ٨٨٩/٢ ، شرح المنتهى ٤٣٣/١ . المحلى ٢٤٦/٩ .

(٢) انظر مراتب الإجماع ص ١٥٠ . التمهيد ٩٩/١٧ . المنتقى للباجي ٢٥٤/٧ . شرح مسلم للنووي ٦٧/١٤ .
 المجموع ٣٨٥/٤ . المغني لابن قدامة ٣٤٦/١٠ .

(٣) انظر مواهب الجليل ١٨١/١ ، الفواكه الدواني ٣٠٨/٢ ، الشرح الكبير لأحمد الدردير مع حاشية الدسوقي ١٠٧/١ .
 المنهج القويم ٣٩٧/١ ، الإقناع للشريبي ٢٢١/١ ، حاشية البجيرمي ٣١/٢ ، . إعانة الطالبين ١٥٦/٢ .
 المبدع ٣٧١/٢ ، الفروع ٣٥٤/٢ ، الإنصاف ١٤٢/٣ ، كشف القناع ٨٨٩/٢ ، غذاء الألباب ٢٢٧/٢ .

(٤) انظر جامع الترمذي كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم الحديد ٢٤٨/٤ .

(٥) انظر كتاب أحكام الخواتيم لابن رجب ص ٤٤ .

وذلك لأن في سنده عبد الله بن مسلم المروزي ^(١) وهو ضعيف لا يحتاج به ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتاج به . وقال ابن حبان : يخطئ ويخالف . وقال الحافظ ابن حجر : صدوق يهم .

الثاني : على فرض صحة هذا الحديث - وهو لم يصح - فإنه ﷺ لم يأمره أمر ندب ، وإنما هو أمر إرشاد إلى ما يتخذ منه خاتمه ، وأيضاً : هو من جنس الأمر بعد الحظر ، فإنه لما نهاه عن الخاتم من نوعين فرآه عليه منهما فنهاه عنهما ، وأمره به من نوع ثالث ^(٢) .

الحليل الثاني : عن أنس - رضي الله عنه - : « أن النبي ﷺ قال : أمِرتُ بالنعلين والخاتم » ^(٣) .

المناقشة : اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه ضعيف ولا يصح الاحتجاج به ، لأن في سنده عُمر بن هارون البلخي ^(٤) وهو متروك .

(١) هو : عبد الله بن مسلم المروزي ، أبو طيبة ، قاضي مرو ، روى عن ابن بريدة وأبي مجلز وإبراهيم بن عبيد ، وروى عنه أبو تميلة والفضل بن موسى وعيسى بن موسى غنجار وغيرهم . انظر ترجمته في الجرح والتعديل ١٦٥/٥ رقم ٧٦١ . الثقات ٤٩/٧ رقم ٨٩٥٣ . تهذيب الكمال ١٣٣/١٦ رقم ٣٥٦٨ . الكاشف ١/٩٨٨ رقم ٢٩٨٤ . تهذيب التهذيب ٢٧/٦ رقم ٤٨ . تقريب التهذيب ٥٤٣/١ رقم ٣٦٢٨ .

(٢) انظر أحكام الخواتيم ص ٣٢ .

الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة . وهو الذي عليه جمهور الأصوليين .

وقيل : يفيد الوجوب ، وقيل : يفيد الاستحباب ، وقيل غير ذلك .

انظر الأقوال بأدلتها في هذه المسألة في :

التبصرة ص ٣٨ - ٣٩ ، الإحكام لابن حزم : ٣٤٠/٢ ، أصول السرخسي : ١٩/١ ، قواعد الأصول ص ٦٥ ، القواعد والفوائد لابن اللحام ص ١٣٨ - ١٤٠ ، التقرير والتحجير : ٣٧٨/١ .

(٣) أخرجه الطبراني في الصغير ٢٨١/١ رقم ٤٦٣ وقال : لم يروه عن الزهري إلا يونس ولا عن يونس إلا عمر ابن هارون ، تفرد به أبو حبيب عن سعيد بن يعقوب . وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٤٤٨/٨ رقم ٤٥٦٠ في ترجمة زيد بن المهدي أبو حبيب . والهيتمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النعال والخفاف ٢٤٤/٥ رقم ٨٦٢٣ وقال : رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عمر بن هارون البلخي وهو ضعيف . وابن الجوزي في العلل المتناهية في كتاب اللباس ، حديث في لبس الخاتم ٦٩١/٢ رقم ١١٥٢ .

(٤) هو : عُمر بن هارون بن يزيد الثقفي ، مولا هم البلخي ، أبو حفص ، روى عن ابن عروبة وابن جريج وشعبة ، وروى عنه أحمد والأشج ونصر بن علي وغيرهم . قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : تكلم فيه يحيى بن معين . وقال أبو داود : ليس بثقة . وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ويدعي شيوخاً لم يرههم . توفي سنة ١٩٤ هـ . انظر ترجمته في معرفة الثقات ١٧١/٢ رقم ١٣٦٤ . الضعفاء والمتروكين ص ٨٥ رقم ٤٧٥ . الضعفاء للعقيلي ١٩٤/٣ رقم ١١٩٢ . الجرح والتعديل ١٤٠/٦ رقم ٧٦٥ . المجروحين ٩٠/٢ رقم ٦٥٥ . الكامل ٣٠/٥ رقم ١٢٠١ . تاريخ بغداد

الدليل الثالث : عن نعيم بن سالم قال : سمعتُ أنسًا يُحدث عن النبي ﷺ في قول الله - عز وجل - : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ^(١) . قال : « النعل والخاتم » ^(٢) .

المناقشة :

وقد اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه لا يصحّ ، لأنه من رواية نعيم بن سالم ^(٣) وهو مشهور بالكذب متروك ، فلا يصحّ الاحتجاج بروايته ، ولا سيما مع تفرده بها .

القول الثالث : كراهة لبس الخاتم للرجال مطلقاً .

وبه قال : بعض أهل العلم ^(٤) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عن ابن عمر - رضي الله عنه - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، فَكَانَ يَخْتَمُ بِهِ وَلَا يَلْبِسُهُ » ^(٥) .

⇨

١٨٧/١١ رقم ٨٥٩ . تهذيب الكمال ٥٢٠/٢١ رقم ٤٣١٧ . تذكرة الحفاظ ٣٤٠/١ رقم ٣٢٣ . تقريب التهذيب ٧٢٧/١ رقم ٤٩٩٥ .

(١) سورة الأعراف ، آية رقم ٣١ .

(٢) أخرجه ابن رجب في أحكام الخواتيم ص ٢٦ .

(٣) هو : نعيم بن سالم البصري ، من ولد قنبر مولى علي بن أبي طالب ، روى عن أنس ، وروى عنه عمرو بن خليفة ، قال ابن القطان : لا يُعرف . قال ابن حجر . قلتُ : تصحّف عليه اسمه وإلا فهو معروف مشهور بالضعف متروك الحديث وأول اسمه ياء مثناة من تحت ثم غين معجمة ثم نون . وقيل اسمه غنيم بن سالم ، قال ابن حبان : غنيم بن سالم شيخ يروي عن أنس بن مالك العجائب ، روى عنه الضعفاء والجاهيل لا يعجبني الرواية عنه فكيف الاحتجاج به وكيف يجوز الاحتجاج بمن يخالف الثقات في الروايات ثم لا يوجد من دونه أحد من الأئبات . وقال ابن حجر : الظاهر أن هذا هو يغنم بن سالم أحد المشهورين بالكذب وإنما صغره بعضهم . وقيل اسمه : يغنم بن سالم . قال أبو حاتم : هو مجهول ضعيف . وقال ابن عدي : يروي عن أنس منكر . وقال العقيلي : منكر الحديث . انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي ٤٦٦/٤ رقم ٢١٠١ . الجرح والتعديل ٣١٤/٩ رقم ١٣٦٠ . المجروحين ٢٠٢/٢ رقم ٨٥٨ ، ١٤٥/٣ رقم ١٢٥٢ . الكامل ٢٨٤/٧ رقم ٢١٨٣ . الكشف الحثيث ص ٢٨٣ رقم ٨٥١ . لسان الميزان ٢٢١/٦ رقم ٨٨٩٩ . ٤٠٧/٦ رقم ٩٤٤١ .

(٤) لم أجده منسوبة لأحد بعينه من الفقهاء . ولكن عن ابن تيمم من الحنابلة أنه كره خاتم الفضة للرجال بقصد الزينة . انظر المبدع ٣٧٢/٢ . الفروع ٣٥٣/٢ . الإنصاف ١٤٢/٣ .

(٥) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب طرح الخاتم وترك لبسه ١٩٥/٨ رقم ٥٢٩٢ . وأحمد في المسند ٩٦/٢ ، ١٢٧ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٣١٠/١٢ رقم ٥٥٠٠ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر

الدليل الثاني : عن الزُّهري قال : حدثني أنس بن مالك - رضي الله عنه - : « أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من وَرَقٍ يوماً واحداً ، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتيم من وَرَقٍ ولبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمه ، فطرحَ الناس خواتيمهم » (١) .

وجه الاستدلال : يدلُّ هذان الحديثان دلالة صريحة على كراهة لبس الخاتم للرجال مطلقاً لنبذه ﷺ الخاتم من يده واقتداء من رآه من الصحابة - رضي الله - عنهم بفعله ، وإقرارهم عليه ، ولأنه ﷺ إنما كان يختم به ولا يلبسه .

المناقشة :

اعترض على استدلالهم بحديثي ابن عُمرَ والزُّهريّ . وذلك من وجهين :

الأوّل : أمّا حديث ابن عُمر - رضي الله عنهما - فصحيح دون زيادة : "ولا يلبسه" فإنها شاذّة (٢) ولذا فقد بطل الاحتجاج بالحديث لما ذهبوا إليه ، حيث إنّ الشاذ لا يصحّ أن يكون حجة (٣) .

الثاني : أمّا حديث الزُّهري فأجيب عنه بعدة أجوبة منها :

١ - أنه وهمٌ من الزُّهري وسهوٌ جرى على لسانه بلفظ "الورق" ، وإنما الذي لبسه يوماً ثم ألقاه كان من "ذهب" . كما ثبت ذلك من غير وجه من حديث ابن عُمر ، وأنس أيضاً . ويدلُّ على هذا إخبار ابن عُمر ، وكذلك أنس : « أنه ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ، فكان في يده ، ثم كان في يد أبي بكر ، ثم كان في يد عُمر ، ثم كان في يد عثمان » .

٢ - أنّ الزُّهريّ خالف رواية : قتادة ، وثابت ، وعبد العزيز بن صُهيب ، فكلهم روه عن أنس بلفظ "من ذهب" خلاف الزُّهري ، فوجب الحكم للجماعة .

٣ - إنّ صحّت رواية الزُّهريّ فإنه يمكن تأويلها على عدّة أوجه :

خاتمه ﷺ ٢٩٥/٢ رقم ٣٦٢ . والترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٥٧ رقم ٧٢ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب إباحة خاتم الفضة ٦٢/١٢ رقم ٣١٣٥ . والحديث قال فيه البغوي : حديث صحيح . وقال الألباني : صحيح دون قوله "ولا يلبسه" فإنه شاذ .

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب خاتم الفضة ٢٢٠٣/٥ رقم ٥٥٣٠ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ١٦٥٧/٣ رقم ٢٠٩٣ .

(٢) قاله الشيخ الألباني . انظر ضعيف سنن النسائي ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ رقم ٤٠٥ ، ٤٠٦ . مختصر الشمائل ص ٥٧ رقم ٧٢ .

(٣) انظر إرشاد طلاب الحقائق ٢١٣/١ . الباعث الحثيث ص ٤٧ . تيسير مصطلح الحديث ص ١١٩ .

الوجه الأول : أنه ﷺ اتخذ خاتماً من ورق على لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه رمى به حتى رموا به ، ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه ما نقش ليختم به .

الوجه الثاني : أنه ﷺ اتخذ زينة ، فلما تبعه الناس فيه رمى به ، فلما احتاج إلى الختم اتخذ ليختم به .

الوجه الثالث : أن طرحة إنما كان لئلا يُظن أنه سُنَّة مسنونة ، فإنهم اتخذوا الخواتيم لما رأوه قد لبسه ، فتبين بطرحه أنه ليس بمشروع ، ولا سُنَّة ، وبقي أصل الجواز بلبسه .

الوجه الرابع : أن طرحة كان بسبب نقش الناس على نقشه ﷺ لنهيهم عن ذلك .

فرمى به حتى رمى الناس تلك الخواتيم المنقوشة على اسمه لئلا تفوت مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك ، فلما عدت خواتيمهم برميها رجع إلى خاتمه الخاص به فصار يختم به ، وعلى هذا ، فلا يلزم من طرحه ذلك اليوم استدامة طرحه ، فإن هذا مخالف للأحاديث المستفيضة ^(١) .

القول الرابع في هذه المسألة : كراهة لبس الخاتم إلا لذي سلطان .

وبه قال : بعض علماء أهل الشام ^(٢) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عن أبي ریحانة - رضي الله عنه - قال : « نهى رسول الله ﷺ عن عشر : ... ومنها : ولبس الخاتم إلا لذي سلطان .. الحديث » ^(٣) .

(١) انظر التمهيد ١٧/١٠٠ . شرح مسلم للنووي ١٤/٧٠، ٧١ . أحكام الخواتيم لابن رجب ص ٢٨-٣١ . فتح الباري ١٠/٣٢٠-٣٢١ .

(٢) انظر معاني الآثار للطحاوي ٤/٢٦٥ . التمهيد ١٧/١٠٠ . شرح مسلم للنووي ١٤/٦٧ . فتح الباري ١٠/٣٢٥ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من كرهه ٤/٤٨ رقم ٤٠٤٩ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب التنف ٨/١٤٣ رقم ٥٠٩١ . وأحمد في المسند ٤/١٣٤ . والبيهقي في الكبرى في كتاب صلاة الخوف ، باب ما ينهى عنه من المراكب ٣/٢٧٧ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب لبس الخاتم لغير ذي سلطان ٤/٢٦٥ .

قال أبو داود : الذي تفرّد به من هذا الحديث ذكر الخاتم .

الدليل الثاني : ما جاء في حديث أنس - رضي الله عنه - قال : « لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إذا لم يكن مختوماً ، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه : محمد رسول الله . فكأنما أنظر إلى بياضه في يده » (١) .

وجه الاستدلال : في الحديثين دلالة صريحة على أنه ﷺ لم يكن يلبس الخاتم لبس تجمل وتزين به كالرداء والعمامة والنعل وإنما اتخذ الحاجة ختم الكتب التي يبعثها إلى الملوك . وأبو بكر إنما لبسه بعده لأجل ولايته ، فإنه كان يحتاج إليه وكذلك عمر إنما لبسه بعد أبي بكر ، لهذه المصلحة وكذلك عثمان رضي الله عنهم (٢) .

المناقشة :

اعترض على استدلالهم هذا بأنه ضعيف . وقد أجيب عنه من عدة أوجه :

١ - أما حديث أبي ریحانة ؛ فلا يصح الاحتجاج به ، قال المنذري : فيه مقال (٣) . وسئل عنه الإمام مالك : فضعه (٤) . وكذلك ضعفه الإمام أحمد (٥) .

٢ - أن لبس النبي ﷺ الخاتم إنما كان في الأصل لأجل مصلحة ختم الكتب التي يرسلها إلى الملوك ، ثم استدأ لبسه ، ولبسه أصحابه معه ، ولم ينكره عليهم ، بل أقرهم عليه ، فدل ذلك على إباحته المجردة (٦) .

٣ - حديث أنس : « أن النبي ﷺ لما ألقى خاتمه ألقى الناس خواتيمهم » ، يدل على أنه كان يلبس الخاتم في العهد النبوي من ليس ذا سلطان ، فإن قيل : كيف يحتج بهذا

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم ٢٢٠٥/٥ .

ومسلم في كتاب اللباس ، باب في اتخاذ النبي ﷺ خاتماً لما أراد أن يكتب إلى العجم ١٦٥٧/٣ رقم ٢٠٩٢ .

(٢) انظر أحكام الخواتيم لابن رجب ص ٢٦، ٢٧ .

(٣) انظر عون المعبود ٩٩/١١ . وضعفه الألباني - أيضاً - . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٤٠١ رقم ٨٧٥ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣٢٥/١٠ . شرح الزرقاني ٤٠٤/٤ .

(٥) قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن لبس الخاتم فقال : إنما هو شيء يرويه أهل الشام - يعني الكراهية - قال : وتختتم قوم . قال وحدثنا أبو عبد الله بحديث أبي ریحانة عن النبي ﷺ : أنه كره عشر خلال ، وفيها : " الخاتم إلا لذي سلطان " فلما بلغ هذا الموضع تبسم كالمتعجب . انظر التمهيد ١٧/١٠١ . الآداب الشرعية لابن مفلح ٥٣١/٣ . الفروع ٢٥٣/٢ . أحكام الخواتيم ص ٣٢ .

(٦) انظر أحكام الخواتيم ص ٣١ .

وهو منسوخ ؟ ، رُدَّ : بأن الذي نُسخَ منه : لبس خاتم الذهب أو لبس الخاتم المنقوش عليه نقش النبي ﷺ ، فالنسخ لم يمنعه ﷺ من لبس خاتم الفضة فكذلك - أيضاً - لا يمنعه من لبس خواتيم الفضة (١) .

٤ - ومن المعقول : أنَّ النهي عن استعمال الذهب والفضة يستوي فيه السلطان والعامَّة فما أُبيحَ للسلطان من لبس الخاتم ، أُبيحَ لغيره ، فيستوي فيه هو والعامَّة .

وإن كان إنما أُبيحَ للسلطان ليختتم به كتبه ، ومال المسلمين ، دلَّ على أن من يحتاج إلى مكاتبة الناس مطلقاً له مثل ذلك ، والناس جميعاً محتاجون إلى ذلك في هذه المعاني وفي أمثالها من الختم على أموالهم ، وما سوى ذلك ، مما يحفظون به أماناتهم ، ففي ذلك ما قد دلَّ على إباحته للناس جميعاً ، فلا فرق في ذلك بين السلطان ، وغير السلطان (٢) .

الرأي الرابع :

من خلال استعراض الأقوال بأدلتها في هذه المسألة يتضح ؛ أنَّ القول بجواز تختم الرجال بالفضة هو الرابع ، وذلك لأسباب :

الأول : قوة أدلة القائلين بالجواز ، وصحتها وسلامتها من المعارض الصحيح ، وموافقتهم للإجماع .

الثاني : ضعف أدلة المانعين أو القائلين بالاستحباب ، وعدم سلامتها من المعارضة القويّة .

ولأنَّ ما ذهبوا إليه يخالف للإجماع الوارد في المسألة . والله أعلم .

(١) انظر شرح معاني الآثار ٤/٦٥ ، ٢٦٦ . شرح مشكل الآثار للطحاوي - أيضاً : ٨/٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٢) المصدر السابق .

١٥ - المسألة الثالثة : حُكْمُ فَصِّ الْخَاتَمِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - استحباب كون فص الخاتم من الفضّة ^(٢) .

ويبدو هذا جلياً لأمرين :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء ما يُسْتَحَبُّ من فص الخاتم » ، وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقعه واختياره في هذه المسألة .

ثانيهما : استدلاله بحديث أنس - رضي الله عنه - ومقتضاه ؛ الاستحباب لموافقة ذلك لفعل النبي ﷺ .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن أنس - رضي الله عنه - قال :

« كان خاتم رسول الله ﷺ من فضّة فضّه منه » ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

وجه الاستدلال : الحديث فيه دلالة على استحباب كون فص الخاتم من فضّة

اقتداءً بالنبي ﷺ ، لكون خاتمه كان كذلك . وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

تفرّد الإمام الترمذي - رحمه الله - باستحباب كون فص الخاتم من الفضّة .

بينما ذهب : الجمهور : الحنفيّة ، والمالكيّة ، والشافعيّة ، والحنابلة ^(٤) إلى جواز كون

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٧/٤ .

(٢) وقد تفرّد الترمذي بهذا القول .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب فص الخاتم ٢٢٠٣/٥ رقم ٥٥٣٢ . وأبو داود في كتاب الخاتم ،

باب ما جاء في اتخاذ الخاتم ٨٨/٤ رقم ٤٢١٧ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب صفة خاتم النبي ﷺ ١٧٣/٨ رقم ٥١٩٨ . وأحمد في المسند ٢٦٦/٣ .

(٤) انظر تبين الحقائق ١٥/٦ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٩/٥ . مواهب الجليل ١٨٢/١ ، حاشية

فصّ الخاتم من : فضة ، أو عقيق أو نحوه من اليواقيت واللاّليء مما لم يرد فيه النهي : كالذهب ، أو الحديد ، أو النحاس .

وقد استدّلوا لما ذهبوا إليه بما يلي :

ما رواه الزهري عن أنس - رضي الله عنه - قال : « كان خاتم رسول الله ﷺ من ورق . وكان فضة حبشياً » (١) .

وجه الاستدلال : الحديث فيه دلالة صريحة على جواز كون فصّ الخاتم من غير الفضة من الأحجار واليواقيت ونحوها . لثبوت تعدّد اتخاذه ﷺ فصّ خاتم : مرة من الفضة ومرة من غيره ؛ فدلّ ذلك على الجواز .

الرأي الرّاجح :

بعد النظر في أدلة الفريقين يتبيّن ؛ أنّ القول بجواز كون فصّ الخاتم من الفضة ومن غيره من الأحجار ، ممّا لم يرد فيه نهى هو الرّاجح ، وذلك لأسباب :

الأول : قوّة دليل القائلين بالجواز ، وسلامته من المعارض ، وموافقتهم لفعله ﷺ .

الثاني : جمعهم بين النصوص الواردة في هذه المسألة وعدم إهمالهم لشيء منها .

الثالث : ضعف ما ذهب إليه الإمام الترمذيّ وهو قوله بالاستحباب ، حيث لا دليل عليه ، بل الثابت اتخاذه ﷺ فصّ الخاتم من الفضة ومن غيره ، فدلّ على أن حكمه هو الجواز لا الاستحباب . والله أعلم .

فائدة : في بيان اتخاذه ﷺ فصّ خاتم من الفضة ومن غيره .

قال الإمام الخطّابي (٢) - رحمه الله - : (وكان له ﷺ خاتمان من فضة ، كان فصّ

⇨

الدسوقي ١٠٨/١ . تحفة المحتاج ٣٢٦/٤ ، نهاية المحتاج ٩٢/٣ . كشف القناع ٣٣٤/١ ، شرح المنتهى ٤٣٤/١ ، غداء الألباب ٢٢٦/٢ .

(١) متفق عليه . وسبق تخريجه في المسألة التي قبله .

(٢) هو : حمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي ، البسّني ، الإمام الرحالة ، سمع أبا سعيد بن الأعرابي وأبا بكر بن داسة والأحمر ، وسمع منه الحاكم وأبو حامد الاسفراييني وغيرهم ، كان فقيهاً أدبياً محدثاً متنبّهاً من أوعية العلم ، صنف شرح البخاريّ ، ومعالم السنن ، وغريب الحديث ، وشرح الأسماء الحسنى ، والعزلة وغيرها . توفي سنة ٣٨٨هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢١٤/٢ رقم ٢٠٧ . سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧ رقم ١٢ . العبر ٤١/٣ . البداية والنهاية ٣٢٤/١١ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ص ٩٤ رقم ١١٦ . النجوم الزاهرة ١٩٩/٤ . طبقات الحفاظ ٤٠٤/١ رقم ٩١ . شذرات الذهب ٢٧/٢ .

أحدهما منها . وذلك لكرهية التزئين ببعض الجواهر المتلونة ببعض الأصباغ الرائعة المناظر التي تميل إليها النفوس ، وكان فصّ الآخر حبشياً ، وذلك ما لا بهجة له ولا زينة فيه (١) اهـ .

وقال النووي : (وكان لرسول الله ﷺ في وقت خاتم فضة ، فصّه منه ، وفي وقت خاتم فصّه حبشي ، وفي حديث آخر فصّه من عقيق) (٢) اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر :

(ولا يعارضه قوله في رواية أخرى : « وكان فصّه حبشياً » ؛ لأنه إمّا أن يحمل على التعدّد وحينئذٍ فمعنى قوله حبشي : أي كان حجراً من بلاد الحبشة ، أو على لون الحبشة ، أو كان جَزَعاً (٣) أو عقيقاً (٤) ؛ لأن ذلك قد يُؤتى به من بلاد الحبشة . ويحتمل أن يكون هو الذي فصّه منه ونُسِبَ إلى الحبشة لصفة فيه : إمّا الصياغة ، وإمّا النقش (٥) اهـ .

(١) انظر أعلام الحديث شرح صحيح البخاري ٢١٥١/٣ .

(٢) انظر شرح مسلم ١٧/١٤ .

(٣) الجزع : بالفتح وقيل بكسره هو الحرزُ اليماني الذي فيه بياض وسواد تُشَبَّه به الأعين ، والواحدة جَزْعَةٌ ، وكل ما اجتمع فيه بياض وسواد فهو مُجَزَّع . وقال صاحب القاموس : التَّخْتَمُ به يُورِثُ الهم والحزن والأحلام المُفْرَعَة ومخاصمة الناس ، وإن لُفَّ به شعر مُعْسِرٍ وَلَدَتْ من ساعتها .

انظر معجم مقاييس اللغة مادة جزع ٤٥٣/١ . الفائق ٢١١/١ . النهاية ٢٦٩/١ . مختار الصحاح ص ١٠٣ . لسان العرب ٤٨/٨ . المصباح المنير ص ٩٩ . القاموس المحيط ص ٩١٥ .

(٤) العقيق : حرزٌ أحمر يُتخذُ منه الفصوص ، الواحدة عَقِيقَةٌ وجمعه : عَقَائِقُ . قال صاحب القاموس : يكون باليمن وبسواحل بحر رومية ، منه جنس كثيرٌ كماء يجري من اللحم المملح وفيه خطوط بيضٌ خفيفة ، من تختم به سكنت روعته عند الخصام وانقطع عنه الدم من أي موضع كان ، ونحاته جميع أصنافه تُذهب حفر الأسنان ، ومحروقه يُثبتُ متحركها . انظر النهاية مادة ينع ٣٠١/٥ . مختار الصحاح مادة عقق ص ٤٤٦ . لسان العرب ٢٦٠/١٠ . المصباح المنير ص ٤٢٢ . القاموس المحيط ص ١١٧٤ ، ١١٧٥ .

(٥) انظر فتح الباري ٣٢٢/١٠ .

قال أبو عيسى : قال محمد بن إسماعيل : حديث محمد بن إسحاق عن الصَّلْت بن عبد الله بن نوفل^(١) حديث حسن صحيح .

الدليل الثالث : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن حماد بن سلمة^(٢) قال : « رأيتُ ابن أبي رافع^(٣) يتختم في يمينه ، فسألته عن ذلك ، فقال : رأيتُ عبد الله بن جعفر يتختم في يمينه ، وقال عبد الله بن جعفر : كان النَّبِيُّ ﷺ يتختم في يمينه »^(٤) .

شبية في المصنف في كتاب اللباس والزينة ، من رخص أن يتختم في يمينه ١٩٧/٥ رقم ٢٥١٦٥ . وأبو الشيخ في الأخلاق . في ذكر خاتمه ﷺ ٢٣٩/٢ رقم ٣٣٢٢ . والحديث قال فيه الألباني : حسن صحيح : انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٨/٢ رقم ١٤٢٥ .

(١) هو : الصَّلْت بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، الهاشمي ، روى عن ابن عباس وعن أبيه ، وروى عنه حصين الأشهلي والزهري وابن إسحاق وغيرهم . قال ابن سعد : كان فقيهاً عابداً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : وثق . وقال الحافظ ابن حجر : مقبول من السادسة ، انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣١٧/٥ . التاريخ الكبير ٢٩٩/٤ رقم ٢٩٠١ . الثقات ٤٧٠/٦ رقم ٨٦٣٣ . تهذيب الكمال ٢٦٦/١٣ رقم ٢٨٩٨ . الكاشف ٥٠٤/١ رقم ٢٤١١ . تقريب التهذيب ٤٤٠/١ رقم ٢٩٥٩ .

(٢) هو : حماد بن سلمة بن دينار ، أبو سلمة الخزاز ، مولى بني تميم البصري ، روى عن ثابت وقتادة وخاله حميد الطويل وغيرهم ، وروى عنه ابن المبارك والقطان وابن مهدي والقعني وخلق ، كان إماماً حافظاً فقيهاً فصيحاً مفوهاً صاحب سنة ، وثقه يحيى بن معين والعجلي وغيرهم . وقال ابن المديني وأحمد بن حنبل : إذا رأيت الرجل ينال من حماد بن سلمة ، فاتهمه على الإسلام . توفي سنة ١٦٧هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٨٢/٧ . التاريخ الكبير ٢٢/٣ رقم ٨٩ . معرفة الثقات ٣١٩/١ رقم ٣٥٤ . الجرح والتعديل ١٤٠/٣ رقم ٦٢٣ . الثقات ٢١٦/٦ رقم ٧٤٣٤ . تهذيب الكمال ٢٥٣/٧ رقم ١٤٨٢ . تذكرة الحفاظ ٢٠٢/١ رقم ١٩٧ . الكاشف ٣٤٩/١ رقم ١٢٢٠ . تهذيب التهذيب ١١/٣ رقم ١٤ . تقريب التهذيب ٢٣٨/١ رقم ١٥٠٤ .

(٣) هو عبيد الله بن أبي رافع كاتب علي بن أبي طالب ، وأبو رافع أبوه هو مولى النبي ﷺ ، مديني تابعي ثقة ، وثقه ابن سعد والعجلي وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات روى عن علي وأبي هريرة وأبيه ، وروى عنه بسر بن سعيد والحسن بن محمد وابنه إبراهيم وغيرهم . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٨٢/٥ . طبقات خليفة ص ٢٣١ . التاريخ الكبير ٣٨١/٥ رقم ١٢١٧ . معرفة الثقات ١١٠/٢ رقم ١١٥٥ . الجرح والتعديل ٣٠٧/٥ رقم ١٤٦٠ . الثقات ٦٨/٥ رقم ٣٨٩٣ . تاريخ بغداد ٣٠٤/١٠ رقم ٥٤٥٣ . تهذيب الكمال ٣٤/١٩ رقم ٣٦٣٢ . الكاشف ٦٧٩/١ رقم ٣٥٤٣ . تهذيب التهذيب ١٠/٧ رقم ٢٠ . تقريب التهذيب ٦٣١/١ رقم ٤٣٠٤ .

(٤) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب موضع الخاتم من اليد ... ١٧٤/٨ رقم ٥٢٠٣ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب التَّخْتُم باليمين ١٢٠/٣ رقم ٣٦٤٧ . وأحمد في المسند ٢٠٥/١ . وأبو يعلى في مسنده ١٦٧/٢ رقم ٦٧٩٤ . وابن أبي شبية في المصنف في كتاب اللباس والزينة ، من رخص أن يتختم في يمينه

١٦ - المسألة الرابعة : كَيْفِيَّةُ التَّخْتُمِ (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب التَّخْتُمِ في اليمين ، وجوازه في اليسار ، ومما يؤكد أنَّ هذا مذهبه ثلاثة أمور ؛

أولها : أنه عقد لهذه المسألة باباً ترجم له بقوله : « باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين » ، وهذا تصريح منه - رحمه الله - باستحبابه التَّخْتُمِ في اليمين .

ثانيها : استدلاله بأحاديث وآثار الباب ، التي تدلّ بظاهرها على الاستحباب .

ثالثها : تصحيحه لأثر تختم الحسن والحسين - رضي الله عنهما - مما يدلّ على أنه يرى جواز التَّخْتُمِ في اليسار .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ خَاتِماً مِنْ ذَهَبٍ فَتَخْتَمُ بِهِ فِي يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ اتَّخَذْتُ هَذَا الْخَاتَمَ فِي يَمِينِي ، ثُمَّ نَبَذَهُ وَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ » (٢) .

قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ : « رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ وَلَا إِخَالَهُ » (٣) إِلَّا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ » (٤) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٢٧/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه ٢٢٠٥/٥ رقم ٥٥٣٨ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال .. ١٦٥٥/٣ رقم ٢٠٩١ .

(٣) إخاله : بالكسر وهو الأفصح وقيل بفتحها ، وخال الشيء يخال خيلاً وخیلةً ، ويكسران ، وخالاً وخیلناً محرّكة ، ومخيلة ومخالة وخیلولة : ظنه ، وتقول في مستقبله : إخال ، وهو من باب ظننت وأخواتها . انظر أساس البلاغة مادة خيل ص ١٨٠ . النهاية ٩٣/٢ . مختار الصحاح ص ١٩٦ . لسان العرب ٢٦٦/١١ . المصباح المنير ص ١٨٦ . القاموس ص ١٢٨٧ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في التَّخْتُمِ في اليمين أو اليسار ٩١/٤ رقم ٤٢٢٩ . وابن أبي

قال أبو عيسى : وقال محمد بن إسماعيل : هذا أصحُّ شيء رُوي في هذا الباب .

الدليل الرابع : ما ثبت في الأحاديث الأخرى . وعبر عن ذلك الإمام الترمذي بقوله : وفي الباب عن علي^(١) ، وجابر^(٢) ، وعبد الله بن جعفر^(٣) ، وابن عباس^(٤) ، وعائشة^(٥) ، وأنس^(٦) .

⇒

١٩٧/٥ رقم ٢٥١٦٦ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، في ذكر خاتمه ﷺ ٢٤٤/٢ رقم ٣٣٤ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب موضع الخاتم ٦٦/١٢ رقم ٣١٤٢ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٩/٢ رقم ١٤٢٧ .

(١) حديث علي ولفظه : "أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه" أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في التَّخْتُم في اليمين أو اليسار ٩١/٤ رقم ٤٢٢٦ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب موضع الخاتم من اليد ١٧٤/٨ رقم ٥٢٠٣ . والتَّرمذي في الشمائل ، باب ما جاء في أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه مختصر الشمائل ص ٦٠ رقم ٧٧ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطبيب ٣١١/١٢ رقم ٥٥٠١ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، في ذكر خاتمه ﷺ ٢٦٧/٢ رقم ٣٤٧ . وأبو بكر البزار في مسنده ١٣٤/٣ رقم ٩٢٢ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٩٥/٢ رقم ٣٥٥٧ . إرواء الغليل ٣٠٣/٣ .

(٢) حديث جابر ولفظه : مثل حديث علي . أخرجه التَّرمذي في الشمائل في الباب السابق نفسه ص ٦١ رقم ٧٩ . وابن الجعد في مسنده ص ٤٣٥ رقم ٢٩٦٥ . وأبو الشيخ في الأخلاق في الباب السابق نفسه ٢٣٦/٢ رقم ٣٣٠ . والعقيلي في الضعفاء في ترجمة عبيد الله بن ميمون القداح وقال فيه : ذاهب الحديث ٣٠٢/٢ رقم ٨٧٧ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب موضع الخاتم ٦٧/١٢ رقم ٣١٤٤ . والحديث قال فيه الألباني : إسناده ضعيف جداً ورواه أبو الشيخ بإسناد آخر مثله في الضعف لكن المتن صحيح .

(٣) هو الحديث السابق . وأخرجه التَّرمذي - أيضاً - في الشمائل في الباب السابق نفسه ص ٦٠ رقم ٧٨ .

(٤) هو الحديث السابق . وأخرجه التَّرمذي - أيضاً - في الشمائل في الباب السابق نفسه ص ٦١ رقم ٧٠ .

(٥) حديث عائشة ولفظه : "كان النبي ﷺ يتختم في يمينه ، وقُبض والخاتم في يمينه" أخرجه أبو الشيخ في الأخلاق ، في ذكر خاتمه ﷺ ٢٥٨/٢ رقم ٣٤١ . وقال محققه الويان : إسناده ضعيف شديد الضعف ، لأن في سنده عبيد بن القاسم الأسدي متهم بالوضع . وأخرجه الهيثمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم ٢٧٢/٥ رقم ٨٧٣٠ وقال : رواه البزار وفيه عبيد بن القاسم وهو متروك . وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في كتاب الزينة ، حديث في التَّخْتُم في اليمين ٦٩٤/٢ رقم ١١٥٩ . والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة عبيد بن القاسم ٩٣/١١ رقم ٥٧٨٧ . وأخرج أبو الشيخ - أيضاً - في الباب نفسه عن عائشة قالت : "كان رسول الله ﷺ يتختم في يمينه ويقول : اليمين أحق بالزينة من الشمال" ٢٥٦/٢ رقم ٣٤٠ وقال المحقق الويان : إسناده ضعيف ، وأخرجه ابن الجوزي في العلل في الباب السابق نفسه ٦٩٤/٢ رقم ١١٦٠ وذكر أن في إسناده مجاهيل وهم الحسين بن إسحاق وابن أبي جعفر ومحمد .

(٦) حديث أنس ولفظه : "أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه" أخرجه النسائي في الباب السابق نفسه ١٩٣/٨ رقم ٥٢٨٣ . وأبو يعلى في مسنده ٤٢٧/٥ رقم ٣١١٩ . والتَّرمذي في الشمائل في الباب السابق نفسه مختصر الشمائل ص ٦٢ رقم ٨٣ . وأبو الشيخ في الأخلاق في الباب السابق نفسه ٢٥٢/٢ رقم ٣٣٨ وقال الويان :

الدليل الخامس: استدَلَّ التُّرمذِيُّ على جواز التَّخْتُم باليسار ، بما ساقه بسنده عن

جعفر بن (١) محمد

عن أبيه (٢) قال : « كان الحسن والحسين يتختمان في يسارهما » (٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وجه الاستدلال :

تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على استحباب التَّخْتُم باليمين لصحتها وموافقتها لما ثبت عنه ﷺ : أنه كان يُجِبُّ التَّيْمُنَ في شأنه كلّهُ ، كما أن الأحاديث الأخرى تدلّ على جواز التَّخْتُم باليسار .

وإليه ذهب : الإمام الشافعي ، وهو الأصحّ عند الشَّافعية (٤) .

وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

إسناده ضعيف والحديث صحيح . وقال الألباني : صحيح . انظر إرواء الغليل ٣/٣٠٢، ٣٠٣ . ولكنه رجح رواية اليسار على اليمين لمتابعة ثابت لقتادة عليها .

(١) هو : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب ، أبو عبد الله الصادق ، المدني ، من سادات أهل البيت وعباد أتباع التابعين ، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهم . توفي سنة ١٤٨ هـ انظر : ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٦٩ . التاريخ الكبير ١٩٨/٢ رقم ٢١٨٣ . معرفة الثقات ١/٢٧٠ رقم ٢٢٦ . الجرح والتعديل ٤٨٧/٢ رقم ١٩٨٧ . تهذيب الكمال ٥/٧٤ رقم ٩٥٠ . الكاشف ١/٢٩٥ رقم ٧٩٨ . تقريب التهذيب ١/١٦٣ رقم ٩٥٢ .

(٢) هو : محمد بن علي بن الحسين ، الهاشمي ، المدني ، سمع جابر بن عبد الله وأباه ، وسمع منه عمرو بن دينار وابنه جعفر ، وثقه ابن سعد والعجلي وغيرهما . توفي سنة ١١٤ هـ وقيل ١١٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥/٣٢٠ . طبقات خليفة ص ٢٥٥ . التاريخ الكبير ١/١٨٣ رقم ٥٦٤ . الثقات ٥/٣٤٨ رقم ٥١٦٠ . تهذيب الكمال ٢٦/١٣٦ رقم ٥٤٧٨ . الكاشف ٢/٢٠٢ رقم ٥٠٦٠ . تهذيب التهذيب ٩/٣١١ رقم ٥٨٢ . تقريب التهذيب ٢/١١٤ رقم ٦١٧١ .

(٣) أخرجه التُّرمذِيُّ - أيضاً - في الشمائل ، الباب السابق نفسه مختصر الشمائل ص ٦٢ رقم ٨٢ . وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس ، من كان يلبس خاتماً في يساره ١٩٦/٥ رقم ٢٥١٥٥ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب لبس الخاتم لغير السلطان ٤/٢٦٦ ، والطبراني في الكبير ٣/٢٣ رقم ٢٥٤٠ . وأبو القاسم الجرجاني في تاريخ جرجان في ترجمة محمد بن جعفر ١/٣٦٠ رقم ٦٢٠ . وقال الألباني : صحيح موقوف . انظر صحيح سنن التُّرمذِيِّ ٢/١٤٨ رقم ١٤٢٦ .

(٤) انظر الجامع الصغير للسيوطي ١/٢٧٧ . تحفة المحتاج ٤/٣٢٦ . المنهج القويم ص ١٦٧، ١٩٨ . مغني المحتاج ١/٥٨٦ . نهاية المحتاج ٣/٩٢ . إعانة الطالبين ٢/١٥٦ .

مذاهب العلماء في المسألة :

القول الثاني : وذهب جمع من العلماء إلى خلاف ما قاله أصحاب القول الأول ، فقالوا باستحباب التَّخْتُم في اليسار ، وجوازه في اليمين .

وروي عن : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن عُمر ، وأنس ، والحسن بن علي والحسين بن علي ، وعمرو بن حريث - رضي الله عنهم - والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، ووکیع^(١) رحمهم الله^(٢) .
وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة^(٣) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بأحاديث وآثار منها :

الدليل الأول : عن أنس - رضي الله عنه - قال : « كان خاتم النبي ﷺ في هذه وأشار إلى الخنصر في يده اليسرى »^(٤) .

الدليل الثاني : عن نافع : « أن ابن عُمر كان يلبس خاتمه في يده اليسرى »^(٥) .

الدليل الثالث : عن جعفر عن أبيه : « أن أبا بكر ، وعمر ، عثمان ، تختَّموا في يسارهم »^(٦) .

(١) هو : وكيع بن الجراح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي ، أحد الأعلام ، ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث ، روى عن الأعمش وهشام بن عروة وسفيان ، وروى عنه أحمد وإسحاق وإبراهيم القصار وغيرهم . مات سنة ١٩٧ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٩٤/٦ . طبقات خليفة ص ١٧٠ . التاريخ الكبير ١٧٩/٨ رقم ٢٦١٨ . معرفة الثقات ٣٤١/٢ رقم ١٩٣٨ . الجرح والتعديل ٣٧/٩ رقم ١٦٨ . الثقات ٥٦٢/٧ رقم ١١٤٨٢ . تاريخ بغداد ٤٩٦/١٣ رقم ٧٣٣٢ . تهذيب الكمال ١٠٩/١١ رقم ٢١١ . تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١ رقم ٢٨٤ . الكاشف ٣٥٠/٢ رقم ٦٠٥٦ . تهذيب التهذيب ١٠٩/١١ رقم ٢١١ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من كان يلبس خاتمًا في يساره ١٩٦/٥ . التمهيد ١١١/١٧ . أحكام الخواتيم ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) انظر تبين الحقائق ١٦/٦ ، البحر الرائق ٢١٧/٨ ، حاشية ابن عابدين ٢٣٠/٥ . الرسالة لابن أبي زيد ص ١٥٧ ، المعونة ١٧٢٠/٢ ، كفاية الطالب ٥٨٨/٢ ، مواهب الجليل ١٨٢/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٧/١ . مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ٢٠٨/٢ رقم ٧٨٢ . الفروع ٣٥٤/٢ ، الإنصاف ١٤٣/٣ ، كشف القناع ٨٨٩/٢ ، شرح المنتهى ٤٣٣/١ ، غذاء الألباب ٢٣٠/٢ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب في لبس الخاتم في الخنصر من اليد ١٦٥٩/٣ رقم ٢٠٩٥ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب موضع الخاتم ١٩٣/٨ رقم ٥٢٨٤ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في التَّخْتُم في اليمين أو اليسار ٩١/٤ رقم ٤٢٢٨ وقال الألباني : صحيح الإسناد . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٩٥/٢ رقم ٣٥٥٨ .

(٦) انظر مصنف ابن أبي شيبة الباب السابق نفسه ١٩٦/٥ رقم ٢٥١٥٦ .

الدليل الرابع : عن جعفر عن أبيه - أيضاً - قال : « كان الحسن والحسين يتختمان في يسارهما » ^(١).

وجه الاستدلال : في هذه الأحاديث والآثار دلالة صريحة على استحباب التَّخْتُم باليسار لتختمه ﷺ في يساره واقتداء الصحابة به رضوان الله عليهم.

المناقشة : لقد نوقش استدلالهم هذا ؛ بأنه ضعيف وذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أما حديث أنس فقد ثبت في الصحيح عنه - أيضاً - أنه ﷺ تختم في يمينه كما بينا ، فيكون غاية ما يدلُّ عليه هذا الحديث هو جواز التَّخْتُم باليسار ، لا الاستحباب لو رُود كل منهما عنه ﷺ .

الثاني : أن أحاديث تختمه ﷺ باليمين أكثر وأصحَّ من أحاديث تختمه باليسار مما يرجح استحباب التَّخْتُم باليمين ^(٢) .

الثالث : أما تختم بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - باليسار ، فغاية ما فيه - أيضاً - أنه يدلُّ على جواز التَّخْتُم باليسار لا الاستحباب ، لأنه ثبت عن غيرهم من الصحابة ؛ أنهم تختموا باليمين ^(٣) .

الرأي الرابع :

من خلال استعراض القولين بأدلتهم ؛ يتضح ؛ أن القول باستحباب التَّخْتُم باليمين وجوازه باليسار هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب هي كما يلي :

الأول : قوة أدلة القائلين باستحبابه في اليمين ، وسلامتها من المعارضة .

الثاني : ولأنَّ ذلك هو الموافق لهديه ﷺ ، وحبّه للتيامن في شأنه كله .

الثالث : ولأنَّ التَّخْتُم باليمين فيه صيانة للخاتم عن النجاسة ولاسيما إن كان منقوشاً عليه ذكر الله تعالى ^(٤) .

(١) سبق تخريجه في أول المسألة .

(٢) قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن حديث النبي ﷺ في تختمه في يمينه أصح أم في يساره ؟ قال : في يمينه الحديث أكثر ولم يصح هذا ولا هذا . اهـ . انظر علل الحديث لابن أبي حاتم ، علل في أخبار اللباس ٤٨١/١ رقم ١٤٣٩ . وكذلك رجح الألباني التَّخْتُم باليمين . انظر إرواء الغليل ٢٩٩/٣ .

(٣) انظر فتح الباري ٣٢٧/١٠ .

(٤) انظر عمدة القاري ٣٤/٢١ .

الرّابع: أنّ أحاديث التّختم باليمين أكثر وأصحّ من أحاديث التّختم باليسار ، ممّا يرجّح استحباب التّختم باليمين . والله أعلم .

فائدة: قال الحافظ - رحمه الله - بعد أن ذكر قول أبي زُرعة السابق ^(١) :

(وقد تقدّم قول البخاريّ : أنّ حديث عبد الله بن جعفر أصحّ شيء ورد فيه وصرّح فيه بالتّختم باليمين ، وفي المسألة عند الشّافعيّة اختلاف والأصحّ اليمين . قلتُ : ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف القصد ؛ فإن كان اللبس للترتّب ، فاليمين أفضل ، وإن كان للتّختم به ، فاليسار أولى ؛ لأنه كالمودع فيها ، ويحصل تناوله منها باليمين وكذا وضعه فيها ، ويترجح التّختم في اليمين مطلقاً ؛ لأن اليسار آلة الاستنجاء ، فيصان الخاتم إذا كان في اليمين عن أن تصيبه النجاسة ، ويترجح التّختم في اليسار بما أشرت إليه من التناول) ^(٢) اهـ .

(١) انظره في الصّفحة السّابقة ، هامش رقم (٢) .

(٢) انظر فتح الباري ٣٢٧/١٠ . وانظر التمهيد ١٠٩/١٧ . شرح مسلم للنووي ٧٣-٧١/١٤ .

١٧ - المسألة الخامسة : حُكْمُ دخول الخَلَاءِ^(١) بخاتم عليه ذِكْرُ الله^(٢)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي كراهية^(٣) دخول خلاء بالخاتم إذا كان مكتوباً عليه ذِكْرُ الله تعالى .

ويظهر أنّ هذا ما يعيل إليه الإمام الترمذي - رحمه الله - ، لاستدلّاله : بحديث أنس - رضي الله عنه - الذي يدلّ بمقتضاه على كراهة دخول الخلاء بخاتم عليه ذِكْرُ الله تعالى .

وقد استحلّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما :

ساقه بسنده عن أنس - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ »^(٤) .

(١) الخَلَاءُ : بالمد المتوضّأ ومكان قضاء الحاجة ، قال الكِسَائِيُّ : يقال لموضع الغَائِطِ : الخَلَاءُ ، والمَنْهَبُ ، والمِرْقَاقُ ، والمِرْحَاضُ . انظر مختار الصحاح مادة خلا ص ١٨٨ . لسان العرب مادة ذهب ٣٩٤/١ . المصباح المنير ص ١٨١ . القاموس المحيط ص ١٦٥٣ .

(٢) انظر هذه المسألة في الباب السابق نفسه من جامع الترمذي : باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ٢٢٩/٤ .

(٣) والمراد هنا كراهية التنزيه لا التحريم . حيث لا دليل على التحريم هنا .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به في الخلاء ٥/١ رقم ١٩ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ١٧٨/٨ رقم ٥٢١٣ . وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء ١١٠/١ رقم ٣٠٣ . والترمذي في الشمائل - أيضاً - في باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٥٩ رقم ٧٥ . وأبو يعلى في مسنده ٢٤٧/٦ رقم ٣٥٤٣ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب الاستطابة ٢٦٠/٤ رقم ١٤١٣ . والحاكم في المستدرک في كتاب الطهارة ٢٩٨/١ رقم ٦٧٠ وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إنما خرجا حديث نقش الخاتم فقط . ووافقه الذهبي . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء ٩٤/١ . والحديث قال فيه أبو داود : هذا حديث منكر ، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس قال : "إن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه" والوهم فيه من همّام ولم يروه إلا همّام . وقال النسائي في الكبرى ٤٥٦/٥ رقم ٩٥٤٢ . وهذا الحديث غير محفوظ .

وقال ابن القيم : قيل هذه الروايات كلها تدلّ على غلط همّام ، فإنها مجمعة على أن الحديث إنما هو في

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب^(١) .

وجه الاستدلال : يدلُّ هذا الحديث بمقتضاه على كراهة دخول الخلاء بخاتم عليه ذكر الله ، وإلا لما نزعهُ ﷺ من يده .

اتخاذ الخاتم ولبسه ، وليس في شيء منها نزعُهُ إذا دخل الخلاء . فهذا هو الذي حكم لأجله هؤلاء الحفاظ بنكارة الحديث وشذوذه ، والمصحح له لما لم يمكنه دفع هذه العلة حكم بغرابته لأجلها ، فلو لم يكن مخالفاً لرواية من ذكر . فما وجه غرابته ؟ ولعل الترمذي موافق للجماعة ، فإنه صححه من جهة السند لثقة الرواة ، واستغربه لهذه العلة وهي التي منعت أبا داود من تصحيح متنه ، فلا يكون بينهما اختلاف ، بل هو صحيح السند لكنه معلول . ١ هـ . انظر تهذيب سنن أبي داود بهامش عون المعبود ٤٠/١ .

وقال الحفاظ في التلخيص الحبير ١٦٠/١ : وذكر الدارقطني الاختلاف فيه ، وأشار إلى شذوذه ، وصححه الترمذي ، وقال النووي : هذا مردود عليه قاله في الخلاصة ، وقال المنذري : الصواب عندي تصحيحه ، فإن رواته ثقات أثبات ، وتبعه أبو الفتح القشيري [أي ابن دقيق العيد] في آخر الاقتراح ، وعلته أنه من رواية همام عن ابن جريج ، وابن جريج قيل : لم يسمعه من الزهري وإنما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر ، وقد رواه مع همام مع ذلك مرفوعاً ، يحيى بن الضريس البجلي ويحيى بن المتوكل ، وأخرجهما الحاكم والدارقطني ، وقد رواه عمرو بن عاصم ، وهو من الثقات ، عن همام موقوفاً على أنس ، وأخرج له البيهقي شاهداً ، وأشار إلى ضعفه ، ورجاله ثقات ، ورواه الحاكم - أيضاً - ولفظه : "أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله ، فكان إذا دخل الخلاء وضعه" [المستدرک ٢٩٨/١ رقم ٦٧١ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إنما خرجا حديث نقش الخاتم فقط] ، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة [الأباطيل والمناكير ٣٥٨/١] وينظر في سنده فإن رجاله ثقات ، إلا محمد بن إبراهيم الرازي فإنه متروك . ١ هـ .

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ٤٦/١ : ولا يقبل قول من ضعفه . وقال فيه الألباني : منكر . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٦ رقم ٥ .

وقال الشوكاني : لم يأت فيه من ضعفه بما تقوم به الحجة في التضعيف . انظر الدراري المضيئة ٣٣/١ . وهمام هو : ابن يحيى بن دينار العوذى ، مولاهم البصري ، أبو عبد الله وقيل أبو بكر ، روى عن الحسن وقتادة وعطاء ، وروى عنه ابن مهدي وهذبة وشيبان وغيرهم ، ثقة ربما وهم ، قال ابن سعد : كان ثقة ربما غلط في الحديث ، وقال أبو حاتم : ثقة صدوق في حفظه شيء ، وقال أبو زرعة : بصري لا بأس به . توفي سنة ١٦٤ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٨٢/٧ . التاريخ الكبير ٢٣٧/٨ رقم ٢٨٥٢ . الضعفاء للعقيلي ٣٦٧/٤ . رقم ١٩٨٠ . الجرح والتعديل ١٠٧/٩ رقم ٤٥٧ . الثقات ٥٨٦/٧ رقم ١١٥٩٨ . الكامل ١٢٩/٧ رقم ٢٠٤٧ . تهذيب الكمال ٣٠٢/٣٠ رقم ٦٦٠٢ . تذكرة الحفاظ ٢٠١/١ رقم ١٩٤ . الكاشف ٣٣٩/٢ رقم ٥٩٨٦ . تقريب التهذيب ٢٧٠/٢ رقم ٧٣٤٥ .

(١) وفي بعض نسخ الترمذي : حديث حسن غريب فقط . انظر سنن الترمذي بتحقيق عزت الدعاس ٦٣/٦ .

وبه قال : عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

ومجاهد ^(١) ، والقاسم بن محمد ، ومحمد بن عبد الرحمن بن يزيد ^(٢) ، والشعبي ^(٣) .

وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والمشهور عند الحنابلة ^(٤) .

وهذا هو القول الأول في هذه المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين :

ففرق يرى كراهة دخول الخلاء بخاتم عليه ذِكْرُ اللَّهِ كما سبق بيانه .

وأما الفريق الثاني : فيرون جواز دخول الخلاء بخاتم عليه ذِكْرُ اللَّهِ ، ولكن يجعل في باطن الكف .

وبه قال : عطاء ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، وعكرمة ، وإبراهيم النخعي ، وإسحاق بن راهويه ، وابن المنذر ^(٥) .

(١) هو : مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومي ، مولا هم المكي ، المقرئ المفسر الحافظ ، تابعي ثقة ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وسعد ، وروى عنه قتادة وابن عون وسيف بن سليمان وغيرهم . توفي سنة ١٠٣ هـ وهو ساجد . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٦٦/٥ . طبقات خليفة ص ٢٨٠ . التاريخ الكبير ٤١١/٧ رقم ١٨٠٥ . معرفة الثقات ٢٦٥/٢ رقم ١٨٦٨ . الجرح والتعديل ٣١٩/٨ رقم ١٤٦٩ . الثقات ٤١٩/٥ رقم ٥٤٩٣ . تهذيب الكمال ٢٢٨/٢٧ رقم ٥٧٨٣ . الكاشف ٢٤٠/٢ رقم ٥٢٨٩ .

(٢) هو : محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي ، أبو جعفر الكوفي ، روى عن علقمة والأسود عنه ، وروى عنه منصور والأعمش وطائفة ، ثقة ، وثقه العجلي وأبو حاتم وغيرهم . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٩٨/٦ . التاريخ الكبير ١٥٣/١ رقم ٤٥٦ . معرفة الثقات ٢٤٦/٢ رقم ١٦١٩ . الجرح والتعديل ٣٢١/٧ رقم ١٧٣٧ . الثقات ٣٦١/٥ رقم ٥٢٠٦ . تهذيب الكمال ٦٤٨/٢٥ رقم ٥٤١٢ . الكاشف ١٩٤/٢ رقم ٥٠٠٥ . تقريب التهذيب ١٠٦/٢ رقم ٦١٠٦ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب الطهارات ، في الرجل يدخل الخلاء وعليه الخاتم ١٠٦/١ . المغني لابن قدامة ١٥٩/١ . أحكام الخواتيم ص ١٠٣ .

(٤) انظر البحر الرائق ٢٥٦/١ ، حاشية ابن عابدين ٢٣٠/٥ . مواهب الجليل ٣٩٧/١ ، حاشية الدسوقي ١٧٩/١ . المهذب ٢٥/١ ، المجموع ٩٢/٢ ، تحفة المحتاج ٢٦٤/١ ، نهاية المحتاج ١٣٣/١ . المبدع ٨٠/١ ، الإنصاف ٩٤/١ ، كشاف القناع ٧٣/١ ، شرح المنتهى ٣٤/١ ، غذاء الألباب ٢٣٢/٢ .

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة الباب السابق نفسه ١٠٦/٥ . الأوسط لابن المنذر كتاب آداب الوضوء ، ذكر دخول الخلاء بالخاتم فيه ذكر الله عز وجل ٣٤٢/١ رقم ١٥ . أحكام الخواتيم ص ١٠٣ .

وإليه ذهب : الإمام مالك في رواية ، والإمام أحمد في رواية ، ورجَّحه ابن قدامة ^(١) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الأول : أنَّ الأصل عدم الكراهة ، وصيانته تحصل بإطباق يده عليه ، وهو في باطن الكف ؛ فلا يقع مع ذلك محذور .

ويدلُّ عليه ما رواه محمد بن عبيد الله العزْرَمِيُّ عن نافع عن ابن عُمر قال : « كان رسول الله ﷺ يتختم في خِنْصَرِهِ الْأَيْمَنِ ، وإذا دخل الخلاء جعل الكتابة ممَّا يلي كَفَّهُ » ^(٢) .

المناقشة : وقد اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه لا يصحّ ، لأنه من رواية العزْرَمِيِّ ^(٣) وهو : متروك .

وأما قولهم : إنَّ الأصل عدم الكراهة ؛ فيجاب عنه ، بأنَّ الأصل هو كراهة دخول شيء فيه ذكر الله إلى أماكن الاستنجاء والقذر . بدليل ؛ أنه يَصَانُ عنها ذكر الله تعالى باللسان ، فعَمَّا كُتِبَ عليه اسمه أولى . بدليل المُحَدِّث يُمنَعُ من مسِّ المصحف دون تلاوة القرآن ^(٤) .

الدليل الثاني : أنه متى ما كان الخاتم في يساره أداره حوله إلى يمينه لأجل الاستنجاء ^(٥) .

ويدلُّ عليه ما رُوِيَ عن علي رضي الله عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخُلَاءَ حَوَّلَ

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٨/١٠ وقال : قيل للملك إن كان في الخاتم ذكر الله ويلبسه في الشمال أيسنجه به ؟ قال : أرجو أن يكون خفيفاً ، وروي عنه الكراهة وهو الأولى اهـ . المغني لابن قدامة : ١٥٩/١ ، أحكام الخواتيم الصفحة السابقة نفسها ، الإنصاف : ٩٤/١ .

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة محمد العزْرَمِيِّ ١٠١/٦ رقم ١٦٢٢ ، وقال : وهذا المتن غريب بهذا الإسناد . وابن رجب في أحكام الخواتيم ص ١٠٤ .

(٣) هو : محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان الفزاري العزْرَمِيُّ ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، روى عن عطاء ومكحول ، وروى عنه شعبة والعقدي ويزيد بن هارون . قال ابن معين : ليس بشيء ولا يكتب حديثه ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال البخاري : تركه ابن المبارك ويحيى ، وقال النسائي ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : ضعيف جداً ، مات سنة ١٥٥ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٦٨/٦ . التاريخ الكبير ١٧١/١ رقم ٥١٣ . الضعفاء الصغير ص ١٠٤ رقم ٣٣٣ . معرفة الثقات ٢٤٧/٢ رقم ١٦٢٣ . الضعفاء والمتروكين ص ٩٢ رقم ٥٢١ . الجرح والتعديل ١/٨ رقم ٥ . المجروحين ٢٤٦/٢ رقم ٩٢٢ . الكاشف ١٩٧/٢ رقم ٥٠٢٤ . تقريب التهذيب ١٠٩/٢ رقم ٦١٢٨ .

(٤) انظر شرح العمدة لابن تيمية ١٤١/١ . وقال ابن الصلاح في استحباب الشافعية تنحية ما فيه مُعْظَمٌ : وليتهم قالوا بوجوبه . انظر إعانة الطالبين ١٠٩/١ .

(٥) . انظر أحكام الخواتيم ص ١٠٣ .

خاتمه في يمينه ، فإذا توضأ حوَّله في يساره « (١) .

المناقشة :

وقد اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه ضعيف ولا يصلح للاحتجاج به ؛ لأن في سنده عمرو بن خالد (٢) وهو كذاب .

الرأي الرَّاجح :

بعد النظر في أدلة الفريقين ، يتبين ؛ أن القول الأوَّل وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه من كراهة الدُّخُول بما فيه ذكر الله - عزَّ وجلَّ - إلى الخلاء هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأوَّل : قوَّة ما استدلُّوا به .

الثَّاني : موافقة قولهم لما جاءت به النصوص الشرعية من صيانة ما فيه ذكر الله تعالى عن الامتihan وأماكن القاذورات .

الثَّالث : وفي المقابل ؛ فإنَّ أدلة القائلين بالجواز ضعيفة ، ولم تسلم من المعارضة . والله أعلم .

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة عمرو بن خالد الواسطي ١٢٤/٥ رقم ١٢٨٩ . وابن الجوزي في العلل المتناهية في كتاب الطهارة في تحويل الخاتم ٣٢٨/١ رقم ٥٣٧ وقال : هذا حديث لا يصح .

(٢) هو عمرو بن خالد القرشي الهاشمي ، مولا هم ، أبو خالد الواسطي ، روى عن الباقر وحبيب بن أبي ثابت ، وروى عنه إسرائيل ويوسف بن أسباط وعدة . قال يحيى بن معين : كذاب غير ثقة ولا مأمون . وقال أحمد : متروك الحديث ليس بشيء ، وقال - أيضاً - : كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة يكذب ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال وكيع : كان عمرو بن خالد في جوارنا يضع الحديث . فلما فطن له تحول إلى واسط . وقال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وقال أبو حاتم : متروك الحديث ذاهب الحديث لا يشتغل به ، وقال أبو زرعة : كان يضع الحديث . وقال ابن عدي : وعامة ما يرويه موضوعات : انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣٢٨/٦ رقم ٢٥٤٣ . الضعفاء الصغير ص ٨٣ رقم ٢٥٩ . الضعفاء والمتروكين ص ٨٠ رقم ٤٤٩ . الجرح والتعديل ٢٣٠/٦ رقم ١٢٧٧ . المجروحين ٧٦/٢ رقم ٦٢٤ . الكامل ١٢٣/٥ رقم ١٢٨٩ . تهذيب الكمال ٦٠٣/٢١ رقم ٤٢٥٧ . الكاشف ٧٥/٢ رقم ٤١٥٠ . تهذيب التهذيب ٢٤/٨ رقم ٤١ .

١٨ - المسألة السادسة : حُكْمُ النَّقْشِ عَلَى الْخَاتَمِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - جواز النَّقْشِ عَلَى الْخَاتَمِ ، وجواز نقش ما فيه ذكر الله على الخاتم ، وذلك لسببين :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في نقش الخاتم » ^(٢) ، وهي ترجمة عامة يتعين مراده منها بما ضمّنه الباب من أحاديث تدلّ على ما ذهب إليه .

ثانيهما : ومما يؤيد ذلك فعل الصّحابة - رضوان الله عليهم - ومن بعدهم من سلف الأمة . وهذا ممّا يستأنس به ويقوّي ما ذهب إليه الترمذي من القول بالجواز .

وقد استدلّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أنس - رضي الله عنه - قال : « كان نقشُ خاتم النَّبِيِّ ﷺ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، ورسولُ سَطْرٌ ، واللّه سَطْرٌ » ^(٣) .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده عن أنس - رضي الله عنه - أيضاً قال : « كان نقشُ خاتم النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةً أَسْطُرٍ : مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، ورسولُ سَطْرٌ ، واللّه سَطْرٌ » ^(٤) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢٢٩/٤ .

(٢) الحديث الذي استدلّ به هنا وإن كان فيه ما نقش عليه ذكر الله فقط . إلّا أنه يدلّ على جواز نقش ما سواه على الخاتم من باب أولى ، ولذلك ترجم له بهذه الترجمة العامة .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ٢٢٠/٥ . والترمذي في الشمائل في باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٥٨ رقم ٧٤ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب نقش الخواتيم ٢٦٤/٤ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٣٠٨/١٢ رقم ٥٤٩٦ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر خاتمه ﷺ ٣١٤/٢ رقم ٣٧١ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الزكاة ، باب كيف فرض الصدقة ٨٦/٤ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم ٦٤/١٢ رقم ٣١٣٦ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الخمس ، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه : ١١٣١/٣ ، رقم ٢٩٣٩ . وابن حبان في كتاب الطّهارة ، باب الاستطابة : ٢٦١/٤ ، رقم ١٤١٤ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب نقش الخواتيم : ٢٦٤/٤ .

الدليل الثالث : ما ثبت من حديث عبد الله بن عمر .

وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن ابن عمر ^(١) .

وجه الاستدلال : تدلُّ هذه الأحاديث بظاهرها على جواز النقش على الخاتم ، وجواز نقش ما فيه ذكر الله - عز وجل - عليه .

وبه قال : أبو بكر ، وحذيفة ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عمر ، والحسن والحسين ابنا علي رضي الله عنهم .

وعطاء وسعيد بن المسيب ، وطاوس ، وإبراهيم النخعي ، ومسروق ^(٢) ، والحسن البصري ^(٣) .

وإليه ذهب : الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ^(٤) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

(١) حديث ابن عمر ولفظه : قال : « اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، وَكَانَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُمَرَ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُثْمَانَ ، حَتَّى وَقَعَ بَعْدُ فِي بَيْتِ أَرِيَسَ ، نَقَشُهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم : ٢٢٠٤/٥ ، رقم ٥٥٣٥ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله .. : ١٦٥٦/٣ ، رقم ٢٠٩١ .

(٢) هو : مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الكوفي ، أبو عائشة ، تابعي مخضرم ثقة ، أحد أصحاب عبد الله بن مسعود الذين كانوا يقرؤون عليه ويفتون ، روى عن أبي بكر وعمر ومعاذ وعدة ، وروى عنه إبراهيم وأبو إسحاق ويحيى بن وثاب وغيرهم . توفي سنة ٦٣ هـ وقيل ٧٣ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٧٦/٦ . طبقات خليفة ص ١٤٩ . التاريخ الكبير ٣٥/٨ رقم ٢٠٦٥ . معرفة الثقات ٢٧٣/٢ رقم ١٧٠٩ . الجرح والتعديل ٣٩٦/٨ رقم ١٨٢٠ . تاريخ بغداد ٣٢/١٣ رقم ٧٢٠٢ . تهذيب الكمال ٤٥١/٢٧ رقم ٥٩٠٢ . تذكرة الحفاظ ٤٩/١ رقم ٢٦ . تهذيب التهذيب ١٠٠/١٠ رقم ٢٠٦ .

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الحيض ، باب الخاتم ٣٤٦/١-٣٤٨ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، نقش الخاتم وما جاء فيه ١٩٠/٥-١٩٢ . شرح معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب نقش الخواتيم ٢٦٥، ٢٦٤/٤ . التمهيد ١١١/١٧ . فتح الباري ٣٢٨/١٠ .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين ٣٠/٥ ، ١٦/٦ . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٨/١٠ . مواهب الجليل ١٨٢/١ . شرح مسلم للنووي ٦٨/١٤ ، تحفة المحتاج ٣٢٦/٤ ، نهاية المحتاج ٩٢/٣ ، حاشية البحر رمي ٣٢/٢ .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين : فمنهم من يقول بجواز نقش ما فيه ذكر الله تعالى على الخاتم ، وهم مَنْ ذكرنا آنفاً .

وأما أصحاب القول الثاني فيرون كراهة نقش ما فيه ذكر الله تعالى على الخاتم .
وبه قال : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه .

وسعيد بن جبير ، وروي عن محمد بن سيرين ^(١) .

وإليه ذهب : الإمام أحمد ^(٢) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :

« لا تستضيئوا بنيران المشركين ، ولا تنقشوا على خواتيمكم عربياً » ^(٣) .

وجبه الاستدلال : فيه دلالة صريحة على المنع من نقش الخواتيم بالعربية مطلقاً وما فيه ذكر الله من باب أولى .

المناقشة : لقد اعترض على استدلالهم هذا ؛ بأنه ضعيف ، وذلك من أربعة أوجه :

الأوّل : أن الحديث ضعيف ؛ فلا يصح الاحتجاج به ، لأنه من طريق أزهر بن راشد ^(٤) وهو مجهول .

(١) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الحيض ، باب الخاتم ٣٤٨/١ رقم ١٣٦٢ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب الطهارة ، نقش الخاتم وما جاء فيه ١٩٢/٥ رقم ٢٥١٠٨ . المنتقى للباقي ٢٥٤/٧ . شرح مسلم للنووي ٦٨/١٤ .

(٢) انظر أحكام الخواتيم ص ٥٩ . كشف القناع ٨٩٠/٢ . شرح المنتهى ٤٣٣/١ .

(٣) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب قول النبي ﷺ لا تنقشوا على خواتيمكم عربياً ١٧٦/٨ رقم ٥٢٠٩ . وأحمد في المسند ٩٩/٣ . والبيهقي في الكبرى في كتاب آداب القاضي ، باب لا يتخذ كاتباً لأموال الناس حتى يجمع أن يكون عدلاً عاقلاً فقيهاً بعيداً من الطمع ١٢٧/١٠ . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن النسائي ص ٢٣٢ رقم ٣٩٩ .

(٤) هو : أزهر بن راشد البصري ، روى عن أنس بن مالك والحسن ، وروى عنه العوام بن حوشب . قال أبو حاتم : مجهول . وقال ابن حبان : كان فاحش الوهم . وقال الأزدي : منكر الحديث إسناده ليس بالمرضي . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤٥٥/١ رقم ١٤٥٩ . تهذيب الكمال ٣٢١/١٢ رقم ٣٠٤ . الكاشف ٢٣١/١ رقم ٢٥٣ . تهذيب التهذيب ١٧٦/١ رقم ٣٧٩ . تقريب التهذيب ٧٤/١ رقم ٣٠٤ .

الثاني : أن هذا الحديث إنما صَحَّ من كلام عُمر - رضي الله عنه - لا عن النبي ﷺ .

فقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن عُمر قال : « لا تنقشوا ولا تكتبوا في خواتمكم بالعربية » ^(١) .

الثالث : على فرض صحة هذا الحديث ، فإنه يحمل على النهي عن النقش بما يوافق نقش خاتم النبي ﷺ لئلا يلتبس خاتمه بخاتم غيره ، فتذهب فائدة الاختصاص بالنقش المذكور ^(٢) .

وقد ورد هذا صريحاً عنه ﷺ فعن أنس : « أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من فضة ونقش فيه محمد رسول الله ، وقال : إني اتخذت خاتماً من ورقٍ ونقشت فيه (محمد رسول الله) فلا ينقشن أحد على نقشه » ^(٣) .

الرابع : أن أبا بكر وعمر وغيرهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - قد لبسوا الخواتيم المنقوش عليها ، وعمر - رضي الله عنه - الذي روي عنه النهي قد لبس بعد النبي ﷺ ما هو منقوش بالعربية ، مما يدل على أن ما كرهه من العربية ، هو العربية الموضوعة على خاتم إمام المسلمين خاصة ، لا غير ذلك ^(٤) ، فإن حكمه هو الجواز .

الدليل الثاني : أن الخاتم إذا نُقِشَ عليه ذكر الله ؛ فإنه معرض للدخول إلى الخلاء وأماكن النجاسة ، فلذا ينبغي صيانتها عن نقش ما فيه ذكر الله عليه ^(٥) .

المناقشة : وقد نوقش هذا القول ؛ بأنه قول ضعيف . وذلك لمخالفته لفعل النبي ﷺ وخلفاؤه ، والصحابة - رضوان الله عليهم - من بعده ، وكذلك من بعدهم من السلف . مما يدل دلالة أكيدة على الجواز لا المنع .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في الباب نفسه والرقم السابق . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب نقش الخواتيم ٢٦٤/٤ .

(٢) انظر معاني الآثار ٢٦٥، ٢٦٤/٤ . أحكام أهل الذمة لابن القيم ٤٥٣/١ ، ٤٥٤ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب قول النبي ﷺ لا ينقش على نقش خاتمه ٢٢٠٥/٥ رقم ٥٥٣٩ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ولبس الخلفاء له من بعده ١٦٥٦/٣ رقم ٢٠٩٢ .

(٤) انظر معاني الآثار ٢٦٥/٤ .

(٥) انظر أحكام الخواتيم ص ٥٩ .

الرأي الرّاجح :

مما سبق من استعراض للقولين - بأدلتهم - يتّضح أنّ القول بجواز النّش على الخاتم ، وجواز نقش ما فيه ذكر الله تعالى عليه هو الرّاجح ، وذلك لسببين :

الأول : قوّة أدلّة القائلين بالجواز ، وموافقة قولهم لفعل النبي ﷺ وصحابته من بعده ، وفعل سلف الأمة من غير نكير .

الثاني : وفي المقابل ؛ فإنّ أدلّة القائلين بالمنع ضعيفة لم تسلم من المعارضة ، وقولهم هذا خلاف ما ثبت عن النبي ﷺ ؛ أنّه فعله ، ويعد أن يفعل ما نهى عنه وحذر منه ، وهذا لا يقول به أحد . والله أعلم .

١٩ - المسألة السابعة : حُكْمُ الصُّورِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى تحريم صُورِ^(٢) ذَوَاتِ الأرواح مطلقاً سواءً ما كان له ظلٌّ أو ما ليس له ظلٌّ ، ويرى تحريم إدخالها إلى البيوت .

واستثنى من ذلك ما كان مرقوماً في ثوبٍ ونحوه ، إذا كان مُمْتَهَنًا . وقد جعلتُ هذا فقهاً له لثلاثة أسباب :

أولها : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في الصورة » ، ويتعيّن مراده بما أورده من أحاديث الباب الدالة على النهي ، ومقتضى النهي عنده للتحريم .

ثانيها : الأحاديث التي استدلت بها ليس فيها التفرقة بين ما له ظلٌّ وما ليس له ظلٌّ مما يدلّ على استوائها عنده في الحكم وهو التحريم .

ثالثها : أنّ الصُّور المرقومة في الثياب ونحوها مستثناة من النهي إذا كانت ممتهنة ، بدلالة حديثي أبي طلحة وعائشة - رضي الله عنهما - فيكون حكمها الجواز .

وقد استدلت الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن جابر - رضي الله عنه - قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت ، ونهى أن يُصنَعَ ذلك »^(٣) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٣٠/٤ .

(٢) صُور : الصورة الهيئة والصفة والشكل والتمثال ، وجمعها : صُورٌ ، وصُورٌ ، وصُورٌ ، وتصورت الشيء مثلاً صورته وشكله في الذهن ، فتصوّر هو ، وقد تطلق الصورة ويراد بها الصفة كقولهم : صورة الأمر كذا أي : صفته ، ومنه قولهم صورة المسألة كذا أي صفتها . انظر معجم مقاييس اللغة مادة صور ٣١٩/٣ . النهاية ٥٩٠،٥٨/٣ . مختار الصحاح ص ٣٧٣ . لسان العرب ٣٧٣/٤ . المصباح المنير ص ٣٥٠ . القاموس المحيط ص ٥٤٨ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣٨٤،٣٣٥/٣ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب الصور تكون في الثياب ٢٨٣/٤ . وابن حبان في كتاب الحظر والإباحة ، باب الصور والمصورين ١٥٥/١٣ رقم ٥٨٤٤ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحج ، باب دخول البيت والصلاة فيه ١٥٨/٥ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٩/٢ رقم ١٤٣٠ .

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ^(١) : أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعودُهُ قال : « فوجدتُ عنده سهل بن حنيف ^(٢) . قال : فدعا أبو طلحة إنساناً يَنْزِعُ نَمَطًا ^(٣) تحته ، فقال له سهل : لِمَ تَنْزِعُهُ ؟ فقال : لأنَّ فيه تصاوير . وقد قال فيه النَّبِيُّ ﷺ ما قد عَلِمْتَ ، قال سهل : أَوَلَمْ يَقُلْ : إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا ^(٤) في ثوب ؟ فقال : بلى ، ولكنه أَطِيبُ لِنَفْسِي » ^(٥) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) هو : عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، أبو عبد الله المدني ، تابعي ثقة صالح جامع للعلم وهو معلم عمر بن عبد العزيز ، وكان أعمشَ وكان أحد فقهاء المدينة السبعة ، روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وعدة ، وروى عنه الزهري وأبو الزناد وصالح بن كيسان وغيرهم ، مات سنة ٩٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٥٠/٥ . التاريخ الكبير ٣٨٥/٥ رقم ١٢٣٩ . معرفة الثقات ١١١/٢ رقم ١١٦١ . الجرح والتعديل ٣١٩/٥ رقم ١٥١٧ . الثقات ٦٣/٥ رقم ٣٨٦٧ . تذكرة الحفاظ ٧٨/١ رقم ٧٥ . الكشاف ٦٨٢/١ رقم ٣٥٦٢ . تهذيب التهذيب ٢٢/٧ رقم ٥٠ . تقريب التهذيب ٦٣٤/١ رقم ٣٨٦٧ . تذكرة الحفاظ ٧٨/١ رقم ٧٥ . الكشاف ٦٨٢/١ رقم ٣٥٦٢ .

(٢) هو : سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري ، الأوسي ، صحابي جليل من أهل بدر ، روى عنه ابن أبي ليلي وأبو وائل وغيرهم ، استخلفه علي على البصرة ، ومات في خلافته سنة ٣٨ هـ ، وكَبُرَ عليه عليٌّ ستاً . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٧١/٣ . طبقات خليفة ص ٨٥ . التاريخ الكبير ٩٧/٤ رقم ٢٠٩٠ . معرفة الثقات ٤٤٠/١ رقم ٦٩٢ الجرح والتعديل ١٩٥/٤ رقم ٨٤٠ . الثقات ١٦٩/٣ رقم ٥٥٢ . معجم الصحابة لابن قانع ٢٢٦/١ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٦٦٢/٢ رقم ١٠٨٤ . تهذيب الكمال ١٨٤/١٢ رقم ٢٦١٠ . سير أعلام النبلاء ٣٢٥/٢ رقم ٦٣ . الإصابة ١٩٨/٣ رقم ٣٥٢٩ .

(٣) نَمَطًا : النَمَط ضربٌ من البُسْط له خَمَلٌ رقيق ، أو ظَهْرَةٌ فراش ما ، وثوب صوف يطرحُ على الهودج . انظر أساس البلاغة مادة نَمَط ص ٦٥٥ . النهاية ١١٨/٥ ، ١١٩ . لسان العرب ٤١٨/٧ . المصباح المنير ص ٦٢٦ . القاموس المحيط ص ٨٩٢ .

(٤) رَقْمًا : رقم الثوب يَرْقُمُهُ رَقْمًا ورَقْمَهُ : أي نَقَشَهُ ووشَّاه وخطَّطه . انظر : أساس البلاغة ، مادة : رقم ، ص ٢٧٤ . لسان العرب : ٢٤٩/١٢ . المصباح المنير ، ص ٢٣٦ ، القاموس ص ٨٩٢ .

(٥) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب التصاوير ٢١٢/٨ رقم ٥٣٤٩ . ومالك في الموطأ في كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في الصور والتمائيل ٩٦٦/٢ رقم ١٧٣٥ . وأحمد في المسند ٤٨٦/٣ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب الصور تكون في الثياب ٢٨٥/٤ . وابن حبان في الحظر والإباحة ، باب الصور والمصورين ٦٢/١٣ رقم ٥٨٥١ . والطبراني في الكبير ١٠٤/٥ رقم ٤٧٣١ . والبيهقي في الكبرى في جماع أبواب الوليمة ، باب الرُّخْصَة في الرقم يكون في الثوب ٢٧١/٧ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٤٩/٢ رقم ١٤٣١ .

الدليل الثالث : ما ثبت في الأحاديث الصحيحة الأخرى . وقد عبّر الإمام الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن : علي^(١) ، وأبي طلحة^(٢) ، وعائشة^(٣) ، وأبي هريرة^(٤) ، وأبي أيوب^(٥) .

(١) حديث علي ولفظه : عن النبي ﷺ قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جُنُب » أخرجه أبو داود في اللباس ، باب في الصور ٧٢/٤ رقم ٤١٥٢ . والنسائي في كتاب الصيد والذبائح ، باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب ١٨٥/٧ رقم ٤٢٨١ . وأحمد في المسند ١٠٤، ٨٣/١ ، ١٣٩ ، ١٥٠ . والدارمي في كتاب الاستئذان ، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تصاوير ٣٦٩/٢ رقم ٢٦٦٣ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٧ رقم ١١٠ وأبو يعلى في مسنده ٢٦٥/١٥ رقم ٣١٣ . وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب أحكام الجنب ٥/٤ رقم ١٢٠٥ . والحاكم في المستدرک في كتاب الطهارة ٢٧٨/١ رقم ٦١١ وقال : هذا حديث صحيح فإن عبد الله بن يحيى من ثقات الكوفيين ، ولم يخرج فيه ذكر الجنب . وقال الذهبي : صحيح . وعبد الله ثقة . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء ٢٠١/١ . والبغوي في شرح السنة في كتاب الطهارة ، باب الجنب إذا أراد النوم أو العود أو الأكل توضع ٣٦/٢ رقم ٢٦٨ .

(٢) حديث أبي طلحة ولفظه : " سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة " . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب التصاوير ٢٢٢٠/٥ رقم ٥٦٠٥ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان ... ١٦٦٥/٣ رقم ٢١٠٦ .

(٣) حديث عائشة ولفظه : " قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سترتُ بقرام لي على سهوة لي فيها تماثيل ، فلما رآه رسول الله ﷺ هتكتُ وقال : أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله ، قالت : فجعلناه وسادة أو وسادتين " أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من كره القعود على الصور ٢٢٢١/٥ رقم ٥٦١٢ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة ... ١٦٦٩/٣ رقم ٢١٠٧ .

(٤) حديث أبي هريرة ولفظه : قال رسول الله ﷺ : " أتاني جبريل فقال : إني كنت أتيتك البارحة ، فلم يمنعني أن أكون دخلت عليك البيت الذي كنت فيه ، إلا أنه كان في باب البيت تمثال رجل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب .. الحديث " أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الصور ٧٤/٤ رقم ٤١٥٨ . والترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ١١٥/٥ رقم ٢٨٠٦ . وأحمد في المسند ٣٧٨، ٣٠٥/٢ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب الصور تكون في الثياب ٤٨٧/٤ . وابن حبان في كتاب الحظر والإباحة ، باب الصور والمصورين ١٦٥/١٣ رقم ٥٨٥٤ . والبيهقي في الكبرى في جماع أبواب الوليمة ، باب الرخصة فيما يوطأ من الصور أو يقطع رؤوسها ٢٧٠/٧ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٣/٢ رقم ٣٥٠٤ .

(٥) حديث أبي أيوب ولفظه : عن رسول الله ﷺ قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب » أخرجه الطبراني في الأوسط : ١٥٥/٣ ، رقم ٢٧٧٢ .

وجه الاستدلال :

تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على حُرْمَةِ صُورِ ذَوَاتِ الأرواح ، و حُرْمَةِ اتِّخَاذِهَا وإدخالها إلى البيوت ؛ لأنّ مقتضى مطلق النّهي هو التحريم ، ويُستثنى من ذلك ما كان رَقْمًا في ثوب ونحوه إذا كان مُمْتَهَنًا .

وهذا ما يقتضيه الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا الباب .

وبه قال : سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

وسالم بن عبد الله بن عُمر ، وعروة بن الزبير ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ، وعكرمة ، وسفيان الثوري رحمهم الله ^(١) .

وإليه ذهب : الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ^(٢) .

وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على أربعة أقوال ، **وسبب اختلافهم :** تعارض الآثار الواردة في الباب ، واختلافهم في تأويلها .

فأصحاب القول الأوّل ذهبوا إلى الجمع بين هذه النصوص ، وهو ما رجّحت ميل الترمذيّ إليه . وبقية الأقوال بأدلتها هي كالتالي :

القول الثاني : جواز صور ذوات الأرواح إذا كانت مرقومة في ثوب ونحوه ولا ظلّ لها ، مطلقاً سواء أكانت ممتهنة أم لا .

وبه قال : القاسم بن محمّد ^(٣) .

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، الرجل يتكئ على المرافق المصورة ٢٠٨/٥ ، ٢٠٩ . التمهيد ١٩٧/٢١ - ٢٠١ . عمدة القاري ٧٤/٢١ .

(٢) انظر شرح معاني الآثار ٢٨٨/٤ ، المبسوط ٢١١/١ ، فتح القدير ٤٢٧/١ ، حاشية ابن عابدين ٤٣٥/١ . الأم ١٨١/٦ ، المهذب ٦٥،٦٤/٢ ، روضة الطالبين ٣٣٥/٧ ، فتح المعين ٣٦٢/٣ ، فتح الوهاب ١٠٥/٢ ، تحفة المحتاج ٤٦٥/٩ ، نهاية المحتاج ٣٧٥/٦ . مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، شرح العمدة ٣٨٨،٣٨٧/٤ . الفروع ٣١١/١ ، كشف القناع ٣٣٠/١ ، شرح المنتهى ١٥٨/١ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، الرجل يتكئ على المرافق المصورة ٢٠٩/٥ رقم ٢٥٢٩٢ . التمهيد ١٩٧/٢١ . فتح الباري ٣٨٩/١٠ .

وقد استدل لما ذهب إليه بعمومه قوله ﷺ : « إلا رقمًا في ثوب » .

المناقشة :

وقد اعترض عليه ؛ بأنه قول ضعيف ؛ لأنّ الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا الباب يدلّ على أنه مذهبٌ مرجوحٌ ، وأنّ الذي رُخص فيه من ذلك ما يُمتنّه ، لا ما كان منصوبًا ^(١) .

القول الثالث : يحرّم من صور الحيوان ما كان له ظلّ - أي التماثيل المجسّدة - فإن كانت مُسطّحة لا ظلّ لها كالمنقوش في حائط أو ورق أو قماش ، فتكره إن كانت غير ممتنه ، أمّا إذا كانت ممتنه ، فاستعمالها خلاف الأولى .

وإليه ذهب : المالكيّة ^(٢) .

المناقشة :

وقد اعترض عليه ؛ بأنه قوله ضعيف .

قال النووي : (وهذا مذهبٌ باطلٌ ، فإنّ السّرّ الذي أنكر النبي ﷺ الصورة فيه ، لا يشكّ أحد أنه مذموم ، وليس لصورته ظلّ ، مع باقي الأحاديث المطلقة في كلّ صورة) ^(٣) اهـ .

القول الرابع : عدم جواز صور ذوات الأرواح مطلقًا سواء أكانت رقمًا في ثوب أو غير رقم ، سواء أكانت في حائط أو ثوب أو بساط مُمتنه وغير مُمتنه .

وبه قال : الإمام الزُّهري ^(٤) .

وزاد مجاهد : تحريم تصوير الشجر المثمر ^(٥) .

(١) انظر فتح الباري ٣٨٨/١٠ .

(٢) انظر المدونة ٩١/١ . الرسالة لابن أبي زيد ص ١٥٨ . التاج والإكليل بهامش المواهب ٢٤٦/٥ . كفاية الطالب ٦٠١/٢ . مواهب الجليل ٢٦٤/٢ . حاشية عليّ العدوي ٦٠١/٢ .

(٣) انظر شرح مسلم للنووي ٨٢/١٤ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة الباب نفسه ٢٠٩/٥ رقم ٢٥٢٨٩ . التمهيد ٣٠١/١ ، ٣٠٢ . فتح الباري الصفحة نفسها . وقال النووي في شرح مسلم الصفحة نفسها : وهذا مذهب قوي . وصححه ابن العربي في العارضة ٣٥٦/٤ .

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة الباب نفسه ٢٠٨/٥ رقم ٢٥٢٨٤ . التمهيد ٢٠١/٢١ .

وقال القاضي عياض : لم يقله أحد غير مجاهد اهـ . انظر فتح الباري ٢٩٥/١٠ .

وقد استدلل هؤلاء :

بظاهر حديث عائشة - رضي الله عنها - : « أنها اشترت نمرقة ^(١) فيها تصاوير ، فقام النبي ﷺ بالباب ، فلم يدخل ، فقلت : أتوب إلى الله ماذا أذنبت ؟ قال : ما هذه النمرقة ؟ قلت : لتجلس عليها وتوسدّها .

قال : إن أصحاب هذه الصور يُعَذَّبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتُم ، وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصورة ^(٢) .

المناقشة :

وقد اعترض على الاستدلال بهذا الحديث ؛ بأنه قد ثبت في الروايات الأخرى عن عائشة رضي الله عنها ، أنها جعلتها وسادتين فكان يرتفق عليهما ﷺ ^(٣) ، مما يدل على الجواز . والجمع بين الروايات الواردة في ذلك هو الأوّل .

وأما ما ذهب إليه مجاهد . فيجاب عنه ؛ بأنّ الصور المنهي عنها هي صور ذوات الأرواح . ويدل على ذلك ما رواه سعيد بن أبي الحسن ^(٤) قال : « جاء رجل إلى ابن عباس ؛ فقال إني أصور هذه الصور فأفني فيها ، فقال له : ادن مني ، فدنا منه ثم

(١) نمرقة : يضم النون والراء وبكسرهما وبدون هاء : وسادة صغيرة ، وجمعها نمارق ، وربما سميت الطنفسة التي فوق الرّجل نمرقة .

انظر النهاية مادة نمرق ١١٧/٥ . مختار الصحاح ص ٦٨٠ . لسان العرب ٣٦١/١٠ . المصباح المنير ص ٦٢٦ . القاموس ص ١١٩٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من كره القعود على الصور ٢٢٢١/٥ رقم ٥٦١٢ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرش ونحوه ١٦٦٩/٣ رقم ٢١٠٧ .

(٣) ولفظه : "أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترًا فيه تماثيل ، فهتكه النبي ﷺ فاتخذت منه نمرقتين فكانتا في البيت يجلس عليهما" أخرجه البخاري في كتاب المظالم ، باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر ٨٧٦/٢ رقم ٢٣٤٧ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٦٨/٣ رقم ٢١٠٧ .

(٤) هو : سعيد بن يسار ، أخو الحسن البصري ، من سادات التابعين وعبادهم ، روى عن علي وأبي هريرة وابن عباس وعدة ، وروى عنه قتادة ويحيى بن أبي إسحاق وعوف بن الأعرابي وسليمان التيمي وغيرهم . مات سنة ١٨٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٧٨/٧ . طبقات خليفة ص ٢١٠ . التاريخ الكبير ٤٦٢/٣ رقم ١٥٣٨ . معرفة الثقات ٣٦٩/١ رقم ٥٨٠ . الجرح والتعديل ٧٢/٤ رقم ٣٠٦ . الثقات ٢٧٦/٤ رقم ٢٨٨٤ . التعديل والتحريح ١٠٩٦/٣ رقم ١٢٩٤ . تهذيب الكمال ٣٨٥/١٠ رقم ٢٢٥١ . الكاشف ٤٣٣/١ رقم ١٨٦٦ . تهذيب التهذيب ١٥/٤ رقم ٢١ .

قال : ادنُ مِنِّي ، فدنا حتى وضع يده على رأسه ، قال : أُنبئُكَ بما سمعتُ من رسول الله ﷺ يقول : كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صُورُهَا نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ ، وقال : إِنْ كُنْتُ وَلَا بُدَّ فَاعِلًا ، فاصنع الشَّجَرَ وما لَا نَفْسَ لَهُ « (١) .

الرأي الرَّاجح :

بعد استعراض الأقوال بأدلتها يتبين ؛ أنَّ القولَ بجرمة اتخاذ صور ذوات الأرواح ، وحرمة إدخالها إلى البيوت ، إلَّا ما كان مرقومًا ومتمنًا فإنه جائز ، هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأوَّل : قوَّة أدلتهم ، وسلامتها من المعارضة .

الثَّاني : جمعهم بين عموم النصوص الواردة في هذا الباب وعدم إهمالهم لشيء منها . والجمع بين النصوص عند الإمكان هو الأولى والأحرى .

الثَّالث : في المقابل فإنَّ أدلة المخالفين لم تسلم من المعارضة ، كما أنَّهم عملوا ببعض النصوص وأهمَلوا البعض الآخر . والله أعلم .

فائِدة :

قال ابن العربي في حُكْمِ الصُّور : (فإنها مُحَرَّمَةٌ إِذَا كَانَتْ أَجْسَادًا بِالْإِجْمَاعِ ، فَإِنْ كَانَتْ رَقْمًا ، فَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ :

الأوَّل : أنها جائزة لقوله في الحديث : « إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ » .

الثَّاني : أنه ممنوع لحديث عائشة : « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مُسْتَرَةٌ بِقِرَامٍ » (٢) فِيهِ صُورَةٌ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ ثُمَّ تَنَاوَلُوا السِّرَّ ، فَهَتَكَهُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ أَشَدَّ النَّاسُ عَذَابًا الْمَصُورُونَ » .

الثَّالث : أنه إذا كانت صورة متصلة الهيئة ، قائمة الشكل مُنْعٍ ، فَإِنْ هُتِكَ وَقُطِعَ وَتَفَرَّقَتْ أَجْزَاؤُهُ جَازَ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ قَالَتْ فِيهِ : « فَجَعَلَ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ كَانَ يَرْتَفِقُ بِهِمَا » .

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك ٧٧٥/٢ رقم ٢١١٢ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ١٦٧٠/٣ رقم ٢١١٠ .

(٢) قِرَامٌ : مثل كِتَابٍ : السِّرُّ الرقيق ، وبعضهم يزيد وفيه رقم ونقوش ، والمِقْرَمُ وزان مِقْوَدٌ ، والمِقْرَمَةُ بالهاء أيضًا مثله . انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة قِرم ٢١٨/١ . النهاية ٤٩/٤ . مختار الصحاح ص ٥٣٢ . لسان العرب ٤٧٤/١٢ . المصباح المنير ص ٥٠٠ . القاموس ص ١٤٨٢ .

الرابع : أنه إذا كان ممتنّهاً جاز ، وإن كان معلقاً لم يَجُزْ ، والثالث أصحّ ، والله أعلم (١) اهـ .

بينما رجّح ابن عبد البرّ القول الرابع وهو قول الجمهور فقال :

(هذا أعدل المذاهب وأوسطها في هذا الباب ، وعليه أكثر العلماء ، ومن حمل عليه الآثار لم تتعارض على هذا التأويل ، وهو أولى ما اعتقد فيه ، والله الموفق للصواب) (٢) اهـ .

مسألة فرعية : حُكْمُ لُعْبِ الْأَطْفَالِ الْمُجَسِّمَةِ :

يرى الجمهور جواز شرائها واستعمالها من قبل البنات ، والعلة في هذا الترخيص تدرّيتهن على تربية الأولاد ، وكذا للأولاد لاستئناسهم وفرحهم بها ، ويحصل لهم بها النشاط والقوة وحسن النشوء ومزيد التعلم .

ولكن انفرد الحنابلة باشتراط ؛ أن تكون اللُعبَةُ المصوّرة بلا رأس ، أو مقطوعة الرأس (٣) . وكذلك من هذا الباب الصور الفوتوغرافية عند الضرورة والحاجة إليها ، مثل صور بطاقات الشخصية وإثبات الهوية ونحوها ، والصّور التي على النقود .

فإنّ الفقهاء قالوا بجوازها ، وذلك جرياً على قاعدة : **الضرورات تبيح المحظورات** (٤) ، وإجماع الصّحابة - رضوان الله عليهم - ومن بعدهم على استعمال النقود التي عليها الصّور من غير نكير ، لكونها ممتنّة (٥) .

(١) انظر عارضة الأحوذى ٢٠٢/٤ .

(٢) انظر التمهيد ١٩٩/٢١ .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ٣٤٧/١ . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٥/١٤ . الفواكه الدواني ٣١٥/٢ . حاشية الدسوقي ٢٠١/٣ . بلغة السالك ٢٣٥/٢ . فتح المعين ٣٦٣/٣ . الآداب الشرعية ٥٠٩/٣ ، كشف القناع ٣٣١/١ ، غذاء الألباب ١٦٥/٢ .

(٤) انظر المنشور للزرّكشي : ٣١٧/٢ ، المدخل لابن بدران ص ١٤٠ .

(٥) انظر مغني المحتاج : ٤٠٩/٤ ، تحفة المحتاج : ٤٦٦/٩ ، إعانة الطالبين : ٣٦٢/٣ .

٢٠ - المسألة الثامنة : حكم التصوير^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى حُرْمَةِ تصوير ذوات الأرواح مطلقاً . سواءً أكان لها ظلّ أم لا ، وسواءً أكانت ممتهنة أم لا .

ومما يؤكد ذلك أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في المصورين » ، لكونه يرى الحكم هنا معلوماً بداهة ، ولا يوجد خلاف فيه .

ثانيهما : استدلاله بأحاديث الباب التي ورد فيها الوعيد الشديد لمصور ذوات الأرواح ، والنهي عن تصويرها ، والنهي يقتضي التحريم .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :
الدليل الأول :

ما ساقه بسنده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « من صورَ صورةَ عَذْبَةِ اللَّهِ حتى ينفخَ فيها ^(٢) - يعني الروح - وليس بنافخٍ فيها ، ومن استمع إلى حديث قوم وهم يفرون منه صبّ في أذنه الآنك ^(٣) يوم القيامة » ^(٤) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣١/٤ .

(٢) قال الزرقاني - معلقاً على قوله ﷺ : « عَذْبَةُ اللَّهِ حتى ينفخَ فيها - يعني الروح - وليس بنافخٍ فيها » :

« وليس بنافخ ، أي أبداً ، فهو معذب دائماً ؛ لأنه جعل غاية عذابه إلى أن ينفخ فيها الروح ، وأخيراً أنه ليس بنافخ ، وهذا يقتضي تخليده في النار ، لكنّه في حق من كفر بالتصوير ، أمّا غيره وهو العاصي يفعل ذلك غير مستحلّ له ، ولا قاصد أن يُعذب فيعذب إن لم يعف عنه عذاباً يستحقّه ثمّ يخلص منه ، أو المراد به الزجر الشديد بالوعيد بعقاب الكافر ، ليكون أبلغ في الارتداع وظاهره غير مراد ، إلّا أنّ حمله على الأوّل أولى » اهـ .
انظر : شرح الزرقاني على الموطأ : ٤/٤٧٠ ، وانظر أيضاً : فتح الباري : ١٠/٣٩٤ .

(٣) الآنك : وزان أقلس : هو الأسرّب ، أي الرصاص الخالص ، أو الأبيض أو الأسود ، معرب . انظر النهاية مادة أنك ٧٧/١ . مختار الصحاح ص ٢٩ . لسان العرب ١٠/٣٩٤ . المصباح المنير ص ٢٦ . القاموس المحيط ص ١٢٠٣ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التعبير ، باب من كذب في حلمه ٦/٢٥٨١ رقم ٦٦٣٥ . وأبو داود في كتاب

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني :

ما ثبت في الأحاديث الأخرى . وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله :

وفي الباب عن : عبد الله بن مسعود ^(١) ، وأبي هريرة ^(٢) ، وأبي جحيفة ^(٣) ، وعائشة ^(٤) ، وابن عمر ^(٥) .

وجه الاستدلال :

تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على تحريم تصوير ذوات الأرواح مطلقاً . وأنه كبيرة ^(٦) من كبائر الذنوب المتوعد على فعلها أشدّ الوعيد .

⇨

الأدب ، باب ما جاء في الرؤيا ٣٠٦/٤ رقم ٥٠٢٤ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة ٢١٥/٨ رقم ٥٣٥٩ . وأحمد في المسند ٢١٦/١ .

(١) . حديث عبد الله بن مسعود ولفظه قال : "سمعتُ النبي ﷺ يقول : أشدّ الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصوّرون" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب عذاب المصوريين يوم القيامة ٢٢٢٠/٥ رقم ٥٦٠٦ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان ١٦٧١/٣ رقم ٢١٠٩ .

(٢) . حديث أبي هريرة ولفظه قال : "سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : قال الله عز وجل : ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كخلقي ، فليخلقوا ذرة ، أو ليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقض الصور ٢٢٢٠/٥ رقم ٥٦٠٩ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٧١/٣ رقم ٢١٠٩ .

(٣) . حديث أبي جحيفة ولفظه : عن ابن أبي جحيفة عن أبيه : "أنه اشترى غلاماً حجاماً فقال : إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدم ، وثن الكلب ، وكسب البغي ، ولعن آكل الربا وموكله ، والواشمة والمستوشمة ، والمصوّر" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب لعن المصور ٢٢٢٣/٥ رقم ٥٦١٧ . وأحمد في المسند ٣٠٨،٣٠٩/٤ . وابن الجعد في مسنده ص ٨٩ رقم ٥١٥ . وأبو يعلى في مسنده ١٩٠/٢ رقم ٨٩٠ . وابن حبان في كتاب الحظر والإباحة ، باب المصور والمصورين ١٦٢/١٣ رقم ٥٨٥٢ .

(٤) . حديث عائشة ولفظه : جاء فيه : "فقال رسول الله : إن أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم أحيوا ما خلقتم ، وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة ٢٢٢٢/٥ رقم ٥٦١٦ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٦٩/٣ رقم ٢١٠٧ .

(٥) . حديث ابن عمر ولفظه : "أن رسول الله ﷺ قال : إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب عذاب المصوريين يوم القيامة ٢٢٢٠/٥ رقم ٥٦٠٧ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٦٩/٣ رقم ٢١٠٨ .

(٦) . الكبيرة : من الذنوب خلاف الصّغيرة . واختلف في حدّها على أقوال :

⇨

وإليه ذهب : الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، والمالكية في الصُّور المُجَسِّمة ^(١) .

ويُسْتَشْنَى من ذلك عند الجمهور ما كان مصنوعاً كُلَّيَّةً لِلصَّغَار ، وما كان مقطوعاً منه عضو لا يعيش بدونه .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين : **القول الأول** - وقد تقدّم - وهو التحريم ، وقد ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه .

أمّا الفريق الثاني : فذهبوا إلى جواز تصوير ذوات الأرواح بصُورٍ لا ظلّ لها - أي غير مجسّمة - مع الكراهة . فإن كانت فيما يمتنّهن ، فلا كراهة ؛ بل هي خلاف الأولى .

وإليه ذهب : المالكية ^(٢) .

المناقشة : سبق بيان ضعف هذا القول في المسألة السابقة وذلك لمخالفته لعموم النصوص الواردة في النهي عن تصوير ذوات الأرواح والوعيد عليه ، وما جاء في لعن المصوِّرين ، وليس في شيء منها التفرقة بين ما له ظلّ وما ليس له ظلّ .

⇨

الأوّل : إنّها المعاصي الموجبة للحدّ .

الثاني : هي ما لحق صاحبها وعيد شديد بنصّ كتاب أو سنة .

الثالث : كلّ جريمة تؤذّن بقلة أكرّاث مرتكبها بالدّين ، وقلة الديانة .

الرابع : ما نصّ الكتاب على تحريمه ، أو وجب في حقّه حدّ .

الخامس : كلّ ما كان فيه مفسدة .

السادس : ما ورد الوعيد عليه مع الحدّ ، أو لفظ يفيد الكبر .

أمّا الصّغيرة : فالمعصية التي ليست بكبيرة .

انظر : فتاوى (ابن الصّلاح ت ٦٤٣ هـ) ص ١٤٨ - ١٤٩ . قواعد الأحكام ص ١٩ - ٢٢ ، الإبهاج :

٣١٦/٢ . التّقرير والتّحجير : ٢٢٢/٢ - ٢٢٥ . إرشاد الفحول : ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

(١) انظر فتح القدير ٤٢٧/١ ، حاشية ابن عابدين ٤٣٧/١ . تحفة المحتاج ٤٦٧/٩ ، نهاية المحتاج ٣٧٦/٩ .

الإنصاف ٤٧٤/١ ، كشف القناع ٣٣٠/١ ، شرح المنتهى ١٥٨/١ . والحنابلة لا يميزون حتى تصوير لعب

البنات . وزاد مجاهد تحريم تصوير الشجر المثمر أيضاً . انظر فتح الباري ٣٩٥/١٠ .

(٢) انظر التاج والإكليل على هامش المواهب ٢٤٦/٥ . الفواكه الدواني ٣١٥/٢ . الشرح الكبير

٣٣٨، ٣٣٧/٢ . حاشية الدسوقي ٢٠١/٣ . بلغة السالك ٣٢٥/٢ .

الرأي الرَّاجِح :

من خلال استعراض القولين يظهر ؛ أن القول بتحريم تصوير ذوات الأرواح مطلقاً سواءً أكان لها ظلٌّ أم لا ، ممتنّةٌ كانت أم غير ممتنّةٍ هو الرَّاجِح ، وذلك لأسباب :

الأوّل : قوّة أدلّتهم ، وموافقة ما ذهبوا إليه لعموم النصوص الواردة في المسألة .

الثاني : في المقابل فإنّ أدلّة القائلين بجواز تصوير ما ليس له ظلٌّ ضعيفة ولا تقوى على مناهضة أدلّة المنع الصحيحة ، مع مخالفة قولهم لظاهر النصوص الواردة بالنهي عن التصوير ، والوعيد الشديد لفاعله . والله أعلم .

فائدة :

قال الإمام النووي : (قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم ، وهو من الكبائر ؛ لأنّه متوعّد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث ، وسواءً صنعه بما يمتنّ أو بغيره ، فصنّعه حرام بكل حال ؛ لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى ، وسواءً ما كان في ثوب أو بساط ، أو درهم أو دينار ، أو فلس أو إناء ، أو حائط أو غيرها ، وأما تصوير صورة الشجر ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان ، فليس بحرام) (١) اهـ .

(١) انظر شرح مسلم ٨١/١٤ .

الفصل الثالث

أحكام الشعر والاكتحال والركوب

وفيه ثمانى مسائل :

- المسألة الأولى : حُكْمُ الخِضَابِ .
- المسألة الثانية : حُكْمُ اتِّخَاذِ الشَّعْرِ لِلرِّجَالِ .
- المسألة الثالثة : حُكْمُ التَّرَجُّلِ .
- المسألة الرابعة : حُكْمُ الاكْتِحَالِ .
- المسألة الخامسة : حُكْمُ لُبْسِ الصَّمَاءِ والاحتِباءِ في الثَّوبِ الواحدِ .
- المسألة السادسة : حُكْمُ وَصْلِ الشَّعْرِ .
- المسألة السابعة : حُكْمُ رُكُوبِ المَيَاطِرِ .
- المسألة الثامنة : حُكْمُ اتِّخَاذِ الفِرَاشِ والوسَادَةِ ونحوها .

٢١ - المسألة الأولى : حُكْمُ الخِضَابِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يظهر لي أنّ الإمام الترمذي - رحمه الله - يرى استحباب الخِضَابِ^(٢) بغير السّواد . وأنّ أفضلّه ما كان بالحِئَاءِ^(٣) والكَتَمِ^(٤) .

ويرى كراهة الخِضَابِ بالسّواد كراهة تحريم ، ويدلّ على ذلك ثلاثة أمور :

أولها : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في الخِضَابِ » ، ويتعيّن مراده من هذه الترجمة العامّة بما ضمّنه الباب من أحاديث تدلّ على ما ذهب إليه .

ثانيها : استدلاله بأحاديث الأمر بالخِضَابِ الدّالة على الاستحباب والنّدب إليه ، وأفضليّة ما كان بالحِئَاءِ والكَتَمِ .

ثالثها : استدلاله بأحاديث جابر ، وأنس ، وابن عبّاس - رضي الله عنهم - ، وفيها النهي عن الخِضَابِ بالسّواد ، والنّهي يقتضي التحريم ، والأمر فيها بالخِضَابِ بغير السّواد .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « غَيِّرُوا الشَّيْبَ ؛ وَلَا تَشْبِهُوا بِالْيَهُودِ »^(٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب أحكام اللباس ٢٣٣/٤ .

(٢) الخِضَابُ : ما يختضب به ، خضب شعره ويده بالخِضَابِ : لونه بالحِئَاءِ ونحوه ، وكَفٌّ وامرأة خضيب ، وبنان مخضوب وخضيب ومُخَضَّب كمُعْظَم .

(٣) انظر أساس البلاغة مادة خضب ص ١٦٥ . لسان العرب ١/٣٥٧ . المصباح المنير ص ١٧١ القاموس ص ١٠٣ . الحِئَاءُ : نبات من فصيلة الحِنَائِيَّات يُتَّخَذُ ورقه للخِضَابِ الأحمر المعروف ، وحنأ رأسه بالحِئَاءِ تحنيئة وتحنيئاً بالمدخضبه . انظر أساس البلاغة مادة حنأ ص ١٤٤ . مختار الصحاح ص ١٥٨ . لسان العرب ١/٦١ . المصباح المنير ص ١٥٥ . القاموس ص ٤٨ .

(٤) الكَتَمُ : نَبَتْ فيه حمرة يُخلط بالوسمة ويُختضب به للسّواد . وهو من نبات الجبال ورقه كورق الآس يُخَضَّب به إذا كان مدقوقاً وله ثمرة كقدر الفلفل ويسود إذا نضج . انظر النهاية مادة كتم ٤/١٥٠ . مختصر الصحاح ص ٥٦٣ . لسان العرب ١٢/٥٠٨ . القاموس ص ١٤٨٨ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٥٦، ٢٦١، ٤٤٩ . بزيادة لفظة " والنصارى " وأبو يعلى في مسنده ١٠/٤١٣ .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

الدليل الثامن : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن أبي ذر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « إن أحسن ما غيّر به الشئب : الحناء والكتّم » ^(١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

الدليل الثالث : ما ثبت في الأحاديث الأخرى . وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن : الزبير ^(٢) ، وابن عباس ^(٣) ،

⇒

رقم ٦٠٢١ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٨٧/١٢ رقم ٥٤٧٢ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب الخضاب ٨٩/١٢ رقم ٣١٧٥ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٠/٢ رقم ١٤٣٣ . وعن أبي هريرة - أيضاً - بلفظ : "إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقهم" أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ١٢٧٥/٣ رقم ٣٢٧٥ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب في مخالفة اليهود في الصبغ ١٦٦٣/٣ رقم ٢١٢٠٢ .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ، باب في الخضاب ٨٥/٤ رقم ٤٢٠٥ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب الخضاب بالحناء ١٣٩/٨ رقم ٥٠٧٨ . وابن ماجة في كتاب اللباس ، باب الخضاب بالحناء ١١٩٦/٢ رقم ٣٦٢٢ . وأحمد في المسند ١٤٧/٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ . وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجامع ، صباغ وشف الشعر ١١/١٥٣ رقم ٢٠١٧٤ . والطبراني في الكبير ١٥٣/٢ رقم ١٦٣٨ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٨٧/١٢ رقم ٥٤٧٤ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٠/٢ رقم ١٤٣٤ .

(٢) حديث الزبير ولفظه : "قال رسول الله ﷺ : غيروا الشيب لا تشبهوا باليهود" . أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب الإذن بالخضاب ١٣٧/٨ رقم ٥٠٧٤ . وقال النسائي : غير محفوظ . وأحمد في المسند ١٦٥/١ . وأبو يعلى في مسنده ٤٢/٢ رقم ٦٨١ وقال محققه حسين أسد : رجاله ثقات . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح النسائي ١٠٤٣/٣ رقم ٤٦٩٨ . وقيل تفرد به ابن كناسة وإنما هو عن عروة مرسل وقال الدارقطني : لم يتابع عليه . انظر العلل للدارقطني ٢٣٤ رقم ٥٣١ .

(٣) حديث ابن عباس ولفظه : "أنه ﷺ قال : يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يرجون رائحة الجنة" أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ، باب ما جاء في خضاب السواد ٨٧/٤ رقم ٣٢١٢ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب النهي عن الخضاب بالسواد ١٣٨/٨ رقم ٥٠٧٥ . وأحمد في المسند ٢٧٣/١ . وأبو يعلى في مسنده ٤٧١/٤ رقم ٢٦٠٣ . والطبراني في الكبير ٤٤٢/١١ رقم ١٢٢٥٤ . والبيهقي في الكبرى في كتاب القسم والنشوز ، باب ما يصبغ به ٣١١/٧ ، والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب كراهية الخضاب بالسواد ومن رخص فيه ٩٢/١٢ رقم ٣١٨٠ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٩٢/٢ رقم ٣٥٤٨ .

وجابر^(١) ، وأبي ذر^(٢) ، وأنس^(٣) ، وأبي رمثة^(٤) ، والجهدمة^(٥) ، وأبي الطفيل^(٦) ،

(١) حديث جابر ولفظه : قال : "أتيت بأبي قحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضاً ، فقال رسول الله ﷺ : غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد" . أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب استحباب خضاب الشيب بصفرة أو حمرة وتحريمه بالسواد ١٦٦٣/٣ رقم ٢١٠٢ . وأبو داود في كتاب الترجل ، باب في الخضاب ٨٥/٤ رقم ٤٢٠٤ . والنسائي في الباب السابق نفسه ١٣٨/٨ رقم ٥٠٧٦ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب الخضاب بالسواد ١١٩٧/٢ رقم ٣٦٢٤ .

(٢) حديث أبي ذر . هو الحديث الذي رواه الترمذي في الباب نفسه .

(٣) حديث أنس ولفظه : "قال رسول الله ﷺ : غيروا الشيب ولا تقربوه السواد" أخرجه أحمد في المسند ٢٤٧/٣ .

(٤) حديث أبي رمثة ولفظه : قال "أتيت أنا وأبي النبي ﷺ وكان قد لطخ لحيته بالخناء" أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ، باب في الخضاب ٨٦/٤ رقم ٤٢٠٨ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب الخضاب بالخناء والكتم ١٤٠/٨ رقم ٥٠٨٣ . والحاكم في المستدرک في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء ، ذكر أخبار خاتم النبيين وسيد المرسلين ٦٦٤/٢ رقم ٤٢٠٣ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . وأخرجه أحمد في المسند ١٦٣/٤ بزيادة : "وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه" والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٩٢/٢ رقم ٣٥٤٥ .

وأبو رمثة هو : رفاعه بن يثربي البلوي ، وقيل عكسه ، وقيل غير ذلك ، صحابي مشهور بكنيته ، روى عنه إيراد بن لقيط وثابت بن أبي منقذ . قال ابن سعد : مات بإفريقية .

انظر ترجمته في تهذيب الكمال : ٣١٦/٣٣ ، رقم ٧٣٦٧ ، الكاشف : ٤٢٦/٢ ، رقم ٦٦٢٥ ، تقريب التهذيب : ٣٩٢/٢ ، رقم ٨١٣٦ .

(٥) حديث الجهدمة ولفظه : قالت : "رأيت رسول الله ﷺ خرج إلى الصلاة ينفذ رأسه ولحيته من ردع الخناء" أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ١٩٦/٦ رقم ٣٤٢٥ . والطبراني في الكبير ٢٠٨/٢٤ رقم ٥٣٣ . والهيثم في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الشيب والخضاب ٢٩٠/٥ رقم ٨٨٠١ وقال : رواه الطبراني وفيه أبو بكر الداهري وهو ضعيف . والترمذي في الشمائل ص ٤٢ رقم ٣٩ . وقال الألباني : ضعيف . والجهدمة هي امرأة بشر بن الخصاصية .

(٦) حديث أبي الطفيل ولفظه : "أن رسول الله ﷺ قال : أحسن ما غيرتم به الشيب الخناء والكتم" . أو قال : كان النبي ﷺ يَنْضِب بالخناء والكتم" أخرجه البزار في مسنده ٢٠٦/٧ رقم ٢٧٧٧ . والهيثم في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الشيب والخضاب ٢٨٧/٥ رقم ٨٧٨٦ وقال : رواه البزار وفيه يحيى بن كثير أبو النضر وهو ضعيف جداً ولم يسمع من أبي الطفيل .

وأبو الطفيل هو : عامر بن واثلة الكناني ، صحابي ، ولد عام أحد ، وروى عن النبي ﷺ عشرين حديثاً ، وكان من محبي علي - رضي الله عنه - روى عنه الزهري وقتادة ، وكان آخر الصحابة موتاً . توفي بمكة سنة ١١٠ هـ .

انظر : ترجمته في تهذيب الكمال : ٧٩/١٤ ، رقم ٣٠٦٤ . الكاشف : ٥٢٧/٢ ، رقم ٢٥٤٨ .

وجابر بن سمرّة (١) ، وأبي جحيفة (٢) ، وابن عمر (٣) .

وجه الاستحباب :

تدلّ هذه الأحاديث بظاهرها على استحباب تغيير الشيب بغير السواد لما فيه من مخالفة أهل الكتاب . وكرهته بالسواد ؛ لورود النهي عنه والأمر باجتنابه .

وبه قال : أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وأبو أمامة ، وسلمة بن الأكوع ، والمغيرة بن شعبة ، وجابر بن سمرة ، وأنس بن مالك ، وأبو ذرّ ، وعبد الله بن بسر رضي الله عنهم .
والقاسم بن محمد ، وعطاء ، ومجاهد ، ومكحول ، والشعبي ، وسعيد بن جبیر ، وفرقد السبخي (٤) ، وغيرهم (٥) .

(١) حديث جابر بن سمرة : لم أحده . ولكن عن سماك بن حرب قال : سمعتُ جابر بن سمرة سئل عن شيب النبي ﷺ فقال : "كان إذا دهن رأسه لم ير منه شيء ، وإذا لم يدهن رئي منه" أخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، باب شيبه ﷺ ١٨٢٢/٤ رقم ٢٣٤٤ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب الدهن ١٥٠/٨ رقم ٥١١٤ . وأحمد في المسند ٨٦/٥ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٤ . وعن سماك قال : "رأيتُ جابر بن سمرة يُصفرّ لحيته" . أخرجه ابن أبي شيبه في كتاب اللباس ، في تفسير اللحية ١٨٦/٥ رقم ٢٥٠٤٤ .

(٢) حديث أبي جحيفة لم أحده . ولكن أخرجه البخاري في كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ ١٤٠٢/٣ رقم ٣٣٥٢ عنه قال : "رأيتُ النبي ﷺ ورأيتُ يابضاً من تحت شفته السفلى العنفة" وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، باب شيبه ﷺ ١٨٢٢/٤ رقم ٢٣٤٢ .

وأخرج الترمذي في الشمائل عنه أيضاً : "قال ، قالوا : يا رسول الله نراك قد شبت قال : قد شيبني هود وأخواتها" وقال الألباني : صحيح . انظر الشمائل الباب السابق نفسه ص ٤٠ رقم ٣٥ . وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده ١٨٤/٢ رقم ٨٨٠ .

وأبو جحيفة هو : وهب بن عبد الله السوائي ، صحابي معروف ، مشهور بكنيته ، ويقال له : وهب الخير ، صحب علياً ، وروى عنه ابنه عون وأبو إسحاق وابن أبي خالد . توفي سنة ٧٤ هـ .

انظر : ترجمته في الكاشف : ٣٥٧/٢ ، رقم ٦١١١ . تقريب التهذيب : ٢٩٢/٢ ، رقم ٧٥٠٦ .

(٣) حديث ابن عمر ولفظه : قال رسول الله ﷺ : "غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود" أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب الإذن بالغضاب ١٣٧/٨ رقم ٥٠٧٣ . وأبو يعلى في مسنده ٤٦/١٠ رقم ٥٦٧٨ . قال النسائي : غير محفوظ . وقال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن النسائي ١٠٤٣/٣ رقم ٤٦٩٧ .

(٤) هو : فرقد بن يعقوب السبخي أبو يعقوب البصري ، الحائك ، صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ ، روى عن أنس وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبیر ، وروى عنه ابن أبي عروبة والحمادان ، وعبد الله بن شاذب وغيرهم . مات سنة ١٣١ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٤٣/٧ . التاريخ الكبير ١٣١/٧ رقم ٥٩٢ . معرفة الثقات ٢٠٥/٢ رقم ١٤٧٧ . الضعفاء والمتروكين ص ٨٧ رقم ٤٩٠ . الضعفاء للعقيلي ٤٥٨/٣ رقم ١٥١٥ . الجرح والتعديل ٨١/٧ رقم ٤٦٤ . المجروحون ٢٠٤/٢ رقم ٨٦٢ . تهذيب الكمال ١٦٤/٢٣ رقم ٤٧١٥ . الكاشف ١٢٠/٢ رقم ٤٤٤٧ . تقريب التهذيب ٨/٢ رقم ٥٤٠١ .

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، صباغ وترف الشعر ١١٠٣-١٥٦ . مصنف ابن أبي شيبه كتاب

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ^(١) ، إلا في حال الحرب فيجوز الخضاب بالسّواد لإرهاب العدو .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، وسبب اختلافهم : تعارض الآثار الواردة في الباب ، واختلافهم في تأويلها .

فذهب فريق منهم إلى كراهة الخضاب بالسّواد كراهة تحريم ، وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه .

أما أصحاب القول الثاني : فذهبوا إلى جواز الخضاب بالسّواد .

وروي عن : عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص ، وعقبة بن عامر ، والحسن والحسين ابني علي ، وجريز بن عبد الله البجلي ، وعمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم .

وعلي بن عبد الله بن عباس ^(٢) ، وعروة بن الزبير ، والزُّهري ، وابن سيرين ،

اللباس ، من كره الخضاب بالسّواد ١٨٥، ١٨٤/٥ . التمهيد ٨٦/٢١ .

(١) انظر عمدة القاري ٥١/٢٢ ، حاشية ابن عابدين ٤٨٢/٥ . وعند المالكية يكره الخضاب بالسّواد من غير تحريم ، أما في البيع ونحوه فيحرم ، وفي الجهاد يجوز لإرهاب العدو : كفاية الطالب ٥٨٢/٢ ، الفواكه الدواني ٣٠٧/٢ ، حاشية العدوي ٥٨٢/٢ ، الثمر الداني ص ٣٨٦ . الحاوي ٢٥٧/٢ ، روضة الطالبين ٢٣٤/٣ ، المجموع ٣٦١، ٣٦٠/١ ، المنهج القويم ص ٢٥ . مغني المحتاج ١٤٤/٦ ، حاشية البحريني ٢٣٩/١ . المغني ٧٦/١ ، شرح العمدة ٢٣٨/١ ، الآداب الشرعية ٣٣٧/٣ ، كشاف القناع ٩٦/١ ، شرح المنتهى ٤٥/١ .

(٢) هو : علي بن عبد الله بن العباس ، الهاشمي ، المدني ، أبو محمد ، تابعي ثقة عابد ، روى عن أبيه وأبي هريرة ، وروى عنه بنوه عبد الصمد وسليمان ومحمد وابن طاوس والزُّهري . توفي سنة ١١٨ هـ .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣١٢/٥ ، التاريخ الكبير ٢٨٢/٦ رقم ٢٤٠٧ . معرفة الثقات ١٥٦/٢ رقم ٦٣٠٥ . الجرح والتعديل ١٩٢/٦ رقم ١٠٥٦ . الثقات ١٦٠/٥ رقم ٤٣٦٩ . تهذيب الكمال ٣٥/٢١ رقم ٤٠٩٧ . الكاشف ٤٣/٢ رقم ٣٩٣٨ . تقريب التهذيب ٦٩٨/١ رقم ٤٧٧٧ .

وأبو بردة ، وموسى بن طلحة ^(١) ، ونافع بن جبير ، وأبو سلمة ^(٢) ، وإبراهيم النخعي ، وابن الحنفية ^(٣) .

وإليه ذهب : أبو يوسف ، والطحاوي من الأحناف ^(٤) . واختاره ابن أبي عاصم ^(٥) .

وقد استحلّ للقائلين بجواز الخضاب بالسواد بما يلي :

الدليل الأول : حديث أبي هريرة السابق ^(٦) .

وجه الاستدلال :

قوله ﷺ : "غَيِّرُوا الشَّيْبَ" مطلق ؛ فيشمل التغيير بالسواد أيضاً ، ووقع في رواية البخاري وغيره : "إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالقوهم" ، قال الحافظ ابن أبي

(١) هو : موسى بن طلحة بن عبيد الله ، أبو عيسى القرشي ، التيمي ، تابعي ثقة صالح ، روى عن عثمان وعلي وأبيه وعائشة ، وروى عنه أبو إسحاق الهمداني وسماك بن حرب وطلحة بن يحيى وغيرهم . توفي سنة ١٠٣ هـ على الصحيح .

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٦١/٥ . طبقات خليفة ص ١٥٤ . التاريخ الكبير ٢٨٦/٧ رقم ١٢٢١ . معرفة الثقات ٣٠٤/٢ رقم ١٨١٨ . الجرح والتعديل ١٤٧/٨ رقم ٦٦٧ .

(٢) هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، القرشي ، المدني ، أبو سلمة ، تابعي ثقة مكثّر . روى عن أبيه وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة ، وروى عنه الشعبي والزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري وابنه عمر وغيرهم . توفي سنة ٩٤ هـ وقيل سنة ١٠٤ هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٤٢ . التاريخ الكبير ١٣٠/٥ رقم ٣٨٥ . الجرح والتعديل ٩٣/٥ رقم ٤٢٩ . التعديل والتجريح ٨٣٨/٢ رقم ٨٣٦ .

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق الباب السابق نفسه ١١/١٥٤-١٥٦ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من رخص في الخضاب بالسواد ١٨٣/٥ ، ١٨٤ . زاد المعاد ٣٦٨/٤ . فتح الباري ٣٥٤/١٠ . عمدة القاري ٥١/٢٢ .

(٤) انظر مشكل الآثار للطحاوي ٩/٣١٤-٣١٦ . المبسوط ١٠/١٩٩ . ورؤي عن إسحاق بن راهويه وقادة أنهما رخصا للمرأة الخضاب بالسواد لتزين به لزوجها . انظر مصنف عبد الرزاق الباب نفسه ١١/١٥٥ رقم ٢٠١٨٢ . المغني لابن قدامة ٧٦/١ . المجموع ٣٦٢/١ .

(٥) في كتاب "الخضاب" ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري الصفحة السابقة نفسها . وابن أبي عاصم هو : أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل ، الشيباني ، أبو بكر ، قاضي أصبهان ، الإمام الحافظ صاحب المصنفات ، وكان إماماً فقيهاً ظاهري المذهب ، سمع جده لأمه أبا سلمة التبوذكي وأبا الوليد وهديبة بن خالد وهشام ابن عمار والأزرق بن علي وخلق ، وروى عنه أحمد بن بندار الشعار . وأحمد بن معبد وأبو محمد بن حيان وغيرهم . توفي سنة ٢٨٧ هـ . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/٤٣٠ رقم ٢١٥ . تذكرة الحفاظ ٢/٦٤٠ رقم ٦٦٣ . طبقات الحفاظ ٢٨٥/١ رقم ٦٣٩ . شذرات الذهب ١/١٩٥ .

(٦) انظره في ص ٢٥٦ .

عاصم : قوله : "فخالفوهم" إباحة منه أن يغيروا الشيب بكل ما شاء المغير له . إذ لم يتضمن قوله : "فخالفوهم" أن اصبغوا بكذا دون كذا وكذا (١) .

الدليل الثانی : حديث جابر وفيه : « غيروا هذا بشيء » .

وجه الاستدلال : أن قوله ﷺ : « غيروا هذا بشيء » مطلق فيشمل التغيير بالسواد أيضاً (٢) .

المناقشة : وقد اعترض على **وجه الاستدلال** بهذين الحديثين بأنه ضعيف ، وذلك لأمرين :

الأول : جاءت الأحاديث الأخرى بتقييد التغيير بغير السواد ، ووجوب اجتناب السواد . فوجب حمل المطلق على المقيد كما هو مقرر في الأصول (٣) .

الثاني : أن حديث جابر هذا رواه مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عنه ، وزاد : « واجتنبوا السواد » فدلّت هذه الزيادة دلالة واضحة على أن المراد بالتغيير في الحديثين المذكورين هو التغيير بغير السواد (٤) .

وأجاب المجوزون :

بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي ﷺ وإنما هي مدرجة من كلام ابن جريج ، ويؤيده أن ابن جريج راوي الحديث عن أبي الزبير كان يخضب بالسواد . ويدلّ عليه ما رواه أحمد عن أبي خيثمة قال : قلت لأبي الزبير : قال جنبوه السواد ؟ قال : لا (٥) .

(١) انظر فتح الباري ٣٥٤/١٠ . تحفة الأحوذى ٣٦١/٥ .

(٢) تحفة الأحوذى الصفحة نفسها .

(٣) قيل بحمل المطلق على المقيد بموجب اللغة فقط ، وقيل بحمل المطلق على المقيد بجامع من قياس أو دليل ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال أبو إسحاق الشيرازي : وهو الأصح ، وقال أبو بكر الرازي : وهو القول المعتدل . وقال الحنفية : بعدم الجواز لأن ذلك زيادة في النص ونسخ بالقياس .

انظر : اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ص ٤٤ . قواطع الأدلة ص ٣٢ . المنحول لأبي حامد الغزالي ص ١٧٧ . المحصول ٢١٨/٣ . الإحكام للآمدي ١٠/٣ . نهاية الوصول إلى علم الأصول لمحمد بن علي بن الساعاتي ٥٠١، ٥٠٠/٢ . القواعد والفوائد الأصولية لعلي بن عباس البعلي ص ٢٣١ . التقرير والتحجير في شرح كتاب التحرير لابن أمير حاج الحلبي الحنفي ص ٣٦٦ .

(٤) انظر تحفة الأحوذى ٣٦١/٥ ، ٣٦٢ .

(٥) انظر : إتحاف الأبحاد باجتنب تغيير الشيب بالسواد لفريح بن صالح البهلال ص ١٠٧ .

المناقشة : وقد اعترض عليه ؛ بأنه قول ضعيف ومردود . وذلك من وجهين :

الأول : أن هذه الزيادة لم ينفرد بها ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بل تابعه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر عند الإمام أحمد وابن ماجه وعبد الرزاق وابن أبي شيبة كما تقدّم . وزيادة الثقات الحفاظ مقبولة ؛ ولأن الأصل عدم الإدراج ، فتبين بهذا بطلان دعوى الإدراج^(١) .

الثاني : أن قول أبي الزبير : لا ، في جواب سؤال أبي خيثمة^(٢) . يمكن أن يجاب عنه بنسيان أبي الزبير هذه الزيادة ، بدليل ثبوتها من طريق ابن جريج^(٣) والليث بن سعد عنه عن جابر وهما ثقتان ثبتان ، واتفاقهما على روايتها عنه يُثبت أنه قد نسيها .

وبدليل ثبوتها - أيضاً - في حديث أنس وأبي هريرة عن النبي ﷺ ، ونسيان الراوي لحديثه لا يكون مُسْقِطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين^(٤) .

الدليل الثالث : ما رواه دَفَاع بن دَغْفَل السَّدُوسِي^(٥) عن عبد الحميد بن صيفي^(٦)

(١) انظر تحفة الأحوذى ٣٦٥/٥ . إتحاف الأجداد ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) هو : زهير بن معاوية بن جريج الجعفي ، الكوفي ، أبو خيثمة ، ثقة ثبت مأمون . روى عن أبي إسحاق الهمداني وأبي الزبير وزيد بن علاقة ومنصور ، وروى عنه يحيى بن آدم وأبو نعيم والقطان وعلي بن الجعد وغيرهم . توفي سنة ١٧٤هـ وقيل قبلها . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٧٦/٦ . التاريخ الكبير ٤٢٧/٣ رقم ١٤١٩ . معرفة الثقات ٣٧٢/١ رقم ٥٠٤ .

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي ، الأموي ، مولاها المكّي ، أبو الوليد ويقال أبو خالد ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل . مات سنة ١٥٠هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٩١/٥ . طبقات خليفة ص ٢٨٣ . التاريخ الكبير ٤٢٢/٥ رقم ١٣٧٣ . معرفة الثقات ١٠٤/٢ رقم ١١٣٦ .

(٤) انظر عون المعبود ٢٩١/١٠ .

(٥) هو : دَفَاع بن دَغْفَل بن بكير السَّدُوسِي ، أبو روح البصري ، روى عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب ، وروى عنه محمد بن أبي المقدمي وعُمَر بن الخطّاب الراسبي وسعيد بن عبد الجبار الكرابيسي وغيرهم . قال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي : ضَعْف . وقال ابن حجر : ضعيف من الثامنة . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٢٤ . التاريخ الكبير ٢٥٩/٣ رقم ٨٩١ . الجرح والتعديل ٤٤٥/٣ رقم ٢٠١٨ . الثقات ٢٣٧/٨ رقم ١٣٢٠ . تهذيب الكمال ٤٩١/٨ رقم ١٨٠٠ . الكاشف ٣٨٤/١ رقم ١٤٧٥ . تهذيب التهذيب ١٨٣/٣ رقم ٤٠٠ . تقريب التهذيب ٢٨٤/١ رقم ١٨٣٢ .

(٦) هو : عبد الحميد بن زياد بن صيفي بن صهيب ، ويقال عبد الحميد بن يزيد ، وربما نسب إلى جده صيفي . روى عن أبيه وشعيب بن عمرو الأنصاري ، وروى عنه ابنه علي وابن المبارك وغيرهم . وقال أبو حاتم : شيخ . وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره العقيلي في الضعفاء . وقال ابن حجر : لَيِّن الحديث من الثامنة . انظر

عن أبيه عن جدّه صُهِيب الخير - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحسن ما اختضبتُم به لهذا السواد أرغَبُ لنسائكم فيكم ، وأهْيَبُ لكم في صدور عدوكم » ^(١) .

وجه الاستدلال : يدلّ الحديث بظاهره على جواز الخضاب بالسواد وتفضيله على غيره .

ويؤيِّده ما روي عن عُمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - : « أنه كان يأمر بالخضاب بالسواد ويقول : هو تسكين للزوجة ، وأهيبُّ للعدو » ^(٢) .

المناقشة : وقد اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه ضعيف . وذلك من وجهين : **الأوّل :** أنه من طريق دَفَّاع بن دَغْفَل ، عن عبد الحميد بن زياد بن صيفي ، وهما ضعيفان لا يصح الاحتجاج بروايتهما .

الثاني : أن رواية عبد الحميد عن أبيه منقطعة ، وكذا رواية أبيه عن جدّه ، لعدم معرفة سماع بعضهم من بعض . وقد رواه مُعَنَّأٌ أيضًا ^(٣) :

قال الذهبي : (عبد الحميد بن زياد بن صيفي عن أبيه عن جدّه . قال البخاريّ : لا يُعْرَفُ سماعُ بعضهم من بعض) ^(٤) اهـ .

الدليل الرابع : عن عائشة - رضي الله عنها - أنه ﷺ قال : « إذا خطب أحدكم امرأة وهو مخضب بالسواد فليعلمها أنه يَخْضِبُ » ^(٥) .

⇨

ترجمته في التاريخ الكبير ٥٢/٦ رقم ١٦١٨ . الضعفاء للعقيلي ٤٧/٣ رقم ١٠٠٥ . الجرح والتعديل ١٣/٦ رقم ٥٩ . الثقات ١٢١/٧ رقم ٩٢٧٦ . تهذيب الكمال ٤٢٩/١٦ رقم ٣٧١٣ . الكاشف ٦١٥/١ رقم ٣١٠٢ . تهذيب التهذيب ١٠٤/٦ رقم ٢٣٠ . تقريب التهذيب ٥٥٥/١ رقم ٣٧٧٢ .

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب اللباس ، باب الخضاب بالسواد ١١٩٧/١ رقم ٣٦٢٥ . والبخاري في مسنده ٣٠/٦ رقم ٢٠٩٩ وقال : وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا الدفّاع وإسناده ليس بالقوي وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٩٣/٤ : إسناده حسن ، لكنه معارض لحديث النهي عن السواد وهو أقوى إسنادًا وأيضًا النهي يقدم عند المعارضة . وقال الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن ابن ماجة ص ٢٩٣ رقم ٧٩٣ .

(٢) ذكره العيني في عمدة القاري ٥١/٢٢ .

(٣) انظر إتحاف الأبحاد ص ١١٥ .

(٤) انظر ميزان الاعتدال ٢٤٩/٤ رقم ٤٧٧٨ . وذكره العقيلي في الضعفاء في الصفحة السابقة نفسها .

(٥) أخرجه الديلمي في مسنده الفردوس بمأثور الخطاب ١٩٧/١ رقم ١١٧٣ . والبيهقي في جماع أبواب الوليمة ،

⇨

المناقشة : اعترض على الاستدلال به ؛ بأنه ضعيف ، وذلك لأن في إسناده عيسى ابن ميمون ^(١) وهو متروك .

الدليل الخامس : ما ثبت عن جمع من الصحابة من الصبغ بالسواد . ولو كان منهياً عنه ما فعلوه .

المناقشة :

وقد اعترض على هذا الاستدلال ؛ بأنه ضعيفٌ جُمْلَةً وتفصيلاً ، وذلك لأمر :
الأوّل : أن هذا الثبوت مُعارضٌ بالنفي مِّن شاهد الصحابة - رضي الله عنهم - وأنه غير معروف فيهم ، بل هو مُحَدَّث ^(٢) .

فقد سُئِلَ عطاء عن الخضاب بالوسمة ^(٣) فقال : هو مما أحدث الناس ، قد رأيت نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ فما رأيتُ أحدًا منهم يُختضب بالوسمة ، ما كانوا يُختضبون إلا بالحناء والكتَم وهذه الصُّفْرة ^(٤) .

الثاني : أن خضب هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم - وغيرهم بالسواد لو ثبت عنهم فهو مُعارضٌ بالأحاديث الصحيحة المرفوعة الواردة بالنهي عن الخضاب بالسواد . فلا يكون ما ذهبوا إليه صالحاً للاحتجاج به .

ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام ابن قيم الجوزية بعد أن ذكر من روي عنهم الخضاب

باب ما يستحب من إظهار النكاح ٢٩٠/٧ وقال : عيسى بن ميمون ضعيف . وقال الألباني : موضوع .
انظر ضعيف الجامع الصغير ص ٦٨ رقم ٤٧٨ .

(١) هو : عيسى بن ميمون المدني ويعرف بالواسطي ، مولى القاسم بن محمد بن أبي بكر ، روى عن مولاه ومحمد بن كعب القرظي ونافع مولى ابن عمر وعدة ، وروى عنه حماد بن سلمة وإبراهيم بن الحسن العلاف وغيرهم . انظر ترجمته في الضعفاء الصغير ص ٨٦ رقم ٢٦٦ . الضعفاء والمتروكين ص ٧٧ رقم ٤٢٥ . الضعفاء للعقيلي ٣٨٧/٣ رقم ١٤٢٧ . الجرح والتعديل ٢٨٧/٦ رقم ١٥٩٥ . الكامل ٢٤٠/٥ رقم ١٣٨٨ . تهذيب الكمال ٤٨/٢٣ رقم ٤٦٦٧ . الكاشف ١١٣/٢ رقم ٤٤٠٣ . تقريب التهذيب ٧٧٦/١ رقم ٥٣٥٢ .

(٢) انظر إتحاف الأبحاد ص ١١٨ .

(٣) الوسمة : يسكون السين وبكسرهما : شجر يُختضب بورقه وقيل هو العِظْلَم ، وقيل هو ورق النيل ، والخضاب به يسود الشعر . انظر النهاية مادة وسم ١٨٥/٥ . مختار الصحاح ص ٧٢١ . لسان العرب ٦٣٧/١٢ . المصباح المنير ص ٦٦٠ . زاد المعاد ٤٠٣/٤ . القاموس ص ١٥٠٦ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من كره الخضاب بالسواد ١٨٤/٥ رقم ٢٥٠١٧ .

بالسواد حيث قال : (وفي ثبوته عنهم نظر ، ولو ثبت ، فلا قول لأحد مع رسول الله ﷺ وسنته أحقّ بالاتباع ولو خالفها من خالفها) ^(١) اهـ .

وأما التفصيل في بيان من نُسِبَ إليه الخضاب بالسواد من الصحابة ، فهو كما يلي :

١ - ما نُسِبَ إلى أبي بكر رضي الله عنه . فعن أنس قال : « قدم النبي ﷺ المدينة فكان أنس أصحابه أبو بكر فغلّفها بالحناء والكتّم حتى قنأ ^(٢) لونها » ^(٣) قالوا : قنأها بمعنى خضبها فاسودّت . ففي القاموس : قنأ لحيته سودّها كقنأها ^(٤) .

وأجيب عنه : بأنها دعوى في غاية البطالان ؛ لأن معنى « قنأ لونها » أي : اشتدّت حمّرتها .

قال في النهاية : مررت بأبي بكر فإذا لحيته قانئة ، وفي حديث آخر وقد قنأ لونها أي : شديدة الحمرة ^(٥) .

وعن قيس بن أبي حازم قال : " كان أبو بكر يخرج إلينا وكان لحيته ضرام عرّفج ^(٦) من الحناء والكتّم » ^(٧) .

قال الزمخشري : ضرم : هو لهب النار شبّهها في احمرارها لإشباعه إياها بالحناء بسنا العرفج ^(٨) .

(١) انظر تهذيب سنن أبي داود لابن القيم بهامش عون المعبود ٢٥٨/١١ .

(٢) قنأ : قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة : ٣٠/٥ : يقال : قنأ إذا اشتدّت حمّره وهو قانئ . اهـ . فالقنوء هو شدة الحمرة وخلوصها ، ولهذا توكّد العرب الأحمر الخالص بالقانئ ، فتقول : أحمر قانئ ، كما تقول للأصفر الخالص : أصفر قانع ، وللأخضر الخالص : أخضر ناضر ، وللأسود الخالص : أسود خالص ، وللأبيض الخالص : أبيض ناصع . قاله نقلة اللغة عن العرب . انظر لسان العرب ، مادة حلك : ٤١٥/١٠ ، ومادة فقع : ٢٥٥/٨ ، ومادة نصع : ٣٥٥/٨ ، ومادة نضر : ٢١٢/٥ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب ، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ١٤٢٦/٣ رقم ٣٧٠٥ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٨٣/١٢ رقم ٥٤٦٩ .

(٤) انظر القاموس مادة قنأ ص ٦٣ . ولكن ذكر في أوله : قنأ : كمنع : قنوءاً : اشتدت حمّره . وقنأته تقنيّاً .

(٥) انظر النهاية : مادة قنأ ١١١/٤ . فتح الباري ٢٥٨/٧ .

(٦) العرفج : شجر معروف صغير سريع الاشتعال بالنار وهو من نبات الصيف . واحدته عرّفجة . انظر النهاية مادة عرفج ٢١٨/٣ . لسان العرب ٣٢٣/٢ .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب اللباس ، في الخضاب بالحناء ١٨٣/٥ رقم ٢٥٠٠٠ .

(٨) انظر الفائق مادة ضرم ٣٣٧/٢ . النهاية ٨٦/٣ . لسان العرب ٣٢٣/٢ .

٢ - ما نُسِبَ إلى عُمَرَ - رضي الله عنه - أنه كان يأمر بالخضاب بالسواد ويقول : هو تسكين للزوجة وأهيب للعدو .

أجيب عنه : بأنه غير صحيح لمعارضته النصوص المصرحة بمنع السواد ، كما أنه لم يثبت عن عمر - رضي الله عنه - بسند صحيح ، فقد ذكره العيني في عمدة القاري ^(١) دون بيان درجته ، ولم يذكر له سنداً ولا أرَّجعه إلى مصدر من المصادر المعروفة ، وبهذا بطل الاحتجاج به ^(٢) .

كما أنه مخالف لما ثبت من خضابه بالحناء . فعن أنس - رضي الله عنه - قال : « اختضب أبو بكر بالحناء والكتَم ، واختضب عُمَرُ بالحناء بحتاً » ^(٣) .

٣ - ما نُسِبَ إلى عثمان - رضي الله عنه - من الخضاب بالسواد .

وأجيب عنه : بأنه لم يثبت هذا عنه في أيٍّ من المصادر لا بسند صحيح ولا ضعيف . وإنما ثبت عنه الخضاب بالحمرة والصفرة . مما يدلُّ على بطلان نسبة الخضاب بالسواد إلى عثمان - رضي الله عنه - . فعن عبد الرحمن بن سعد - مولى الأسود بن سفيان - قال : « رأيت عثمان بن عفان وهو يبني الزوراء على بغلة شهباء مُصَفَّرًا لحيته » ^(٤) ورجاله رجال الصحيح ^(٥) .

وعن الحكم بن الصَّلْتِ المخزومي عن أبيه قلت : « رأيتُ عثمان بن عفان يخطب وعليه خميصه سوداء وهو مخضوب بالحناء » ^(٦) .

ورجاله ثقات رجال الصحيح .

٤ - ما نُسِبَ إلى عَمْرٍو بن العاص - رضي الله عنه - فعن عبد الله بن عمرو : « أن عمر ابن الخطاب رأى عمرو بن العاص وقد سَوَّدَ شيبه ، فهو مثل جناح الغُرَاب ، فقال :

(١) ذكره العيني ولم يسنده في عمدة القاري ٥١/٢٢ . ولم أجده في غيره من المصادر .

(٢) انظر إتحاف الأبحاد ص ١١٩ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المناقب ، باب شيبه ﷺ ١٨٢١/٤ رقم ٢٣٤١ . وأحمد في المسند ١٠٠/٣ ، ١٠٨ ، ١٧٨ ، ٢٢٧ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف كتاب اللباس ، في تفسير اللحية ١٨٥/٥ رقم ٢٥٠٢٥ . وابن سعد في الطبقات الكبرى في لباس عثمان ٥٧/٣ .

(٥) انظر إتحاف الأبحاد ص ٧١ .

(٦) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٥٧/٣ . وابن حبان في الثقات في ترجمة الحكم ١٨٦/٦ رقم ٧٢٨٩ .

ما هذا يا عبد الله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، أُحِبُّ أَنْ يُرَى فِي بَقِيَّةٍ ، فلم ينهه عن ذلك ، ولم يعبه عليه « (١) .

وأجيب عنه : بأنه معلول ؛ لأن في سنده عبد الرحمن بن أبي الزناد (٢) وهو ممن لا تقبل روايته عند الانفراد ، وكذا فيه عبد الرحمن بن الحارث (٣) ، وكلاهما فيه مقال (٤) ، فيكون بهذا غير صالح للاحتجاج به .

وعن أبي قبيل المَعافري (٥) أنه قال : « دخل عمرو بن العاص على عُمَرَ بن الخطَّاب

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة ، ذکر مناقب عمرو بن العاص ٥١٤/٣ رقم ٥٩١٤ وسكت عنه الذهبي . والهيثمی في المجمع في کتاب اللباس ، باب ما جاء في الشيب والخضاب ٢٩١/٥ رقم ٨٨٠٤ وقال : رواه الطبرانی وفيه راوٍ لم یسم . قال سعد بن أبي مریم : حدثني من أتق به ، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد وبقيّة رجاله ثقات .

(٢) هو : عبد الرحمن بن أبي الزناد ، واسم أبي الزناد عبد الله بن ذکوان ، المدني ، أبو محمد ، مولى رملة بنت شيبّة بن ربيعة . قال یحیی بن معین : لا یحتجّ بحديثه . وقال مرة ضعيف . وقال أحمد : ضعيف الحديث . وقال أبو حاتم : لا یحتجّ به ، وقال العجلي ثقة . وقال ابن حبان : كان ممن ینفرد بالمقلوبات عن الأثبات وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه ، فلا یجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد . فأما ما وافق فيه الثقات فهو صادق في الروایات یحتجّ به . توفي سنة ١٧٤هـ انظر ترجمته في : الطبقات الکبری ٣٢٤/٧ . طبقات خليفة ص ٢٧٥ . معرفة الثقات ٧٧/٢ رقم ١٠٣٩ . الضعفاء والمتروكين ص ٦٨ رقم ٣٩٧ . الضعفاء للعقيلي ٣٤٠/٢ رقم ٨٣٨ . الكامل ٣٧٤/٤ رقم ١١٠٦ . الجرحون ٥٦/٢ رقم ٥٩٥ . تهذيب الكمال ٩٥/١٧ رقم ٣٨١٦ . الکاشف ٦٢٧/١ رقم ٣١٩٣ . تهذيب التهذيب ١٥٥/٦ رقم ٣٥٦ . التقريب ٥٦٩/١ رقم ٣٨٧٥ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عیاش المخزومي ، المدني ، روى عن طاوس والحسن ، وروى عنه الدراوردي والثوري وابن وهب وغيرهم . قال ابن معین : ليس به بأس ، وقال مرة : صالح . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال العجلي : ثقة . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال أحمد : متروك . وضعّفه ابن المدینی . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : كان ثقة . وقال الحافظ ابن حجر : صدوق له أوهام . مات سنة ١٤٣هـ . انظر ترجمته في معرفة الثقات ٧٥/٢ رقم ١٠٣٠ . الجرح والتعديل ٢٢٤/٥ رقم ١٠٥٧ . الثقات ٦٩/٧ رقم ٩٠٤٥ . تهذيب الكمال ٣٧/١٧ رقم ٣٧٨٧ . الکاشف ٦٢٤/١ رقم ٣١٦٨ . تهذيب التهذيب ١٤١/٦ رقم ٣١٩ . تقريب التهذيب ٥٦٤/١ رقم ٣٨٤٣ .

(٤) انظر تحاف الأجداد ص ١٢٠ .

(٥) هو : حيي بن هاني بن ناضر ، أبو قبيل المَعافري ، المصري ، روى عن عقبة بن عامر وعمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو ومعاوية ، وروى عنه الليث وابن لهيعة وغيرهم . وثقه أحمد وابن معین والعجلي وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان یخطئ ، وقال ابن حجر : صدوق يهم من الثالثة . توفي سنة ١٢٨هـ . انظر ترجمته في الطبقات الکبری ٥١٢/٧ . طبقات خليفة ص ٢٩٤ . التاريخ الكبير ٧٥/٣ رقم ٢٦٧ . معرفة الثقات ٣٢٩/١ رقم ٣٨٤ . الجرح والتعديل ٢٥٧/٣ رقم ١٢٢٧ . الثقات ١٧٨/٤ رقم ٢٣٦٨ . تهذيب الكمال ٤٩٠/٧ رقم ١٥٨٦ . الکاشف ٣٦٠/١ رقم ١٢٩٧ . تقريب التهذيب ٢٥٣/١ رقم ١٦١١ .

- رضي الله عنه - وقد صبغ رأسه ولحيته بالسواد ، فقال عُمر - رضي الله عنه - : من أنت ؟ قال : أنا عمرو بن العاص ، فقال عُمر - رضي الله عنه - : عهدي بك شيخاً وأنت اليوم شاب ، عزمت عليك إلا خرجت فغسلت هذا السواد « (١) .

وأجيب عنه : بأنه ضعيف ؛ لأن في سنده ابن لهيعة (٢) وهو ممن لا تقبل روايته عند التفرّد .

كما أن هذين الأثرين ضعيفان سنداً ، مضطربان متناً ، ففي الأوّل لم يعب عليه عُمر رضي الله عنه ولم ينهه ، وفي الثاني الإنكار والعزم عليه بغسل السواد . كما أن الصبغ بالأسود لا يمكن زواله بمجرد الغسل .

ويؤيد ذلك ؛ أن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - روى : « أن رسول الله ﷺ نهى عن خضاب السواد » (٣) وهو مما يطل نسبة الخضاب بالسواد إليه .

٥ - ما نسب إلى سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - فعن سعيد بن المسيّب قال : « كان سعدٌ يخضبُ بالسّواد » (٤) .

وأجيب عنه : بأنه ضعيف ؛ لأن في سنده رشدين بن سعد (٥) وهو ضعيف متروك الحديث . وقد رواه ابن سعد في الطبقات (٦) من ثلاث طرق .

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى في كتاب القسم والنشوز ، باب ما يصبغ به ٣١١/٧ .

(٢) هو : عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري ، قاضي مصر ومحدثها ، صدوق خلط بعد احتراق كتبه . سبقت ترجمته في ص ٩٤ .

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٤٤١/١ بسند فيه ضعف لانقطاعه . فعمر بن شعيب لم يدرك عمرو بن العاص ، ولضعف المثني بن الصباح ولكن يشهد له ما تقدم من أحاديث النهي عن الخضاب بالسواد فيكون حسناً لغيره . انظر إتحاف الأبحاد ص ٢٤ .

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة ، ذكر مناقب أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص ٥٦٧/٣ . وقال الذهبي : سنده واه فيه رشدين . والطبراني في الكبير ١٣٨/١ رقم ٢٩٥ .

(٥) هو : رشدين بن سعد بن مفلح المهري ، أبو الحجاج المصري ، روى عن عقيل ويونس ، وروى عنه ابن المبارك ويحيى بن عبد الله بن بكير وقتيبة . قال البخاري : قال قتيبة كان لا يبالي ما دفع إليه فيقرأه . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال أبو حاتم : منكر الحديث وفيه غفلة ويحدث بالمناكير عن الثقات ضعيف الحديث . وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث وتوفي سنة ١٨٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥١٧/٧ . طبقات خليفة ص ٢٩٧ . التاريخ الكبير ٣٣٧/٣ رقم ١١٤٥ . الضعفاء والمتروكين ص ٤٢ رقم ٢٠٣ . الضعفاء للعقيلي ٦٦/٢ رقم ٥٠٩ . الجرح والتعديل ٥١٣/٣ رقم ٢٣٢٠ . المجروحين ٣٠٣/١ رقم ٣٥٤ . الكامل ١٤٩/٣ رقم ٦٦٩ . تهذيب الكمال ١٩١/٩ . الكاشف ٣٩٦/١ رقم ١٥٧٥ . تقريب التهذيب ٣٠١/١ رقم ١٩٤٧ .

(٦) انظر الطبقات الكبرى ١٤٢/٣ ، ١٤٣ .

الأولى: من هذه الطريق إلا أنها معلولة ؛ لأن في سندها يونس بن يزيد ^(١) وفي روايته عن الزُّهريِّ وهماً قليلاً وفي غير الزُّهريِّ خطأ ، كما أن فيها انقطاعاً لأن الزُّهريَّ رواها مباشرة عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - من غير واسطة ، وهو لم يدرك سعداً رضي الله عنه .

الثانية: من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان ^(٢) عن نفر قد سمّاهم . وابن عجلان قد اختلط مع إيهامه بعض سنده .

الثالثة: من طريق الواقدي ^(٣) ، عن بكير بن مسمار ^(٤) ، عن عائشة بنت سعد

(١) هو : يونس بن يزيد الأيلي ، أبو يزيد القرشي ، مولى آل أبي سفيان ، روى عن الزهري وعكرمة ونافع وأبي الزناد ، وروى عنه ليث بن سعد وسليمان بن بلال ووکیع وابن المبارك وغيرهم . وقال ابن سعد : كان حلوا الحديث كثيره وليس بحجة وربما جاء بالشيء المنكر . وقال أحمد : كثير الخطأ عن الزهري . وقال وكيع : كان سبى الحفظ ، وثقه العجلي والنسائي وابن معين . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو زرعة : لا بأس به . مات سنة ١٥٩ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥٢٠/٧ . التاريخ الكبير ٤٠٦/٨ رقم ٣٤٩٦ . معرفة الثقات ٣٧٩/٢ رقم ٢٠٦٨ . الجرح والتعديل ٢٤٧/٩ رقم ١٠٤٢ . الثقات ٦٤٨/٧ رقم ١١٨٨٧ . تهذيب الكمال ٥٥١/٣٢ رقم ٧١٨٨ . تذكرة الحفاظ ١٦٢/١ رقم ١٥٦ . الكاشف ٤٠٤/٢ رقم ٦٤٨٠ . تهذيب التهذيب ٣٩٥/١١ رقم ٧٧٠ . التقريب ٣٥٠/٢ رقم ٧٩٤٨ .

(٢) هو : محمد بن عجلان المدني ، أبو عبد الله ، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، روى عن أنس وأبي حازم والأعرج ، وروى عنه عبد الوهاب بن بخت ومنصور وشعبة والثوري ومالك . وثقه أحمد والعجلي وابن عسيرة وأبو حاتم وأبو زرعة وذكره ابن حبان في الثقات ، وضعفه العقيلي وقال الذهبي : في حفظه شيء ، وقال ابن حجر : صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة . مات سنة ١٤٨ هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٧٠ . الثقات ٣٨٦/٧ رقم ١٠٥٤٣ . تهذيب الكمال ١٠١/٢٦ رقم ٥٤٦٢ . تذكرة الحفاظ ١٦١/١ رقم ٦٥٠/٢ . الكاشف ٢٠٠/٢ رقم ٥٠٤٦ . تقريب التهذيب ١٢٢/٢ رقم ٦١٥٦ .

(٣) هو : محمد بن عمر الواقدي ، الأسلمي ، مولى بني سهم ، أبو عبد الله ، قاضي بغداد ، صاحب المغازي، روى عن مالك ومعمّر وابن عجلان وروى عنه محمد بن سعد ومحمد بن إسحاق الصغاني وغيرهم . قال البخاري وأبو حاتم : متروك الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال إسحاق بن راهويه وغيره : كان ممن يضع الحديث . توفي سنة ٢٠٧ هـ انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٢٥/٥ . طبقات خليفة ص ٣٢٨ . الضعفاء الصغير ص ١٠٤ رقم ٣٣٤ . الضعفاء والمتروكين ص ٩٣ رقم ٥٣١ . الضعفاء للعقيلي ١٠٧/٤ رقم ١٦٦٦ . الجرح والتعديل ٢٠/٨ رقم ٩٢ . المحروحين ٢٩٠/٢ رقم ٩٩٠ . الكامل ٢٤١/٦ رقم ١٧١٩ . تهذيب الكمال ١٨٠/٢٦ رقم ٥٥٠١ . الكاشف ٢٠٥/٢ رقم ٥٠٧٨ . تقريب التهذيب ١١٧/٢ رقم ٦١٩٥ .

(٤) هو : بكير بن مسمار الزهري ، أخو مهاجر بن مسمار ، مولى سعد بن أبي وقاص ، أبو محمد المدني ، روى عن ابن عمر وعامر بن سعد ، وروى عنه حاتم وأبو بكر الحنفي قال البخاري : في حديثه بعض النظر . وقال العجلي : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن عدي : مستقيم الحديث . وقال الذهبي : فيه

قالت : « كان أبي رجلاً قصيراً دحداًجاً ^(١) غليظاً ذا هامة ^(٢) ، شثن ^(٣) الأصابع أشعر ^(٤) يخضب بالسواد ^(٥) . وهذه الرواية معلولة ؛ لأنّ في سندها الواقدي وهو متروك .

وعلى فرض صحة نسبته إليه - رضي الله عنه - فيمكن حمله على صبغ الدُّهْمَة ^(٦) ، أو أنه لم يبلغه المنع . والله أعلم ^(٧) .

٦ - ما نسب إلى جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - فعن سليم بن الهذيل ^(٨) قال : " رأيت جرير بن عبد الله يخضب رأسه ولحيته بالسواد " ^(٩) .

⇒

شيء . توفي سنة ١٥٣هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٧٠ . التاريخ الكبير ١١٥/٢ رقم ١٨٨١ . معرفة الثقات ٢٥٤/١ . رقم ١٧٩ . الضعفاء للعقيلي ١٥٢/١ رقم ١٩١ . الجرح والتعديل ٤٠٣/٢ رقم ١٥٨٤ . تهذيب الكمال ٢٥١/٤ رقم ٧٧١ . الكاشف ٢٧٦/١ رقم ٦٤٨ . تهذيب التهذيب ٤٣٤/١ رقم ٩١٤ .

(١) دَحْدَاحًا : رجل دَحْدَح ، ودَحْدَح ، ودَحْدَاح ، ودَحْدَحَة ، ودَحْدَاح ، ودَحْدَاحَة : قصير غليظ البطن . ودَحَّ الصائد بيته إذا جعله في الأرض .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة دح : ٢٦٥/٢ ، لسان العرب : ٤٣٤/٢ .

(٢) هَامَة : الهَامَة الرأس ، والجمع : هَام . والمراد بقولها : ذا هامة : أي كبير الرأس .

انظر : النهاية ، مادة هوم : ٢٨٢/٥ ، لسان العرب ٦٢٤/١٢ .

(٣) شَثْن : الشَثْن من الرجال : كالشَثْل وهو الغليظ ، وقد شَثْنَتْ كَفَّهُ وقدمه شَثْنًا وشَثُونَة ، وهي شَثْنَة . والشَثْن : هو الذي في أنامله غلظ بلا قصر ، ويُحمد ذلك في الرجال لأنّه أشدّ لقبضهم ، ويذمّ في النساء .

انظر : النهاية ، مادة شثن : ٤٤٤/٢ ، الغريب لأبي عبيد : ٢٦/٣ ، لسان العرب : ٢٣٢/١٣ .

(٤) أَشْعَر : رجل أشعر أي كثير شعر الجسد ، ورجالٌ شُعْرٌ .

انظر : معجم المقاييس ، مادة شعر : ١٩٣/٣ ، أساس البلاغة ص ٣٣١ ، مختار الصحاح ص ٣٣٩ .

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٤٣/٣ . والنهي في سير أعلام النبلاء في ترجمة سعد بن أبي وقاص ٩٧/١ .

(٦) الدُّهْمَة : السّواد ، يقال : فرس أَدْهَم ، وناقَة دَهْمَاء ، وأدْهَمَ الشيء أذهيمًا أي اسودّ ، وحديقة دَهْمَاءٌ مُدْهَمَةٌ : خضراء تضرب إلى السّواد من نعمتها ورِيّها . ويطلق على الحُمْرَة أيضًا ، فالدّهْمَاء من الضّأن : الحمراء الخالصة الحُمْرَة .

انظر : معجم المقاييس ، مادة دهم : ٣٠٧/٢ ، مختار الصحاح ص ٢١٣ ، لسان العرب : ٢٠٩/١٢ -

٢١٠ ، المصباح المنير ص ٢٠٢ .

(٧) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٢٣ .

(٨) لم أجد له ترجمة .

(٩) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٩١/٢ رقم ٢٠٩ . والهيتمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب ما جاء في

الشيب والغضاب ٢٩١/٥ رقم ٨٨٠٧ .

وأجيب عنه : بأنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به ؛ لأنّ في إسناده مجاهيل . قال الهيثمي :
رواه الطبراني وسليم والراوي عنه لم أعرفهما . كما أن الذي ثبت عن جرير - رضي الله عنه -
هو خضاب الصُّفْرَة . مما يدلُّ على بطلان نسبة الخضاب بالسواد إليه رضي الله عنه .
فعن عبد الملك بن عُمر ^(١) قال : « رأيت جريراً يخضب بالصفرة والزعفران » ^(٢) .

٧ - ما نُسِبَ إلى عبد الله بن جعفر - رضي الله عنهما - من الخضاب بالسواد .

أجيب عنه : أنه لم يوجد دليل مُسنَدٌ على خضابه بالسواد - رضي الله عنه - لا
صحيح ولا ضعيف . ولكن المروي عنه هو الخضاب بالحناء . فعن محمد بن إسحاق ^(٣)
قال : « كان عبد الله بن جعفر يخضب بالحناء » ^(٤) .

قال الهيثمي : رواه الطبراني وابن إسحاق لم يدرك ابن جعفر وبقيّة رجاله ثقات .

٨ - ما نُسِبَ إلى المغيرة بن شُعْبَة - رضي الله عنه - من الخضاب بالسواد .

وأجيب عنه : بأنه لم يثبت عنه - أيضاً - الخضاب بالسواد ؛ لا بدليل صحيح ولا

(١) هو : عبد الملك بن عُمر بن سويد اللخمي ، حليف بني عُدي ، الكوفي القبطي ، أبو عمر القاضي ، رأى
عليّاً وسمع جريراً والمغيرة والنعمان بن بشير ، وروى عنه شعبة والسفيانان وغيرهم . تابعي ثقة فصيح ، عالم
فقيه ، تغير حفظه عند الكبر ، وربما دلّس ، مات سنة ١٣٦هـ وله مائة وثلاث سنين . انظر ترجمته في
الطبقات الكبرى ٣١٥/٦ . طبقات خليفة ص ١٦٣ . التاريخ الكبير ٢٤٦/٥ رقم ١٣٨٦ . معرفة الثقات
١٠٤/٢ رقم ١١٣٨ . الجرح والتعديل ٣٦٠/٥ رقم ١٧٠٠ . الثقات ١١٦/٥ رقم ٤١٢٢ . جامع التحصيل
ص ٢٣٠ رقم ٤٧٣ . تهذيب الكمال ٣٧٠/١٨ رقم ٣٥٤٦ . الكاشف ٦٦٧/١ رقم ٣٤٦٨ . التقريب
٦١٨/١ رقم ٤٢١٤ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس ، في تفسير اللحية بزيادة " رأيت المغيرة بن شعبة " ١٨٦/٥
رقم ٢٥٣٩ . والطبراني في الكبير ٢٩١/٢ رقم ٢٢٠٨ . والهيثمي في الجمع في الباب السابق نفسه ٢٤٩/٥
رقم ٨٨٢٠ وقال : رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح .

(٣) هو : محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلبی ، مولا هم المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، رأى
أنساً وروى عن عطاء والزهري ، وروى عنه شعبة والحماذان والسفيانان ويونس بن بكير وغيرهم . صدوق
يدلّس ورمي بالتشيع والقدر . مات سنة ١٥٠هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٢١/٧ . طبقات خليفة
ص ٢٧١ . التاريخ الكبير ٤٠/١ رقم ٦١ . الضعفاء للعليلي ٢٣/٤ رقم ١٥٧٨ . الجرح والتعديل ١٩١/٧
رقم ١٠٨٧ . جامع التحصيل ص ٢٦ رقم ٦٦٦ . تهذيب الكمال ٤٠٥/٢٤ رقم ٥٠٥٧ . الكاشف ١٥٦/٢
رقم ٤٧١٨ . تعريف أهل التقديس ص ١٣٢ رقم ١٢٥ . تقريب التهذيب ٥٤/٢ رقم ٥٧٤٣ .

(٤) أخرجه الهيثمي في الجمع في الباب السابق نفسه ٣٩٥/٥ رقم ٨٨٢٥ .

ضعيف . وإنما الذي ثبت عنه هو الخضاب بالصفرة . كما تقدّم عن عبد الملك بن عمير وسنده حسن ^(١) .

٩ - ما نُسِبَ إلى الحسن والحسين - رضي الله عنهما - من الخضاب بالسواد .

وهو على ثلاثة أضرب ^(٢) :

ضَرْبٌ يَثْبُتُ السَّوَادُ ، وَضَرْبٌ يَنْفِي الْخَضَابَ بِأَنْوَاعِهِ ، وَضَرْبٌ يَثْبُتُ الْخَضَابَ لَهَا بِالْحَنَاءِ وَالْكُتَمِ .

دليل الضرب الأول :

عن أنس - رضي الله عنه - قال : « أتى عبيد الله بن زياد برأس الحسين بن علي عليه السلام فجعل في طستٍ ، فجعل ينكت ^(٣) ، وقال في حُسْنِهِ شيئاً ، فقال أنس : كان أشبههم برسول الله ﷺ ، وكان مخضوباً بالوسمة ^(٤) » ^(٥) .

(١) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٢٤ .

(٢) انظر : إتحاف الأبحاد ص ١٢٤-١٢٧ .

(٣) يَنْكُتُ : النَّكْتُ : أَنْ تَنْكُتَ بِقَضِيبٍ فِي الْأَرْضِ فَتَوَثِّرُ بِطَرَفِهِ فِيهَا ، وَيُقَالُ : طَعَنَهُ فَكَكَّهَ : إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى رَأْسِهِ . والمراد هنا : أَنَّهُ جَعَلَ يَنْكُتُ فِي رَأْسِ الْحُسَيْنِ - رضي الله عنه - بِقَضِيبٍ أَوْ نَحْوِهِ .

انظر : النهاية ، مادة نكت : ١١٢/٥ ، أساس البلاغة ص ٦٥٣ ، لسان العرب : ١٠٠/٢ .

(٤) الْوَسْمَةُ : قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : نَبْتُ ، وَقِيلَ : شَجَرٌ بِالْيَمَنِ ، يُخَضَّبُ بِوَرَقِهِ الشَّعْرُ ، أَسْوَدَ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْوَسْمَةُ بِكَسْرِ السَّيْنِ : الْعِظْلَمُ ، وَقَالَ : وَالْعِظْلَمُ : شَيْءٌ يُصْبَغُ بِهِ ، قِيلَ : هُوَ بِالْفَارَسِيَّةِ نِيلٌ ، وَيُقَالُ لَهُ الْوَسْمَةُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْبَقْمُ .

وقال ابن منظور : الوسمة شجر له ورق يختضب به ، وقيل : هو العظم ، وقيل : نبت ، وقيل : شجر يختضب بورقه الشعر ، أسود ، وقال : الْعِظْلَمُ : عصارة بعض الشجر ، قال الأزهري : عصارة شجر لونه كالنيل أخضر إلى الكدرة . والعظم : صبغ أحمر ، وقيل : هو الوسمة .

وقال ابن سيده : العظم صبغ أحمر ، وقيل هو الوسمة .

وقال الفيروزآبادي : الوسمة كفرحة : ورق النيل ، أو نبات يختضب به .

انظر : النهاية ، مادة وسم : ١٨٤/٥ ، المحكم لابن سيده : ٣٢٣/٢ ، مختار الصحاح ص ٧٢١ ، لسان العرب : ٦٣٧/١٢ ، ومادة عظم : ٤١٢/١٢ ، المصباح المنير ص ٦٦٠ ، ومادة العظم ص ٤١٧ ، القاموس المحيط : ١٨٨/٤ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب الحسن والحسين ١٢٧٠/٣ رقم ٣٥٣٨ . وأحمد في المسند ٢٦١/٣ .

وعن قيس بن سعد ^(١) مولى خباب الأسلمي قال : « دخلتُ على الحسن والحسين وهما يخضبان بالسواد » ^(٢) . ورجاله ثقات .

وعن عبد الرحمن بن بَزْرَج ^(٣) قال : « رأيتُ الحسن والحسين ابني فاطمة يخضبان بالسواد ، وكان الحسين يدعُ العنفة » ^(٤) .

دليل الضرب الثاني :

عن سفيان بن عيينة قال : « سألتُ عبيد الله بن أبي يزيد ^(٥) : رأيتَ الحسين بن علي ؟ قال : نعم ، رأيتُه جالساً في حوض زمزم ، قلتُ : هل رأيتُه صبغ ؟ قال : لا ، إلاّ أني رأيتُ رأسه ولحيته سوداء إلا هذا الموضع - يعني عنفته - وأسفل من ذلك بياض ، وذكر أن النبي ﷺ شاب ذلك الموضع منه ، وكان يتشبه به » ^(٦) .

(١) هو : قيس بن سعد ، مولى خباب الأسلمي ، لقي الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب، وروى عن ابن عمر ، وروى عنه عبد العزيز بن رفيع وابن جريج . وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١٥١/٧ رقم ٦٦٩ . الجرح والتعديل ١٠٦/٧ رقم ٦٠٧ . الثقات ٣١٥/٥ رقم ٥٠١٥ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس ، من رخص في الخضاب بالسواد ١٨٣/٥ رقم ٢٥٠٠٧ . والبخاري في التاريخ الكبير في ترجمة قيس ١٥١/٧ . والطبراني في الكبير ٩٥/٣ رقم ٤٠١٦ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن بَزْرَج ، روى عن الحسن والحسين وأبي هريرة ، وروى عنه سعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة . ذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٦٤/٥ رقم ٨٥٣ . الثقات ٩٥/٥ رقم ٤٠١٦ .

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير ٩٩/٣ رقم ٢٧٨٧ . والهيتمي في الجمع في الباب السابق نفسه ٢٩٢/٥ رقم ٨٨١ وقال : رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف وبقيّة رجاله ثقات .

(٥) هو : عبيد الله بن أبي يزيد ، مولى آل قارظ المكي ، سمع من ابن عمر وابن عباس وابن الزبير ، وروى عن ابن جريج وحماد بن زيد وداود بن عبد الرحمن العطار وابن عيينة . هو تابعي ثقة كثير الحديث . توفي سنة ١٢٦ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٨١/٥ . طبقات خليفة ص ٢٨٢ . التاريخ الكبير ٤٠٣/٥ رقم ١٣٠٢ . معرفة الثقات ١١٥/٢ رقم ١١٧٣ . الجرح والتعديل ٣٣٧/٥ رقم ١٥٩٤ . الثقات ٧٣/٥ رقم ٣٩١٧ . تهذيب الكمال ١٧٨/١٩ رقم ٣٦٩٧ . الكاشف ٦٨٨/١ . رقم ٣٦٠١ . تهذيب التهذيب ٥١/٧ رقم ١٠٩ . تقريب التهذيب ٦٤١/١ رقم ٤٣٦٩ .

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير ١٣٢/٣ رقم ٢٩٠٠ . والهيتمي في الجمع في الباب السابق نفسه ٢٩٢/٥ رقم ٨٨١ . وقال : رواه الطبراني وعبيد الله بن أبي يزيد ، إن كان هو المازني فهو ثقة ، وإن كان غيره لم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح ، خلا عبد الله بن أحمد وهو ثقة مأمون هـ . والصحيح أنه مولى آل قارظ .

وعن مستقيم بن عبد الملك^(١) قال : « رأيتُ الحسن والحسين - رضي الله عنهما - شابا وما يخضبان »^(٢) .

دليل الضرب الثالث :

عن العِيزَارَ بن حُرَيْث^(٣) قال : « رأيتُ الحسن والحسين يخضبان بالحناء والكتم »^(٤) . قال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح .

ورواه ابن أبي شيبة بذكر الحسين فقط^(٥) . وسنده حسن^(٦) .

وعن زاذان أبي منصور^(٧) قال : « رأيت الحسن بن علي يخضب بالحناء والكتم »^(٨) . ورجاله ثقات .

فهذه الآثار الواردة في خضابهما - رضي الله عنهما - جاءت على هذه الأنواع الثلاثة .
ويجاب عنها بأحد جوابين :

(١) هو : عثمان بن عبد الملك المكي ، المؤذن ، يقال له مستقيم . روى عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله ، وروى عنه محمد بن ربيعة وأبو عاصم النبيل وغيرهم . قال أحمد : ليس بذلك . وقال يحيى بن معين : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : منكر الحديث . وقال الذهبي : فيه ضعف . وقال الحافظ : لين الحديث . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٤٢/٦ رقم ٢٢٨٠ . الجرح والتعديل ١٥٨/٦ رقم ٨٧٠ . الثقات ٢٠١/٧ رقم ٩٦٧٠ . الكاشف ١٠/٢ رقم ٣٧٢١ . تهذيب التهذيب ١٢٤/٧ . تقريب التهذيب ٦٦٢/١ رقم ١٥١٤ .

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢/٣ رقم ٢٥٣٧ . والهيثمي في المجمع في الباب نفسه ٢٨٩/٥ رقم ٨٧٩٦ وقال : رواه الطبراني وفيه جمهور بن منصور ولم أعرفه وبقي رجاله ثقات .

(٣) هو : العِيزَارَ بن حُرَيْث العبدي ، الكوفي ، روى عن الحسين وابن عباس ، وروى عنه ابنه الوليد وأبو إسحاق ويونس وعدة . وثقه العجلي وابن معين والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٠٧/٦ . طبقات خليفة ص ١٥٦ . الثقات ٢٨٣/٥ رقم ٤٨٥٢ . الكاشف ١٠٨/٢ رقم ٤٣٦٣ . التقريب ٧٦٨/١ رقم ٥٢٩٩ .

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير ٩٨/٣ رقم ٢٧٨١ . والهيثمي في المجمع في الباب السابق نفسه ٢٩٣/٥ رقم ٨٨١٣ . وقال : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح .

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في الخضاب بالحناء ١٨٣/٥ رقم ٢٥٠٠٣ .

(٦) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٢٦ .

(٧) هو : زاذان والد منصور ، البصري ، مولى عبد الله بن أبي عقيل الثقفى ، روى عن الحسن بن علي ، وروى عنه هشيم . ذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤٣٧/٣ رقم ١٤٥٧ . الجرح والتعديل ٦١٤/٣ رقم ٢٧٨٢ . الثقات ٢٦٦/٤ رقم ٢٨٤٩ .

(٨) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢/٣ رقم ٢٥٣٣ . وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣٠٠/١ رقم ٤١٠ .

الجواب الأول : أن ظاهرها التعارض ، فتكون مضطربة . والاضطراب يوجب ضعفها وعدم الاستدلال بشيء منها على حُكْمٍ شرعي . وعليه يكون الحسن والحسين لم يصبغا بالسواد .

الجواب الثاني : أن الحسن والحسين لم يخضبا في غالب أحوالهما ، وفي بعضها كانا يخضبان بالحناء والكتم - كما صرح به العيزار بن حريث - وقد ذكر مثل هذا في خضاب الرسول ﷺ . فقد ثبت أن أنسا - رضي الله عنه - ينفية وغيره يثبت أنه ﷺ خضب بالحناء والكتم . ومن المعروف أن صبغ الحناء والكتم معاً يكون منه الأحمر القانيء أي شديد الحمرة ويكون منه الأدهم .

أما الأسود البحت فلم يصبغا به لوجوه :

الأول : أن الآثار الواردة في خضابهما بالسواد محمولة على سواد الدُّهْمَة ، وسواد الدُّهْمَة مشروع لأن اجتماع الحناء والكتم يجعل المصبوغ بين الأسود والأحمر وهو الأدهم .

الثاني : أنها محمولة على الظن - حيث ظن من رآها ورواها بذلك : أنهما يخضبان بالسواد - وفي الواقع ونفس الأمر أنهما لم يخضبا به ؛ لأن عبيد الله بن أبي يزيد ممن لازم الحسين وتلمذ عليه ، وقد سأله سفيان بن عيينة : هل صبغ الحسين ؟ قال عبيد الله بن أبي يزيد : لا . أي أن الشعر لا زال أسود .

وعلى تقدير صحة أن الحسين خضب بالوسمة ، كما حكاه أنس رضي الله عنه ، فيجب حمله على أنه صبغ بها حينما كان في قتال عبيد الله بن زياد ؛ لأن الحكاية واردة في ذلك ، وقد رخص بعض أهل العلم في خضاب السواد في مثله ، بل قال الحافظ : أنه باتفاق أهل العلم ^(١) .

كما أن صبغ الوسمة - أيضاً - مختلف في لونه عند أهل اللغة كما بينته سابقاً ^(٢) ، هل هو أحمر ، أم أزرق ، أم أسود فاحم ، أم يميل إلى السواد ، ومثل هذا لا يصلح حجة على الصبغ بالسواد مطلقاً .

الثالث : أنه لو صحَّ الصبغ بالسواد من الحسن والحسين - رضي الله عنهما - فيمكن حمله على أنه لم تبلغهما السنة الدالة على النهي بالصبغ بالسواد . والحجة في السنة ، إذا صحَّت ولا يجوز أن تُعارض بقول أحد من الناس ^(٣) .

(١) انظر فتح الباري ٤٩٩/٦ . وانظر - أيضاً - مرقاة المفاتيح ، للقاري : ٤٥٨/٤ .

(٢) انظره في ص ٢٧٣ ، هامش رقم (٤) .

(٣) قاله سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - ، انظر إتحاف الأبحاد ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

١٠ - ما نسب إلى عُقْبَةُ بن عامر الجُهَنِي - رضي الله عنه - من الخضاب بالسواد .

فعن أبي عُثَّانَةَ المَعَاوِي (١) قال : « رأيتُ عُقْبَةَ بن عامر يخضب بالسواد . ويقول : نَسَوْدُ أعلاها وتَأْبَى أَسْوَلُها » (٢) . وسنده صحيح .

وأجيب عنه : أن تسويد عقبة - رضي الله عنه - يُحمل على تسويد الدُّهْمَةِ لا التسويد البحت لثبوت حظر الشرع له . فقد ورد عنه أنه كان يختضب بالصَّبِيب ، والصَّبِيب لون مائه أحمر يعلوه سواد ، وقيل : هو عُصَارَةُ ورق الحِنَاء والعُصْفَر ، وقيل : صبغ أحمر (٣) . وعلى فرض أنه صبغ بالسواد البحت ؛ فيحمل على أن أدلة حظره لم تبلغه والله أعلم ، كما أن السنة إذا ثبتت فلا تعارض بغيرها (٤) .

كما اعترض المجوزون للخضاب بالسواد على حديث ابن عباس : « يكون قوم - في آخر الزمان - يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة » بثلاثة أوجه : **الوجه الأول :** الإعلال بأن في سنده عبد الكريم بن أبي المخارق (٥) . وهو ضعيف لا يحتج به .

(١) هو : حَيَّ بن يَزِيد المصري ، أبو عُثَّانَةَ المَعَاوِي ، روى عن عبد الله بن عمرو وعقبة بن عامر وأبي اليقظان ، وروى عنه حرمله بن عمران وعمرو بن الحارث وابن لهيعة . وثقه أحمد ويحيى بن معين . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ١١٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥١٢/٧ . طبقات خليفة ص ٢٩٣ . التاريخ الكبير ١١٩/٣ رقم ٣٩٨ . الجرح والتعديل ٢٧٦/٣ رقم ١٢٢٩ . الثقات ١٨٩/٤ رقم ٢٤٢٦ . تهذيب الكمال ٤٨٥/٧ رقم ١٥٨٣ . الكاشف ٣٦٠/١ رقم ١٢٩٤ . تهذيب التهذيب ٦٣/٣ رقم ١٣٨ . التقريب ٢٥٢/١ رقم ١٦٠٨ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس ، من رخص في الخضاب بالسواد ١٨٤/٥ رقم ٢٥٠١٥ . والهيثمى في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الشيب والخضاب ٢٩١/٥ رقم ٨٨٠٥ وقال : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح خلا أبا عثانة وهو ثقة .

(٣) انظر : النهاية ، مادة صبب : ٥/٣ ، لسان العرب : ٥١٨/١ .

(٤) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٢٨ .

(٥) هو : عبد الكريم بن أبي المخارق ، أبو أمية البصري ، نزل مكة وكان معلماً ، روى عن مجاهد وعطاء والحسن وإبراهيم النخعي ، وروى عنه الثوري ومالك وابن أبي عروبة وابن عيينة . ضعفه الإمام أحمد ويحيى ابن معين وأبو حاتم ، وقال النسائي : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : لين . وقال ابن عدي : الضعف بين على كل ما يرويه . مات سنة ١٢٧ هـ . انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين ص ٧٣ رقم ٤٠١ الضعفاء للعقيلي ٦٢/٣ رقم ١٠٢٧ . الجرح والتعديل ٥٩/٦ رقم ٣٥٠٦ . الكاشف ٦٦١/١ رقم ٣٤٣٢ . الكشف الحثيث ص ١٧٢ رقم ٤٥٩ . تهذيب التهذيب ٣٣٥/٦ رقم ٧١٩ . تقريب التهذيب ٦١٢/١ رقم ٤١٧٠ .

وأجيب عنه : بأن عبد الكريم هذا ليس هو ابن أبي المخارق ، بل هو عبد الكريم بن مالك الجزري ، أبو سعيد وهو من الثقات . قال الإمام المنذري : (وقول من قال إنه عبد الكريم بن مالك الجزري ^(١) هو الصواب ، فإنه قد نسب به بعض الرواة في هذا الحديث فقال فيه : "عن عبد الكريم الجزري ، وعبد الكريم بن أبي المخارق من أهل البصرة نزل مكة ، وأيضاً فإنَّ الذي روى عن عبد الكريم هذا الحديث هو عبيد الله بن عمرو الرقي ^(٢) وهو مشهور بالرواية عن عبد الكريم الجزري وهو - أيضاً - من أهل الجزيرة) ^(٣) اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر : (أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق أبي القاسم البغوي عن هشام بن الحارث عن عبد الله بن عمرو به وقال : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري ، ثم نقل تجريحه عن جماعة . قلتُ : وأخطأ في ذلك فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزري الثقة المخرج له في الصحيح) ^(٤) اهـ .

الوجه الثاني : أنَّ الوعيد في الحديث ليس على خضب السواد بل على معصية أخرى تصدر ممن خضب به أو على اعتقاد فاسد .

فالحديث فيه الإخبار عن قومٍ هذه صفتهم بدليل قوله : « في آخر الزمان » .

(١) هو : عبد الكريم بن مالك الجزري ، أبو سعيد الحراني ، من موالي بني أمية ، ثقة متقن ، رأى أنس بن مالك وروى عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير وطاوس وعكرمة وطائفة ، وروى عنه مالك وابن جريج والسفيانان وخلق . توفي سنة ١٢٧ هـ . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٨٨/٦ رقم ١٧٩٤ . الجرح والتعديل ٥٨/٦ رقم ٣١٠ . التعديل والتجريح ٩١٧/٢ رقم ٩٩٣ . تهذيب الكمال ٢٥٢/١٨ . تذكرة الحفاظ ١٤٠/١ رقم ١٣٢ . الكاشف ٦٦١/١ رقم ٣٤٣٠ . تهذيب التهذيب ٣٣٣/٦ رقم ٧١٧ . التقريب ٦١١/١ رقم ٤١٦٨ . إسعاف المبطأ ص ١٩ رقم ١٦٢ .

(٢) هو : عبيد الله بن عمرو الرقي ، أبو وهب ، مولا هم الأسدي ، مفتي الجزيرة ، ثقة فقيه ربما وهم . روى عن عبد الملك بن عمير وعبد الله بن محمد بن عقیل وزید بن أبي أنيسة ، روى عن زكريا ابن عدي وحكيم بن سيف وعبد الله بن جعفر الرقي ، وروى عنه أبو نعيم الحلي وعلي بن معبد وخلق . توفي سنة ١٨٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٨٤/٧ طبقات خليفة ص ٣٢١ . التاريخ الكبير ٣٩٢/٥ رقم ١٢٦٢ . معرفة الثقات ١١٣/٢ رقم ١١٦٧ . الجرح والتعديل ٣٢٨/٥ رقم ١٥٥١ . الثقات ١٤٩/٧ رقم ٩٤١٥ . تهذيب الكمال ١٣٦/٩ رقم ٣٦٧١ . تذكرة الحفاظ ٢٤١/١ رقم ٢٢٨ . الكاشف ٦٨٥/١ رقم ٣٥٧٩ . تهذيب التهذيب ٣٨/٧ رقم ٧٤ . تقريب التهذيب ٦٣٧/١ رقم ٤٣٤٣ .

(٣) انظر عون المعبود ٢٦٧/١١ ، ٢٦٨ .

(٤) انظر القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد ص ٣٩ ، وانظر نيل الأوطار ١/١١٨ .

إذ لو كان الوعيد على الخضب بالسواد لم يكن لذكر قوله : « في آخر الزمان » فائدة لوجود طائفة من الصحابة والتابعين في الزمن الأوّل قد خضبوا بالسواد^(١) .

وأجيب عنه : بأن هذا تأويل ضعيف وفاسد لأمر :

١ - مخالفته لظاهر الحديث . والأمة مخاطبة بالظاهر لأنه الأصل ، فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل ، وليس ثمة دليل .

٢ - أنّ القول بذلك يترتب عليه مفسدة كبرى . وهي القول : بأنّ الرسول ﷺ لم يبيّن للأمة أن الخضاب بالسواد سيما وعلامة على المعصية الصادرة من أولئك القوم ، أو الاعتقاد الفاسد ، وليس هو المعصية نفسه .

٣ - أن الرسول ﷺ لم يقل فيمن كان لديه اعتقاد فاسد أو صدرت منه معصية أن سيماهم الخضب بالسواد .

فالقول بذلك زيادة على كلام رسول الله ﷺ وقول عليه بلا علم .

٤ - أن الصحابة - رضي الله عنهم - لم يسألوا الرسول ﷺ عن الخضاب بالسواد ماذا يكون سيما وعلامة لأي ذنب أو معصية أو اعتقاد فاسد ؟ وذلك لظهوره عندهم ومعرفتهم ؛ أنه هو المعصية نفسه .

٥ - القول أن طائفة من الصحابة - رضي الله عنهم - خضبوا بالسواد وهم في أوّل الزمان . فغير مسلمّ لأمرين :

الأمر الأوّل : أنه لم يثبت خضاب أحد من الصحابة بالسواد إلا على وجه ضعيف أو وجهٍ وردّ عليه الاحتمال كما تقدّم .

الأمر الثاني : أن إطلاق آخر الزمان على زمن الصحابة - رضي الله عنهم - صحيح فقد ثبت في البخاريّ ومسلم وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إطلاق الرسول ﷺ آخر الزمان على زمن الصحابة - رضي الله عنهم - قال علي - رضي الله عنه - : « سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون

(١) نُقِلَ عن الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب "الخضاب" له . انظر فتح الباري ١٠/٣٥٤ . تحفة الأحوذى ٣٦٥/٥ .

من الدين كما يَمَرُقُ السهم من الرميّة ، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة » (١) .

قال الحافظ : (وأجاب ابن التين : بأن المراد بآخر الزمان هو زمان الصحابة . وفيه نظر ؛ لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة) (٢) اهـ .

وقال ﷺ : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ ، ويشير بأصبعيه فيمدهما » (٣) .

فيكون المراد « بآخر الزمان » هو زمان أمة محمد ﷺ ؛ فيجب الإيمان به والتسليم سواء وقع ما أخبر ﷺ في أوله أم في آخره أم في أثنائه يحرم تأويله بما يخالف ظاهره (٤) .

كما أن ترتيب الحكم على الوصف مُشعر بالعلية . وقد وصف القوم المذكورين بأنهم يخضبون بالسواد (٥) . فالمعصية التي استحقوا بها الوعيد هي وصفهم بكونهم يصبغون بالسواد لا غير (٦) .

الوجه الثالث : أن المراد بالخضب بالسواد في هذا الحديث . الخضب به لغرض التليس والخداع لا مطلقاً (٧) .

وأجيب عنه : بأنه ادعاء باطل ؛ لأن المراد بالحديث ظاهره وهو العموم ، سواء صبغ لغرض التدليس أم للزينة ؛ لأن الصبغ بالسواد ممنوع مطلقاً وتضافرت عليه الأدلة ، ولم يأت منها دليل واحد بقصره على صفة أو حال ، فالقول بقصره على غرض التدليس تقوّل على الرسول ﷺ وزيادة في الشرع وكلّ ذلك ممنوع (٨) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتلهم ، باب قتل الخوارج والملحدّين بعد إقامة الحجة عليهم ٢٥٣٩/٦ رقم ٦٥٣١ . ومسلم في كتاب الزكاة ، باب التحريض على قتل الخوارج ٧٤٦/٢ رقم ١٠٦٦ .

(٢) ولا تعارض بين القولين ؛ فكلاهما لم يخرج عن زمان الصحابة وهو المطلوب . انظر فتح الباري ٣٨٧/٦ .

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق ، باب قول النبي ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين .. ٢٣٨/٥ رقم ٦١٣٨ . ومسلم في كتاب الفتن وأشرط الساعة ، باب قرب الساعة ٢٦٨٨/٤ رقم ٢٩٥٠ .

(٤) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٣٣-١٣٧ .

(٥) قاله الشوكاني في نيل الأوطار ١٢١/١ .

(٦) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٣٣ .

(٧) انظر زاد المعاد ٣٨٦/٤ . تحفة الأحوذى ٣٦٥، ٣٦٦ .

(٨) انظر إتحاف الأبحاد ص ١٣٣ .

الرأي الرَّاجِح :

بعد النظر واستعراض القولين بأدلتهم ؛ يظهر أنّ القول بتحريم الخضاب بالسّواد مطلقاً للرّجل والمرأة هو الرَّاجِح ، وذلك لأسباب هي :

الأوّل : قوّة أدلتهم ، وسلامتها من المعارضة . وبعضها في صحيح مسلم كحديث جابر ، وبعضها في السُّنن كحديث ابن عبّاس رضي الله عنهما .

الثّاني : جمعهم بين عموم النّصوص الواردة في هذ الباب ، وعدم إهمالهم لشيء منها .

الثّالث : موافقة قولهم لظاهر ما ثبت عن النّبي ﷺ من النّهي عن الخضاب بالسّواد .

الرّابع : وفي المقابل ؛ يلمس ضعف أدلة القائلين بجواز الخضاب بالسّواد ، وعدم سلامتها من المعارضة القويّة .

الخامس : لجوء القائلين بالجواز إلى تأويل النّصوص الثابتة في النّهي عن الخضاب بالسّواد من غير قرينة صحيحة تؤيّد مقالتهن وما ذهبوا إليه . والله أعلم .

٢٢ - المسألة الثانية : حُكْمُ اتِّخَاذِ الشَّعْرِ لِلرِّجَالِ (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - استحباب اتِّخَاذِ الشَّعْرِ لِلرِّجَالِ وإطالته . ويدلُّ على أنَّ ذلك هو فقهه أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في الجُمَّة (٢) واتخاذ الشعر » ، ويتعيَّن مراده بما ضمَّنه الباب من أحاديث تدلُّ بظاهرها على الاستحباب .

ثانيهما : ومَّا يؤيِّد ما ذهب إليه الإمام الترمذي - رحمه الله - ما ثبت عن النبي ﷺ من تربيته لشعره وإطالته ومداومته على ذلك .

وقد استدللَّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول :

ما ساقه الترمذي بسنده عن أنس - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله ﷺ رُبْعَةً (٣) ليس بالطويل ولا بالقصير حَسَنَ الجِسم ، أَسْمَرَ اللون ، وكان شَعْرُهُ ليس يَجْعَدُ (٤) ،

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٣٣/٤ .

(٢) الجُمَّة : شعر الرأس إذا جاوز شحمة الأذن فُيَسَمَّى لِمَةً ، أي يُلْمُ بِالنُّكْبِ أي يَقْرُب . فإذا بلغ المنكبين فهو جُمَّة وجمعها : جُمَمٌ . انظر النهاية مادة جهم ٣٠٠/١ . مختار الصحاح ص ١١٢ . المصباح المنير ص ١١٠ . النهاية مادة لم ٢٧٣/٤ . مختار الصحاح ص ٦٠٥ . المصباح المنير ص ٥٥٩ .

(٣) رُبْعَةٌ : بتسكين الباء وبفتحها لغة ، رجل ربعة أي مَرْبُوع الخلق لا طويل ولا قصير ، وامرأة رُبْعَةٌ أيضًا ، وجمعها جميعًا : رُبَعَاتٌ بالتحريك . انظر النهاية مادة ربع ١٩٠/٢ . مختار الصحاح ص ٢٣٠ . لسان العرب ١٠٧/٨ . المصباح المنير ص ٢١٦ .

(٤) جَعَدَ : الجَعْدُ من الشعر خلاف السَّبْط أو القصير منه ، جَعَدَ كَكَرُمَ : جُعُودَةٌ وجَعَادَةٌ ، وَتَجَعَّدَ وَجَعَّدَهُ ، وهو جَعْدٌ ، وهي جَعْدَةٌ والشعر الجَعْدُ : إذا كان فيه التواء وتَقَبُّضٌ . انظر النهاية مادة : جعد ٢٧٥/١ . مختار الصحاح ص ١٠٥ . لسان العرب ١٢١/٣ . المصباح المنير ص ١٠٢ . القاموس المحيط ص ٣٤٨ .

ولا سَبَطٌ^(١) ، إذا مشى يتوكأ^(٢) » (٣) .

قال أبو عيسى : حديث أنس حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث حميد^(٤) .

الحليل الثلثي :

ما ساقه بسنده - أيضاً - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كنتُ اغتسلُ أنا ورسول الله ﷺ من إناءٍ واحد ، وكان له شعرٌ فوق الجُمَّة ودون الوفرة^(٥) » (٦) .

(١) سَبَطٌ : السَبَطُ من الشعر : المنبسط المسترسل نقيض الجعد ، ويقال : سَبَطَ بكسر الباء وربما قيل سَبَطَ بالفتح وسَبَطَ ، سَبَطًا وسَبُوطًا وسَبُوطَةً وسَبَاطَةً . انظر النهاية مادة سبط ٣٣٤/٢ . مختار الصحاح ص ٢٨٣ . لسان العرب ٣٠٨/٧ . المصباح المنير ص ٢٦٤ . القاموس ص ٨٦٣ .

(٢) يتوكأ : وفي الروايات الأخرى : يتكفأ أي يتمايل إلى قدام كما تتكفأ السفينة في جريها ، وقيل أي يرفع القدم من الأرض ثم يضعها ولا يمسح قدمه على الأرض كمشي المتبختر ، كأنما ينحط من صَبَبٍ أي يرفع رجله من قوة وجلادة . انظر النهاية مادة كفأ ١٨٣/٤ . لسان العرب ١٤١/١ ، ١٤٢ . مادة صيب الغريب لأبي عبيد ١٢٢، ٢١/١ . الغريب لابن قتيبة ٥٠٣/١ . النهاية ٣/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ ١٣٠٢/٣ رقم ٣٣٥٤ . وليس فيه "أسمر اللون" وإنما فيه "أزهر اللون ليس بأبيض أمهق ولا آدم .. الحديث" . ومسلم في كتاب الفضائل ، باب في صفة النبي ﷺ ومبعثه وسنه ١٨٢٤/٤ رقم ٢٣٤٧ .

(٤) هو : حميد بن أبي حميد الطويل ، أبو عبيدة البصري ، تابعي ثقة ؛ إلا أنه ربما دُكِّس عن أنس . روى عن أنس بن مالك ، وروى عنه شعبة ومالك والسفيانان والحامدان وخلق . مات سنة ١٤٣هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٥٢/٧ . طبقات خليفة ص ٢١٩ . التاريخ الكبير ٣٤٨/٢ رقم ٢٧٠٤ . معرفة الثقات ٣٢٥/١ رقم ٣٧٠ . الجرح والتعديل ٢١٩/٣ رقم ٩٦١ . الثقات ١٤٨/٤ رقم ٢٢١٧ . جامع التحصيل ص ١٦٨ رقم ١٤٤ . تهذيب الكمال ٣٥٥/٧ رقم ١٥٢٥ . تذكرة الحفاظ ١٥٢/١ رقم ١٤٦ . تهذيب التهذيب ٣٤/٣ رقم ٦٥ . تعريف أهل التقديس ص ٨٦ رقم ٧١ .

(٥) الوفرة : الشعر إذا وصل إلى الأذنين ؛ لأنه وفر على الأذن أي تمَّ عليها واجتمع . انظر النهاية مادة وفر ٢٠٩/٥ . لسان العرب ٢٨٨/٥ . المصباح المنير ص ٦٦٧ . القاموس المحيط ص ٦٣٥ .

(٦) أخرجه الترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في شعر رسول الله ﷺ ، مختصر الشمائل ص ٣٤ رقم ٢٢ . والبعوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب اتِّخَاذُ الْجُمَّة ١٠٠/١٢ رقم ٣١٨٧ . وأخرجه أبو داود في كتاب التَّرجل ، باب ما جاء في الشعر ٨١/٤ رقم ٤١٨٧ ولفظه بعكس لفظ الترمذي : "كان شعر رسول الله ﷺ فوق الوفرة ودون الجُمَّة" وأخرجه بنفس لفظ أبي داود كلاً من : ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب اتِّخَاذُ الْجُمَّة وَالذَّوَابِبِ ١٢٠٠/٢ رقم ٣٦٣٥ . وأحمد في المسند ١٠٨/٦ ، ١١٨ . والطبراني في الأوسط ٢٦/٢ رقم ١٠٤٣ .

قال الحافظ في الفتح ٣٥٨/١٠ : (وجمع بينهما شيخنا في شرح الترمذي بأن المراد بقوله: فوق ودون

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

الدليل الثالث :

ما ثبت في الأحاديث الأخرى . وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن عائشة ^(١) ، والبراء ^(٢) ، وأبي هريرة ^(٣) ، وابن عباس ^(٤) ، وأبي سعيد ^(٥) ، وجابر ^(٦) ،

⇒

بالنسبة إلى المحل ، وتارة بالنسبة إلى الكثرة والقلّة . فقوله "فوق الجمة" أي أرفع في المحل ، وقوله "دون الجمة" أي في القدر ، وكذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن مخرج الحديث متحد) اهـ .

وقال المباركفوري في تحفة الأحوذى ٣٦٩/٥ : (وقال في فتح الودود بعد ذكر الاختلاف بين لفظ الترمذي وأبي داود ما لفظه : فتحمل رواية الترمذي على أن المراد بقوله : فوق ودون بالنسبة إلى محل وصول الشعر ، أي أن شعره ﷺ كان أرفع في المحل من الجمة وأنزل فيه من الوفرة . وفي رواية أبي داود بالنسبة إلى طول الشعر وقصره أي أطول من الوفرة وأقصر من الجمة فلا تعارض بين الروايتين) اهـ .

(١) حديث عائشة ولفظه : قالت : "كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض" أخرجه البخاري في كتاب الحيض ، باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ١١٤/١ رقم ٢٩١ . ومسلم في كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ٢٤٤/١ رقم ٢٩٧ . وعنها أيضاً قالت : "كنت إذا فرقت لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رأسه صدعتُ فرّقهُ عن يافوخه وأرسلت له ناصيته بين عينيهِ" أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد في المسند وغيرهم . وحسنه الألباني . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٩/٢ رقم ٣٥٢٩ .

(٢) حديث البراء بن عازب ولفظه : قال : "كان النبي ﷺ مربوعاً بعيد ما بين المنكبين ، له شعر يبلغ شحمة أذنيه ، رأته في حلة حمراء ، لم أر شيئاً قط أحسن منه" أخرجه البخاري في كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ ١٣٠٣/٣ رقم ٣٣٥٨ . ومسلم في كتاب الفضائل ، باب في صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجهاً ١٨١٨/٤ رقم ٢٣٣٧ .

(٣) حديث أبي هريرة ولفظه : "أن رسول الله ﷺ قال : من كان له شعر فليكرمه" أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ، باب في إصلاح الشعر ٧٦/٤ رقم ٤١٦٣ . والطحاوي في مشكل الآثار في بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من تربية الشعر على الرؤوس من الجُمَم ومن فرقته ومن سدله ٤٣٤/٨ رقم ٣٣٦٥ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب ترجيل الشعر ودهنه ٨٤/١٢ . والحديث قال فيه الحافظ في الفتح ٣٦٨/١٠ : سنده حسن . وقال الألباني : حسن صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٥/٢ رقم ٣٥٠٩ .

(٤) حديث ابن عباس ولفظه : قال : "كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسدل النبي ﷺ ناصيته ثم فرق بعد" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الفرق ٢٢١٣/٥ رقم ٥٥٧٣ . ومسلم في كتاب الفضائل ، باب في سدل النبي ﷺ شعره وفرقه ١٨١٧/٤ رقم ٢٣٣٦ .

(٥) حديث أبي سعيد : لم أجده . فليُنظر من أخرجه .

(٦) حديث جابر ولفظه قال : "أتانا رسول الله ﷺ فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، فقال : أما كان يجد هذا ما يُسكّن به شعره ، ورأى رجلاً آخر وعليه ثياب وسخة ، فقال : أما كان هذا يجد ماءً يغسل به ثوبه" ⇒

ووائل ^(١) بن حُجر ، وأم هانئ ^(٢) .

وجه الاستدلال :

يدلّ ظاهر هذه الأحاديث على استحباب اتخاذ الشعر وإطالته للرجال .

وبه قال : ابن عُمر ، وجابر بن عبد الله ، والحسين بن علي ، وأبو قتادة ، والحسن ابن علي ، وعبد الله بن الزبير ، وابن عباس ، ومعيقب ^(٣) ، وأبو سعيد الخُدري ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وعمّار بن ياسر رضي الله عنهم .

⇒

أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في غسل الثوب وفي الخلقان ٥١/٤ رقم ٤٠٦٢ .

والنسائي في كتاب الزينة ، باب تسكين الشعر ١٨٣/٨ رقم ٥٢٣٦ . وأحمد في المسند ٣٥٧/٣ . وأبو يعلى في مسنده ٢٣/٤ رقم ٢٠٢٦ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٩٤/١٢ رقم ٥٤٨٣ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢٠٦/٤ رقم ٧٣٨٠ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي وقال الألباني : صحيح . انظر سنن أبي داود ٧٦٦/٢ رقم ٣٤٢٧ .

(١) حديث وائل بن حُجر ولفظه قال : "رأني النبي ﷺ ولي شعر طويل ، فقال : ذُباب ذُباب ، فانطلقت فأخذته ، فرأني النبي ﷺ فقال : إني لم أعنك وهذا أحسن" أخرجه أبو داود في كتاب الرجل ، باب في تطويل الجمة ٨٢/٤ رقم ٤١٩٠ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب تطويل الجمة ١٣٥/٨ رقم ٥٠٦٦ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب كراهية كثرة الشعر ١٢٠٠/٢ رقم ٣٦٣٦ . والطبراني في الكبير ٤٠/٢٢ رقم ٩٩ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب اتخاذ الجمة ١٠١/١٢ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٩/٢ رقم ٣٥٣٠ .

(٢) حديث أم هانئ ولفظه قالت : "قدم رسول الله ﷺ إلى مكة وله أربع غدائر تعني عقائص" .

أخرجه أبو داود في كتاب الرجل ، باب في الرجل يعقص شعره ٨٣/٤ رقم ٤١٩١ . والترمذي في كتاب اللباس ، باب دخول النبي ﷺ مكة ٢٤٦/٤ رقم ١٧٨١ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب اتخاذ الجمة ١١٩٩/٢ رقم ٣٦٣١ بلفظ : "وله أربع غدائر تعني ضفائر" . وأحمد في المسند ٣٤١/٦ ، ٤٢٥ . والترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في شعر رسول الله ﷺ ، مختصر الشمائل ص ٣٥ رقم ٢٣ . والطبراني في الكبير ٤٢٩/٢٤ رقم ١٠٤٩ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب فرق الرأس ٩٧/١٢ رقم ٣١٨٤ . والحديث قال فيه الحافظ في الفتح ٣٦٠/١٠ : سنده حسن . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٩/٢ رقم ٣٥٣١ .

(٣) هو : معيقب بن أبي فاطمة الدؤسي ، حليف بني عبد شمس ، من السابقين الأولين ، هاجر المهجرتين ، وشهد المشاهد ، وولي بيت المال لعمر ، روى عنه ابنه محمد ، وأبو سلمة ، ابتلى بالجذام ، وتوفي سنة ٤٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١١٦/٤ . طبقات خليفة ص ١٢٣ . الكاشف ٢٨٤/٢ رقم ٥٥٨٠ . تهذيب التهذيب ٢٢٧/١٠ رقم ٤٥٨ . الإصابة ١٩٣/٦ رقم ٨١٧٠ .

والقاسم بن محمد ، وعبيد بن عُمَيْر^(١) ، وابن الحنفية^(٢) .

وإليه ذهب : المالكية ، والشافعية ، والحنابلة^(٣) . وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين :

فذهب قوم إلى استحباب إطالة شعر الرجل وإكرامه لمن يقدر على ذلك ، وهو ما بيناه .

أما أصحاب القول الثاني : فقالوا : إنَّ السُّنة في شعر الرأس هي الحلق .

وإليه ذهب : الحنفية^(٤) .

وقد استدلل الأحناف لما ذهبوا إليه بحديث وائل بن حُجر - رضي الله عنه - قال :

« رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَلِي شَعْرٍ طَوِيلٍ ، فَقَالَ : ذُبَابُ ذُبَابٍ ، فَاَنْطَلَقْتُ فَأَخَذْتُهُ ، فَرَأَنِي النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَعْنِكَ ، وَهَذَا أَحْسَنُ »^(٥) .

وهذه الاستدلالات :

قوله ﷺ : « هذا أحسن » فيه دلالة على أن جَزَّ الشعر أحسن من تربيته ، وما جعله

رسول الله ﷺ الأحسن كان لا شيء أحسن منه ووجب لزوم ذلك الأحسن وترك ما يخالفه^(٦) .

(١) هو : عُبيد بن قتادة الليثي ، أبو عاصم ، قاض أهل مكة ، روى عن عمر وأبي وعائشة ، وروى عنه ابنه عبد الله وابن أبي مُليكة ، وعمر بن دينار . مجمع على ثقته من كبار التابعين ، توفي سنة ٧٤ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٦٣/٥ . طبقات خليفة ص ٢٧٩ . التاريخ الكبير ٤٥٥/٥ رقم ١٤٧٩ . معرفة الثقات ١١٨/٢ رقم ١١٨٥ . الجرح والتعديل ٤٠٩/٥ رقم ١٨٩٦ . الثقات ١٣٢/٥ رقم ٤٢١٢ . تهذيب الكمال ٢٢٣/١٠ رقم ٣٧٣٠ . الكاشف ٦٩١/١ رقم ٣٦٢٦ . تقريب التهذيب ٦٤٥/١ رقم ٤٤٠١ .

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الشعر ٢٧١، ٢٧٠/١١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في اتِّخَاذِ الْجُمَةِ وَالشَّعْرِ ١٨٧/٥-١٨٩ . التمهيد ٧٧/٦ .

(٣) انظر التمهيد ٧٤/٦ ، القوانين الفقهية ص ٢٩٣ ، كفاية الطالب ٥٨٠/٢ ، الفواكه الدواني ص ٣٠٦/٢ . المجموع ٣٥٤/١ ، مغني المحتاج ١٤٤/٦ . المغني لابن قدامة ٧٣/١ ، كشاف القناع ٩٣/١ ، شرح المنتهى ٤٤/١ .

(٤) انظر شرح مشكل الآثار للطحاوي ٤٣٧/٨ . أحكام القرآن للجصاص ٩٦/١ . مختصر اختلاف العلماء ٣٨٤/٤ . حاشية الطحطاوي ص ٤٣١ ، ٤٣٢ حاشية ابن عابدين ٢٦١/٥ .

(٥) سبق تخريجه في الصفحة السابقة ، هامش رقم (١) .

(٦) انظر شرح مشكل الآثار الصفحة السابقة نفسها .

المناقشة :

قلتُ : يمكن مناقشة استدلالهم هذا من عدة أوجه :

الأوّل : أن قوله ﷺ : « إني لم أعنك » فيه نفي لاستحباب حلق شعر الرأس وجزّه وأنه غير مقصود في هذا الحديث .

الثاني : أن قوله ﷺ « هذا أحسن » ليس فيه إثبات لاستحباب حلق الرأس على عموميه، وإنما يمكن حمله على أن رأسه كان شعثاً أو ثائراً لعدم ترجيله أو دهنه ونحو ذلك . وهذا لا شك أن جزّه وتوطييه لمن كان لا يعتني بشعر رأسه أفضل من تركه شعثاً .

الثالث : أن اتخاذ الشعر وإطالته إلى المنكبين هو ما داوم عليه رسول الله ﷺ ولم يكن يحلق رأسه كما ثبت عنه إلا في النسك من حج أو عمرة . فدل ذلك على أن هذا هو المستحب .

الرابع : أن الحديث الذي استدّلوا به غاية ما يدلّ عليه هو الجواز لا الاستحباب ، كما أنه ليس فيه دليل على الحلق ، وإنما فيه جزّ الشعر ، والجزّ هو القصّ وليس الحلق ^(١) .

الخامس : أن الحلق في كلّ الأوقات من غير حاجة هو سيما الخوارج الذين ذكرهم النبي ﷺ بقوله « سيماهم التحليق » ^(٢) .

ويؤيده قول ابن عباس - رضي الله عنهما - « الذي يحلق في المصر شيطان » ^(٣) .

وقول عمر - رضي الله عنه - لصبيغ الذي كان يتكلّم في متشابه القرآن : « لو وجدتُك مخلوقاً لضربتُ رأسك » ^(٤) .

وحديث جابر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « لا توضع النواصي إلا في حج أو عمرة » ^(٥) .

(١) الجزّ : هو قصّ الشعر والصّوف والحشيش ونحوه . انظر : النهاية ، مادة : جزز ٢٦٨/١ . لسان العرب : ٣٢١/٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ، باب قراءة الفاجر والمنافق ... ٢٧٤٨/٦ ، رقم ٧١٢٣ ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم : ٧٤٥/٢ ، رقم ١٠٦٤ .

(٣) أورده ابن تيمية عنه في شرح العمدة : ٢٣١/١ ، وابن قدامة في المغني : ٧٤/١ . ولم أحده في شيء من كتب الحديث .

(٤) أخرجه أبو القاسم اللالكائي في اعتقاد أهل السنة : ٦٣٥/٤ ، رقم ١١٣٦ .

(٥) أخرجه الهيثمي في الجمع في كتاب الحجّ ، باب في الحلق والتقصير ... ٥٧٧/٣ ، رقم ٥٥٩٥ ، وقال : رواه البزار والطبراني في الأوسط ، وفيه : محمد بن سليمان بن مسّمول ، وهو ضعيف بهذا الحديث وغيره ، وأخرجه أيضاً ابن الجعد في مسنده ص ٢٥٣ ، رقم ١٦٧٧ .

الرأي الرَّاجح :

بعد النَّظر في أدلّة الفريقين ، يظهر لي : أنّ الرَّاجح هو القول باستحباب إطالة الشَّعر للرجال لمن يقدر على العناية به وإكرامه ، وذلك لأسباب :

الأوّل : قوّة أدلّتهم ، وسلامتها من المعارضة .

الثاني : موافقة ما ذهبوا إليه لما ثبت عن النبي ﷺ أنّه فعله وداوم عليه .

الثالث : وفي المقابل ؛ فإنّ ضعف استدلال القائلين باستحباب الحلق وعدم سلامته من المناقشة ، ومخالفة ما ذهبوا إليه لما داوم عليه النبي ﷺ يجعل قولهم هذا مرجوحاً . والله أعلم .

فائدة : قال الإمام النووي :

(قال القاضي [أي عياض] والجمع بين هذه الروايات ؛ أن ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه ، وهو الذي بين أذنيه وعاتقه ، وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه ، قال : وقيل بل ذلك لاختلاف الأوقات ، فإذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب ، وإذا قصرها كانت إلى أنصاف الأذنين ، فكان يقصر ويطول بحسب ذلك) (١) ١ هـ .

وقال ابن العربي :

(الشعر في الرأس زينة ، وتركه سُنّة ، وحلقه بدعة وحالة مذمومة جعلها النبي ﷺ من شعار الخوارج) (٢) ١ هـ .

(١) انظر شرح مسلم للنووي ٩١/١٥ . وانظر أيضاً فيض القدير للمناوي ٧٤/٥ ، ٧٥ . نيل الأوطار ١٢٢/١ ، ١٢٣ .

(٢) انظر عارضة الأحوذ ٢٠٤/٤ .

٢٣ - المسألة الثالثة : حُكْمُ التَّرَجُّلِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى كراهة ^(٢) تَرْجِيلِ ^(٣) الشَّعْرِ للرجال كل يوم .
وإلى استحبابه فيما عدا ذلك ، ويدل على ذلك :

أنَّه ترجم لهذه المسألة بقوله : « باب ما جاء في النهي عن الترجل إلا غيباً » ^(٤) ،
وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقْهه ، وكراهته لترجيل شعر الرجل كل يوم كراهة تنزيهه
لا تحريم ، لكونه من الإرفاء والمبالغة في التزيين .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن عبد الله بن مُغَفَّل - رضي الله عنه - قال : « نَهَى
رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غيباً » ^(٥) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

-
- (١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ٢٣٤/٤ .
- (٢) المراد هنا الكراهة التنزيهية ؛ لأن المراد هنا ترك الترفه والمبالغة في التزيين ، لما ثبت أنه ﷺ كان ينهى عن كثير من الإرفاء ،
أما الاستكثار من الترجيل لمن قصد به أمراً محرماً ؛ كقصد التعرض للنساء وإغوائهن ؛ فمحرم لأن الأمور بمقاصدها .
- (٣) الترجيل : هو تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه ، ورجلتُ الشعر ترجيلاً سرحته سواء كان شعرك أو شعر غيرك .
انظر النهاية ، مادة رجل ٢/٢٠٣ . لسان العرب ١١/٢٧٠ . المصباح المنير ص ٢٢١ . القاموس ص ١٢٩٨ .
- (٤) غَيْباً : الغَيْبُ بكسر الغين وتشديد الباء : غَبِيتُ عن القوم ، أَعْبْتُ من باب قَتَلَ غَيْباً بالكسر : أتيتهم يوماً بعد
يوم ، ومنه حُمِيَ الغيب ، يقال : غَبَّتْ عليه تَغَبُّ غَيْباً إذا أتت يوماً وتركت يوماً . وتغيب الماشية غَيْباً وغُيُوباً
إذا شربت يوماً وظمئت يوماً . انظر الفائق مادة غب ٣/٤٦ . النهاية ٢/٢٠٣ مختار الصحاح ص ٤٦٧ .
لسان العرب ١/٦٣٥ . المصباح المنير ص ٤٤٢ . القاموس ص ١٥٢ .
- (٥) أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ٧٥/٤ رقم ٤١٥٩ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب الترجل غيباً ٨/١٣٢
رقم ٥٠٥٥ . وأحمد في المسند ٨٦/٤ والترمذي في الشمائل أيضاً باب ما جاء في رجل رسول الله ﷺ مختصر
الشمائل ص ٣٧ رقم ٢٨ . وابن حبان في كتاب الزينة ١٢/٢٩٥ رقم ٥٤٨٤ . والبغوي في شرح السنة في
كتاب اللباس ، باب ترجيل الشعر وتدهينه ٨٣/١٢ رقم ٣١٦٥ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر
صحيح سنن أبي داود ٧٨٤/٢ رقم ٣٥٠٥ .

الدليل الثايف : ما ثبت من حديث أنس - رضي الله عنه - وقد عبّر عنه الإمام الترمذي بقوله : وفي الباب عن أنس^(١) .

وجه الاستدلال : يدلُّ هذان الحديثان - بظاهرها - على استحباب إكرام الشعر وتزيينه ، ما دام ذلك في حدِّ الاعتدال وكراهة مجاوزة الحدِّ والإسراف فيه .

وبه قال : أبو هريرة رضي الله عنه .

والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين^(٢) .

وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة^(٣) .

فائدة : قال ابن العربي في الترجل :

(وهو تسريح الرأس وتحسينه ، فموالاته تصنع ، وتركه تدنس ، وإغباطه سنة)^(٤) اهـ .

وقال المباركفوري :

(فإن قلت : ما وجه التوفيق بين حديث الباب ، وبين ما رواه النسائي عن أبي قتادة « أنه كانت له جُمَّة ضخمة ، فسأل النبي ﷺ ، فأمره أن يحسن إليها ، وأن يترجل كل يوم »^(٥) ، ورجال إسناده كلّهم رجال الصّحيح ؟

(١) حديث أنس ولفظه قال : "كان رسول الله ﷺ يكثر دهن رأسه ، وتسريح لحيته ، ويكثر القناع ، حتى كأن ثوبه ثوب زيات" أخرجه الترمذي في الشمائل في الباب السابق نفسه . والبغوي في الباب السابق نفسه ١٢/٨٢ رقم ٣١٦٤ . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر مختصر الشمائل ص ٣٦ رقم ٢٦ . قال المباركفوري في التحفة ٣٧٠/٥ : لا يلزم من الإكثار التسريح كل يوم ، بل الإكثار قد يصدق على الشيء الذي يفعل بحسب الحاجة . اهـ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في الدهن كل يوم ٢٣٣/٥ .

(٣) انظر شرح فتح القدير ٢/٣٥١ . عمدة القاري ٢٢/٦٠ . التمهيد ٥/٥٠ ، المنتقى للباجي ٧/٢٦٩ ، شرح الزرقاني ١/١٧٤ . التنبيه ص ١٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٣٤ ، المنهج القويم ص ٢٤ ، مغني المحتاج ٦/١٤٣ ، الإقناع ٢/٥٩٥ . شرح العمدة ١/٢٢٧ ، الفروع ١/٩٨ ، الإنصاف ١/١٢١ ، كشف القناع ١/٩٣ ، شرح المنتهى ١/٤٣ .

(٤) انظر عارضة الأحوذى ٤/٢٠٥ .

(٥) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب تسكين الشعر : ٨/١٨٤ ، رقم ٥٢٣٧ ، والحديث قال فيه الألباني : ضعيف ، وأعلله بثلاث علل :

١ - الانقطاع بين محمد بن المنكدر وأبي قتادة ، فإنه لم يسمع منه ، كما حققه الحافظ في التهذيب : ٩/٤١٧ ، رقم ٧٦٩ ، جامع التحصيل ص ٢٧٠ ، رقم ٧١٣ .

قلتُ : قال المناوي : حديث أبي قتادة محمول على أنه كان محتاجاً للترجيل كل يوم لغزارة شعره ، أو هو لبيان الجواز .

وذكر الحافظ السيوطي في حاشية أبي داود : قال الشيخ ولي الدين العراقي في حديث أبي داود « نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم » ^(١) ، هو نهى تنزيهه لا تحريم ، والمعنى فيه أنه من باب الترفه والتنعم فيجتنب ، ولا فرق في ذلك بين الرأس واللحية .. ، فإن قلت : نُقل أنه كان يسرح لحيته كل يوم مرتين ؟

قلتُ : لم أقف على هذا بإسناد ، ولم أر من ذكره إلا الغزالي في الإحياء ، ولا يخفى ما فيه من الأحاديث التي لا أصل لها ^(٢) اهـ.

⇒

٢ - أنه مرسل .

٣ - التدليس : لأن ابن مقدم كان يدلس تدليساً عجيباً يُعرف عند العلماء بتدليس السكوت .

انظره في ترجمته في التهذيب : ٤٢٧/٧ ، رقم ٨٠٨ ، تهذيب الكمال : ٤٧٠/٢١ ، رقم ٤٢٩٠ .

كما أنه مخالف لما رواه البيهقي عن أبي قتادة : « كان لأبي قتادة شعر ... ، وكان يدهنه يوماً ، ويدعه يوماً » .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب البول في المستحم : ٨/١ ، رقم ٢٨ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب الأخذ من الشارب : ١٣١/٨ ، رقم ٥٠٥٤ . وأحمد في المسند : ١١١/٤ ، ٣٦٩/٥ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر : صحيح سنن أبي داود : ٩/١ ، رقم ٢٣ .

(٢) انظر : تحفة الأحوذى : ٣٦٩/٥ - ٣٧٠ .

٢٤ - المسألة الرابعة : حُكْمُ الْاِكْتِحَالِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب الاكْتِحَالِ^(٢) للرجال والنساء ، ويدل على ذلك أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في الاكْتِحَالِ » ، ويتعين مراده بما ساقه من أحاديث الباب الدالة على الاستحباب .

ثانيهما : إطلاق التّدبّ الوارد في هذه الأحاديث ، فيشمل بذلك العموم : الرجال والنساء ، الصغار والكبار ، للتداوي أو لغيره .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول :

ما ساقه بسنده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « اکتحلوا بالإثمد^(٣) ، فإنه يَجْلُو^(٤) البَصَر ، وَيُنْبِتُ الشَّعْر . وزعم أن النبي ﷺ كانت

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢٣٤/٤ .

(٢) الاكْتِحَالُ : كَحَلَّتْ الرجل كَحَلًّا من باب قتل : جعلتُ الكحل في عينيه ، فالفاعل : كاحِلٌ وكَحَّالٌ ، والمفعول : مَكْحُولٌ ، والكَحْلُ : أن يعلو منابت الأشجار سوادٌ خِلْقَةٌ من غير اكْتِحَالٍ ، ويقال : رجلٌ أَكْحَلٌ وامرأةٌ كَحَلَاءٌ مثل أحمر وحمراء . والمَكْحَلُ والمَكْحَالُ وزانٌ مِفْتَاحٌ ومِفْتَاحٌ : الميل الذي يُكْتَحَلُ به . انظر النهاية مادة كحل ١٥٤/٤ . مختار الصحاح ص ٥٦٤ . لسان العرب ٥٨٤/١١ . المصباح المنير ص ٥٢٦ . القاموس المحيط ص ١٣٥٩ .

(٣) الإثمد : بكسر الهمزة والميم الكحل الأسود ويقال : إنه مُعَرَّبٌ ، قال ابن البيطار في المنهاج هو الكحل الأصفهانى ويؤيده قول بعضهم : ومعادنه بالمشرق . وهو حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة يكون في بلاد الحجاز . وأجوده يؤتى به من أصفهان . انظر مختار الصحاح مادة ثمد ص ٨٦ . لسان العرب ١٠٥/٣ . المصباح المنير ص ٨٤ القاموس ص ٣٤٥ . فتح الباري ١٥٨/١٠ .

(٤) يَجْلُو : من الجلاء ، أي يحسن النظر ويزيد نور العين وينظف الباصرة لدفع المواد الرديئة النازلة إليها من الرأس . انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة جلا ٣٣٨/٤ . الفائق ٢٣٠/١ . مختار الصحاح ص ١٠٨ . لسان العرب ١٥٠/١٤ . تحفة الأحوذى ٣٧١/٥ .

له مُكْحَلَةٌ ^(١) يَكْتَحِلُ بها كُلُّ ليلة ، ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه ^(٢) .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن غريب . لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور ^(٣) .

وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ قال : « عليكم بالإثم ، فإنه يجلو البصر ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ » ^(٤) .

الدليل الثاني : ما ثبت في الأحاديث الأخرى .

(١) مُكْحَلَةٌ : بضم الميم والحاء الراء الذي يوضع به الكحل ، وهي من النوادر التي جاءت بالضم وقياسها الكسر على وزن مِفْعَل لأنها اسم آلة . انظر المصادر نفسها في هامش رقم (٢) في الصفحة السابقة .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطب ، باب في الأمر بالكحل ٨/٤ رقم ٣٨٧٨ . بزيادة لفظة : " والبسوا من ثيابكم البياض .. الحديث " والنسائي في كتاب الزينة ، باب الكحل ١٤٩/٨ رقم ٥١١٣ دون لفظة " وزعم ... " . وابن ماجه في كتاب الطب ، باب الكحل بالإثم ١١٥٧/٢ رقم ٣٤٩٧ بنفس لفظ النسائي . وأحمد في المسند ١/٢٣١، ٢٤٧، ٣٢٧ ، ٣٦٣ . والترمذي أيضًا في الشمائل ، باب ما جاء في كحل رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٤٤ رقم ٤٢ . والحميدي في مسنده ١/٢٤٠ رقم ٥٢٠ بلفظ أبي داود . وأبو يعلى في مسنده ٥/١١٣ رقم ٢٧٢٧ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٤٩ رقم ٢٦٨١ . والطبراني في الكبير ١٢/٦٦ رقم ١٢٤٩١ . والحاكم في المستدرک في كتاب الطب ٤/٤٥٢ رقم ٨٢٤٨ دون لفظة " زعم ... " وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . والحديث قال فيه الألباني : صحيح دون قوله وزعم وما بعدها فإنها ضعيفة جدًا . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥١/٢ رقم ١٤٣٨ . مختصر الشمائل ص ٤٤ .

(٣) هو : عباد بن منصور الناجي ، أبو سلمة قاضي البصرة ، صدوق رُميَ بالقدر وكان يدلس وتغير بآخره . روى عن عكرمة وعطاء والحسن وعدة ، وروى عنه القطان وروح والثوري وريحان بن سعيد وغيرهم . توفي سنة ١٥٢ هـ . انظر ترجمته في الضعفاء للعقيلي ٣/١٣٤ رقم ١١١٩ . الجرح والتعديل ٦/٨٦ رقم ٤٣٨ . الجروحين ٢/١٦٥ رقم ٧٩٠ . الكامل ٤/٣٣٨ رقم ١١٦٧ . تهذيب الكمال ١٤/١٥٦ رقم ٣٠٩٣ . الكاشف ١/٥٣٢ رقم ٢٥٧٥ . تعريف أهل التقديس ص ١٢٩ رقم ١٢١ . تقريب التهذيب ١/٤٦٨ رقم ٣١٥٣ .

(٤) قال الحافظ في الفتح ١٠/١٥٧ : (وعن علي عند أبي عاصم والطبراني ولفظه : " عليكم بالإثم ؛ فإنه منبئة للشعر ، مذهبة للقدى ، مصفاة للبصر " وسنده حسن ، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذي في الشمائل ، وعن أنس في غريب مالك للدارقطني بلفظ : " كان يأمرنا بالإثم " ، وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ : " اكتحلوا بالإثم فإنه .. الحديث " ، وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ : " إنه أمر بالإثم المروّح عند النوم " ، وعن أبي هريرة بلفظ : " خير أكمالكم الإثم فإنه .. الحديث " أخرجه البزار وفي سنده مقال ، وعن أبي رافع : " أن النبي ﷺ كان يكتحل بالإثم " أخرجه البيهقي وفي سنده مقال ، وعن عائشة : " كان لرسول الله ﷺ إثم يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً " أخرجه أبو الشيخ في كتاب " أخلاق النبي ﷺ " بسند ضعيف ١ هـ .

وعبر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن جابر ^(١) ، وابن عمر ^(٢) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث على استحباب الاحتحال بالإئتمد وأن يكون ذلك وترًا . وذلك لورود النذب إليه وذلك بقوله ﷺ : « اکتحلوا بالإئتمد » وهو لفظ عام ؛ فيشمل الرجال والنساء .

وبه قال : أنس بن مالك ، وأبو هريرة رضي الله عنهما .

ومحمد بن سيرين ^(٣) .

وإليه ذهب : الشافعية ، والحنابلة ^(٤) . وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، وتقدم ذكر القول الأول وأنهم يرون استحباب الاحتحال للرجال والنساء .

القول الثاني : أنّ الاحتحال للرجال جائز للتداوي فقط ويُمنع لغيره .

وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ^(٥) .

(١) حديث جابر ولفظه : قال رسول الله ﷺ : "عليكم بالإئتمد عند النوم ، فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر" أخرجه ابن ماجة في كتاب الطب ، باب الكحل بالإئتمد ١١٥٦/٢ رقم ٣٤٩٦ . والترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في كحل رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٤٥ رقم ٤٣ . وعبد بن حميد في المنتخب ص ٣٢٨ رقم ١٠٨٥ والبخاري في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب الاحتحال ١١٦/١٢ رقم ٣٢٠٢ . والحديث ضعّفه ابن أبي حاتم في العلل ٢٦٠/٢ رقم ٢٢٧٥ وقال : منكر . وصححه الألباني في مختصر الشمائل ص ٤٥ .

(٢) حديث ابن عمر لفظه : قال رسول الله ﷺ : "عليكم بالإئتمد ، فإنه يجلو البصر ، وينبت الشعر" أخرجه ابن ماجة في الباب السابق نفسه ١١٥٦/٢ رقم ٣٤٩٥ . والترمذي في الشمائل في الباب السابق نفسه مختصر الشمائل ص ٤٥ رقم ٤٥ . والحاكم في المستدرک في کتاب الطب ٢٣٠/٤ رقم ٧٤٦٢ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وصححه الألباني وقال : في سنده ضعف لكنه يتقوى بما قبله . انظر مختصر الشمائل ص ٤٥ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في الكحل ، وكم في عين ، ومن أمر به ٢٤٠/٥ .

(٤) انظر التنبيه ص ١٤ ، روضة الطالبين ٣/٣٢٤ ، المجموع ١/٣٤٧ ، المنهج القويم ص ٢٤ ، الإقناع ٢/٥٩٥ ، المقدمة الحضرمية ص ٢٦ . شرح العمدة لابن تيمية ١/٢٢٥ . المبدع ١/١٠٣ ، الفروع ١/٩٨ ، الإنصاف ١/١٢١ . كشف القناع ١/٩٣ ، شرح المنتهى ١/٤٤ .

(٥) انظر الهداية ١/١٢٦ ، البحر الرائق ٢/٣٠٢ . التاج والإكليل بهامش المواهب ١/٢٨٧ ، كفاية الطالب ٢/٦٤٢ ، الفواكه الدواني ٢/٣٣٩ .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه :

بأن الاكْتِحَال من زينة النساء ؛ فيمنع منه الرجال ؛ لأن التشبه بالنساء منهي عنه .
فيجوز الاكْتِحَال في حال التداوي - فقط - للضرورة .

المناقشة : وقد اعترض على استدلالهم هذا بأنه ضعيف . وذلك لثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن قوله ﷺ : « عليكم بالإثم » . عام ، فيشمل الرجال والنساء ، والصغار والكبار .

ولا يجوز تخصيص هذا العموم إلاّ بدليل ، ولا دليل للقائلين بالتخصيص هنا . فيبقى العام على عمومته .

الأمر الثاني : أن قوله ﷺ : « عليكم بالإثم » أمر إرشاد يفيد النذب والاستحباب . ولا يمكن نقله إلى حال الضرورة والحاجة إلاّ بدليل ، ولا دليل للقائلين به في حال الضرورة فقط .

الأمر الثالث : النصوص الواردة باكْتِحَاله ﷺ ومداومته عليه لم يرد في شيء منها أنه ﷺ فعل ذلك لعلّة العلاج والتداوي أو نحو ذلك من الأسباب الأخرى ، مما يدلّ دلالة صريحة على استحباب الاكْتِحَال عمومًا ، وذلك لما فيه من الفوائد العظيمة الواردة في تلك النصوص .

الرأي الرابع :

من خلال استعراض القولين بأدلّتهما ؛ يتبين رجحان القول الأول وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه من استحباب الاكْتِحَال بالإثم للرجال والنساء ، وذلك لأسباب :

الأول : قوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة . وموافقتهم لما نذب إليه النبي ﷺ وداوم عليه .

الثاني : ضعف استدلال المانعين لاكْتِحَال الرجال في غير حال الضرورة والتداوي ، وتخصيصهم لعموم النصوص الواردة في هذا الباب من غير دليل صحيح على هذا التخصيص . والله أعلم .

فائدة :

قال الحافظ ابن حجر بعد سياقه للأحاديث الواردة في الاكْتِحَال : (ووقع في بعض الأحاديث التي أشرت إليها كيفية الاكْتِحَال ، وحاصله ثلاثاً في كل عين ، فيكون الوتر

في كل واحدة على حدة ، أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما ، أو في اليمين ثلاثاً وفي اليسرى ثنتين ؛ فيكون الوتر بالنسبة لهما جميعاً ، وأرجحهما الأول والله أعلم (١) ١ هـ .

وقال المناوي بعد سياقه لحديث ابن عباس :

(تعلق بظاهره قوم ؛ فأنكروا على الرجال الاكتحال نهراً . قال ابن جرير : وهذا خطأ ؛ لأنه إنما نصّ على النوم ؛ لأن الاكتحال عنده أنفع ، لا لكراهة استعماله في غيره من أوقات النهار أو غيره) (٢) ١ هـ .

وقال الدكتور عبد الرزاق الكيلاني :

(بلاد العرب صحارى كثيرة الغبار - مع ما يُسببه الغبار للعين من أذى وخدوش - وساطعة الشمس في أكثر أوقات السنة - مع ما تسببه أشعتها للعيون من أذى وأضرار - لذلك أكثر العرب من استعمال الأكحال لاتقاء هذه الأضرار ، فالكحل يمنع قسماً كبيراً من أشعة الشمس من الدخول إلى العين ، كما يلتصق عليه كثير من الغبار ، فيمنع أذاهما عن العيون ، وخير الأكحال الإثمد ، فهو يمنع أذى الغبار ، وأشعة الشمس ، ويقوي بصيالات الشعر أيضاً ، فتطول الأهداب ، وتشارك في حماية العين من كثير من الأضرار ، هذا عدا مسحة الجمال التي يضيفها عليها ، وياليت المشتغلين بالأدوية يجربونه على شعر الرأس أيضاً ، لعله يقوي بصيالاته ويمنع سقوطه ، ويشفي الصّلع .

وقال أيضاً : والإثمد معدنٌ أسمر ذو لمعة ، سريع التفتت ، سهل السحق ، تصنع حقن : (إبر دوائية) لمعالجة حبة الشرق : (دُمْل حَلْب) ومرض : (الكالاآزار) الناجم عن طفيلي : (اللاشمانيا) ، ولأجل الكحل يُسحق جيداً ، وينخل نخلاً دقيقاً ، ويضاف إليه شيء من الفحم الحيواني أو النباتي ، وشيء من حامض البوريك (وهو مطهر) ولماذا لا نجرب مرهمه في الحروق أيضاً ، فقد يشفيها (٣) ١ هـ .

(١) انظر فتح الباري ١٠/١٥٨ . وهذا ما رجحه المباركفوري أيضاً في تحفة الأحوذى ٣٧٢/٥ .

(٢) انظر فيض القدير ٣٣٧/٤ .

(٣) انظر : الحقائق الطبية في الإسلام للدكتور الجراح / عبد الرزاق بن أشرف الكيلاني ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٢٥ - المسألة الخامسة : حُكْمُ لِبْسِ الصَّمَاءِ وَالاحْتِبَاءِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى كراهة لبسة الصَّمَاءِ ^(٢) والاحتباء في الثوب الواحد كراهة تحريم ^(٣) .

ويدل على ذلك أمران :

أولهما : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في النهي عن اشتمال الصَّمَاءِ والاحتباء في الثوب الواحد » ، وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقهه في المسألة .
ثانيهما : ما استدلل به من أحاديث الباب ، وفيها التصريح بالنهي ، ومقتضى النهي عنده يفيد التحريم .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٣٥/٤ .

(٢) اشتمال الصَّمَاءِ : عند أهل اللغة : هو أن يُجَلَّلَ جسده كله بالكساء أو الإزار ولا يرفع شيئاً من جوانبه ، فلا يجعل له موضعاً تخرج منه اليد ، قال أبو عبيد : وربما اضطجع فيه على هذه الحال ؛ فلا يدري لعله يصيبه شيء يريد الاحتباس منه وأن يقيه يديه ، فلا يقدر على ذلك لإدخاله إياهما في ثيابه .
وقال ابن قتيبة : سميت صَّمَاءً ، لأنه إذا اشتملها شَدَّ على بدنه ويديه المنافذ كلها ، فكأنما لا تصل إلى شيء ولا يصل إليها شيء كالصخرة الصماء التي ليس فيها صدع ولا خرق .
أما عند الفقهاء ؛ فتعريف اشتمال الصماء هو : أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه . قال أبو عبيد : والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا ، وذاك أصح معنى الكلام .

انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة صمم ١١٨، ١١٧/٢ . الغريب لابن قتيبة ١٨٢/١ . الفائق ٣١٥، ٣١٤/٢ . النهاية ٥٤/٣ . مختار الصحاح ص ٣٧٠ . لسان العرب ٣٦٨/١١ . المصباح المنير ص ٣٢٣ . القاموس ص ١٤٥٩ . شرح مسلم للنووي ٧٦/١٤ .

(٣) الاحتباء : هو أن يقعد الإنسان على إليتيه وينصب ساقيه فيجمع بين ظهره وساقيه بثوب أو غيره ، وقد يحتوي يديه ، وهذه القعدة يقال لها : الحبوطة بضم الحاء وكسرهما أو الفتح . وكان هذا الاحتباء عادة للعرب في مجالسهم . وإنما نهى عنه ؛ لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ربما تحرك أو زال الثوب فتبدو عورته . انظر النهاية مادة حبا ٣٣٥/١ . لسان العرب ١٦١/١٤ . المصباح المنير ص ١٢٠ . القاموس ص ١٤٦٢ .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ : « نهى عن لبستين ^(١) : الصماء ، وأن يحْتَبِي الرجلُ بثوبه ليس على فرجه منه شيء » ^(٢) .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .
وقد روي هذا من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

الدليل الثاني : ما ثبت من الأحاديث الأخرى الدالة على النهي عن هاتين اللبستين .
وقد عبر الترمذي عن ذلك بقوله :

وفي الباب عن علي ^(٣) ، وابن عمر ^(٤) ، وعائشة ^(٥) ، وأبي سعيد ^(٦) ،

(١) لبستين : قال المناوي في فيض القدير ٣٣٩/٦ : بكسر اللام نظراً للهيئة ، وفتحها نظراً للمرة ، وبضمها على اسم الفعل ، قال أبو زرعة : والأول هنا أوجه . ١ هـ . وانظر تحفة الأحوذى ٣٧٣/٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الاحتباء في ثوب واحد ٢١٩١/٥ رقم ٥٤٨٣ . ومسلم بنحوه في كتاب البيوع ، باب إبطال بيع الملامسة والمناذة ١١٥١/٣ رقم ١٥١١ .

(٣) حديث علي ولفظه : "نهاني رسول الله ﷺ عن صلاتين وقراءتين وأكلتين وليستين ؛ نهاني أن أصلي بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ، وأن أكل وأنا منبطح على بطني ، ونهاني أن ألبس الصماء وأحتبي في ثوب واحد ليس بين فرجي وبين السماء ساتر" أخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الأطعمة ١٣٣/٤ رقم ٧١٣٠ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة . وقال الذهبي : عمر بن عبد الرحمن وإه .

(٤) حديث ابن عمر ولفظه : "نهى رسول الله ﷺ عن لبستين ... الحديث" أخرجه النسائي في كتاب البيوع ، باب تفسير ذلك ٢٦١/٧ رقم ٤٥١٦ والطبراني في الأوسط بنحوه ٥٢٥/١ رقم ٨٩٦ . والهيتمي في مجمع الزوائد كتاب النكاح ، باب ما نهى عن الجمع بينهن من النساء ٤٨٤/٤ رقم ٧٣٧٨ وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، والبخاري باختصار اللبستين ورجاهما رجال الصحيح . وقال الألباني : صحيح لغيره . انظر صحيح سنن النسائي ٩٣٨/٣ رقم ٤٢٠٧ .

(٥) حديث عائشة ولفظه : "نهى رسول الله ﷺ عن لبستين : اشتمال الصماء ، والاحتباء في ثوب واحد وأنت مفض فرجك إلى السماء" أخرجه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب ما نهى عنه من اللباس ١١٧٩/٢ رقم ٣٥٦١ . وابن أبي شيبة في كتاب اللباس ، ما كره من اللباس ٢٠١/٥ رقم ٢٥٢٠٨ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب النهي عن اشتمال الصماء ١٦/١٢ رقم ٣٠٨٦ وقال : هذا حديث صحيح . وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٨٢/٤ : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن ابن ماجه ٢٨٥/٢ رقم ٢٨٨٦ .

(٦) حديث أبي سعيد الخدري ولفظه نحو حديث عائشة . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الاحتباء في الثوب الواحد ٢١٩١/٥ رقم ٥٤٨٤ . ومسلم بنحوه في كتاب البيوع ، باب إبطال بيع الملامسة والمناذة ١١٥٢/٣ رقم ١٥١٢ .

وجابر ^(١) ، وأبي أُمَامَةَ ^(٢) .

وجه الاستدلال :

تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على كراهية لبسة الصماء والاحتباء في ثوب واحد لكونهما يُفْضِيَانِ إلى كشف العورة الواجب سترها . ولأنّ مطلق النهي يقتضي التحريم .
وبه قال : بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ ^(٣) رضي الله عنه .

وإليه ذهب : الجمهور الحنفيّة ، والمالكيّة ، والشافعيّة ، والحنابلة ^(٤) .

فائدة : قال الحافظ ابن حجر بعد سياقه لتعريف اشتمال الصماء :

(قال النووي : فعلى تفسير أهل اللغة ، يكون مكروهاً ، لئلا يعرض له حاجة فيتعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة .

قلتُ : ظاهر سياق المصنف [أي الإمام البخاريّ] من رواية يونس في اللباس ؛ أن التفسير المذكور فيها مرفوع ، وهو موافق لما قال الفقهاء . ولفظه : "والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه ، فيبدو أحد شقيه" ^(٥) .

وعلى تقدير أن يكون موقوفاً ؛ فهو حجة على الصحيح ؛ لأنه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر ^(٦) ١ هـ .

(١) حديث جابر بن عبد الله ولفظه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد ، وأن يرفع الرجل إحدى رجله على الأخرى وهو مستلق على ظهره » أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد ١٦٦١/٣ رقم ٢٠٩٩ . وأبو داود في كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ ، باب في لبسة الصماء ٥٥/٤ رقم ٤٠٨١ . والترمذي في كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في كراهية ذلك ٩٦/٥ رقم ٢٧٦٧ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب النهي عن اشتمال الصماء ٢١٠/٨ رقم ٥٣٤٢ .

(٢) حديث أبي أُمَامَةَ ولفظه : "أن رسول الله ﷺ نهى عن صلاتين ، وعن صيامين ، وعن نكاحين ، وعن لبستين ، وعن بيعتين" أخرجه الطبراني في الكبير ٢٣٥/٨ رقم ١٩١٧ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، ما كره من اللباس ٢٠١/٥ رقم ٢٥٢٠٩ .

(٤) انظر شرح فتح القدير ٤٢٥/١ ، بدائع الصنائع ٢١٩/١ ، البحر الرائق ٢٦/٢ ، حاشية ابن عابدين ٤٣٨/١ . الرسالة لابن أبي زيد ص ١٥٧ ، التاج والإكليل بهامش المواهب ١٨٨/٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٨٨ ، كفاية الطالب ٥٩١/٢ ، الفواكه الدواني ٣١١/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٥٢/١ . المغني لابن قدامة ٦٢٣/١ ، شرح العمدة ٣٥٢/٤ ، المبدع ٣٧٥/١ ، الفروع ٢٩٨/١ ، كشف القناع ٣٢٥/١ ، شرح المنتهى ١٥٥/١ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب اشتمال الصماء ٢١٩١/٥ رقم ٥٤٨٢ .

(٦) انظر شرح مسلم للنووي ٧٦/١٤ . فتح الباري ٤٧٧/١ . عون المعبود ١٣٣/١١ .

٢٦ - المسألة السادسة : حُكْمُ وَصْلِ الشَّعْرِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - كراهة^(٢) وَصْلِ الشَّعْرِ^(٣) كراهة تحريم ، ويدلّ على ذلك أمران :

أولهما : ترجمته لهذه المسألة بترجمة عامّة ، وذلك بقوله : « باب ما جاء في مواصلة الشعر » ، ويتعيّن مراده بما أورده من أحاديث الباب .

ثانيهما : ما استدللّ به من أحاديث الباب والتي تدلّ على الوعيد الشديد ، والنهي عن وصل الشعر مطلقاً من غير تقييد ، والنهي يقتضي التحريم .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ؛ أن النبي ﷺ قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ^(٤) ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ^(٥) »^(٦) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣٦/٤ .

(٢) المراد هنا كراهة التحريم لورود الوعيد الشديد على فاعله .

(٣) المراد وصل الشعر مطلقاً سواءً أكان ذلك بشعر أم بغيره وهو الموافق لظاهر الأحاديث الواردة في هذا الباب .

(٤) الواصلة : المرأة التي تصل الشعر سواءً كان لنفسها أم لغيرها ، والمستوصلة : التي تطلب وصل شعرها .

انظر غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ١/١٦٦ ، ١٦٧ . معجم مقاييس اللغة مادة وصل ٦/١١٥ . النهاية ٥/١٩١ . مختار الصحاح ص ٧٢٥ . لسان العرب ١١/٧٢٧ . المصباح المنير ص ٦٦٢ . القاموس المحيط ص ١٣٨٠ .

(٥) الواشمة : الوشم : أن يُغرز الجلدُ بإبرة ثم يُحشى بكحل أو نيل أو نؤور - والنؤور هو دخان الشحم - فيزرق أثره أو يخضر . وقد وُشمت تشيماً وُشماً فهي واشيمة . والمستوشمة والموتشمة التي تطلب أن يفعل بها ذلك وجمع الوشم : وُشوم ووشام مثل بحر : وبُحورٍ وبِحار . انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١/١٦٧ . معجم مقاييس اللغة مادة وشم ٦/١١٣ . النهاية ٥/١٨٨ . مختار الصحاح ص ٧٢٣ . لسان العرب ١٢/٦٣٨ . المصباح المنير ص ٦٦١ . القاموس ص ١٥٠٦ . وقال أبو داود : الواشمة التي تجعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة المعمول بها . انظر سنن أبي داود كتاب الترجل ، باب في صلة الشعر ٤/٧٨ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الوصل في الشعر ٥/٢٢١٧ رقم ٥٥٩٣ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ٣/١٦٧٧ رقم ٢١٢٤ .

قال نافع : الوشم في اللثة ^(١) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ثبت من الأحاديث الواردة في النهي عن صلة الشعر . وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن عائشة ^(٢) ، وابن مسعود ^(٣) ، وأسماء بنت أبي بكر ^(٤) ، وابن عباس ^(٥) ، ومَعْقِل بن يسار ^(٦) ، ومعاوية ^(٧) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على تحريم وصل الشعر بغيره مطلقاً وتحريم طلب ذلك لورود الوعيد الشديد من الشارع على فاعله بالطرد والإبعاد من رحمة الله .

(١) اللثة : بالكسر والتخفيف غُمُور الأسنان ومغَارِزُها . وجمعها : لَثَاتٌ ولَثَى . انظر النهاية مادة لثة ٢٣٢/٤ مختار الصحاح ص ٥٩٢ . لسان العرب ١٣/٥٣٨ . المصباح المنير ص ٥٤٩ .

(٢) حديث عائشة ولفظه : "أن جارية من الأنصار تزوجت وأنا مَرَضَت فَمَعَطَ شعرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فسألوا النبي ﷺ فقال : لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الوصل في الشعر ٢٢١٧/٥ رقم ٥٥٩٠ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة .. ١٦٧٧/٣ رقم ٢١٢٣ .

(٣) حديث ابن مسعود ولفظه : "لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتنمصات والمتفلجات للحسن والمغيرات خلق الله تعالى ... الحديث" . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب المتفلجات للحسن ٢٦٦/٥ رقم ٥٥٨٧ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٧٨/٣ رقم ٢١٢٥ .

(٤) حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه : "سألت امرأة النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابنتي أصابتها الحصبة فأمرق شعرها ، وإنني زوّجتها . أفأصل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والموصولة" أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الموصولة ٢٢١٨/٥ رقم ٥٥٩٧ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٧٦/٣ رقم ٢١٢٢ .

(٥) أثر ابن عباس ولفظه قال : « لعنت الواصلة والمستوصلة والنامصة والمتنمصة والواشمة والمستوشمة من غير داء » أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ، باب في صلة الشعر ٧٨/٤ رقم ٤١٧٠ . والمنذري في الترغيب والترهيب ٨٧/٤ رقم ٣١٩٢ . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٦/٢ رقم ٣٥١٤ .

(٦) حديث معقل بن يسار ولفظه : "أن رجلاً من الأنصار تزوج امرأة فسقط شعرها ، فسئل النبي ﷺ عن الوصال ؟ فلعن الواصلة والموصولة" أخرجه أحمد في المسند ٢٥/٥ . والطبراني في الكبير ٢١١/٢٠ رقم ٤٨٥ . والهيثمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب الواصلة والقاشرة والناشرة والواشمة ٣٠٦/٥ رقم ٨٨٦٦ وقال : رواه أحمد والطبراني وفيه الفضل بن دِلْهَم وهو ثقة وفيه ضعف وبقية رجال أحمد رجال الصحيح .

(٧) حديث معاوية ولفظه : عن عبد الرحمن بن عوف : "أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وهو يقول وتناول قَصَّةً من شعر كانت بيد حرسى : أين علماؤكم ؟ سمعتُ رسول الله ﷺ ينهي عن مثل هذه ويقول : إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذُوا هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ" . أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الوصل في الشعر ٢٢١٦/٥ رقم ٥٥٨٨ . ومسلم في الباب السابق نفسه ١٦٧٩/٣ رقم ٢١٢٧ .

وبه قال : عليّ بن أبي طالب ، وأبو هريرة ، وأبو أمّامة رضي الله عنهم .

والقاسم بن محمد ، ومكحول ، وعكرمة ، والحسن البصري^(١) .

وإليه ذهب : المالكية ، ورواية عن الإمام أحمد ، ورجّحه ابن المنذر والنووي من الشافعية ، والظاهرية ، ومن المتأخرين : الصنعاني ، والشوكاني^(٢) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على خمسة أقوال . فالقول الأول : المنع مطلقاً ، وهو ما رجّحت ميل الترمذي إليه .

وبقية الأقوال بأدلتها هي كما يلي :

القول الثاني : جواز وصل الشعر مطلقاً .

ورؤي عن عائشة رضي الله عنها .

المناقشة : وقد نقّش هذا القول ؛ بأنّه قول شاذّ ، ولا يصحّ عن عائشة - رضي الله عنها - بل الذي ثبت عنها وهو الصحيح القول بالنهي عن صلة الشعر مطلقاً ، كما في الصحيحين وغيرهما^(٣) .

القول الثالث : تحريم وصله بشعر آدمي وشعر غير آدمي النّجس^(٤) ،

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس والزينة ، في واصله الشعر بالشعر ٥/٢٠١، ٢٠٢ .

(٢) انظر الرسالة ص ١٥٨ ، المنتقى للباجي ٧/٢٦٧ ، التاج والإكليل بهامش المواهب ١/٣٠٥ ، كفاية الطالب ٢/٥٩٩ ، مواهب الجليل ١/٢٩٨ ، الفواكه الدواني ٢/٣١٤ . كتاب التزجل من الجامع لعلوم الإمام أحمد لأبي بكر الخلال . تحقيق الدكتور / عبد الله المطلق ص ١٨١ ، الفروع ١/١٠٧ . قال ابن مفلح : وهو الصواب . المغني ١/٧٧ ، كشاف القناع ١/١٠٢، ١٠١ . الأوسط لابن المنذر ٢/٢٧٩ ، المجموع ٣/١٤٥ شرح مسلم ١٤/١٠٣ . المحلى ٩/٢٢٩ . سبل السلام ٣/٢٧٧ . نيل الأوطار ٦/١٩٢ .

(٣) وذكر ضعف ثبوته عن عائشة وأنّ الثابت عنها هو المنع كلّ من : الطبري والقاضي عياض ، والنووي ، وابن حجر وغيرهم . انظر شرح مسلم للنووي ١٤/١٠٤ . فتح الباري ١٠/٣٧٧ . سبل السلام ٣/٢٧٧ . نيل الأوطار ٦/١٩٢ .

(٤) المراد به عند الشافعية هو : شعر الميتة ، وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته . انظر شرح مسلم للنووي ١٤/١٠٣ .

وجوازه بشعر غير الآدمي الطاهر ^(١) .

وبه قال : الشَّافِعِيَّةُ ^(٢) .

المناقشة : وقد اعترضَ عليه ؛ بأنه قول ضعيف فيه تفاصيل لا ينهض عليها دليل ، بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقاً لوصل الشعر واستيصاله كما هي قاضية بتحريم الوشم وسؤاله ، ودلّ اللعن أن هذه المعاصي من الكبائر ^(٣) .

القول الرابع : تحريم وصله بالشعر ، وجواز وصله بالصوف والقرامل ^(٤) ونحوها .

وبه قال : سعيد بن جبير ، والليث بن سعد ^(٥) .

وإليه ذهب : الحنفيَّةُ ^(٦) .

وقد استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بدليلين من النقل والعقل :

الدليل الأول : ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « لا بأس أن تصل المرأة شعرها بالصوف » ، وروي عن عائشة نحوه ^(٧) .

(١) والمراد به عند الشافعية هو : شعر ما يؤكل لحمه ، إذا أخذ منه وهو حي ؛ لأنه بمعنى الذكي كاللبن ، أو ما يؤخذ منه بعد تذكّيته لأن الذكاة تقع على كل حي منه وميت . انظر الأم ٥٤/١ .

(٢) انظر الأم ٥٤/١ . الوسيط ١٦٩/٢ ، ١٧٠ . المجموع ١٤٥/٣ - ١٤٧ . روضة الطالبين ٢٧٦/١ . حواشي الشرواني ٣٥٨/٢ . حاشية البجيرمي ٢٣٩/١ . إعانة الطالبين ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ .

(٣) انظر سبل السلام ٢٧٧/٣ .

(٤) القرامل : والقراويل هي ضفائر من شعر أو صوف أو إبر يُسم تصل به المرأة شعرها ، وقيل ما تشده المرأة في شعرها ، والقرامل بالفتح : نبات طويل الفروع لّين . انظر النهاية مادة قرمل ٥١/٤ . لسان العرب ١١/٥٥٦ . القاموس ص ١٣٥٣ .

(٥) انظر سنن أبي داود كتاب التّرجل ، باب في صلة الشعر ٧٨/٤ رقم ٤١٧١ عن سعيد بن جبير ؛ أنه قال : لا بأس بالقرامل . وقال أبو داود : كان أحمد يقول : القرامل ليس به بأس . هـ . كتاب التّرجل للخلال ص ١٨٦ ، ١٨٨ . ولكن الرواية فيه عن الإمام أحمد مقيدة إذا كانت القرامل قليلة بقدر ما تشد بها شعرها ، فليس به بأس ، إذا لم يكن كثيراً ، أمّا إن كان كثيراً فقد نهى عنه الإمام أحمد . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩٤/٥ فتح الباري ٣٧٥/١٠ .

(٦) انظر تحفة الفقهاء ٣٤٤/٣ ، بدائع الصنائع ١٢٥/٥ ، ١٢٦ . الهداية ٤٦/٣ . فتح القدير ٣٩١/٦ . البحر الرائق ٨٨/٦ . حاشية ابن عابدين ٢٣٩/٥ .

(٧) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في واصله الشعر بالشعر ٢٠٣/٥ رقم ٢٥٢٢٤ . شرح مشكل الآثار ، باب بيان مشكل مراد رسول الله ﷺ بلغنه الواصلة والمستوصلة ١٦٢/٣ ، ١٦٣ .

وأجيب عنه بجوابين :

١ - أما أثر ابن عباس ؛ فلا يصح الاحتجاج به ، لأن في سنده ثلاثة ضعفاء : شريك بن عبد الله ، وجابر الجعفي ^(١) ، وشعبة مولى ابن عباس ^(٢) .

٢ - أما أثر عائشة ؛ فهو ضعيف لا يصح الاحتجاج به - أيضاً - لأن في سنده عبد الله بن صالح ^(٣) وفي حفظه شيء .

وعلى فرض صحته ، فهو معارض بما ثبت عنها - رضي الله عنها - من النهي عن وصل الشعر مطلقاً كما تقدّم في الصحيحين وهو مقدّم على غيره عند التعارض .

(١) هو : جابر بن يزيد الجعفي ، أبو عبد الله الكوفي ، روى عن القاسم وسالم وعطاء وطاوس ومجاهد والشعبي ، وروى عنه الثوري وشعبة وزهير وشريك وغيرهم . وهو ضعيف متروك مغال في التشيع وكان يؤمن برجعة عليّ وكان يدلس . مات سنة ١٢٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٤٥/٦ . طبقات خليفة ص ١٦٣ . الضعفاء الصغير ص ٢٥ رقم ٤٩ . معرفة الثقات ١/٦٢٤ رقم ٢٠٦ . الضعفاء والمتروكين ص ٢٨ رقم ٩٨ . الضعفاء للعقيلي ١/١٩١ رقم ٢٤٠ . الجرح والتعديل ٢/٤٩٧ رقم ٢٠٤٣ . المجروحين ١/٢٠٨ رقم ١٧٣ . الكامل ٢/١١٣ رقم ٣٢٦ . تهذيب الكمال ٤/٢٦٥ رقم ٨٧٩ . الكاشف ١/٢٨٨ رقم ٧٣٩ . تعريف أهل التقديس ص ١٤٠ رقم ١٣٣ .

(٢) هو : شعبة مولى عبد الله بن عباس ، أبو عبد الله المديني ، سمع من ابن عباس ، وروى عنه ابن أبي ذئب وداود بن الحصين وبكير بن عبد الله الأشج . قال مالك بن أنس : لا يشبهه القراء وليس بثقة . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال ابن معين : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث . وقال ابن حبان : يروي عن ابن عباس ما لا أصل له . مات حوالي سنة ١٠٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥/٢٤٩ . طبقات خليفة ص ٢٨٠ . التاريخ الكبير ٤/٢٤٣ رقم ٢٦٧١ . الضعفاء والمتروكين ص ٥٦ رقم ٢٩١ . الضعفاء للعقيلي ٢/١٨٥ رقم ٧٠٨ . الجرح والتعديل ٤/٣٦٧ رقم ١٦٠٤ . المجروحين ١/٣٦١ رقم ٤٧٥ . الكامل ٤/٢٣ رقم ٨٨٩ ..

(٣) هو : عبد الله بن صالح بن محمد ، كاتب الليث ، أبو صالح الجهني ، مولاهم المصري . روى عن موسى بن علي ومعاوية بن صالح والليث بن سعد ، وروى عنه البخاري وابن معين وبكر بن سهل . قال أحمد : ليس شيء ومرة ذمه وكرهه . وقال أبو حاتم : صدوق أمين وما أنكروا عليه فمن جهة خالد بن نبيح كان يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات وعنده المناكير الكثيرة ، وكان في نفسه صدوقاً وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء . توفي سنة ٢٢٣ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٧/٥١٨ . طبقات خليفة ص ٢٩٧ . التاريخ الكبير ٥/١٢١ رقم ٣٥٨ . الضعفاء والمتروكين ص ٦٣ رقم ٣٣٤ . الضعفاء للعقيلي ٢/٢٦٧ رقم ٨٢٦ . الجرح والتعديل ٥/٨٦ رقم ٣٩٨ . المجروحين ٢/٤٠ رقم ٥٧٣ . الكامل ٤/٢٠٦ رقم ١٠١٥ . تهذيب الكمال ١٥/٩٨ رقم ٣٣٣٦ . الكاشف ١/٥٦٢ رقم ٢٧٨٠ ، تقريب التهذيب ١/٥٠١ رقم ٣٣٩٩ .

الدليل الثاني : من المعقول : قالوا لا بأس بذلك من شعر البهيمة وصوفها لأنه انتفاع بطريق التزئيم بما يحتمل ذلك ، ولهذا احتمل الاستعمال في سائر وجوه الانتفاع ، فكذا في التزئيم ^(١) .

وأجيب عنه :

١ - أنه قياس في مقابل النصّ فلا يصحّ ؛ لأنّ النصّ مقدّم على القياس كما هو مقرّر في الأصول ^(٢) .

٢ - أن قياس وصل الشعر بشعر البهيمة وصوفها على سائر وجوه الانتفاع الأخرى المشروعة لا يصحّ .

لأنّ قياس مع الفارق لورود النهي عن وصل الشعر مطلقاً ، فلا يصح قياس وصل الشعر بشعر البهيمة المنهي عنه على سائر وجوه الانتفاع المشروعة الأخرى .

القول الخامس : تحريم وصله بالشعر أما بغير الشعر فيكره من غير تحريم إذا زاد عمّا يحتاج إليه .

وبه قال : الإمام أحمد في رواية .

وإليه ذهب : الحنابلة ، واختاره ابن قدامة ^(٣) .

المناقشة :

وقد اعترض عليه ؛ بأنّه ضعيف ؛ لأنه معارض ومردود بعموم حديث جابر ^(٤) ومعاوية ، فالنهي فيهما شامل للشعر والصوف والوبر وغيرهما ^(٥) .

وقد أجاب ابن المنذر عموم القائلين بجواز وصل الشعر على اختلاف أقوالهم **بجواب عامّ فقال :**

(١) انظر بدائع الصنائع ١٢٥/٥ ، ١٢٦ . شرح فتح القدير ٣٩١/٦ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ١٥٠/٢ ، المحصول ٢٢٧/٢ . إرشاد الفحول ٢٢٦/٢ .

(٣) انظر المغني لابن قدامة ٧٧/١ . الفروع ١٠٧/١ . الإنصاف ١٢٥/١ ، ١٢٦ . كشف القناع ١٠١/١ ، ١٠٢ . شرح المنتهى ٤٦/١ .

(٤) حديث جابر ولفظه : قال : " زَجَرَ النبي ﷺ أن تصل المرأة برأسها شيئاً " أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ... ١٦٧٩/٣ رقم ٢١٢٦ . وأحمد في المسند ٢٩٦/٣ ، ٣٨٧ .

(٥) انظر نيل الأوطار ١٩٢/٦ .

(فاللزام لمن يقول بظاهر الأخبار أن يكون النهي عن ذلك على الظاهر وكل امرأة وصلت شعرها بشعور بني آدم أو شعور البهائم ، وهي عالمة بنهي النبي ﷺ ؛ أن المعصية تلحقها ، إلا أن تدلّ حُجّة من كتاب أو سُنّة على إباحة بعض ذلك ، فيستثنى من ذلك ما دلت عليه الحُجّة ، ولا نعلم خبراً يوجب أن يستثنى به من جملة ما جاء به النهي عن النبي ﷺ) (١) اهـ.

الرأي الرابع :

من خلال ما سبق من استعراض للأقوال - بأدلتها - يظهر أن القول بتحريم وصل الشعر مطلقاً سواء أكان ذلك بشعر آدمي أو بشعر بهيمة أو غيره هو الرابع ، وذلك لأسباب :

الأول : قوة أدلتهم ، وسلامتها من المعارض القوي .

الثاني : موافقة قولهم لظاهر عموم النصوص الواردة في هذا الباب ، والتي فيها النهي عن وصل الشعر مطلقاً من غير تقييد .

الثالث : وفي المقابل ؛ فإن أدلة القائلين بالجواز ضعيفة ولم تسلم من المعارضة القويّة .

الرابع : أن القائلين بالجواز ليس عندهم دليل صحيح على التفرقة بين شعور بني آدم وشعور البهائم ، بل هو تقييد بلا حجة من كتاب أو سُنّة كما بينه ابن المنذر . والله أعلم .

(١) انظر الأوسط ٢٧٩/٢ .

٢٧ - المسألة السابعة : حُكْمُ رُكُوبِ الْمَيَاثِرِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - حُرْمَةَ الرُّكُوبِ عَلَى الْمَيَاثِرِ^(٢) ، ويدلّ على ذلك أمران :

أولهما : ترجمته للباب بترجمة عامّة ، وذلك بقوله : « باب ما جاء في ركوب المياثر » ، وذلك لظهور الحكم عنده ، ولأنّ مراده يتعيّن بما أورده من أحاديث الباب .
ثانيهما : استدلاله بأحاديث فيها النهي عن الرُّكُوبِ عَلَى الْمَيَاثِرِ ، والنهي يقتضي التحريم عنده .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن ركوب المياثر »^(٣) .

قال أبو عيسى : وفي الحديث قصّة^(٤) ، وحديث البراء حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ثبت من الأحاديث الأخرى الواردة بالنهي عن ركوب المياثر

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي ، كتاب اللباس ٢٣٦/٤ .

(٢) المياثر : جمع ميثرة ، وتجمع على مَوَائِرُ ، وتقدّم الكلام عليها ص ١٢٤ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الميثرة الحمراء ٢١٩٩/٥ رقم ٥٥١١ بلفظ : "المياثر الحمر" .
ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ١٦٣٥/٣ رقم ٢٠٦٦ .
والحديث طويل ولفظه : "أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع ، أمرنا : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميمت العاطس ، وإبرار القسم - أو المُقسِم - ، ونصر المظلوم ، وإجابة الداعي ، وإفشاء السلام ، ونهانا عن : خواتيم الذهب - أو عن تحتم بالذهب ، وعن شرب بالفضة ، وعن المياثر ، وعن القسي ، وعن لباس الحرير ، والاستبرق ، والديباغ" .

(٤) المراد هنا أنّ الحديث طويل ، كما بيّنا ذلك عند تخريجهم في الهامش رقم (٣) أعلاه .

وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن علي^(١) ، ومعاوية^(٢) .

وهذه الاستدلال : يدلُّ ظاهر هذه الأحاديث دلالة صريحة على حرمة الركوب على الميائثر لورود مطلق النهي عنها .

ويتأكد النهي إذا كانت حمراء .

وبه قال : عُمر بن الخطّاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو موسى الأشعري ، ورافع ابن خديج رضي الله عنهم .

وسعيد بن المسيّب رحمه الله^(٣) .

وإليه ذهب : الحنابلة^(٤) . وهذا هو القول الأوّل في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

فالفريق الأوّل قالوا بالمنع من الركوب على الميائثر مطلقاً .

وأما أصحاب القول الثاني : فقالوا بتحريم ميائثر الحرير ، وجوازها إذا كانت حمراء من غير الحرير .

وإليه ذهب : الإمام مالك ، والشافعية^(٥) .

(١) حديث علي وجاء فيه : " ونهاني عن لبس القسي وعن جلوس على الميائثر " أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب النهي عن التّختم في الوسطى والتي تليها ١٦٥٩/٣ رقم ٢٠٧٨ . وأبو داود بنحوه في كتاب اللباس ، باب من كرهه ٤٩/٤ رقم ٤٠٥١ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب النهي عن الجلوس على الميائثر من الأرجوان ٢١٩/٨ رقم ٥٣٧٦ .

(٢) حديث معاوية ولفظه : " أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الذهب إلا مقطّعا وعن ركوب الميائثر " أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ١٦١/٨ رقم ٥١٥٠ . وفي الكبير في كتاب الزينة ، تحريم الذهب على الرجال ٤٣٧/٥ رقم ٩٤٥٢ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن النسائي ١٠٥٢/٣ رقم ٤٧٥٥ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في الركوب في الميائثر الحمر والرحائل الحمر ٢٠٣/٥ .

(٤) انظر شرح العمدة ٢٩١/٣ .

(٥) انظر عمدة القاري ١٦/٢٢ وذكره عن ابن وهب عن الإمام مالك . شرح مسلم للنووي ٣٣/١٤ . ولم أجد للأحناف قولاً في هذه المسألة .

وقد استدلّ هؤلاء لما ذهبوا إليه :

بأن الثوب الأحمر لا كراهة فيه وقد ثبت ؛ أن النبي ﷺ لبس حلة حمراء ، فلا كراهة في الميثرة إذا كانت من غير الحرير سواء أكانت حمراء أم لا ^(١) .

المناقشة : وفي نظري أنه يمكن مناقشة هذا الاستدلال ؛ بأنه ضعيف . لسببين :

الأوّل : أنه قياس في مقابل نصّ ، فلا يصحّ . والنصوص جاءت بالنهي عن الميثرة الحمراء مطلقاً وليس فيها التفرقة بين الميثرة الحمراء من الحرير أو من غيره . فوجب التقيّد بالنصّ الذي هو مُقدّم على القياس كما هو مقرّر في الأصول .

الثاني : أنه قياس مع الفارق فلا يصحّ .

فلا يجوز قياس المياثر الحمر المنهي عنها على الثياب الحمر الوارد جوازها لانتفاء الجامع بينهما .

وأما أصحاب القول الثالث : فذهبوا إلى التفصيل : فالميثرة إذا لم تكن من الحرير فقد تكون مكروهة كراهة تحریم ، وقد تكون مكروهة كراهة تنزيه لا تحریم .

وإليه ذهب : الحافظ ابن حجر .

وقد استدلّ لما ذهب إليه :

بأن النهي عن المياثر إذا لم تكن من الحرير قد يكون : للتشبه ، أو للسرف ، أو للترين ، وبحسب ذلك يكون تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه .

قال ابن حجر :

(فالمعنى بالنهي عنها ما فيه من الترفه ، وقد يعتادها الشخص فتعوزه ، فيشقّ عليه تركها ، فيكون النهي نهى إرشاد لمصلحة دنيويّة ، وإن قلنا النهي عنها من أجل التشبه بالأعاجم فهو لمصلحة دينيّة ، لكن كان ذلك شعارهم حينئذٍ وهم كفّار ، ثمّ لم يصر الآن يختص بشعارهم زال ذلك المعنى فتزول الكراهة ، والله أعلم) اهـ .

المناقشة : قلتُ : وفي هذا ضعيف - أيضاً - لوجهين :

الأوّل : أنه تفصيل لا دليل عليه ، حيث وردت النصوص بعموم النهي عن المياثر بلا تفصيل ، فيجب إبقاء النهي على عمومته كما ورد .

(١) انظر شرح مسلم للنووي : ٣٣/١٤ .

الثاني : إن ارتكاب المحذور من قبل بعض المسلمين لا ينقل الحكم من الحظر إلى الجواز ، وإلاّ لأدى هذا لإبطال كثير من الأحكام الشرعية ، وهذا لا يقول به أحد .

الرأي الرابع :

من خلال استعراض الأقوال بأدلتها يظهر ؛ أنّ القول بتحريم الميائثر من الحرير ، وحرمة الميائثر الحمراء ولو كانت من غير الحرير هو الرابع ، وذلك لأسباب :

الأول : قوة أدلة القائلين بالمنع مطلقاً ، وسلامتها من المعارض القوي .

الثاني : أنّ القول بالمنع من الميائثر هو الموافق لظاهر عموم النصوص الواردة في الباب .

الثالث : ضعف استدلال القائلين بجواز الميائثر الحمراء إذا كانت من غير الحرير ، حيث لا دليل لهم عليه ، ولمعارضته لعموم النهي عن الميائثر والميائثر الحمراء ، والنصوص ليس فيها التفرقة بين الميائثر الحمراء من الحرير أو من غيره .

الرابع : ولأنّ قياس الميائثر الحمراء من غير الحرير على الثوب الأحمر قياس في مقابل النصّ ، فلا يصحّ الاستدلال به هنا .

الخامس : إنّ القول بنقل الأحكام من الحظر إلى الجواز لارتكابه من قبل البعض ؛ فيه مفسدة لا تحفى ، فينبغي الحذر من الوقوع فيه ، والميل إليه . والله أعلم .

فائدة : قال الحافظ :

(وعلى كل تقدير فالميائثر إن كانت من حرير ؛ فالنهي فيها كالنهي عن الجلوس على الحرير ، وقد تقدّم القول فيه ، ولكن تقييدها بالأحمر أخصّ من مطلق الحرير ، فيمتنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حمراء ، وإن كانت من غير حرير فالنهي فيها للزجر عن التشبه بالأعاجم) (١) ١ هـ .

(١) انظر فتح الباري ٣٠٧/١٠ .

٢٨ - المسألة الثامنة : حُكْمُ اتِّخَاذِ الْفِرَاشِ وَالْوَسَادَةِ وَنَحْوِهَا ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - جواز اتخاذ الفرش والوسائد ونحوها والنوم عليها والارتفاق بها .

وجواز اتخاذها من الجلود المدبوغة . وجواز المحشوّ منها .

مع البساطة في ذلك ، وعدم مشابهة أهل الترف والإسراف .

ويدلّ على ما ذهب إليه الترمذي أمران :

أولهما : أنّه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بترجمة خاصّة ، وذلك بقوله : « باب ما جاء في فراش النبي ﷺ » ، ويراد بها العموم ، وذلك لظهور الحكم عنده في هذه المسألة ، وعدم وجود ما يخالفه .

ثانيهما : استدلاله بأحاديث الباب ، ووجه الدلالة منها ظاهر على الجواز .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « إنّما كان فرّاشُ النبي ﷺ الذي ينام عليه آدم ^(٢) حَشْوُهُ لَيْف ^(٣) » ^(٤) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣٧/٤ .

(٢) آدم : الأديم هو الجلد ، وجمعه : آدمة وآدم وأدّم ، وأدّم . وقيل : أدّم اسم الجمع . انظر النهاية مادة آدم ٣٢/١ . مختار الصحاح ص ١٠ . لسان العرب ١٠/١٢ . المصباح المنير ص ٩ . القاموس المحيط ص ١٣٨٩ .

(٣) ليف : الليف للنخل معروف ، واحدته : ليفة . وليفتّ الفسيلة : غلّظت وكثر ليفها . وقد ليّفه المليف تلييفاً .

انظر مختار الصحاح ، مادة ليف ص ٦١١ . لسان العرب ٣٢٢/٩ . القاموس ص ١١٠٤ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم عن الدنيا ٢٣٧١/٥ رقم ٦٠٩١ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب التواضع في اللباس والاقتصار على الغليظ منه واليسير في اللباس والفراش وغيرهما ١٦٥٠/٣ رقم ٢٠٨٢ .

الدليل الثايفي : ما ثبت في الأحاديث الأخرى الواردة باتخاذ الفرش والوسائد .

وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن حفصة ^(١) ، وجابر ^(٢) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث بظاهرها على جواز اتخاذ الفرش والوسائد ونحوها ، وجواز المحشو منها .

مع البساطة في ذلك وعدم مشابهة أهل الترف والإسراف المنهي عنه .

فائدة : قال الإمام النووي :

(وفيه جواز اتخاذ الفرش والوسائد والنوم عليها والارتفاق بها وجواز المحشو ، وجواز اتخاذ ذلك من الجلود وهي الأدم) ^(٣) ١ هـ .

وقال القاري ^(٤) :

(الأظهر أنه يقال فيه بالاستحباب لمدامته عليه عليه السلام ، ولأنه أكمل للاستراحة التي قصدت بالنوم للقيام على النشاط في العبادة) ^(٥) ١ هـ .

(١) حديث حفصة ولفظه : "سئلت حفصة ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت: مسحاً ثنيته ثنتين فينام عليه ، فلما كان ذات ليلة قلت : لو ثنيته أربع ثنيات لكان أوطأ له ، فثنيته له أربع ثنيات ، فلما أصبح قال : ما فرشتُموا لي الليلة ؟ قالت : قلنا : هو فراشك إلا أنا ثنيته بأربع ثنيات ، قلنا : هو أوطأ لك ، قال : ردّوه لحالته الأولى ، فإنه منعني وطأته صلاتي الليلة" أخرجه الترمذي في الشمائل ، باب ، باب ما جاء في فراش رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ١٧٣ رقم ٢٨٣ . وقال الألباني : ضعيف جداً وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير . انظر ضعيف الجامع الصغير ص ٦٤٨ رقم ٤٤٧١ .

(٢) حديث جابر ولفظه : "قال لي رسول الله ﷺ لما تزوجت : اتخذت أنماطاً ؟ قلت : وأنى لنا أنماط ، قال : أما إنها ستكون" أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب الأنماط ونحوها للنساء ١٩٨٠/٥ رقم ٤٨٦٦ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب جواز اتخاذ الأنماط ١٦٥٠/٣ رقم ٢٠٨٣ . قال النووي : الأنماط بفتح الهمزة : جمع نمط بفتح النون والميم وهو ظهارة الفراش وقيل ظهر الفراش .

(٣) وقال أيضاً : وفيه جواز اتخاذ الأنماط إذا لم تكن من حرير ، وفيه معجزة ظاهرة بأخباره بها وكانت كما أخبر . اهـ . انظر شرح مسلم ٥٩،٥٨/١٤ . ولم أجد خلافاً في هذه المسألة عند الفقهاء . إلا ما ذكره القاري من القول بالاستحباب والأظهر ما قاله النووي .

(٤) هو : علي بن سلطان محمد الهروي القاري ، فقيه حنفي ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها ، صنف كتباً كثيرة منها : تفسير القرآن ، الأثمار الجنية في أسماء الحنفية ، بداية السالك ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، شرح مشكلات الموطأ وغيرها . توفي سنة ١٠١٤ هـ انظر ترجمته في البدر الطالع ٤٤٥/١ . الأعلام ١٢/٥ .

(٥) انظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١٢٦/٨ .

الفصل الرابع

آداب اللباس

وفيه ستُّ مسائل :

المسألة الأولى : حُكْم لبس القَمِيص .

المسألة الثانية : موضع كُمِّ القميص وكيفية لبسه .

المسألة الثالثة : ما يُقالُ عند لبس الحديد .

المسألة الرابعة : حُكْم الانتفاع بثياب الكُفَّار وما دُبِغَ من الأُهْب .

المسألة الخامسة : حُكْم استعمال الذهب للتداوي .

المسألة السادسة : حُكْم استعمال جلود السباع وافتراشها .

٢٩ - المسألة الأولى : حُكْمُ لبس القميص^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب لبس القميص^(٢) .

ويدل على ذلك أمران :

أولهما : أنه عقد لهذه المسألة باباً ترجم له بترجمة عامة وذلك بقوله : « باب ما جاء في القميص » . وذلك لظهور الحكم عنده ، وعدم وجود المخالف .
ثانيهما : استدلاله بحديث الباب ، والذي فيه دلالة على الحكم الذي ذهب إليه ، وهو الاستحباب .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : « كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص »^(٣) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣٧/٤ .

(٢) القميص : ثوب مخيط بكمين غير مفرج يلبس تحت الثياب معروف ، وسُمي القميص قميصاً ؛ لأن الآدمي يتمص فيه أي يدخل فيه ليستره ، وفي حديث المرحوم : "إنه يتمص في أنهار الجنة" أي يتقلب وينغمس فيها . وجمعه : قمص وأقمصة وقمصان . وقمصه قميصاً فتقمصه أي لبسه . وقيل القميص لا يكون إلا من القطن أما من الصوف فلا لأنه يؤذي البدن ويدر العرق ورائحته يتأذى بها . انظر معجم مقاييس اللغة مادة قمص ٢٧/٥ . النهاية ١٠٨/٤ . مختار الصحاح ص ٥٥١ . لسان العرب ٨٢/٧ . المصباح المنير ص ٥١٦ . القاموس المحيط ص ٨١١ . نيل الأوطار ١٠٧/٢ تحفة الأحوذى ٣٧٩/٥ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ٤٣/٤ رقم ٤٠٢٥ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، لبس القميص ٤٨٢/٥ رقم ٩٦٦٨ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس القميص ١١٨٣/٢ رقم ٣٥٧٥ . وأحمد في المسند ٣١٧/٦ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢١٣/٤ رقم ٧٤٠٦ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وعبد بن حميد في المنتخب ص ٤٤٤ رقم ١٥٤٠ . وأبو يعلى في مسنده ٤٤٥/١٢ رقم ٧٠١٤ . والطبراني في الأوسط ٥٤/٢ رقم ١٠٩٢ . وفي الكبير ٤٢١/٢٣ رقم ١٠١٨ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر قميصه وحمده ربه عند لبسه ﷺ ٧٥/٢ رقم ٢٤٠ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب الصلاة في القميص ٢٣٩/٢ . والحديث صححه الألباني بالروایتين . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٢/٢ رقم ١٤٤٤ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد ^(١) تفرد به وهو مروزي .

وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي تُمَيْلَةَ ^(٢) عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بُريدة ^(٣) عن أمّه عن أمّ سلمة .

وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول : حديث عبد الله بن بُريدة عن أمّه عن أمّ سلمة أصحُّ وإنما يذكرُ فيه أبو تُمَيْلَةَ عن أمّه .

وجه الاستدلال :

يدلُّ هذا الحديث دلالة صريحة على استحباب لبس القميص وذلك لتفضيله ﷺ إياه على غيره من الثياب .

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ^(٤) .

(١) هو : عبد المؤمن بن خالد الحنفي ، أبو خالد المروزي ، قاضي مرو ، روى عن ابن بُريدة ، وروى عنه أبو تُمَيْلَةَ وزيد بن الحباب ونعيم بن حماد . صدوق لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١١٧/٦ رقم ١٨٨٦ . الجرح والتعديل ٦٦/٦ رقم ٣٤٧ . الثقات ١٣٧/٧ رقم ٩٣٥٥ . تهذيب الكمال ٤٤٢/١٨ رقم ٣٥٨١ . الكاشف ٦٧١/١ رقم ٣٤٩٨ . ميزان الاعتدال ٤٢٠/٤ رقم ٥٢٧٨ . تقريب التهذيب ٦٢٣/١ رقم ٤٢٥٠ .

(٢) هو : يحيى بن واضح الأنصاري ، مولاهم ، أبو تُمَيْلَةَ المروزي ، مشهور بكنيته ، روى عن الأوزاعي وأبي إسحاق ، والحسين بن واقد ، وروى عنه أحمد وابن أبي شيبه ويعقوب الدورقي وعدة . ثقة . وثقه ابن سعد والنسائي وابن معين وأبو حاتم وغيرهم . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٧٥/٧ . التاريخ الكبير ٣٠٩/٨ رقم ٣١٢٤ . الجرح والتعديل ١٩٤/٩ رقم ٧١٠ . الثقات ٦٠١/٧ رقم ١١٦٦١ . تاريخ بغداد ١٢٦/١٤ رقم ٧٤٥٨ . تهذيب الكمال ٢٢/٣٢ رقم ٦٩٣٨ . التقريب ٣١٧/٢ رقم ٧٦٩١ .

(٣) هو : عبد الله بن بُريدة بن الحصيص الأسلمي ، أبو سهل المروزي ، قاضي مرو وعالمها . روى عن أبيه وعمران بن حصين وعائشة ، وروى عنه مالك بن مِغْوَل وحسين بن واقد وأبو هلال وغيرهم . ثقة ، وُلِدَ عام اليرموك وعاش مئة سنة وتوفي سنة ١١٥ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٢١/٧ . طبقات خليفة ص ٢١١ . التاريخ الكبير ٥١/٥ رقم ١١٠ . معرفة الثقات ٢٢/٢ رقم ٨٥٧ . الجرح والتعديل ١٣/٥ رقم ٦١ . الثقات ١٦/٥ رقم ٣٦١٤ . التعديل والتجريح ٨١٢/٢ رقم ٧٩٠ . تهذيب الكمال ٣٢٨/١٤ رقم ٣١٧٩ . تذكرة الحفاظ ١٠٢/١ رقم ٩٥ . الكاشف ٥٤٠/١ رقم ٢٦٤٤ . التقريب ٤٨٠/١ رقم ٣٢٣٨ .

(٤) انظر فتاوى علي السغدري ٢٥١/١ . كفاية الطالب ٢١٢/١ ، الفواكه الدواني ١٢٩/١ . المهذب ٦٥/١ ، المجموع ١٧٥/٣ . شرح العمدة ٣١٦/٤ ، المبدع ٣٨٥/١ ، الفروع ٣١٤/١ ، الإنصاف ٤٨٣/١ ، كشف القناع ٣٣٨/١ .

فائدة ، في سبب استحباب القميص :

قال الشوكاني :

(والحديث يدلُّ على استحباب لبس القميص ، وإنما كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ ؛ لأنه أمكن في الستر من الرداء والإزار اللذين يحتاجان كثيراً إلى الربط والإمساك وغير ذلك بخلاف القميص .

ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب إليه القميص ؛ لأنه يستر عورته ويأشُر جسمه فهو شِعَارُ^(١) الجسد بخلاف ما يلبس فوقه من الدثار، ولا شك أن كل ما قُربَ من الإنسان كان أحبَّ إليه من غيره ، ولهذا شَبَّهَ ﷺ الأنصار بالشِعَار الذي يلي البدن بخلاف غيرهم ، فإنه شَبَّهَهُم بالدِثَار^(٢) اهـ.

(١) الشِعَارُ : هو ما وَلِيَ جلد الإنسان من اللباس ، وأما الدِثَار فهو ما فوق الشِعَار مما يُسْتَدْفَأُ به ، وقد تدَثَّرَ أي : تَلَفَّفَ بالدثار . انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة شعر ٣١١/١ . معجم مقاييس اللغة مادة دثر : ٣٢٩/٢ . النهاية ١٠٠/٢ . مختار الصحاح ص ١٩٨ . لسان العرب ٢٧٦/٤ . المصباح المنير ص ١٨٩ . القاموس المحيط ص ٥٠٠ .

(٢) انظر نيل الأوطار ١٠٧/٢ . وانظر أيضاً تحفة الأحوذى ٣٧٩/٥ .

٣٠ - المسألة الثانية : موضع كُم القميص وكيفية لبسه (١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب كون كُم (٢) القميص إلى الرُسْغ (٣) والبداءة بميامنه عند اللبس .

ويدلّ على ذلك : استدلاله بحديثي الباب ، وفيهما دلالة ظاهرة على الاستحباب .

فقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية (٤) - رضي الله عنها - قالت : « كان كُم يد رسول الله ﷺ إلى الرُسْغ » (٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣٨/٤ .

(٢) الكُم : مدخل اليد ومخرجها من الثوب ، والجمع : أَكْمَامٌ وَكِمَمَةٌ ، وأَكَمَّ القميص : جعل له كُمَيْن . والكُمَّة بالضم القلنسوة المدوّرة لأنّها تغطي الرأس ، والكِمُّ والكِمَام والكِمَامَة بالكسر وعاء الطلوع وغطاء النور ، والجمع : أَكْمَام ، وجمع الكِمَام : أَكِمَّة مثل سلاح وأسلحة ، والكِمَامَة أيضًا ما يُكَمُّ به فم البعير يمنعه الرعي . انظر معجم مقاييس اللغة مادة كم ١٢٢/٥ . أساس البلاغة ص ٥٥١ . مختار الصحاح ص ٥٧٩ . لسان العرب ٥٢٦/١٢ . المصباح المنير ص ٥٤١ . القاموس المحيط ص ١٤١٩ .

(٣) الرُسْغ : بالسين المهملة ، والصاد لُغَةً فيه ، من الدواب : الموضع المُستَدِق بين الحافر وموصل الوظيف من اليد والرجل ، ومن الإنسان : مِفْصَلُ ما بين الكفّ والساعد ، والساق والقدم . وضُمّ السين للإتباع لُغَةً . والجمع : أَرْسَاغٌ وَأَرْسُغٌ . انظر معجم مقاييس اللغة مادة رسغ ٣٩١/٢ . النهاية ٢٢٧/٢ . مختار الصحاح ص ٢٤٢ . لسان العرب ٤٢٨/٨ . المصباح المنير ص ٢٢٦ . القاموس ص ١٠١٠ .

(٤) هي : أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، من بني عبد الأشهل ، أم سلمة ويقال أم عامر ، أسلمت وبايعت وشهدت بعض المشاهد مع النبي ﷺ ، يقال لها خطيبة النساء ، شهدت اليرموك وقتلت تسعة من الروم بعمود فسطاطها ، وعاشت بعد ذلك دهرًا ، وتوفيت بدمشق ، روى عنها إسحاق بن راشد وشهر بن حوشب ومجاهد وغيرهم . انظر ترجمتها في الطبقات الكبرى ٣١٩/٨ . طبقات خليفة ص ٣٤٧ . الثقات ٢٣/٣ رقم ٧٨ . تهذيب الكمال ١٢٨/٣٥ رقم ٧٧٨٥ . الكاشف ٥٠٢/٢ رقم ٦٩٤٨ . تهذيب التهذيب ٤٢٨/١٢ رقم ٢٧٢٦ . التقريب ٦٢٩/٢ رقم ٨٥٧٨ . لسان الميزان ٥٥٨/٧ رقم ٥٨٩٠ . الإصابة ٤٩٨/٧ رقم ١٠٨١٠ .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ٤٣/٤ رقم ٤٠٢٧ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، لبس القميص ٤٨١/٥ رقم ٩٦٦٦ . والترمذي أيضًا في الشمائل ، باب ما جاء في لباس رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٤٦ رقم ٤٧ . وإسحاق بن راهويه في مسنده ١٦٣/١ . والبيهقي في شعب

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

الدليل الثاني : ما ساقه الترمذي بسنده - أيضاً - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله ﷺ إذا لبس قميصاً بدأ بميامنه » ^(١) .

قال أبو عيسى : وروى غير واحد هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد عن أبي هريرة موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه غير عبد الصمد بن عبد الوارث ^(٢) عن شعبة .

الإيمان ١٥٤/٥ رقم ٦١٦٧ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب تقصير الثياب ٧/١٢ رقم ٣٠٧٢ . والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٠ رقم ٢٩٥ .

وذلك لأن في سنده شهر بن حوشب الأشعري الشامي . روى عن مولاته أسماء بنت يزيد وأبي هريرة وابن عباس ، وروى عنه مطر الوراق وثابت وعبد الحميد بن بهرام . وهو مختلف فيه ، وثقه أحمد وابن معين والعجلي ، وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو حاتم : ليس هو بدون أبي الزبير ولا يحتج بحديثه . وقال ابن عدي : ليس بالقوي في الحديث وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به . وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات المعضلات وعن الأثبات المقلوبات . وقال ابن حجر : صدوق كثير الإرسال والأوهام . روى له البخاري في الأدب ومسلم مقروناً . توفي سنة ١٠٠ هـ وقيل بعدها . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٤٩/٧ . طبقات خليفة ص ١١٠ . التاريخ الكبير ٢٥٨/٤ رقم ٢٧٣٠ . معرفة الثقات ٤٦١/١ . رقم ٧٤١ . الضعفاء والمتروكين ص ٥٦ رقم ٢٩٤ . الضعفاء للعقيلي ١٩١/٢ رقم ٧٦١ . الجرح والتعديل ٣٨٢/٤ رقم ١٦٦٨ . المحروحين ٣٦١/١ رقم ٤٧٦ . الكامل ٣٦/٤ رقم ٨٩٨ . تهذيب الكمال ٥٧٨/١٢ رقم ٢٧٨١ . ميزان الاعتدال ٣٨٩/٣ رقم ٣٧٦١ . الكاشف ٤٩٠/١ رقم ٢٣١٤ . التقريب ٤٢٣/١ رقم ٢٨٤١ . ولكن الحديث له شاهد من حديث أنس قال : « كان يد كم رسول الله ﷺ إلى الرصغ » أخرجه الهيثمي في المجمع في كتاب اللباس ، باب في القميص والكم : ٢١١/٥ ، رقم ٨٥٠٩ ، وقال : رواه البرز ، ورجاله ثقات .

(١) أخرجه النسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، لبس القميص ٤٨٢/٥ رقم ٩٦٦٩ . وابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ٢٤١/١٢ رقم ٥٤٢٢ . والبغوي في مصابيح السنة في كتاب اللباس ١٩٣/٣ رقم ٣٣٤٢ . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٢/٢ رقم ١٤٤٥ . ويشهد له حديث أبي هريرة : « إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم » قال الشوكاني في نيل الأوطار ١١٨/٢ : أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني قال ابن دقيق العيد : هو حقيق بأن يصح ، ويشهد له أيضاً حديث عائشة المتفق عليه بلفظ : « كان رسول الله ﷺ يعجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » اهـ .

(٢) هو : عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد ، أبو سهل التميمي ، مولاهم البصري ، روى عن هشام الدستوائي وشعبة ، وروى عنه ابنه عبد الوارث وأحمد وإسحاق وعدة . وثقه ابن سعد والعجلي والحاكم ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ ابن حجر : صدوق ، ثبت في شعبة . توفي سنة ٢٠٧ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٠٠/٧ . التاريخ الكبير ١٠٥/٦ رقم ١٨٤٨ . معرفة الثقات ٩٥/٢ رقم ١١٠٠ . الجرح والتعديل ٥٠/٦ رقم ٢٦٩ . الثقات ٤١٤/٨ رقم ١٤١٥٧ . تهذيب الكمال ٩٩/١٨ رقم ٣٤٣١ . تذكرة الحفاظ ٣٤٤/١ رقم ٣٢٨ . تهذيب التهذيب ٢٩١/٦ رقم ٦٣٢ . التقريب ٦٠١/١ رقم ٤٠٩٤ .

وجه الاستدلال : يدلُّ هذان الحديثان بظاهرهما على استحباب كون كم القميص إلى الرُصغ ، واستحباب البداءة باليمين عند اللبس لفعله ﷺ إياه ومداومته عليه .

وبه قال : عُمر بن الخطَّاب ، وأنس بن مالك رضي الله عنهم ^(١) .

وإليه ذهب : الشَّافِعِيُّ ^(٢) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، **وسبب اختلافهم :** تعارض الآثار الواردة في هذا الباب .

فذهب قوم إلى استحباب كون كم القميص إلى الرسغ بالنسبة للرجال والنساء ، وهو ما ذهب إليه الترمذي ومن وافقه ، واستدلوا على ذلك بما سبق من أحاديث الباب .

أمَّا أصحاب القول الثاني : فذهبوا إلى استحباب تطويل كم الرجل إلى رؤوس أصابعه أو أكثر قليلاً وتوسيعه قصداً ^(٣) ، واستحباب قصر كم المرأة دون رؤوس أصابعها .

وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ^(٤) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

١- ما روي عن أسماء بنت يزيد بن السكن - رضي الله عنها - قالت : « كان قميص رسول الله ﷺ أسفل من الرُصغ » ^(٥) .

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، طول كم القميص إلى أين ١٦٩/٥ .

(٢) انظر المجموع ٣٩٢/٤ . المنهج القويم ص ٣٩٨ . مغني المحتاج ٥٨٦/١ .

(٣) أي باعتدال من غير إفراط فلا تتأذى بحر ولا برد ولا يمنعها خفة الحركة والبطش . انظر كشف القناع ٣٢٧/١ .

(٤) الحنابلة فقط هم الذين قالوا باستحباب تقصير كم المرأة . انظر فتاوى السغدي ٢٥١/١ . المدخل لابن الحاج ٩٨، ٩٧/١ ، شرح الزرقاني ٣٤٤/٤ . الإنصاف للمرداوي ٤٧٣/١ ، كشف القناع ٣٢٨، ٣٢٧/١ ، شرح المنتهى ١٦٠/١ .

(٥) أخرجه أبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر قميصه وحمده ربه عند لبسه ﷺ ٨٦/٢ رقم ٢٤٧ وقال المحقق الدكتور الونيان : إسناده حسن . وأخرجه البغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب تقصير الثياب ٧/١٢ رقم ٣٠٧٣ .

وأجيب عنه : أنه معارض بما ثبت عنها في السنن وما جاء فيه أنه إلى الرّسغ وليس فيه زيادة « أسفل » وما في السنن مُقدّم على غيره عند التعارض .

٢ - ما روي عن ابن عبّاس - رضي الله عنهما - قال : « كان النّبي ﷺ يلبس قميصاً فوق الكعبين ، مُستوي الكُمّين بأطراف أصابعه » (١) .

وأجيب عنه : بأنه ضعيف لا يصحّ الاحتجاج به ؛ لأنّ في سنده مُسلم بن كَيْسَانَ (٢) وهو متروك الحديث .

الرأي الرَّاجح :

بعد استعراض القولين بأدلتهم ؛ يظهر أن القول باستحباب كون كمّ القميص إلى حدّ الرّسغ للرجال والنساء هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأوّل : قوّة أدلتهم ، وسلامتها من المعارضة .

الثاني : موافقة قولهم لسنّته ﷺ في التواضع في اللباس ، والبعد عن الكبر والخيلاء .

الثالث : في المقابل ؛ فإنّ أدلّة القائلين باستحباب كون كمّ القميص إلى رؤوس الأصابع لم تسلم من المعارضة القويّة وهي لا تخلو من مقال فيها كما سبق بيانه .

الرابع : أنه يمكن حمل أدلّة القائلين بما جاوز الرّسغ على حدّ الجواز ، أمّا الاستحباب فلا ، لثبوت المعارض القويّ لها . والله أعلم .

(١) أخرجه أبو الشيخ في الأخلاق في الباب السّابق نفسه ٨٢/٢ رقم ٢٤٥ .

والسيوطي في الجامع الصغير وضعّفه . ضعيف الجامع الصغير ص ٦٦٥ رقم ٤٦٢٣ .

وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرك في كتاب اللباس ٢١٧/٤ رقم ٧٤٢٠ بلفظ : "وكان كمه مع الأصابع" وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : مسلم الملائمي تالف .

وضعّفه الألباني أيضاً . انظر : ضعيف الجامع الصغير ص ٦٤٩ ، رقم ٤٤٧٧ .

(٢) هو : مُسلم بن كَيْسَانَ الضبي الملائمي ، أبو عبد الله الكوفي الأعور . روى عن أنس ومجاهد ، روى عنه شعبة وعلي بن مسهر . وهو ضعيف ذاهب الحديث اختلط في آخر عمره .

انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٧١/٧ رقم ١١٤٥ الضعفاء والمتروكين ص ٩٨ رقم ٥٦٨ . الضعفاء للعقيلي ١٥٣/٤ رقم ١٧٢٢ . المحروحين ٨/٣ رقم ١٠٣٤ الكامل ٣٠٦/٦ رقم ١٧٩٦ . تهذيب الكمال ٥٣٠/٢٧ رقم ٥٩٣٩ . الكاشف ٢٦٠/٢ رقم ٥٤٢٦ . تقريب التهذيب ١٨٠/٢ رقم ٦٦٦٢ .

فائدة :

قال ابن القيم :

(وأما الأكمام الواسعة الطوال التي هي كالأخرّاج فلم يلبسها هو [أي النبي ﷺ] ولا أصحابه ، وهي مخالفة لسنته وفي جوازها نظر ؛ فإنها من جنس الخيّلاء) ^(١) ١ هـ .

وقال المباركفوري :

(قال الجزري : فيه دليل على أن السنة لا يتجاوز كُم القميص الرسغ ، وأما غير القميص فقالوا : السنة فيه أن لا يتجاوز رؤوس الأصابع من جبة وغيرها) ^(٢) ١ هـ .

وقال صاحب عون المعبود :

(ويُجمع بين هذه الروايات وبين حديث الكتاب : إما بالحمل على تعدد القميص ، أو بحمل رواية الكتاب على التخمين ، أو بحمل الرسغ على بيان الأفضل وحمل الرؤوس على بيان الجواز ، وقيل : يحتمل أن يكون الاختلاف باختلاف أحوال الكُم فعقيب غسل الكُم لم يكن فيه ثن ، فيكون أطول ، وإذا بُعد عن الغسل ووقع فيه الشني كان أقصر والله تعالى أعلم) ^(٣) ١ هـ .

وقال الشوكاني :

(وقال ابن رسلان : والظاهر أن نساءه ﷺ كن كذلك يعني أن أكمامهن إلى الرسغ ، إذ لو كانت أكمامهن تزيد على ذلك لنقل ، ولو نقل لوصل إلينا ، كما نقل في الزيول من رواية النسائي وغيره : أن أم سلمة لما سمعت من جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه « قالت : يا رسول الله ! فكيف يصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخينه شبراً ، قالت : إذن يتكشف أقدامهن ، قال : يرخينه ذراعاً ولا يزدن عليه » ، ويفرق بين الكف إذا ظهر وبين القدم ، أن قدم المرأة عورة بخلاف كفّها) ^(٤) ١ هـ .

(١) انظر زاد المعاد ١/١٤٠ .

(٢) انظر تحفة الأحوذى ٥/٣٨١ .

(٣) انظر عون المعبود ١١/٧١، ٧٠ . وانظر تحفة الأحوذى ٥/٣٨٢، ٣٨١ .

(٤) انظر نيل الأوطار ٢/١٠٨ .

٣١ - المسألة الثالثة : ما يُقال عند لبس الجديد^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - استحباب حمد الله تعالى عند لبس الجديد من الثياب .
ويدل على ذلك :

قوله في ترجمة الباب : « باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً » ، وهي ترجمة استفهامية مراده منها ؛ إثارة انتباه الذهن لما سوف يورده من أحاديث الباب التي جاء فيها إثبات مشروعية واستحباب الحمد عند لبس الجديد .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول :

ما ساقه بسنده عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : « كان رسول الله ﷺ إذا استجدَّ ثوباً سمَّاه باسمه : عمامة أو قميصاً أو رداءً ، ثم يقول : اللهم لك الحمد أنت كَسَوْتَنِيه ، أسألك خيره وخير ما صنعَ له ، وأعوذ بك من شره وشر ما صنعَ له »^(٢) .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسنٌ غريبٌ صحيح .

الدليل الثاني :

ما ثبت في الأحاديث الأخرى من استحباب حمد الله تعالى عند لبس الجديد .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣٩/٤ .

(٢) أخرجه أبو داود في أول كتاب اللباس ٤١/٤ رقم ٤٠٢٠ . والنسائي في الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة ، ما يقول إذا استجدَّ ثوباً ٨٥/٦ رقم ١٠١٤١ . وأحمد في المسند ٣٠/٣ ، ٥٠ . والترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في لباس رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٤٧ رقم ٥٠ . وعبد بن حميد في المنتخب ص ٢٧٨ رقم ٨٨٢ . وأبو يعلى في مسنده ٣٣٧/٢ رقم ١٠٧٩ . وابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ٢٣٩/١٢ رقم ٥٤٢٠ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢١٣/٤ رقم ٧٤٠٨ وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٢/٢ رقم ١٤٤٦ .

وعبر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن عُمر^(١) ، وابن عُمر^(٢) .

وجه الاستدلال : تدلّ هذه الأحاديث دلالة صريحة على استحباب حمد الله

تعالى عند لبس الجديد لفعله ﷺ ومداومته على ذلك .

وإليه ذهب : الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة^(٣) .

فائدة :

قال الشوكاني :

(قال ابن رسلان في شرح السنن : البداءة باسم الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ في تذكر النعمة وإظهارها ، فإن فيه ذكر الثوب مرتين : فمرة ذكره ظاهراً ، ومرة ذكره مُضمراً)^(٤) اهـ .

(١) حديث عمر ولفظه : قال : "سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي كساني ما أوارى به عورتى وأجمل به في حياتي ، ثم عمد إلى الثوب الذي أخلّق فتصدق به ، كان في كنف الله وفي حفظ الله وفي ستر الله حياً وميتاً" . أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ ٥٥٨/٥ رقم ٣٥٦٠ وقال : هذا حديث غريب . وابن ماجة في كتاب اللباس ، باب ما يقول الرجل إذا لبس ثوباً جديداً ١١٧٨/٢ رقم ٣٥٥٧ . وأحمد في المسند ٤٤/١ . وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب اللباس ، باب ما يقول الرجل إذا لبس الثوب الجديد ١٨٩/٥ رقم ٢٥٠٨٠ . وعبد بن حميد في المنتخب ص ٣٥ رقم ١٨ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢١٤/٤ رقم ٧٤١٠ وقال : هذا حديث لم يحتج الشيخان - رضي الله عنهما - بإسناده ، وسكت عنه الذهبي . وقال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٤٦٦ رقم ٧١٣ .

(٢) حديث ابن عمر ولفظه : "أن رسول الله ﷺ رأى على عمر قميصاً أبيض فقال : ثوبك هذا غسيل أم جديد ؟ قال : بل غسيل ، قال : اللبس جديداً ، وعش حميداً ، ومت شهيداً" أخرجه ابن ماجة في الباب السابق نفسه ١١٧٨/٢ رقم ٣٥٥٨ . والنسائي في الكبرى في الباب السابق نفسه ٨٥/٦ رقم ١٠١٤٣ وقال : هذا حديث منكر أنكره يحيى ابن سعيد القطان على عبد الرزاق . وأحمد في المسند ٨٩،٨٨/٢ . وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجامع ، باب أصحاب النبي ﷺ ٢٢٣/١١ رقم ٢٠٣٨٢ . وابن حبان في كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم ٣٢٠/١٥ رقم ٦٨٩٧ . وأبو يعلى في مسنده ٤٠٢/٩ رقم ٥٥٤٥ . والطبراني في الكبير ٢٨٣/١٢ رقم ١٣١٢٧ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً ٤١/١٢ رقم ٣١١٢ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن ابن ماجة ٢٧٥/٢ رقم ٢٨٦٣ .

(٣) انظر عمدة القاري ٢١/٢٢ . المجموع ٣٩٣/٤ . الفروع ٣٢٠/١ ، كشف القناع ٣٤٠/١ ، شرح المنتهى ١٦١/١ . ولم أجد للمالكية كلاماً في هذه المسألة .

(٤) انظر نيل الأوطار ١١٩/٢ .

وقال المباركفوري :

(قال ميرك ^(١) : خير الثوب بقاءه ونقاؤه وكونه ملبوساً للضرورة والحاجة ، وخير ما صُنِعَ له هو الضرورات التي من أجلها يصنع اللباس من الحرّ والبرد طويلاً وستر العورة ، والمراد سؤال الخير في هذه الأمور وأن يكون مبلغاً إلى المطلوب الذي صُنِعَ لأجله الثوب من العون على العبادة والطاعة لموليه ، وفي الشرّ عكس هذه المذكورات ، وهو كونه حراماً ونجساً ولا يبقى زماناً طويلاً .

أو يكون سبباً للمعاصي والشرور والافتخار والعُجب والغرور وعدم القناعة بثوب الدون وأمثال ذلك) ^(٢) ١ هـ .

(١) هو : شمس الدّين محمد بن مبارك شاه البخاريّ ، الحنكي الرّومي الحنفي ، له مؤلّفات ، منها : مدار الفحول في شرح منار الوصول ، وشرح حكمة العين لعلّي القزويني ، وشرح إشكال التأسيس للسمرقندي ، ونور الأنوار وغيرها . توفي سنة ٩٢٨ هـ .

انظر ترجمته في كشف الظّنون : ٢٠٢٩/٢ ، الأعلام للزركلي : ١٧/٧ .

(٢) انظر تحفة الأحوذى ٣٨٣/٥ . وانظر عون المعبود ٤٤/١١ .

٣٢ - المسألة الرابعة : حُكْمُ الانتفاع بثياب الكُفَّار وما دُبِغَ من الأُهْب^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى جواز الانتفاع بثياب الكُفَّار ما لم تتحقق نجاستها ، وجواز ما دُبِغَ من الأُهْب وإن كان ميتة .

ويدلّ على ذلك أمران :

أولهما : أنّه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بترجمة عامّة وذلك بقوله : « باب ما جاء في لبس الجُبّة والخُفّين » .

وهذه تشمل كلّ جُبّة وكلّ خُفٍّ حتّى ولو كانت الجُبّة من ثياب الكُفَّار ، أو الخُفّ من جلد الميتة المدبوغ .

ثانيهما : استدلاله بحديثي الباب ، وهما يدلّان صراحة على الجواز .

وقد استحلّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه : « أن النبي ﷺ لبسَ جُبّة روميّة^(٢) ضيّقة الكُمّين^(٣) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن الشعبي قال : قال المغيرة بن شعبة :

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٣٩/٤ .

(٢) رُوميّة : أي من نَسَج الرُّوم وهم جيلٌ معروف من ولد الرُّوم بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام ، يقال : رُوميٌّ ورُومٌ مثل زنجي وزنج . انظر مختار الصحاح مادة روم ص ٢٦٤ . لسان العرب ٢٥٨/١٢ . القاموس المحيط ص ١٤٤١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر وجاء فيه : "جبة شامية" ولا منافاة بينهما لأن الشام حينئذٍ داخل تحت حكم الروم ٢١٨٥/٥ رقم ٥٤٦٢ . ومسلم في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ٢٢٩/١ رقم ٢٧٤ .

« أهدى دحية الكلبي ^(١) لرسول الله ﷺ خُفَيْن ، فَلَبِسَهُمَا » ^(٢) .

قال أبو عيسى : وقال إسرائيل ^(٣) عن جابر ^(٤) عن عامر ^(٥) : « وَجِبَّةٌ فَلَبِسَهُمَا حَتَّى تَخْرَقًا ، لَا يَذْرِي النَّبِيُّ ﷺ أَذْكِيُّ هُمَا أَمْ لَا » ^(٦) . وهذا حديث حسن غريب .

وجه الاستدلال :

لبسه ﷺ للجبّة والخُفَيْن المهداة له من غير سؤال ولا استفصال عن حالهما يدلُّ على جواز الانتفاع بثياب الكفار ما لم تتحقق نجاستها ، وأن الدُّبَاغ مطهرٌّ للأُهب وإن كانت لميئة لعدم سؤاله ﷺ هل ذُكِّيَّ أم لا ؟ كما سبق تقريره ^(٧) .

(١) هو : دحية بن خليفة الكلبي ، صحابي جليل كان أحسن الناس وجهًا ، أسلم قديمًا وبعثه النبي ﷺ آخر سنة ست بكتابه إلى هرقل ، وكان وصوله إلى هرقل في الحرم سنة سبع . سكن المزة ، روى عنه عبد الله بن شداد والشعبي ، وكان جبريل ينزل على صورته . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٤٩/٤ . الجرح والتعديل ٤٣٩/٣ رقم ١٩٩٦ . الثقات ١١١٧/٣ رقم ٣٩٢ . تهذيب الكمال ٤٧٣/٨ رقم ١٧٩٤ . الكاشف ٣٨٣/١ رقم ١٥٧٠ . تهذيب التهذيب ١٧٩/٣ رقم ٣٩٤ . الإصابة ٣٨٤/٢ رقم ٢٣٩٢ .

(٢) أخرجه الترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في خف رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٥٢ رقم ٥٩ . وأبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر خفه ﷺ ٣٢٠/٢ رقم ٣٧٤ وقال المحقق الويان : إسناده حسن . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب الخف ٧٢/١٢ رقم ٣١٥١ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٣/٢ رقم ١٤٤٨ .

(٣) هو : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني ، أبو يوسف الكوفي ، روى عن جدّه وزيد بن علاقة وآدم بن علي ، وروى عنه يحيى بن آدم ومحمد بن كثير وغيرهم . وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم وغيرهم . وضعفه ابن المديني . وقال ابن حجر : ثقة تكلم فيه بلا حجة . توفي سنة ١٦٢ هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ١٦٨ . الضعفاء للعقيلي ١٣١/١ رقم ١٦٣ . الجرح والتعديل ٣٣٠/٢ رقم ١٢٥٨ . الكامل ٤٢١/١ رقم ٢٣٧ . تاريخ بغداد ٢٠/٧ رقم ٣٤٨٨ . الكاشف ٢٤١/١ رقم ٣٣٦ . لسان الميزان ٢١٧/٧ رقم ٢٢٩٩ . تقريب التهذيب ٨٨/١ رقم ٤٠٢ .

(٤) هو : جابر بن يزيد الجعفي ، وقد تقدمت ترجمته في ص ٣٠٤ .

(٥) هو : عامر الشعبي ، وقد تقدمت ترجمته في ص ١٢١ .

(٦) هذه الزيادة أخرجه الترمذي في الشمائل في الباب السابق نفسه ص ٥٢ رقم ٥٩ . والطبراني في الكبير ٢٢٥/٤ رقم ٤٢٠٠ . والبغوي في شرح السنة في الباب السابق نفسه ٧٢/١٢ .

والهيثمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النعال والخفاف ٢٤٤/٥ رقم ٨٦٢٧ وقال : رواه الطبراني وفيه عينة بن سعد عن الشعبي وعنه يحيى بن الضريس ولم أعرفه وبقي رجاله ثقات .

وقال الألباني : ضعيف ، انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٠ رقم ٢٩٦ .

(٧) انظر تفاصيل هذه الأقوال في مسألة حكم جلود الميئة إذا دبغت ص ١٢٠ .

وبه قال : علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

والحسن البصري ، والزُّهري ، وسفيان الثوري ، وإسحاق بن راهويه (١) .

وإليه ذهب : الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في الجملة . على تفصيل بينهم في الأقوال :

الحنفية : قالوا لا بأس بثياب أهل الذمة والصلاة فيها ما لم يعلم فيها قدرًا أو نجاسة ، أما ما سفل كالإزار والرداء . فمذهبهم جواز الصلاة فيها مع الكراهة (٢) .

الشافعية : قالوا لا بأس باستعمال ثياب الكفار سواء فيه أهل الكتاب وغيرهم ، المتدين باستعمال النجاسة وغيره ما لم تُعلم نجاستها ، وقال الشافعي : أحب لو توقى ثياب المشركين كلها ثم ما يلي سفلتهم منها مثل الأزر والسراويل (٣) .

الحنابلة : الأنظر عند الحنابلة : طهارة وجواز لبس ثياب الكفار كلهم سواء ما لبسوه من الثياب أو نسجوه، وكذا ما ولي عوراتهم كالسراويل ما لم تتحقق نجاستها ؛ لأن الأصل الطهارة . وهذا هو المذهب مطلقاً عندهم (٤) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

(١) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب لا يدري أظاهر أم لا ٣٦١/١ . الأوسط :

كتاب طهارات الأبدان والثياب ، ذكر الصلاة في ثياب المشركين ١٧٥، ١٧٣/٢ . فتح الباري ٤٧٣/١ ، ٤٧٤ .

(٢) انظر المبسوط لمحمد بن الحسن ٨٧/١ . مختصر اختلاف العلماء ١٥٥/١ . المبسوط للسرخسي ٩٧/١ .

بدائع الصنائع ٨١/١ . فتح القدير ٢١٢/١ . حاشية ابن عابدين ١٣٧/١ .

(٣) انظر الأم ٨٩/١ . الأوسط لابن المنذر ١٧٤، ١٧٣/٢ . المجموع ٢٥٩/١ . روضة الطالبين ٣٧/١ . تحفة

المحتاج ٣٦٤/٢ . مغني المحتاج ٤٠٨/١ . إغانة الطالبين ١٠٥/١ ، نهاية المحتاج : ١٠١/١ ، الإقناع : ٣٤/١ .

(٤) المغني ٦٩/١ . الإنصاف ٨٥، ٨٤/١ . الروض المربع للبهوتي ٣١/١ . كشف القناع ٦٦/١ . شرح

المنتهى ٣٠/١ . وروي عن الإمام أحمد أربع روايات .

الأولى : جواز استعمال ثياب أهل الكتاب ، ولا يجوز من المحوس ولا من في معناهم في رواية حنبل .

الثانية : لا يجوز استعمال ذلك لا من أهل الكتاب ولا غيرهم في رواية حنبل في لفظ ثان .

الثالثة : جواز ذلك من الجميع على ظاهر كلامه في رواية بكر بن محمد وأبي بكر غلام الخلال وهي اختيار القاضي أبي يعلى .

الرابعة : لا يجوز ذلك فيما يلاقي عوراتهم ويجوز ذلك فيما علا منها على ظاهر كلامه في رواية ابنه عبد الله .

انظر مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله ٤٨/١ مسألة رقم ٥١ . التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع

عن الإمام لابن الفراء الحنبلي ٨٦-٨٢/١ . مسألة رقم ٣ . الإنصاف ٨٤/١ ، ٨٥ .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، فذهب قوم إلى الجواز ، وهو ما رجّحنا ميل الترمذي إليه .

أما أصحاب القول الثاني : فذهبوا إلى عدم جواز الصلاة في ثياب من غلبت عليه النجاسة واستعمالها . كالكفار سواء كان ذكراً أم أنثى وسواء كان صغيراً أم كبيراً أو غيره ، وسواء كان اللباس مما تلحقه النجاسة في العادة ؛ كالذيل وما حاذى الفرج أو لا كالعمامة . إلا أن تعلم طهارته فيجوز الصلاة فيه ، بخلاف ما نسجه الكفار فيجوز الصلاة فيه ما لم تتحقق نجاسته .

وإليه ذهب : المالكية ، والإمام أحمد في رواية ^(١) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

أن الغالب على هؤلاء عدم توقّي النجاسة فصار كالمحقق ، فيُقدّم هذا الغالب على الأصل وهو الطهارة عند التعارض ؛ لأن كل ما غلبت عليه النجاسة لا يُصلّى به ^(٢) .

المناقشة : ناقش المجيزون هذا الاستدلال ؛ بأنه ضعيف . وذلك لأربعة أمور :

الأمر الأوّل : أن الأصل في الأشياء الطهارة ، فلا ينتقل إلى النجاسة إلاّ بدليل ^(٣) ، ولا دليل هنا للقائلين بالنجاسة .

الأمر الثاني : أن التوارث قد جرى بين المسلمين في لبس ثياب الكفار المغنومة قبل غسلها ^(٤) .

الأمر الثالث : أن الأصل في الثوب الطهارة ، وحبث الكافر في اعتقاده لا يتعدّى إلى ثيابه ، فتوبه كتب المسلم ^(٥) .

(١) انظر المدونة ١٤٠/١ . التاج والإكليل بهامش المواهب ١٧٣/١ . حاشية الدسوقي ١٠٣/١ ، ١٠٤ . الإنصاف للمرداوي ٨٥/١ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي ١٠٣/١ .

(٣) انظر المجموع ٢٥٩/١ . المغني ٦٩/١ . كشف القناع ٦٦/١ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٥ . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « الفقهاء كلّهم اتفقوا على أنّ الأصل في الأعيان الطهارة ، وأنّ النجاسات محصاة مستقصاة ، وما خرج عن الضبط والحصر فهو ظاهر » اهـ . انظر : مجموع الفتاوى : ٥٤٢/٢١ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٨١/١ .

(٥) انظر المبسوط للسرخسي ٩٧/١ .

الأمر الرابع : أن النبي ﷺ وأصحابه إنما كان لبسهم من نسج الكفار ^(١) . ولم ينقل عن أحد التحرز عن لبسها وكفى بالإجماع حجة ^(٢) .

الرأي الرَّاجح :

بعد النظر في أدلة الفريقين يتبين ؛ أنَّ القول بجواز استعمال ثياب الكفار ما لم يعلم نجاستها هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأول : قوة أدلتهم ، وسلامتها من المعارضة .

الثاني : موافقة قولهم لقاعدة : أنَّ الأصل في الأشياء الطهارة .

الثالث : أنَّ القول بالجواز موافق - أيضاً - لما ثبت عن النبي ﷺ وصحابته من استعمال ثياب المشركين قبل غسلها ، ولما في ذلك من التيسير الذي جاءت به الشريعة السمحة .

الرابع : وفي المقابل ؛ يرى ضعف استدلال القائلين بعدم جواز استعمال ثياب الكفار ، ومخالفة قولهم لما ثبت في النصوص الصحيحة الواردة في هذا الباب . والله أعلم .

(١) انظر المغني : ٦٩/١ .

(٢) انظر المبسوط : ٩٧/١ . وهذا خارج عن محل النزاع ؛ لأن النزاع في ما لبسه الكفار لا في ما نسجوه .

٣٣ - المسألة الخامسة : حكم استعمال الذهب للتداوي^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى جواز استعمال الذهب للتداوي به عند الحاجة .

ويدل على ذلك أمران :

أولهما : أنه عقد لهذه المسألة بأباً ترجم له بقوله : « باب ما جاء في شدّ الأسنان بالذهب »^(٢) . وهذا فيه إشارة إلى : أنه يرى ؛ أن حديث الباب فيه دليل على جواز شدّ الأسنان بالذهب ؛ لأنّ العلة فيهما واحدة ، وهي التداوي ، فهو قائل بها مختاراً لها .
ثانيهما : استدلاله بعمل أهل العلم ، مع عدم ذكر مخالف لهم ، ممّا يرجّح اختياره لما ذهبوا إليه ، وهو الجواز .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن عَرْفَجَةَ بن أسعد^(٣) - رضي الله عنه - قال : « أُصِيبَ أنْفِي يوم الكُلاب^(٤) في الجاهلية فاتخذتُ أنفًا من ورقٍ فَأَتَنَ^(٥) عَلِيٌّ ،

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٠/٤ .

(٢) هذا من باب الترجمة الخاصة التي يراد بها العموم . وذلك لأنه ترجم بشدّ الأسنان بينما الحديث في اتخاذ الأنف من الذهب .

(٣) هو : عَرْفَجَةُ بن أسعد بن كرب التميمي . صحابي أصيب أنفه يوم الكُلاب ، نزل البصرة ، روى عنه حفيده عبد الرحمن بن طرفة والفرزدق الشاعر . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٥/٧ . طبقات خليفة ص ٤٤ . التاريخ الكبير ٦٤/٧ رقم ٢٩٤ . الجرح والتعديل ١٨/٧ رقم ٨٥ . الثقات ٣٢٠/٣ رقم ١٠٤٤ . تهذيب الكمال ٥٥٤/١٩ رقم ٣٨٩٨ . الكاشف ١٧/٢ رقم ٣٧٦٩ . تهذيب التهذيب ١٥٩/٧ رقم ٣٤٥ . التقريب ٦٧٠/١ رقم ٤٥٧٠ .

(٤) الكُلاب : اسم ماء بين البصرة والكوفة وقيل بين جبلة وشمام قرب اليمامة . كان به وقعتان مشهورتان عند العرب : الأولى بين بكر و تغلب ، والثانية يوم الصعقة بين تميم وأهل حجر الحارثيين وغيرهم ، وفي الثانية حضر عرفجة ، وأكثم بن صيفي ، والزبرقان بن بدر ، وقيس بن عاصم . انظر معجم ما استعجم للبكري مادة الكلاب ١١٣٣، ١١٣٢/٤ . عارضة الأحوذى ٢١٣/٤ . النهاية ١٩٦/٤ . معجم البلدان ٤٧٢/٤ .

(٥) فَأَتَنَ : التَّنَّ الرائحة الكريهة ، وقد نَتَنَ الشيء تَنَنًا وَتَنَنَ تَنَانَةً وَأَتَنَ ، فهو مُتَنِّينٌ وَمُتَنِّينٌ وَمُتَنِّينٌ وَمُتَنِّينٌ .

فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ « (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . إنما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طَرَفَةَ (٢) .

الدليل الثاني : ما ثبت من فعل السلف . وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وقد روى غير واحد من أهل العلم ؛ أنهم شَدُّوا أسنانهم بالذهب . وفي هذا الحديث حُجَّةٌ لهم .

وجه الاستدلال : يدلُّ الحديث دلالة صريحة على جواز التداوي باستعمال الذهب لإذنه ﷺ وأمره بذلك عند الحاجة إليه (٣) .

ويؤيد ذلك فعل السلف وتداويهم بشد أسنانهم بالذهب ، مما يدلُّ على جواز التداوي بالذهب عند الحاجة إليه .

وبه قال : عثمان بن عفان ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول رضي الله عنهم .

والحسن البصري ، وموسى بن طلحة ، وعبد الله بن عون (٤) ، والزُّهري ، ونافع

⇨

انظر النهاية مادة تنن ١٣/٥ . مختار الصحاح ص ٦٤٥ . لسان العرب ٤٢٦/١٣ . المصباح المنير ص ٥٩٢ .
القاموس ص ١٥٩٦ .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ربط الأسنان بالذهب ٩٢/٤ رقم ٤٢٣٢ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفًا من ذهب ١٦٣/٨ رقم ٥١٦١ . وأحمد في المسند ٣٤٢/٤ ، ٢٣/٥ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٧٧ رقم ١٢٥٨ . وابن الجعد في مسنده ص ٤٥٨ رقم ٣١٤٣ . وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٢٨٥/٥ رقم ٢٨١١ . وأبو يعلى في مسنده ٦٩/٣ رقم ١٥٠١ . والطحاوي في معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب شد الأسنان بالذهب ٢٥٧/٤ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٧٦/١٢ رقم ٥٤٦٢ . والطبراني في الكبير ١٤٥/١٧ رقم ٣٦٩ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الحيض ، باب الرُّخَصَة في اتخاذ الأنف من الذهب وربط الأسنان به ٤٢٥/٢ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب شد الأسنان بالذهب واتخاذ الأنف ١١٥/١٢ رقم ٣٢٠٠ . والحديث قال فيه الألباني : حسن . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٣/٢ رقم ١٤٤٩ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن طَرَفَةَ بن عرفجة التميمي . روى عن جده عرفجة ، وروى عنه أبو الأشهب ومسلم بن زَرِير ، وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في معرفة الثقات ٨٠/٢ رقم ١٠٤٩ . الثقات ٩٢/٥ رقم ٤٠٠١ . تهذيب الكمال ١٩١/١٧ رقم ٣٨٥٨ . الكاشف ٦٣١/١ رقم ٣٢٢٨ . تهذيب التهذيب ١٨٢/٦ رقم ٤١٠ . التقريب ٥٧٥/١ رقم ٣٩١٩ .

(٣) انظر مشكل الآثار للطحاوي ٣٥/٤ .

(٤) هو : عبد الله بن عون بن أرطبان ، أبو عون البصري ، مولاهم المزني . ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن ، روى عن أبي وائل وإبراهيم ومجاهد وعدة ، وروى عنه شعبة والقطان ومسلم وغيرهم .

ابن جبير ، والمغيرة بن عبد الله ^(١) ، وإبراهيم النخعي ، وثابت البناني ^(٢) ، وعبيد الله بن الحسن ^(٣) ، وغيرهم ^(٤) .

وإليه ذهب : المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ^(٥) .

ومحمد بن الحسن من الحنفية ، ورواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، ورجحه الطحاوي ^(٦) . وهذا هو القول الأول في المسألة .

⇒

توفي سنة ١٥١ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٦١/٧ . طبقات خليفة ص ٢١٩ . التاريخ الكبير ١٦٣/٥ رقم ٥١٢ . معرفة الثقات ٤٩/٢ رقم ٩٤٣ . الجرح والتعديل ١٣٠/٥ رقم ٦٠٥ . تهذيب الكمال ٣٩٤/١٥ رقم ٣٤٦٩ .

(١) هو : المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل اليشكري ، الكوفي ، ثقة ، روى عن المغيرة بن شعبة وبلال بن الحارث ، وروى عنه أبو إسحاق ومحمد بن ححادة . انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٧٨/٢٨ رقم ٦١٣٤ . الكاشف ٢٨٦/٢ رقم ٥٥٩٤ . تهذيب التهذيب ٢٣٦/١٠ رقم ٤٧٥ . التقريب ٢٠٧/٢ رقم ٦٨٦٦ .

(٢) هو : ثابت بن أسلم البنانى ، أبو محمد البصري القاضي ، تابعي ثقة عابد . روى عن ابن عمر وأنس وابن الزبير ، وروى عنه شعبة والحمادان ، توفي سنة ١٢٧ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٣٢/٧ . طبقات خليفة ص ٢١٤ . التاريخ الكبير ١٥٩/٢ رقم ٢٠٥٢ . معرفة الثقات ٢٥٩/١ رقم ١٨٨ . الجرح والتعديل ٤٤٩/٢ رقم ١٨٠٥ . الثقات ٨٩/٤ رقم ١٩٦٠ . تهذيب الكمال ٣٤٢/٤ رقم ٨١١ . الكاشف ٢٨١/١ رقم ٦٨١ . تهذيب التهذيب ٣/٢ رقم ٩٦٤ . التقريب ١٤٥/١ رقم ٨١٢ .

(٣) هو : عبيد الله بن الحسن بن حصين التميمي ، العنبري ، قاضي البصرة ، ثقة فقيه، لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة . روى عن داود بن هند وحميد الطويل ، وروى عنه عبدالرحمن بن مهدي وطائفة . توفي سنة ١٦٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٨٥/٧ . التاريخ الكبير ٣٧٦/٥ رقم ١٢٠١ . معرفة الثقات ١٠٩/٢ رقم ١١٥٣ . الجرح والتعديل ٣١٢/٥ رقم ١٤٨٣ . الثقات ١٤٣/٧ رقم ٩٣٨٠ . تاريخ بغداد ٣٠٦/١٠ رقم ٥٤٥٦ . تهذيب الكمال ٢٣/١٩ رقم ٣٦٢٧ . الكاشف ٦٧٩/١ رقم ٣٥٣٩ . تهذيب التهذيب ٧/٧ رقم ٥٠١٠ . التقريب ٦٣٠/١ رقم ٤٢٩٨ .

(٤) انظر مصنف بن أبي شيبة كتاب اللباس والزينة ، في شد الأسنان بالذهب ٢٠٥/٥ ، ٢٠٦ . شرح معاني الآثار كتاب الكراهية ، باب الرجل يتحرك سنه هل يشدها بالذهب أم لا ٢٥٩، ٢٥٧/٤ . مستدرک الحاكم كتاب معرفة الصحابة ٦٧٩/٣ . مجمع الزوائد كتاب اللباس ، باب فما رخص فيه من الذهب ٢٦٨/٥ ، ٢٦٩ . المغني لابن قدامة ٦١٠/٢ . نصب الراية ٢٣٧/٤ .

(٥) انظر التاج والإكليل بهامش المواهب ١٨١/١ ، مواهب الجليل ١٨١/١ ، الفواكه الدواني ٣٠٨/٢ ، حاشية الدسوقي ١٠٧/١ . الأم ٥٤/١ ، المهذب ١٠٨/١ ، المجموع ٣١٤/١ . تحفة المحتاج ٣٢٥/٤ ، مغني المحتاج ٩٧/٢ ، نهاية المحتاج ٩١/٣ . المغني ٦١٠/٢ ، المبدع ٣٧٤/٢ ، الروض المربع ٣٨٣/١ ، كشف القناع ٨٩٢/٢ ، شرح المتنهي ٤٣٣/١ .

(٦) انظر شرح معاني الآثار ٢٥٧/٤ . تحفة الفقهاء ٣٤٣/٣ . البحر الرائق ٢١٧/٨ .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، فذهب قوم إلى عموم جواز التداوي بالذهب عند الحاجة إليه .

وهو ما ذهب إليه الترمذي ومن وافقه .

أما أصحاب القول الثاني : فقالوا بجواز اتخاذ الأنف من الذهب عند الحاجة ، وعدم جواز شد الأسنان بالذهب ، بل تُشدُّ بالفضة .

وبه قال : الإمام أبو حنيفة ، وإليه ذهب : الحنفية^(١) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

إطلاق التحريم من غير فصل ، ولا يرخّص مباشرة المُحرّم إلّا لضرورة وهي تندفع بالأدنى وهو الفضة ، فبقي الذهب على أصل التحريم^(٢) .

المناقشة : نوقش هذا الاستدلال من قبل المجيزين ؛ بأنه ضعيف . وذلك لثلاثة أمور :

الأمر الأول : لا يُسلّم أن الضرورة في الأنف لا ترتفع بالفضة ؛ لأنه ينتن وترتفع بالذهب ، بينما ترتفع بالسّن بالفضة .

لأنّ الضرورة في السّن - أيضاً - لا ترتفع بالفضة ؛ لأنها تنتن - أيضاً - فلا ترتفع إلّا بالذهب كالأنف^(٣) .

الأمر الثاني : أنّ شدّ الأسنان بالذهب تبع للسّن ، والتبع حكمه حكم الأصل وهذا يوافق أصل أبي حنيفة^(٤) .

الأمر الثالث : أنه كما يباح شدّ السّن بالفضة ، فكذا يباح شدّه بالذهب ، لأنهما في الحرمة سواء^(٥) .

(١) انظر الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ٤٧٧/١ . فتاوى السغدي ٨١١/٢ . بدائع الصنائع ١٣٢/٥ . الهداية ٨٢/٤ . تحفة الملوك ص ٢٢٩ . تبين الحقائق ١٦/٦ . حاشية ابن عابدين ٢٣١/٥ .

(٢) انظر الجامع الصغير . بدائع الصنائع . الهداية الصفحات السابقة نفسها .

(٣) انظر معاني الآثار ٢٥٨/٤ . حاشية ابن عابدين الصفحة السابقة نفسها .

(٤) انظر بدائع الصنائع الصفحة نفسها .

(٥) ولكن أجب عنه : بأنه استدلال غير سديد لتفاوت ما بين الحرمتين . انظر معاني الآثار ، بدائع الصنائع الصفحات السابقة نفسها .

الرأي الرَّاجِح :

بعد النَّظر في أدلّة الفريقين يظهر ؛ أنَّ القول بجواز استعمال الذَّهَب للتَّدَاوِي به عند الحاجة هو الرَّاجِح ، وذلك لأسباب :

الأوّل : قوّة أدلّة القائلين بالجواز ، وسلامتها من المعارض القويّ .

الثَّاني : موافقة قولهم لإجماع أهل العلم من الصَّحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم على جواز التدَاوِي بالذَّهَب عند الحاجة عدا ما ذُكر عن الإمام أبي حنيفة .

الثالث : ولأنَّ العِلَّة في اتِّخاذ الأنف من الذَّهَب أو شدَّ الأسنان به واحدة وهي الضرورة والحاجة .

الرَّابع : وفي المقابل ؛ يرى ضعف حجج القائلين بالمنع ، وعدم سلامتها من المعارض القوي .

ومّا يؤيِّد ضعف هذا القول ؛ أنَّ أبا حنيفة وأبا يوسف قد رُوي عنهم القول بالجواز وموافقة الجمهور . والله أعلم .

٣٤ - المسألة السادسة : حكم استعمال جلود السباع واقتراشها^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - عدم جواز الانتفاع بجلود السباع^(٢) وعدم جواز اقتراشها .

ويدل على ذلك أمران :

أولهما : أنه عقد لهذه المسألة باباً ترجم له بقوله : « باب ما جاء في النهي عن جلود السباع » . وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقعه .

ثانيهما : استدلاله بحديث الباب الوارد بالنهي ، ومطلق النهي عنده يقتضي التحريم وعدم ذكره لما يخالفه .

وهذا يعني ؛ أنه قائل بهذا الحكم ، مختار له .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن ابن المليح^(٣) ، عن أبيه^(٤) : « أن النبي ﷺ

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤١/٤ .

(٢) السباع : والأسبع جمع للبع : بضم الباء وفتحها وسكونها ، ويقع على ما له ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب فيفترسها مثل الأسد والنمر والذئب والفهد وما أشبهها ، وأما الثعلب وإن كان له ناب ؛ فليس بسبع ، لأنه لا يعدو به ولا يفترس وكذلك الضبع . انظر معجم مقاييس اللغة مادة سبع ١٨٢/٣ . النهاية ٣٣٧/٢ . مختار الصحاح ص ٢٨٣ . لسان العرب ١٤٧/٨ ، ١٤٨ . المصباح المنير ص ٢٦٤ . القاموس ص ٩٣٨ .

(٣) هو : أبو المليح بن أسامة بن غمير الهذلي ، اسمه عامر وقيل زيد وقيل زياد ، وهو مشهور بكنيته . ثقة . ولي إمرة الأبلّة ، روى عن أبيه وبريدة ومقل بن يسار ووائل بن الأسقع ومعاوية ، وروى عنه قتادة ويزيد الرّشك وابنه محمد وأيوب وحجاج بن أرطاة . مات سنة ٩٨ هـ وقيل بعدها . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢١٩/٧ . طبقات خليفة ص ٢٠٧ . التاريخ الكبير ٤٤٩/٦ رقم ٢٩٥٥ . الجرح والتعديل ٣١٩/٦ رقم ١٧٨١ .

الثقات ١٩٠/٥ رقم ٤٥٠٠ . تهذيب الكمال ٣١٦/٣٤ رقم ٧٦٤٨ . الكاشف ٤٦٤/٢ رقم ٦٨٥٥ . بحر الدم ص ١٨٧ رقم ١٢٦٦ . التقريب ٤٧٣/٢ رقم ٨٤٢٨ .

(٤) هو : أسامة بن غمير بن عامر الأفيشر الهذلي ، والد أبي المليح ، صحابي سكن البصرة ، تفرد ولده

نهى عن جلود السباع أن تُفترش « (١) .

قال أبو عيسى : ولا نعلم أحداً قال عن أبي المليح عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة (٢) .

الدليل الثاني : ما ساقه بسنده - أيضاً - عن يزيد الرُّشك (٣) عن أبي المليح عن النبي ﷺ : « أنه نهى عن جلود السباع » (٤) .

قال أبو عيسى : وهذا أصحُّ (٥) .

وجه الاستدلال : أن مقتضى عموم نهيه ﷺ يفيد التحريم ، فلا يحل الانتفاع بجلود السباع ولا الجلوس عليها ولا افتراشها .

⇒

بالرواية عنه . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٤/٧ . طبقات خليفة ص ٣٥ . التاريخ الكبير ٢١/٢ رقم ١٥٥٤ . الجرح والتعديل ٢٨٣/٢ رقم ١٠٢٢ . الثقات ٣/٣ رقم ٤ . تهذيب الكمال ٣٥٢/٢ رقم ٣١٩ . الكاشف ٢٣٢/١ رقم ٢٦٦ . التقريب ٧٦/١ رقم ٣١٩ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الرد على أبي حنيفة ٣١٤/٧ رقم ٣٦٤٠٦ . والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب النهي عن لبس جلود السباع ١١٧/٢ رقم ١٩٨٣ . وابن الجارود في المنتقى ص ٢٢١ رقم ٨٧٥ . والبيهقي في الكبرى في كتاب الطهارة ، باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ . والمقدسي في الأحاديث المختارة ١٨٣/٤ رقم ١٣٩٥ وقال : إسناده صحيح . والطبراني في الكبير ١٩١/١ رقم ٥٠٨ . وقال : هذا الإسناد صحيح ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٣/٢ رقم ١٤٥٠ .

(٢) هو : سعيد بن أبي عروبة مهران ، أبو النضر اليشكري ، مولا هم البصري ، ثقة حافظ ، لكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، روى عن الحسن ومحمد وأبي رجاء العطاردي وقاتدة ، وروى عنه شعبة والقطان وغندر . توفي سنة ١٥٦ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٢٧٣/٧ . طبقات خليفة ص ٢٢٠ . الضعفاء الصغير ص ٥١ رقم ١٣٨ . معرفة الثقات ٤٠٣/١ رقم ٦١٠ . الضعفاء للعقيلي ١١١/٢ رقم ٥٨٧ . الجرح والتعديل ٦٥/٤ رقم ٢٧٦ . تهذيب الكمال ٥/١١ رقم ٢٣٢٧ . الكاشف ٤٤١/١ رقم ١٩٣٣ . التبيين لأسماء المدلسين ص ٨٨ رقم ٢٦ . التقريب ٣٦٠/١ رقم ٢٣٧٢ . تعريف أهل التقديس ص ٦٣ رقم ٥٠ . الكواكب النيرات لمحمد بن أحمد الذهبي ص ٣٧ رقم ٢٥ .

(٣) هو : يزيد بن أبي يزيد الضُّبَعي ، أبو الأزهر ، مولا هم البصري ، المعروف بالرُّشك وهو القسم بلغة أهل البصرة ، ثقة عابد ، روى عن مطرف بن عبد الله بن الشخير ومعاذة المعذية ، وروى عنه شعبة وابن عُلية والبصريون . مات سنة ١٣٠ هـ . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٣٧٠/٨ رقم ٣٣٦١ . الجرح والتعديل ٢٧٩/٩ رقم ١٢٦٨ . الثقات ٦٣١/٧ رقم ١١٨١٧ . التعديل والتجريح ١٢٣٤/٣ رقم ١٥٠٢ . تهذيب الكمال ٢٨٠/٣٢ رقم ٧٠٦٤ . الكاشف ٣٩١/٢ رقم ٦٣٦٩ . التقريب ٣٣٤/٢ رقم ٧٨٢١ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الطهارة ، باب جلود السباع ٦٩/١ رقم ٢١٥ .

(٥) يعني أصح من حيث السند ، لأنَّ شعبة أحفظ وأتقن من سعيد بن أبي عروبة . وصحح الألباني الحديث بروايته . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٣/٢ رقم ١٤٥٠ .

وبه قال : عُمَرُ ، وعلي ، ومعاوية ، وعبد الله بن مسعود ، والمقدام بن معدي كرب^(١) ، وأبو ریحانة رضي الله عنهم .

وعبد الله بن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، ويزيد بن هارون وغيرهم^(٢) .

وإليه ذهب : الشافعية في المشهور عندهم ، والحنابلة : وهو عدم جواز الانتفاع بجلود السباع ولا الصلاة فيها ولا عليها وإن دُبِغَت^(٣) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ، وسبب اختلافهم : تعارض الآثار الواردة في الباب ، واختلافهم في تأويلها .

فذهب أصحاب القول الأول إلى عدم جواز الانتفاع بجلود السباع مطلقاً ، وهو ما رجحنا ميل الإمام الترمذي إليه ، وبقية الأقوال هي كما يلي :

القول الثاني : جواز الانتفاع بجلود السباع والصلاة عليها إذا دُبِغَت .

وبه قال : جابر بن عبد الله ، وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهم .

وعروة بن الزبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، والزُّهري ، وابن سيرين رحمهم الله^(٤) .

(١) هو : المقدام بن معدي كَرِب بن عَمْرٍو الكِندي ، صحابي مشهور ، نزل الشام . ومات سنة ٨٧ هـ ، وله إحدى وتسعون سنة .

انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٧٢ ، الطبقات الكبرى : ٤١٥/٧ ، تهذيب الكمال : ٤٥٨/٢٨ ، رقم ٦١٦٤ ، الكاشف : ٢٩٠/٢ ، رقم ٥٦١٦ ، تقريب التهذيب : ٢١٠/٢ ، رقم ٦٨٩٥ .

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الطهارة ، باب جلود السباع ٧٠٠٦٩/١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في ركوب النمر ٢٠٤، ٢٠٣/٥ . الأوسط كتاب الدباغ ، جماع أبواب السباع ٢٩٨/٢ - ٣٠٠ . التمهيد ١٨٢/٤ . المغني لابن قدامة ٥٧/١ . شرح مسلم للنووي ٥٤/٤ .

(٣) انظر المجموع ٢٩٩/١ ، تحفة المحتاج ٤٦٣/٩ ، مغني المحتاج ٤٠٧/٤ ، نهاية المحتاج ٣٧٥/٦ ، حواشي الشرواني ٤٦٣/٩ . مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ٩٠/١ . مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٢٢٦-٢٢٤/١ . الروايتين والوجهين لأبي يعلى ٦٧/١ . المغني ٥٧/١ . كشاف القناع ٦٩/١ . شرح المنتهى ٣١/١ .

(٤) انظر مصنف عبد الرزاق ٧١/١ - ٧٣ . مصنف ابن أبي شيبة ٢٠٤/٥ . مشكل الآثار ٢٩٨، ٢٩٧/٨ . الأوسط ٣٠١، ٣٠٠/٢ .

وإليه ذهب : الحنفية ، والإمام الشافعي ^(١) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه :

بقوله ﷺ : « أيما إهاب دُبغ فقد طهر » ^(٢) .

وجه الاستدلال : يدل ظاهر الحديث دلالة صريحة على العموم ، فيعم الأهاب كلها ، ويدخل في ذلك جلود السباع ^(٣) .

المناقشة : نوقش هذا الاستدلال من قبل المانعين ، وقالوا : بأنه ضعيف . وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن هذا الحديث عام ، وخبر النهي عن جلود السباع واقتراشها خاص ، والخاص أقوى دلالة من العام وهو مقدم عليه عند التعارض ، كما هو مقرر عند علماء الأصول ^(٤) .

الأمر الثاني : أنه وإن دلّ حديث : « أيما إهاب دُبغ ، فقد طهر » على طهارة الجلود بعد الدبغ ، فإن أحاديث النهي عن جلود السباع واقتراشها دللت على المنع من استعمالها لا على نجاستها أو المنع من طهارتها .

وهذا أمر آخر غير الطهارة . فوجب العمل بالخبرين جميعاً والجمع بينهما حيث لا تعارض ، وهذا أولى من إهمال أحد الخبرين أو تعطيله ^(٥) .

القول الثالث في المسألة : جواز الانتفاع بجلود السباع إذا دُبغت ولبسها والجلوس عليها في غير المسجد . وعدم جواز الصلاة فيها ولا عليها .

وبه قال : سعيد بن جبير ، والحسن البصري ، والحكم بن عتيبة ^(٦) ، ومكحول ،

(١) انظر المبسوط للشيخاني ٢٠٨/١ ، المبسوط للسرخسي ٢٠٢/١ ، الهداية ٤٦/٣ ، البحر الرائق ٢١٦/٨ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٥ . الأم ٩١/١ .

(٢) سبق تخريجه في مسألة حكم دباغ جلود الميتة ص ١٤٢ ، هامش رقم (٢) .

(٣) انظر مشكل الآثار ٢٩٤/٨ ، ٢٩٥ .

(٤) انظر الأوسط ٣٠٨/٢ . المسودة ص ١٢٣ .

(٥) انظر الأوسط ٣٠٩/٢ . التمهيد ١٦٣/١ . نيل الأوطار ٦٠،٥٩/١ .

(٦) هو : الحكم بن عتيبة الكندي ، أبو محمد ، مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فيه ، إلا أنه ربما دلس . روى عن ابن أبي أوفى وأبي جحيفة ، وروى عنه الأعمش وشعبة ومسعر وغيرهم . توفي سنة ١١٥ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٣١/٦ . طبقات خليفة ص ١٦٢ . التاريخ الكبير ٣٣٢/٢ رقم ٢٦٥٤ . معرفة الثقات

وعلى بن الحسين ، وأبو العالية ^(١) - رحمهم الله - ^(٢) .

وإليه ذهب : المالكية في المشهور من المذهب ^(٣) .

وقد استدلل المالكية لما ذهبوا إليه : بأن المراد بالطهارة في الحديث .
الطهارة اللغوية - أي النظافة من الأوساخ والأقذار - لا الطهارة الشرعية ، فيطهر ظاهر
الجلد لا باطنه ، فإنه باقٍ على النجاسة .

المناقشة : نوقش استدلالهم هذا من قبل المانعين ، وقالوا : بأنه ضعيف وذلك
لثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن الأصل في ألفاظ الشارع حملها على الحقائق الشرعية لا
اللغوية كما هو مقرر في الأصول ^(٤) .

الأمر الثاني : لا يسلم قولهم : إنَّ الدِّبَاغ لا يؤثر في الباطن . بل يؤثر في الباطن
بانتزاع الفضلات من الجلد وتنشيف رطوباته المعفنة كتأثيره في الظاهر ^(٥) .

الأمر الثالث : أن ما ذكره تحكم وتفصيل لا دليل عليه . كما أنه مخالف للنصوص
الصريحة الصريحة فلا يلتفت إليه ^(٦) .

٣١٢/١ رقم ٣٣٧ . . الجرح والتعديل ١٢٣/٣ رقم ٥٦٧ . الثقات ١٤٤/٤ رقم ٢١٩٩ . جامع التحصيل
ص ١٦٧ رقم ١٤١ . الكاشف ٣٤٤/١ رقم ١١٨٥ . التقريب ٢٣٢/١ رقم ١٤٥٨ .

(١) هو : رفيع بن مهران ، أبو العالية الرياحي ، مولا هم البصري ، تابعي ثقة ، كثير الإرسال ، روى عن علي
وابن عباس ، وروى عنه قتادة وعاصم الأحول وأهل البصرة . مات سنة ٩٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات
الكبرى ١١٢/٧ . طبقات خليفة ص ٢٠٢ . التاريخ الكبير ٣٢٦/٣ رقم ١١٠٣ . معرفة الثقات ٤١٢/٢
رقم ٢١٨٩ . الجرح والتعديل ٥١٠/٣ رقم ٢٣١٢ . الثقات ٢٣٩/٤ . جامع التحصيل ص ١٧٥ رقم ١٩٠ .
تهذيب الكمال ٢١٤/٩ رقم ١٩٢٢ . الكاشف ٣٩٧/١ رقم ١٥٨٥ . التقريب ٣٠٣/١ رقم ١٩٥٨ .

(٢) انظر الأوسط لابن المنذر ٣٠٠/٢ - ٣٠١ .

(٣) وعن مالك رواية بجواز لبس جلود السباع والصلاة عليها ، إذا ذكيت ولكنها خلاف المشهور في المذهب .
انظر المدونة ١٨٣/١ . الرسالة لابن أبي زيد ص ٨١ . التاج والإكليل بهامش المواهب ١٤٣/١ . كفاية
الطالب ٧٣٣/١ . مواهب الجليل ١٤٤/١ ، ١٤٦ . الثمر الداني ص ٦٨٨ . حاشية العدوي ٧٣٣/١ .
حاشية الدسوقي ٩٤،٤٣/١ .

(٤) انظر شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٩٠/١ . نزهة الخاطر لابن بدران ١٥/٢ . إرشاد الفحول للشوكاني ١١٥/١ .

(٥) انظر المجموع ٢٧٩/١ . نيل الأوطار ٦٢/١ .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

الرأي الرَّاجح :

من خلال ما سبق من استعراض للأقوال - بأدلتها - يتبين ؛ أنّ القول بتحريم الانتفاع بجلود السباع أو الصلاة عليها هو الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأوّل : قوّة أدلّة القائلين بالتحريم ، وسلامتها من المعارض القويّ .

الثاني : في هذا القول جمعٌ بين عموم النصوص الواردة في هذا الباب ، مع عدم إهمال شيءٍ منها .

الثالث : وفي المقابل ؛ فإنّ أدلّة القائلين بالجواز مطلقاً أو القائلين بالجواز في غير الصلاة ضعيفة ، ولم تسلم من المعارض القويّ .

كما أنّها لا تقوى على مناهضة أدلّة المنع الصّحيحة ، فأدلتهم عامّة ، وأدلة المانعين خاصّة ، والخاصّ أقوى من العامّ كما هو معلوم في الأصول . والله أعلم .

فائدة :

اختلف في حكمة النّهي عن جلود السباع على ثلاثة أقوال :

١ - أن النّهي عن افتراش جلود السباع ، إنّما كان لكونها لا يُزال عنها الشّعْر في العادة لأنّها إنّما تُقصد للشّعْر ، كجلود الفهد والنمر ، فإذا دُبِغَت بقي الشعر نجساً ؛ لأنّه لا يطهر بالدبغ ^(١) .

٢ - أن النّهي عمّا لم يُدبغ منها ؛ لأنّه نجس إجماعاً ^(٢) .

٣ - أن النّهي عنها لما فيها من التشبّه بالعجم ؛ ولأنّها مراكب أهل السرف والخيّلاء ^(٣) .

(١) وهذا على قول من يقول أن شعر الميتة نجس . وهو الصحيح من مذهب الشافعية . انظر المجموع ٢٧٨/١ . تحفة المحتاج ٤٨٩/١ .

(٢) قال النووي : وهو ضعيف ، إذ لا معنى لتخصيص السباع - حيثنّذ - بل كل الجلود في ذلك سواء . انظر المجموع الصفحة السّابقة نفسها .

(٣) وهذا في نظري أصحّ التعليقات وأقواها . وهو ما رجحه الطحاوي والشوكاني . انظر مشكل الآثار ٢٩٧/٨ . نيل الأوطار ٥٩/١ .

الفصل الخامس

أحكام الانتعال وآدابه

وفيه أربع مسائل :

- المسألة الأولى : حُكْمُ لبس النِّعَالِ وأَيُّهَا أَفْضَلُ .
- المسألة الثانية : حُكْمُ المشي في النِّعْلِ الواحدة .
- المسألة الثالثة : حُكْمُ لبس النِّعَالِ في حالِ الْقِيَامِ .
- المسألة الرابعة : كَيْفِيَّةُ لبس النِّعَالِ .

٣٥ - المسألة الأولى : حُكْمُ لبس النِّعَالِ وَأَيُّهَا أَفْضَلُ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب لبس النِّعَالِ ^(٢) وأنَّ أفضلها ما كان له قِبَالَان ^(٣).

ويدلّ على ذلك أمران :

أَوَّلُهُما : أَنَّهُ عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب ما جاء في نعل النبي ﷺ » . وهي من باب الترجمة الخاصة التي يراد بها العموم ، وذلك لظهور الحكم عنده ، وعدم وجود ما يخالفه .

ثَانِيَهُما : استدلاله بأحاديث الباب ، وفيها دلالة ظاهرة على الاستحباب .

فقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن قتادة قال : « قلتُ لأنس بن مالك : كيف كان نعلُ رسول الله ﷺ ؟ قال : لهما قِبَالَان » ^(٤) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٢/٤ .

(٢) النِّعَال : وأنْعَلَ جمع نَعْل ، مؤنثة وهي التي تلبس في المشي أي الحذاء وتصغيرها : نُعَيْلَة ، يقال : نَعِلَ وتَنَعَلَ وأنْتَعَلَ أي : اخْتَذَى . ورجلٌ نَاعِلٌ ومُنْتَعِلٌ : أي ذو نعل . وقد يطلق النعل على كل ما يقي القدم . انظر معجم مقاييس اللغة مادة نعل ٤٤٥/٥ . النهاية ٨٣/٥ . مختار الصحاح ص ٦٦٨ . لسان العرب ٦٦٧/١١ . المصباح المنير ص ٦١٣ . القاموس المحيط ص ١٣٧٤ .

(٣) قِبَالَان : القِبَال : القِبَال : زِمَام النَعْل وهو السِّر الذي يكون بين الأصبعين ويُعَقَدُ فيه الشِّع ، يقال : أُقْبِل نَعْلَهُ وقَابَلْهَا . والشِّع : أحد سيور النعل وهو الذي يُدْخَلُ بين الأصبعين ويُدْخَلُ طَرَفُهُ في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام . انظر الفائق مادة قبل ١٥٣/٣ . النهاية ٨/٤ . القاموس ص ١٣٥٠ . النهاية مادة شِيع ٧٤٢/٢ . لسان العرب ١٨٠/٨ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب قبالان في نعل ومن رأى قبالاً واحداً واسعاً ٢٢٠٠/٥ رقم ٥٥١٩ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ٦٩/٤ رقم ٤١٣٤ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب صفة نعل رسول الله ﷺ ٢١٧/٨ رقم ٥٣٦٧ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب في صفة النعال ١١٩٤/٢ رقم ٣٦١٥ . وأحمد في المسند ١٢٢/٣ .

الدليل الثاني : ما ثبت من الأحاديث الواردة في صفة نعل النبي ﷺ .

وقد عبّر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن ابن عباس ^(١) ، وأبي هريرة ^(٢) .

وجه الاستدلال : يدلُّ ظاهر هذه الأحاديث على استحباب لبس النعال وذلك

لفعله ﷺ ومداومته على لبسها .

وبه قال : أبو بكر ، وعمر ، وابن عمر رضي الله عنهم ^(٣) .

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفيّة ، والمالكيّة ، والشافعيّة ، والحنابلة ^(٤) .

فائدة : في استحباب النعال .

قال ابن العربي :

(النعل لباس الأنبياء ، روي : أن موسى كلمه الله وعليه نعلان من جلد حمار ميت ، وإنما اتخذ الناس الإفراف ^(٥) ، لما في بلادهم من الطين) ^(٦) ١ هـ .

(١) حديث ابن عباس ولفظه : "كان لنعل النبي ﷺ قبّالان مثني شراكهما" أخرجه ابن ماجة في الباب السابق نفسه ١١٩٤/٢ رقم ٣٦١٤ والترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في نعل رسول الله ﷺ مختصر الشمائل ص ٥٣ رقم ٦١ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٧٨/٥ رقم ٦٢٧٢ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب النعل ٧٤/١٢ رقم ٣١٥٤ . والحديث قال فيه البوصيري في مصباح الزجاجة ٩١/٤ : هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات . وقال الحافظ في الفتح ٣١٢/١٠ : سنده قوي . وقال الألباني : صحيح ، انظر مختصر الشمائل ص ٥٣ .

(٢) حديث أبي هريرة ولفظه : "كان لنعل رسول الله ﷺ ولنعل أبي بكر قبّالان ، وأوّل من عقد عقداً واحداً عثمان رضي الله تعالى عنهم" أخرجه الترمذي في الشمائل في الباب السابق نفسه مختصر الشمائل ص ٥٦ رقم ٧٠ . والطبراني في الصغير ١٦٢/١ رقم ٢٥٤ . والهيتمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النعال والخفاف ٢٤٣/٥ رقم ٨٦١٩ . وقال : رواه الطبراني في الصغير واليزار باختصار ورجال الطبراني ثقات . وقال الألباني : ضعيف . انظر مختصر الشمائل الصفحة نفسها . وأخرجه الترمذي في الشمائل مختصراً بلفظ : "كان لنعل رسول الله ﷺ قبّالان" مختصر الشمائل ص ٥٤ رقم ٦٤ وصححه الألباني .

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، التنعم والسمن ٨٤/١١ ، ٨٥ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في صفة نعالهم كيف كانت ١٧٧/٥ .

(٤) انظر البحر الرائق ٣٧/٢ ، حاشية الطحطاوي ص ١٠٨ ، حاشية ابن عابدين ٤٤٢/١ . التمهيد ١٨٣/١٨ . شرح مسلم للنووي ٧٣/١٤ . الفروع ٣١٦/١ . كشف القناع ٣٣٦/١ .

(٥) بحث عنها ولم أعثر على معناها في أيّ من كتب اللغة وغيرها . ولعلّها نوع من الأخفاف طويلة العنق .

(٦) انظر عارضة الأحوذى ٢١٦/٤ .

وقال الحافظ ابن حجر :

(وفي هذه الأحاديث استحباب لبس النعل ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رَفَعُهُ : « استكثروا من النعال ، فَإِنَّ الرجل لا يزال راكبًا ما انتعل » ^(١) أي أنه شبيه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، قاله النووي ، وقال القرطبي : هذا كلام بليغ ولفظ فصيح ، بحيث لا ينسج على منواله ولا يؤتى بمثاله ، وهو إرشاد إلى المصلحة وتنبيه على ما يخفف المشقة ، فإن الحافي المديم للمشي يلقي من الآلام والمشقة بالعثار وغيره ما يقطعه عن المشي ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب فلذلك شُبِّهَ به) ^(٢) ١ هـ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب استحباب لبس النعال وما في معناها ١٦٦٠/٣ رقم ٢٠٩٦ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، الأمر بالاستكثار من النعال ٥٠٥/٥ رقم ٩٨٠٠ . وأحمد في المسند ٣٣٧/٣ ، ٣٦٠ .

(٢) انظر فتح الباري ٣٠٩/١٠ . وانظر شرح مسلم للنووي الصفحة السابقة نفسها .

٣٦ - المسألة الثانية : حُكْمُ المشي في النعل الواحدة^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يرى الإمام الترمذي - رحمه الله - كراهة^(٢) المشي بنعل واحدة .

ويدلّ على ذلك ثلاثة أمور :

أولها : قوله في ترجمة الباب : « باب ما جاء في كراهية المشي في النعل الواحدة » . وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقهه .

ثانيها : استدلاله بحديثي أبي هريرة وجابر - رضي الله عنهما - ، وهما يدلان بظاهرهما على كراهة المشي في النعل الواحدة .

ثالثها : تضعيفه لحديث المشي في نعل واحدة ، وتصحيحه لوقفه على عائشة - رضي الله عنها - مما يدلّ على مخالفته له ، وأنّه لا يرى الجواز ، بل يرى الكراهة .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ؛ أنّ رسول الله ﷺ قال : « لا يمشي أحدكم في نعل واحد لينعلهما^(٣) جميعاً أو ليخفهما^(٤) جميعاً »^(٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٢/٤ .

(٢) المقصود هنا كراهة التنزيه ؛ لأن الانتعال من الأمور المستحبة لا الواجبة . وذكر النووي في شرح مسلم ٧٥/١٤ : أن هذه المسألة من الآداب المجمع على استحبابها وأنها ليست بواجبة .

(٣) قال الحافظ في الفتح ٣١١/١٠ : قال ابن عبد البر : أراد القدمين وإن لم يجر لهما ذكر وهذا مشهور في لغة العرب ، وورد في القرآن ؛ أن يؤتى بضمير لم يتقدم له ذكر لدلالة السياق عليه . - ثم قال في ضبط الكلمة - : والحاصل ؛ أن الضمير إن كان للقدمين جاز الضم والفتح وإن كان للنعلين تعين الفتح اهـ .

(٤) ليخفهما : من الحفاء وهو ضد الانتعال ، وهي رواية البخاري وكذا للأكثر ، وفي رواية مسلم وأبي داود ورواية أبي مصعب في الموطأ وردت بلفظ : "أو ليخلعهما" فيعود الضمير على النعلين ، وقال النووي : وكلا الروایتين صحيح ورواية البخاري أحسن . انظر شرح مسلم للنووي . فتح الباري الصفحات السابقة نفسها .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب لا يمشي في نعل واحد ٢٢٠٠/٥ رقم ٥٥١٨ . ومسلم في كتاب اللباس ، باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً والخلع من اليسرى أولاً وكراهة المشي في نعل واحدة ١٦٦٠/٣ رقم ٢٠٩٧ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

الدليل الثاني : ما ثبت من حديث جابر الوارد بالنهي عن المشي بنعل واحدة .
وعبر الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن جابر ^(١) .

وجه الاستدلال :

قوله ﷺ : « لا يمشي أحدكم » نفيٌ بمعنى النهي للتنزيه ^(٢) .

وبه قال : محمد بن سيرين ، وسعيد بن جبيرة ^(٣) .

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ^(٤) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، فذهب فريق منهم إلى كراهة المشي في نعل واحدة ، وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه كما سبق .

وذهب أصحاب القول الثاني : إلى جواز المشي في النعل الواحدة .

وبه قال : علي ، وابن عمر ، وعائشة رضي الله عنهم .

وسالم بن عبد الله بن عمر ، وسفيان الثوري ^(٥) .

(١) حديث جابر ولفظه : قال رسول الله ﷺ : " إذا انقطع شمع أحدكم - أو من انقطع شمع - ؛ فلا يمشي في نعل واحدة ، حتى يصلح شمع ولا يمشي في خف واحد ، ولا يأكل بشماله ، ولا يحتبي بالثوب الواحد ، ولا يلتحف الصماء " أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب النهي عن اشتغال الصماء والاحتباء في ثوب واحد ١٦٦١/٣ رقم ٢٠٩٩ . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ٧٠/٤ رقم ٤١٣٧ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، باب كراهية المشي في نعل واحدة ٥٠٥/٥ رقم ٩٧٨٩ . وأحمد في المسند ٣٢٧،٢٩٣/٣ .

(٢) انظر تحفة الأحوذى ٣٩٠/٥ .

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، في المشي في النعل الواحدة من كراهه ١٧٦،١٧٥/٥ .

(٤) انظر شرح مشكل الآثار ٣٨٩/٣ . التمهيد ١٤١/١ ، كفاية الطالب ٦٠٠/٢ ، الفواكه الدواني ٣١٥/٢ . روضة الطالبين ٦٨/٢ ، المجموع ٣٩٦/٤ . مغني المحتاج ٥٨٦/١ . شرح العمدة ٣٥٣/٤ ، الفروع ٣١٥/١ ، المبدع ٣٨٤/١ .

(٥) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الماشي في النعل ١٦٧،١٦٦/١١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، من رخص أن يمشي في نعل واحدة حتى يصلح الأخرى ١٧٦/٥ . فتح الباري ٣١٠/١٠ .

ومما استدلّ به لهؤلاء :

الدليل الأول : ما أورده الترمذي من حديث عائشة - رضي الله عنها - في الباب الذي ترجم له بقوله : « باب ما جاء في الرخصة في المشي في النعل الواحدة » ^(١) .

قالت : « ربما مشى النبي ﷺ في نعل واحدة » ^(٢) .

الدليل الثاني : عن عبد الرحمن بن القاسم ^(٣) عن أبيه عن عائشة : « أنها مشيت بنعل واحدة » ^(٤) .

قال أبو عيسى : وهذا أصح . هكذا رواه سفيان الثوري وغير واحد عن عبد الرحمن ابن القاسم موقوفاً .

المناقشة : ناقش المانعون الاستدلال بحديث عائشة المرفوع وقالوا : بأنه ضعيف ولا يصلح للاحتجاج به ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن في سنده ليث بن أبي سليم ^(٥) وهو ضعيف مضطرب الحديث لا يحتجّ به . والصحيح أنه موقوف على عائشة .

(١) انظر جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٤/٤ .

(٢) قال البغوي : الوقف أصح . انظر شرح السنة كتاب اللباس ، باب لا يمشي في نعل واحدة ٧٨/١٢ . وضعفه الحافظ في الفتح ٣١٠/١٠ وقال : وقد رجح البخاري وغير واحد وقفه على عائشة . انظر كلام البخاري في علل الترمذي لأبي طالب القاضي ص ٢٩٣ . وقال الألباني : منكر . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٠ رقم ٢٩٧ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر القرشي ، أبو محمد التيمي المدني . ثقة فقيه جليل ، روى عن أبيه وأسلم مولى عمر ومحمد بن جعفر بن الزبير ، وروى عنه شعبة وسفيان والأوزاعي وغيرهم . توفي سنة ١٢٦ هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٦٨ . التاريخ الكبير ٣٣٩/٥ رقم ١٠٨٦ . الجرح والتعديل ٢٧٨/٥ رقم ١٣٢٤ . الثقات ٦٢/٧ رقم ٩٠١٨ . تهذيب الكمال ٣٤٧/١٧ رقم ٣٩٣١ . تذكرة الحفاظ ١٢٦/١ رقم ١١٢ . الكاشف ٦٤٠/١ رقم ٣٢٩٠ . التقريب ٥٨٦/١ رقم ٣٩٩٥ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب اللباس ، من رخص أن يمشي في نعل واحدة ١٧٦/٥ رقم ٢٤٩٢٠ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب لا يمشي في نعل واحدة ٧٨/١٢ . وهو أصح من الحديث المرفوع لأنه من رواية سفيان بن عيينة وهو ثقة حافظ وقد تابعه الثقات كسفيان الثوري وغيره . انظر تحفة الأحوذى ٣٩٤/٥ . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٤/٢ رقم ١٤٥٤ .

(٥) هو : ليث بن أبي سليم بن زُنيَم ، أبو بكر القرشي ، مولا هم الكوفي ، روى عن مجاهد وطاوس وطبقتهما ، وروى عنه شعبة وزائدة وجريز . قال أحمد : مضطرب الحديث لكن حدث عنه الناس ، وضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث ، وقال ابن حبان : اختلط في آخر عمره . وقال الحافظ ابن حجر : صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك . توفي سنة ١٤٣ هـ .

الأمر الثاني : أن من جَوَّز ذلك من الصحابة - رضي الله عنهم - من غير كراهة :
فإمّا أن يكون بلغهم النهي ، فحملوه على التنزيه ، أو كان زمن فعلهم لذلك يسيراً ،
بحيث يؤمن معه المخدور ، أو أنهم لم يبلغهم النهي ^(١) .

الرأي الرَّاجح :

بعد النظر في أدلة الفريقين يظهر ؛ أنَّ القول بكراهة المشي في النعل الواحدة هو
الرَّاجح ، وذلك لأسباب :

الأول : قوّة أدلتهم ، وسلامتها من المعارض القويّ .

الثاني : ضعف أدلة القائلين بالجواز من غير كراهة ، وعدم سلامتها من المعارض القويّ .

الثالث : مخالفة القول بالجواز ، لما ثبت في الصّحاحين وغيرهما من النهي عن المشي
في النعل الواحدة ، وما في الصّحاحين مقدّم على غيره عند التعارض .

الرابع : أنَّ المشي في نعل واحدة فعلٌ مستقبِحٌ شرعاً وعرفاً ، والعاقل يتنزّه عن
التلبّس بهذا الفعل . والله أعلم .

فائدة : في الحكمة من النهي عن المشي في نعل واحدة :

قال الطحاوي :

(لأنَّ من لبس نعلًا واحدة أو خُفًا واحدًا ؛ كان بذلك عند الناس سخيًّا ، سخروا
منه ، فمثل هذا لو لم يكن فيه نهْي ، وجب أن يُنتهى عنه) ^(٢) اهـ .

وقال الإمام الخطّابي :

(وهذا قد يجمع أمورًا منها : أنه قد يشقُّ عليه المشي على هذه الحال ؛ لأنَّ وضع
أحد القدمين منه على الحفاء إنما يكون مع التوقي والتهيب لأذى يصيبه أو حجر يصدمه ،
ويكون وضعه القدم على خلاف ذلك من الاعتماد به والوضع له من غير محاشاة أو تقيّة

⇒

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٩٤/٦ . طبقات خليفة ص ١٦٦ . التاريخ الكبير ٢٤٦/٧ رقم ١٠٥١ .
معرفة الثقات ٢٣١/٢ رقم ١٥٦٧ . الضعفاء والمتروكين ص ٩٠ رقم ٥١١ . الضعفاء للعقيلي ١٤/٤
رقم ١٥٦٩ . الجرح والتعديل ١٧٧/٧ رقم ١٠١٤ . المحروحين ٢٣١/٢ رقم ٩٠٦ . الكامل ٨٧/٦ رقم ١٦١٧ .
تهذيب الكمال ٢٧٩/٢٤ رقم ٥٠١٧ . الكاشف ١٥١/٢ رقم ٤٦٩٢ . التقريب ٤٨/٢ رقم ٥٧٠٣ .

(١) انظر التمهيد ١٨/١٧٩ ، ١٨٠ . فتح الباري ٣١٠/١٠ .

(٢) انظر مشكل الآثار ٣٨٩/٣ .

فيختلف من أجل ذلك مشيه ويحتاج معه إلى أن ينتقل عن سجية المشي وعاداته المعتادة فيه ، فلا يأمن عند ذلك العثار والعنت، وقد يُتصوّرُ فاعله عند الناس بصورة من إحدى رجليه أقصر من الأخرى ولا خفاء بقبح منظر هذا الفعل .

وكل أمر يشتهره الناس ويرفعون إليه أبصارهم ؛ فهو مكروه مرغوب عنه . وقد يدخل في هذا المعنى كل لباس ينتفع به كالحفّين وإدخال اليد في الكمين والتردي بالرداء على المنكبين (١) أه .

وقال ابن العربي : (فقليل : لأنها مشية الشيطان ، وقيل : لأنها خارجة عن الاعتدال، وهو إذا تحفظ بالرجل الحافية تعثر بالأخرى ، أو يكون أحد شقيه أعلى في المشي من الآخر وذلك اختلال) (٢) أه .

(١) انظر معالم السنن للخطابي ١٨٨/٤، ١٨٩ . أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري له أيضًا ٢١٤٩/٣ .

(٢) انظر عارضة الأحوذى ٢١٥/٤ .

٣٧ - المسألة الثالثة : حُكْمُ لبسِ النِّعَالِ في حَالِ الْقِيَامِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى عدم كراهية لبس النِّعَالِ في حَالِ الْقِيَامِ .

ويدلّ على ذلك :

أنّه عقد لهذه المسألة باباً ترجم له بقوله : « باب ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم » .

ولكنه ضَعَّفَ القول بالكراهة لتضعيفه أحاديث الباب ، وقوله بعدم صحّتها ، ممّا يدلّ على اختياره للجواز وعدم الكراهة .

فقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « نَهَى رسول الله ﷺ أن ينتعل الرجل وهو قائم » ^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، وروى عبيد الله بن عمرو الرقي هذا الحديث عن مَعْمَرٍ عن قتادة عن أنس ، وكلا الحديثين لا يصحّ عند أهل الحديث ، والحاتر بن نَبْهَانَ ^(٣) ليس عندهم بالحافظ ، ولا نعرفُ لحديث قتادة عن أنس أصلاً .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٣/٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجة في كتاب اللباس ، باب الانتعال قائماً ١١٩٥/٢ رقم ٣٦١٨ . قال المباركفوري في التحفة ٣٩٢/٥ : وهذا إسناد رواه كلهم ثقات . أي إسناد ابن ماجة . وقال الألباني في الحديث : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٤/٢ رقم ١٤٥٣ .

(٣) هو : الحارث بن نَبْهَانَ الجرمي ، أبو محمد البصري . روى عن عاصم بن بهدلة وعطاء بن السائب والأعمش ومالك بن دينار وغيرهم ، وروى عنه وكيع ومسلم بن إبراهيم وطالوت وخلق . قال أحمد : رجل صالح ولم يكن يعرف الحديث ولا يحفظه منكر الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، ومرة قال : لا يكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث ضعيف الحديث منكر الحديث ، وقال ابن المديني : كان ضعيفاً ضعيفاً . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٨٤/٢ رقم ٢٤٨١ . معرفة الثقات ٢٧٩/١ رقم ٢٤٩ . الضعفاء للعقيلي ٢١٧/١ رقم ٢٦٦ . الجرح والتعديل ٩١/٣ رقم ٤٢٦ .

الدليل الثاني : ما ساقه الترمذي بسنده - أيضاً - عن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ : « نَهَى أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ » (١) .

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب ، وقال محمد بن إسماعيل : لا يصح هذا الحديث ولا حديث مَعْمَر عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة (٢) .

وجه الاستدلال : أن هذه الأحاديث لا تخلو من مقال وفي أسانيدھا من لا يُحْتَجُّ به ، لذا لا تصلح للاستدلال بها في النهي عن الانتعال في حال القيام ، فيبقى الحكم في هذه المسألة على الإباحة حيث لم يثبت الحاضر .

وبه قال : علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري رحمهم الله (٣) .

وإليه ذهب : المالكية ، والأصح من الروايتين عند الحنابلة (٤) .

⇒

المجروحين ٢٢٢/١ رقم ١٩٨ . الكامل ١٩١/٢ رقم ٣٧٤ . تهذيب الكمال ٢٨٨/٥ رقم ١٠٤٦ . الكاشف ٣٠٥/١ رقم ٨٧٦ . تهذيب التهذيب ١٣٨/٢ رقم ٢٧٦ . التقريب ١٧٨/١ رقم ٥٤ .

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده ٣١٢/٥ رقم ٢٩٣٦ . والهيتمي في مجمع الزوائد في كتاب اللباس ، باب النهي أن ينتعل أحدهم وهو قائم ٢٤٥/٥ رقم ٨٦٢٩ وقال : رواه البزار وفيه عنبيه بن سالم ، قال البزار : لا نعلمه توبع على هذا ، وضعفه أبو داود أيضاً . وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة عنبيه بن سالم ٢٦٤/٥ . والمقدسي في الأحاديث المختارة ١٢٧/٧ رقم ٢٥٥٧ . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥٤/٢ رقم ١٤٥٣ . والحديث في سننه : سليمان بن عبيد الله الأنصاري ، أبو أيوب الرقي الخطاب ، روى عن عبيد الله بن عمرو وبقيّة ، وروى عنه أبو أمية وعمرو ابن محمد الناقد . قال أبو داود وابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ : صدوق ليس بالقوي . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٥/٤ رقم ١٨٤٣ . الضعفاء للعقيلي ١٣١/٢ رقم ٦١٧ . الجرح والتعديل ١٢٧/٤ رقم ٥٥١ . الثقات ١٧٩/٨ رقم ١٣٤٤٠ . تهذيب الكمال ٣٦/١٢ رقم ٢٥٤٧ . الكاشف ٤٦٢/١ رقم ١٨٤٣ . الضعفاء للعقيلي ١٣١/٢ رقم ٦١٧ . الجرح والتعديل ١٢٧/٤ رقم ٥٥١ . الثقات ٢٧٩/٨ رقم ١٣٤٤٠ . تهذيب الكمال ٣٦/١٢ رقم ٢٥٤٧ . الكاشف ٤٦٢/١ رقم ٢١١٤ . ميزان الاعتدال ٣٠٢/٣ رقم ٣٤٩١ . تهذيب التهذيب ٣٨٩/١ رقم ٢٥٩٩ .

(٢) هو حديث أبي هريرة السابق .

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الماشي في النعل ١٦٦/١١ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، انتعال الرجل قائماً ١٧٦/٥ .

(٤) انظر الرسالة للقيرواني ص ١٥٨ ، الكافي لابن عبد البر ٦١٤/١ ، كفاية الطالب ٦٠٠/٢ ، الثمر الداني ص ٦٨٩ . الفروع ٣١٦/١ ، كشاف القناع ٣٣٧/١ شرح المنتهى ١٥٧/١ ، غذاء الألباب ١١٢/٢ .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، وسبب اختلافهم : هو تعارض الآثار الواردة في الباب .

فذهب أصحاب القول الأول إلى القول بجواز الانتعال حال القيام من غير كراهة ، وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي ومن وافقه .

أما أصحاب القول الثاني : فقالوا بكراهية لبس النعال في حال القيام ^(١) .

وإليه ذهب : الشافعية ، ورواية عن الإمام أحمد ^(٢) .

وقد استدلل هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : عن جابر - رضي الله عنه - قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا » ^(٣) .

الدليل الثاني : عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا » ^(٤) .

وجه الاستدلال :

يدلُّ الحديثان دلالة صريحة على النهي عن الانتعال في حال القيام وكراهيته ، وتفضيل الانتعال في حال الجلوس عليه ؛ لأنه أسهل وأمكن ، خاصة فيما يحتاج إلى ربطه عند اللبس .

(١) والمراد هنا كراهية التنزيه ؛ لأن النهي هنا نهى إرشاد . انظر فيض القدير ٣٤١/٦ .

(٢) انظر المجموع ٣٩٦/٤ . مغني المحتاج ٥٨٦/١ . الفروع ٣١٦/١ ، الآداب الشرعية ٥٤٣/٣ ، كشف القناع ، شرح المنتهى ، غذاء الألباب الصفحة نفسها . وصحح القاضي أبو يعلى وابن مفلح رواية الكراهة .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ٦٩/٤ رقم ٤١٣٥ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٧٨/٥ رقم ٦٢٧٣ . وقال الحافظ العراقي : رجال إسناده ثقات ، وقال النووي في رياض الصالحين : إسناده حسن . انظر رياض الصالحين ص ٦٢٤ رقم ١٦٥١ . فيض القدير الصفحة السابقة نفسها . وقال الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن أبي داود ٧٧٩/٢ رقم ٣٤٨٣ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب الانتعال قائماً ١١٩٥/٢ رقم ٣٦١٩ . وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٩٢/٤ : هذا إسناده صحيح . وقال الألباني : صحيح انظر سنن ابن ماجه ٢٨٦/٢ رقم ٢٩١٦ .

الرأي الرَّاجِحُ :

بعد النظر في أدلة الفريقين يظهر ؛ أنَّ القول بكراهية الانتعال حال القيام كراهية تنزيه هو الرَّاجِحُ ، وذلك لأسباب :

الأول : قوة أدلتهم ، وسلامتها من المعارض القوي .

الثاني : موافقة ما ذهبوا إليه لما ثبت عن النبي ﷺ من النهي عن الانتعال حال القيام .

الثالث : وفي المقابل ؛ يرى ضعف استدلال الإمام الترمذي ومن وافقه على إجازة الانتعال في حال القيام من غير كراهة ، بحجة ضعف أحاديث الباب ، ولكن الصحيح هو ثبوت أحاديث النهي وقوتها ، مما يوجب قبولها والعمل بما دلّت عليه . والله أعلم .

فائدة : في الحكمة من النهي عن الانتعال في حال القيام .

قال يحيى بن أبي كثير ^(١) :

(إنما يُكرَه ؛ أن ينتعل الرجلُ قائماً من أجل العنت) ^(٢) اهـ .

وقال الإمام الخطّابي :

(يشبه أن يكون إنما نهى عن لبس النعل قائماً : لأن لبسها قاعداً أسهل عليه وأمكن له ، وربما كان ذلك سبباً لانقلابه إذا لبسها قائماً ، فأمر بالقعود له والاستعانة باليد ليأمن غائلته والله أعلم) ^(٣) اهـ .

(١) هو : يحيى بن أبي كثير الطائي ، أبو نصر اليمامي ، مولاهم ، أحد الأعلام ، ثقة ثبت إلا أنه كان يدلس ويرسل ، وروى عن جابر وأنس وأبي أمامة مرسلأً وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي قلابة وطائفة ، وروى عنه ابنه عبد الله وعكرمة بن عمار ومعمّر وهشام الدستوائي وغيرهم . توفي سنة ١٢٩ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٥/٥٥٥ . طبقات خليفة ص ٢١٥ . التاريخ الكبير ٣٠١/٨ رقم ٣٠٨٧ . الجرح والتعديل ٩/١٤١ رقم ٥٩٩ . الثقات ٧/٥٩١ رقم ١١٦١٨ . جامع التحصيل ص ٢٩٩ رقم ٨٨٠ . تهذيب الكمال ٣١/٥٠٤ رقم ٦٩٠٧ . تذكرة الحفاظ ١/١٢٨ رقم ١١٥ . الكاشف ٢/٣٧٣ رقم ٦٢٣٥ . بحر الدم ص ١٧١ رقم ١١٤٢ . تعريف أهل التقديس ص ٧٦ رقم ٦٣ . تهذيب التهذيب ١١/٢٣٥ رقم ٤٤٠ . التقريب ٢/٣١٣ رقم ٧٦٦٠ .

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب الماشي في النعل ١١/١٦٦ رقم ٢٠٢١٨ . شرح السنة للبيهقي ١٢/٧٦ .

(٣) انظر معالم السنن ٤/١٨٨ .

وقال المناوي :

(والأمر للإرشاد ؛ لأنَّ لبسها قاعدًا أسهل وأمكن ، ومنه أخذ الطيبي وغيره تخصيص النهي : بما في لبسه قائمًا تعب كالتاسومة ^(١) والخُفُّ ، لا كَقَبْقَاب وسرموزة ^(٢)) ^(٣) ١ هـ .

(١) التاسومة : هي النعل . انظر : تحفة المحتاج : ٢٨٤/٥ ، كشاف القناع : ١١١٤/٢ - ١١١٥ .

(٢) السرموزة : هي المعروفة بالبابوج ، وهو خفّ ليس بطويل الرقبة ، له كعب يحيط بالعقب والأصابع وظهر القدم ولا يستر الكعبين . وهو ما يشبه الجزمة في عصرنا الحاضر .

انظر : المنهج القويم ص ٦٦٠ ، حواشي الشرواني : ٢٨٥/٥ .

(٣) انظر فيض القدير ٣٤١/٦ .

٣٨ - المسألة الرابعة : كَيْفِيَّةُ لِبْسِ النِّعَالِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب البداءة بالرجل اليمنى عند إرادة لبس النعال ، والبداءة بالشمال عند إرادة خلعها .

ويدلّ على ذلك :

أنّه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب ما جاء بأي رجل يبدأ إذا انتعل ؟ » .

ويتعيّن مراده بما أورده من حديث الباب الذي يدلّ على الاستحباب .

فقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين ، وإذا نزع فليبدأ بالشمال ، فلتكن اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع »^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وجه الاستدلال :

الحديث يدلّ دلالة صريحة على استحباب تقديم الرجل اليمنى عند لبس النعال وتأخيرها عند إرادة خلعها لأمره ﷺ بذلك ومداومته عليه ووجهه للتيامن في شأنه كله .
وبه قال : عبد الله بن عمر رضي الله عنه .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٤/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب ينزع نعله اليسرى ٢٢٠٠/٥ رقم ٥٥١٧ .

ومسلم في كتاب اللباس ، باب استحباب لبس النعل في اليمنى - أولاً - والخلع من اليسرى - أولاً - وكراهة المشي في نعل واحدة ١٦٦٠/٣ رقم ٢٠٩٧ .

ومحمد بن سيرين ، وعبيد بن عُمَيْر ^(١) رحمهما الله ^(٢) .

وذكر بعض العلماء : أنها من مسائل الإجماع ^(٣) .

فائدة : في الحكمة من تقديم اليمنى عند اللبس وتأخيرها عند الخلع .

قال الإمام الخطّابي :

(إذا كان معلوماً إن لبس الحذاء صيانة للرجل ووقاية لها ، فقد أعلم أن التبديّة به لليمنى زيادة في كرامتها ، وكذلك التبقية لها بعد خلع اليسرى ، وقد كان رسول الله ﷺ يبدأ في لبوسه وطهوره بميامنه ويقدمها على مياسره) ^(٤) ١ هـ .

وقال ابن العربي :

(ذكر حديث التيامن وهو أمرٌ مشروع في جميع الأعمال لفضل اليمنى على الشمال حساً في القوة ، والاستعمال ، وشرعاً في الندب إلى تمامها وصيانتها) ^(٥) ١ هـ .

وقال النووي :

(يُستحبُّ البداءة باليمنى في كل ما كان من باب التكريم والزينة والنظافة ونحو ذلك : كلبس النعل والخُفّ والمدّاس والسراويل والكُمّ وحلق الرأس وترجيله وقص الشارب ونتف الإبط والسواك والاكتحال وتقليم الأظافر والوضوء والغسل والتميم ودخول المسجد والخروج من الخلاء ودفع الصدقة وغيرها من أنواع الدفع الحسنة وتناول الأشياء الحسنة ونحو ذلك .

(١) هو : عُبيد بن عُمَيْر بن قتادة الليثي ، أبو عاصم المكي ، وُلِدَ على عهد النبي ﷺ قاله مسلم ، وعدّه غيره من كبار التابعين ، وكان قاضي أهل مكة ، مجمع على ثقته ، روى عن عمر وعلي وأبي موسى الأشعري وغيرهم ، وروى عنه عطاء وابن أبي مليكة وعمرو ابن دينار وعدة . توفي سنة ٧٤ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٦٣/٥ . طبقات خليفة ص ٢٧٩ . التاريخ الكبير ٤٥٥/٥ رقم ١٤٧٩ . معرفة الثقات ١١٨/٢ رقم ١١٨٥ . الجرح والتعديل ٤٠٩/٥ رقم ١٨٥٦ . الثقات ١٣٢/٥ رقم ٤٢١٢ . تهذيب الكمال ٢٢٣/١٩ رقم ٣٧٣٠ . تذكرة الحفاظ ٥٠/١ رقم ٢٨ الكاشف ٦٩١/١ رقم ٣٦٢٦ . تهذيب التهذيب ٦٥/٧ رقم ١٤٨ . الإصابة ٦٠/٥ رقم ٦٢٤٧ . التقريب ٦٤٥/١ رقم ٤٤٠١ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، بأي الرجلين يبدأ إذا لبس نعليه ١٧٥/٥ .

(٣) قاله القاضي عياض والنووي وغيرهما . انظر شرح مسلم للنووي ٧٥/١٤ . فتح الباري ٣١٢/١٠ . عون المعبود ١٩٨/١١ .

(٤) انظر معالم السنن ١٨٩/٤ .

(٥) انظر عارضة الأحوذى ٢١٦/٤ .

الثانية : يُستحبُّ البداءة باليسار في كل ما هو ضد السابق في المسألة الأولى : فمن ذلك خلع النعل والخُفَّ والمداس والسراويل والكُمَّ والخروج من المسجد ودخول الخلاء والاستنجاء وتناول أحجار الاستنجاء ومَسُّ الذِّكْرِ والامتخاط والاستنثار وتعاطي المستقذرات وأشباهها (١) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر :

(قال الحلبي (٢) : وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة ؛ لأنه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمنى أكرمُ من اليسرى بُدِيَءَ بها في اللبس وأُخِّرَتْ في الخلع لتكون الكرامة لها أدوم وحظها منها أكثر ، قال ابن عبد البر: من بدأ بالانتعال في اليسرى أساء لمخالفة السُّنَّةِ ، ولكن لا يحرم عليه لبس نعله (٣) .

وقال غيره : ينبغي له أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمنى ، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما إذا لبسهما معاً ، فبدأ باليسرى ، فإنه لا يشرع له أن ينزعهما ثم يلبسهما على الترتيب المأمور به إذ قد فات محله (٤) اهـ .

(١) انظر شرح مسلم ٧٤/١٤ ، ٧٥ .

(٢) هو : الحسين بن الحسن بن محمد القاضي ، أبو عبد الله الحلبي البخاري ، قال الحاكم : أوحده الشافعيين بما وراء النهر وأنظرهم وآدبهم بعد أستاذه أبي بكر القفال والأودني ، له مؤلفات مفيدة منها "شعب الإيمان" توفي سنة ٤٠٣ هـ . انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٢٢١ . وفيات الأعيان ١٣٧/٢ رقم ١٨٦ . سير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧ رقم ١٣٨ . طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٣٣/٤ رقم ٣٩٨ . البداية والنهاية ٣٤٩/١١ . طبقات الحفاظ ٤٠٨/١ رقم ٩٢٣ . شذرات الذهب ١٦٧/٢ .

(٣) انظر التمهيد ١٨٢/١٨ .

(٤) انظر فتح الباري ٣١٢/١٠ .

الفصل السادس

جامع أحكام اللباس

وفيه ثمانى مسائل :

- المسألة الأولى : حُكْمُ تَرْقِيعِ الثِيَابِ وَالتَّعَلُّقِ بِالدُّنْيَا وَمُخَالَطَةِ الْأَغْنِيَاءِ .
- المسألة الثانية : حُكْمُ ضَفْرِ شَعْرِ الرَّجُلِ .
- المسألة الثالثة : كَيْفِيَّةُ سَعَةِ أَكْمَامِ ثِيَابِ الرِّجَالِ .
- المسألة الرابعة : مِقْدَارُ طُولِ إِزَارِ الرَّجُلِ .
- المسألة الخامسة : حُكْمُ لِبْسِ الْعَمَائِمِ عَلَى الْقَلَانِسِ .
- المسألة السادسة : حُكْمُ لِبْسِ الْخَاتَمِ مِنَ الْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ وَالرَّصَاصِ .
- المسألة السابعة : حُكْمُ لِبْسِ الْخَاتَمِ فِي السَّبَّابَةِ أَوْ الْوُسْطَى .
- المسألة الثامنة : أَفْضَلُ الثِّيَابِ .

٣٩ - المسألة الأولى : حُكْمُ تَرْقِيعِ الثِّيَابِ والتَّعَلُّقِ بِالدُّنْيَا وَمُخَالَطَةِ الْأَغْنِيَاءِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب الزهد والقناعة بالشيء اليسير من الدنيا والتحذير من مجالسة الأغنياء ومخالطتهم واستحباب التواضع في اللباس وترقيع الثوب إذا تخرَّق بعد اللبس .

ويدلّ على ذلك :

أنّه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب ما جاء في ترقيع الثوب »^(٢) . ويتعيّن مراده من الترجمة بما أورده في الباب من أحاديث وآثار تدلّ على الاستحباب .

فقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما ساقه بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال لي رسول الله ﷺ : « إذا أردتِ اللّهُق بي فليكنك من الدنيا كزاد الراكب ، وإيّاك ومجالسة الأغنياء ، ولا تستخلفي^(٣) ثوباً حتى ترقيعيه^(٤) »^(٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٤/٢٤٥ .

(٢) هذا من باب الترجمة الخاصة التي يراى بها العموم ، وهو رقع الثوب ، والزهد في الدنيا ، وترك مجالسة الأغنياء وأهل الترف .

(٣) تستخلفي : أي لا تعديه خلقاً ، من استخلف الذي هو نقيض استجدّ ، وخلف الثوب خلوفاً وخلوفاً ، وخلق خلقةً ، وخلق خلقةً ، وخلق وأخلق إخلقاً وإخلوقاً : بليّ ، والخلق : البالي للمذكر والمؤنث وجمعه : خلّقان . وإخلوق الثوب تقطيعه . انظر غريب الحديث لأبي عبيد مادة خلق ٣/٤١٠ . النهاية ٢/٧١ . مختار الصحاح ص ١٨٧ . لسان العرب ١٠/٨٩ . المصباح المنير ص ١٨٠ . القاموس ص ١١٣٧ .

وفي بعض النسخ : "تستخلفي" بالفاء ، والخلفة : الرقعة يُرَقَّع بها ، وخلفت القميص أخلفه من باب قتل فهو : خليف وذلك أن يلى وسطه فتخرج البالي منه ثم تلفقه ، والمخلف الثوب الملفوق . انظر لسان العرب مادة خلف ٩/٩٦ . المصباح المنير ص ١٧٩ . القاموس ص ١٠٤٣ .

(٤) ترقيعيه : من رقت الثوب رقعا من باب نفع : إذا جعلت مكان القطع خرقعة واسمها رقعة وجمعها رقاع مثل برمة وبرام . انظر النهاية مادة رقع ٢/٢٥١ . مختار الصحاح ص ٢٥٢ . لسان العرب ٨/١٣١ . المصباح المنير ص ٢٣٥ . القاموس ص ٩٣٣ .

(٥) أخرجه أبو يعلى في مسنده ٨/٨٠ رقم ٤٦١٠ وقال محققه حسين أسد : إسناده ضعيف جداً . والحاكم

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حَسَّان .

قال : وسمعتُ محمدًا يقول : صالح بن حَسَّان ^(١) منكر الحديث ، وصالح بن أبي حَسَّان ^(٢) الذي روى عنه ابن أبي ذئب ^(٣) ثقة .

الحليل الثافري : قال أبو عيسى : ومعنى قوله : « وإياك ومُجالسة الأغنياء » هو ما رُوي عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ قال : « من رأى مَنْ فَضَّلَ عليه في الخلقِ

⇒

في المستدرك في كتاب الرقاق ٣٤٧/٤ رقم ٧٨٦٧ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : الوراق عدم . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب ترقيع الثوب والبذاذة والاحتراز من الشهرة ٤٤/١٢ رقم ٣١١٥ . وابن سعد في الطبقات في ترجمة عائشة رضي الله عنها - ٥٨/٨ . وابن عدي في الكامل في ترجمة صالح بن حسان ٥١/٤ رقم ٩٠٨ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٥٧/٥ رقم ٦١٨١ والمنذري في التزغيب والتزهيب ٧٨/٤ رقم ٤٨٧٦ .

وقال الألباني : ضعيف جدًا . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠١ رقم ٢٩٨ . والسلسلة الضعيفة ٤٥٧/٣ رقم ١٢٩٤ .

(١) هو : صالح بن حَسَّان النَّضري ، أبو الحارث المدني ، نزيل البصرة ، روى عن ابن المسيب وعروة ومحمد بن كعب ، وروى عنه أبو عاصم وأنس بن عياض وسعيد الوراق وغيرهم . قال أحمد وابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٧٤ . الضعفاء الصغير ص ٥٩ رقم ١٦٦ . الضعفاء والمتروكين ص ٥٧ رقم ٢٩٦ . الضعفاء للعقيلي ٢٠١/٢ رقم ٧٢٦ . الجرح والتعديل ٣٩٧/٤ رقم ١٧٣٨ . المجروحين ٢٦٧/١ رقم ٤٨٩ . الكامل ٥١/٤ رقم ٩٠٨ . تهذيب الكمال ٥١/٤ رقم ٩٠٨ . الكاشف ٤٩٤/١ رقم ٢٣٢٩ . التقريب ٤٢٧/١ رقم ٢٨٦٠ .

(٢) هو : صالح بن أبي حسان المدني ، روى عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن أبي قتادة وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وروى عنه بكير بن عبد الله الأشج وخالد بن إلياس وابن أبي ذئب . وثقه البخاري ، وقال الساجي : مستقيم الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : مجهول ، وضعفه أبو حاتم ، وقال ابن حجر : صدوق من الخامسة . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢٧٥/٤ رقم ٢٧٩٢ . الجرح والتعديل ٣٩٩/٤ رقم ١٧٤٤ . تهذيب الكمال ٣٢/١٣ رقم ٢٨٠١ . الكاشف ٤٩٤/١ رقم ٢٣٣٠ . تهذيب التهذيب ٣٣٧/٤ رقم ٦٥٦ . تقريب التهذيب ٤٢٧/١ رقم ٢٨٦١ .

(٣) هو : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامري ، أبو الحارث المدني أحد الأعلام ، كان كبير الشأن ، ثقة فقيه فاضل ، روى عن عكرمة ونافع والزهري ، وروى عنه معمر وابن المبارك وابن وهب والقطان وعلي بن الجعد . توفي سنة ١٥٩ هـ . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٢٧٣ . التاريخ الكبير ١٥٢/١ رقم ٤٥٥ . الجرح والتعديل ٣١٣/٧ رقم ١٧٠٤ . الثقات ٣٩٠/٧ رقم ١٠٥٥٦ . تاريخ بغداد ٢٩٦/٢ رقم ٧٨٧ . التعديل والتجريح ٦٦٠/٢ رقم ٥٣٢ . تهذيب الكمال ٦٣٠/٢٥ رقم ٥٤٠٨ . الكاشف ١٩٤/٢ رقم ٥٠٠١ . التقريب ١٠٥/٢ رقم ٦١٠٢ .

والرِّزْقُ ، فليُنظر إلى من هو أَسْفَلَ منه مِمَّنْ فَضَّلَ هو عليه ؛ فإنه أَجْدَرُ أَنْ لَا يَزْدَرِي^(١) نعمة الله عليه «^(٢) .

الحديث الثالث : قال أبو عيسى : ويُروى عن عون بن عبد الله^(٣) قال : صحبتُ الأغنياء ، فلم أرَ أحداً أَكْبَرَ همًّا مِنِّي ، أرى دابةً خيراً من دابَّتِي ، وثوباً خيراً من ثوبي ، وصَحِبْتُ الفقراء فاستَرَحْتُ^(٤) .

وجه الاستدلال :

تدلّ هذه الأحاديث والآثار بمجموعها على استحباب التواضع في اللباس والهيئة وترك مخالطة الأغنياء لما فيه من زيادة التعلق بالدنيا ونسيان الآخرة .

وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة^(٥) .

فائدة : في استحباب التواضع في اللباس وهدى السلف في ذلك .

قال الإمام البغوي :

(قال أنس : رأيتُ عُمَرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه ، وهو - يومئذٍ - أمير المؤمنين ، وقد رَقَّع بين كتفيه برقاع ثلاث ، لَبَدَ بَعْضُهَا فوق بعض . وعن الحسن قال : خطب عُمَرُ وهو خليفة وعليه إزارٌ فيه اثنتا عشرة رُقْعَةً .

(١) يَزْدَرِي : الازْدِرَاءُ : الاحتقار والانتقاصُ والعيْبُ وهو افتعالٌ من زَرَيْتُ عليه زِرَابَةً إذا عَيْتَهُ ، وأَزْرَيْتُ به زُرَاءً إذا قَصَّرْتَ به وتهاونت . وأصلُ ازدريت : ازتريت وهو افتعلت ، فَقُلَيْتُ التاء دالاً لأجل الزاي . انظر النهاية مادة زرا ٣٠٢/٢ . المصباح المنير ص ٢٥٣ . القاموس المحيط ص ١١٦٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ، باب لينظر إلى من هو أسفل منه ولا ينظر إلى من هو فوقه ٢٣٨٠/٥ رقم ٦١٢٥ . ومسلم في أول كتاب الزهد والرفائق ٢٢٧٥/٤ رقم ٢٩٦٣ .

(٣) هو : عون بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود الهذلي ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة عابد ، روى عن أبي هريرة وابن عباس وجمع ، وروى عنه الزُّهري وأبو حنيفة وأبو العُمَيْس . توفي سنة ١٢٠ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣١٣/٦ . التاريخ الكبير ١٣/٧ رقم ٦٠ . الجرح والتعديل ٣٨٤/٦ رقم ٢١٣٨ . الثقات ٢٦٣/٥ رقم ٤٧٥٣ . تاريخ بغداد ٢٩٢/١٢ رقم ٦٧٣٧ . تهذيب الكمال ٤٥٣/٢٢ رقم ٤٥٥٣ . الكاشف ١٠٢/٢ رقم ٤٣١٧ . تهذيب التهذيب ١٥٣/٨ رقم ٣١١ . التقريب ٧٦٠/١ رقم ٥٢٣٩ .

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٢٤٣/٤ . وابن الجوزي في صفة الصفوة ١٠١/٣ . وابن كثير في التفسير آية رقم ٢٣٧ من البقرة ٢٩٠/١ ، ٢٩١ . والمناوي في فيض القدير ٧٣/٢ .

(٥) انظر الكسب لمحمد بن الحسن ص ٨٣ ، المبسوط ٢٦٨/٣٠ . شرح الزرقاني ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨ . المجموع ٣٩١/٤ . المبدع ٣٨٤/١ ، الفروع ٩٩/١ ، كشف القناع ٣٣٧/١ ، شرح المنتهى ١٦٠/١ .

ورُوي عن أبي أُمَامَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا تَسْمَعُونَ أَلَا تَسْمَعُونَ ، الْبَذَاذَةُ مِنَ الْإِيمَانِ ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ ^(١) » ، الْبَذَاذَةُ : الْقَهْلُ ^(٢) ، وَرِثَاةُ الْهَيْئَةِ ^(٣) (١) هـ .

وقال الإمام المنذري :

(قال عروة : فما كانت عائشة تستجدُّ ثوبًا حتى ترقّع ثوبها وتنكسه ، ولقد جاءها يومًا من عند معاوية ثمانون ألفًا ؛ فما أمسى عندها درهم ، قالت لها جاريتها : فهلا اشتريت لنا منه لحمًا بدرهم ؟ قالت : لو ذكرتني لفعلت) ^(٤) (١) هـ .

وقال الإمام ابن العربي بعد إيراده لحديث عائشة :

(والمعنى فيه - والله أعلم - : أن الثوب إذا خلق جزء منه ، كان طرح جميعه من الكبير ، والمباهاة ، والتكاثر في الدنيا ، وإذا رقعته كان بعكس ذلك كله ، وقد روي : أن عُمر طاف وعليه مرقعة باثنتي عشرة رقعة فيها من أديم .

ورقع الخلفاء ثيابهم ، والحديث مشهور عن عُمر ، وذلك شعار الصالحين ، وسنة المتقين حتى اتخذته الصوفية شعارًا ، فجعلته في الجديد ، وأنشأته مرقعًا من أصله ، وهذا ليس بسنة بل هو بدعة عظيمة ، داخل في الرياء .

وأما المقصود بالترقيع استدامة الانتفاع بالثوب على هيئته من البلي ، وأن يكون دافعًا

(١) أخرجه أبو داود في أول كتاب الترحل ٧٥/٤ رقم ٤١٦١ . وابن ماجه في كتاب الزهد ، باب من لا يؤبه له ١٣٧٩/٢ رقم ٤١١٨ . والحاكم في المستدرک في کتاب الإیمان ٥١/١ رقم ١٨ وقال : قد احتج مسلم بصالح ابن أبي صالح السمان ، ووافقه الذهبي . وأخرجه ابن أبي الدنيا في التواضع والخمول ص ١٦٧ رقم ١٢٨ . والحرث في بغية الباحث ٦٠٥/٢ رقم ٥٦٨ . والطبراني في الكبير ٢٧٢/١ رقم ٧٩٠ . والبيهقي في شعب الإيمان ٢٢٧/٥ رقم ٦٤٧٠ . والمنذري في الترغيب والترهيب ٧٧/٣ رقم ٣١٤٩ . والحديث قال فيه المناوي في فيض القدير ٢١٧/٣ : وقال الحافظ العراقي في أماليه : حديث حسن . وقال الحافظ في الفتح ٣٦٨/١٠ : حديث صحيح . وقال الألباني : صحيح انظر صحيح سنن أبي داود ٧٨٤/٢ رقم ٣٥٠٧ .

(٢) الْقَهْلُ : التَّقَشُّفُ وَرِثَاةُ الْمَلْبَسِ وَالْهَيْئَةِ ، وَالْقَهْلُ فِي الْجَسْمِ : الْقَشْفُ وَالْيُسُ ، وَقَهْلٌ قَهْلًا وَتَقَهَّلَ : لَمْ يَتَعَهَّدْ جِسْمَهُ بِالْمَاءِ وَلَمْ يَنْظِفْهُ .

وَأَقَهَّلَ الرَّجُلُ : دَنَسَ نَفْسَهُ ، وَالْقَهْلُ : كَفْرَانُ الْإِحْسَانِ وَاسْتِقْلَالُ النِّعْمَةِ ، وَالتَّقَهُّلُ : شَكْوَى الْحَاجَةِ .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة قهل : ٣٦/٥ ، أساس البلاغة ص ٥٢٩ ، لسان العرب : ٥٧١/١١ .

(٣) انظر شرح السنة كتاب اللباس ، باب ترقيع الثوب والبذاذة والاحتراز عن الشهرة ٤٥/١٢ .

(٤) انظر الترغيب والترهيب ٧٩/٤ .

للْعُجْبِ، ومكتوباً في ترك الكليف ، ومحمولاً على التواضع، وقد قال بعضهم فيمن يفعل ذلك منهم :

لبست الصوف مرقوعاً وقلّماً ❀ أنا الصوفي ، ليس كما زعمتاً
فما الصوفي إلا من تصافاً ❀ من الآثام ويحك لو عقلتاً (١) اهـ

وقال ابن الجوزي :

(وإنما أكره لبس القوط والمِرْقَعَات لأربعة أوجه :

أحدها : أنه ليس من لبس السلف وإنما كانوا يرقعون ضرورة .

والثاني : أنه يتضمن ادّعاءً للفقير وقد أمر الإنسان أن يُظهر أثر نعم الله عليه .

والثالث : إظهار التزهد وقد أمرنا بستره .

والرابع : أنه تشبه بهؤلاء المترحزين عن الشريعة ، ومن تشبهه يقوم فهو منهم (٢) اهـ .

وقال الإمام الطبري :

(لقد أخطأ من آثر لباس الشعر والصوف على لباس القطن والكتان مع وجود السبل إليه من جلّه (٣) اهـ .

وقال الحافظ بعد إيراد حديث أبي هريرة :

(قال ابن بطّال : هذا الحديث جامع لمعاني الخير ؛ لأنّ المرء لا يكون بحال تتعلق بالدين من عبادة ربه مجتهداً فيها ، إلّا وجد من هو فوقه ، فمتى طلبت نفسه اللحاق به استقصر حاله فيكون أبداً في زيادة تقربه من ربه ، ولا يكون على حال خسيصة من الدنيا إلّا وجد من أهلها من هو أحسّ حالاً منه ، فإذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير ممن فضّل عليه بذلك من غير أمرٍ أوجبه ، فيلزم نفسه الشكر ، فيعظم اغتباطه بذلك في معاده (٤) اهـ .

(١) انظر عارضة الأحوذى ٢١٧/٤ .

(٢) انظر تلبس إبليس لابن الجوزي ص ١٨٩ .

(٣) ذكره عنه القرطبي في جامع أحكام القرآن ١٩٧/٧ .

(٤) انظر فتح الباري ٣٢٣/١١ .

٤٠ - المسألة الثانية : حُكْمُ ضَفَرِ شَعْرِ الرَّجُلِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى جواز ضَفَرِ ^(٢) الرَّجُلِ شَعْرَهُ وخاصة في حَالِ السَّفَرِ .

ويدلّ على ذلك :

أنّه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب دخول النبي ﷺ مكة » ^(٣) . ويتعيّن مراده من الترجمة ، بما أورده من حديث الباب الذي يدلّ بظاهره على الجواز .

وقد استحلّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن أمّ هانئ ^(٤) - رضي الله عنها - قالت : « قَدِمَ رسول الله ﷺ مكة وله أربعُ غَدَائِرَ ^(٥) » ^(٦) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي كتاب اللباس ٢٤٦/٤ .

(٢) ضَفَرٌ : ضَفَرُ الشعر أي ؛ نسج بعضه على بعض ، والضَفِيرَةُ وجمعها ضَفَائِرُ أي ؛ الذوائب المفتولة والمَجْدُولَةُ كل ضفيرة على حدة . انظر النهاية مادة ضفر ٩٢/٣ . مختار الصحاح ص ٣٨٢ . المصباح المنير ص ٣٦٣ . القاموس المحيط ص ٥٥١ .

(٣) لبيان أن ذلك كان في حال السفر . وهو من باب الترجمة العامة التي يراد بها الخصوص .

(٤) هي : أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية ، اسمها فاختة ، وقيل هند ، وقيل فاطمة ، والأول أشهر ، روى عنها ابنتها جَعْدَةُ وحفيدها يحيى بن جعدة وعروة وطائفة . بقيت إلى بعد الخمسين وتوفيت في عهد معاوية ، لها صحبة ولها أحاديث . انظر ترجمتها في الطبقات الكبرى ١٥١/٨ . طبقات خليفة ص ٣٣٠ . التعديل والتجريح ١٢٩٤/٣ رقم ١٢٧ . الكاشف ٥٢٨/٢ رقم ٧١٥٢ : التقريب ٦٧٣/٢ رقم ٨٨٢١ . الإصابة ٤٦/٨ رقم ١١٥٦٨ .

(٥) غَدَائِرُ : قال الأزهري : الضفائر والضمائر والغدائر بالعين المعجمة هي الذوائب ، إذا أدخل بعضها في بعض نسجاً ، واحدها : ضفيرة وضميرة وغديرة ، فإذا لُوِيَتْ فهي عَقَائِصُ . انظر الزاهر ص ٥١ . النهاية مادة غدر ٣٤٥/٣ . المجموع ٢١٥/٢ . المصباح المنير ص ٤٤٣ . القاموس ص ٥٧٦ . والحديث رواه الترمذي أيضاً في الباب نفسه بلفظ : "أربع ضفائر" ، ولفظ ابن ماجه : "أربع غدائر تعني ضفائر" .

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الترجل ، باب في الرجل يعقص شعره ٨٣/٤ رقم ٤١٩١ . وابن ماجه في كتاب

قال أبو عيسى : هذا أأأ حسن أرب . قال أأ : لا أأرف لأأأ سمأأ من أم هأنى ^(١) .

وساق بسنده أأأأ روأة أخرى بلفظ : « أأم رسول الله ﷺ مأة وله أربع صفائر » .

وهأه الإسألالأ :

أأل أأأ بظأهره على أواز ضفر الرجل شعره وألك لضفر النبأ ﷺ شعره فأفأ فعله ﷺ ألك الأواز . لأأ فأأ أأأ له أبو أأوأأأه : « بأب فف الرجل ففأص شعره » . وأأأ له ابن مأأه بأأه : « بأب أأأأ الأأة والأوأب » .

وبه قال : عثمان بن عفان ، وأبو عبأة رضف الله عنهم ^(٢) .

وأأبه أهب : الأأهور : الأأففة ، والمألكفة ، والأأأفة ، والأأألة ^(٣) .

فأأأة :

قال الأفظ :

(فأأأ الأأر ؛ أن شعره أال أأف أأأ ذوأب ، فففره أربع عأأص ، وهذا أأأل على الأال أأف ففأ عأهه بأأهه شعره ففأ وهف أالة الشغل بالسفر وأأوه والله أعلم) ^(٤) أهـ .

⇒

اللباس ، بأب أأأأ الأأة ١١٩٩/٢ رقم ٣٦٣١ . وأأأ فف المسند ٣٤١/٦ ، ٤٢٥ . والأأأأف أأأأ فف الشأمأل ، بأب مأ أأ فف شعر رسول الله ﷺ أأأأر الشأمأل ص ٣٥ رقم ٢٣ . وابن سعد فف الطبأأ ٢٣/١ رقم ٩ وقال : رأاله أأأ . وأأأ الفأأف فف أأأ أأأر مأة ١٦٢/٣ رقم ١٩٢١ . والأأأأف فف الكأفر ٤٢٩/٢٤ رقم ١٠٤٩ . والأأأ فف شرح السنة فف أأأ اللباس ، بأب فرق الرأس ٩٧/١٢ رقم ٣٢٨٤ . قال الأفظ فف الفأأ ٣٦٠/١٠ : سنده حسن . وقال الأأأف : أأأ . أنظر أأأ سأن أبف أأأ ٧٨٩/٢ رقم ٣٥٣١ .

(١) قال المأر كفورف فف الأأأ ٣٩٨/٥ : فأن أأ : أفف أأأ الأأأف الأأأ ، مع أنه أأ نقل عن الإمام البأأر فف أنه قال : لا أأرف لأأأ سمأأ من أم هأنى ؟ أأأ : لأأأ أأأه على مأهب أأهور الأأأف ، فأنهم قالوا : إن عأنة أفر المألس أأأة على السماع إذا كان اللأأ مأأأ وإن لم ففأف السماع . وأنظر أأأأ إرأأأ أأأب الأأأف للأأأ ١٨٦/١ .

(٢) أنظر المأفف لأبن أأأة ٧٣/١ . سفر أعلام النبلاء ٢٣/١ .

(٣) أنظر المأسوأ ٣٣/٤ ، أأأ المألك ص ٢٨ . مأهب الأأفل ٢٩٦/١ ، أأأفة العأأف ٢٦٩/١ . المأفف ٧٣/١ ، الفأوع ١٠٠/١ . كأأف الأأع ٩٣/١ .

(٤) أنظر : فأأ البأرف ٣٦٠/١٠ .

وقال المباركفوري ^(١) :

(وكان له ﷺ قدومات أربع بمكة :

١ - عمرة القضاء .

٢ - وفتح مكة .

٣ - وعمرة الجعرانة .

٤ - وحجة الوداع .

وبعض الروايات تدلّ على أنّ هذا المقدم يوم فتح مكة ، لأنّه حينئذٍ اغتسل وصلى الضحى في بيتها) اهـ.

(١) انظر : تحفة الأحوذى : ٣٩٨/٥ .

٤١ - المسألة الثالثة : كَيْفِيَّةُ سَعَةِ أَكْمَامِ ثِيَابِ الرِّجَالِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب سَعَةِ الأَكْمَامِ بالنسبة للرجال وكونها غير ضيقة . ويدل على ذلك :

أنه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب كيف كان كِمَامُ الصَّحَابَةِ » . ويتعين مراده من هذه الترجمة الاستفهامية بما أورده من حديث الباب .

فقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن عبد الله بن بسر قال : سمعتُ أبا كبشة الأنماري ^(٢) يقول : « كانت كِمَامُ ^(٣) أصحاب رسول الله ﷺ بُطْحًا ^(٤) » ^(٥) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٦/٤ .

(٢) هو : أبو كبشة الأنماري المذحجي ، صحابي نزيل الشام وشهد غزوة تبوك ، اسمه سعيد ابن عمرو أو عمرو بن سعيد ، وقيل عمر أو عامر بن سعيد . وهو مشهور بكنيته ، روى عنه ابنه عبد الله بن أبي كبشة وأهل الشام . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤١٦/٧ . طبقات خليفة ص ٣٠٦ . التاريخ الكبير ١٣٩/٦ رقم ١٩٥٤ . الجرح والتعديل ٢٠٩/٤ رقم ٩٠٥ . الثقات ٢٦٤/٣ رقم ٨٦٥ . تهذيب الكمال ٢١٣/٣٤ رقم ٧٥٨١ . الكاشف ٤٥٣/٢ رقم ٦٧٩٣ . تهذيب التهذيب ٢٣٠/١٢ رقم ٩٧١ . التقريب ٤٥٦/٢ رقم ٨٣٥٨ . الإصابة ٣٤١/٧ رقم ١٠٤٤٢ .

(٣) كِمَام : قال ابن الأثير بعد إيراد هذا الحديث : وفي رواية : أَكِمَّة ، هما جمع كثرة وقلة للكُمَّة : القلنسوة ، يعني أنها كانت منبطحة غير مُنتَصِية . انظر النهاية مادة كمم ٢٠٠/٤ . لسان العرب ٥٢٦/١٢ .

وقيل هي جمع كَمَّ بالضم كَقِفَافٍ وَقَفَّةً ، لأنهم قلما كانوا يلبسون القلنسوة . ويجمع الكم أيضا على : أَكْمَامٍ وَكِمَمَةٍ مِثَالُ عَيْنَةٍ . انظر مختار الصحاح مادة كمم ص ٥٧٩ . المصباح المنير ص ٥٤١ . القاموس ص ١٤٩١ . مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري ١٤١/٨ . تحفة الأحوزي ٣٩٩/٥ .

(٤) بُطْحًا : قال ابن الأثير : أي لازقة بالرأس غير ذاهبة في الهواء . انظر النهاية مادة بطح ١٣٥/١ . القاموس المحيط ص ٢٧٣ .

وقيل معنى بُطْحًا : أي عريضة واسعة ، فهو جمع أَبْطَحَ : كل مكان متسع ، ومنه قيل للأرض المتسعة : بَطْحَاءُ . انظر مختار الصحاح مادة بطح ص ٥٥ . لسان العرب ٤١٣/٢ . القاموس ص ٢٧٣ . مرقاة المفاتيح ، تحفة الأحوزي : الصفحات السابقة نفسها .

(٥) أخرجه العقيلي في ترجمة عبد الله بن بسر الشامي ٢٣٤/٢ رقم ٧٨٥ وقال : لا يحفظ إلا عنه . وابن قانع في

قال أبو عيسى : هذا حديث منكر . وعبد الله بن بُسر^(١) بصري وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد^(٢) وغيره . وبُطَّح : يعني واسعة^(٣) .

وجه الاستدلال :

يدلُّ هذا الحديث وإن كان فيه ضعف على استحباب سَعَةِ الأَكْمَامِ بالنسبة للرجال السَّيِّئَةِ المعتادة لا السَّيِّئَةِ الفاحشة ؛ لأنَّ ذلك يدخله في باب الإسراف المنهي عنه .
وإليه ذهب : الجمهور : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة^(٤) .

معجم الصحابة ٢/٢٢٢ . والبغوي في مصابيح السنة في كتاب اللباس ٣/١٩٤ رقم ٣٣٤٥ . والخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح في كتاب اللباس ٢/١٢٤٣ رقم ٤٣٣٣ . والذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبد الله بن بسر ٤/٦٧ رقم ٤٢٣٠ . قال الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٢ رقم ٢٩٩ .
(١) هو : عبد الله بن بُسر السَّكْسَكِي الحِمْيَرِي ، أبو سعيد الحمصي ، سكن البصرة ، روى عن عبد الله بن بُسر المازني الصحابي ، وأبي كبشة الأنماري وأبي راشد الحبراني ، وروى عنه إسماعيل بن عياش وإسماعيل بن زكريا وعدة . قال القطان : رأيت وليس بشيء . وقال أبو داود : ليس بالقوي . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال أبو حاتم والدارقطني : ضعيف الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٥/٤٨ رقم ١٠٢ . الضعفاء والمتروكين ص ٦٥ رقم ٣٤٥ . الضعفاء للعقيلي ٢/٢٣٤ رقم ٧٨٥ . الجرح والتعديل ٥/١٢ رقم ٥٧ . الثقات ٥/١٥ رقم ٣٦٠٧ . الكامل ٤/١٧٣ رقم ٩٩١ . تهذيب الكمال ١٤/٣٣٥ رقم ٣٠٨١ . الكاشف ١/٥٤٠ رقم ٢٦٤٦ . تهذيب التهذيب ٥/١٣٩ رقم ٢٧٢ . التقريب ١/٤٨٠ رقم ٣٢٤١ .

(٢) هو : يحيى بن سعيد بن فروخ ، أبو سعيد التميمي ، مولاهم البصري القَطَّان . روى عن هشام بن عروة وحميد والأعمش وغيرهم ، وروى عنه أحمد وابن المديني وابن معين وخلق ، قال أحمد : ما رأيت مثله ، وقال بُنْدَار : حدثنا إمام أهل زمانه يحيى القَطَّان . وقال الذهبي : الحافظ الكبير كان رأساً في العلم والعمل ، وقال ابن حجر : ثقة متقن حافظ ، إمام قدوة ، توفي سنة ١٩٨ هـ . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٧/٢٩٣ . التاريخ الكبير ٨/٢٧٦ رقم ٢٩٨٣ . الجرح والتعديل ٩/١٥٠ رقم ٦٢٤ . مشاهير علماء الأمصار ١/١٦١ رقم ١٢٧٨ . تاريخ بغداد ١٤/١٣٥ رقم ٧٤٦١ . التعديل والتجريح ٣/١٢١٩ رقم ١٤٧٦ . تهذيب الكمال ٣١/٣٢٩ رقم ٨٦٣٤ . الكاشف ٢/٣٦٦ رقم ٦١٧٥ . تهذيب التهذيب ١١/١٩٠ رقم ٣٥٩ . التقريب ٢/٣٠٣ رقم ٧٥٨٤ .

(٣) قال المباركفوري في التحفة ٥/٣٩٩ : الحديث يحتمل الاحتمالين ، واختار الترمذي الاحتمال الثاني حيث فسَّرَ قوله : "بُطَّحًا" بقوله : "يعني واسعة" اهـ . أي أن الإمام الترمذي فسَّرَ الكِمَامَ على أنها أكمام القميص .

(٤) انظر فتاوى السغدري ١/٢٥٠ ، مرقاة المفاتيح للقاري ٨/١٤١ . المدخل لابن الحاج ١/٩٧ ، شرح الزرقاني ٤/٣٤٤ . المنهج القويم ص ٣٩٩ ، تحفة المحتاج ٣/٤٨٤ ، مغني المحتاج ١/٥٨٦ . كشاف القناع ١/٣٢٧ ، شرح المنتهى ١/١٦٠ ، غذاء الألباب ١/١٨٦ .

فائدة : في ذم الإفراط في اتساع الأكمام

قال الإمام ابن القيم :

(وكان قميصه [أي النبي ﷺ] من قطن ، وكان قصير الطول ، قصير الكمّين ، وأما هذه الأكمام الواسعة الطوال التي هي كالأخراج ، فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة ، وهي مخالفة لسنته ، وفي جوازها نظر ، فإنها من جنس الخيلاء) (١) ١ هـ .

وقال الشوكاني :

(وقد صار أشهر الناس بمخالفة هذه السنة في زماننا هذا العلماء ، فيرى أحدهم وقد جعل لقميصه كمّين يصلح كل واحد منهما أن يكون جبة أو قميصاً لصغير من أولاده أو يتيم ، وليس في ذلك شيء من الفوائد الدنيوية إلا العبث وتثقل المؤنة على النفس ، ومنع الانتفاع باليد في كثير من المنافع وتعريضه لسرعة التمزق وتشويه الهيئة ، ولا الدينية إلا مخالفة السنة والإسبال والخيلاء) (٢) ١ هـ .

وقد ثبت ؛ أن النبي ﷺ لبس جبة ضيقة الكمّين كما في حديث المغيرة بن شعبة (٣) - رضي الله عنه - وقد ترجم له الإمام البخاري بقوله : (باب من لبس جبة ضيقة الكمّين في السفر) .

وقال الحافظ ابن حجر معلقاً على ذلك :

(وكأنه يشير إلى أن لبس النبي ﷺ الجبة الضيقة ، إنما كان لحال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك ، وأن السفر يُغتفر فيه لبس غير المعتاد في الحضر) (٤) ١ هـ .

(١) انظر زاد المعاد ١/١٤٠ .

(٢) انظر نيل الأوطار ٢/١٠٨ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب من لبس جبة ضيقة الكمّين في السفر ٥/٢١٨٥ رقم ٥٤٦٢ . ومسلم في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخف ، ١/٢٢٩ رقم ٢٧٤ .

(٤) انظر فتح الباري ١٠/٢٦٨ .

٤٢ - المسألة الرابعة : مقدار طول إزار الرجل^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب أن يكون إزار الرجل إلى منتصف الساق ، وجواز ما طال من الإزار عن منتصف الساق إلى الكعبين ، وما نزل عن الكعبين من الإزار ؛ فممنوع منع تحريم . ويدل على ذلك :

أنه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب في مبلغ الإزار » . ويتعين مراده من الترجمة بما أورده من حديث الباب الدال على الحكم الذي اختاره ومال إليه .

فقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن حذيفة - رضي الله عنه - قال : « أخذ رسول الله ﷺ بَعْضَ سَاقِي - أو سَاقِهِ - فقال : هذا موضع^(٢) الإزار ، فَإِنْ أَيْتَ فَأَسْفَلَ^(٤) ، فَإِنْ أَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلإِزَارِ فِي الْكَعْبَيْنِ^(٥) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

- (١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٧/٤ .
- (٢) بَعْضَ : العضلة في البدن كُلُّ لحمة صُلْبَةٍ مكتنزة . ومنه عضلة الساق . وجمعها عضلات . انظر النهاية مادة عضل ٢٥٣/٣ . مختار الصحاح ص ٤٣٨ . لسان العرب ٤٥١/١١ . القاموس المحيط ص ١٣٣٥ .
- (٣) وفي رواية النسائي : "موضع الإزار إلى أنصاف الساقين والعضلة" .
- (٤) فَأَسْفَلَ : السُّفْلُ والسُّفُول والسُّفَالَة بضمهم ، والسُّفْلُ والسُّفْلَة بكسرهما ، والسُّفَال بالفتح : نقيضُ العلو . والأسفل نقيضُ الأعلى . انظر معجم مقاييس اللغة مادة سفل ٧٨/٣ . مختار الصحاح ص ٣٠٢ . لسان العرب ٣٣٧/١١ . المصباح المنير ص ٢٧٩ . القاموس ص ١٣١٢ .
- (٥) أخرجه النسائي في كتاب الزينة ، باب موضع الإزار ٢٠٦/٨ رقم ٥٣٢٩ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب موضع الإزار أين هو ١١٨٢/٢ رقم ٣٥٧٢ . وأحمد في المسند ٣٨٢/٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، وابن أبي شيبة في المصنف ١٦٦/٥ رقم ٢٤٨٠٨ . وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٥٧ رقم ٤٢٥ . وابن الجعد في مسنده ص ٣٧٢ رقم ٢٥٥٨ . وابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ٢٦٢/١٢ رقم ٥٤٤٥ . والطبراني في الصغير ١٧١/١ رقم ٢٧٠ . وفي الأوسط ٤٦٤/٢ رقم ١٨٠٠ . والبغوي في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب موضع الإزار ١٠/١٢ رقم ٣٠٧٨ . والحديث قال فيه الألباني : صحيح . انظر صحيح سنن الترمذي ١٥/٢ رقم ١٤٥٧ .

وجه الاستدلال :

يدلُّ هذا الحديث وغيره ^(١) دلالة صريحة ؛ على أن المستحب في لبس الإزار كونه إلى منتصف الساق ، وجوازه إلى الكعبين ، ومنعه فيما نزل عن الكعبين لنهي النبي ﷺ عنه . ومطلق النهي يفيد التحريم ، كما سبق بيانه ^(٢) .

وبه قال : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وأبو سعيد الخدري ، وأنس بن مالك ، وسمرة بن جندب ، وعبد الله بن عمر ، وأسامة بن زيد ، وزيد بن الأرقم ، والبراء بن عازب ، وأبو جُرَيْج الهُجَيْمِي ^(٣) ، وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم ^(٤) .
وإليه ذهب : الجمهور في الجملة : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ^(٥) .

(١) فقد روى البخاري في كتاب اللباس ، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار ٢١٨٢/٥ رقم ٥٤٥٠ عن أبي هريرة مرفوعاً : " ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار " . وعن أبي جُرَيْج الهُجَيْمِي مرفوعاً وجاء فيه : " وارفَع إزارك إلى نصف الساق فإن أبيت فإلى الكعبين وإياك وإسبال الإزار فإنه من المخيلة وإن الله لا يحب المخيلة " أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ٥٦/٤ رقم ٤٠٨٤ . وعبد الرزاق في كتاب الجامع ، باب في إسبال الإزار ٨٢/١١ رقم ١٩٩٨٢ . وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٣٩٢/٢ رقم ١١٨٣ . والنسائي في الكبرى في كتاب الزينة ، الاختلاف على أبي إسحاق فيه ٤٨٦/٥ رقم ٩٦٩١ . وابن حبان في كتاب البر والإحسان ٢٧٩/١٢ رقم ٥٢١ . والحاكم في المستدرک في كتاب اللباس ٢٠٧/٤ رقم ٧٣٨٢ . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وعن ابن عباس رفعه : " كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار " أخرجه الطبراني في الكبير ٣٢٢/١١ رقم ١١٨٧٨ . والهيثم في الجمع في كتاب اللباس ، باب في الإزار وموضعه ٢١٧/٥ رقم ٨٥٢٧ وقال : رواه الطبراني وفيه اليمان بن المغيرة وهو ضعيف عند الجمهور وقال ابن عدي : لا بأس به . وعن عبد الله بن مغفل رفعه : " إزرة المؤمن إلى نصف الساق وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين وما أسفل من ذلك ففي النار " أخرجه الرويان في مسنده ٩٨/٢ رقم ٨٩٦ . والهيثم في الجمع في الباب السابق نفسه ٢٢١/٥ رقم ٨٥٣٩ وقال : رواه الطبراني وفيه الحكم بن عبد الملك القرشي وهو ضعيف .

(٢) انظره في المسألة الأولى ص ٩٧ ، هامش رقم (٦) .

(٣) هو : جابر بن سليم ، ويقال سليم بن جابر والراجح الأول ، أبو جُرَيْج التميمي الهُجَيْمِي ، صحابي له أحاديث ، روى عنه أبو تميمية الهُجَيْمِي وأخت جابر بن سليم وعبيدة الهُجَيْمِي وسهم بن المعتمر وابن سيرين ، توفي في البصرة . انظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٤٣/٧ . التاريخ الكبير ٢٠٥/٢ رقم ٢٢٠٥ . الجرح والتعديل ٤٩٤/٢ رقم ٢٠٢٧ . الثقات ٥٤/٣ رقم ١٨٠ . مشاهير علماء الأمصار ٤٢/١ رقم ٢٦٥ رقم ٩٦٧٨ .

(٤) انظر مصنف عبد الرزاق كتاب الجامع ، باب إسبال الإزار ٨١/١١ - ٨٤ . مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس ، موضع الإزار أين هو ١٦٦-١٦٨ .

(٥) لمعرفة أقوال الجمهور بالتفصيل . انظر مسألة كراهية جر الإزار السابقة . انظره في ص ١٧٢ وما بعدها .

٤٣ - المسألة الخامسة : حُكْمُ لبسِ العَمَائِمِ على القَلَانِسِ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب لبس العِمَامَةِ على القَلَنْسَوَةِ^(٢) .

ويدلّ على ذلك :

أنّه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب العمائم على القلانس » . ومراده من الترجمة ، يتعيّن بما أورده من حديث الباب الدالّ بظاهره على الاستحباب .

وقد استدللّ الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن أبي جعفر^(٣) بن محمد^(٤) بن رُكَّانَةَ عن أبيه : أنّ رُكَّانَةَ^(٥)

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٧/٤ .

(٢) القَلَنْسَوَةُ : والقُلَنْسِيَّةُ هي الطاقية التي تلبس في الرأس ، وتُجمَعُ على قَلَانِسْ ، وَقَلَانِسُ ، وَقَلَنْسُ ، وَقَلَانِسِيٌّ ، وَقَلَانِسٍ ، وتصغره : قُلَيْنَسَةٌ ، وَقُلَيْنَسِيَّةٌ ، وَقُلَيْسِيَّةٌ ، وَقُلَيْسِيَّةٌ . وَقُلَيْسِيَّةٌ وَقُلَيْسِيَّةٌ فَتَقْلَسِيَّ وَتَقْلَسِيَّ : ألبسته إياها فلبس . انظر مختار الصحاح مادة قلص ص ٥٤٨ . لسان العرب ١٨١/٦ . المصباح المنير ص ٥١٣ . القاموس ص ٧٣١ .

(٣) هو : أبو جعفر بن محمد بن رُكَّانَةَ بن عبد يزيد . روى عنه أبو الحسن العسقلاني وابن جعفر . قال البخاري : إسناده مجهول . وقال الحافظ : مجهول من السادسة . انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٣٥٣/٩ رقم ١٥٨٧ . الكاشف ٤١٦/٢ رقم ٦٥٦١ . لسان الميزان ٤٩٤/٧ رقم ٥٤٥٣ . التقريب ٣٧٥/٢ رقم ٤٦٨٠ .

(٤) هو : محمد بن رُكَّانَةَ بن عبد يزيد المُطَّلبي . روى عنه ابنه أبو جعفر ، قال البخاري : إسناده مجهول لا يعرف سماع بعضهم من بعض . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عنه ولده إلا أنني لست بمعتمد على إسناده خيره . وقال الذهبي : لم يصح خبره . وقال الحافظ : مجهول من الثالثة ووهم من ذكره من الصحابة . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٨٢/١ رقم ٢٢١ . الجرح والتعديل ٢٥٤/٧ رقم ١٣٩٣ . الثقات ٣٦٠/٥ رقم ٥٢٠١ . تهذيب الكمال ٢٠٢/٢٥ رقم ٥٢١٤ . ميزان الاعتدال ١٤٥/٦ رقم ٧٥٨٢ . الكاشف ١٧١/٢ رقم ٤٨٤٧ . تهذيب التهذيب ١٤٤/٩ رقم ٢٤١ . التقريب ٧٥/٢ رقم ٥٨٩٨ .

(٥) هو : رُكَّانَةَ بن عبد يزيد بن هاشم بن المُطَّلَب . صحابي من الطلقاء ، صرعه النبي ﷺ مرتين ، أدرك خلافة معاوية ، روى عنه ابن أخيه نافع بن عجير . انظر ترجمته في طبقات خليفة ص ٩ . التاريخ الكبير ٣٣٧/٣ رقم ١١٤٦ . الجرح والتعديل ٥١٩/٣ رقم ٢٣٤٢ . الثقات ١٣٠/٣ رقم ٤٣٧ . مشاهير علماء الأمصار ٣٤/١ رقم ١٨٧ . تهذيب الكمال ٢٢١/٩ رقم ١٩٢٤ . الكاشف ٣٩٨/١ رقم ١٥٨٧ . تهذيب التهذيب ٢٤٨/٣ رقم ٥٤٢ . التقريب ٣٠٣/١ رقم ١٩٦٠ . الإصابة ٤٩٧/٢ رقم ٢٦٩١ .

صَارَعَ ^(١) النَّبِيُّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ . قال رُكَانَة : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّ فَرْقَ ما بيننا وبين المشركين ، العَمَائِمُ على القَلَانِسِ » ^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ^(٣) ولا ابن رُكَانَة .

وجه الاستدلال :

يدلُّ هذا الحديث بظاهره على استحباب لبس العمامة على القلنسوة ؛ لأنَّ مخالفة المشركين مطلوبة في الاعتقاد والعمل وكذا في الظاهر ^(٤) .

وإليه ذهب : المالكية ، والشَّافعية ، والحنابلة ^(٥) .

فائدة :

قال الإمام ابن العربي : (فالسُّنَّة ؛ أن تُلبس القلنسوة والعمامة ، فأما لبس القلنسوة

(١) صَارَعَ : يقال صارَعْتُهُ فصَرَعْتُهُ صَرْعًا بالفتح من باب قَطَعَ في لغة تميم ، وفي لغة قيس صِرْعًا بالكسر . وهو الطَّرْحُ على الأرض . والمَصْرَعُ بوزن المَجْمَع مصدر وموضع . ورجلٌ صُرْعَةٌ بوزن هُمَزَةٍ : أي يصرع الناس . والصَّرْعُ داءٌ يشبه الجنون . انظر النهاية مادة صرع ٢٣/٣ . مختار الصحاح ص ٣٦١ . لسان العرب ١٩٧/٨ . المصباح المنير ص ٣٣٨ . القاموس المحيط ص ٩٥١ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في العمام ٥٥/٤ رقم ٤٠٧٨ . وأبو يعلى في مسنده ٥/٣ رقم ١٤١٢ . والطبراني في الكبير ٧١/٥ رقم ٤٦١٤ . والحاكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة ، ذکر مناقب ركانة بن عبد يزيد ٥١١/٣ رقم ٥٩٠٣ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٧٥/٥ رقم ٦٢٥٨ . والديلمي في الفردوس ١٤٣/٣ رقم ٤٣٨٤ . والبخاري في مصابيح السنة في کتاب اللباس ١٩٦/٣ رقم ٣٣٥١ . والسيوطي في الجامع الصغير انظر ضعيف الجامع للألباني ص ٥٧٧ رقم ٣٩٥٩ . والحديث بهذا السند ضعيف لأن في إسناده ثلاثة مجاهيل . انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٢ رقم ٣٠٠ . ولكن للحديث شواهد صحيحة منها المرسل ومنها الموصول يرتقي بها إلى مرتبة الحسن . انظر : إرواء الغليل ٣٢٩/٥-٣٣١ رقم ١٥٠٣ . التلخيص الحبير في کتاب السبق والرمي ١٥٢٢/٤ ، ١٥٢٣ رقم ٢٠٢٤ .

(٣) هو : أبو الحسن العسقلاني . روى عن ابن ركانة ، وروى عنه محمد بن ربيعة الكلابي . قال الحافظ : مجهول من السابعة . انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٣٥٦/٩ رقم ١٦١١ . تهذيب الكمال ٢٤٤/٣٣ رقم ٧٣١٢ . الكاشف ٤١٩/٢ رقم ٦٥٧٨ . تهذيب التهذيب ٧٧/١٢ رقم ٢٩٣ . لسان الميزان ٤٩٦/٧ رقم ٥٤٥٧ . التقريب ٣٨٤/٢ رقم ٨٠١٨ .

(٤) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٢٥١/١ .

(٥) انظر عارضة الأحوذى ١٩٥/٤ . إعانة الطالبين ٨٢/٢ . شرح العمدة ٣١٤/٤ .

وحدها فهو زي المشركين ، وأما لبس العمامة على غير قلنسوة ؛ فهو لباسٌ غير ثابت ؛ لأنها تَحُلُّ ولا سِيَّما عند الوضوء وبالقلنسوة تشتدّ (١) اهـ .

وقيل : أي نحن نتعمم على القلانس ، وهم يكتفون بالعمائم ، ذكره الطيبي وغيره من الشراح ، وتبعهما ابن الملك (٢) .

وقال القاري :

(وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يلبس القلانس تحت العمامة ويلبس بغير القلانس .

ولم يرو أنه ﷺ لبس القلنسوة بغير العمامة ، فيتعين ؛ أن يكون هذا زي المشركين - ثم قال - :

الجمع بين الأحاديث أنها مع القلنسوة أفضل إما ليحصل بها البهاء الزائد ، أو لأن القلنسوة تقيها من العرق ، ولهذا تسمى عرقية ، فلبسها وحدها مخالفة للسنة ، كيف وهي زي الكفرة ، وكذا المبتدعة في بعض البلدان (٣) اهـ .

وقال ابن القيم :

(وكان [أي النبي ﷺ] يلبس القلنسوة بغير عمامة ، ويلبس العمامة بغير قلنسوة) (٤) اهـ .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « كان رسول الله ﷺ يلبس قلنسوة بيضاء » (٥) .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « كان يلبس القلانس تحت العمامة وبغير

(١) انظر عارضة الأحوذى : ١٩٥/٤ .

(٢) انظر مرقاة المفاتيح ١٤٧/٨ . عون المعبود ١٢٩/١١ . تحفة الأحوذى ٤٠٢/٥ .

(٣) انظر مرقاة المفاتيح الصفحة نفسها .

(٤) انظر زاد المعاد ١٣٥/١ .

(٥) أخرجه أبو الشيخ في الأخلاق ، ذكر قلنسوته ﷺ ٢٠٥/٢ رقم ٣١٢ . والطبراني في الأوسط ٢٠٠/٦ .

رقم ٦١٨٣ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٧٥/٥ رقم ٦٢٥٩ . والهيتمي في الجمع في كتاب اللباس ، باب في

القلنسوة ٢١١/٥ رقم ٨٥٠٥ وقال : رواه الطبراني وفيه عبد الله بن خراش وثقه ابن حبان وقال : ربما أخطأ ،

وضَعَفَه جمهور الأئمة وبقية رجاله ثقات . والسيوطي في الجامع الصغير وأشار إلى ضَعْفِهِ . وضعفه الألباني .

انظر ضعيف الجامع الصغير ص ٦٦٥ رقم ٤٦٢١ .

العمائم ، ويلبس العمائم بغير قلانس ، وكان يلبس القلانس اليمانية وهُنَّ البيضُ المُضَرَّبَةُ ، ويلبس ذوات الآذان في الحرب ، وكان ربما نزع قلنسوته فجعلها سُتْرَةً بين يديه وهو يصلي ، وكان من خُلُقِهِ : أن يُسَمِّي سلاحه ودوابَّهُ ومَتَاعَهُ « (١) .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كان يلبسُ قلنسوة بيضاء لا طِيَّة (٢) » (٣) .

ولكن أجاب المناوي عن هذا فقال :

(الظاهر أنه كان يفعل ذلك في بيته ، وأما إذا خرج للناس ، فيظهر أنه كان لا يخرج إلا بالعمامة) (٤) ١ هـ .

(١) أخرجه أبو الشيخ في الأخلاق في الباب السابق نفسه ٢/٢١١ رقم ٣١٥ . وأخرجه الروياني وابن عساكر ذكره السيوطي في الجامع الصغير والحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف الجامع الصغير ص ٦٦٥ رقم ٤٦١٩ .

(٢) لاطئة : أي ؛ لاصقة بالرأس ، من لَطِيءٍ بالأرض يَلُطُّ مهموز مثل : لَصِقَ وزناً ومعنى . انظر لسان العرب مادة لَطَأَ ١/١٥٣ . المصباح المنير ص ٣٥٣ . القاموس المحيط ص ١٧١٥ .

(٣) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير . وضعفه الألباني . انظر ضعيف الجامع ص ٦٦٥ رقم ٤٦٢٢ .

(٤) انظر فيض القدير ١/٣٩٧ .

٤٤ - المسألة السادسة : حُكْمُ لبس الخاتم من الحديد والنحاس والرصاص^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى كراهية^(٢) لبس الخاتم من غير الذهب والفضة كخاتم الحديد أو النحاس أو الرصاص .

ويدل على ذلك :

أنه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب ما جاء في الخاتم الحديد »^(٣) . ويتعين مراده من الترجمة بما أورده من حديثي الباب ، وظاهرهما يدل على الكراهة .

فقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يليج : الدليل الأول :

ما ساقه بسنده عن ابن بُريدة عن أبيه قال : « جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من حديد ، فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار ؟ ثم جاءه وعليه خاتم من صُفْرٍ^(٤) ، فقال : ما لي أجِدُ منك ريحَ الأصنام ؟^(٥) ، ثم أتاه وعليه خاتم من ذهبٍ ، فقال :

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٤/٢٤٨ .

(٢) المراد هنا كراهية التحريم لمطابقته لظاهر نص الحديث .

(٣) هذا من باب الترجمة الخاصة التي يراد بها العموم ؛ لأن أحاديث الباب تدلُّ أيضاً على النهي عن التَّخَتُّم بالنحاس أو الرصاص .

(٤) صُفْرٌ : مثل قُفْلٍ ، وكسر الصاد لغة فيه ، هو النحاس الأصفر سُمِّي به لشبهه بالذهب لوناً ، جمعه أَصْفَارٌ ، وصانِعُهُ : الصَّفَّار . انظر أساس البلاغة مادة صفر ص ٣٥٦ . مختار الصحاح ص ٣٦٤ . لسان العرب ٤/٤٦١ . المصباح المنير ص ٣٤٢ . القاموس ص ٥٤٦ .

(٥) لأنَّ الأصنام كانت تتخذ من الشَّبه وهو النحاس ، قاله الخطابي وغيره . انظر معالم السنن ٤/١٩٨ . تحفة الأحوذى ٥/٣٠٤ .

ارم عنك حلية أهل الجنة ، قال : من أي شيء أتخذه ؟ قال : من ورقٍ ولا تتيمه
مَثَقَالاً ^(١) « ^(٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب . وعبد الله بن مسلم ^(٣) يُكنى أبا طيبة وهو مروزي .

(١) المَثَقَال : وزنه درهم وثلاثة أسباع درهم ، وكلُّ سبعة مثاقيل عشرة دراهم . قال الفارابي : ومثقال الشيء ميزانه من مثله . والناس في العرف يطلقونه على الدينار خاصة ، وليس كذلك . انظر النهاية مادة ثقل ٢١٧/١ . مختار الصحاح ص ٨٥ . المصباح المنير ص ٨٣ . القاموس المحيط ص ١٢٥٦ . والمثقال يعادل ٤,٢٥ جرام ، والدرهم الشرعي يعادل ٢,٩٧٥ جرام . انظر الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٧/١١ . قال القاري في مرقاة المفاتيح ١٨٩/٨ : قال ابن الملك تبعاً للمظهر : هذا نهى إرشاد إلى الورع ، فإن الأولى ؛ أن يكون الخاتم أقل من مثقال ؛ لأنه أبعد من السرف . قلتُ : وكذا أبعد من المخيلة ، وذهب جمع من الشافعية إلى تحريم ما زاد على المثقال ، لكن رجح الآخرون الجواز . منهم الحافظ العراقي في شرح الترمذي ، فإنه حمل النهي المذكور على التنزيه . اهـ .

فعند الحنفية : لا يتجاوز وزنه مثقالاً . وعند المالكية : يجوز لبس ما كان وزنه درهمين فأقل ، فإن زاد على درهمين حرّم .

وعند الشافعية : ما عدّه العرف إسرافاً حرّم سواء كان مثقالاً أو أقل أو أكثر وإلا فلا على الأوجه .

وعند الحنابلة : لا بأس يجعله مثقالاً أو أكثر ما لم يخرج عن العادة وإلا حرّم . انظر تحفة الملوك ص ٢٢٩ ، حاشية ابن عابدين ٢٣٠، ٢٢٩/٥ . الفواكه الدواني ٣٠٨/٢ ، حاشية العدوي ٥٨٦/٢ ، حاشية الدسوقي ١٠٧/١ . مغني المحتاج ٩٧/٢ ، إعانة الطالبين ١٥٦/٢ . الإنصاف للمرداوي ١٤٤/٣ ، كشف القناع ٨٩٠/٢ ، شرح المنتهى ٤٣٣/١ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في خاتم الحديد ٩٠/٤ رقم ٤٢٢٣ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة ١٧٢/٨ رقم ٥١٩٥ . وأحمد في المسند ٣٥٩/٥ . وابن حبان في كتاب الزينة والتطيب ٢٩٩/١٢ رقم ٥٤٨٨ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٩٩/٥ رقم ٦٣٥٠ . والبخاري في شرح السنة في كتاب اللباس ، باب النهي عن خاتم الذهب ٥٩/١٢ رقم ٣١٣٠ . والحديث قال فيه المناوي في فيض القدير ١١٣/١ : صححه ابن حبان فدل على قبوله له وأقل درجاته الحسن . وقال القاري في مرقاة المفاتيح ١٨٩/٨ : له شواهد عدّة إن لم ترقه إلى درجة الصحة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن . وضعفه الألباني : انظر ضعيف سنن الترمذي ص ٢٠٢ رقم ٣٠١ .

(٣) هو : عبد الله بن مسلم السلمي ، أبو طيبة المروزي ، قاضيهما ، روى عن ابن بريدة وأبي مجلز وإبراهيم بن عبيد ، وروى عنه زيد بن الحباب وعبدان بن عثمان وأبو ثملة وغنجار . قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطئ ويخالف . وقال الذهبي : صالح الحديث . وقال الحافظ ابن حجر : صدوق يهمل . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ١٩١/٥ رقم ٦٠٤ . الجرح والتعديل ١٦٥/٥ رقم ٧٦١ . الثقات ٤٩/٧ رقم ٨٩٥٣ . تهذيب الكمال ١٣٣/١٦ رقم ٣٥٦٨ . الكاشف ٥٩٨/١ رقم ٢٩٨٣ . ميزان الاعتدال ١٩٩/٤ رقم ٤٦١٠ . تهذيب التهذيب ٢٧/٦ رقم ٤١٩٢ . التقريب ٥٣٤/١ رقم ٣٦٢٨ .

الدليل الثامن: ما ثبت من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - الدالّ على النهي عن التّختم بالحديد والنحاس .

وقد عبّر الإمام الترمذي عن ذلك بقوله : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ^(١) .

وجه الاستدلال :

يدلّ هذان الحديثان صراحة على كراهية التّختم بالحديد أو النحاس أو الرصاص لنهي ﷺ عنه وكراهيته لفعل ذلك ، سواءً بالنسبة للرجل أو المرأة .

وبه قال : عُمر ، وعبد الله بن عُمر رضي الله عنهما .

وعطاء رحمه الله ^(٢) .

وإليه ذهب : الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ^(٣) .

وهذا هو القول الأول في المسألة .

مذاهب العلماء في المسألة :

اختلف العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة على قولين ، **وسبب اختلافهم :** هو تعارض الآثار الواردة في الباب .

فذهب أصحاب القول الأول إلى كراهية لبس خاتم الحديد والنحاس والرصاص كراهية تحريم ، سواءً بالنسبة للرجال أو النساء ، وهو ما قدّمنا ذهاب الترمذي إليه .

(١) حديث عبد الله بن عمرو ولفظه : "أن رجلاً جلس إلى رسول الله ﷺ ، وعليه خاتم من ذهب ، فأعرض عنه النبي ﷺ ، فلما رأى الرجل كراهيته ذهب فألقى الخاتم ، وأخذ خاتماً من حديد فلبسه وأتى النبي ﷺ قال : هذا شرّ ، هذا حلية أهل النار ، فرجع فطرّحه ولبس خاتم ورق ، فسكت عنه النبي ﷺ " أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦٣/٢ ، ١٧٩ ، ٢١١ . والبخاري في الأدب المفرد ، باب من ترك السلام على المتخلّق وأصحاب المعاصي . وحسنه الألباني انظر صحيح الأدب المفرد ص ٣٩٠ رقم ٧٧٩ . وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الكراهية ، باب التّختم بالذهب ٢٦١/٤ .

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس والزينة ، من كره خاتم الحديد ١٩٣/٥ . أحكام الخواتيم لابن رجب الحنبلي ص ٤٨-٤١ .

(٣) انظر الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٤٧٧ ، الهداية ٨٢/٤ ، البحر الرائق ٢١٧/٨ ، تبين الحقائق ١٦/٦ . الرسالة للقيرواني ص ١٥٧ ، التاج والإكليل بهامش المواهب ١٨٣/١ ، كفاية الطالب ٥٨٤/٢ ، ٥٨٥ . مواهب الجليل ١٨١/١ ، الفواكه الدواني ٣٠٨/٢ ، حاشية العدوي ٥٨٥/٢ . الفروع ٣٦٢/٢ ، الآداب الشرعية ٥٣٢/٣ ، الإنصاف ١٤٦/٣ ، كشف القناع ٨٩١/٢ . شرح المنتهى ٤٣٤/١ .

أما أصحاب القول الثاني : فذهبوا إلى جواز التّختم بغير الذهب والفضة كالحديد ، والنحاس ، والرصاص .

وبه قال : عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وإبراهيم النخعي ، ومحمد بن سيرين ^(١) .

وإليه ذهب : الشافعية في الأصح ^(٢) .

وقد استحل الشافعية لما ذهبوا إليه بما يلي :

الدليل الأول : ما روي عن سهل الساعدي — رضي الله عنه — في حديث طويل وجاء فيه قوله ﷺ للرجل الذي أراد تزوج المرأة التي وهبت نفسها للرسول ﷺ وأعرض عنها ، فقال له ﷺ : « التمس ولو خاتماً من حديد » ^(٣) .

وجه الاستدلال :

يدل الحديث على جواز لبس خاتم الحديد ، لأمره ﷺ للرجل بالتماسه والبحث عنه ، فلو كان لا يحل التّختم به لما أمره ﷺ بذلك .

المناقشة :

وقد اعترض على هذا الاستدلال - من قبل المانعين - من وجهين :

الوجه الأول : أنه ضعيف ؛ لأنه لا حجة فيه على جواز لبس خاتم الحديد ، حيث لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس ، فيحتمل ؛ أنه ﷺ أراد وجوده ، لتنتفع المرأة بقيمته ^(٤) .

الوجه الثاني : ويحتمل أن يكون النكير عن التّختم بخاتم الحديد بعد قوله في حديث سهل : « التمس ولو خاتماً من حديد » ؛ لأن حديث سهل كان قبل استقرار السنن واستحكام الشرائع ، وحديث بُريدة بعد ذلك ^(٥) .

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة كتاب اللباس والزينة ، في خاتم الحديد ١٩٣/٥ . أحكام الخواتيم لابن رجب ص ٤٣ .

(٢) انظر المجموع ٣٩٥/٤ . مغني المحتاج ٩٨/٢ . المنهج القويم ص ٣٩٨ . إعانة الطالبين ١٥٦/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب خاتم الحديد ٢٢٠٤/٥ رقم ٥٥٣٣ . ومسلم في كتاب النكاح ، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم الحديد ١٠٤٠/٢ رقم ١٤٢٥ .

(٤) قاله الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٢٣/١٠ . وانظر فيض القدير ٣٢٨/٦ . مرقاة المفاتيح ١٩٠/٨ . عون المعبود ٢٨٤/١١ .

(٥) قاله القاري في مرقاة المفاتيح : ١٩٠/٨ .

الدليل الثامن: ما روي عن مُعَيْقِبِ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ الدَّوْسِيِّ - رضي الله عنه - وكان على خاتم النبي ﷺ قال : « كان خاتم النبي ﷺ من حديدٍ ملوئٍ عليه بفضة » (١) .

وجه الاستدلال: لبسه ﷺ لخاتم الحديد الملوئ عليه بفضة ، يدلُّ على جواز لبس خاتم الحديد وإلا لما كان لبسه ﷺ .

المناقشة :

وقد اعترض على هذا الاستدلال - أيضاً - من وجهين :

الوجه الأول: أن هذا الحديث لا يصحُّ الاحتجاج به ؛ لأنه حديث ضعيف (٢) .

الوجه الثاني: أنه على فرض صحة هذا الحديث ، فإنه لا يصحُّ الاحتجاج به ؛ لأنه خارجٌ عن محل النزاع لوروده في خاتم الحديد الملوئ عليه بالفضة وكلامنا في خاتم الحديد الصرف .

فتبيّن بذلك الفرق بين الاثنين ، وبالتالي المغايرة في حُكْمِ كُلِّ منهما فيحملُ المنعُ على ما كان حديدًا صرفًا (٣) .

الرأي الرَّاجح :

من خلال استعراض القولين بأدلتهم ؛ يظهر أن القول بكَراهية التَّخْتَمِ بِالْحَدِيدِ أَوْ النُّحَاسِ أَوْ الرَّصَاصِ سواءً في ذلك الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ هو الرَّاجِحُ ، وذلك لأسباب :

الأول: قوّة أدلّة القائلين بالمنع ، وسلامتها من المعارض القوي .

الثاني: وفي المقابل ؛ فإنّ ضعف أدلّة القائلين بالجواز وعدم سلامتها من المناقشة يجعله قولاً مرجوحاً .

الثالث: أنّ أدلّة القائلين بالجواز خارجة عن محلّ النزاع - كما سبق بيانه - فلم يصحّ الاحتجاج بها . والله أعلم .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في خاتم الحديد ٩٠/٤ رقم ٤٢٢٤ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب لبس خاتم حديد ملوئ عليه بفضة ١٧٥/٨ رقم ٥٢٠٥ . والطبراني في الكبير ٣٥٢/٢٠ رقم ٨٣١ . والبيهقي في شعب الإيمان ١٩٩/٥ رقم ٦٣٥٢ .

(٢) الحديث قال فيه الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن أبي داود ص ٤١٧ رقم ٩٠٧ . ضعيف سنن النسائي ص ٢٣١ رقم ٣٩٧ .

(٣) قاله الحافظ ابن حجر في الفتح : ٣٢٣/١٠ . وانظر مواهب الجليل ١٨٢/١ . فيض القدير ٣٢٩/٦ . عون المعبود : ٢٨٤/١١ .

٤٥ - المسألة السابعة : حُكْمُ لبس الخاتمِ في السَّبَّابةِ أو الوُسْطَى^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى كراهية^(٢) لبس الرجل الخاتم في أصبعين هما السَّبَّابةِ والوُسْطَى .

ويدلّ على ذلك :

أنّه عقد هذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب كراهية التَّخْتَمِ في أَصْبَعَيْنِ » . وهذا تصريحٌ منه - رحمه الله - بفقهه في المسألة .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن ابن أبي موسى قال : سمعتُ عليّاً يقول : « نهاني رسول الله ﷺ عن القَسِيِّ والمَيْثِرَةِ الحَمْرَاءِ ، وأن أَلْبَسَ خَاتَمِي في هذه ، وأشار إلى السَّبَّابةِ والوُسْطَى »^(٣) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وجه الاستدلال : قوله : « نهاني » يدلّ دلالة صريحة على عدم جواز التَّخْتَمِ في السَّبَّابةِ أو الوُسْطَى ؛ لأنّ مطلق النهي يفيد التحريم .

وإليه ذهب : الجمهور في الجُمْلَةِ : الحنفيّة ، والمالكيّة ، والشّافعيّة ، والحنابلة^(٤) .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٩/٤ .

(٢) المراد هنا كراهة التحريم ، لانتفاء القرائن الصارفة له عن ذلك . أما المرأة ؛ فلم يختلف الفقهاء في موضع التَّخْتَمِ بالنسبة لها ؛ لأنه تزيّن في حقّها ، ولها أن تضع خاتمها في أصابع يديها أو رجلها .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب اللباس ، باب النهي عن التَّخْتَمِ في الوسطى والتي تليها ١٦٥٩/٣ رقم ٢٠٧٨ . والنسائي في كتاب الزينة ، باب النهي عن الخاتم في السبابة ١٩٤/٨ رقم ٥٢٨٦ . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب التَّخْتَمِ في الإبهام ١٢٠٣/٢ رقم ٣٦٤٨ .

(٤) الأحناف والمالكية : ذكروا ؛ أنه ينبغي أن يكون الخاتم في الخنصر ولكنهم لم يذكروا حكم وضعه في غيرها ، أما العيني من الأحناف فقال : يكره أشد الكراهة . انظر البحر الرائق ٢١٧/٧ . حاشية ابن عابدين ٢٣٠/٥ ، عمدة القاري ٣٧/٢٢ .

مواهب الجليل ١٨١/١ ، الفواكه الدواني ٣٠٩/٢ ، الثمر الداني ص ٤٨٦ ، حاشية العدوي ٥٨٨/٢ .

فائدة : في الحكمة من استحباب الخاتم في الخنصر ^(١) .

قال الإمام النووي - رحمه الله - :

(أجمع المسلمون ؛ على أن السنة جعل خاتم الرجل في الخنصر ، وأمّا المرأة ؛ فإنها تتخذ خواتيم في أصابع ، قالوا : والحكمة في كونه في الخنصر ؛ أنه أبعد عن الامتهان ، فيما يتعاطى باليد لكونه طرفاً ؛ ولأنه لا يشغل اليد عما تتناوله من أشغالها بخلاف غير الخنصر) ^(٢) اهـ .

⇒

أما الشافعية : ففي لبسه في غير الخنصر روايتان : أحدهما الحيل مع الكراهة التنزيهية ، والثانية : يحرم واعتمدها الأذرعي . انظر المجموع ٢٩٤/٤ ، شرح مسلم للنووي ٧١/١٤ ، مغني المحتاج ٩٨/٢ ، حواشي الشرواني ٣٢٨/٤ ، إعانة الطالبين ١٥٦/٢ .

أما الحنابلة : فقالوا يكره لبسه في السبابة والوسطى للنهي الصحيح عن ذلك ، وظاهره لا يكره لبسه في الإبهام والبنصر اقتصاراً على النهي وإن كان في الخنصر أفضل . انظر الفروع ٣٥٥/٢ ، أحكام الخواتيم لابن رجب ص ٩٤ ، الإنصاف ١٤٤/٣ ، كشف القناع ٨٩٠/٢ ، شرح المنتهى ٤٣٣/١ ، غذاء الألباب ٢٣١/٢ .

(١) الخنصر : بكسر الصاد وفتحها ، هي الإصبع الصغرى وجمعها خناصر ، والبنصر : هي الإصبع بين الوسطى والخنصر وجمعها بناصر . انظر مختار الصحاح مادة خصر ص ١٧٧ ، مادة بصر ص ٥٤ . لسان العرب ٢٦١/٤ ، ٨١/٤ . القاموس ص ٤٥٢ ، ص ٤٩٧ .

والإبهام : هي الإصبع العظمى ، وهي مؤنثة ، وجمعها إبهامات وأباهيم . سميت بذلك لأنها تُبهم الكف أي تطبق عليها . انظر : مختار الصحاح ، مادة بهم ص ٦٨ ، لسان العرب : ٥٩/١٢ ، المصباح المنير ص ٦٤ . ثم الإصبع التي بين الإبهام والوسطى : السبابة ، والمُسبحة ، سميت بذلك لأنها يُشار بها عن التسييح ، وتسمى أيضاً : السبابة لأنه يُسبب بها غالباً أيضاً . انظر : النهاية ، مادة سبج : ٢٣٢/٢ ، لسان العرب : ٤٧٤/٢ ، ٤٥٦/١ .

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ٧١/١٤ .

٤٦ - المسألة الثامنة : أَفْضَلُ الثِّيَابِ ^(١)

فقه الإمام الترمذي في المسألة :

يذهب الإمام الترمذي - رحمه الله - إلى استحباب لبس الحبرة ^(٢) .

ويدل على ذلك :

أنه عقد لهذه المسألة باباً وترجم له بقوله : « باب ما جاء في أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ » . وهذا تصريح منه - رحمه الله - بفقهه ، واستحبابه للباس الحبرة من الثياب .

وقد استدلل الإمام الترمذي لما ذهب إليه بما يلي :

ما ساقه بسنده عن أنس - رضي الله عنه - قال : « كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ يلبسها ^(٣) الحبرة » ^(٤) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب .

وجه الاستدلال :

قوله : « أحب الثياب » فيه دلالة صريحة على تفضيله ﷺ لبس الحبرة على غيرها من أنواع اللباس الأخرى .

(١) انظر هذه المسألة في جامع الترمذي . كتاب اللباس ٢٤٩/٤ .

(٢) الحبرة : بكسر الحاء وفتح الباء على وزن عنبه ، نوع من برود اليمن وهو ما كان موشياً ومخططاً بخطوط حمراء وربما تكون بخضر أو زرق ، وهي أشرف الثياب عندهم تصنع من القطن . ويقال : برود حبير ، وبرود حبرة على الوصف والإضافة . والجمع : حبر وحبرات ، وسميت حبرة ؛ لأنها تحب أي تزين ، والتحبير : التحسين .

انظر النهاية مادة حبر ١٢٨/١ . مختار الصحاح ص ١٢٠ . لسان العرب ١٥٩/٤ . المصباح المنير ص ١١٨ . القاموس ص ٤٧٢، ٤٧٣ .

(٣) وفي رواية البخاري : « أن يلبسها » بزيادة أن ، فقوله : « يلبسها » في رواية الترمذي صفة لأحب أو الثياب وخرج به ما يفرشه ونحوه والضمير المنصوب للثياب أو لأحب ، والتأنيث باعتبار المضاف إليه ، وأما قوله : « أن يلبسها » فقليل : يدل من الثياب ، وقال الطيبي : متعلق بأحب أي : كان أحب الثياب لأجل اللبس . انظر مرقاة المفاتيح ١٢٢/٨ . تحفة الأحوذى ٤٠٦/٥ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرود والحبرة والشملة ٢١٨٩/٥ رقم ٥٤٧٥ . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب فضل لباس ثياب الحبرة ١٦٤٨/٣ رقم ٢٠٧٩ .

قال بعض العلماء : فيه دليل على استحباب لبس الحبرة وجواز لبس المخطط وهو مُجْمَع عليه ^(١).

فائدة : قال المناوي في بيانه لسبب أفضلية الحبرة :

(لا احتمالها الوسخ ، أو للينها وحسن انسجام نَسْجِهَا ، وإحكام صنعتها ، وموافقتها لبدنه الشريف ، فإنه كان بالغ النهاية في النعومة واللين ، فالحشن يضره ، ودعوى أنه إنما أحبها لكونها خضراء وثياب أهل الجنة خضراء يردّها ما جاء في رواية أنها حمراء ^(٢)) اهـ .

وقال فخر الحسن في شرحه على سنن ابن ماجة معلقاً على حديث القميص :

(فَإِنْ قُلْتَ مَا رَوَى الشَّيْخَانِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبِسَهَا الْحَبْرَةَ » يَدُلُّ عَلَى أَحَبِّيةِ الْحَبْرَةِ وَحَدِيثِ الْكِتَابِ يَدُلُّ عَلَى أَحَبِّيةِ الْقَمِيصِ ، فكيف يمكن التوفيق ؟

قلتُ : إن المراد أن القميص من جُمْلَةِ الْأَحَبِّ لَا أَنَّ الْأَحَبِّيةَ مُنْحَصَرَةٌ فِيهِ ، والأولى أن يقال : أن أحبية القميص باعتبار الصُّنْعِ وباعتبار أنه أَسْتَرٌ لِلأَعْضَاءِ ، وأحبية الحبرة باعتبار اللون ؛ لأنّه ربما يكون خضراً ، وورد أنه كان أحبّ الألوان إليه الخُضْرَةُ ، أو باعتبار الجنس والحبرة من البُرْدِ ما كان مُوَشَّيًّا مُخَطَّطًا ، وقيل هي نوع من بُرُودِ الْيَمَنِ بِمُخَطَّوطٍ حمر وربما تكون بِخُضْرٍ أَوْ زُرْقٍ) ^(٣) اهـ .

ويمكن أن يقال : أن القميص كان أحب الثياب إليه ﷺ يلبسه في بيته ، وأن الحبرة أحب الثياب يلبسها حين يخرج من بيته ﷺ ^(٤) .

(١) قاله النووي وميزك وغيرهما . انظر شرح مسلم للنووي ٥٦/١٤ . مرقاة المفاتيح ١٢٣/٨ . تحفة الأحوذى الصّفحة نفسها .

(٢) انظر فيض القدير ٨٣/٥ .

(٣) انظر شرح سنن ابن ماجة للسيوطي وعبد الغني الدهلوي وفخر الحسن الكنكوهي ص ٢٥٦ . وانظر عون المعبود ١١٠/١١ .

(٤) قاله الدكتور صالح الونيان محقق كتاب أخلاق النبي ﷺ انظره ٧٩/٢ . وهذا في نظري أقرب التعليقات والله أعلم .